

جاسشير شيخ الإسلام

ترکبنا الاصلی

(۸۲۴ - ۹۲۶ م / ۱۴۱۸ - ۱۵۲۰ م)

على شرح الإمام المحلي بجميع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

محمّد طه محمد الحنفى

تقديمه وتعليقه ودراسة

مروّض على المحمدي الدارغستاني

الجزء الثالث

مكتبة الرشيد

ناشر

حاشية شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٢٤ - ٩٢٦ هـ / ١٤١٨ - ١٥٢٠ م)

على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

مصطفى سعيد الخن



تحقيق وتعليق ودراسة

مرتضى علي الداغستاني

الجزء الثالث

مكتبة دار الشريعة

ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



مكية الرشد - ناشر

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض، ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٢٢٨١

E-mail: alrushd@alrushd.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

الرياض: فرع طريق الملك فهد - هاتف: ٢٠٥١٥٠٠ - فاكس: ٢٠٥٢٣٠١
 فرع مكة المكرمة - شارع الطائف - هاتف: ٥٥٨٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
 فرع المدينة المنورة - شارع أبي نر الغفاري - هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٢٨٢٤٢٧
 فرع جدة - مقابل ميدان الطائفة - هاتف: ٦٧٧٦٢٣٣ - فاكس: ٦٧٧٦٢٥٤
 فرع القصيم بريدة - طريق المدينة - هاتف: ٢٢٤٢٣٦٤ - فاكس: ٢٢٤١٣٥٨
 فرع أبها - شارع الملك فيصل - تلفاكس: ٢٢١٧٢٠٧
 فرع النمام - شارع الغرآن - هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٤٨١٨٤٧٢
 فرع حائل - هاتف: ٥٢٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦
 فرع الأحساء - هاتف: ٥٨١٣٠٣٨ - فاكس: ٥٨١٣٠١٥

مكاتبنا بالخارج

القاهرة - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤١٠٥ - موبايل: ١٦٢٢٦٥٣-١
 بيروت - هاتف: ١/٨٥٨٥٠١ - موبايل: ٢/٥٥٤٢٥٢ - فاكس: ١/٨٥٨٥٠٢

الجزء الثالث

الكتاب الثاني

في

السنة الشريفة

وهي أقوال محمد ﷺ وأفعاله .

(وهي أقوال محمد ﷺ وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كَفَّ عن الإنكار، والكفُّ فعلٌ كما تقدَّم وقد تقدَّم مباحثُ الأقوال التي تشرك السنة فيها الكتاب من الأمر والنهي، وغيرهما، والكلام هنا في غير ذلك .

قوله : (وهي أقوال محمد ﷺ وأفعاله) المرادُ منها ما لم يكن علن وجه الإعجاز . [١٥٨/ب]

قال الزركشي : «كان ينبغي أن يزيد «وهمته» فقد احتجَّ الشافعي في الجديد^(١) علن استحباب التنكيس الرداء في الاستسقاء بجعل أعلاه أسفله^(٢)، بأنه عليه الصلاة والسلام، همَّ بذلك، وتركه لثقل الحميص^(٣) عليه^(٤)»^(٥) .

(١) لقد اشتهر عن الإمام الشافعي رحمه الله، قولان : أحدهما القديم وهو ما كان قبل قدومه مصر، وأشهر روايته : أحمد بن حنبل، والزعفراني والكرابيبي وأبو ثور، وثانيهما : ما كان بعده، وأشهر روايته : المزني، والربيع، واليوطي، والمرادي، والحرملة، ويونس بن عبد الأعلى . «مغني المحتاج» : (٢٣/١) .

(٢) وهو المعتد . «تحفة المحتاج» : (٣/٥٦٠) .

(٣) الحميص : كساء أشود مثلَّم الطرفين، ويكون من نِز أو صُوف، فإن لم يكن مثلَّمًا فَلَيْسَ بخميص . «المصباح» : (١٨٢/١) .

(٤) عن عبد الله بن زيد، رضي الله عنها، قال : «استشف رسول الله ﷺ وعليه حميص لهُ سُدَّاء، فأراد رسول الله ﷺ أن يأخذ بأشفلها فيجعلهُ أعلاهَا، فَلَمْ تَقُلْ فَلَبَّهَا علن عاتيقه . رواه أبو داود في الصلاة، باب جاع أبواب صلاة الاستسقاء وتفرعها (١١٦١) . وابن حبان في الصلاة، باب صلاة الاستسقاء (٢٨٦٧، ١١٨/٧)، والحاكم في الاستسقاء (٤٧٥/١، ١٢٢١) . وقال : «صحيح عل شرط مسلم» . وقال الذهبي في «التلخيص» (٤٧٥/١) : «عل شرط مسلم، وأخرجه بلفظ آخر» .

(٥) «تشيف المسامع بجمع الجوامع» ليدر الدين الزركشي : (٤٤٦/١) .

وَلتَوْفُّ حِجَّةُ السُّنَةِ عَلَى عَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِدَأْ بِهَا ذَاكِرًا جَمِيعَ الْأَنْبِيَاءِ لِرِيزَادَةِ الْفَائِدَةِ

الْمَلِيَّةُ وَنَجَابٌ : بَانَ الْهَمُّ دَاخِلٌ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا يَدْخُلُ فِيهَا تَقْرِيرُهُ وَصِفَاتُهُ بِجَامِعٍ تَعَلُّقُهَا بِهِ .

وَأَجَابَ الْعِرَاقِيُّ : «بَانَ الْهَمُّ خَفِيٌّ فَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَوْلٍ ، أَوْ فِعْلٍ فَيَكُونُ الْاسْتِدْلَالُ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ» (١) .

قَوْلُهُ (كَمَا تَقَدَّمَ) أَيُّ فِي مَسْأَلَةٍ : «لَا تَكْلِيفُ إِلَّا بِفَعْلٍ» .

الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، مَعْصُومُونَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً سَهْوًا وَفَاقًا لِلْأَسَازِ وَالشَّهْرَسْتَانِي وَعِيَاضُ وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ . . .

الْحَقُّ فَقَالَ : (الْأَنْبِيَاءُ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، مَعْصُومُونَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً سَهْوًا) (١) أَيُّ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ أَصْلًا لَا كَبِيرَةً وَلَا صَغِيرَةً . .

الْمَلِيَّةُ قَوْلُهُ (مَعْصُومُونَ) أَيُّ مُحْفُوظُونَ عَنْ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ ، فَقَوْلُهُ «لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ... الخ»

تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ «مَعْصُومُونَ» ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : إِنَّ التَّوْبَةَ فِي خَيْرٍ : «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً» (٢) تَوْبَةً لَغْوِيَّةً ، وَهِيَ مُجَرَّدُ الرَّجُوعِ لِرُجُوعِهِ مِنْ كَامِلٍ إِلَى أَكْمَلٍ بِسَبَبِ تَزَايُدِ قَوَاضِيهِ وَفَضَائِلِهِ / وَأُطْلِعُهُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهِ قَبْلُ ، وَهُوَ ﷺ مَا زَالَ يَتَرَقَّى فِي الْفَوَاضِلِ وَالْفَضَائِلِ ، مَعَ مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ «حَسَنَاتِ الْأَبْرَارِ سِتِّاتِ الْمُقَرَّبِينَ» . وَبِذَا تَقَرَّرَ عُلُومُ أَنَّهُ الْعَصْمَةُ بِالْحِفْظِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي ذَنْبٍ ، وَيُقَالُ : «الْمَنْعُ مِنْهُ» ، وَيُقَالُ : «عَدَمُ قُدْرَةِ الْمَعْصِيَةِ» (٣) .

(١) الْكَلَامُ فِي عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَرْجِعُ إِلَى خِصَّةِ أُمُورٍ ، أَرْبَعَةٌ مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهَا ، وَهِيَ عَصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا فِي الْإِعْتِقَادِ ، وَالتَّوْبِيعِ ، وَ«الْأَحْكَامِ» ، وَالْأَفْعَالِ . وَخَاسِمُهَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ : عَصْمَتُهُمْ عَنِ الصِّغَالِ ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ ، الْأَوَّلُ : عَصْمَتُهُمْ مِنْهَا مُطْلَقًا ، قَالَهُ الْجَوَاهِرُ . الثَّانِي : عَدَمُ عَصْمَتِهِمْ مِنْهَا مُطْلَقًا ، قَالَهُ الْمُعْتَزِلَةُ ؛ الثَّالِثُ : عَصْمَتُهُمْ مِنْهَا عَمْدًا لَا سَهْوًا ، قَالَهُ الْجَبَائِي وَالنَّظَامُ . «الْفَوَائِصُ» (١٧٦/٢) ، «الْبَرْهَانُ» (١٨٢/١) ، «الْمَحْصُولُ» (٢٢٨/٣) ، «الْأَحْكَامُ» (١٤٦/١) ، «الْبَحْرُ» (١٦٩/٤) ، «شَرْحُ الْكَوَاكِبِ» (١٧٧/٢) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ ، بَابُ اسْتِغْفَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» ، (٦٣٠٧) ، وَمُسْلِمٌ فِي الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْاسْتِغْفَارِ وَالْإِسْتِكْنَاةِ مِنْهُ (٦٧٩٨) بِاللَّفْظِ : «إِنَّهُ لَيُغْفَرُ عَنْ قَلْبِي» ، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً .

(٣) قَالَهُ الْخَنَابِلَةُ . «شَرْحُ الْكَوَاكِبِ» (١٦٧/٢) .

(١) «الْعَيْثُ الْخَامِعُ» : (٤٥٥/٢) .

الْمُتَّقِينَ لَا عَمَدًا وَلَا سُهُوًا (وَفَاقًا لِلْأَسَازِ) أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايَنِي (و) أَبِي الْفَتْحِ (١)
(الشَّهْرَسْتَانِي، وَ) الْقَاضِي (٢) (عِيَاض (٣)، وَالشَّيْخَ الْإِمَامَ) وَالِدَ الْمُصَنِّفِ
لِكِرَامَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنْ يُصَدَّرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ.

وَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِ صُدُورِ الصَّغِيرَةِ عَنْهُمْ سُهُوًا، إِلَّا الدَّالَّةَ عَلَى الْخِصَّةِ كَسَرَقَةٍ
لُقْمَةٍ، وَالتَّطْفِيفِ شِمْرَةً، وَيَنْهَوْنَ عَلَيْهَا.

لِلْمُتَّقِينَ وَيَقَالُ: «خُلِقَ مَا يَمْنَعُ مِنْهَا» (٤)، وَهِيَ مُتَقَارِبَةٌ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ: إِنَّهَا مَلَكَةٌ
نَفْسَانِيَّةٌ تَمْنَعُ صَاحِبَهَا عَنِ الْفُجُورِ.

قَوْلُهُ (وَفَاقًا لِلْأَسَازِ... الخ) اقْتِصَارُهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُمْ لَا يَنَافِي عَزْوِ الرُّوْضَةِ
وغيرها ذَلِكَ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ، وَلَعَلَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُمْ لِتَصَدِّيقِهِمْ وَلِمُنَاجَبِهِمْ فِي ذَلِكَ.

قَوْلُهُ (عَنْ أَنْ يُصَدَّرَ) «عَنْ» بِمَعْنَى «مَنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِ«كِرَامَتِهِمْ» لِتَضْمِينِهِمْ
مَنْعَهُمْ، أَيْ لِكِرَامَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ مَانِعًا لَهُمْ مَنْ أَنْ يُصَدَّرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ. قَوْلُهُ
(وَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِ صُدُورِ الصَّغِيرَةِ عَنْهُمْ) أَيْ جَوَازُهُ عَقْلًا.

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَحَدٍ، أَبُو الْفَتْحِ الشَّهْرَسْتَانِي الشَّافِعِي، كَانَ إِمَامًا مَبْرُورًا فَفِيهَا
مُتَكَلِّمًا أَصُولِيًّا، بَرَعَ فِي الْفَقْهِ وَتَفَرَّدَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَلَهُ مَصْنُوعَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: هَيَاةُ الْإِقْدَامِ
فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَالْمُلَلُّ وَالنَّحْلُ، وَالنَّامِعُ وَالْيَابِنُ، وَغَيْرُهَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨ هـ. «طَبَقَاتُ
الشَّافِعِيَّةِ» لِلْبُكْبِيِّ: (١٢٨/٦).

(٢) هُوَ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضٍ أَبُو الْفَضْلِ الْبُحْصِي السَّيْتِي الْمَالِكِي، الْقَاضِي، عَالِمُ الْمَغْرِبِ،
الْحَافِظُ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّفَنُّنِ فِي الْعِلْمِ وَالذِّكَاةِ وَالْفُطْنَةِ وَالْفَهْمِ، تَفَقَّهَ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ
الَّتِي سَادَتْ بِهَا الرِّكَابُ مِنْهَا الشُّفَا، وَشَرَحَ مُسْلِمَ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ،
وَالنَّحْوِ، وَالْأَصُولِ، وَاللُّغَةِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَيَّامُهُمْ وَأَنَسَابُهُمْ، وَلِي قَضَاءُ سِتَّةِ شُحُومٍ
غُرْنَاطَةَ، تَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٤ هـ بِمَرَاكُشٍ. «الدَّبَائِجُ لِلْمَذْهَبِ» لِأَبْنِ فَرْحُونَ: (٤٦/٢).

(٣) «الشُّفَا» بِتَعْرِيفِ حَقِيقِ الْمَصْطَفِيِّ لِلْقَاضِي عِيَاضٍ: (١٠٩-١١٠).
(٤) قَالَهُ الْخَفِيَّةُ، «الْفَوَاتِحُ» (١٧٣/٢).

لِلْمُتَّقِينَ فَإِذَا لَا يَقْرَأُ مُحَمَّدٌ ﷺ أَحَدًا عَلَى بَاطِلٍ. وَسُكُوتُهُ بِلَا سَبَبٍ وَلَوْ غَيْرِ
مُسْتَبْشِرٍ عَلَى الْفَعْلِ مُطْلَقًا- وَقِيلَ: «إِلَّا فَعَلَ مَنْ يُغَيِّرُهُ الْإِنْكَارُ»،
وَقِيلَ: «إِلَّا الْكَافِرُ وَلَوْ مُنَافِقًا»، وَقِيلَ: «إِلَّا الْكَافِرُ غَيْرُ الْمُنَافِقِ»- دَلِيلُ
الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ وَكَذَا لِغَيْرِهِ خِلَافًا لِلْقَاضِي.

وَتَفَرَّغَ عَلَى عَصْمَةِ نَبِيَّنَا ﷺ مِنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (فَإِذَا لَا يَقْرَأُ مُحَمَّدٌ ﷺ أَحَدًا
عَلَى الْبَاطِلِ، وَسُكُوتُهُ وَلَوْ غَيْرِ مُسْتَبْشِرٍ عَلَى الْفَعْلِ) بِأَنْ عِلْمُ بِهِ (مُطْلَقًا- وَقِيلَ:
«إِلَّا فَعَلَ مَنْ يَغَيِّرُهُ الْإِنْكَارُ» بِنَاءً عَلَى سَقُوطِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ» (١)، (وَقِيلَ: «إِلَّا
الْكَافِرُ» بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِالْفُرُوعِ (وَلَوْ) كَانَ (مُنَافِقًا)، لِأَنَّهُ كَافِرٌ فِي
الْبَاطِلِ»، (وَقِيلَ: «إِلَّا الْكَافِرُ غَيْرُ الْمُنَافِقِ» لِأَنَّ الْمُنَافِقَ تَجَرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ
الْمُسْلِمِينَ فِي الظَّاهِرِ» - (دَلِيلُ الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ) أَيْ رَفْعُ الْحَرْجِ عَنْهُ، لِأَنَّ
سُكُوتَهُ ﷺ عَلَى الْفَعْلِ تَقْرِيرٌ لَهُ، (وَكَذَا لِغَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْفَاعِلِ، (خِلَافًا
لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي قَالَ: «لَأَنَّ السُّكُوتَ لَيْسَ بِخُطَابٍ حَتَّى
يَعْمُ» (٢). وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ كَالْخُطَابِ فَيَعْمُ.

لِلْمُتَّقِينَ قَوْلُهُ كَثِيرٌ (٣) (لَا يَقْرَأُ مُحَمَّدٌ ﷺ أَحَدًا عَلَى بَاطِلٍ) يَشْمَلُ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ، وَوَجْهُهُ
أَنْ يَمْنَعُ وَلِيهِ مَنْ تَحْكِيئُهُ مِنْ فَعْلِ ذَلِكَ. فَتَعْبِيرُ الزَّمَاعِي بِ«مُكَلَّفًا» بِدَلِّ «أَحَدٍ»
نَظَرٌ فِيهِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي حُكْمِ فَعْلِ الْمُكَلَّفِ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى مَقَامِهِ ﷺ.

قَوْلُهُ (أَيْ رَفْعُ الْحَرْجِ عَنْهُ) يَعْنِي اللَّزْمَ، لَا الْإِثْمَ، وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِفَعْلِ
الْمَكْرُوهِ، وَلَيْسَ مُرَادًا.

(١) أَيْ اتِّفَاقًا كَمَا فِي «الْأَحْكَامِ» (١٦١/١) وَغَنَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ (٢٥/٢)، وَاشْرَحَ الْكُوكَبُ
(١٩٦/٢).

(٢) انْظُرْ: «التَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي: (٩/٣-١٠).

(٣) كَابِنِ الْحَاجِبِ فِي «الْمَخْتَصَرِ» (٢٥/٢).

لَا تَنْتَهِي عَنْهُ وَفَعَلَهُ غَيْرُ عَرْمٍ لِلْعَصْمَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهِ لِلتُّدْرَةِ. وَمَا كَانَ جَبِيلًا أَوْ بَيَانًا
أَوْ مَخْتَصًا بِهِ فَوَاضَحٌ،

الْفَعْلُ (وَفَعَلَهُ) (غَيْرُ عَرْمٍ لِلْعَصْمَةِ، وَغَيْرُ مَكْرُوهِ لِلتُّدْرَةِ) بِضَمِّ النُّونِ بِضَبْطِ
المصنف، أي لَتُدْرَةِ وَقَوِّعِ المَكْرُوهِ مِنَ التَّنْعِي مِنْ أُمْتِهِ، فَكَيْفَ مِنْهُ! وَخِلَافِ
الْأَوَّلِ مِثْلُ المَكْرُوهِ، أَوْ مَنْدَرَجٍ فِيهِ، (وَمَا كَانَ) مِنْ أَفْعَالِهِ (جَبِيلًا)^(١) كَالْقِيَامِ
وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، (أَوْ بَيَانًا)^(٢) قَطَعَهُ السَّارِقُ مِنَ الكُوعِ بَيَانًا لِمَحَلِّ
الْقَطْعِ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ، قَالَ المَصْنَفُ^(٣): «رُوي بِإِسْنَادٍ حَسَنِ أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا
مِنَ المَقْصَلِ^(٤)» (أَوْ مَخْتَصًا بِهِ).

قوله (فكيف منه) لأن كمال شرفه يأبى أن يقع منه ما تُبَيُّ عنه، ولأن الناس به
مطلوب، فلو وقع منه لَطُلِبَ فِيهِ النَّاسُ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ.

(١) قال سيف الدين الأديبي، رحمه الله تعالى، في «الأحكام» (١/١٤٨): «أما ما كان من الأفعال الجلية
كالقيام والقعود والأكل والشرب ونحوه فلا نزاع في كونه على الإباحة بالنسبة إليه وإلى أمته».
(٢) قال الأديبي في «الأحكام» (١/١٤٨): «وأما ما عُرِفَ كَوْنُ فَعْلِهِ بَيَانًا لَنَا فَهُوَ دَلِيلٌ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ».
(٣) رفع الحاجب عن «مختصر ابن الحاجب» (٢/١٠٦).

(٤) روى الدارقطني في «الحدود والديات» (٣/٣٤٣، ١٢٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن
جده، قال: «وكان صفوان بن أمية بن خلف نائبا في المسجد، ثيابه تحت رأسه، فجاء سارق
فأخذهما، فأُتِيَ بِهِ التَّيُّ ﷺ، فَأَمَرَ السَّارِقَ، فَأَمَرَ بِهِ التَّيُّ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ، فَقَالَ صفوان: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَيقَطِعُ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ فِي ثَوْبِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَحِيَّ بِهِ،
ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْفَعُوا مَا لَمْ يَتَّصِلْ لِي الْوَلِيُّ إِذَا أُوصِلَ لِي الْوَلِيُّ فَعَفَا فَلَ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ
أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ المَقْصَلِ». وفيه عَمْدٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعَرُزَمِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي
«الْمُنْي» (٢/٣٤٤)، وَفِي «المِيزَانِ» (٧٩٠٥)، وَالْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» (٦١٠٨). وَلَهُ شَوَاهِدُ:

الْأَوَّلُ: مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي «الكَمَالِ» (٣/٣٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «قَطَعَ التَّيُّ ﷺ
سَارِقًا مِنَ المَقْصَلِ»، وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَمَةَ، فَهُوَ لَا يُعْرَفُ. («نُصَبُ الرِّايَةِ» ٣/٥٦٨).

الثَّانِي: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٨٥٩٠) عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَبِيبَةَ: «أَنَّ التَّيُّ ﷺ قَطَعَ
رَجُلًا مِنَ المَقْصَلِ» انْتَهَى، وَهُوَ مَرْسَلٌ.

الثَّالِثُ: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَابِرٍ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ مِنَ المَقْصَلِ»، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالَ كَبْرَاءَ قَالَ
الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ» (٢/٢٥٣).

لَا تَنْتَهِي عَنْهُ

كَرِيَدَتِهِ فِي النِّكَاحِ عَلَى أَرْبَعِ نَسَوَةٍ، (فَوَاضَحٌ) أَنَّ الْبَيَانَ دَلِيلٌ فِي حَقِّهَا، وَغَيْرُهُ لِنَسَا
مُسْتَعْبِدِينَ بِهِ.

قوله (قَطَعَهُ السَّارِقُ مِنَ الكُوعِ بَيَانًا لِمَحَلِّ الْقَطْعِ) التَّمْثِيلُ بِهِ كَمَا يَصِحُّ عَلَى
الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ مِنْ أَنَّ آيَةَ السَّرْقَةِ بِمَجْمَلَةٍ، يَصِحُّ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ مُقَابِلِهِ، إِذْ
الْمُرَادُ هُنَا بِالْبَيَانِ بَيَانُ مَعْنَى النِّصِّ الشَّامِلِ لِمَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ، وَلِنَفْظِ «الْيَدِ»
ظَاهِرِهِ فِي الْعَضْوِ إِلَى مُنْكَبِهِ.

قوله (وغيره) أي غير البيان، وهو الجبلي، والمختصص به ﷺ لَنَا مُتَعَبِدِينَ
بِهِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: «إِنَّ الْجَبْلِيَّ دَالٌّ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمَحْقُوقُ،
وَالْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ مُتَنَفِيَانِ»^(١)، وَقَالَ الْأَمْدِيُّ وَغَيْرُهُ: «إِنَّهُ لَا نِزَاعَ فِيهِ»^(٢)، لَكِنْ
حَكَى الْقُرَافِيُّ فِي تَنْقِيحِهِ قَوْلًا: «إِنَّهُ لِلنَّدْبِ»^(٣)، وَبِهِ جِزْمُ الزَّرْكَشِيِّ، فَقَالَ: «أَمَّا
الْجَبْلِيُّ فَلِلنَّدْبِ لِسِتِحْبَابِ التَّأْسِي بِهِ»^(٤)، وَحَكَى الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِيهِ
وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِبَاحَةُ، وَثَانِيهَا: النَّدْبُ، وَعَزَاهُ لِأَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ.

= (الرابع: فعل الخلفاء الراشدين. «السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ لِلْبَيْهَقِيِّ» ٢/٢٥٣، «نُصَبُ الرِّايَةِ» ٣/٥٦٨).
وَأَصْلُ حَدِيثِ صِفْوَانَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْخُفُودِ، بَابُ مِنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ (٤٣٩٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي
قَطْعِ السَّارِقِ، بَابُ مَا يَكُونُ حِرْزًا وَمَا لَا يَكُونُ (٤٨٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ الْخُفُودِ، بَابُ مِنْ سَرَقَ
مِنْ الْحِرْزِ (٢٥٩٥) عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صِفْوَانَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ نَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِجْلَاهُ،
فَأَخَذَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَجَاءَ بِسَارِقَةٍ إِلَى التَّيِّ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ التَّيُّ ﷺ، أَنْ يَقْطَعَ. فَقَالَ صِفْوَانُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَرَدْ هَذَا، وَدَائِي عَلَيْهِ صَدَقَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلْ أَقْبَلُ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ». وَصَحَّحَهُ
الْحَاكِمِيُّ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (٤/٤٢٢)، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.
فَعَلَّمُ أَنَّ صِلَةَ الْحَدِيثِ صَحِيحٌ، وَعَجَزَهُ أَيُّ قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ المَقْصَلِ» حَسَنٌ لَغَيْرِهِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قَوَاعِدُ الْأَدَلَةِ فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّمْعَانِيِّ (١/٣٠٣).

(٢) «الأحكام» لِلْأَمْدِيِّ (١/١٤٨).

(٣) «تنقيح الفصول» لِلْقُرَافِيِّ (ص: ٢٨٨).

(٤) «تَشْنِيفُ السَّمَاعِ» (١/٤٥٠).

لِلْمَنَاقِبِ وَفِيهَا تَرَدَّدُ بَيْنَ الْجَبَلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ كَالْحُجِّ رَاكِبًا تَرَدُّدٌ.

الْمَنَاقِبِ (وفيا تردد) مِنْ فِعْلِهِ (بَيْنَ الْجَبَلِيِّ، وَالشَّرْعِيِّ كَالْحُجِّ رَاكِبًا) (١) تَرَدُّدٌ (٢) نَاشِئٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِي تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ، يَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْجَبَلِيِّ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الشَّرْعِ، فَلَا يَسْتَحِبُّ لَنَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالشَّرْعِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ فَيَسْتَحِبُّ لَنَا.

لِلْمَنَاقِبِ وَأَمَّا الْمَخْصَصُ بِهِ فَالْمَرَادُ بِكَوْنِنَا لِسْنَا مُتَعَبِدِينَ بِهِ: أَنَا لِسْنَا مُتَعَبِدِينَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَبَّدَ هُوَ بِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَعَبَّدَ نَحْنُ بِهِ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ كَالصَّحْحِيِّ وَالْمُشَاوَرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَبَّدَ بِمَا عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ وَتَعَبَّدْنَا بِمَا عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ.

قَوْلُهُ (نَاشِئٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِي تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ) فَقَضَيْتُهُ -كَأَنَّ الْقَالَ الْعِرَاقِي- تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ كَالْجَبَلِيِّ، قَالَ: «لَكِنْ كَلَامُ أَصْحَابِنَا فِي الْحُجِّ رَاكِبًا، وَجِلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ» (٣)، وَغَيْرَهَا يَدُلُّ لَتَرْجِيحِ الثَّانِي، فَيَكُونُ لِلنَّاسِي. -قَالَ- وَقَدْ حَكَّى الرَّافِعِيُّ (٤) وَجْهَيْنِ فِي ذَهَابِهِ إِلَى الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ، وَرَجُوعِهِ فِي آخَرٍ (٥)، / وَقَالَ - إِنْ الْأَكْثَرِينَ عَلَى النَّاسِي فِيهِ «انْتَهَى» (٦).

(١) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حِجَةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْيَتِّ وَالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، لِبَرَاءَةِ النَّاسِ وَلِشَرَفٍ، وَلِإِسْلَامِهِ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ وَرَآهُ مُسْلِمٌ فِي الْحُجِّ، بِأَبْجَازِ الطُّوُفِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ...» (٣٠٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٨)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨٨٠).

(٢) قَالَ بَدْرُ الدِّينِ الزُّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّشْيِيفِ (١/٤٥٠): «وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى النَّاسِي فِيهِ».

(٣) وَالْمَشْهُورُ سَبْعًا بَعْدَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ يَقُومُ عَنْهَا بِأَنْ لَا يَعْقِبَهَا تَشَهُدٌ. «كَتَبَ الرَّافِعِيُّ» (١٨٤/١).

(٤) عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْقَزْوِينِيُّ، الرَّافِعِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ، الشَّافِعِيُّ، كَانَ مُتَضَلِّعًا مِنْ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ تَفْسِيرًا وَحَدِيثًا وَأَصُولًا، وَوَرَعًا تَقِيًّا زَاهِدًا طَاهِرًا الذَّلِيلَ مِرَاقِبًا لِلَّهِ، وَيُعْتَبَرُ مَعَ النَّوَوِيِّ عَزْرِي الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَحَقَّقِيهِ فِي الْقَرْنِ السَّامِعِ، لَهُ مَصْنُوعَاتٌ مِنْهَا: الشَّرْحَانُ عَلَى الْوَجِيزِ: الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَالْمَحْزَرُ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٦٢٣هـ). («طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْسَّيْفِيِّ: (٢٨١/٨).

(٥) أَظْهَرُهَا اسْتِحْبَابُ النَّاسِي فِيهِ كَمَا فِي «الرُّوضَةِ» (١/٥٨٤).

(٦) «لُغِيَتُ الْهَامِصُ»: (٢/٤٦٠).

لِلْمَنَاقِبِ وَمَا سِوَاهُ إِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ فَأَمَّتُهُ مِثْلُهُ فِي الْأَصَحِّ، وَتُعَلَّمَ بِنَصِّ، وَتُسَوِّبُ بِمَعْلُومِ الْجَهَةِ، وَوُقُوعِهِ بَيَانًا، أَوْ امْتِنَالًا لِذِلَالٍ عَلَى وَجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ.

الْمَنَاقِبِ (وما سواه) أَيِ سِوَى مَا ذُكِرَ فِي فِعْلِهِ (إِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ) مِنْ وَجُوبٍ، أَوْ نَدْبٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ، (فَأَمَّتُهُ مِثْلُهُ) فِي ذَلِكَ (فِي الْأَصَحِّ) (١) عِبَادَةٌ كَانَ أَوْ لَا. وَقِيلَ: «مِثْلُهُ فِي الْعِبَادَةِ فَقَطَّ»، وَقِيلَ: «لَا، مُطْلَقًا، بَلْ يَكُونُ كَمَجْهُولِ الصِّفَةِ». وَسَيَأْتِي.

(وَتُعَلَّمَ) صِفَةً فِعْلِهِ (بِنَصِّ) (٢) عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ: «هَذَا وَاجِبٌ» مِثْلًا (وَتُسَوِّبُ بِمَعْلُومِ الْجَهَةِ) كَقَوْلِهِ: «هَذَا الْفِعْلُ مَسَاوٍ لِكَذَا» فِي حُكْمِهِ الْمَعْلُومِ (وَوُقُوعِهِ بَيَانًا، أَوْ امْتِنَالًا لِذِلَالٍ عَلَى وَجُوبٍ، أَوْ نَدْبٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ) فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمَيِّنِ، أَوْ الْمُتَمَثِّلِ.

لِلْمَنَاقِبِ قَوْلُهُ (مِنْ وَجُوبٍ، أَوْ نَدْبٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ) سَكَتَ عَنِ التَّحْرِيمِ وَالْكَرَاهَةِ، لِأَنَّهَا لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُ ﷺ كَمَا مَرَّ، وَالكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْبَيَانِ عَنِ، لَا فِي الْفِعْلِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ.

(١) قَالَ الْجَاهِزِيُّ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُعْتَزِلَةِ. «الْبَحْرُ» (٤/١٨٦).

(٢) الطَّرِيقُ الَّذِي هِيَ تُعْرِفُ جِهَةَ الْفِعْلِ مِنْ كَوْنِهِ وَاجِبًا، وَمُنْدُونًا، وَمُبَاحًا، قِسَانًا: عَامٌ، وَخَاصٌّ، فَبَدَأَ بِالْأَوَّلِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَنْصُرَ عَنْ حُكْمِهِ: الثَّانِي: أَنْ يَسَاوِيَ بِهَا عُلَمَ حُكْمُهُ: الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ امْتِنَالًا لِلْأَيَّةِ: الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعُ بَيَانًا لِلْأَيَّةِ. «الْبَحْرُ» (٤/١٨٧).

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ولا إشكال في ذكر «البيان» هنا مع ذكره قبل لأن الكلام هنا فيما يُعلم به صفة الفعل من حيث هو ، لا بقيد كونه سئى ما تقدم .

(ويُخصّ الوجوب) ^(١١) عن غيره (أما رائه كالصلاة بالأذان) لأنه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن لها واجبة بخلاف ما لا يؤذن لها كصلاة العيد ^(١٢) ، والاستسقاء ^(١٣) ؟

للبيان قوله (ولا إشكال الخ) جواباً عما يُقال : إن كلامه هنا فيما سئى البيان بقريته قوله : «وما سواه» أي وما سئى ما مرّ ، والبيان مما مرّ فيصير المعنى : «وما سئى البيان تُعلم صفته بوقوعه بياناً» وذلك تهافت ، وتكرار ؟ .

وحاصل الجواب : منعُ هذا ، لأن «البيان» ذُكر أولاً لمعرفة حكم الفعل الواقع بياناً ، وثانياً لمعرفة أنّ وقوع الفعل مطلقاً ، لا بقيد بكونه سئى ما تقدم بياناً مما تُعلم به صفته .

(١١) لما فرغ المصنف ، رحمه الله تعالى ، من بيان طرق العام شرع في بيان الخاص ، وهو قسيان : خاص بالوجوب ، وخاص بالتدب ، وذكر لأول طريقين ، وبقي أربعة :

الأول : أن يقع قضاء لعبادة عُلم وجوبها عليه .

الثاني : أن يقع جزاء شرط كعمل ما وجب بالنذر ، إن قلنا : النذر غير مكروه .

الثالث : أن يداوم على الفعل مع عدم ما يدل على عدم الوجوب ، لأنه لو كان غير واجب لأغل يتركه .

الرابع : أن يفعله فضلاً بين المتداعين جزاءً ، وكذا ما أخذه من مال رجلٍ وأعطاه لآخر . «البحر» (١٨٧/٤) .

(١٢) وهي سنة عند الجمهور ، واجبة عند الحنفية . «الهداية» (٢١٦/٢) ، «شرح مسلم» (٤١١/٦) .

(١٣) قال النووي في «شرح مسلم» (٤٢٦/٦) : «أجمع العلماء على أن الاستسقاء سنة ، واختلفوا هل تسنّ له صلاة أم لا ؟ فقال أبو حنيفة : «لا تسنّ له صلاة ، بل يُستسقى بالدعاء بلا صلاة» ، وقال سائر العلماء من السلف والخلف ، والصحابة والتابعون ، فمن بعدهم : «تسنّ الصلاة» ، ولم يخالف فيه إلا أبو حنيفة . «الهداية» (٢٤٥/٢) .

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كونه ممنوعاً لو لم يجب كالختان والحدّ ؛ والتدب مجرّد قصد القرية ، وهو كثير . وإن جهلت فللوجوب ،

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وكونه ممنوعاً) منه (لو لم يجب كالختان) ^(١١) ، والحدّ لأن كلّاً منها عقوبة . وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة لدليل كما في سجود السهو ^(١٢) ، وسجود التلاوة ^(١٣) في الصلاة .

(و) يُخصّ (التدب) عن غيره (مجرّد قصد القرية) ^(١٤) عن قيد الوجوب ، (وهو) أي الفعل لمجرّد قصد القرية (كثير) من صلاة ، وصوم ، وقراءة ، وذكر ، ونحو ذلك من التطوعات .

(وإن جهلت) صفته (فللوجوب) في حقّه وحقّها ، لأنه الأحوط ^(١٥) ،

للبيان قوله (مجرّد قصد القرية) مجرّد قصديها ، لا اطلاع عليه ، فالمراد أن تدل قرينة على قصدتها لذلك الفعل مجرّداً عن قيد الوجوب بأن لم يكن دليل الوجوب .

قول المصنف (وهو كثير) أي كثير بالنسبة بقية الأمارات .

(١١) والختان قطع جميع الجلدة التي تُغطي حشقة ذكر الرجل ، وفي المرأة قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج . وهو واجب للرجال والنساء عند الشافعية والحنابلة ، وسنة للرجال ومكرمة للنساء عند الحنفية والمالكية . «فتح القدير» (٩٩/٨) ، «شرح الرسالة للقبرواني» (٣٩٣/١) ، «التحفة» (٥٧٤/١١) ، «الغني» (٨٥/١) .

(١٢) وهو سنة عند الشافعية والحنابلة ، وشرط لصحة الصلاة عند الحنفية ، وواجب إن كان نقصاً وإلا ندب عند المالكية . «الهداية» (١٦٧/٢) ، «بداية المجتهد» (١٣٩/١) ، «كنز الراغبين» (٢٣٣/١) .

(١٣) وهو سنة عند الجمهور ، وواجب عند الحنفية . «بداية المجتهد» (١٦٦/١) ، «كنز الراغبين» (٢٣٥/١) .

(١٤) لما فرغ المصنف من بيان ما يُعرف به الوجوب شرع في بيان ما يُعرف به التدب ، وذكر له أمراً واحداً ، وبقي ثلاثة ، الأول : بيان كونه مخيراً بينه وبين ما عُلم عدم وجوبه ؛ الثاني : أدائه في جماعة ؛ الثالث : التوقيت . «البحر» (١٨٨/٤) .

(١٥) قاله المالكية والشافعية . «الأحكام» (١٤٩/١) ، «البحر» (١٨٢/٤) ، «الإبهاج» (٢٨٠/٢) ، «غاية الوصول» (ص : ٩٢) .

الْمَنْعُ وَقِيلَ: «لِلنَّدْبِ»، وَقِيلَ: «لِلإِبَاحَةِ»، وَقِيلَ: «بِالْوَقْفِ فِي الْكُلِّ»،
و: «فِي الْأَوَّلَيْنِ مُطْلَقًا»، وَ: «فِيهَا إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ».

الْمَنْعُ (وَقِيلَ: «لِلنَّدْبِ»^(١) لِأَنَّهُ الْمُتَحَقِّقُ بَعْدَ الطَّلَبِ)، (وَقِيلَ: «لِلإِبَاحَةِ»^(٢)) لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَبِ، (وَقِيلَ: «بِالْوَقْفِ فِي الْكُلِّ»^(٣)) لِتَعَارُضِ أَوْجُهَيْهِ، (وَ)
قِيلَ: «بِالْوَقْفِ (فِي الْأَوَّلَيْنِ) فَقَطْ (مُطْلَقًا) لِأَنَّهُمَا الْغَالِبُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ»،
(وَ) قِيلَ: «بِالْوَقْفِ (فِيهِمَا) فَقَطْ (إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ)، وَإِلَّا فَلِلإِبَاحَةِ».
وَعَلَى غَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ سَوَاءٌ ظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ، أَوْ لَا. وَجَمَاعَةُ الْقُرْبَةِ لِلإِبَاحَةِ
بِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِفِعْلِ الْمُبَاحِ بَيَانُ الْجَوَازِ لِلْأَمَةِ، فَيُثَابِتُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ، كَمَا قَالَ
الْمُصَنِّفُ.

وَقَوْلُهُ «إِنْ ظَهَرَ» عَدَلَ إِلَيْهِ عَنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَظْهَرْ» الَّذِي هُوَ سَهْوٌ كَمَا رَأَيْتُهَا
مَشْطُوبًا عَلَى الثَّانِي مِنْهَا مُلْحَقًا بِدَلَّةِ الْأَوَّلِ.

الْمَنْعَةُ قَوْلُهُ (كَمَا رَأَيْتُهَا فِي خَطِّهِ مَشْطُوبًا عَلَى الثَّانِي مِنْهَا) نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مَرْجُوعٌ
عَنْهُ، وَأَنَّهُ الَّذِي رَأَى الزَّرْكَشِيُّ^(٤)، فَاعْتَرَضَهُ.

(١) قَالَ الْمَعْتَزِلَةُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْخَفِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ. «الْبَرْهَانُ» (١٨٤/١)، «الْبَحْرُ»
(١٨٤/٤).

(٢) قَالَ الْخَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. «كَشَفَ الْأَسْرَارَ» لِلْبُخَارِيِّ (٢٧٧/٣)، «شرح الكوكب» (١٨٩/٢).

(٣) قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى (٢٥٩/٢)، وَالْإِمَامُ فِي «الْمَحْصُولِ» (٢٣٠/٣)، وَابِيضَاوِي فِي الْمَنَاهِجِ،
وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِهِ (٢٦٥/٢) «وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ مَنَا كَالصِّيرَفِيِّ، ... وَصَبَّحَهُ الْقَاضِي
أَبُو الطَّيِّبِ فِي الْكُفَايَةِ عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، وَأَبُو بَكْرٍ الدِّقَاقِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ ابْنِ كَيْجٍ».

(٤) «تَشْبِيهُ السَّمْعِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (٤٥١/١).

الْمَنْعُ

[تَعَارُضُ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ]

وَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ وَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ مَقْتَضَى الْقَوْلِ فَإِنْ كَانَ
خَاصًّا بِهِ فَلَا تَأْخُرُ نَاسِخٌ،

الْمَنْعُ (وَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ)^(١) أَيِ تَخَالُفًا (وَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ مَقْتَضَى
الْقَوْلِ فَإِنْ كَانَ)^(٢) الْقَوْلُ (خَاصًّا بِهِ) ﷺ كَانَ قَالَ: «يَجِبُ عَلَيَّ صَوْمُ عَشْرَةِ
فِي كُلِّ سَنَةٍ»^(٣) وَأَفْطَرُ فِيهِ فِي سَنَةٍ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ قَبْلَهُ، فَلَا تَأْخُرُ مِنَ الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ بِأَنَّهُ عِلْمٌ (نَاسِخٌ) لِمَتَقَدِّمِ مِنْهَا فِي حَقِّهِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي تَأْخُرِ الْفِعْلِ
وَكَذَا فِي تَقْدِيمِهِ لِذِلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْجَوَازِ الْمُسْتَمَرِّ.

الْمَنْعَةُ قَوْلُهُ (أَيِ تَخَالُفًا) أَيِ تَخَالَفٍ مُتَقَضَّاهَا.

(١) التَّعَارُضُ إِثْمًا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْقَوْلِ
وَالْفِعْلِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يُصَوِّرُ، وَأَمَّا الثَّانِي سَيَذْكُرُهُ الْمَصْنُفُ كَعَادَةِ الْأَصُولِيِّينَ فِي «التَّعَادُلِ
وَالْتَرَاجُحِ»، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَعَلَنَ أَرْبَعَةَ أَقْطَابٍ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِثْمًا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى وَجوب تَكَرُّرِ
مَقْتَضَى الْقَوْلِ وَوَجوب تَأْسِي الْأَمَةِ بِهِ ﷺ فِي الْفِعْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى وَجوب تَكَرُّرِ
وَأَمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّكَرُّارِ دُونَ التَّأْسِي، وَإِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّأْسِي دُونَ التَّكَرُّارِ. وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ
الْأَرْبَعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ لِأَنَّ الْقَوْلَ إِثْمًا أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِهِ ﷺ، أَوْ بِنَا، أَوْ يَمْنًا وَإِلَاءًا ﷺ.
«الْأَحْكَامُ» (١٦٣/١)، «الْبَحْرُ» (١٩٢/٤)، «مَنْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٦٦/٢)، «شرح
الكوكب»: (٢٠٠/٢).

(٢) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ (وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ خَاصًّا بِهِ ﷺ مِنْ الْقَطْبِ الْأَوَّلِ (وَهُوَ مَا إِذَا دَلَّ
دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ مَقْتَضَى الْقَوْلِ وَتَأْسِي الْأَمَةِ بِهِ ﷺ فِي الْفِعْلِ). «الْأَحْكَامُ» (١٦٣/١).

(٣) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَشْرَاءِ الْيَوْمِ سَنَةً، وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ
رَمَضَانَ فَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ كَانَ سَنَةً، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ كَانَ وَاجِبًا. «شرح مسلم»
(٢٤٥/٨).

الْبَصِيحَ واحترز بقوله: «ودل... إلى آخره» عما لم يدل^(١) فلا نسخ حينئذ، لكن في تأخير الفعل دون تقديمه لما تقدم من دلالة الفعل على الجواز المستجير.

الخاتمة قوله (واحترز بقوله: «وإن دل... إلى آخره» عما لم يدل) أي في هذا القسم وقسمه الآيتين.

قوله (لما تقدم... الخ) تعليل للنسخ المفاد بقوله: «دون تقديمه».

قوله (والفعل إنما يدل بقرينة) أي لأن له محامل.

قوله (بدليل أنه يبين به القول) أي الشكل^(٢)، وذلك كالإشارة وتصوير الأشكال الهندسية.

الثاني فإن جهل فثاتها الأصح الوقت

الْبَصِيحَ (فإن جهل) المتأخر من القول والفعل (فثاتها) أي الأقوال (الأصح الوقت)^(١) عن أن يرجح أحدهما على الآخر في حقه إلى تبين التاريخ لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما على الآخر. وقيل: «يرجح القول لأنه أقوى من الفعل لوضعيه هنا والفعل إنما يدل بقرينة»^(٢). وقيل: «يرجح الفعل لأنه أقوى في البيان بدليل أنه يبين به القول»^(٣).

ولا تعارض في حقنا حيث دل دليل على تأسيسه في الفعل لعدم تناول القول لنا.

الخاتمة

.....

(١) هذا هو القطب الثاني (وهو ما إذا لم يدل دليل على التكرار ولا التماسي في الفعل) فإن كان القول خاصاً به $\frac{1}{2}$ فإن كان الفعل متقدماً فلا تعارض بينهما، أو القول فالفعل ناسخ له إلا أن يكون القول عاماً ظاهراً فمخصص، فإن جهل فالوقت، ولا تعارض في حقنا لعدم شعول القول لنا؛ أو خاصاً بنا فلا تعارض بينهما لعدم اجتماعها في محل واحد؛ أو عامنا لنا وله $\frac{1}{2}$ فإن كان الفعل متقدماً فلا تعارض، أو القول فالفعل ناسخ له، وإن جهل المتقدم منها فالوقت في حقه $\frac{1}{2}$ والعمل بالقول في حقنا. «الأحكام» (١/١٦٣).

(٢) الشكل هو اللفظ الذي لا يدل بغيره على المراد به، بل لابد من قرينة خارجية تبين المراد منه كأن يكون اللفظ مشتركاً بين معنيين فأنكر لك «قر» ، (أثر الاختلاف للذكر والمؤن)، (ص: ٧٢).

(١) قاله الحنفية والمالكية وجمع من الشافعية. «التيسير» (١٤٨/٣). «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٧)، «نهاية السؤل» (٢/٢٨٥).

(٢) قاله الشافعية والحنابلة. «المحصول» (٣/٢٥٨)، «الأحكام» (١/١٦٥)، «التيسير» (٤/١٩٨)، «شرح الكوكب» (٢/٢٠٤).

(٣) قاله القاضي أبو الطيب من الشافعية. «البحر» (٤/١٩٨).

وإن كان خاصا بنا فلا معارضة فيه وفي الأمية المتأخر ناسخ إن دل دليل على التأسي، فإن جهل فتالها الأصح أنه يعمل بالقول؛

(وإن كان) القول (خاصا بنا) ^(١) كأن قال: «يجب عليكم صوم عاشره إلى آخر ما تقدم» (فلا معارضة فيه) أي في حقه بين القول والفعل لعدم تناول القول له، (وفي الأمية المتأخر) منها بأن علم (ناسخ) للمستقدم (إن دل دليل على التأسي) يو في الفعل (فإن جهل التاريخ فتالها الأصح أنه يعمل بالقول) ^(٢)، وقيل: «بالفعل»، وقيل: «الوقت» عن العمل بواحد منها لمثل ما تقدم.

وأما اختلاف الصحيح في المسألتين كما في المختصر ^(٣) لأننا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم ليعمل به بخلاف ما يتعلق بالنبي ﷺ إذ لا ضرورة إلى الترجيح فيه وإن رجح الأمدي ^(٤) تقدم القول فيه أيضا.

وإن لم يتدل دليل على التأسي يو في الفعل فلا تعارض في حقا لعدم ثبوت حكم الفعل في حقا.

قوله (وإن رجح الأمدي تقدم القول فيه أيضا) هو المنقول عن الجمهور أيضا.

(١) هذا هو القسم الثاني من أقسام القطب الأول. «الأحكام» (١٦٦/١)، «البحر» (١٩٨/٤)، «شرح الكوكب» (٢٠٥/٢).

(٢) قاله الجاهلي. «الأحكام» (١٦٦/١)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧/٢)، «الشفيف» (١٠٥٤/١)، «شرح الكوكب» (٢٠٥/٢).

(٣) «مختصر ابن الحاجب» (٢٧/٢-٢٨).

(٤) «الأحكام» للأندلسي (١٦٥).

(٥) هذا هو القطب الثالث وهو ما إذا دل دليل على تكرار مقتضى القول دون تأسي الأمية به ﷺ في الفعل، فإن كان القول خاصا بنا فلا تعارض لا في حقه ﷺ ولا في حق الأمية لعدم اجتماعهما في محل واحد، وإن كان خاصا به ﷺ أو عاما لنا وله ﷺ فلا تعارض في حقا، والمتأخر ناسخ في حقه ﷺ إذ علم، فإن جهل السابق فالأصح الوقت. «الأحكام» (١٦٦/١).

وإن كان عاما لنا وله فتقدم الفعل أو القول له وللأمية كما مر، إلا أن يكون العام ظاهر فيه فالفعل تخصيص.

(وإن كان) القول (عاما لنا وله) ^(١) كأن قال: «يجب علي وعليكم صوم عاشره، إلى آخر ما تقدم فتقدم الفعل، أو القول له وللأمية، كما مر» من أن المتأخر من القول، والفعل بأن علم متقدم على الآخر، بأن ينسخ في حقه ﷺ وكذا في حقا إن دل دليل على تأسيته به في الفعل، وإلا فلا تعارض في حقا.

وإن جهل المتأخر فالأقوال أصحها في حقه الوقت، وفي حقا تقدم القول (إلا أن يكون) القول (العام ظاهرا فيه) ﷺ، لا نصا كأن قال: «يجب على كل واحد صوم عاشره إلى آخر ما تقدم» (فالفعل تخصيص) للقول العام في حقه تقدم عليه، أو تأخر، أو جهل ذلك، ولا نسخ جيبه لأن التخصص أهون منه ^(٢).

للأمية قوله (متقدم على الآخر) أي في العمل، لا في الوجود.

قوله (لأن التخصص أهون منه) أي من النسخ لما فيه من إعمال الدليلين، لأنه رفع للبعض، والنسخ رفع للجميع. ومحل ذلك في تأخر الفعل إذا لم يعمل ﷺ قبله بمقتضى القول، وإلا فهو نسخ في حقه أخذ بما مر في آخر «التخصص».

تنبيه: لو لم يكن القول ظاهرا في الخصوصي، ولا في العموم كأن قال: «صوم عاشره واجب في كل سنة» فالظاهر أنه كالعام لأن الأصل عدم الخصوصي.

(١) هذا هو القسم الثالث من القطب الأول.

وأما القطب الرابع وهو أن يدل دليل على تأسي الأمية به ﷺ في الفعل ولم يدل دليل على تكرار مقتضى القول، فإن كان القول خاصا به ﷺ: فإن كان القول متقدما فالفعل ناسخ له في حقه دون أمية، أو الفعل متقدما فلا تعارض في حقه ﷺ ولا في حقا، فإن جهل المتقدم منها فالأصح الوقت في حقه والعمل بالقول في حقا، أو خاصا بنا فلا تعارض في حقه ﷺ والمتأخر ناسخ في حقا، فإن جهل السابق فالعمل بالقول، أو عاما لنا وله ﷺ كان القول متقدما فالفعل ناسخ له في حقه وحقا، أو الفعل تالوق ناسخ في حقا، ولا تعارض في حقه «الأحكام» (١٦٦/١).

(٢) «شرح المعتمد عن مختصر المتن» (٢٧/٢).

المركبُ إمّا مهملٌ وهو موجودٌ خلافًا للإمام وليس موضوعًا، وإمّا مستعملٌ والمختارُ أنه موضوعٌ. والكلامُ ما تضمّن من الكلامِ إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته .

(الكلام في الأخبار)

أي بفتح الهزرة، وافتتحه بتقسيم المركبِ الصادقِ بالخبرِ لينجزَّ الكلامُ إليه زيادةً للفائدة فقال: (المركبُ) أي من اللفظ: (إمّا مهملٌ) بأن لا يكون له معنى (وهو موجودٌ) كمثلولٍ لفظِ الهذيانِ (خلافًا للإمام) الرازي في نفيه وجوده قائلًا: «التركيبُ إمّا يُصارُ إليه للإفادةِ فحيث انتفت انتفت»^(١). فمرجعٌ خلافه إلى أن مثل ما ذكر لا يُسمّى مركبًا، (وليس موضوعًا) اتفاقًا^(٢). (وإمّا مستعملٌ) بأن يكون له معنى، (والمختارُ أنه موضوعٌ) أي بالشروع. وقيل: لا، والموضوع مفرداته.

الكلام في الأخبار

قوله (كمثلولٍ لفظِ الهذيانِ) أي فإنه لفظ مركب موجود، لا معنى له.

قوله (قائلًا التركيب... الخ) إشارة إلى ما فرغه عليه بقوله «فمرجعٌ خلافه إلى أن مثل ما ذكر...» أي من مثلول لفظ الهذيان بأنه لا يُسمّى مركبًا من أن ما قاله الإمام مبني على تفسير التركيب بأنه ضمُّ لفظٍ إلى لفظٍ للإفادة، والأوّل مبني على تفسيره بأنه ضمُّ لفظٍ إلى لفظٍ آخر / وإن لم يُقيد، وإلا فالإمام لا يُنكر وجود لفظٍ ضمُّ بعضه إلى بعضٍ بلا إفادة.

(١) المحصول للرازي: (١/٢٣٥).

(٢) قاله في «التشبيب» (١/٢٥٤) و«شرح الكوكب» (١/١١٥).

وللتعبير عنه بالكلام قال: (والكلامُ ما تضمّن من الكلامِ) أي كلمتان فصاعدًا تضمّنًا (إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته) فخرج غير المفيد نحو: «رجل يتكلم»، بخلاف: «تكلم رجلٌ»، لأن فيه بيانًا بعد إبهام، وغير المقصود كالصادر من النائم، والمقصود لغيره كصلة الموصول نحو: «جاء الذي قام أبوه» فإنها مفيدة بالضم إليه، مقصودة لإيضاح معناه، ولإطلاق الكلام على النفساني كاللساني، والاختلاف في أنه دقيقة في ماذا قال حاكميًا له:

للشيخ قوله (وللتعبير عنه) يعني عن المركب المستعمل المفيد بقريّة.

قوله (قال والكلامُ ما تضمّن... الخ) لا عن المركب المستعمل مطلقًا، لأنه أعم من الكلام به وبغيره كالمركب التقيدي كالحيان الناطق، والإضافي كعباد الله.

قوله (كلمتان فصاعدًا... الخ) تفسيرٌ لـ «ما تضمّن... الخ».

قوله (فخرج غير المفيد نحو «رجل يتكلم... الخ») فيه نظر لأن تعليله الذي ذكره مُشترك بين المتالين المذكورين كما يظهر للمتأمل، فيلزم أن يكون كل منهما مفيدًا، على أن المرادي صرح بأن الثاني المفهوم منه الأوّل بالأوّل غير مفيد، وهو الأوجه.

قوله (فإنها مفيدة بالضم إليه) أي إلى الموصول، لا يُخفى أنها إنما يُعبد بالضم إليه مع غيره كـ «جاء» في مثاليه.

المفتي وقالت المعتزلة: «حقيقة في اللساني»، وقال الأشعري مرة: «في النفساني»، وهو المختار، ومرة: «مشترك». وإنما يتكلم الأصولي في اللساني.

المفتي وقالت المعتزلة: «إنه أي الكلام حقيقة في اللساني»^(١) وهو المحدود بما تقدم لبيادته إلى الأذهان، دون النفساني الذي أثبتته الأشاعرة دون المعتزلة. (وقال الأشعري مرة): «إنه حقيقة في النفساني»^(٢)، وهو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بما صدقات اللساني، مجاز في اللساني. (وهو المختار)^(٣). قال الأخطل^(٤):

«إن الكلام لقصي الفؤاد، وإنما يجعل اللسان على الفؤاد دليلًا»^(٥)
 (ومرة): «إنه (مشترك) بين اللساني والنفساني»، لأنه الأصل في الإطلاق^(٦).

المفتي قوله في المتن (وهو المختار) قدّم ما فيه في مبحث الأمر.

(١) وكذا الخاتبة، واختاره الإمام والإسوي. «شرح الكوكب» (١٣/٢)، «المحصل» (٩/٢) «نهاية السؤل» (٣٧٧/١).

(٢) واختاره إمام الحرمين في «البرهان» (٩١/١).

(٣) قال عبد الرحمن الشربيني في تقريراته على «شرح المحلى لجمع الجوامع» (١٥٨/٢): «قول المصنف (وهو المختار) يلزمه صحة نفي كلام الله تعالى حقيقة عما نقرأه، وهو خلاف الإجماع، كما في حواشي العقائد».

(٤) هو عياض بن غوث بن الصلت، أبو مالك، الأخطل، الشاعر المشهور، كان شاعرًا في عصر بني أمية. وولد خلفاء بني أمية وهو أحد الثلاثة المشهود لهم في عصرهم: الفرزدق، وجعبر، والأخطل، كان مهجًا، بديعًا، سبًا، توفي سنة (٩٠ هـ) «الأعلام» للزركلي (٣٢٥/٥).

(٥) نسبته إلى الأخطل ابن هشام في «شذور الذهب» (ص: ٢٨)، وابن يعيش الحلبي في «شرح المفصل» للزحشرى (٢١/١)، والجاحظ في «البيان والبيان» (٢١٨/١)، والقرافي في «شرح النقيح» (ص: ١٢٦) وغيرهم.

(٦) قاله الشيخ أبو الحسن في جواب المسائل البصرية، كما قاله جلال الدين الإسفني في «نهاية السؤل» (٣٧٧/١).

المفتي

المفتي قال الإمام الرازي: «وعليه المحققون منّا»^(١)، وتجاوب على القولين عن تبادل اللساني بأنه قد كثّر استعمال اللفظ في معناه المجازي، أو في أحد معنييه الحقيقيين فيتبادر إلى الأذهان. والنفساني منسوب إلى النفس بزيادة ألف وفونى للدلالة على العظمة كما في قوله: «شعراني» للعظيم الشعر.

(وإنما يتكلم الأصولي في اللساني) لأن بحثه فيه، لا في المعنى النفسي.

المفتي قوله (ويجاب.. الخ) حاصله: أن مُطلق التبادر ليس علامة للحقيقة، بل علامتها التبادر الحاصل بالصيغة، وإلا لانتقض بالتبادر الحامل بكثرة الاستعمال، لأنه وجد في المجاز مع أنه ليس بحقيقة، وفي أحد المعنيين مع أن الحقيقة لم تُعرف به، بل بالحامل بالصيغة.

قوله (لأن بحثه في ذلك) أي لأنه الذي يُستدل به في الأحكام.

(١) «المحصل» للرازي: (١٧٧/١).

لِللَّغَةِ فَإِنْ أَفَادَ بِالْوَضْعِ طَلِبًا فَطَلَبٌ ذَكَرَ الْمَاهِيَةَ اسْتِفْهَامٌ، وَتَحْصِيلُهَا أَوْ تَحْصِيلُ الْكَفِّ عَنْهَا أَمْرٌ وَهَيٌّ وَلَوْ مِنْ مُلْتَمَسٍ وَسَائِلٍ،

الْفَتْحُ (فَإِنْ أَفَادَ) أَي مَا صَدَقَ اللَّسَانُ (بِالْوَضْعِ طَلِبًا فَطَلَبٌ ذَكَرَ الْمَاهِيَةَ) أَي اللفظ المفيد لطلب ذلك (اسْتِفْهَامٌ) نحو «ما هذا». (و) طَلَبٌ تَحْصِيلُهَا، أَوْ تَحْصِيلُ الْكَفِّ عَنْهَا) أَي اللفظ المفيد لذلك (أَمْرٌ، وَهَيٌّ) نحو «هَمْ»، «لا تَعُدْ»، (وَلَوْ) كَانَ طَلَبٌ تَحْصِيلُ مَا ذَكَرَ (مِنْ مُلْتَمَسٍ) أَي مَسَاوٍ، وَلِلْمَطْلُوبِ مِنْهُ رَتَبَةٌ (وَسَائِلٍ) أَي دُونَ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ رَتَبَةٌ، فَإِنَّ اللفظ المفيد لذلك مِنْهَا يُسَمَّى أَمْرًا وَهَيًّا. وَقِيلَ: «لا، بَلْ يُسَمَّى مِنَ الْأَوَّلِ التَّهَاشَا، وَمِنَ الثَّانِي سَوَالًا»، وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى هَذَا الْخِلَافِ بِقَوْلِهِ: «وَلَوْ».

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (أَي مَا صَدَقَ اللَّسَانُ) نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ فاعِلَ «أَفَادَ» / ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى «اللَّسَانِ» لِأَنَّهُ أَقْرَبُ ذِكْرًا وَمَعْنَى، لَا إِنَّ «الْمَرْكَبَ» أَوْ «الْكَلَامَ» كَمَا قِيلَ بِكُلِّ مِثْلِهَا.

قَوْلُهُ (ذَكَرَ الْمَاهِيَةَ) أَي سَوَاءٌ كَانَتْ مَاهِيَةً لِكُلِّ أَمٍّ جُزْئِيٍّ،

قَوْلُهُ (أَي اللفظ المفيد لطلب ذلك) أَي لِذِكْرِ الْمَاهِيَةِ بِعَيْنِ ذِكْرِهَا ذَاتًا أَوْ صِفَةً، إِذَ الْاسْتِفْهَامُ يَكُونُ طَلِبًا لِذَاتِهَا كَالْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلِطَلَبِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا كَتَمْيِيزِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا نَحْوُ «مَنْ ذَا أَزِيدَ أَمْ عَمَرٌ».

لِللَّغَةِ وَالْأَفْهَامُ لَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ الْكَذِبَ التَّيْبَةَ وَإِنْشَاءً، وَمَعْتَمِلُهَا الْخَبَرُ.

الْفَتْحُ (وَالْأَفْهَامُ) أَي وَإِنْ لَمْ يُنْدَ بِالْوَضْعِ طَلِبًا (فَمَا لَا يَحْتَمِلُ) مِنْهُ (الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ) فِيمَا ذَلَّ عَلَيْهِ (تَّيْبَةً، وَإِنْشَاءً) أَي يُسَمَّى بِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْأَسْمَاءِ سَوَاءً لَمْ يُنْدَ طَلِبًا تَحْوِ «أَنْتَ طَالِقٌ»، أَمْ أَفَادَ طَلِبًا بِاللَّزَامِ كَالْتَمَنِي، وَالتَّرَجِّي نَحْوُ «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا»، وَ«لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَعْفُو عَنِّي».

(وَمَعْتَمِلُهَا) أَي الصَّدَقَ، وَالْكَذِبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ (الْخَبَرُ) (١١/٢٢٢). وَقَدْ يُقْطَعُ بِصَدَقِهِ، أَوْ كَذِبِهِ لِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْهُ، كَمَا سَيَأْتِي.

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (أَمْ أَفَادَ طَلِبًا بِاللَّزَامِ) أَي بَانَ يَكُونُ الْمَفَادُ لَازِمًا مَعْنَاهُ كَمَا فِي التَّيْمَنِ وَالتَّرَجِّي، إِذْ مَعْنَى كُلِّ مِنْهَا مَلْزُومٌ لِلطَّلَبِ لَا نَفْسَهُ، إِذْ عَوْدُ الشَّبَابِ فِي التَّيْمَنِ غَيْرُ مُمْكِنٍ عَادَةً فَلَا يُطْلَبُ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الْحُزْنُ عَلَى فَوَاتِهِ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ كَوْنُهُ مَطْلُوبًا لَوْ أَفْكَنَ. وَالتَّرَجِّي تَوْقُّعُ حَصُولِ الْمَحْبُوبِ الْمُمْكِنِ كَالْعَفْوِ فِي مِثَالِ الشَّارِحِ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ كَوْنُهُ مَطْلُوبًا. وَقَوْلِي «إِنَّ عَوْدَ الشَّبَابِ لَا يُمَكِّنُ عَادَةً» مَحْمُولٌ عَلَى تَفْسِيرِ الشَّبَابِ بِعَوْدِ الْقُوَّةِ وَالنَّشَاطِ الْحَامِلَيْنِ قَبْلَ الشَّيْخُوخَةِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ عَقْلًا مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ الشَّبَابِ بِالشَّيْخِ الَّذِي لَمْ يَنْجَاوِزْ ثَلَاثِينَ. فَمَا كَانَ عَوْدُ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمًا الْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِضِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ عَقْلًا.

قَوْلُهُ (وَقَدْ يُقْطَعُ... الخ) هُوَ فَائِدَةُ مِرَاعَةِ الْحَيْثِيَّةِ / الَّتِي ذَكَرَهَا فَيْلَةُ.

(١) أَي بِمَحْجَرِ أَنْ يُلَاحَظَ أَنَّهُ سَمِعْتُهُ إِلَى هُنَا: «مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَلْفَاظِ، وَالْقِرَافِنِ الْحَالِيَةِ، وَالْمَقَالَةِ، بَلْ عَنْ خُصُوصِيَّةِ الْخَبَرِ. «السَّانِي» (١٠٧/٢).

(٢) قَالَهُ الْجَاهِزِيُّ. «الزُّهْرَانِ» (٢١٥/١)، «الْفُرُوقُ» (١٨/١)، «نَهَايَةُ السُّوَالِ» (٢٦٦/٢). «شَرْحُ الْكَوْثَبِ» (٢٨٩/٢).

للنسخ وأبني قوم تعريفه كالعلم والوجود والعدم، وقد يقال: «الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، والخبر خلافه: أي ما له خارج صدق أو كذب».

القول (وأبني قوم^(١) تعريفه كالعلم والوجود، والعدم) أي كما أبنا تعريف ما ذكر، قيل: «لأن كلاً من الأربعة ضروري فلا حاجة إلى تعريفه»، وقيل: «لغير تعريفه».

(وقد يقال: «الإنشاء ما» أي كلام يحصل مدلوله في الخارج بالكلام) نحو «أنت طالق»، و«قُم»، فإن مدلوله من إيقاع الطلاق، وطلب القيام يحصل به، لا بغيره.

وقوله «بالكلام» من إقامة الظاهر مقام المصغر للإيضاح، فالإنشاء بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لشموله ما قبل الأول منه.

للثانية قوله (وقد يقال... الخ) حاصلة: تفسير الكلام اللساني إلى خبر وإنشاء، وهو ما عليه البيانين، وحاصل ما مرّ تقسيمه إلى خبر، وطلب، وإنشاء، وهو ما عليه الإمام الرازي ومن تبعه، فالتقسيم على قولهم ثلاثية، وعلى قول البيانين ثنائية. وقد بسطت الكلام على ذلك مع زيادة في «شرح الشذور».

(١) قاله الإمام الرازي في «الانحصول» (٤/ ٢٢١).

للنسخ ولا يخرج له عنهما لأنه إما مطابق للخارج أو لا، وقيل: بالواسطة: فالجاحظ: «إما مطابق مع الاعتقاد ونفيه أو لا مطابق مع الاعتقاد ونفيه، فالثاني فيها واسطة».

القول (والخبر خلافه) أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره (أي ماله خارج صدق أو كذب) نحو «قام زيد»، فإن مدلوله، أي مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره، وهو^(١) محتتمل لأن يكون واقعاً في الخارج فيكون هو صدقاً، وغير واقع فيكون هو كذباً.

(ولا يخرج له) أي للخبر من حيث مضمونه (عنهما) أي عن الصدق والكذب (لأنه إما مطابق للخارج) فالصدق (أو لا) فالكذب^(٢).

(وقيل بالواسطة) بين الصدق والكذب، (فالجاحظ)^(٣) قال: «الخبر» (إما مطابق) للخارج (مع الاعتقاد) أي اعتقاد المخبر المطابقة، ...

للثانية قوله (صدق أو كذب) بالرفع، صفة لما بعد وصفها بجملته. قوله (أي مضمونه من قيام زيد) نبه به على أن المراد بمدلول الخبر هنا النسبة لما يأتي من أن مدلوله الحكم بها أو بشيئها.

(١) ضمير «هو» يعود على المضمون، وهو «قيام زيد»، وقوله: «فيكون هو» أي قام زيد، الذي هو الخبر، وأبرز الضمير في «يكون» الثانية في الموضعين ليعود لغير ما أعاد عليه ضمير الأولى فيها، فإن الضمير في الأولى يعود على المدلول، وفي الثانية على الكلام، كذا في «حاشية الباني» (١١١/٢).

(٢) قاله الجاهيز. «الفروق» (١/ ٢٥)، «نهاية السؤل» (٢/ ٦٦٤)، «التشنيف» (١/ ٤٦٢)، «شرح الكوكب» (٢/ ٣٠٩).

(٣) هو عمرو بن بحر بن محبوب، الكندي اللبني البصري، أبو عثمان، المعروف بالجاحظ، كان رأساً في الكلام والاعتزال، وإليه نسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة، صلب تصانيف كثيرة منها: البيان والتبيين، والحيوان، وغيرها، وكان مع فصاحته وقضائله مشوّخ الحلق، ومات بالبرصرة سنة ٢٥٥ هـ. «مذرات الذهب» (٢/ ١٢٦).

(ونفيه) أي نفي اعتقادها بأن اعتقد عدمها، أو لم يعتقد شيئاً (أو لا مطابق) للخارج (مع الاعتقاد) أي اعتقاد المخير عدم المطابقة (ونفيه) أي نفي اعتقاد عدمها بأن اعتقادها، أو لم يعتقد شيئاً (فالثاني) أي ما انتفى فيه الاعتقاد المذكور الصادق بصورتين (فيها) أي في المطابق وغير المطابق، وذلك أربع صور، (واسطة) بين الصدق والكذب، والأول وهو ما معه الاعتقاد المذكور في المطابق الصدق، وفي غير المطابق الكذب.

للمذنب قوله (أولم يعتقد شيئاً) أي كالثالث، واستشكل بأن الشاك لاحكم منه، ولا تصديق، بل الحاصل منه تصوّر مجرد، فلنظّم بالجملة الخبرية ليس بخير، ورّد بمنع أن تلفظ بها ليس بخير، بل هو إن لم يكن منه حكم وتصديق بمعنى أنه لم يُذكر وقوع النسبة، أو لا وقوعها.

(وغيره) : «الصدق المطابقة لاعتقاد المخير طابق الخارج أو لا، وكذبه عدمها، فالساذج واسطة»، والراغب : «الصدق المطابقة الخارجية مع الاعتقاد، فإن فقد أو أحدهما فمنه كذب وموصف بها بجهتين».

(وغيره) أي غير الجاحظ فال : « (الصدق المطابقة) أي صدق الخير مطابقتها لاعتقاد المخير طابق اعتقادها الخارج، أو لا، وكذبه عدمها) أي عدم مطابقتها لاعتقاد المخير طابق اعتقادها الخارج، أو لا، (فالساذج) يفتح الدال المعجمة، وهو ما ليس معه اعتقاد، (واسطة) بين الصدق والكذب طابق الخارج، أو لا».

للمذنب قوله (وغيره) أي وهو النظام ^(١) ومن وافقه، وإن لم يُسم مع أنه مشهور عنه، كما فعل فيها قبله وبعداً إشارة إلى أن غيره وافقه في ذلك بخلاف ذنبيك.

قوله (فالساذج واسطة) أي وهو خبر الشاك، وهذا منافي لكلام غيره كالسعد التنفازاني، فإنه قد صرح بأنه لا واسطة على هذا القول / بعد أن جعله ^(٢) مفرغاً على القول بانحصار الخير في الصدق والكذب. وماخذ المصنف أن ما ليس معه اعتقاد ليس بصادق ولا كاذب، وماخذ غيره أنه كاذب.

(١) هو إبراهيم بن يسار بن معاني، أبو إسحاق، المصري المعروف بالنظام، المعتزلي، كان أديباً متكلماً، شديداً الحفظ، وهو أستاذ الجاحظ، وطالع كتب الفلاسفة وخلص كلامهم بكلام المعتزلة، وكان رئيس المعتزلة، له مؤلفات كثيرة، أشهرها الكتب، توفي سنة ٢٣٩ هـ. فتح المين (١٤١/١).

(٢) انظر حاشية السعد التنفازاني على شرح العبد (٥٠/٢).

[مدلول الخبر]

ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لا ثبوتها وفقاً للإمام وخلافاً للقرافي،
والأول لم يكن شيء من الخبر كذباً.

والصدق (ومدلول الخبر) في الإثبات (الحكم بالنسبة) التي تضمنتها كـ «قيام زيد» في
«قام زيد» مثلاً، (لا ثبوتها) في الخارج (وفقاً للإمام)^(١) الرازي في أنه الحكم
بها (وخلافاً للقرافي)^(٢) في أنه ثبوتها، (ولاً) أي وإن لم يكن مدلول الخبر
الحكم بالنسبة، بل كان ثبوتها (لم يكن شيء من الخبر كذباً) أي غير ثابت
النسبة في الخارج، وقد اتفق العقلاء على أن من الخبر كذباً.

وأجيب بأن كذب الخبر بأن لم تثبت نسبته في الخارج ليس مدلولاً له حتى
ينافي ما جعل مدلوله من ثبوت النسبة غاية الأمر أن الخبر الكذب تخلق فيه
المدلول عن الدليل لأن دلالته وضعية لا عقلية، وتقسيم الخبر إلى الصدق
والكذب باعتبار وجود مدلوله معه وتخلفه عنه.

للإجابة قوله (ومدلول الخبر) أي مدلول ما صدقه.

قوله (لا عقلية) أي ليس دلالته لعلاقة عقلية يقتضي استلزام الدليل للمدلول
استلزاماً عقلياً يستحيل معه تخلف المدلول عن الدليل عما في دلالة الأثر على المؤثر.

قوله (وتقسيم الخبر إلى الصدق والكذب) أي على القول بأن مدلوله ثبوت
النسبة في الخارج بقرينة مقابلة بقوله بعد «وتقسيم الخبر إلى الصدق» وقوله
«باعتبار وجود مدلوله معه وتخلفه عنه» يقتضي مع ما قدمه من الجواب أن
مدلول الخبر أي ما صدقه هو الصدق، لا الكذب.

(١) «المحصل» للرازي (٤/ ٢٢٣-٢٢٤).

(٢) «الأحكام» للقرافي (ص: ١٤٤).

والراغب) قال: «الصدق المطابقة الخارجية مع الاعتقاد لها - كما قال
الجاحظ - (فإن فقد) أي المطابقة الخارجية، واعتقادها، أي مجموعها بأن
فقد كل منها، أو أحدهما (فمنه كذب) وهو ما فقد فيه كل منها سواء صدق
فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها، أم بعدم اعتقاد شيء، (و) منه (موصوف
بهما) أي بالصدق والكذب (بجهتين)^(١) « وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة
للخارج واعتقادها، يوصف بالصدق من حيث مطابقتها للاعتقاد، أو
للخارج، وبالكذب من حيث انتفت فيه المطابقة للخارج أو اعتقادها، فهو
واسطة بين الصدق والكذب.

للإجابة قوله (أم بعدم اعتقاد شيء) إدخاله له في الكذب مخالف بجعل الراغب له
واسطة بينه وبين الصدق.

(١) قاله في كتاب «الدرية» (كما نقل عنه الزركشي في «المنهاج» (١/ ٤٦٣).

وإنما هو احتيال عقلي، وهو ما صرح به جماعة منهم السعد التفتازاني^(١).
نعم، الأول الموافق للإمام الرازي سالم من هذا التخلف. وتقسيم الخبر عليه
إلى الصدق والكذب باعتبار ما تضمنته من النسبة، كما سيأتي.

ويقاس على الخبر في الإثبات الخبر في النفي، فيقال: «مدلوله الحكم بانتفاء
النسبة، وقيل: «انفاؤها».

وقوله «والألم يكن شيء من الخبر كذباً» أوضح - كما قال^(٢) - من عبارة
المحصول: «لم يكن الكذب خبراً»^(٣)، ومن عبارة «التحصيل» وغيره: «لم يكن
الخبر كذباً».

وما رجحه من أن مدلوله الحكم بالنسبة لا بشيئها في الخارج لا يخالف ما رجحه
في الكتاب الأول من أن اللفظ موضوع للمعنى الخراجي، لا الذهني، لأن
الكلام ثم في اسم الجنس النكرة، والكلام هنا في «الخبر».

قوله (نعم، الأول/ الموافق للإمام الرازي سالم من هذا التخلف) مشعر
بترجيح الأول، لكنه قد يعارض بما يفوقه، وهو أننا نقطع بأن ما نقصده
بقولنا: «زيد قائم» ونقصه منه هو إفادة المخاطب بثبوت نسبة القيام لزيد، لا
حكمنا بذلك، وهو الذي ارتضاه السعد التفتازاني.

قوله (أوضح كما قال... الخ) وجه أوضحه سلامته من إيهام العبارة
الأولى وجود الكذب لا بوصف الخبرية، والقصد انتفاؤه، ومن إيهام الثانية أن
كل خبر كذب، وليس كذلك.

(١) حاشية التفتازاني على «شرح المعتمد» (٥٠/٢).

(٢) أي كما قال المصنف في «مع الموانع» (ص: ٣٠٦).

(٣) «المحصول» للرازي: (٢٢٤/٤).

وورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنتها، ليس غير «قائم» في
«زيد بن عمرو قائم» لا بنوة زيد، ومن ثم قال مالك وبعض
أصحابنا: «الشهادة بـ» توكيل فلان ابن فلان فلائنا» شهادة بالوكالة
فقط، والمذهب بالنسبة ضمنيًا والوكالة أصلاً.

(الصدق) ومورد الصدق والكذب في الخبر (النسبة التي تضمنتها، ليس غير كقائم في
«زيد بن عمرو قائم» لا بنوة زيد) لعمري، فـ «قائم» المسند إلى ضمير «زيد»
مشمول على نسبة^(١) هي «قيام زيد»، وهي مورد الصدق والكذب في الخبر
المذكور لا بنوة زيد لعمري، وفيه أيضًا إذا لم يقصد به الإخبار بها.

(ومن ثم أي من هنا، وهو أن المورد النسبة، أي من أجل ذلك (قال) الإمام
مالك وبعض أصحابنا^(٢)): «الشهادة بتوكيل فلان أبي فلان فلائنا شهادة
بالوكالة» أي بالتوكيل (فقط)، أي دون نسب المؤكل. ووجه بنائه على ما ذكر
أن متعلق الشهادة كما سيأتي.

قوله (ليس غير) هو يفتح الراء، وضمتها بالتونين وعره فيها.

قوله (كقائم) أي كنسبة «قائم» وهي «قيام زيد» فالمراد النسبة الإسنادية، لا
التقييدية كبثوة زيد لعمري، وفي المثال كما أفادة تقريره.

(١) ومن هذا القبيل ما يمكن أن الإمام ابن عرفة حضر عقد نكاح عقده شيخه ابن عبد السلام
لإبيه، وكتب الصداق، وكتب أهل المجلس شهادتهم فيه، فلما وصل إلى ابن عرفة ليكتب
شهادته وجد فيه «تزوج العادل الفاضل فلان... الخ» فامتنع من كتب شهادته وقال: «لم
أعرف له علما حتى أشهد به»، فقال له شيخه: «إنك جاعل أنت إنما تشهد على النكاح دون
العلم». «البيان» (١١٥/٢).

(٢) «تشنيف المسامع» (١/٤٦٥)، «غاية الوصول» (ص: ٩٤).

مسألة [في أقسام أخبار]

الخبر إما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة، أو استدلالاً، وكل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب أو ساقط منه ما يزيل الوهم.

(مسألة : الخبر) بالنظر إلى أمور خارجية عنه

(إما مقطوع^(١) بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة) مثل قول القائل : «النقيضان يجتمعان أو يرتفعان» ، (أو استدلالاً) نحو قول الفيلسفي : «العالم قديم» .

(وكل خبر) عنه ﷺ (أوهم باطلاً) أي أوقعه في الوهم أي الذهن ، (ولم يقبل التأويل فمكذوب) عليه ﷺ لعصمته عن قول الباطل ، (أو نقص منه) من جهة راوي (ما يزيل الوهم) الحاصل بالنقص منه^(٢) .

من الأولي : ما روي «أن الله خلق نفسه» فإنه يؤهم حدوثه ، أي يُوقع في الوهم أي الذهن ذلك . وقد دلّ العقل القاطع على أنه تعالى منزّه عن الحدوث^(٣) .

مسألة : الخبر إما مقطوع بكذبه

قوله (أو نقص منه) معطوف على «مكذوب» . قوله (ويرافقه فيها) أي في لفظة «اليوم» أي في إثباتها .

(١) الخبر بالنظر إلى أمور خارجية ثلاثة : مقطوع بكذبه ، مقطوع بصدقه ، محتملها . (الأحكام ٢٥٥/٢) .

(٢) الخبر المقطوع بكذبه على ستة أقسام ستة ، أولها : ما أوهم باطلاً . «البحر» (٢٥٥/٤) .

(٣) هذا الأول أيضاً على قسمين ، أحدهما : ما يخالف الدلائل العقلية وهو الذي مثل له الشارح ، والثاني : ما يخالف النقل القطعي ولا يقبل التأويل ، مثاله : حديث «مقدار الدنيا» بخلافته قول الله تعالى «يَحْشُرُكَ عَنْ شَاعَةِ أَنْ تَرْضَيْهَا» فَنَبَأَ طَبَقًا عِنْدَ ذِي لَحْيَتَا يَوْفِيهَا إِلَّا مَوْ تَلَفْتُ فِي أَلْسِنَتِ الْأَرْضِ لَا تَأْتِيكَ إِلَّا بَغْضَةً يَحْشُرُكَ ثَلَاثَ خِوَالٍ عَنْهُ . فَنَبَأَ طَبَقًا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ «البحر» (الأمم ١٠٤٧) . «الشارح الجليل» (ص : ٨٠) .

الْمَذْهَبُ (والمذهب) أي الراجح عندنا أنها شهادة بالنسب للموكل (ضمًا ، والوكالة) أي التوكيل (أصلًا)^(١) ينضش ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيته عن مجلس الحكم .

الْمَذْهَبُ قوله (والمذهب) أي الراجح عندنا أنها شهادة بالنسب للموكل (ضمًا ، يدلُّه استدلال الشافعي ، وغيره من أصحابنا على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى : «وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ»^(٢) ، وقد يقال هذا مستثنى من محل الخلاف .

(١) قال الزركشي في «التشنيف» (١/٤٦٥) : «والمذهب الصحيح عندنا أنها شهادة بالوكالة أصلًا ، وهذا واضح ، لأنه مورد الكلام ومقصوده ، وبالنسب ضمًا ،

وهذه المسألة مذكورة في الإشراف للهروي ، والحاوي للماوردي ، و«البحر» للرويات . واعلم أن هذه القاعدة مهمة وقد أهلها الأصوليون ، وذكرها البيهقيون كالسكاكي ومنهم أخذ المصنف» .

(٢) سورة القصص ، الآية : (٩) .

ومن الثاني : ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال : «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَيْتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنْ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِنْ هَذَا الْيَوْمِ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَتِهِ ، وَإِنَّمَا قَالَ : لَا يَبْقَى مِنْ هَذَا الْيَوْمِ . يَرِيدُ أَنْ يَنْحَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ»^(١)

قوله : «فَوَهَلَ النَّاسُ» ، بفتح الهاء ، أي غلظوا^(٢) ، في فهم المراد حيث لم يسمعوا اللفظة : «اليوم» ، وبوافقه فيها حديث أبي سعيد الخدري «لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ»^(٣) . وحديث جابر «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ الْيَوْمَ يَأْتِي عَلَيْهَا مِئَةُ سَنَةٍ ، وَهِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ»^(٤) رواهما مسلم .

وروى مسلم أيضاً عن جابر : «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ بِشَهْرٍ»^(٥) .

وقوله «مَنفُوسَةٌ» أي مَوْلُودَةٌ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَلَاكَةِ .

(١) رواه البخاري في مواقيت الصلاة ، باب السفر في الفقه وآخر بعد العشاء (٦٠١) ، ومسلم (والملفظ له) في فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ : «لَا تَأْتِي مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ» (٦٤٢٧ ، ٦٤٣٦) .

(٢) قال القوي في «المصباح» (٦٧٤/٢) «وَهَلَ عَنْ الشَّيْءِ وَهَلًا مِنْ بَابِ لَعَبٍ : غَلَطَ فِيهِ» ، ومثله في «القاموس» (٦٣٧/٣) ، و«لسان العرب» (٤١٦/١٥) .

(٣) رواه مسلم في فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ : «لَا تَأْتِي مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ» (٦٤٣٢) .

(٤) رواه مسلم في فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ : «لَا تَأْتِي مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ» (٦٤٣٠) .

(٥) رواه مسلم في فضائل الصحابة ، باب قوله ﷺ : «لَا تَأْتِي مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ» (٦٤٢٨) .

اللغة وسبب الوضع : نسيان ، أو افتراء ، أو غلط ، أو غيرها .

ومن المقطوع بكذبه على الصحيح : خبر مدعي الرسالة بلا معجزة أو تصديق الصادق ؟
.....

(وسبب الوضع) للخبر بأن يكذب عن النبي ﷺ : (نسيان) من الراوي لما رواه فيذكر غير ظان أنه المروي . (أو افتراء) عليه ﷺ كوضع الزنادقة أحاديث تخالف المعقول تنفيراً للعقلاء عن شريعت الطهارة . (أو غلط)^(١) من الراوي بأن يسبق لسانه إلى غير ما رواه ، أو يضع مكانه ما يظن أنه يؤدي معناه (أو غيرها) كما في وضع بعضهم أحاديث في الترغيب في الطاعات^(٢) ، والترهيب عن المعصية^(٣) .

للغة قوله (أو افتراء) الأولى «أو تنفيراً» ، إذ الافتراء قسم من الوضع ، لا سبب له .

قوله (بأن يسبق لسانه ...) / الخ أي أو يروي ما يظنه حديثاً .

(١) مثاله : ما رواه ابن ماجه في الصلاة ، باب ما جاء في قيام الليل (١٣٣٣) عن إسماعيل بن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً : «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنَ وَجْهِهِ بِالنَّهَارِ» ، ذلك أن ثابتاً دخل على شريك وهو يئس ويقول : «حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «وَسَكَتَ لِيَكْتُبَ الْمُسْلِمُ ، فَمَا نَظَرُ إِلَى ثَابِتٍ قَالَ : «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنَ وَجْهِهِ بِالنَّهَارِ» وَقَصِدَ بِذَلِكَ ثَابِتٌ لِرَوَاهِهِ وَوَرَعَهُ ، فَظَنَّ ثَابِتٌ أَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِسَادِ ، فَكَانَ يُحَدِّثُ بِهِ . ثُمَّ سَرَقَهُ مِنْ جُمَاعَةٍ مِنَ الصَّغَفَاءِ . «تَدْرِيبُ الرَّاهِي» (ص : ١٨٩) ، «المصنوع» (ص : ١٩٢) ، «ظفر الأمان» (ص : ٤٣٢) .

قال العبد الفقير غير الله له ولوالديه : علماً هذا القسم من المخرج أول من جمعه سبب الوضع الحديث كما فعل الحافظ ابن حجر في شرح السبعة (ص : ٩١) ، وغيره لعدم قصد الخطأ ، والله أعلم .

(٢) منها : أحاديث صلاة الرغائب وغيرها في شهر رجب ، وأحاديث صلاة النصف من شعبان ، وأحاديث صيام الأيام المخصوصة من رجب ، وأحاديث صلاة أيام الأسوع ولياليها ، ونحو ذلك علماً ما ذكرها الغزالي في إحياء العلوم ، وأبو طالب المكي في فرت القلوب ، وغوث الأقطاب الجليلاني في غنية الطالبين ، وغيرهم من ألف في الأوراد والوظائف . (ظفر الأمان ، ص : ٤٤٣) ، «تدريج الراوي» (ص : ١٨٥) .

(٣) منها : حديث : الحديث في المسجد يأكل الحسنة كما تأكل النار الخطيئة «المصنوع» (ص : ٩٢) .

﴿وَمِنَ الْمُقْطُوعِ بِكَذِبِهِ عَلَى الصَّحِيحِ خَيْرٌ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ﴾^(١) أي قوله: «إنَّه رسول الله إلى الناس» (بلا مُعْجَزَة، أو) بلا (تصديق الصادق) له لأنَّ الرِّسَالَةَ عن الله على خلاف العادة، والعادة تُقْضِي بِكَذِبٍ مَنْ يَدَّعِي مَا يَخَالِفُهَا بلا دليل. وقيل: «لا يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ لِتَجْوِيزِ الْعَقْلِ صِدْقَهُ».

أما مُدَّعِي النُّبُوَّةِ أي الإِمْهَاءُ إِلَيْهِ فَقَطْ فَلَا يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ كَمَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّنَ^(٢).

﴿لَا تَقُولُ (أَوْ تَصَدِّقُ) بِوَهْمٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَ الْعَجْزَةِ عَنْ تَصَدِّقِ نُبُوَّتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُ قَالَ: «وَتَصَدِّقُ» لَسَلِمٍ مِنْ ذَلِكَ».

قوله (أما مُدَّعِي النُّبُوَّةِ، أي الإِمْهَاءُ إِلَيْهِ فَقَطْ فَلَا يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ) عُلِّقَ قَبْلَ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَحَاقَتْهُمُ السُّيُوفُ﴾^(٣)، أما بَعْدَهُ فَيُقْطَعُ بِكَذِبِهِ. وَقَوْلُهُ (فَقَطْ) أَي دُونَ دَعْوَى الرِّسَالَةِ.

﴿وَمَا تُثَبِّتْ عَنْهُ وَلَمْ يَوْجَدْ عِنْدَ أَهْلِهِ؛ وَبَعْضُ الْمُنْسَوْبِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ وَالْمَنْقُولُ أَحَادًا فِيهَا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ خِلَافًا لِلرَّفَاضَةِ».

﴿وَمَا تُثَبِّتْ﴾ أَي فُيِّشَ (عَنْهُ) مِنَ الْحَدِيثِ (وَلَمْ يَوْجَدْ عِنْدَ أَهْلِهِ) مِنَ الرِّوَاةِ مِنَ الْمُقْطُوعِ بِكَذِبِهِ لِقَضَاءِ الْعَادَةِ بِكَذِبِ قَائِلِهِ^(١). وَقِيلَ: «لَا يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ لِتَجْوِيزِ الْعَقْلِ صِدْقَ نَاقِلِهِ»^(٢).

وهذا مفروض بعد استقرار الأخبار، أما قبل استقرارها -كما في عصر الصحابة- فيجوز أن يروى أحدهم ما ليس عند غيره كما قاله الإمام الرازي^(٣).

﴿لَا تَقُولُ﴾ (وَبَعْضُ الْمُنْسَوْبِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُقْطُوعِ بِكَذِبِهِ) فَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ فِيهِ قَوْلًا بِأَنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِكَذِبِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ وَلَا غَيْرُهُ فِيهَا عَلِمَتْ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْمُقْطُوعِ بِكَذِبِهِ قَطْعًا اسْتِدْلَالًا، ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ^(٤).

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام المقطوع بكذبه السنة. «المحصل» (٢٩٩/٤)، «التتيف» (٤٦٩/١).

(٢) قال به جماعة من الأصوليين والمحدثين. «البحر» (٢٥٤/٤).

(٣) «المحصل» للرازي (٣٠٠/٤).

(٤) «نهاية السؤل» للإسنوي (٣١٤/٢).

(١) هذا هو القسم الثاني من الأقسام الستة للمقطوع بكذبه. «البحر» (٢٥٥/٤)، «شرح الكوكب» (٣١٩/٢).

(٢) «البرهان» لإمام الحرمين: (٢٢٧/١).

(٣) سورة الأحزاب الآية: (٤٠).

المشقة قلنا : « هذه كانت متواترة ، واستغنى عن تواترها إلى الآن بتواتر القرآن ، بخلاف ما يُذكر في إمامة عليٍّ ، فإنه لا يُعرف فلو كان ما خفي على أهل بيعة السقيفة ، أي الصحابة الذين بايعوا أبا بكر في سقيفة بني ساعدة من الخرج ، وهي صفة مظلمة بمنزلة الدار لهم ، ثم بايعه عليٌّ وغيره ، رضي الله عنهم » (١) .

المشقة قوله (فلو كان ما خفي) أي ولو كان يُعرف لم يخف على أهل بيعة السقيفة ... الخ .

المشقة وإما بصدقه كخير الصادق ، وبعض المنسوب إلى محمد ﷺ ، والمتواتر معنى أو لفظاً وهو خبرٌ جمعٌ يمتنع تواطؤهم على الكذب عن محسوس .

المشقة (وأما مقطوع) (١) بصدقه كخير الصادق (٢) أي الله تعالى يستريحه عن الكذب ، ورسوله ﷺ لعصته عن الكذب ، (وبعض المنسوب إلى محمد ﷺ) (٣) وإن كنا لا نعلم عينه .

المشقة قوله (أي الله ... الخ) لم يذكر مع خير الله ورسوله خبر الأمة ، وهو الإجماع لأنه يختلف في قطعيته .

(١) قال الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » (٣٣٣/٦) : « وقد اتفق الصحابة ، رضي الله عنهم ، على بيعة الصديق في ذلك الوقت حتى علي بن أبي طالب ، والزبير بن العوام ، رضي الله عنهما ، والدليل ذلك ما رواه البيهقي ... ومن تأمل ما ذكرناه ظهر له إجماع الصحابة المهاجرين منهم والأنصار على تقديم أبي بكر ، وظاهر له أن رسول الله ﷺ لم ينص على الخلافة عيناً لأحد من الناس ، لا لأبي بكر - كما زعمه طائفة من أهل السنة - ولا لعلي - كما يقوله طائفة من الرافضة ، ولكن أشار إشارة قوية يفهمها كل ذي لب وعقل إلى الصديق » . وقال الشيخ عبد الغني النعيمي في « شرح العقائد الطحاوية » (ج ١ : ١٣٦) : « وقد ثبت خلافة الصديق ﷺ بالإجماع بعد توفيق أولاً لما أجمعوا في سقيفة بني ساعدة ، فاستقر الرأي بعد المشاورة والمراجعة على خلافة ، وبايعوه ما عدا علياً ، ثم بايعه ﷺ على رؤوس الأشهاد فصارت خلافة جماً عليها من غير مناد » .

(١) هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر ، وهو ما يقطع بصدقه ، وهو أيضاً على ستة أقسام كالآتي : « البرهان » (٢٢٢/١) ، « المستصفى » (٤٢٠/١) ، « المحصول » (٢٧٢/٤) ، « البحر » (٢٣٠/٤) .
(٢) هذا هو القسم الأول ، وهو خبر الله تعالى ، « المستصفى » (٤٢١/١) ، « الأحكام » (٢٥٦/٢) ، « البحر » (٢٣٠/٤) .
(٣) هذا هو القسم الثاني ، وهو خبر الرسول ﷺ ، « المستصفى » (٤٢١/١) ، « المحصول » (٢٧٦/٤) ، « الأحكام » (٢٥٦/٢) .

وَحَصُولُ الْعِلْمِ عِنْدَهُ آيَةُ اجْتِمَاعِ شُرَاطِلِهِ، وَلَا تَكْفِي أَرْبَعَةٌ وَاقِفًا لِلْقَاضِي وَالشَّافِعِيَّةِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا صَالِحٌ مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ، وَتَوَقُّفٍ الْقَاضِي فِي الْخُمْسَةِ، وَقَالَ الْأَصْلَخَرِيُّ: «أَقْلَهُ عَشْرَةٌ».

(وَحَصُولُ الْعِلْمِ)^(١) مِنْ خَيْرٍ بِمَضْمُونِهِ (آيَةُ) أَيُّ عِلْمَةٍ (اجْتِمَاعِ شُرَاطِلِهِ) أَيُّ التَّوَاتُرِ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ، أَيُّ الْأُمُورِ الْمُحَقَّقَةِ لَهُ، وَهِيَ -كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ-: كَوْنُهُ خَبَرٌ جَمْعٌ، وَكَوْنُهُمْ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ، وَكَوْنُهُ عَنْ مَحْسُوسٍ. (وَلَا تَكْفِي الْأَرْبَعَةُ) فِي عَدَدِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ (وَقَافًا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي (وَالشَّافِعِيَّةِ) لاحتياجهم إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا، فلا يُقْبَد قَوْلُهُمُ الْعِلْمُ. (وَمَا زَادَ عَلَيْهَا) أَيُّ الْأَرْبَعَةِ (صَالِحٌ) لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي عَدَدِ الْجَمْعِ فِي التَّوَاتُرِ (مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ)^(٢) بَعْدَهُ مَعْنً. (وَتَوَقُّفُ الْقَاضِي فِي الْخُمْسَةِ)^(٣) هَلْ تَكْفِي؟ (وَقَالَ الْأَصْلَخَرِيُّ)^(٤): «أَقْلَهُ» أَيُّ أَقَلِّ عَدَدِ الْجَمْعِ الَّذِي يُقْبَدُ خَبَرُهُ الْعِلْمُ (عَشْرَةٌ) لِأَنَّهُ مَا دُونَهُ أَحَادٌ.

لِلْمُتَلَبِّ قَوْلُهُ (وَحَصُولُ الْعِلْمِ مِنْ خَيْرٍ) أَيُّ لَوْ مَعَ قِرَائِنٍ لَازِمَةٍ، فَخُرُجُ خَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي أَفَادَ الْعِلْمُ بِالْقِرَائِنِ الْمُنْفَصِلَةِ كَمَا سَيَأْتِي. قَوْلُهُ (فِي ذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِ«اجْتِمَاعٍ».

- (١) اتَّفَقَتِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ وَجَمِيعُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ خَبَرَ التَّوَاتُرِ لَا يُولَدُ الْعِلْمَ خِلَافًا لِبَعْضِ النَّاسِ، بَلْ يَتَعَمَّقُ عِنْدَهُ بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. «الْأَحْكَامُ» (٢٦٦/٢)، «شرح الكوكب» (٣٢٨/٢).
(٢) قَالَهُ الْجَاهِلِيُّ: «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (٦٥٨/٢)، «شرح النقيح» (ص: ٣٥١)، «المحصل» (٢٦٥/٤)، «شرح الكوكب» (٢٣٥/٢).
(٣) «البرهان» (٢١٧/٢).

(٤) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَزِيدٍ أَبُو سَعِيدٍ الْأَصْلَخَرِيُّ، قَاضِي قَمٍّ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ بِالْعِرَاقِ، وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَبِالْحِسْبَةِ بِالْبَغْدَادِ، وَأَقْبَنُ بِقَتْلِ الصَّائِنَةِ، اسْتَشْفَاهُ الْمُقْتَدِرُ بِإِلَهِ عَلَى سَجِسْتَانَ، وَصَفَّ كِتَابًا حَسَنَةً، مِنْهَا: أَدَبُ الْقَضَاءِ، وَكِتَابُ الْفَرَائِضِ الْكَبِيرِ، تَوَفَّى فِي سَنَةِ ٣٢٩ هـ. «مِلَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْمَسْكِيِّ» (٢٣٠/٣).

(وَالتَّوَاتُرُ)^(١) مَعْنً أَوْ لَفْظًا وَهُوَ خَبَرٌ جَمْعٌ يَمْتَنِعُ عَادَةً تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ عَنْ مَحْسُوسٍ لَا مَعْقُولٍ جَوَازِ الْغَلَطِ فِيهِ كَخَبَرِ الْفَلَّاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ.

فَإِنْ اتَّفَقَ الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَهُوَ اللَّفْظِيُّ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِيهَا مَعَ وجود معنى كُلِّيٍّ فَهُوَ الْمَعْنَوِيُّ كَمَا إِذَا أَخْبَرَ وَاحِدٌ عَنْ حَاتِمٍ: أَنَّهُ أُعْطِيَ دِينَارًا، وَآخَرُ: أَنَّهُ أُعْطِيَ فَرَسًا، وَآخَرُ: أَنَّهُ أُعْطِيَ بَعِيرًا، وَهَكَذَا، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى مَعْنَى كُلِّيٍّ، وَهُوَ الْإِعْطَاءُ.

لِلْمُتَلَبِّ قَوْلُهُ (يَمْتَنِعُ عَادَةً تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ) هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَقْلًا وَهَمٌّ، أَوْ مُؤَوَّلٌ.

قَوْلُهُ (فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) أَيُّ الْمَعْنَى الْجَزْئِي أَوْ الْكُلِّيُّ، وَقَوْلُهُمْ: «دَلَالَةُ الْقِرَائِنِ ظَنِّيَّةٌ» مَحْمُولٌ عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْجَزْئِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فِي الْأَلْفَاظِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْنَى، / وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ لَفْظًا.

[١٦٤]

(١) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ الْخَبَرُ التَّوَاتُرُ.

وَالرَّابِعُ: خَبَرُ كُلِّ أُمَّةٍ لِعَصَمَتِهَا مِنَ الْخَطَا، الْخَامِسُ: مَا كَانَ مُوَافِقًا لَخَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَسُولِهِ ﷺ، أَوْ كُلِّ أُمَّةٍ: السَّادِسُ: مَا كَانَ مُوَافِقًا لِلضَّرُورِيِّ كَقَوْلِنَا: «الوَاحِدُ تَصِفُ الْإِنْسَانُ الْمُسْتَعْلَى» (٤٣٠/١)، «المحصل» (٢٨٢/٤)، «الْأَحْكَامُ» (٢٥٦/٢)، «الْبَحْرُ» (٢٣٠/٤).

الكتاب وقيل: «اثنا عشرة»، و«عشرون»، و«أربعون».

(و) قيل: «أقله (عشرون) لأن الله تعالى قال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَأْتِكُمْ مَائَتِينَ﴾^(١١)، فيتوقف بعث عشرين لِمَنْ يَنْتَبِهُ عَلَى إِخْبَارِهِمْ بِصَبْرِهِمْ، فكَوْنُهُمْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

(و) قيل: «أقله (أربعون) لأن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَمَنْ أَتَىَكُمُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٢). وكانوا - كما قال أهل التفسير - أربعين رجلاً، كَقَوْلِهِمْ عَمْرٌو: يَدْعُوهُ النَّبِيُّ^(١٣)، فإِخْبَارُ اللَّهِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ كَافَرُوا نَبِيَّهُ يَسْتَدْعِي إِخْبَارَهُمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ لَمْ يَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ، فَكَوْنُهُمْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ».

لِللَّيْثَةِ قوله (وكانوا) - كما قال أهل التفسير - أربعين رجلاً... الخ الذي في تفسير البيهقي^(١٤)، وغيره^(١٥) أنهم كانوا ثلاثة وثلاثين رجلاً، وستة نسوة، ثم أسلم عُمَرُ فَتَمَّ بِهِ الْأَرْبَعُونَ^(١٦)، فعليه في الرواية الأولى تغليب.

(١) سورة الأنفال، الآية: (٦٥).

(٢) سورة الأنفال، الآية: (٦٤).

(٣) قال الحافظ الهيثمي، رحمه الله تعالى، في «مجمع الزوائد» (٥٥/٩): (عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم أعز الإسلام بعمر بن الخطاب، أو بأبي جهل بن هشام» فجعل الله دعوة رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب، قِيُنَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَهَدِمَ بِهِ الْأَوْتَانُ رواه الطبراني في الكبير والأسط بنحوه باختصار، ورجال الكبير رجال الصحيح غير مجاهد بن سعيد وقد وثق. وهناك روايات عديدة بأسانيد فيها مقال، انظر الإصابة (٤٨٥/٤)، «مجمع الزوائد» (٥٥/٩).

(٤) تفسير البيهقي (٢/٢٦٠).

(٥) كالآلوسي في «روح المعاني» (٤٤/١٠).

(٦) قال الآلوسي، رحمه الله تعالى، في «روح المعاني» (٤٤/١٠)، والواحد في أسباب النزول (جس: ١٩٦) «أخرج الطبراني وغيره عن ابن عباس وابن المغيرة عن ابن جبر، وأبو الشيخ عن المسيب: أنها نزلت يوم أسلم عمر بن الخطاب ﷺ، مكملًا أربعين مسلمًا ذكرًا وإناثًا من ست» ومداة عن إسحاق بن بشر الكاهلي. وهو كذاب كما قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠١/٧).

الكتاب (وقيل): «أقله (اثنا عشر) كَعَدَدِ النِّبَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَفَّتْ وَثَبَّتْ مِنْهُمْ أَتَى عَمْرُؤَ تَقِيًّا﴾^(١١) بَعَثُوا - كما قال أهل التفسير^(١٢) - لِلْكَنَعَانِيِّينَ بِالشَّامِ طَلِيعَةً لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ الْمَأْمُورِينَ بِجِهَادِهِمْ لِيُخْبِرُوهُمْ بِحَالِهِمُ الَّذِي لَا يَرْهَبُ. فَكَوْنُهُمْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ».

لِللَّيْثَةِ قوله (المأمورين) صفةً لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ.

قوله (بجihadهم) أي الكنعانيين.

قوله (لِيُخْبِرَهُمْ) أي لِيُخْبِرَ النِّبَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِحَالِهِمْ، أَيْ بِحَالِ الْكَنَعَانِيِّينَ، وَقِيلَ: «إِنَّ النِّبَاءَ الْمَذْكُورِينَ تَصَبَّهَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ لِيُخْبِرَهُ بِأَحْوَالِهِمْ».

وَالْكَنَعَانِيُّونَ أُمَّةٌ تَكَلَّمَتْ بِلُغَةٍ تَضَارُعُ الْعَرَبِيَّةَ، أَوْلَادُ كَنْعَانَ بْنِ سَامَ بْنِ نُوحٍ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٣).

(١) سورة المائدة، الآية: (١٢).

(٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٦/١١٢)، والآلوسي في «روح المعاني» (٦/١٢٧).

(٣) «تاريخ الطبري» (١/٢٥٠).

الْبَيْتُ (و) قِيلَ : «أَقْلَهُ (سَبْعُونَ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿وَأَحْضَارُ مُوسَى قَوْمُهُ سَبْعِينَ رَجُلًا أَلَمِّيْقَتِي﴾» (١) أَي لِلْإِعْتِدَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ عِبَادَةِ الْعِجَلِ ، وَلِسَبْعِهِمْ كِلَامُهُ مِنْ أَمْرِ وَهِي لِيُخَيِّرُوا قَوْمَهُمْ بِمَا يَسْمَعُونَهُ . فَكَوْنُهُمْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا يُعَيِّد الْعِلْمَ الْمَطْلُوبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ .

(و) قِيلَ : «أَقْلَهُ (ثَلَاثُمِئَةُ بَضْعَةَ عَشَرَ) عَدَدُ أَهْلِ غَزْوَةِ بَذْر» (٢) .

وَالْبَضْعُ بِكَسْرِ الْبَاءِ ، وَقَدْ تَفَتَّحَ ، مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ (٣) .

وَمِنْ الْخَبَرِ أَيْضًا مَكْرُ ، وَلَقَدْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ عَلَيْهِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٥/٨) : «مَا ذَكَرَهُ مِنْ إِسْلَامِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَدْ وَقَعَ فِي السِّيرَةِ خِلَافَهُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : «مَا كُنَّا لَا نَقْدِرُ عَلَى أَنْ نَصْلِيَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ حَتَّى أَسْلَمَ عُمَرُ ، فَلَمَّا أَسْلَمَ قَاتَلَ قُرَيْشًا حَتَّى صُلِيَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ وَصَلِينَا مَعَهُ ، وَكَانَ إِسْلَامُ عُمَرَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ خُرُوجِ مَنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحِشَّةِ ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ «السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ» لِابْنِ هِشَامٍ (٩٩/٢) وَكَانَ جَمِيعٌ مِنْ لَحْقٍ بِأَرْضِ الْحِشَّةِ وَهَاجَرُوا إِلَيْهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَى آبَائِهِمْ الَّذِينَ خَرَجُوا بِهِمْ صَغَارًا ، أَوْ وَلَدُوا بِهَا ثَلَاثَةَ وَثْنَيْنِ رَجُلًا إِنْ كَانَ عَمَّارٌ يَنْ بَاسِرٍ مِنْهُمْ ، وَهُوَ يَشْكُ قِيَهُ» .

وَقَالَ السَّهْلِيُّ فِي «الرُّوْضِ الْأَنْفَ» (١٢٠/٢) : «وَكَانَ إِسْلَامُ عُمَرَ ، وَالْمُسْلِمُونَ إِذْ ذَاكَ بَضْعَةَ وَأَرْبَعِينَ رَجُلًا وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً» .

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ، آيَةُ (١٥٥) .

(٢) عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ع قَالَ : «كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَصْحَابَ يَدْرِ ثَلَاثُمِئَةُ بَضْعَةَ عَشَرَ بَعْدَ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ وَمَا جَاوَزَ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ» ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي . بِأَبْ بَعْدَ أَصْحَابِ يَدْرِ (٣٩٥) .

(٣) وَيُسَمَّى فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ ، وَتُسَمَّى أَيْضًا مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ، لَكِنْ تَبَيَّنَ الْهَاءُ فِي (بَضْعٍ) مَعَ الْمَذْكُورِ ، وَتُغْنَى مَعَ الْمُؤَنَّثِ كَالْثَبْتِ ، وَلَا تَسْتَعْمَلُ فِيهِ زَادَ عَلَى الْعَشْرِينَ . «الصَّبَاحُ» (٥٠/١) .

وَعِبَارَةُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (١) وَغَيْرِهِ (٢) : «ثَلَاثُمِئَةُ عَشْرَةَ» (٣) . وَزَادَ أَهْلُ الْيَدْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ «وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (٤) ، «وَحَمْسَةَ عَشَرَ» (٥) ، «وَسِتَةَ عَشَرَ» ، وَثَلَاثِيَةَ عَشَرَ» ، «وَتِسْعَةَ عَشَرَ» (٦) . وَبَعْضُهُمْ قَالَ : «إِنْ ثَلَاثِيَةَ مِنْ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ لَمْ يَنْقُصْ رُوحَهَا ، وَإِنَّمَا ضُرِبَ لَهُمْ نَهْمُهُمْ وَأَجْرُهُمْ فَكَانُوا كَضَرْ حَضْرَهَا» (٧) .

(١) عِبَارَتُهُ فِي «الْبَرْهَانِ» (٢١٧/١) : «وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ : عَدَدُ رِجَالِ يَدْرِ ، وَهُمْ ثَلَاثُمِئَةُ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ» .

(٢) كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ فِي «الْفَرِيقِ» . «الْبَحْرُ» : (٢٣٣/٤) .

(٣) عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ع فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ : «لِذَا نَحْنُ ثَلَاثُمِئَةُ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا» ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٩٥/٦) : «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ» . وَهُوَ رِوَايَةُ ابْنِ هِشَامٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «سِيرَتِهِ» (١٦٤/٣) : «قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : فَجَمِيعٌ مِنْ شَهِيدِ يَدْرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنْ شَهِدَاهَا وَمَنْ ضُرِبَ لَهُ بِهِمَهُ وَأَجْرُهُ ثَلَاثِيَةَ رَجُلٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ثَلَاثَةَ وَثْنَيْنِ رَجُلًا ، وَمِنْ الْأَنْصَارِ وَثْنَيْنِ رَجُلًا ، وَمِنْ الْخَزَرَجِ مِئَةً وَسَبْعُونَ رَجُلًا» .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٤٠/٧) : «رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ مَرْسَلِ أَبِي الْبَيَّانِ عَامِرِ الْمُهَوَّرِيِّ ، وَوَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ هِشَامٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَدْرِ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : «تَعَادَلُوا» فَوَجَدَهُمْ ثَلَاثُمِئَةً وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا» ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : «تَعَادَلُوا» فَتَعَادَلُوا مَرَّتَيْنِ ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَى بَكْرِ لَهُ ضَعِيفٌ وَهُمْ يَتَعَدُّونَ فَتَمَّتِ الْعِدَّةُ ثَلَاثُمِئَةً وَحَمْسَةَ عَشَرَ» .

(٦) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٤٠/٧) : «وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الَّتِي قِيَاهَا «وَتِسْعَةَ عَشَرَ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ خُفِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ اسْتِصْغَارِهِ وَلَمْ يُوَدِّعْ لَهُ فِي الْقِتَالِ يَوْمَئِذٍ كَالْبَرَاءِ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَكَذَلِكَ أَنْسَ ، فَقَدْ رَوَى أَحَدُ سَبْعَةِ صَحِيحٍ عَنْهُ أَنَّهُ سَلَّ : «هَلْ شَهِدْتَ يَدْرًا؟» فَقَالَ : «وَأَبْنَى أَقْبَبَ يَدْرِ» . انْتَهَى . وَكَأَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا فِي خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا ثَبَتَ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ خَدَمَهُ عَشْرَ سَنِينَ ، وَذَلِكَ يَتَقَبَّحُ أَنْ يُتَذَمَّرَ خِدْمَتُهُ لَمْ حِينَ تَقْدُومِهِ الْمَدِينَةَ» .

(٧) وَهُمْ : عِثَانُ بْنُ عَفَّانَ تَخَلَّفَ عَنْ زَوْجَتِهِ رَقِيَّةَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِذْنِهِ ، وَكَانَتْ فِي مَرْضٍ الْمَوْتِ ، وَطَلْعَةِ ، وَسَعْدُ بْنُ زَيْدٍ بَعَثَهَا بِتَجَسُّسَانِ عِزِّ قُرَيْشٍ ، فَبَوَّلَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، وَابْنُ لُبَابَةَ رَقَّةَ مِنَ الرُّوَحَاءِ وَاسْتَحْلَفَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ ، وَعَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ اسْتَحْلَفَهُ عَلَى أَهْلِ الْعَالِيَةِ . وَالْحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ عَلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، وَالْحَارِثُ بْنُ النُّصَّةِ وَقَعَ فَكَسَرَ بِالرُّوَحَاءِ فَزَدَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَخَوَاتِمْ بَنِي جَبْرِ . «الْفَتْحُ» (٣٤١/٧) .

والله أعلم ولا يشترط فيه إسلام، ولا عدم احتواء بليد، وأن العلم بعده ضروري، وقال الكعبي والإمامان: «نظري»، وفسره إمام الحرمين بتوقيفه على مقدمات حاصلية، لا الاحتجاج إلى النظر

والله أعلم (و) (الأصح) أنه (لا يشترط فيه) أي في المتواتر (إسلام) في رايه^(١)، (ولا عدم احتواء بليد) عليهم، فيعوز أن يكونوا كفاراً، وأن تحويهم بلد كان يخبر أهل فلسطينية بقتل ملكهم، لأن الكثرة مانعة من التواطىء على الكذب.

وقيل: «لا يجوز ذلك لجواز تطاطب الكفار وأهل البلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم».

والجواب بمنع التبيين في الجميع.

للجنة قوله (وأجيب بمنع التبيين في الجميع) أي جميع الأقوال، لكنه لا يتناول قول الأصطخري، إذ ليس فيه كلمة «ليس»، إلا أن يقال: هي مقدرة فيه.

والله أعلم ولا يشترط فيه إسلام، ولا عدم احتواء بليد، وأن العلم بعده ضروري، وقال الكعبي والإمامان: «نظري»، وفسره إمام الحرمين بتوقيفه على مقدمات حاصلية، لا الاحتجاج إلى النظر

والله أعلم (و) (الأصح) أنه (لا يشترط فيه) أي في المتواتر (إسلام) في رايه^(١)، (ولا عدم احتواء بليد) عليهم، فيعوز أن يكونوا كفاراً، وأن تحويهم بلد كان يخبر أهل فلسطينية بقتل ملكهم، لأن الكثرة مانعة من التواطىء على الكذب.

وقيل: «لا يجوز ذلك لجواز تطاطب الكفار وأهل البلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم».

(و) (الأصح) أن العلم فيه) أي في المتواتر (ضروري)^(٢) أي يتصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظري لحصوله لمن لا يأتى منه النظر كالبه والصبان.

للجنة ويجاب أيضاً عن توجيه اشتراط الأربعين: بأنه لا معنى لإخبارهم النبي بما ذكر بعد إخبار الله تعالى إياه به فيحصل الاطمئنان به.

(١) قاله الجاهلي: «الفوائح» (٢١٤/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٥٥/٢)، «الأحكام» (٢٦٩/٢).
«شرح الكوكب» (٣٤١/٢).
(٢) قاله الجاهلي: «الفوائح» (٢٠٣/٢)، «شرح النقيح» (ص: ٣٥١)، «الأحكام» (٢٦٢/٢).
«شرح الكوكب» (٣٢١/٢).

(١) رواه البخاري في الجهاد والسير، باب الجاسوس (٣٠٠٧)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر (٦٣٥١).

«وقال الكعبي» من المعتزلة (والإمامان) أي إمام الحرمين والإمام الرازي^(١) :
«نظري»، وفتره إمام الحرمين أي فسر كونه نظرياً كما أفصح به الغزالي^(٢)
التابع له أخذاً من كلام الكعبي (بتوقيفه على مقدمات حاصلة) عند السامع
وهي المحققة لكن الخبر متواتر من كونه خبر جمع، وكونهم يمتنع
تواطؤهم على الكذب، وكونه عن غشوس، (لا الاحتياج إلى النظر عقبيه)^(٣)
أي عقيب سماع المتواتر.

فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري، لأن توقيفه على تلك المقدمات لا يتنافى
كونه ضرورياً^(٤)، وبالضروري عبر الإمام الرازي، خلاف ما عبر به المصنف
سهماً، أو نظراً إلى أن المراد واحد.

(١) والصحيح أن الإمام الرازي مع الجمهور كما قال المصنف نفسه في «الإيهاج» (٢/٢٨٦)،
والزركني في «البحر» (٤/٢٣٩)، وعبارته رحمه الله في «المحصل» (٤/٢٣٠): «العلم
الحاصل عقيب خبر التواتر ضروري».

(٢) تبع الشارح في قوله «كما أفصح به الغزالي التابع له» الإمام الرازي في «المحصل»
(٤/٢٣١)، كما تبعه القرافي في «شرح التنقيح» (ص: ٣٥١)، والبيضاوي في «المنهاج»
(ص: ١١٦)، والصواب أن الغزالي ليس معه، بل هو مع الجمهور كما قال الاستوي في
«نهاية السؤل» (٢/٣٠٣)، والمصنف في «الإيهاج» (٢/٢٨٦)، ونسب عليه الغزالي في
«المستصفى» (١/٣٩٧) قائلًا: «أن تحقيق القول فيه أنه ضروري».

(٣) «الزعمان» لإمام الحرمين: (١/٢٢٠-٢٢١).

(٤) قال العبد الفقير عفر الله له ولوالديه: وهو متعين لمن تأمل في أدلة الفريقين، كما قال المصنف
في «الإيهاج» (٢/٢٨٧)، والزركني في «البحر» (٤/٢٤٠)، وابن النجار في «شرح
الكتوكب» (٢/٣٢٧).

«وقوله «عقبيه» بالياء لغة قليلة جرت على الألسنة، والكثير ترك «الياء» كما
تقدم^(١).

(وتوقف الأمدي)^(٢) عن القول بواحد من الضروري والنظري، أي
لتعارض دليليهما السابقين من حصوله لمن لا يتأتى منه النظر، وتوقيفه على
تلك المقدمات المحققة له من غير نظر إلى عدم التنافي بينهما.

للإمام قوله (أو نظراً إلى أن المراد واحداً) أي المأخوذ من قوله: «إنه لا خلاف في
المعنى»، وفي اعتداده بهذا بعد لا يخفى.

قوله (من غير نظر إلى عدم التنافي بينهما) إذ لو نظر لم يتوقف، بل قال بأحد
القولين.

(١) في شرح تعريف «الدليل».

(٢) «الأحكام» للأمدي: (٢/٢٦٢).

ثُمَّ إِنَّ أَخْبَرُوا عَنْ عَيَانٍ فَذَلِكَ، وَالْأَفْشَرُ ذَلِكَ فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ.

الْحَقُّ (ثُمَّ إِنَّ أَخْبَرُوا) أَيِ أَهْلِ الْمَوَاتِرِ (عَنْ عَيَانٍ) بَأَنَّ كَانُوا طَبَقَةً فَقَطْ (فَذَلِكَ) وَاضِحٌ (وَالْأَفْشَرُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَخْبَرُوا عَنْ عَيَانٍ بَأَنَّ كَانُوا طَبَقَاتٍ فَلَمْ يَخْبُرْ عَنْ عَيَانٍ إِلَّا الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْهُمْ (فَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ) أَيِ كَوْنِهِمْ جَمْعًا يُمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ (فِي كُلِّ الطَّبَقَاتِ) ^(١) أَيِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ طَبَقَةٍ لِيُقْبَدَ خَيْرُهُمُ الْعِلْمُ بِخِلَافِهِ مَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ فِي عِيرِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، فَلَا يُقْبَدُ خَيْرُهُمُ الْعِلْمُ، وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَوَاتِرَ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى قَدْ يَكُونُ أَحَادًا فِيهَا بَعْدَهَا، وَهَذَا عَلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ ^(٢).

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (عَنْ عَيَانٍ) قَاصِرٌ / عَلَى الْمَعَانِيَةِ، وَلَيْسَ مَرَادًا «فَالْأُولَى» عَنْ مَحْسُوسٍ.

قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ (وَالْأَفْشَرُ ذَلِكَ) لَا يَخْفَى أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ عَلِيمٌ مِنْ حَدِّ الْمَوَاتِرِ الَّذِي قَدَّمَهُ، فَالْأُولَى أَنْ يَقُولَ: «ثُمَّ إِنَّ أَخْبَرُوا عَنْ مَحْسُوسٍ هُمْ فَذَلِكَ». وَالْأَفْشَرُ ذَلِكَ» أَيِ وَإِنْ لَمْ يَخْبَرُوا كُلَّهُمْ عَنْ مَحْسُوسٍ هُمْ بَأَنَّ أَخْبَرَ عَنْ الطَّبَقَةِ الْأُولَى فَقَطْ كَفَى فِي حَصُولِ التَّوَاتُرِ إِبْهَارُهَا عَنْ مَحْسُوسٍ هُمْ مَا عَلِمَ مِنْ كَوْنِ كُلِّهِمْ جَمْعًا يَوْضَعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

وَالصَّحِيحُ ثَالِثُهَا أَنَّ عِلْمَهُ لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ مُتَّفَقٌ وَلِلْقِرَائِنِ قَدْ يَخْتَلِفُ فَيَحْصِلُ لَزِيدٌ دُونَ عَمْرٍو، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَفْقِ خَيْرٍ لَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ، وَثَالِثُهَا: «يَدُلُّ إِنَّ تَلْقَوْهُ بِالْقَبُولِ»،

وَالصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ (ثَالِثُهَا أَنَّ عِلْمَهُ) أَيِ الْمَوَاتِرِ، أَيِ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنْهُ (لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ) فِي رَوَايَةٍ (مُتَّفَقٌ) لِلْسَامِعِينَ فَيَحْصِلُ لِكُلِّ مِنْهُمْ (وَلِلْقِرَائِنِ) الزَّائِدَةُ عَلَى أَقَلِّ الْعَدَدِ الصَّالِحِ لَهُ بَأَنَّ تَكُونُ لَازِمَةً لَهُ مِنْ أَحْوَالِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ، أَوْ بِالْخَبَرِ عَنْهُ، أَوْ بِالْخَبَرِ بِهِ، (قَدْ يَخْتَلِفُ فَيَحْصِلُ لَزِيدٌ دُونَ عَمْرٍو) ^(١) مَثَلًا مِنْ السَّامِعِينَ، لِأَنَّ الْقِرَائِنِ قَدْ تَقَرُّومُ عِنْدَ شَخْصِي دُونَ آخَرَ.

أَمَّا الْخَبَرُ الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ بِالْقِرَائِنِ الْمُتَفَصِّلَةِ عَنْهُ فَلَيْسَ بِشَوَاتِرِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: «يَجِبُ حَصُولُ الْعِلْمِ مِنْهُ لِكُلِّ مِنَ السَّامِعِينَ مُطْلَقًا، لِأَنَّ الْقِرَائِنِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ» ^(٢).

وَالثَّانِي: «لَا يَجِبُ ذَلِكَ، بَلْ قَدْ يَحْصِلُ الْعِلْمُ مُطْلَقًا لِكُلِّ مِنْهُمْ، وَبَعْضُهُمْ فَقَطْ يَجُوزُ أَنْ لَا يَحْصِلَ الْعِلْمُ لِبَعْضٍ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ كَالْقِرَائِنِ» ^(٣).

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (الصَّالِحُ لَهُ) لِلْخَبَرِ الْمَوَاتِرِ. قَوْلُهُ (بَأَنَّ تَكُونُ لَازِمَةً لَهُ) أَيِ لِلْخَبَرِ، احْتَرَزَ بِهِ عَنْ الْقِرَائِنِ غَيْرِ اللَّازِمَةِ، وَهِيَ الْمُتَفَصِّلَةُ كَمَا بَيَّنَّاهُ الشَّارِحُ بَعْدَ، فَانْدَفَعَ إِطْلَاقُ مَا قِيلَ: «إِنَّ الْخَبَرَ الَّذِي لَمْ يَحْصِلَ الْعِلْمُ مِنْهُ إِلَّا بِانْتِزَاعِ الْقِرَائِنِ لَيْسَ بِشَوَاتِرٍ».

(١) رَوَاهُ قَالَ الْجُمْهُورُ: «الْأَحْكَامُ» (٢٧٦/٢)، «التَّشْفِيهِ» (٤٧٦/١)، «مَشْرِحُ الْكَوْكَبِ» (٢٣٣/٢).

(٢) وَقَالَ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِي: «الْأَحْكَامُ» (٢٧١/٢).

(٣) قَالَ الصَّغْنِي الْمَدَنِي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: «التَّشْفِيهِ» (٤٧٦/١).

(١) قَالَ الْجَاهِزِيُّ: «كَتَبْتُ الْأَسْرَارَ» (٦٥٧/٣)، «الْمُسْتَصْفَى» (٣٩٩/١)، «الْأَحْكَامُ» (٢٦٦/٢).

«الْبَحْرُ»: (٢٣٦/٤).

(٢) أَيِ فِي صَدْرِهِ «الْكِتَابُ الْأَوَّلُ».

(و) الصحيح من أقوال (أَن الإجماع على وفق خير لا يدلُّ على صدقه) في نفس الأمر مطلقاً^(١).

(وإليهما) : «يَدُلُّ إِنْ تَلَقَّوْهُ» أي المجموعون (بالقبول) بأنَّ صَرَحُوا بالإسناد إليه، فإن لم يتلقَّوْهُ بالقبول بأنَّ لم يعترضوا بالإسناد إليه فلا يدلُّ لجواز استنادهم إلى غيره بما استنبطوه من القرآن^(٢).

وثانها : «يَدُلُّ مطلقاً»^(٣) لأن الظاهر استنادهم إليه حيث لم يُصَرِّحُوا بذلك لِعَدَمِ ظهور مُسْتَدِّ غَيْرِهِ، ووجهُ دلالة استنادهم إليه على صدقه أَنَّهُ لو لم يكن حَيِّثُ صدقاً بأن كان كذباً لكان استنادهم إليه خطأ، وهم معصومون منه.

قلنا : لا تُسَلِّمُ الخطأ حَيِّثُ لأَهمَّ ظنُّوا صدقه، وهم إِنَّمَا أُمرُوا بالاستناد إلى ما ظنُّوا صدقه فاستنادهم إليه إِنَّمَا يدلُّ على صدقه، ولا يلزَمُ من ظَنِّهم صدقه في نفس الأمر.

وقيل : «إِنَّ ظَنِّهم معصوم من الخطأ».

للشَّيْخِ قوله (ولا يلزَمُ من ظَنِّهم صدقه صدقه في نفس الأمر) لا يقال : فالإجماع حَيِّثُ ظني، وقد قالوا : «إنه قطعي» ؟ لأننا نقول : لم يجزموا بأنه قطعي، بل اختلفوا فيه، ويتقدير «أنه قطعي» ، إِنَّمَا هو قطعي في الظاهر وإن كان في طريقه ظني، لأن ظنَّ المجمعين معلومٌ لهم قطعاً، وذلك لا ينافي في قطعية الإجماع في الظاهر.

(١) قاله الحنفية والشافعية، «الفتاوى» (٣/ ٢٣١)، «الأحكام» (٢/ ٢٨٢)، «البحر» (٤/ ٢٤٦).

(٢) قاله المالكية والحنابلة، «شرح الكوكب» (٢/ ٣٤٩).

(٣) قاله أبو هاشم وأبو عبد الله الصري وغيرهما من المعتزلة، «الأحكام» (٢/ ٢٨١).

وذلك بقاء خبر تَتَوَقَّرُ الدواعي على إبطاله خلافاً للزيدية، وافتراق العلماء بين مؤولٍ ومحتجٍ خلافاً لقوم.

(وَكذلك بقاء خبر تَتَوَقَّرُ الدواعي على إبطاله) بأن لم يُبطلْهُ دَوْرُ الدواعي مع سماعهم له أحاداً لا يدلُّ على صدقه^(١)، (خلافاً للزيدية) في قهرهم يدلُّ عليه، قالوا : «الاتفاق على قبوله حَيِّثُ».

قلنا : الاتفاق على قبوله إِنَّمَا يدلُّ على ظَنِّهم صدقه، ولا يلزَمُ من ذلك صدقه في نفس الأمر. مثاله قوله ﷺ لِعَلِيٍّ : «أنت مِنِّي يَتَنَوَّلُ هَارُونُ مِن مَوْسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(٢) رواه الشيخان. فإنَّ ذواعي بني أمية - وقد تبعوه - متوفرة على إبطاله لدلالته على خلافة^(٣) عليٍّ - كما قيل - كخلافة هارون عن موسى بقوله : «اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي»، وإن مات قبله، ولم يُبطلْهُ.

(وافتراق العلماء) في الخبر (بَيِّنُ مؤولٍ) لَهْ (وَمُحتجٍ) به لا يدلُّ على صدقه^(٤)، (خلافاً لقوم)^(٥) في قهرهم يدلُّ عليه، قالوا : «الاتفاق على قبوله حَيِّثُ».

قلنا : الاتفاق على قبوله إِنَّمَا يدلُّ على ظَنِّهم صدقه، ولا يلزَمُ من ذلك صدقه في نفس الأمر.

للشَّيْخِ قوله (كما قيل) أي قاله الشيعة.

قوله (وإن مات قبله) أي مات هارون قبل موسى عليهما انفصالة والسلام.

قوله (ولم يُبطلْهُ) أي بنو أمية الخبر.

(١) قاله الجاهير، «الفتاوى» (١/ ٢٣١)، «الشيف» (١/ ٥٧٧).

(٢) سبق تخريجه عند شرح القسم الخامس من أقسام الخبر المقطوع بكذبه.

(٣) قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٥/ ١٧٠) : «وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده، لأن النبي ﷺ إِنَّمَا قال هذا لِعَلِيٍّ حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أَنَّ هَارُونَ المَشَّةَ به لم يكن خليفة بعد موسى بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة».

(٤) قاله الجمهور، «الأحكام» (٢/ ٢٨٢)، «البحر» (٤/ ٢٤٦).

(٥) قاله الشيخ أبو إسحاق وأبو السمعاني، «اللمع» (ص : ١٥٤)، «البحر» (٢/ ٢٤٦).

وَأَنَّ الْمُخْبِرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى سُكُوتِهِمْ صَادِقٌ،
وَكَذَا الْمُخْبِرُ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى التَّقْرِيرِ وَالْكَذِبِ
خِلَافًا لِلْمُتَأَخِّرِينَ، وَقِيلَ: «يَدُلُّ إِنْ كَانَ عَنْ دَنْيَوِي».

(و) الصحيح (أَنَّ الْمُخْبِرَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى سُكُوتِهِمْ) عَنْ
تَكْذِيبِهِ مِنْ خَوْفٍ، أَوْ طَمَعٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ (صَادِقٌ) فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، لِأَن سَكُوتَهُمْ
تَصْدِيقٌ لَهُ عَادَةً^(١)، فَقَدْ انْتَفَرَا—وَهُمْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ—عَلَى خَيْرٍ عَنْ مَحْسُوسٍ، إِذْ
فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ كَذَلِكَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَمَدِيُّ^(٢)، فَيَكُونُ صَدَقًا قَطْعًا. وَقِيلَ:
«لَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِمْ تَصْدِيقُهُ لِحَوَازِ أَنْ يَسْكُتُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ لَا لِشَيْءٍ»^(٣).

(وَكَذَا الْمُخْبِرُ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) أَي بِمَكَانٍ يَسْمَعُهُ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ (وَلَا
حَامِلٌ عَلَى التَّقْرِيرِ) لِلنَّبِيِّ ﷺ (و) عَلَى (الْكَذِبِ) لِلْمُخْبِرِ صَادِقٌ^(٤)

لِلْمُخْبِرِ قَوْلُهُ (مِنْ خَوْفٍ، أَوْ طَمَعٍ فِي شَيْءٍ مِنْهُ) أَي وَأَنْهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْخَيْرَ لَكُونِهِ
غَرِيبًا.

قَوْلُهُ (إِذْ فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ كَذَلِكَ) أَي أَنَّ الَّذِينَ أَخْبَرَ بِحَضْرَتِهِمْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ،
وَأَنَّ الْخَبَرَ عَنْ مَحْسُوسٍ، وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ الْأَوَّلَ بِالْمَصْرِفِ أَنْ يَصِفَ الْقَوْمَ/ بِقَوْلِهِ:
«يُؤْمِنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ مَحْسُوسٍ».

(١) قَالَ الْخَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ. «التَّيْسِيرُ» (٣/ ٨٠)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/ ٥٧)،
«الْمُصَنَّفُ» (٢/ ٤٢٢).

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمَدِيِّ (٢/ ٢٨١).

(٣) قَالَ الْخَفِيَّةُ، وَاخْتَارَهُ الرَّازِيُّ وَالْأَمَدِيُّ مِنْهُ. «الْمَحْصُولُ» (٤/ ٢٨٢)، «الْأَحْكَامُ»
(٢/ ٢٨١)، «شرح الكوكب» (٢/ ٣٥٤).

(٤) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ فِي (الْمَعْمُورِ، ص: ١٥٣)، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ.

.....

فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ دِينِيًا كَانَ أَوْ دُنْيَوِيًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقْرَأُ أَحَدًا عَنْ كَذِبٍ (خِلَافًا
لِلْمُتَأَخِّرِينَ)^(١) مِنْهُمْ الْأَمَدِيُّ^(٢)، وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٣)، فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَدُلُّ
سَكُوتُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَدَقِ الْمُخْبِرِ، أَمَّا فِي الدِّينِيِّ فَلِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ
بَيِّنَةً، أَوْ آخَرَ بَيِّنَاتِهِ بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْمُخْبِرُ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَوِيِّ فَلِحَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ
النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُ حَالَهُ كَمَا فِي لِفَاحِ النَّحْلِ، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ
يُلْقَحُونَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ، قَالَ: فَخَرَجَ شَيْصًا فَمَرَّ بِهِمْ، فَقَالَ: مَا
لِتَخْلِكُكُمْ؟ قَالُوا: قُلْتَ كَذَا، وَكَذَا، قَالَ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(٤).

(وَقِيلَ: «يَدُلُّ» عَلَى صَدَقِهِ (إِنْ كَانَ) خَيْرًا (عَنْ) أَمْرِ (دُنْيَوِي) بِخِلَافِ
الدِّينِيِّ»^(٥)).

وَفِي شَرْحِ الْمَخْصَرِ^(٦) عَكْسُ هَذَا التَّفْصِيلِ بَدَلُهُ، وَتَوَجُّهُهَا يُؤْخِذُ عَمَّا تَقَدَّمَ.

وَأُجِيبَ فِي الدِّينِيِّ بِأَنَّ سَبْقَ الْبَيِّنِ أَوْ تَأَخُّرَهُ لَا يُبَيِّحُ السَّكُوتَ عِنْدَ وَقْعِ الْمُنْكَرِ لِمَا
فِيهِ مِنْ إِفْهَامٍ تَغْيِيرِ الْحُكْمِ فِي الْأَوَّلِ، وَتَأَخُّرِ الْبَيِّنِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ فِي الثَّانِي... .

لِلْمُخْبِرِ قَوْلُهُ (بِخِلَافِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْمُخْبِرُ) تَنَازَعُهُ بَيْنَهُ وَبَيَانُهُ.

(١) قَالَ الْخَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. «الْفَوَاتِحُ» (١/ ٢٢٩)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٣/ ٥٧)،
«شرح الكوكب» (٢/ ٣٥٣).

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمَدِيِّ (٢/ ٢٨٠).

(٣) «مُخْتَصَرُ الْمُتَشَنُّعِ» لِأَبِي الْحَاجِبِ (٢/ ٥٧).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ، بَابُ وَجوبِ اسْتِثْنَاءِ مَا قَالَهُ شَرْعًا دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَاشٍ
الدُّنْيَا... (١/ ٦٠٨).

(٥) قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢/ ٤٢٢).

(٦) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ «مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/ ٣١٤).

وفي الدنيا يري بآته إذا كان كذبا ولم يعلم به النبي ﷺ يعلمه الله به عصمة له من أن يقر أحدا على كذب كما أعلمه بكذب المنافقين في قولهم له: «تشهد إنك لرسول الله»^(١)، من حيث تضمنته أن قلوبهم وافقت ألسنتهم في ذلك وإن كان دينيا.

أما إذا وجد حامل على الكذب والتقريب كما إذا كان المخبر ممن يعاند النبي ﷺ ولا ينفع فيه الإنكار، فلا يدل السكوت على الصديق قولاً واحداً.

للمشقة قوله (وإن كان دينيا) متعلق بالنظر، وهو قوله: «كما أعلمه بكذب المنافقين».

قوله (أما إذا وجد حامل على الكذب والتقريب) أي أو أحدهما، لأن الحكم إذا قيد بقيدتين ينتفي بانتفاء أحدهما. والحامل على الكذب صورته أن يكون الكذب مباحا. هذا وظاهر أن نفي الحامل على التقرير يعني عن نفي الحامل على الكذب وعكسه لاستلزام كل منهما الآخر.

(١) إشارة إلى قوله تعالى في سورة المنافقين (الآية ١): «إِذَا جَاءَكَ الْمُشْفِقُونَ قَالُوا لَا تَنْفِكْ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُشْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ».

للمشقة وأما مظنون الصديق فخير الواحد، وهو ما لم ينته إلى حد التواتر. ومنه المستفيض وهو الشائع عن أصل، وقد يسمى مشهورا. وأقله اثنان، وقيل: «ثلاثة».

(وَأَمَّا مَظْنُونُ الصَّدِيقِ فَخَيْرُ الْوَاحِدِ^(١))، وهو ما لم ينته إلى حد التواتر^(٢) واحداً كان راوي، أو أكثر، أفاد العلم بالقرائن المنفصلة، أولا (ومنه) حيث (المستفيض^(٣)) وهو الشائع عن أصل) فخرج الشائع لا عن أصل (وقد يسمى) أي المستفيض (مشهورا). وأقله من حيث عدد راوي، أي أقل عدد روى المستفيض اثنان^(٤)، وقيل: «ثلاثة»^(٥).

للمشقة

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر، وهو ما لا يعلم صدقه ولا كذبه، وهو أيضا على ثلاثة أقسام: ما يُظن صدقه، وما يُظن كذبه، وما لا يُظن صدقه ولا كذبه. «الأحكام» (٢٥٦/٢)، «البحر» (٢٥٥/٤).

(٢) قاله الجاهل، وقال الخفية: خير الواحد: كل خبر يرويه واحد أو أكثر ما لم يصل إلى التواتر ولا الشهرة. «كشف الأسرار» (٦٧٨/٢)، «التلويح» (٣/٢)، «المستفيض» (٤٣٣/٢)، «الأحكام» (٢٧٣/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٥٥/٢)، «شرح النخبة» (ص: ٤٢)، «شرح الكوكب» (٣٤٥/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٥٦).

(٣) التقسيم عند الجاهل ثنائي: التواتر، والآحاد، ومنه المشهور. وعند الخفية ثلاثي: التواتر، المشهور، وهو ما تواتر بعد القرن الثاني، والآحاد. «التدريب» (ص: ٣٥٠)، «الأحكام» (٢٧٤/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٥٥/٢)، «التلويح» (٣/٢)، «شرح النخبة» (ص: ٤٣)، «شرح الكوكب» (٣٤٥/٢)، «كشف الأسرار» (٦٧٣/٢).

(٤) قاله الشيخ أبو إسحاق، وأبو حامد الاسفراييني، وأبو حاتم القرويني، واختاره الزركشي في «الشفيف» (٤٧٩/١).

(٥) قاله المحدثون، «شرح النخبة» (ص: ٤٣)، «تدريب الراوي» (ص: ٣٥٠)، «مظفر الأمان» (ص: ٦٧).

مسألة [فيما يُفيد خبر الواحد]

خبر الواحد لا يُفيد العلم إلا بقريته، قال الأكثر: «مطلقاً»، وأحد: «يُفيد مطلقاً»، والأستاذ وابن قورك: «يُفيد المستفيض علمياً نظرياً».

(مسألة: خبر الواحد لا يُفيد العلم إلا بقريته)^(١) كما في إخبار الرجل يموت ولده المشرف على الموت مع قريته البكاء وإحضار الكفن والتعش.

(وقال الأكثر: «لا» يُفيد (مطلقاً)^(٢) وما دُكر من القريّة يُوجد مع الإغناء.

(و) قال الإمام (أحد): «يُفيد مطلقاً»^(٣) بشرط العدالة، لأنه حينئذ يجب العمل به كما سيأتي، وإنما يجب العمل بما يُفيد العلم لقوله تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»^(٤) «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ»^(٥) نهي عن اتباع غير العلم وذم على اتباع الظن. وأجيب بأن ذلك فيما المطلوب فيه العلم من أصول الدين كوحدة الله تعالى ونزاهته عما لا يليق به لما ثبت من العمل بالظن في الفروع.

مسألة: [فيما يُفيد خبر الواحد]

قوله (خبر الواحد لا يُفيد العلم إلا بقريته) هو ما عليه الآمدي^(٦).

(١) قاله جمهور الأصوليين والمحدثين. «الحصول» (٢٨٤/٤)، «المستفيض» (٢٢٤/١)، «مقدمة» ابن الصلاح (ص: ٢٨)، «الكتك» لابن حجر، (ص: ١١٥)، «الرهان» (٢٢٣/١)، «تدريب الراوي» (ص: ٨١).

(٢) قاله الحنفية، والحنابلة، واختاره النووي. «التأويل» (١٠٦/٢)، «شرح مسلم» (١٣٨/١)، «شرح الكوكب» (٣٢٨/٢).

(٣) قاله الظاهرية وجماعة من أهل الحديث، وروى عن أحمد. «الروضة الناظرة» (ص: ٩١)، «الأحكام» لابن حزم (١٠٧/١).

(٤) سورة الإسراء، الآية: (٣٦).

(٥) سورة الأنعام، الآية: (١١٦).

(٦) «الأحكام» للآمدي: (٢٧٤/٢).

الأول مأخوذاً من قول الشيخ في «التبعية»: «وأقل ما يثبت به الاستفاضة اثبات»^(١)، وعبارة ابن الحاجب: «المستفيض ما زاد ثقلته على ثلاثة»^(٢).

قوله (الأول مأخوذاً... الخ) أشار به إلى أن الأول قول الفقيه، لا قول الأصولي، ولهذا عقبه بقوله: «وعبارة ابن الحاجب... الخ»، إشارة إلى أن الثاني هو قول الأصوليين، فقد جزم به الآمدي^(٣) وغيره^(٤)، لكن المحدثون على أن أقله ثلاثة^(٥)، وما نقله الشارح كالمصنف من أن أقله اثنان نقله الرافعي في الشهادة عن جمع.

(١) «التبعية» للشرازي (ص: ١٦٢).

(٢) هنا هو مدعى جمهور الأصوليين من المالكية والشافعية والحنابلة. «مختصر ابن الحاجب» (٥٥/٢)، «الأحكام» (٢٧٤/٢)، «شرح الكوكب» (٣٤٦/٢)، «تدريب الراوي» (ص: ٣٤٩).

(٣) «الأحكام» للآمدي (٢٧٤/٢).

(٤) تأمل ابن الحاجب في مختصر المتن (٥٥/٢).

(٥) «شرح النخبة» (ص: ٤٣)، «التدريب للسيوطي» (ص: ٣٥٠)، «وظفر الأمانى للكنوزي» (ص: ٢٦٧).

للشيخ وابن الحاجب^(١)، وغيرهما^(٢)، واختاره المصنف^(٣) مع قوله في شرح المختصر: «إن ما عليه الأكثر هو الحق»^(٤).

(و) قال (الأستاذ) أبو إسحاق الأسفراييني (وابن فوزك: «يقيد المستفيض» الذي هو منه عندنا «علمًا نظريًا»). جعلناه واسطة بين المتواتر المقيد للعلم الضروري، والآحاد المقيد للظن. وقد مثله الأستاذ بما يتفق عليه أئمة الحديث.

وإنما لم يقيد الواحد بـ«العدل» كما قيد به ابن الحاجب^(٥) وغيره لأنه لا حاجة إليه على الأول حيث يقيد العلم، لأن التعويل فيه على القرينة، ولا على الثاني كما هو ظاهر وإن احتج إليه على الثالث كما تقدم، وكذا على الرابع فيما يظهر، كما يحتاج إليه حيث يقال: «يقيد الظن».

للشيخ قوله (وغيره) أي الآمدي^(٦)، وفيه إشارة إلى أن قول المصنف في شرح المختصر^(٧): «لم أر من صرح بذلك»، يعني غير ابن الحاجب، وقم لا عن اتساع نظير.

(١) مختصر ابن الحاجب (٥٥/٢).

(٢) كالرازي في «المحصل» (٢٨٤/٤)، والبيضاوي في «المنهاج» (ص: ١١٥)، والإسنوي في «نهاية السؤل» (٢٩٨/٢).

(٣) أي في «شرح المنهاج» (٢٨٣/٢)، ثم هنا.

(٤) «رفع الحاجب» (٣٠٩/٢)، ألفه المصنف بعد «شرح المنهاج» وقبل «جمع الجوامع».

(٥) قال رحمه الله تعالى في مختصره (٥٥/٢): «مسألة: قد يحصل العلم بخير الواحد العدل بالقرائن».

(٦) قال في «الأحكام» (٢٧٤/٢): «المسألة الأولى: اختلفوا في الواحد العدل إذا أعبر بخير هل يقيد بخير العلم؟».

(٧) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣٠٩/٢).

مسألة [في وجوب العمل بخير الواحد]

يجب العمل به في الفتوى الشهادة إجماعًا وكذا سائر الأمور الدينية، قيل: «سمعا».

(مسألة: يجب العمل به) أي بخير الواحد (في الفتوى والشهادة) أي يجب العمل بها بغني به المقتضى، وبما يشهد به الشاهد بشرطه (إجماعًا، وكذا سائر الأمور الدينية) أي باقيا يجب العمل فيها بخير الواحد كالإخبار بدخول الوقت^(١)، أو يتنجس الماء^(٢)، وغير ذلك^(٣).

(قيل: «سمعا» لا عقلاً^(٤))، لأنه ﷺ كان يبعث الأحاد إلى القبائل، والنواحي لإتباع الأحكام كما هو معروف، فلو لا أنه لا يجب العمل بخيرهم لم يكن لبعثهم فائدة.

مسألة: يجب العمل به

قوله (في الفتوى) في معناها الحكم، لأنه فتوى وزيادة قاله البرماوي.

قوله (بشرطه) أي من عدالة، وسمع، وبصر، وغيره عما هو معروف في محله. [١٦٤/ب]

قوله (وكذا سائر الأمور الدينية): أي وكذا الأمور الدنيوية، كما صرح به البيضاوي^(٥) وغيره^(٦) كالإخبار بطيب أو غيره بمضرة شيء أو نفعه.

(١) تحفة المحتاج (٣٧/٢).

(٢) تحفة المحتاج (١٨٩/١).

(٣) كالإخبار عن القبلة لمن لم يسكنه علم القبلة. «معني المحتاج» (٢٠٢/١).

(٤) بعد أن اتفق العلماء على جواز التعمد بخير الواحد ووقوعه، اختلفوا في الوقوع هل هو بالتسميع أو العقل على مذهبين، الأول: أن وجوب العمل به سمعا لا عقلا، قاله الخليلي في «المحصل» (٣٦٧/٤)، «الأحكام» (٢٩٧/٢)، «البحر» (٢٥٩/٤)، «شرح الكوكب» (٣٦١/٢).

(٥) قال رحمه الله في «المنهاج» (ص: ١١٨): «واختلفوا على الوجوب في الفتوى، والشهادة، والأمور الدنيوية».

(٦) كالخليلي البغدادي في «الكفاية» (ص: ٤٣٢)، والقرافي في «شرح تنقيح الفصول» (ص: ٣٥٦).

للمعتزلة: وقيل: «عقلًا»، وقالت الظاهرية: «لا يجب مطلقًا»، والكرخي: «في الحدود»،
.....

القول: «عقلًا»^(١) وإن دلّ السمع أيضًا، أي من جهة العقل، وهو أنه لو لم يجب العمل به لتطلّعت وقائع الأحكام المروية بالأحاد، وهي كثيرة جدًا، ولا سبيل إلى القول بذلك.

وإنما لم يُرجح الأول^(٢) كما رجّحه غيره^(٣) على ما هو المعتمد عند أهل السنة، لأن الثاني منقول عن الإمام أحمد، والفقّال، وابن سريج من أئمة السنية كيعض المعتزلة.

للمعتزلة وقوله (وقيل: عقلًا) الأولى، «وقيل: «عقلًا» ليوافق المنقول، نَبّه عليه الزركشي^(٤)، وغيره، وأشار إليه الشارح بقوله: «وإن دلّ السمع أيضًا، بجعل الواو للحال».

قوله (من جهة العقل) بيّن به أن «عقلًا» تميّز عن النسبة، ومثله يأتي في قوله «قيل: سمعًا» ولو قاله ثم كان أولي، قوله (وإنما لم يُرجح الأول) أي في المتن وإلا فقد رجّحه في شرح المختصر^(٥).

قوله (كيعض المعتزلة) هو أبو الحسين البصري^(٦).

(١) قاله ابن سريج والصري والفقّال منا، وروي عن الإمام أحمد. «المحصل» (٤/٣٥٣)، «الأحكام» (٢/٢٨٨).

(٢) لكنّه رجّحه في الإيهام «شرح المنهاج» (٢/٣٠٦).

(٣) كالغزالي في «المستصفى» (١/٤٤٠)، والرازي في «المحصل» (٤/٣٧٦).

(٤) «تشنيف المسامع» للزركشي: (١/٤٨١).

(٥) رفع الحاجب «مختصر ابن الحاجب» (٢/٣٣٣).

(٦) «المعتمد» لأبي الحسين: (٢/٥٨٣).

للمعتزلة:
.....

(وقالت الظاهرية: «لا يجب» العمل به (مطلقًا))^(١) أي عن التفصيل الآتي. لأنه على تقدير حجيته إنها يُعبد الظنّ، وقد نهى عن اتباعه وذم عليه في قوله تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»^(٢) «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ»^(٣). قلنا: تقدّم جواب ذلك قريبًا.

(و) قال (الكرخي): «لا يجب العمل به (في الحدود)»^(٤)، لأنها تُدّرأ بالشبهة لحديث مسند^(٥) أبي حنيفة: «أدركوا الحدود بالشبهات»^(٦)، واحتجّ الكذب في الأحاد شبهة. قلنا: لا نسلم أنه شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضًا.

للمعتزلة قوله (وقالت الظاهرية: لا يجب العمل مطلقًا) صادق هو ببقية الأقوال بعددّه بأنّه يجوز العمل به، وبأنّه يستنع العمل به، وأدلّتها المذكورة تنطبق على الثاني دون الأول. فالدليل أحص من المدعي، فلو قال: «وقالت الظاهرية: مُنْتع مطلقًا» لوفّى بالمراد. قوله (تقدّم جواب ذلك قريبًا) أي في المسألة السابقة.

(١) بل قاله بعض الظاهرية كالقفاشي وأبي بكر ابن داود «المستصفى» (١/٤٤٠)، و«التشنيف» (١/٤٨١).

(٢) سورة الإسراء الآية: (٣٦).

(٣) سورة الأنعام الآية: (١١٦).

(٤) «فوائح الرحوت» (٢/٢٥٢).

(٥) قال الحافظ الزيلعي في «تصب الرائة» (٣/٣٣٣): «غريب جدًا اللفظ، وذكر أنه في الخلافات للبيهقي عن علي وفي مسند أبي حنيفة عن ابن عباس». ولم اعتد إلى مكانه في مسند أبي حنيفة، وكلام الزيلعي يؤيده.

(٦) رواه الترمذي في الحدود، باب ما جاء في «حدود الحدود» (١٤٢٤)، والدارقطني في «المحدود» (٣٠٧٥)، والحاكم في «المحدود» (٨١٦٣) وقال: «صحيح الإسناد»، ومثله على يزيد بن زياد الشامي وهو متروك «التقريب» (٤/١١١)، «التلخيص» للذهبي: (٤/٤٢٦). والبيهقي في السنن (٢٣٨/٨) وحسنه السيوطي في «الصغير» (٣١٥)، ولكن فيه غلط الشار وهو ضعيف «التقريب» (٤/٣٥٥) وابن ماجه في الحدود باب على المؤمن دفع الحدود بالشبهات (٢٥٤٥). وفيه إيراهيم ابن الفضل «وهو متروك. «التقريب» (١/٩٦)، شرح ابن ماجه للسندي: (٣/٦١٩).

(و) قال (قوم): لا يجب العمل به (في ابتداء النَّصَبِ) بخلاف ثوانيتها حكاه ابن السمعاني عن بعض الخفية، قال: «فَقِيلُوا خَيْرَ الْوَاحِدِ فِي النَّصَابِ الزَّادُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْ سَبْعٍ، لِأَنَّهُ فَرَعٌ، وَلَمْ يَقْبَلُوهُ فِي ابْتِدَاءِ نَصَابِ الْفَضْلَانِ وَالْعَجَاجِيلِ لِأَنَّهُ أَصْلٌ»^(١). يعني فيها إذا ماتت الأمهات من الإبل والبقر في أثناء الحول بعد الولادة وتمَّ حولها على الأولاد فلا زكاة عندهم على الأولاد مع شمول الحديث لها، وهو قول أبي خنيفة الأخير، قال لعدم اشتغالها عن السن الواجب^(٢) . . .

لِلْمَنْعَةِ قوله (مع شمول الحديث لها) أي حديث البخاري عن أنسٍ حيث كتب له أبو بكر لما وجهه إلى البحرين^(٣) :

(١) «عرايط الألف» للسعاني: (١/ ٣٧٤).

(٢) «الهداية» للمريغيتي (٢/ ٣٦٧).

(٣) عن ثمامة بن عبد الله بن أنسٍ، أن أنشأ حديثه: أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن شئلتها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن شئل فوقها فلا يعط:

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خسي شاة، فإذا بلغت خسا وعشرين إلى خسي وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى. فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خسي وأربعين أنثى ففيها بنت لبون أنثى. فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجنل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جرة فإذا بلغت - يعني ستا وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل. فإذا زادت على عشرين ومئة ففي كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة. ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خسا من الإبل ففيها شاة. وفي صدقة الغنم في سالتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومئة شاة، فإذا زادت على عشرين ومئة إلى مئتين شاتان، فإذا زادت على مئتين إلا ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مئة شاة. فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها.

وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومئة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها، واه البخاري في الزكاة، باب زكاة الغنم، (١٤٥٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خسي شاة، فإذا بلغت خسا وعشرين إلى خسي وثلاثين ففيها / بنت مخاض ... الحديث.

وقال أولا: «يجب تحصيله» كقول مالك^(١)، وثانيا: «يؤخذ منها» كقول الشافعي^(٢).

لِلْمَنْعَةِ قوله (يجب تحصيله) أي السن الواجب لشخصه زكاة.

(١) «حاشية العدوي» (١/ ١٣٦)، «الهداية» (٢/ ٣٦٧).

(٢) «تحفة المحتاج» (٤/ ٢٤١)، «الهداية» (٢/ ٣٦٧).

للمدينة، والحنفية: «فيما تعمُّ به البلوى، أو خالفه راويه، ...
 وقوم: «فيما عمل الأكثر بخلافه»، والمالكية: «فيما عمل أهل

المدينة» (و) قال (قوم): «لا يجب العمل به (فيما عمل الأكثر) فيه (بخلافه) لأن عملهم بخلافه حجة مقدمة عليه كعمل الكل» (١). قلنا: لا نسلم أنه حجة.

(و) قالت (المالكية): «لا يجب العمل به (فيما عمل أهل المدينة) فيه بخلافه لأن عملهم حجة مقدمة عليه». قلنا: لا نسلم حجية ذلك.

وقد نفت المالكية خيار (٢) المجلس الثابت بحديث الصحيحين: «إذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا» (٣)، لعمل أهل المدينة بخلافه.

للإتية قوله (وقد نفت المالكية خيار المجلس... الخ) بياناً لمذهبهم المذكور.

.....

المتن (أو خالفه راويه) فلا يجب العمل به لأنه إنما خالفه لدليل (١). قلنا: في ظننا، وليس لغيره اتباعه لأن المجتهد لا يتقيد بمجتهد آخر (٢).

ومثاله: حديث أبي هريرة في الصحيحين: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» (٣). وقد روى الدارقطني عنه: «أنه أمر بالغسل من ولوغه ثلاث مرات» (٤)، قال: «والصحيح عنه سبع مرات» (٥).

للإتية قوله (أمر بالغسل) مبني للفاعل، أي أمر أبو هريرة به، والتمثيل بذلك مبني على الضعيف لقوله بعد: قال: «والصحيح عنه سبع مرات» أي أنه أمر بها.

(١) كشف الأسرار للبخاري (١٣٢/٣).

(٢) أي في الكتاب السابع كتاب الاجتهاد.

(٣) رواه البخاري في الرضوخ، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان (١٧٢). ومسلم في الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب (٦٤٨).

(٤) رواه الدارقطني في الطهارة، باب ولوغ الكلب في الإناء (١٩٣، ١٩٤، ١٦٦/١): عن عطاء عن أبي هريرة قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فأغرفه، ثم اغسله ثلاث مرات». وقال: «هذا موقوف، ولم يرويه هكذا غير عبد الملك عن عطاء، والله أعلم».

(٥) «سبع الدارقطني» (٦٦/١).

(١) قاله بعض الأصوليين. «المحصول» (٤٣٧/٤).

(٢) قال الشيخ أحمد الدردير المالكي في «الشرح الكبير» (٩١/٣): «إنما الخيار بشرط لا بالمجلس فإنه ليس معمولاً به عندنا لأن عمل أهل المدينة على خلافه وإن وزد به الحديث الصحيح». «جاشية الدسوقي» (٩١/٣).

(٣) رواه البخاري في البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان (٢١٦٥)، ومسلم في البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٨٣٣٣).

وقال مالك في «الموطأ» (٢٨/٣). شرح الزرقاني: «وليس هذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه».

للثُمَّ أَوْ عَارِضَ الْقِيَاسِ»، وَثَالِثُهَا فِي مَعَارِضِ الْقِيَاسِ: «إِنْ عُرِفَتِ الْعِلَّةُ
بِنَصِّ رَاجِحٍ عَلَى الْخَيْرِ

وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ «أَوْ خَالَفَهُ» مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا إِذَا تَقَدَّمَ
الرَّوَايَةُ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ، أَوْ لَمْ يُعْلَمْ الْحَالُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ اتِّفَاقًا^(١).

(أَوْ عَارِضَ الْقِيَاسِ)^(٢) يَعْنِي وَلَمْ يَكُنْ رَاوِيَهُ فَفَقِيهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ: «وَيُقْبَلُ
مَنْ لَيْسَ فَفَقِيهَا خِلَافًا لِلْحَفْظِ فِيهَا يَخَالَفُ الْقِيَاسَ» لِأَنَّ مَخَالَفَتَهُ تُرْجِعُ احْتِمَالَ الْكَذِبِ.
قُلْنَا: لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ.

(وِثَالِثُهَا) أَيِ الْأَقْوَالِ (فِي مَعَارِضِ الْقِيَاسِ) أَنَّهُ (إِنْ عُرِفَتْ الْعِلَّةُ) فِي الْأَصْلِ
(بِنَصِّ رَاجِحٍ) فِي الدَّلَالَةِ (عَلَى الْخَيْرِ) الْمَعَارِضِ لِلْقِيَاسِ (وَوُجِدَتْ قِطْعًا فِي
الْفَرْعِ لَمْ يُقْبَلِ) أَيِ الْخَيْرِ الْمَعَارِضِ لِرُجْحَانِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ (أَوْ ظَنًّا
فَالْوَقْفُ) عَنِ الْقَوْلِ بِقَبُولِ الْخَيْرِ أَوْ عَدَمِ قَبُولِهِ لِتَسَاوِي الْخَيْرِ وَالْقِيَاسِ حِينَئِذٍ
(وَالْإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفِ الْعِلَّةُ بِنَصِّ رَاجِحٍ بِأَنْ عُرِفَتْ بِاسْتِنْبَاطٍ أَوْ نَصِّ مُسَاوٍ،
أَوْ مَرْجُوحٍ (قُبِلَ)^(٣) أَيِ الْخَيْرِ.

لِلثُمَّ قَوْلُهُ (لَمْ يُقْبَلِ) أَيِ الْخَيْرِ الْمَعَارِضِ لِرُجْحَانِ الْقِيَاسِ حِينَئِذٍ، أَيِ لِأَنَّ الْأَصُولَ
الْمَعْلُومَةَ مَقْطُوعَةً بِهَا مِنَ الشَّارِعِ، وَخَيْرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ، وَالْمَظْنُونُ لَا يَعَارِضُ
الْمَقْطُوعَ، فَلَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، كَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْحَفْظِيُّ، كَمَا اسْتَدَلُّوا بِمَا
ذَكَرَهُ الشَّارِعُ مِنْ مَخَالَفَةِ الْخَيْرِ لِلْقِيَاسِ فِيهَا يَضْمَنُ بِهِ الْمُتَلَفُ مِنْ مِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ.

(١) «كشف الأسرار» للخباري (١٣٠/٣).

(٢) «كشف الأسرار» (٢٦٨/٢)، «أصول الشرحي» (٣٣٨/١).

(٣) «الأحكام» للأمامي: (٣٤٥/٢).

.....

.....

وَأَجِيبَ عَنِ اسْتِدْلَالِ الْأَوَّلِ بِأَنْ تَنَاقُضَ الْأَصْلُ لِيَحُلَّ خَيْرُ الْوَاحِدِ غَيْرَ مَقْطُوعٍ
بِهِ لِحَوَازِ اسْتِنَاتِهِ مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ؛ وَعَنِ الثَّانِي: بِمَنْعِ أَنْ يَجْعَلَ الْأَصُولُ نَقْضِي
الضَّاهِنِ بِالْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ، فَإِنَّ الْحَدَّ يُضْمَنُ بِالْإِدْيَةِ^(١)، وَالْجَنِينَ بِالْغَرَةِ^(٢)،
وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِمِثْلٍ وَلَا قِيَمَةٌ لِلْمُتَلَفِ.

(١) «تحفة المحتاج» (١٣٣/١١)، «المداية» (٧٤/٥).

(٢) «أي وفاء» «المداية» (١٥٨/٥)، «بداية المجتهد» (٣١١/٢)، «كفر الراغبين» (١٦٠/٤).

لَمْ تَجِدْ الْعِلَّةَ فِي الْفَرْعِ لَمْ يَقْبَلْ، أَوْ ظَنَّا فَالْوَقْفُ، وَالْأَقْبَلُ،
وَالْجَبَائِي: «لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ، أَوْ اعْتَصَادٍ».....

مثال الخبر المعارض للقياس: حديث الصحيحين، واللفظ للبخاري: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَلَا الْغَنَمَ، فَتَنِ ابْتِغَاءَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بَخِيرُ التَّظْلِيمِ بَعْدَ أَنْ يَخْلُجَهَا، إِنْ شَاءَ اسْتَسْكَنْ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»^(١).

فَرَدَّ التَّمْرَ بِدَلِّ اللَّيْنِ مَخَالَفَ لِلْقِيَاسِ فِيهِ يَتَضَمَّنُ بِهِ التَّالِفُ مِنْ مِثْلِهِ أَوْ قِيمَتِهِ^(٢).
«وَتَصَرُّوا» بضم التاء، وفتح الصاد من «صَرَّئ»، وقيل بالعكس من «صَرَّ»^(٣).

(و) قال أبو علي (الجبائي: «لَا بُدَّ» في قبول خبر الواحد (من اثْنَيْنِ) يَرَوِيَانِهِ (أَوْ اعْتَصَادٍ) له فيها إذا كان راويةً واحدًا، كَأَنْ يَعْمَلَ بِهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، أَوْ يَنْتَشِرُ فِيهِمْ^(٤)، لَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَ الْمُعِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ^(٥): «أَنَّهُ ﷺ أَعْطَى الْجَلَّةَ السُّدُسَ».....

الخاصة

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيْعِ، بِأَبِ النَّبِيِّ لِلْبَّائِعِ أَنْ لَا يَخْلُفَ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ وَالْبَقَرُ، (٢١٥٠)، وَمُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ، بِأَبِ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَسُومَهُ عَلَى سُومِهِ، وَتَحْرِيمِ الْجَنَسِ، وَتَحْرِيمِ التَّصْرِيفِ (٣٧٩٤).
(٢) «كَشَفَ الْأَسْرَارَ» (٧٠٤/٢).

(٣) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي شَرْحِ مُسْلِمَ: (٤٠٠/١٠): «وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ» هُوَ بَضْمُ التَّاءِ وَفَتْحُ الصَّادِ، وَتَصْبِغُ الْإِبِلِ مِنَ النَّصْرِ، وَهِيَ الْجَمْعُ، يُقَالُ: صَرَّيْتُ يَصْرِى تَصْرِيًا، وَصَرَّاهَا يُصَرِّيهَا تَصْرِيًا فِيهِ مَصْرَاةٌ كَ «غَشَاهَا يُغَشِّيهَا تَغْشَاءُ» فَهِيَ مُتَشَاءَةٌ. قَالَ الْقَاضِي: وَدُرَيْتًا فِي غَيْرِ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ عَنْ بَعْضِهِمْ: لَا تُصَرُّوا وَبَفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الصَّادِ مِنْ الصَّرِّ... وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ الْمَشْهُورُ. «الْمَصَابِحُ» (٣٣٨/١).

(٤) الْمُتَعَدِّدُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ (١٣٨/٢)، «الْمَحْصُولُ» لِلرَّاوِي (٤١٧/٤).
(٥) هُوَ الْخَبَرُ مِنْ شُعْبَةَ بْنِ أَبِي غَامِرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَسْلَمَ قَبْلَ عَمْرَةِ الْخُدَيْبِيَّةِ وَشَهِدَهَا، وَبِعَاقَةِ الرِّضْوَانِ، وَبِالْيَمَامَةِ وَفَتْوحِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، كَانَ مِنْ دَهَاءِ الْعَرَبِ، ضَخْمٌ الْقَامَةِ، وَلَا عَمْرُ الْبَصَرَةِ، فَفُتِحَ عَدَّةٌ بِلَاوٍ، كَانَ أَكْبَرَ مِنْ وَضْعِ دِيوَانَ الْبَصَرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ، وَكَانَ رَسُولُ سَعِيدٍ إِلَى رَسْمِهِ، ثُمَّ بَانَعَ مَعَاوِيَةَ بَعْدَ أَنْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَلَّاهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْكُوفَةَ فَاسْتَمَرَّ عَلَى إِمْرَتِهَا حَتَّى مَاتَ سَنَةَ (٥٠ هـ). «الْإِصَابَةُ» (١٥٦/٦).

الخاصة

وَقَالَ: «أَهْلُ مَعَكَ غَيْرُكَ؟»، فَوَافَقَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيُّ^(١)، فَأَنْقَضَهُ أَبُو بَكْرٍ لَهَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ^(٢).

وَعُمَرَ ﷺ لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يَوْزَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، وَقَالَ: «أَقَمَّ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ»، فَوَافَقَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَيْ فَقَبِلَ ذَلِكَ عُمَرُ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(٣).

وَيَقُومُ مَقَامَ التَّعَدُّدِ الْاعْتِصَادُ، قُلْنَا: طَلِبَ التَّعَدُّدُ لَيْسَ لِعَدَمِ قَبُولِ الْوَاحِدِ، بَلْ لِلتَّيَبُّتِ كَمَا قَالَ عُمَرُ فِي خَيْرِ اسْتِئْذَانٍ: «إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَاحْيَيْتُ أَنْ أَتَيَّبْتُ»^(٤)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الخاصة

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ سَلَمَةَ الْأَوْسِيِّ، وَلِدَ قَبْلَ الْبَيْتَةِ، أَسْلَمَ قَدِيمًا عَلَى يَدَيْ مُصْعَبِ بْنِ عُمَرَ، وَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَشَهِدَ الشَّاهِدَ كُلَّهُمَا إِلَّا تَابِيُوكَ، فَخَلَّفَ بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ لَهْ أَنْ يَقِيمَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ يَتَنَزَّلُ إِلَى قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَإِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ. وَلَا عَمْرُ عَلَى صِدْقَاتٍ جِهَنِيَّةٍ وَكَانَ عَنْدَهُ مَعْلُومًا لِكَشْفِ الْأُمُورِ الْمُعْضَلَةِ فِي الْيَلَادَةِ، وَاعْتَزَلَ الْفِتْنَةَ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٤٦ هـ. «الْإِصَابَةُ» (٢٨٠/٦).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْفِرَاقِ، بِأَبِ مَا جَاءَ فِي مِرَاثِ الْجَدِّ (٢٨٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْفِرَاقِ، بِأَبِ مَا جَاءَ فِي مِرَاثِ الْجَدَّةِ (٢١٠٠)، وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْفِرَاقِ، بِأَبِ مِرَاثِ الْجَدَّةِ (٢٧٢٤، ٣١٨/٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الْفِرَاقِ (٦٠٣١)، وَخَالِصٌ فِي الْفِرَاقِ (٢٧٧٨، ٣٧٦/٤)، وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْاسْتِئْذَانِ، بِأَبِ التَّسْلِيمِ وَالْاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا (٦٢٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي الْأَدَابِ، بِأَبِ الْاسْتِئْذَانِ (٥٥٩١).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَابِ، بِأَبِ الْاسْتِئْذَانِ (٥٥٩٨-٥٥٩٩).
قَالَ الْعِلْمُ الْقَدِيرُ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: طَافَ كَلَامُ الشَّارِحِ: أَنْ قَوْلَ عُمَرَ كَانَ عِنْدَ شَهَادَةِ أَبِي سَعِيدٍ اعْتِزَالًا لِأَبِي مُوسَى، وَلَيْسَ مَرَامًا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ جَوَابًا لِأَبِي بَنٍ كَعْبٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ سَلِّ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَرَوَاهُ: «... قَالَ عُمَرُ: لِثَانَيْنِ عَلَى هَذَا بَيْتَةٍ وَلَا تَقْلَتْ وَضَعْتُ، فَذَهَبَ أَبُو مُوسَى» قَالَ عُمَرُ: إِنْ وَجَدَ بَيْتَهُ تَهْدُوهُ عِنْدَ الْمَبْرِ عَشِيَّةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَيْتَهُ فَلَمْ تَهْدُوهُ، فَلَمَّا أَنَّ جَاءَ بِالْعَتَمِيِّ وَجَدُوهُ، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، مَا نَقُولُ؟ أَتَدْرِي وَجَدْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا بَنٍ كَعْبٍ، قَالَ: عَدَلٌ، قَالَ: يَا أَبَا الطُّفَيْلِ! مَا يَقُولُ هَذَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ، بِأَبِ الْخَطَابِ؟ فَلَا تَكُونَنَّ عَدَاةً عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ، «إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَاحْيَيْتُ أَنْ أَتَيَّبْتُ»، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ جَاءَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ أَبُو سَعِيدٍ، «الْمَقْبَضُ» (٣١/١١).

مسألة [تكذيب الأصل الفرع]

المختارُ وفقاً للمسمعي وخلافاً للمتأخرين أن تكذيب الأصل لفرع لا يسقط المروي ، ومن ثم لو اجتماعاً في شهادة لم تُرد .

مسألة : [تكذيب الأصل الفرع]

(المختارُ وفقاً للمسمعي وخلافاً للمتأخرين) كالإمام الرازي^(١) ، والأمدى^(٢) ، وغيرهما^(٣) (أن تكذيب الأصل لفرع) فيها رواه عنه كأن قال : « ما رويث له هذا » (لا يسقط المروي) عن القبول لاحتال نسيان الأصلي له بعد روايته للفرع ، فلا يكون واحداً منها بتكذيبه للآخر مجروحاً^(٤) .

(مسألة : المختارُ وفقاً للمسمعي) قوله (لا يسقط المروي) قال المارودي وغيره^(٥) : « إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الأصل » ، وفيه نظر ، والمراد بالمروي ما تكاذباً فيه سواء كان حديثاً أم بعضه . / قوله (بتكذيبه للآخر) الأولى « بتكذيب الآخر له » .

(١) «المحصل» للرازي (٤/٤٢٢) .

(٢) «الأحكام» للأمدى (٢/٣٣٤) .

(٣) كالغزالي في المستصفى (١/٤٩١) ، وابن الحاجب في «مختصر» (٢/٧١) .

(٤) لإتكار الشيخ رواية الفرع عنه وهما عدلان ثلاث حالات ، الأولى : أن يكتدب الشيخ الفرع بأن يقول : «كذبت علي» أو نحوه ، فلا يُقبل مرويه هذا عند جماهير المحدثين والفقهاء والأصوليين ، وقبلة السمعاني والمقدم أصحابنا ، واختاره المصنف والشارح ، وشيخ الإسلام لعدم تعين تعمّد الكذب من أحدهما ، وبقبول شهادتهما .

الثانية : إنكارُ الشيخ رواية الفرع من غير تكذيب له بأن قال : «مأروه» أو نحوه فمرويه مقبول عند جماهير المحدثين والفقهاء والأصوليين والمحدثين ، خلافاً للحنفية . «تيسير» (٣/١٠٧) ، «المستصفى» (١/٤٩١) ، «المحصل» (٤/٤٢٠) ، «الأحكام» (٢/٣٣٤) .

«مختصر ابن الحاجب» (١/٧١) ، «البحر» (٤/٣٢٢) ، «تدريب الراوي» (ص ٢٢٢) ، «الكفاية» (ص ١٣٩) ، «شرح الكوكب» (٢/٥٣٧) .

(٥) كالرويانى ، «البحر» (٤/٣٣٣) ، «تدريب الراوي» (ص ٢٢١) .

(و) قال (عبد الجبار : «لا بدُّ من أربعة في الزنا») فلا يُقبل خبرٌ ما دونها فيه كالشهادة عليه .

وحكى هذا في المحصول عن حكاية عبد الجبار عن الجبائي^(١) ، ومضى عليه المصنف في شرح المنهاج^(٢) . فسقط منه هنا لفظة «عنه» ، وهو إما تنقيد لإطلاق نقل الاثنين عنه ، كما مضى عليه ابن الحاجب^(٣) ، أو حكاية قول آخر عنه في خبر الزنا^(٤) .

قوله (فلا يُقبل خبرٌ ما دونها فيه كالشهادة عليه) أُجيب عنه بأن باب الشهادة أضيق كما سيأتى في المسألة الآتية .

(١) عبارة الرازي في «المحصل» (٤/٤١٧) : «رواية العدل الواحد مقبولة خلافاً للجبار ، فإنه قال : «رواية العدلين مقبولة ، وأما خبر العدل الواحد فلا يكون مقبولاً إلا إذا عضده ظاهراً ، أو عملٌ بعضي الصحابة ، أو اجتihad ، أو يكون مُشْتَرِطاً فيهم» ، وحكى عنه القاضي عبد الجبار : أنه لم يُقبل في الزنا إلا خبر أربعة كالشهادة عليه . وهو تابع في هذا لأبي الحسين في «المعتمد» (٢/١٣٨) .

(٢) عبارته في شرح المنهاج (٢/٣٢٤) : «وشرط أبو علي الجبائي المَعْدُ في كلِّ خبر ، وقال - كما حكى عنه القاضي عبد الجبار - لا يُقبل في الزنا إلا خبر أربعة كالشهادة عليه» .

(٣) عبارة ابن الحاجب في «مختصر» (٢/٦٨) : «المعدُّ ليس بشرط خلافاً للجبائي ، فإنه اشترط خبراً آخر ، أو ظاهراً ، أو انتشاراً في الصحابة ، هذا التفيد هو المتعبرُّ لقول أبي الحسين في «المعتمد»

(٤) قال العبد الفقيه غفر الله له ولوالديه : هذا التفيد هو المتعبرُّ لقول أبي الحسين في «المعتمد» (٢/١٣٨) : «قال أبو علي [الجبائي] : إذا روى العدلان خبراً وجب العمل به ، وإن رواه واحد فقط لم يجر العمل به إلا بإحدى شروط منها : أن يعضده ظاهراً ، ... وحكى عنه قاضي

الفساد يعني شيخه عبد الجبار في الشرح أنه لم يُقبل في الزنا إلا خبر أربعة كالشهادة عليه . وهو أدرى بأراء شيخه ، والله تعالى أعلم .

الفرع (ومن ثم) أي من هنا وهو أن تكذيب الأصل الفرع لا يسقط المروي، أي من أجل ذلك نقول: «لو اجتمعنا في شهادة لم نرد» ووجه الإسقاط الذي تنفي الأمدي الخلاف فيه^(١): أن أحدهما كاذب ولا بد، ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه.

ولا ينافي هذا قبول شهادتهما في قضية لأن كلا منها يظن أنه صادق، والكذب على النبي ﷺ الذي يؤول إليه الأمر في ذلك على تقدير إننا يسقط العدالة إذا كان عمداً، ولو استوضح المصنف على الأول بما بناءً عليه لتسلم من دعوى التنافي بين المبني والثاني التي أفهمتها بناؤه.

الحاشية قوله (ولا ينافي هذا) أي القول بإسقاط المروي قبول شهادتهما إلى آخره، رد لما أفهمه بناء المصنف المذكور [وصرح به المصنف في شرح^(٢) المختصر^(٣)]، من أن نفي رد الشهادة إنما يكون على القول بعدم الإسقاط.

قوله (ولو استوضحه المصنف على الأول) أي من القولين، وهو ما اختاره بما بناءً عليه أي عدم رد [الشهادة كان قال يدل قوله: «ومن ثم النخ»، بدليل أنها لو اجتمعا في^(٤) شهادة لم نرد لتسلم كلامه هنا من دعوى التنافي بين المبني (وهي نفي رد الشهادة) وبين القول الثاني (وهو إسقاط المروي...).

قوله (أفهمها) أي دعوى التنافي.

(١) الأحكام للأمدى: (٢/٣٣٤).

(٢) النظر: شرح المختصر (٢/٤٣٢).

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من «أ» و«ج».

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من «أ» و«ج».

المقدمة وإن شك أو ظن والفرع جازم فأول بالقبول، وعليه الأكثر.

الفرع (وإن شك) الأصل في أنه رواه للفرع (أو ظن) أنه ما رواه (والفرع) العدل (جازم) روايته عنه (فأول بالقبول) للخبر ما جزم فيه الأصل بالنفي. (وعليه) أي على القبول (الأكثر)^(١) من العلماء لما تقدم من احتمال نسيان الأصل.

ووجه عدم القبول: القياس على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الأصل^(٢).

وأجيب بالفرق بأن باب الشهادة أضيق إذا اعتبر فيه الحرية والذكورة وغيرها^(٣).

ولو ظن الفرع الرواية وجزم الأصل بنفيها، أو ظنه، قال في المحصول: «في الأول: تعيين الرد، وفي الثاني: تعاضداً، والأصل العدم». وإن ذهب إلى سائر الأقسام^(٤) فالأشبه بقوله^(٥).

الحاشية

(١) هذه هي الحالة الثالثة، وهي إذا ما كان إنكار الأصل إنكار شك وتوقف نسيان، للعلماء فيه مذهبان، أحدهما: قبول الحديث، قاله الجمهور من المحدثين والفقهاء والأصوليين. ثانيهما: رد الحديث، قاله الحنفية. «كشف الأسرار» للبخاري (٣/١٢٥). «الأحكام» (٢/٣٣٤)، «شرح التلخيص» (ص: ٣٦٩)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٧١)، «الكفاية» (ص: ١٣٩)، «تدريب الرازي» (ص: ٢٢٢)، «شرح الكوكب» (٢/٥٣٨).

(٢) انظر: «كشف الأسرار» للبخاري (٣/١٢٨-١٢٧).

(٣) انظر: «الأحكام» للأمدى: (٢/٣٣٥).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من الأصل، أثبت من «المحصول» (٩/٤٢١).

(٥) «المحصول» للرازي: (٤٢١/٤٢١).

وزيادة العدل مقبولة إن لم يُعلم اتحاد المجلس، وإلا فثالثها: «الوقف»، والرابع: «إن كان غيره لا يُغفل مثلهم عن مثلها عادة لم تُقبل»...

الْقَوْلُ (وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ) ^(١) فيها رواه على غيره من المُدُول (مقبولة إن لم يُعلم اتحاد المجلس) بأن علم تعدده لجواز أن يكون النبي ﷺ ذكرها في مجلس، وسكت عنها في آخر؛ أو لم يُعلم تعدده ولا اتحاده لأن الغالب في مثل ذلك التعدد، (والأ) أي وإن علم اتحاد المجلس (فثالثها) أي الأقوال (الوقف) ^(٢) عن قبولها وعديمه.

لِلْمَدِينَةِ قوله (وزيادة العدل مقبولة) مثلاً خبر مسلم وغيره: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَجُعِلَتْ ثُرْبَتُهَا طَهْرًا» ^(٣)، فزيادة «ثُرْبَتُهَا» تفرد به أبو مالك الأشجعي ^(٤) عن ربعي ^(٥) عن حذيفة ^(٦)، ورواية سائر الرواة: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا» ^(٧).

(١) زيادة الفقه إما تكون لفظة كقوله في «رثنا ذلك الحمد» فتقبل وفاقاً، وإما معنوية كـ من المسلمين؛ فلها ثلاثة أحوال. لأنه إما أن يُعلم تعدد المجلس فتقبل وفاقاً، أو يُجهل الأمر فتقبل أيضاً وفاقاً، أو يُعلم اتحاد المجلس فهي موضع الخلاف. «التيسير» (١٠٩/٣)، «الأحكام» (٣٣٦/٢)، «البحر» (٤/٣٣٠)، «شرح الكوكب» (٥٤١/٢).

(٢) قاله الصفي الهندي من الشافعية. «البحر» (٤/٣٣٢).

(٣) رواه مسلم في المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجداً (١١٦٥).

(٤) هو سعد بن طارق بن أسيم أبو مالك الأشجعي الكوفي، وروى عن أبيه وأنس، وربعي وغيرهم، وقال ابن عبد البر: لا أعلمهم يختلفون في أنه ثقة عالم، وقال الصريفي: بقي لك حدود الأربعين ومائة. «التهذيب» (٢/٢٧٨).

(٥) هو ربعي بن جراح بن خثعم العنسي الكوفي، قدم الشام، وسمع خطبة عمر بالجابية، وروى عنه وعن علي وحذيفة وغيرهم، جمع على ثقته، وكان من عباد أهل الكوفة، مات سنة ١٠٠هـ. «التهذيب» (٢/١٤١).

(٦) هو حذيفة بن حنبل بن جابر، المعروف بحذيفة بن اليمان، ولِدَ بالمدينة وأسلم هو وأبوه، واستشهد أبوه بأحد، وشهد الحندق وما بعدها، استعمله عمر على المداين فلم يزل بها حتى مات بعد قتل عثمان وبعد ببيعة علي بأربعين يوماً، وذلك سنة ست وثلاثين. «الإصابة» (٣٩/٢).

(٧) رواه البخاري في التيمم - باب التيمم (٤٣٨)، ومسلم في المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجداً (١١٦٣).

الْقَوْلُ (وَالأَوَّلُ: «القبول لجواز غفلة غير من زاد عنها»). والثاني: عدمه لجواز خطأ من زاد ^(١).

(والرابع: «إن كان غيره» أي غير من زاد (لا يُغفل) بضم الفاء (مثلهم عن مثلها عادة لم تُقبل) ^(٢) أي الزيادة، وإلا قُبِلَتْ.

لِلْمَدِينَةِ قوله (إن لم يُعلم اتحاد المجلس) قضيته أنه لا يجري هنا الخلاف الآتي عقبه، وعليه جمع، لكن بعضهم أجراه.

قوله (والأول القبول) أي مطلقاً هو الذي اشتهر عن الشافعي، ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين ^(٣).

(١) قاله بعض العلماء. «البحر» (٤/٣٣٢).

(٢) قاله الحنفية والمالكية والحنابلة. «الفوائد» (٢/٣٢٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٧١)، «شرح الكوكب» (٢/٥٤٣).

(٣) قاله الزركشي في «البحر» (٤/٣٣٠)، والنووي في شرح مسلم (١/١٥٣)، والسيوطي في «التدريب» (ص: ١٥٩).

المختار وفقاً للسماعي المنع إن كان غيره لا يغفل ، أو كانت تتوقر
الدواعي على نقلها .

فإن كان الساكت عنها أضبط أو صرح بنفي الزيادة على وجه يُقبل
تعارضاً .

المختار وفقاً للسماعي المنع) أي منع القبول (إن كان غيره) أي غير من زاد
(لا يغفل) أي مثليهم عن مثليها عادة (أو كانت تتوقر الدواعي على نقلها) (١١)
وبهذا يزيد هذا القول على الرابع وإن لم يكن الأمر كذلك قيلت .

(فإن كان الساكت عنها) أي غير الذاكر لها (أضبط) ثمن ذكرها (أو صرح
بنفي الزيادة على وجه يُقبل) كأن قال : «ما سمعتها» (تعارضاً) (١٢) أي الخبران
فيها بخلاف ما إذا نفاها على وجه لا يُقبل بأن محض النفي ، فقال : «لم يقلها
النبي ﷺ» ، فإنه لا أثر لذلك .

المختار قوله (لا يغفل) بضم الفاء أي على المشهور ، وإلا ففتحها جائز عند بعضهم .

قوله (فإن كان الساكت عنها أضبط... الخ) تقييد لمحل المختار السابق ،
ولا يقال : أضبطية الساكت أقوى / من عدم غفليته عن الزيادة ، ومن توقر
الدواعي على نقلها فيكون أولئك منه يمنع القبول ، لأننا نقول : لا تسلم ذلك ،
بل الأمر بالعكس كما لا يخفى على المتأمل ، على أن العلامة الأبياري (١٣)
حكى قولاً في الساكت الأضبط أن الزيادة تُقبل ، واستظهره .

(١١) «القواطع» للسماعي : (١/٣٩٩) .

(١٢) وبه قال أيضاً الحنابلة . «المحصول» (٤/٤٧٣) ، «شرح الكوكب» (٢/٥٤٤) .

(١٣) هو علي بن إسماعيل بن علي الأبياري ، شمس الدين ، أبو الحسن ، المصري ، فقيه مالكي ،
أصولي ، محدث ، زُحل إليه الناس ، وكان عجايب الدعوة ، وناب في القضاء عن عبد الرحمن بن
سلامة ، وأخذ عنه جماعة منهم ابن الحاجب ، وله مصنفات كثيرة ، منها : «شرح البرهان» ،
و«شرح التهذيب» ، توفي سنة ٦١٨ هـ . «الفتح المبين» (٢/٥٣) .

المختار ولو رواها مرة وترك أخرى ففكرائيتين . ولو غيّرت إعراب الباقي
تعارضاً ، خلافاً للبصري .

المختار (ولو رواها) الراوي (مرة) ، وترك أخرى ففكرائيتين (١١) رواها أحدهما دون
الآخر ، فإن أسندهما وتركهما إلى مجلسين ، أو سكنت قيلت ، أو إلى مجلسٍ فقيل :
«تقبل لجواز السهو في التزك» ، وقيل : «لا ، لجواز الخطأ في الزيادة» ، وقيل :
«بالوقف عنها» .

(ولو غيّرت إعراب الباقي تعارضاً) أي خبر الزيادة وخبر عدمها لاختلاف
المعنى حينئذ ، كما لو روي في حديث الصحيحين : «فرض رسول الله ﷺ زكاة
الفطر صاعاً من تمر... الخ» (١٢) ، نصف صاع (خلافاً للبصري) أي عبد الله في
قوله : «تقبل الزيادة كما إذا لم يتغير الإعراب» .

المختار قوله (على وجه يُقبل) أي بأن يكون النفي محصوراً بخلاف المطلق كما ذكره
الشارح .

قوله (كأن قال : «ما سمعتها») أي ولم يمنعه مانع من سماعها كما قيده
أبو الحسين البصري (١٣) .

قوله (ففكرائيتين) جعله الشارح كغيره راجعاً إلى ما يمكن محيئه هنا عما مرَّ في
زيادة العدل ، فلا يعلم منه الراجع هنا فيها إذا علم اعتماد المجلس ، لأن الراجع
منه ثم لا يتأتى هنا ، فظاهر أن الراجع فيه هو الراجع فيها يأتي من قوله : «ولو
انفرد واحد... الخ» .

(١١) «المحصول» (٤/٤٧٥) ، «الأحكام» (٢/٣٣٨) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/١٠٦) ، «شرح
الكوكب» (٢/٣٤٦) .

(١٢) رواه البخاري في الزكاة ، باب صدقة الفطر على الحر... (١١٥٦) ، «مسلم في الزكاة» ، باب
زكاة الفطر على المسلمين (٢٢٧٦) .

(١٣) «المعتمد» لأبي الحسين : (٢/٦١٠) .

لَمْ يَنْفَرِدْ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قَبْلَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ . وَلَوْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا ، أَوْ وَقَفَ وَرَفَعُوا فَكَالزِّيَادَةِ .

الْقَوْلُ (وَلَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ) فِيَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخٍ بِزِيَادَةٍ (قِيلَ) الْمُنْفَرَدُ فِيهَا (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) لِأَنَّهُ نَفْعٌ زِيَادَةٌ عِلْمٍ . وَقِيلَ : « لَا ، لِخِلَافَتِهِ لِرَفِيقِهِ » .

لِلْمُتَّحِقَةِ قَوْلُهُ (وَلَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قَبْلَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ : « زِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ » ، مَصُورٌ بِهَا إِذَا انْفَرَدَ الْعَدْلُ بِزِيَادَةٍ عَنْ عَدُوٍّ مِنَ الْعَدُولِ ، لَا عَنْ وَاحِدٍ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ : « وَالرَّابِعُ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ لَا يَنْغَلِثُ مِنْهُمْ » . حَيْثُ أَتَى بِمَضْمِينِ الْجَمْعِ ، وَحَامِلُ كَلَامِهِ وَكَلَامُ الشَّارِحِ أَتَاهُمَا مَسْأَلَتَانِ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ، إِذْ لَا يَتَأْتِي فِي هَذِهِ جَمْعُ الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ . فَقَوْلُ الشَّارِحِ « عَنْ شَيْخٍ » / (١٧٢) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، بَلْ يُؤْهِمُ خِلَافَ الْمَرَادِ .

الْمُتَّحِقَةُ

(وَلَوْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا) (١) أَيِ أَسْنَدَ الْخَبَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاحِدٌ مِنْ رَوَاتِهِ وَأَرْسَلَهُ الْبَاقُونَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الصَّحَابَةَ كَمَا يَعْلَمُ مَا بَيَّانُهُ (أَوْ وَقَفَ ، وَرَفَعُوا) كَذَا بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ سَهْوًا (٢) ، وَصَوَابُهُ « أَوْ رَفَعَ وَوَقَفُوا » أَيِ رَفَعَ الْخَبَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاحِدٌ مِنْ رَوَاتِهِ ، وَوَقَفَهُ الْبَاقُونَ عَلَى الصَّحَابَةِ (٣) ، أَوْ مِنْ ذَوْنِهِ (فَكَالزِّيَادَةِ) (٤)

قَوْلُهُ (كَالزِّيَادَةِ فِيَا تَقَدَّمَ . . . الْخ) لَمْ يَذْكُرِ الْقَوْلَ الْخَامِسَ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ ، مَا فِيهِ هُنَا مِنَ التَّفْصِيلِ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى تَقْلِيدِهِ ، وَمَا لَا تَتَوَقَّرُ عَلَى تَقْلِيدِهِ فَيَكُونُ الرَّاجِحُ هُنَا هُوَ الرَّاجِحُ ثُمَّ .

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « رَفْعِ الْحَاجِبِ » (٢ / ٤٣٨) : « مِثَالٌ مَنْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا : إِسْنَادُ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَكْذِبُ إِلَّا بُولَى » ، وَرَوَاهُ سَنَيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا ، وَحُكِمَ الْخَارِجِيُّ عَنْ وَصْلِهِ . وَقَالَ : « زِيَادَةُ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ » مَعَ أَنَّ الْمُرْسِلَ لَهُ شُعْبَةُ وَسَنَيَانُ ، وَهَذَا مِنْ حِفْظٍ وَاتِّقَانٍ » .

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « رَفْعِ الْحَاجِبِ » (٢ / ٤٣٨) : « مِثَالٌ مَنْ وَقَفَ وَرَفَعُوا : رَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْحَا عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ يَسَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ : « أَنْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ » ، وَخَالَفَ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ هَنْدٍ وَغَيْرُهُمَا فَرَوَوْهُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَرْفُوعًا . فَعَلِمْتُ أَنَّهُ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ لَا سَهْوٌ مِنْهُ ، فَلَعَلَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ التَّيْسِيَةَ إِلَى الشُّهُورِ بِذِكْرِ غَيْرِ الشُّهُورِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) مِثَالُهُ : حَدِيثُ سَيَّاحُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : « كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ فِي الْبَيْعِ فَأَبِيعُ بِالْدَنَانِيرِ ، وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخَذُ الدَنَانِيرَ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ حِطَّةٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَيْعِ فَأَبِيعُ بِالْدَنَانِيرِ وَأَخَذُ الدَّرَاهِمَ ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخَذُ الدَنَانِيرَ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَأْسَ إِذَا اخْتَلَفْنَا بَيْعِي يَوْمَئِذٍ فَأَفْتَرْنَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ » ، رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الْبَيْعِ (٤٩٢٠) ، وَالْحَافِظُ فِي « الْمُسْتَدْرَكِ » (٢ / ٤٤) ، وَقَالَ : « صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْبَيْعِ ، بَابُ فِي انْقِضَاءِ الذَّهَبِ مِنَ الْوَرِقِ (٣٣٥٤) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْبَيْعِ ، بَابُ أَخَذِ الْوَرِقِ مِنَ الذَّهَبِ (٧ / ٢٨٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرَفِ (١٢٩٢) ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ بَابُ انْقِضَاءِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ (٢ / ٧٦٠) . وَرَوَاهُ أَبُو يُونُسَ ، وَنُفَادَةُ ، وَبُخَيْرُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَمْرِو ، وَانْفَرَدَ بِرَفْعِهِ سَيَّاحُ . « التَّلْخِيسُ » (٢ / ٧٠) .

(٤) قَالَ التَّوَوِيُّ فِي « تَرْغِيبِ مُسْلِمٍ » (١ / ١٥٢) : « فَالصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَقَالَ الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ وَصَحَّحَهُ الْخَطِيبُ الْعُدَدِيُّ : أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى وَصْلِهِ ، أَوْ رَفْعِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْخِلَافُ مِثْلَهُ ، أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَحْفَظَ ، لِأَنَّهُ زِيَادَةُ ثَقَةٍ ، وَهِيَ مَقْبُولَةٌ » .

أي فالإسناد أو الرفع كالزيادة فيما تقدم، فيقال: إن عُلِمَ تعدُّدُ مجلس السماع من الشيخ فيقبل الإسناد أو الرفع لجواز أن يفعل الشيخ ذلك مرة دون أخرى، وحكمه في ذلك القول على الراجح، وكذا إن لم يُعلم تعدُّد المجلس ولا اتحاده، لأن الغالب في مثل ذلك التعدد، وإن عُلِمَ اتحاده فثالث الأقوال الوقف عن القبول وعَدَمِهِ، والرابع: «إن كان مثل المرسلين، أو الواقفين لا يغفل عادة عن ذكر الإسناد أو الرفع لم يقبل، وإلا قبل، فإن كانوا أضيف، أو صرحوا بنفي الإسناد، أو الرفع على وجه يقبل كأن قالوا: «ما سمعنا الشيخ استند الحديث، أو رَفَعَهُ»، تَعَارَضَ الصنيغان.

للإِسْنَادُ قوله (على الراجح) أي وإن اقتضى كلام المصنف فيسأله ما أنه لا خلاف فيه كما مر.

[حذف بعض الخبر]

وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا أن يُعلّق به.

(وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا أن يُعلّق) أي يحصل التعلّق للبعض الآخر (به) فلا يجوز حذفه اتفاقاً لإخلاله بالمعنى المقصود كأن يكون غاية أو مُستثنى كما في حديث الصحيحين: «أنه ﷺ من عن بيع الثمرة حتى تُرْجِي»^(١)، وحديث مسلم: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواءاً بسواء»^(٢)، بخلاف ما لا يتعلّق به فيجوز حذفه لأنه كخبر مُستثني. وقيل: «لا يجوز لاحتمال أن يكون للضم فائدة تفوت بالتفريق». وقرب هذا من منع الرواية بالمعنى، وسيأتي.

مثاله: حديث أبي داود وغيره: «أنه ﷺ قال في البحر: «هو الطهور ماؤه الحِلُّ مَيْتته».

للإِسْنَادُ قوله (أي يحصل التعلّق للبعض الآخر) فسر بذلك ليحسن عود الضمير «به» على بعض الخبر المذكور. فقول المصنف: «يُعلّق» مبني للمفعول.

قوله (مثاله حديث أبي داود وغيره... الخ) فإنه يجوز روايته بخلاف أحد حُرْزَيْهِ المذكورين، وقد يقال على بعد: بحذف السؤال الذي رواه أبو داود وغيره بلفظ عن أبي هريرة: قال سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بهاء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحِلُّ مَيْتته»^(٣).

(١) رواه البخاري في البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدؤا صلاحها (٢١٩٤)، ومسلم في البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدء صلاحها غير شرط القطع (٣٨٤٢).
(٢) رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري في المساقاة، باب الزينة، (٤٠٣٣).
(٣) رواه ابن حبان في صحيحه في الطهارة، باب المياه (١٢٤٣)، وابن خزيمة في صحيحه في الطهارة (١١١)، والحاكم في المستدرک في الطهارة (٤٩٠) ١/ (٢٢٧).

وإذا حمل الصحابي - وقيل : «أو التابعي» - مرويَّةً على أحد المتنافيين فالظاهر حملُه عليه ، وتوقف أبو إسحاق الشيرازي ؛

﴿وإذا حمل الصحابي - قيل : «أو التابعي»﴾^(١) - مرويَّةً على أحد حمليَّي المتنافيين (كالتَّوَقُّفِ بِحَمْلِهِ عَلَى الطُّهْرِ أَوْ الْخِضِّ) فالظاهر حملُه عليه (لأن الظاهر أنه إنما حملَه عليه لقريئة^(٢) . (وتوقف) الشيخ (أبو إسحاق الشيرازي) حيث قال : «فقد قيل : يُقْبَلُ ، وعندي فيه نظر» أي لاحتمال أن يكون حملُه لموافقة رأيه لا لقريئة .

وإنما لم يُساوِ التابعيُّ الصحابيَّ على الراجح لأن ظهور القريئة للصحابي أقرب .

الراجح ظهورًا أو احتياطًا كما تقدَّم ، فيحملُ المرويَّ على حمليَّه كذلك ، ولا يُقَصِّرُ على حملِ الراوي ، إلا على القول بأن مذهبه يُخَصِّصُ^(٣) ، وعلى المنع من حملِ المشتركِ على المعنيَّيَّه يكون الحكم كما لو تنافى المحملان كما قال صاحبُ «البيدع» المعروف حملُه على حملِ الراوي ، قال : «ولا يبعد أن يقال : لا يكون تأويلُه حجةً على غيره . اهـ» .

لأنَّه قوله (وعلى المنع من حملِ المشترك . . . الخ) ابتداء كلام . قوله (وفيه) أي وفي مثله أيضًا .

(١) قاله الجاهيز . «الفوائح» (٥٥٦/٢) ، «شرح التنقيح» (ص: ٣٧١) ، «البحر» (٣٦٧/٤) ، «شرح الكوكب» : (٥٥٦/٢) .
(٢) والأصح أنه لا يخصُّص . «غاية الوصول» (ص: ٨٠) .
(٣) هو مظفر الدين أحمد بن علي الساعدي الحنفي المتوفى سنة ٦٩٤ هـ صاحب الكتاب «بمعين النظام الجامع بين أصوله الفروني والأحكام» . «الفتح المبين» ٩٤/٢ .

= وقال : «صحيح على شرط مسلم ، وشواهد كثيرة» ، ووافقه الذهبي ، وأبو داود في الطهارة ، باب الوضوء بقاء «البحر» (٨٣) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في ماء «البحر» أنه طهور (٦٩) . وقال : «حسن صحيح» ، والنسائي في الطهارة ، باب ماء «البحر» (٥٠/١) ، «إسن ماحه في الطهارة» . باب ما جاء في الوضوء بقاء «البحر» (٣٧١) .
(١) هو رواية عن الإمام أحمد . «شرح الكوكب» (٥٥٩/٢) .
(٢) وبه قال المالكية والحنابلة . وذهب الحنفية إلى التسلُّك بالحديث . «الفوائح» (٣٥٥/٢) ، «شرح التنقيح» (ص: ٣٧١) ، «شرح الكوكب» (٥٥٦/٢) .

اللَّحْظُ فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ فَالْأَكْثَرُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَقِيلَ : «عَلَى تَأْوِيلِهِ مُطْلَقًا» ، وَقِيلَ : «إِنْ صَارَ إِلَيْهِ لِعَلْمِهِ بِقَصْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ» .

اللَّحْظُ (فَإِنْ حَمَلَ) أَي عَمَلَ الصَّحَابِ مَزْوِيَّةً (عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ) كَانَ يَحْمِلُ اللَّفْظَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِي دُونَ الْحَقِيقِي ، أَوْ الْأَمْرَ عَلَى النَّذْبِ دُونَ الْوَجُوبِ (فَالْأَكْثَرُ عَلَى الظَّاهِرِ) ^(١) أَي عَلَى اعْتِبَارِ ظَاهِرِ الْمَرْوِي . وَفِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَيْفَ أَتَرَكْتُ الْحَدِيثَ يَقُولُ مَنْ لَوْ عَاصَرْتُهُ لَخَجَجْتُهُ ^(٢) .

(وَقِيلَ) : «يَحْمَلُ (عَلَى تَأْوِيلِهِ مُطْلَقًا) لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِدَلِيلٍ» ^(٣) . قُلْنَا : فِي ظَنِّهِ ، وَلَيْسَ لَغَيْرِهِ اتِّبَاعُهُ فِيهِ .

(وَقِيلَ) : «يَحْمَلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ (إِنْ صَارَ إِلَيْهِ لِعَلْمِهِ بِقَصْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ) مِنْ قَرِينَةٍ شَاهِدَهَا» ^(٤) . قُلْنَا : عِلْمُهُ ذَلِكَ أَي ظَنُّهُ لَيْسَ لَغَيْرِهِ اتِّبَاعُهُ فِيهِ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُعْلَدُ مُجْتَهِدًا .

فَإِنْ ذَكَرَ دَلِيلًا عُصِلَ بِهِ ^(٥) .

الْحَقِيقَةُ

(١) أَي مِنَ الْمَالِكِيَةِ وَالشَّافِعِيَةِ وَالْحَنَابِلَةِ . «شَرْحُ النَّفِيحِ» (ص : ٣٧١) ، «الْبَحْرُ» : (٤/٣٦٩) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» : (٢/٥٦٠) .

(٢) انْظُرْ : الرِّسَالَةَ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ : (ص : ٥٩٦) ، «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمَلِيِّ : (٢/٣٤٢) ، «فَوَائِدُ الرَّحْمَتِ» (٢/٣٠٥) .

(٣) وَهِيَ قَالُ الْحَنْفِيَةِ . «فَوَائِدُ الرَّحْمَتِ» (٢/٣٠٥) .

(٤) قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ وَأَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ . «الْأَحْكَامُ» (٢/٣٤٣) ، «الْبَحْرُ» (٤/٣٦٩) .

(٥) قَالَهُ الْجُمْهُورُ . «الْأَحْكَامُ» (٢/٣٤٣) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٢/٥٦١) .

اللَّحْظُ [رَوَايَةُ الْمَجْنُونِ ، وَالْكَافِرِ ، وَالصَّبِيِّ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ]

مَسْأَلَةٌ : لَا يُقْبَلُ مَجْنُونٌ ، وَكَافِرٌ ، وَكَذَا صَبِيٌّ فِي الْأَصَحِّ . فَإِنْ تَحَمَّلَ قَبْلَهُ فَأَدْنَى قَبْلَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ .

اللَّحْظُ (مَسْأَلَةٌ : لَا يُقْبَلُ) فِي الرِّوَايَةِ (مَجْنُونٌ) ^(١) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَلَلِ ، وَسِوَاهُ أَطْبَقَ جُنُونَهُ ، أَمْ تَقْطَعُ ، وَأَثَرٌ فِي زَمَنِ إِفَاقَتِهِ ؛ (وَكَافِرٌ) وَلَوْ عَلِمَ مِنْهُ التَّنْذِيرُ ، وَالتَّحَرُّزُ عَنِ الْكُذْبِ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّعُ بِهِ فِي الْجَمْلَةِ شَرَفُ مَنْصَبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْكَافِرِ ؛ (وَكَذَا صَبِيٌّ) مُبَيَّنٌّ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لِعَلْمِهِ بِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ ، قَدْ لَا يَحْتَرِزُ عَنِ الْكُذْبِ فَلَا يُوثَقُ بِهِ . وَقِيلَ : «يُقْبَلُ إِنْ عَلِمَ مِنْهُ التَّحَرُّزُ عَنِ الْكُذْبِ» .

وَلَمْ يُصَرِّحِ الْمَصْنَفُ بِالْتَّنْذِيرِ لِلْعِلْمِ بِهِ فَإِنْ غَيَّرَ الْمُصَنِّفُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَلَلِ فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا كَالْمَجْنُونِ .

مَسْأَلَةٌ : لَا يُقْبَلُ مَجْنُونٌ

اللَّحْظُ

قَوْلُهُ (وَأَثَرٌ فِي زَمَانِ إِفَاقَتِهِ) احْتَرِزَ بِهِ عَمَّا إِذَا مَا يُؤَثِّرُ فِيهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ رَوَايَتُهُ فِيهِ ، لَكِنَّهُ زَمَنُ إِفَاقَتِهِ مُطْلَقًا لَيْسَ بِمَجْنُونٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقْبَلْ رَوَايَتُهُ فِي الزَّمَنِ الَّذِي أَثَرُ فِيهِ جُنُونُهُ لِجَلَلِ فِي عَقْلِهِ لَا لَجُنُونِهِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ ، / بَلْ قَدْ يُضَرُّ .

(١/١٩٨)

(١) شَرَعَ الْمَصْنَفُ فِي بَيَانِ الشُّرُوطِ الَّتِي يَبْهًا يُقْبَلُ غَيْرُ الرَّوَايِ ، وَهِيَ خُصَّةٌ : وَالْعَقْلُ ، وَالْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالضُّبُطُ ، وَالْعَدَالَةُ . فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ الْمَجْنُونِ ، وَالْكَافِرِ ، وَالصَّبِيِّ ، وَالْمُسَافِلِ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، وَالْفَاسِقِ إِحْمَاغًا . «التَّنْذِيرُ» (٣/٤١) ، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٤٦٢) ، «المَحْصُولُ» (٤/٤٩٤) ، «شَرْحُ النَّفِيحِ» (ص : ٣٥٨) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٢/٣٧٩) .

الكتاب (فإن تَحَمَّلَ) الضَّيْبُ (فَبَلَغَ) (١١) فَأَذَى) مَا تَحَمَّلَهُ (١٢) (قِيلَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ) (١٣)
لِإِنْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ السَّابِقِ. وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ لِأَنَّ الصَّغَرَ مُفْلَتَةٌ عَدَمُ الضُّبْطِ
وَالْتَحَرُّزِ. وَيَسْتَمِرُّ الْمَحْفُوظُ إِذْ ذَاكَ.

وَلَوْ تَحَمَّلَ الْكَافِرُ فَأَسْلَمَ فَأَذَى قِيلَ (١٤)، قَالَ الْمُسْتَفْ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ: «عَلَى
الصَّحِيحِ» (١٥)، وَكَذَا الْفَاسِقُ فَيَتَحَمَّلُ فَيُؤْذِي فَيُؤْذِي يُقْبَلُ (١٦).

لِلْمُصَنِّفِ قَوْلُهُ (قَالَ الْمُسْتَفْ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ: عَلَى الصَّحِيحِ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِاسْتِغْرَابِهِ وَهُوَ
كَذَلِكَ بَلَّ رَدَّ الْعِرَاقِي فَقَالَ: «هَذِهِ الصُّورَةُ لَا خِلَافَ فِيهَا وَإِنَّا الْخِلَافُ فِي
التَّحْمَلِ صَيِّبًا» (١٧).

(١) وَابْلُوغُ فِي الذِّكْرِ وَالْأَنْثَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا: وَيُسَمَّى بِلُغَاً بِالسَّرِّ بِاسْتِكْثَالِ
خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ قَمَرِيَّةً غَدِيدًا مِنْ انْتِفَاصِ جَمِيعِ الْوَلَدِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ خَيْرَيْنِ. ثَانِيهَا:
وَيُسَمَّى بِلُغَاً بِالْإِحْلَامِ بِخُرُوجِ مَنِيٍّ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى، أَوْ حِيضٍ مِنْهَا، وَوَقْتُ إِسْكَانِهِ فِيهَا
اسْتِكْثَالُ ثَمَنِ سَنَةٍ قَمَرِيَّةً تَقْرِيبًا. «التَّحْفَةُ» (٤٧٦/٦).

(٢) مِثَالُهُ: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حِجَّةً جَنَّتْهَا فِي وَجْهِهِ وَأَنَا ابْنُ
خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْعِلْمِ، بِأَبٍ مَنِ يَصْحُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ (٧٧)، وَمُسْلِمٌ
فِي الْمَسَاجِدِ، بِأَبٍ الرُّخْصَةِ فِي الْخِلَافِ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِعُذْرِ (١٤٩٦)، وَغَيْرُهُمَا.

(٣) بَلَّ إِجْمَاعًا. «الْمَحْصُولُ»: (٤٠٤/٤).

(٤) مِثَالُهُ: حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ، وَذَلِكَ
أَوَّلُ مَا قَرَأَ الْإِبْرَاهِيمُ فِي قَلْبِي»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي بِأَبٍ: (٤٠٢٣/١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي
الصَّلَاةِ بِأَبٍ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ (١٠٣٥).

(٥) «فَرْشُ الْمُنْهَاجِ» لِلْمُسْتَفْ (٣١٣/٢).

(٦) «النَّبِيرُ» (٣٩/٣). «الْبَحْرُ» (٢٦٨/٤)، «مَنْحَرُ التَّنْقِيحِ» (ص: ٣٥٩)، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ»
(٣٨٢/٢).

(٧) «الغَيْثُ الْفَاعِلُ» لِلْعِرَاقِي (٥٠٨/٢).

[رواية المتدع]

وَيُقْبَلُ مَبْدَعُ يُحْرَمُ الْكَذِبُ، وَثَانِيهَا: قَالَ مَالِكٌ: «إِلَّا الدَّاعِيَةَ».

الكتاب (وَيُقْبَلُ مُبْدَعٌ) لَا يُكْفَرُ بِبِدْعِيَّةٍ (يُحْرَمُ الْكَذِبُ) لِأَمْنِهِ فِيهِ مَعَ تَأْوِيلِهِ فِي الْإِبْتِدَاعِ
سَوَاءً دَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ أَمْ لَا (١١). وَقِيلَ: «لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا لِإِبْتِدَاعِهِ الْمُتَّبَعِ لَهُ» (١٢).

(وَثَانِيهَا) أَيِ الْأَقْوَالِ (قَالَ) الْإِمَامُ (مَالِكٌ): «يُقْبَلُ (إِلَّا الدَّاعِيَةَ) أَيِ الَّذِي
يَدْعُو النَّاسَ إِلَى بِدْعَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِيهِ أَنَّ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى وَفْقِهَا» (١٣).

أَمَّا مَنْ يُجَوِّزُ الْكَذِبَ فَلَا يُقْبَلُ كَفَرُ بِبِدْعِيَّةٍ أَمْ لَا (١٤)، وَكَذَا مَنْ يُحْرَمُهُ وَيُكْفَرُ
بِبِدْعِيَّةٍ لِلْمَجْتَمِعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ (١٥) يُعْظَمُ بِدْعِيَّةٍ. وَالْإِمَامُ الرَّازِيُّ وَاتِّبَاعُهُ عَلَى قَبُولِهِ
لِأَمْنِ الْكَذِبِ فِيهِ (١٦).

لِلْمُصَنِّفِ قَوْلُهُ (لِأَمْنِهِ) أَيِ أَمْنِ الْكَذِبِ فِيهِ أَيِ فِي الْمَبْدَعِ.

قَوْلُهُ (وَثَانِيهَا قَالَ مَالِكٌ: «إِلَّا الدَّاعِيَةَ») هُوَ مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ (١٧)،
وَالنَّوَوِيُّ (١٨)، وَغَيْرُهُمَا (١٩)، نَاقِلِينَ لَهُ عَنِ الْكَثِيرِ أَوْ الْأَكْثَرِ.

(١) قَالَهُ الْخَفِيَّةُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ، وَخِاتَمَةُ الصِّبْغِ وَالشَّارِحُ. «النَّبِيرُ» (٤١/٣)، «الْبَحْرُ»
(٢٧٠/٤).

(٢) قَالَهُ الْقَاضِي، وَالْأَسَافُ أَبُو مَسْرُورٍ، وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ. «الْمَعْنَى» (ص: ١٦٢)، «الْأَحْكَامُ»
(٣١٤/٢).

(٣) قَالَهُ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. «الْبَحْرُ» (٢٧١/٤)، «مَنْحَرُ التَّنْقِيحِ» (ص: ١٠٠)،
«شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤٠٢/٢).

(٤) فَلَا يُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَفَاقًا. «الْأَحْكَامُ» (٣١٤/٢).

(٥) أَيِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. «الْمُسْتَفْ» (٤٦٦/١)، «الْأَحْكَامُ» (٢٣٥/٢)،
«الْبَحْرُ» (٢٦٩/٤)، «مَنْحَرُ التَّنْقِيحِ» (ص: ٣٥٩)، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤٠٢/٢).

(٦) وَبِهِ قَالَ أَيْضًا الْخَفِيَّةُ. «النَّبِيرُ» (٤١/٣)، «الْمَحْصُولُ» (٣٩٩/٤).

(٧) «عِلْمُ الْحَدِيثِ لِابْنِ الصَّلَاحِ» (ص: ١١٤).

(٨) «التَّقْرِيبُ» لِلنَّوَوِيِّ (ص: ٢١٥)، «عَلَّ هَامِشُ التَّنْزِيلِ».

(٩) كَالْحَافِظِ السَّيُوطِيِّ فِي تَدْرِيبِ الرَّوَايَةِ (ص: ٢١٥).

وَيُقْبَلُ مَنْ لَيْسَ فِقِيهَا خِلَافًا لِلْمَحْفِيَةِ فِيهَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ ، وَالتَّسَاهُلُ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ ، وَقِيلَ : «يُرَدُّ مُطْلَقًا» ، وَالْمَكْثَرُ وَإِنْ نَذَرْتَ غَخَالَطَهُ لِلْمُحَدِّثِينَ إِذَا أَمَكْنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدْرِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ .

(و) يُقْبَلُ (مَنْ لَيْسَ فِقِيهَا خِلَافًا لِلْمَحْفِيَةِ^(١)) فِيهَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ) لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَابِهِ .

(و) يُقْبَلُ (التَّسَاهُلُ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ) بِأَنْ يَنْحَرِزَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَمْنِ الْخَلَلِ فِيهِ بِخِلَافِ التَّسَاهُلِ فِيهِ فَيُرَدُّ . (وَقِيلَ : «يُرَدُّ» مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ ، لِأَنَّ التَّسَاهُلَ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ يُجْرَأُ إِلَى التَّسَاهُلِ فِيهِ .

(و) يُقْبَلُ (الْمَكْثَرُ) مِنَ الرَّوَايَةِ (وَأِنْ نَذَرْتَ غَخَالَطَهُ لِلْمُحَدِّثِينَ) أَيِ وَالْحَالُ كَذَلِكَ (إِذَا أَمَكْنَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدْرِ) الْكَثِيرُ الَّذِي رَوَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ (فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ) الَّذِي خَالَطَ فِيهِ الْمُحَدِّثِينَ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَلَا يُقْبَلُ فِي شَيْءٍ عَمَّا رَوَاهُ لظَهْوَرِ كُذْبِهِ فِي بَعْضٍ لَا تُعْلَمُ عَيْنُهُ^(٢) .

الْمُحْفِيَّةُ قَوْلُهُ (لِمَا تَقَدَّمَ) أَيِ أَنَّ مَخَالَفَتَهُ تَرْجِيحُ احْتِمَالِ الْكُذْبِ . قَوْلُهُ (مَعَ جَوَابِهِ) أَيِ مِنْ أَنَا لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ (كَالْمَجْشَمِ) قَضِيَّتُهُ تَكْفِيرُ الْمَجْشَمَةِ ، وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ^(٣) فِي صِفَةِ الْأُتَمَةِ ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ لِمَا نَقَلَهُ فِي الرَّوْضَةِ كَأَصْلِهَا^(٤) عَنْ جَهْوَرِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ^(٥) .

(١) «كشف الأسرار» للبخاري (٢/٦٩٧) .

(٢) «الفوائد» (٢/٢٦٩) ، «الأحكام» للباي (١/٢٩٢) ، «المحصل» (٤/٤٢٥) ، «البحر» (٤/٣١٦) .

(٣) «المجموع» (٤/٢٥٣) .

(٤) هو الشرح الكبير لأبي القاسم الراعي ، شرح فيه الوجيز للغزالي ، وهو مطبوع .

(٥) «الروضة» للثوري (١١/٢٣٩) .

وَشَرَطُ الرَّوَايَةِ الْعَدَالَةُ ، وَهِيَ مُلْكَةٌ تَمْتَنُّ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَايِرِ وَالصَّغَايِرِ الْخَسَاةِ كَسَرَقَةِ لَقْمَةٍ ، وَالرِّذَالِ الْمُبَاحَةِ كَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ .

(وَشَرَطُ الرَّوَايَةِ الْعَدَالَةُ ، وَهِيَ مُلْكَةٌ) أَيِ هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ (تَمْتَنُّ عَنْ) اقْتِرَافِ الْكِبَايِرِ وَالصَّغَايِرِ الْخَسَاةِ كَسَرَقَةِ لَقْمَةٍ وَتَطْلُفِيفِ ثَمَرَةٍ (وَالرِّذَالِ الْمُبَاحَةِ) أَيِ الْجَائِزَةِ (كَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ) الَّذِي هُوَ مَكْرُوهٌ^(١) ، وَالْأَكْلُ فِي السُّوقِ لَغَيْرِ السُّوقِ^(٢) .

وَالْمَعْنَى عَنْ اقْتِرَافِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ مَا ذُكِرَ ، فَبِاقْتِرَافِ الْفَرْدِ مِنْ ذَلِكَ تَنْتَفِي الْعَدَالَةُ .

أَمَّا صَغَايِرُ غَيْرِ الْجَسَدِ كَذَبَةِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ضَرَرٌ ، وَنَظَرَةٌ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ فَلَا يُشْتَرَطُ الْمَنَعُ عَنْ اقْتِرَافِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا ، فَبِاقْتِرَافِ الْفَرْدِ مِنْهَا لَا تَنْتَفِي الْعَدَالَةُ^(٣) .

وَفِي تَسْخِيَةِ قِيلِ «الرِّذَالِ» «هُوَ بَيِّنُ النَّفْسِ» أَيِ اتِّبَاعُهُ ، وَهُوَ مَا أُخُوذُ مِنَ وَالِدِ الْمُصَنِّفِ فَقَالَ : «لَا يُدْ مِنْهُ» ، فَإِنَّ الْمُتَّقِيَ لِلْكِبَايِرِ وَصَغَايِرِ الْخَسَاةِ مَعَ الرِّذَالِ الْمُبَاحَةِ ،

الْمُحْفِيَّةُ قَوْلُهُ (رَاسِخَةٌ) قَيَّدَ بِهِ فِي تَسْمِيَةِ الْهَيْئَةِ مُلْكَةً ، إِذِ الْهَيْئَةُ النَّفْسَانِيَّةُ تُسَمَّى قَبْلَ رَسُوخِهَا حَالًا وَبَعْدَهُ مُلْكَةً .

قَوْلُهُ (أَيِ الْجَائِزَةِ) أَيِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ، وَهُوَ الْمَأْذُونُ فِي فِعْلِهِ لَا بِمَعْنَى مُسْتَوِيِ الطَّرَفَيْنِ بِقَرِينَةٍ كَلَامُهُ عَقِبَهُ . قَوْلُهُ (مِنْ أَفْرَادِ مَا ذُكِرَ) أَيِ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(١) «تحفة المحتاج» (١/٢٧٧) .

(٢) «المنهاج للثوري» (٤/٣٢٢) ، مع شرح المحلى .

(٣) انظر : «الإلهام» للمصنف (٢/٣١٥) .

فقد يتبع هواء عند وجوده لشيء منها فيتركبه، ولا عدالة لمن هو بهذه الصفة، وهذا صحيح في نفسه غير محتاج إليه مع ما ذكره المصنف لأن من عنده ملكة تمنعه عن اقتراف ما ذكر يتنفي عنه اتباع الهواء لشيء منه، وإلا لوقع في الهواء فلا يكون عنده ملكة تمنع منه.

للثقة قوله (قد يتبع هواء عند وجوده لشيء منها) ضمير وجوده عائد على هواء، و«لشيء» متعلق ب«يتبع» بقرينة قوله بعد «يتنفي عنه اتباع الهواء لشيء منه»، ويجوز عود الضمير على المنفي وتعلق «لشيء منها» بوجوده.

[رواية المجهول]

للثقة

فلا يقبل المجهول باطناً، وهو المستور، خلافاً لأبي حنيفة وابن فورك وسليم. وقال إمام الحرمين: «يقف»، ونجيب الانكشاف إذا روي التحريم إلى الظهور.

والثقة وتفزع عن شرط العدالة ما ذكره بقوله: (فلا يقبل المجهول باطناً، وهو المستور)^(١) لانتهاء تحقق الشرط (خلافاً لأبي حنيفة)^(٢)، وابن فورك^(٣)، وسليم^(٤) أي الرازي^(٥) في قومه يقبوله اكتفاء بظن حصول الشرط، فإنه يظن من عدالته في الظاهر عدالته في الباطن.

١/٢٦٦

للثقة قوله / (فلا يقبل المجهول باطناً، وهو المستور) هو على طريقة الأصوليين، أما على طريقة المحدثين والفقهاء الشافعية فيقبل على الراجح كما عزاه النووي لكثير من المحققين وصححه^(٦).

(١) المجهول على أربعة أقسام: مجهول الظاهر والباطن، ومجهول الباطن (المستور)، المجهول ومجهول العين. بدأ المصنف بالمستور. وهو من كان عدلاً في الظاهر مجهول العدالة باطناً، اختلف العلماء في قبول خبره على ثلاثة مذاهب، الأول: ربه حديثه، قاله المالكية والشافعية والحنابلة، «الأحكام» (٢/٣١٠)، «شرح التفتيح» (ص: ٣٦٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٦٤)، «المحصول» (٤/٤٠٣)، «البحر» (٤/٢٨٠)، «شرح الكوكب» (٢/٤١٢).

(٢) وكذا للمحدثين: «كشف الأسرار» (٣/٤٢)، «ارشاد الطلاب» (ص: ١١٢)، «التنقيب» (ص: ٢٠٩).

(٣) «البحر» للزرکشي (٤/٢٨١).

(٤) هو سليم بن أيوب بن سليم، أبو الفتح، الرازي، الشافعي، الفقيه الأصولي، «الأريب» اللغوي، المفسر: كان إماماً جامعاً لأنواع من العلوم محققاً على أوقافه لا يتصرفها في غير طاعة، له مصنفات كثيرة منها: «ضياء القلوب في التفسير»، و«التنقيب»، والإشارة، والكافي في الفقه، توفي سنة ٢٤٧ هـ. «التهذيب» للنووي (١/٢٣١).

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ١١٢)، و«البحر» للزرکشي (٤/٢٨١)، و«التنقيب» للسيوطي (ص: ٢٠٩).

(٦) «ارشاد طلاب الحقائق» للنووي (ص: ١١٢).

الشيخ (وقال إمام الحرمين: «يوقف» عن القبول والرّد إلى أن يظهر حالة بالبحر عنه. قال: «ويجب الانكشاف» عمّا ثبت جلّه بالأصل (إذا روي) هو (التحريم) فيه (إلى الظهور) لحاله احتياطاً^(١).

واعترضه ذلك المصنف مع قول الأنباري - بالموحدة ثم التحتانية - في شرح البرهان: «إنه يُجمع عليه بأنّ اليقين لا يُرفع بالشك»، يعني فالحلّ الثابت بالأصل لا يُرفع بالتحريم المشكوك فيه كما لا يُرفع اليقين أي استصحابه بالشك بجامع الثبوت.

المشقة قوله (مع قول الأنباري ... الخ) تنبيه على أن المصنف لم يُبالِ فيما قاله بحكاية الأنباري الإجماع لأنه غير معروف، كما ذكره المصنف في شرح المختصر^(٢).

قوله (يعني) أشار به إلى أن قوله فيما ذكر: «اليقين لا يُرفع بالشك»، معناه: لا يُرفع بما يستلزم الشك، ولهذا حسن قياسه الآتي، وهو قوله: «كما لا يُرفع... الخ».

قوله (إجماعاً) في موضعين، فيه نظر فقد حكى ابن الصلاح^(٣) وغيره^(٤) الخلاف في ذلك.

(١) «البرهان» (١/٢٣٤)، واختاره الحافظ في «شرح النخبة» (ص: ٩٩).

(٢) «شرح المختصر» للبيهقي: (٢/٣٨٦).

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح: (ص: ١١٢).

(٤) «كالمسويطي في «التدريب» (ص: ٢٠٩)، والزرعكي في «البحر» (٤/٢٨٣).

المشقة أمّا المجهول ظاهراً وباطناً فمردود إجماعاً، وكذا مجهول العين.

الشيخ (أمّا المجهول ظاهراً وباطناً فمردود إجماعاً) لانتفاء تحقق العدالة وظنّها، (وكذا مجهول العين)^(١) كأن يقال فيه: «عن رجلٍ» مردود إجماعاً لانضمام جهالة العين إلى جهالة الحال^(٢).

المشقة قوله (وكذا مجهول العين، كأن يقال فيه: «عن رجلٍ» مردود إجماعاً) هذا مع قوله: «فإن وصّفه نحو الشافعي بالثقة»، طريقة الأصوليين، وهي مخالفة لطريقة المحدثين، إذ المعروف عندهم

أن مجهول العين من ليس له إلا راي واحد^(٣)، وأن في رده خلافاً^(٤)، وأن نحو «عن رجلٍ»: من المصل الذي في إسناده مجهول، أو من النقطع، إذ المجهول كالساقط، وأن الوصف بالثقة مسألة أخرى، وهي على التوثيق على الإبهام من غير تسمية الموثوق كالواقع في قول الشارح بقوله: «كقول الشافعي كثيراً: أخبرني الثقة»، لكن كون الوصف بالثقة مسألة أخرى لا يمنع ذكره هنا، إذ المعنى متقارب بين «أخبرني الثقة» و«أخبرني رجل ثقة» إذ تسمية الموثوق وعدم تسميته سيان ...

(١) مجهول العين عند الأصوليين هو المجهول عند المحدثين، قال الحافظ في شرح النخبة (ص: ٩٨): «... أو لا يُسمى الراوي اختصاراً من الراوي عنه كقوله: «أخبرني فلان»، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان»... ولا يُقبل حديث المجهول ما لم يُسمَ لأن شرط قبول الخبر عدالة روايته ومن أهم أسسه لا يُعرف عنه فكيف عدالته... فإن سُمي الراوي وانفرد راي واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين».

(٢) اتفق العلماء ردة رواية المجهول (وهو من لم يُسمَ) الذي عثر عنه الأصوليون به «مجهول العين»، واختلفوا في رواية مجهول العين (وهو من لم يرو عنه إلا واحد) فرده المجهول. وفيه الحافظ بأحد أمرين، أحدهما: إذا زكاه من يروي عنه وهو من أهل المخرج والتعديل؛ ثانيهما: إن يؤثفه غير من ينفذه عنه. («البحر» (٤/٢٨٢)، «التدريب» (ص: ٢٠٩)، «شرح النخبة» (ص: ٩٩).

(٣) انظر: «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر (ص: ٩٩).

(٤) انظر: «البحر» للزرعكي: (٤/٢٨٢)، و«التدريب» للمسويطي: (ص: ٢٠٩).

لِلثَّقَةِ وَأَقَادَ الْبَيْهَقِيِّ (٢١) عَنْ الرَّبِيعِ (٣): «أَنَّ الشَّافِعِي إِذَا قَالَ: «أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ» فَهُوَ يَحْيَى بْنُ حُسَّانٍ (٤)، وَإِذَا قَالَ: «مَنْ لَا أَتِيهِمْ» فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى (٥)، وَإِذَا قَالَ: «بَعْضُ النَّاسِ» فَهُوَ أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَإِذَا قَالَ: «بَعْضُ أَصْحَابِنَا» فَهُوَ أَهْلُ الْحِجَازِ (٦).

(١) اختلف العلماء في قبول التعديل المجهول وغذوه على ثلاثة مذاهب: الأول: إن كان القائل لذلك عالمًا أجزأ ذلك في حق من يوافق في مذهبه وإلا فلا. قاله جمهور المالكية وجمع من الشافعية. واختاره المصنف والشارح، وشيخ الإسلام؛ الثاني: يُجْزَأُ في حق المرافقين والمخالفين، قاله الحنفية. كشف الأسرار (١٤٩/٣)، البرهان: (٢٣٧/١)، البحر: (٢٩٢/٤).

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري، أبو بكر البيهقي، الشافعي، فقيه جليل، حافظ كبير، أصولي تحرير، زاهد ورع، ذو صفات نفيسة كثيرة. أشهرها: السنن الكبرى، ومعرفة السنن والآثار، ودلائل النبوة، والأسماء والصفات، وأخلاقيات، توفي سنة ٤٥٨هـ. (الطبقات الشافعية) للسبكي: ٨/٤.

(٣) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المراءوي، أبو محمد، المصري، صاحب الشافعي، وخادمه ورواية كتبه الجديدة، روى عن الشافعي «الربيع راويته»، يُقَدَّمُ الأصحاب روايته على رواية المزي عند التعارض، وحيث أطلق في كتب المذهب «الربيع» هو المراءوي، توفي سنة ٢٧٠هـ. (طبقات الشافعية) للسبكي: (١٣٢/٢).

(٤) هو يحيى بن حُسَّان بن حبان النخعي البكري، أبو زكريا، البصري سكن ثنيس، روى عنه الشافعي، ودحي، والربيع بن سليمان وغيرهم، وكان ثقة مومناً عالمًا بالحديث، مات سنة ٢٠٨هـ. (التهذيب) (١٢٧/٦).

(٥) هو إبراهيم بن أبي حبة التميمي أبو إسحاق المكي، قال البخاري منكر الحديث، وقال النسائي ضعيف، والدارقطني: متروك، وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: شيخ ثقة كبير. (اللسان: ١٤٨/١).

(٦) انظر: مناقب الشافعي للسبكي: (٣١٦-٣١٥/٢، ٥٣٣/١).

لِلثَّقَةِ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ (١١): «إِذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ «أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ» عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ (١٢/٢)، فَهُوَ ابْنُ أَبِي فَدْيَكٍ (٤)، أَوْ «عَنْ الثَّقَةِ» (٥)، فَهُوَ يَحْيَى بْنُ حُسَّانٍ، أَوْ «عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ» (٦)، [فَهُوَ أَبُو أَسْمَاءِ] (٧).

(١) هو محمد بن إدريس بن المنذر الفطفاي الخطلي، أبو حاتم الرازي، أحد الأعلام، حافظ المشرق، كان بارع الحفظ، واسع الذاكرة، من أوعية العلم، أحد الأئمة الحفاظ الأئمة مشهورًا بالعلم، مذكورًا بالفضل، وكان مرجعًا في معرفة رجال الحديث، مات سنة ٢٧٧هـ. (طبقات الشافعية) (٢٠٧/٢).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذؤيب، روى عنه الثوري ومعمّر وابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم كثير، ما خلف مثله ببلاد ولا بغرها، وكان من أروع الناس وأفضلهم، وكان يجتهد في العبادات، قال ابن حجر في «التقريب»: ثقة فقيه فاضل. «التهذيب» (١٩٥/٥).

(٣) وقع هنا في الشَّخْثِ الثلاثة «ابن أبي ذؤيب»، وهو خطأ، لأن ابن فديك لم يسع من ابن أبي ذؤيب، والصواب: «ابن أبي ذؤيب»، كما في الأصل، وكما نقله الزركشي في «البحر» (٢٩٢/٤) عن أبي حاتم، والله أعلم.

(٤) هو محمد بن إسحاق بن مسلم بن أبي فديك دينار الديلمي، مولاهم، أبو إسحاق المدني، روى عنه الشافعي، وأحمد، والبخاري، وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس، وابن معين: ثقة، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق، مات سنة ٢٠٠هـ. «التهذيب» (٤١/٥).

(٥) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن القهفي أبو الحارث، الإمام، المصري، روى عنه ابن المبارك، وأبو الوليد بن مسلم، وابن عجلان، وأخرون، كان إمام وقته، كثير العلم صحيح الحديث، وقال ابن حجر في «التقريب»: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور مات سنة ١٧٥هـ. «التهذيب» (٤٥٠/٤).

(٦) هو الوليد بن كثير الخزومي مولاهم، أبو محمد، المدني روى عنه إبراهيم بن سعد، وأبو أسامة، قال ابن معين وعيسى بن يونس: ثقة، والساجي: ثقة ثبت ينجح به، وكان إمامًا. «التهذيب» (٩٥/٦).

(٧) هو حاتم بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم أبو أسامة الكوفي، روى عنه الشافعي، وأحمد، ويحيى، وأخرون، كان أعلم الناس بأموار الناس، وأخبار أهل الكوفة، صحيح الكتاب، شابطًا للحديث، ثبتًا لا يكاد يخطئ، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، مات سنة ٢٠١هـ. «التهذيب» (٥/٢).

لأنه وعليه إمام الحرمين، خلافاً للصيرفي والخطيب.

وكذلك مالك قليلاً، (فالوجه قبوله، وعليه إمام الحرمين^(١)) لأن واصفه من أئمة الحديث لا يصفه بالثقة إلا وهو كذلك، (خلافاً للصيرفي والخطيب^(٢)) البغدادي في قوسها: «لا يقبل لجواز أن يكون فيه جرح لم يطلع عليه الواسف»^(٣). وأجيب: يبعد ذلك جداً مع كون الواسف مثل الشافعي، أو مالك تحنباً به على حكم في دين الله تعالى.

الحاشية قوله (وكذلك مالك قليلاً) قال ابن عبد البر: «إذا قال مالك: «الثقة عن بكر بن عبد الله»^(٤) الأشج» فهو غرمة»^(٥) بن بكر^(٦).

(١) «البرهان» لإمام الحرمين (١/٢٣٧).

(٢) هو أحمد بن علي، الخطيب البغدادي الإمام الحافظ الشافعي، كان في الرواية بحراً زاخراً، وفي المعرفة والدراية ووضاً زاخراً، وبدراً باخراً، تفقه على المحاملي والقاضي أبي الطيب، واستفاد من الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وابن الصياغ، وبرز في الحديث حتى صار حافظ زمانه، بلغت مصنفاته نيفاً وخمسين مصنفاً، كان ورعاً زاهداً متعبداً، ينظر كل يوم حنطة، وأثنى عليه الأئمة، توفي سنة ٤٦٣ هـ. «طبقات الشافعية» للإسوي: (٩٩/١).

(٣) وبه قال جمهور الفقهاء والمحدثين من الشافعية والحنابلة، واختاره ابن الصلاح والنووي وابن حجر وغيرهم الكثير. «الكتايب» (ص: ٣٧٣)، «علم الحديث» (ص: ١١٠)، «التدريب» (ص: ٢٠٥)، «شرح النخبة» (ص: ٩٨)، «البحر» (٢٩١/٤)، «شرح الكوكب» (٤٣٧/٢).

(٤) هو بكر بن عبد الله بن الأشج، القرشي مولاهم، أبو عبد الله، المدني، نزيل مصر، روى عنه ابن عجلان، وابن إسحاق، وابنه غرمة بن بكر، وغيرهم، قال ابن معين، وأبو حاتم، وأحمد، ثقة. «التدريب» (ص: ٣٠٩).

(٥) هو غرمة بن بكر بن عبد الله بن الأشج، القرشي، مولد بني غنوم، روى عن أبيه وعامر بن عبد الله بن الزبير، قال أحمد: ثقة ولم يسمع من أبيه شيئاً إنما يروي من كتاب أبيه، وقال ابن معين: وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمع منه. قال النسائي: لا بأس به، وابن أبي حاتم عن أبيه: صالح الحديث، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق. «التدريب» (٣٩١/٥).

(٦) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: اختلف العلماء في مراد بحسن الليثي: «عن مالك عن الثقة عنده عن بكر بن عبد الله»، على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه غرمة بن بكر بن عبد الله كما نقله شيخ الإسلام هنا عن ابن عبد البر، والسوطي في «التدريب» (ص: ٢٠٦)، وبه قال أبو حاتم في ترجمة غرمة بن بكر في «التدريب» (٣٩١/٥)، والحافظ في «تتميم المنفعة»

الحاشية أو «عن الأوزاعي»^(١) [٢] فهو عمرو بن أبي سلمة^(٣)، أو «عن ابن جريج»^(٤)، فهو مسلم بن خالد الزنجي^(٥)، أو «عن صالح مؤلف التوأمة»^(٦)، فهو إبراهيم بن أبي يحيى^(٧).

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي، نزل بيروت في آخر عمره، فبات بها مرابطاً، روى عنه مالك، والثقة، وابن المبارك، والثوري، وعمرو بن أبي سلمة، وخلق آخرون، كان إليه فتوى لأهل الشام، وكان إمام أهل زمانه. «التدريب» (٤٠١/٣).

(٢) ما بين معكوتين ساقط من النسخ الثلاثة، أثبتته من «التدريب» (ص: ٢٠٦)، و«تتميم المنفعة» (ص: ٢٢٦).

(٣) هو عمرو بن أبي سلمة التنيسي، أبو حفص، الدمشقي، مولد بني هاشم، روى عن الأوزاعي، ومالك، والثقة، وعنه الشافعي، وميم، وأحمد بن صالح المصري، وآخرون، قال أحمد بن صالح: كان حسن المذهب، وقال الساجي وابن معين: ضعيف وقال في «التقريب»: صدوق له أوهام. «التدريب» (٩٩/٤).

(٤) هو عبد الملك بن العزيز بن جريج الأموي مؤلفه أبو الوليد، روى عنه الأوزاعي، والليث ابن سعد ومسلم بن خالد الزنجاني، وآخرون، وقال ابن حجر في «التقريب» (٢/٢٨٥) «ثقة فاضل، وكان يؤول ويؤمل»، مات سنة ١٥٠ هـ. «التدريب» (٥٣/٣).

(٥) هو مسلم بن خالد بن فروة، المخزومي، مولاهم، أبو خالد، الزنجي، المكي، الفقيه، روى عنه الشافعي وابن الماجشون، وغيرهما، قال ابن الديني: ليس بشيء، والبخاري منكر الحديث يكتفب حديثه، وابن معين: ثقة صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، والدارقطني: ثقة، وابن حجر في «التقريب»: «ثقة، صدوق، كثير الأوهام». «التدريب» (٤٢٨/٥).

(٦) هو صالح بن نيهان مؤلف التوأمة بنت أمية بن خلف المدني، وهو صالح بن أبي صالح، روى عن أبي الدرداء، وعائشة وغيرهما، وعنه ابن جريج والسفيان وغيرهم، كان شعبة لا يحدث عنه، وأدركه مالك وقد اختلط، وابن حبان: تغير سنة خمسين، جعل يأتي بأخباره، نشبه الموضوعات، قال الحافظ في «التقريب» (١٣٤/٢): «صدوق اختلط، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كائن أبي ذئب وابن جريج». «التدريب» (٥٤٠/٢).

(٧) «التدريب» (ص: ٢٠٦)، «تتميم المنفعة» (ص: ٢٢٦)، «البحر» (٢٩٢/٢)، «آداب الشافعي» لابن أبي حاتم (ص: ٩٦).

الزُّهْرِي (٤١٣) (٤١) ، فهو عبد الله بن وهب (٢) وقيل : الزُّهْرِي (٤١٣) (٤١) .

(ص : ٦٢٦) : «ثانيها : أنه عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري ، كما قال النسائي «التهذيب» (٣٢٧/٤) وهو ثقة فقيه حافظ من التاسعة «التقريب» (٨٩/٣) ، ثالثا : أنه الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهري الإمام ، ذكره الدارقطني ، ومنصور بن مسلمة ، «الزرقاني على الموطأ» (٤١٣/١) .

(١) هو عمرو بن شعيب بن محمد القرشي ، السهمي ، أبو إبراهيم ، سكن مكة ، روى عنه ، وعن مجاهد ، وعطاء ، وجاعة ، وعنه عطاء ، وابن دينار ، والزهرى ، وخلق كثير ، قال البخاري : رأيتُ أحمد بن حنبل ، وابن أبي عمير ، وإسحاق بن راهوية ، وإيا عبيد ، وعامة أصحابنا يمتدحون بحديثه ، ووثقه ابن معين ، والنسائي ، والعجلي ، والدارمي ، وأبو زرعة وغيرهم . «التهذيب» (٣٤٧/٤) .

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مؤلاه ، أبو محمد المصري الفقيه ، روى عن ابن فيعة ، ومالك ، وابن جريح وجاعة ، وعنه الليث بن سعد ويحيى بن يحيى التميمي وأبو خنيس كثير ، متفق على ثقته وكان كثير الحديث ثقة ، قال الحافظ في «التقريب» : «ثقة حافظ عابده» . «التهذيب» (٢٩٥/٣) .

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري ، أبو بكر ، الحافظ المدني ، أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام ، كان إماما حجة في الفقه والحديث ، قال الليث : ما رأيت علما أجمع من الزهري ولا أكثر علما منه . «التهذيب» (٢٨٥/٥) .

(٤) اختلف العلماء في مراد الإمام مالك إذا قال : «عن الثقة عن عمرو بن شعيب» ، على أربعة أقوال ، أحدها : أنه عبد الله بن وهب ، كما قال شيخ الإسلام ، والسيوطي في التدريب (ص : ٢٠٦) ، والزرکشي في «البحر» (٤٩٢/٤) نقلا عن ابن عبد البر في «التجريد» (ص : ٢٥٦) ، وثانيها : أنه الزهري ، ذكره ابن عبد البر في «التجريد» (ص : ٢٥٦) ، وثالثها : أنه عمر بن الحارث بن يعقوب الأنصاري ، قاله الحافظ في «تعميل المنفعة» (ص : ٦٢٦) ، وقال الزرقاني في «شرح الموطأ» (٣٢٤/٣) : «هو الأشيب» ، رابعها : أنه ابن فيعة ، ذكره ابن عبد البر في الاستدكار كما نقله عنه الزرقاني في «شرح الموطأ» (٣٢٤/٣) ، وابن حجر في «التهذيب» في ترجمة ابن فيعة (٢٤٣/٣) .

(٥) «التجريد» لابن عبد البر (ص : ٢٥٦) ، و«التدريب» للسيوطي (ص : ٢٠٦) ، و«البحر» للزرکشي (٢٩٢/٤) .

وإن قال : «لا أتهمه» فكذلك ، وقال الذهبي : «ليس توثيقا» .

(وإن قال) نحو الشافعي في وصفه (لا أتهمه) كقول الشافعي : «أخبرني من لا أتهمه» (١) (فكذلك) يُقبل (٢) . وخالف فيه الصبري (٣) وغيره (٤) لئلا ما تقدم ، فيكون هذا اللفظ توثيقا .

(وقال الذهبي : «ليس توثيقا» ، وإنما هو نفى للابهام .

وأجيب بأن ذلك إذا وقع من مثل الشافعي محتجا به على حكم في دين الله تعالى كان المراد به ما يرد بالوصف بالثقة وإن كان دونه في الرتبة .

اللمية قوله (فيكون هذا اللفظ توثيقا) أي على القولين المقابلين لما قول الذهبي : «ليس توثيقا» ، وإن انتفى القبول على الثاني .

قوله (وأجيب) المجيب هو المصنف في «منع الموانع» .

(١) مراد الشافعي به «أخبرني من لا أتهم» إبراهيم بن أبي يحيى كما قال الحافظ في «تعميل المنفعة» (ص : ٢٢٦) .

(٢) أي عندنا وعند الحنفية . «كشف الأسرار» (١٤٩/٣) ، «التشيف» (٤٨٩/١) .

(٣) «البحر» (٢٩٣/٤) .

(٤) كالماوردي والرويان . «البحر» (٢٩٣/٤) .

وَيُقْبَلُ مَنْ أَدَّ مَعْلُومَةً عَلَى مَفْسُوقٍ مَوْجُودًا أَوْ مَقْطُوعٍ فِي الْأَصَحِّ.

(وَيُقْبَلُ مَنْ أَدَّ مَعْلُومَةً عَلَى) فِعْلٌ (مَفْسُوقٍ مَوْجُودًا) كَثْرَبُ الشَّيْءِ (أَوْ مَقْطُوعٍ) كَثْرَبُ الْخَمْرِ (فِي الْأَصَحِّ) سِوَاهُ اعْتَقَدَ الْإِبَاحَةَ أَمْ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْئًا لِعَذْرِهِ بِالْجَهْلِ^(١).

وقيل: «لَا يُقْبَلُ لَارْتِكَابِ الْمَفْسُوقِ وَإِنْ اعْتَقَدَ الْإِبَاحَةَ». وقيل: «يُقْبَلُ فِي الْمَطْنُونِ دُونَ الْمَقْطُوعِ».

أَمَّا الْمُقَدِّمُ عَلَى الْمَفْسُوقِ عَالِمًا بِحُرْمَتِهِ فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا^(٢).

قوله (مَنْ أَدَّ مَعْلُومَةً) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «مَنْ أَدَّ مَعْلُومَةً بِتَأْوِيلٍ»، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَصُورَةٌ بِذَلِكَ كَذَا قِيلَ. وَأَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى زَعْوِ يَقُولُهُ: «سِوَاهُ اعْتَقَدَ الْإِبَاحَةَ ... الخ»، وَإِلَّا فَيَجِبُ^(٣) أَنْ يَقَالَ: «مَنْ أَدَّ مَعْلُومَةً مَعْدُومَةً» أَيْ بِجَهْلٍ، أَوْ تَأْوِيلٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ، أَوْ غَيْرِهَا.

قوله/ (أَوْ مَقْطُوعٍ فِي الْأَصَحِّ) اسْتَشْنَى مِنْهُ الْمُنْذِرِينَ بِالْكَذِبِ فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا^(٤).

(١) اختلف العلماء في قبول رواية الفاسق المأثور التي من أقدم على مفسوق معذورًا بجَهْلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ، الْأَوَّلُ: يَقُولُ رَوَاتِهِ مُطْلَقًا أَيْ سِوَاهُ كَانَ مَا أَدَّ مَعْلُومَةً عَلَيْهِ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِتَحْرِيمِهِ أَوْ الْمَطْنُونِ، قَالَه الْجَاهِزُ، الثَّانِي: مَعْدُومَةً يَقُولُ رَوَاتِهِ مُطْلَقًا، قَالَه بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، الثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ يُقْبَلُ إِنْ كَانَ الْمَفْسُوقُ مَطْنُونًا، وَتُرَدُّ إِنْ كَانَ الْمَفْسُوقُ مَقْطُوعًا، قَالَه الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، وَالْجَوَانِيُّ. «المحصول» (٣٩٩/٤)، «الأحكام» (٣١٤/٢)، «الكفاية» (ص: ١٢٠). «الإباح» (٣١٩/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٦٢)، «البحر» (٢٨٠/٤).

(٢) «المحصول» (٣٩٩/٤)، «الأحكام» (٣١٤/٢)، «التدريب» (ص: ٢١٤)، «البحر» (٢٧٩/٤). (٣) كَذَا فِي «أ» وَفِي «ب»: «قَدِيدٌ». وَهُوَ تَعْرِيفٌ.

(٤) قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي «الْأَحْكَامِ» (٣١٤/٢): «فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَنْ تَرَى الْكَذِبَ وَيَنْذِرُ يَوْفَا فَلَاحِدٌ خِلَافًا فِي اسْتِثْنَاءِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ كَالْمَقْطُوعِ مِنَ الرَّافِضَةِ لِأَنَّهُمْ يَرْوُونَ شَهَادَةَ الزُّورِ لِمَوَاقِفَتِهِمْ فِي الْمَذْهَبِ».

وَقَدْ اسْتَشْنَاهُ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ^(١): «إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ»^(٢).

وَقَوْلُهُ (فِي الْأَصَحِّ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَطْنُونِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ^(٣)، وَجَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ الصَّغِيهِ الْهِنْدِيِّ، وَيَحْتَمِلُ رَجُوعُهُ إِلَى الْمَقْطُوعِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ الْمَحْصُولِ^(٤).

(١) «آداب الشافعي» لابن أبي حاتم (ص: ١٨٧)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٠٨/١٠)، «الكفاية» للخطيب (ص: ١٢٠).

(٢) هُمُ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي زَيْبِ الْأَمْدِيِّ الَّذِي عَزَا نَفْسَهُ إِلَى جَعْفَرِ الصَّادِقِ الَّذِي تَبَرَّأَ مِنْهُ، وَلَعَنَهُ ثُمَّ اعْتَرَلَ عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْأَمَّةَ أَنْبَاءُ ثَمَّ أَهْلُهُ، وَالْإِفْئِئَةُ نَوْرُ فِي النُّبُوَّةِ، وَالنُّبُوَّةُ نَوْرُ فِي الْإِمَامَةِ، وَلَمَّا وَقَفَ عَيْسَى بْنُ مَوْسَى صَاحِبُ النُّصُورِ عَلَى خَبَرِ دَعْوَتِهِ قَتَلَهُ بِسَيْفِهِ الْكَرُوفَةَ، وَفَرَّقَتْ الْخَطَابِيَّةُ بَعْدَهُ فَرَقًا. «المجلد واليختر» للشهرستاني (٢/ ٢١٠).

(٣) وَمُضَرَّحٌ بِهِ الْمَصْنُوعُ فِي «شرح المنهاج» (٣١٨/٢) قَالَ: «وَأَمَّا الْجَاهِلُ بِكُفْرِهِ فَسَقًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا أَدَّ مَعْلُومَةً مِنَ الْمَطْنُونَاتِ فَقَدْ حَكَّنَ الْإِمَامُ فِيهِ الْإِتِّفَاقَ [حَيْثُ قَالَ فِي «المحصول» (٣٩٩/٤): «فَإِنْ كَانَ مَطْنُونًا قُبِلَتْ رَوَاتُهُ بِالْإِتِّفَاقِ»]، قَالَ الْهِنْدِيُّ: «وَالْأَطْهَرُ أَنَّ فِيهِ جِلَافًا كَمَا فِي الشَّهَادَةِ، إِذْ يُقْبَلُ رَوَاتُهُ فِي الشَّهَادَةِ أَيْضًا تَرَدُّ يَوْفَا، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُرَدُّ».

(٤) حَيْثُ قَالَ فِي «المحصول» (٣٩٩/٤): «الْفَاسِقُ إِذَا أَدَّ مَعْلُومَةً عَلَى الْمَفْسُوقِ ... وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ كُفْرَهُ فَسَقًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَطْنُونًا أَوْ مَقْطُوعًا، فَإِنْ كَانَ مَطْنُونًا قُبِلَتْ رَوَاتُهُ بِالْإِتِّفَاقِ».

وقد اضطرب في الكبيرة، فقيل: ما تُؤخذ عليه بخصوصه؛ وقيل: ما فيه حد، والأستاذ، والشيخ الإمام: كل ذنب، وثقيا الصغائر؛

(وقد اضطرب في الكبيرة^(١)): فقيل: هي (ما تُؤخذ عليه بخصوصه) في الكتاب أو السنة^(٢). (وقيل) هي (ما فيه حد)^(٣) قال الرافعي: «وهم إن ترجيح هذا أميل، والأول ما يوجد لأكثرهم، وهو الأوفق، لما ذكره عند تفصيل الكبائر»^(٤).

(و) قال (الأستاذ) أبو إسحاق الأسفرايني (والشيخ الإمام) والد المصنف: «هي (كل ذنب)، وثقيا الصغائر) نظرا إلى عظمة من عصى به عز وجل، وشدة عقابه. وعل هذا يقال في تعريف العدالة بذل الكبائر وصغائر الحسة، أكبر الكبائر وكبائر الحسة»، لأن بعض الذنوب لا يقدر في العدالة اتفاقا.

قوله (وهو الأوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر) [أي]^(٥) فإنهم عدوا منها أكل مال اليتيم، والعقوق، ونحوهما، ولا حد في شيء منها. والمختار: أن الكبيرة ما قرن بوعيد أو حد.

(١) ذهب جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء وغيرهم، إلى أن الذنوب كبائر وصغائر، وأن الكبائر تُعرف بإحدى، ولكنهم اختلفوا في حد الكبيرة على أوجب، ذكر المصنف بعضها منها، ونزل آخر، والذي أراه في هذه المسألة أن القول قول الزركشي في «البحر» (٢٧٦/٤) بعد ذكر آراء العلماء في حد الكبيرة، قال: «والظاهر أن كل قاتل ذكر بعض أفرادها، ويجمع الكبائر جمع ذلك»، والله تعالى أعلم.

(٢) نسبة ابن النجار، في «شرح الكوكب» (٤٠٠/٢) إلى الأكثر.

(٣) ذكره الزركشي في «البحر» (٢٧٦/٤)، والنووي في «الروضة» (١٩٩/٨) بصيغة تريض ولم ينسأ إلى أحد.

(٤) قاله في الشرح الكبير، ونبهه النووي في «الروضة» (١٩٩/٨) الذي هو مختصر الشرح الكبير للرافعي.

(٥) ما بين معكوفين ساقط من «ب».

والمختار وفاقا لإمام الحرمين: كل جريمة تؤذن بقله أكثر أثرتيها بالدين ورقة الديانة

(والمختار وفاقا لإمام^(١) الحرمين): إنها (كل جريمة تؤذن بقله أكثر أثرتيها بالدين ورقة الديانة) هذا بظاهرة يتناول صغيرة الحسة، والإمام إنما ضبط به ما يبطل العدالة من المعاصي الشامل لئلا لا الكبيرة^(٢) فقط - كما نقله المصنف - استرواها. نعم، هو أشمل من التعريفين الأولين.

قوله (لأن بعض الذنوب لا يقدر في العدالة اتفاقا) نية به على أن الخلاف إنما هو في التسمية بمعنى أن شيئا من الذنوب [هل]^(٣) يسمى صغيرة؟ والجمهور على أن منها ما يسمى بذلك، قال تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ يُكْفَرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»^(٤)، فإنه يدل إلى^(٥) انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر، ولهذا قال الغزالي: «لا يلقى إنكار الفرق بينهما، وقد عرفنا من مدارك الشرع»^(٦).

قوله (هو أشمل... إلى آخره) أي لشموله صغيرة الحسة، فهي كبيرة على هذا.

قوله (ولما كان ظاهر كل من التعاريف... إلى آخره) أي نظرا إلى الأشمل، وإلا فظاهرة حقيقة أعم من ذلك.

(١) الإرشاد لإمام الحرمين (ص: ٣٢٨).

(٢) وقال ابن حجر الهيتمي: رحمه الله تعالى في «الزواجر» (٤/١): «عل أنك إذا تأملت كلام الإمام الأول طهر لك أنه لا يعم ذلك حد الكبيرة خلافا لما فهم منه ذلك، لأنه يشتمل صغائر الحسة وليس كبائر. وإنما ضبط به ما يبطل العدالة، لأن إمام الحرمين قال في آخر التعريف: ورقة الديانة مبطلة للعدالة».

(٣) ما بين معكوفين ساقط من «ه».

(٤) سورة النساء، الآية: (٣١).

(٥) كذا في «ه»، وفي «ب»: «عل».

(٦) انظر: «أحيا علوم الدين» (١٠/٦٦٢) عل هامش الإغاث.

وَمَا كَانَ ظَاهِرُ كُلِّ مِنَ التَّعَارِيفِ أَنَّهُ تَعْرِيفٌ لِلْكَبِيرَةِ مَعَ وَجُودِ الْإِيمَانِ بِنَدَا
المُصَنِّفُ فِي تَعْدِيدِهَا بِمَا يَلِي الْكَفْرَ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ فَقَالَ : (كَالْقَتْلِ) ^(١)
أَيَ عَمْدًا كَانَ أَوْ شَيْئَةً عَمِيدَ، بِخِلَافِ الْخَطَايَا صَرَّحَ بِهِ شَرِيحُ الرَّوْيَانِيِّ ^(٢).

(وَالزِّنَا) ^(٣) بِالزَّيْ، رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،
قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟» قَالَ : أَنْ تَدْعُو اللَّهَ
بِنَدَا، وَهُوَ خَلْقُكَ، قَالَ : ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ : أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَافَةً أَنْ تَطْعُمَ مَتَكَ،
قَالَ : ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ : أَنْ تُزْنِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ.

لِللَّائِيَةِ قَوْلُهُ (كَالْقَتْلِ) أَيَ ظُلْمًا.

قَوْلُهُ (بِخِلَافِ الْخَطَايَا) أَيَ فُلَيْسَ بِكَبِيرَةٍ، بَلْ وَلَا صَغِيرَةٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ
بِمُعَصِيَةٍ.

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «التَّحْفَةِ» (٣/١١) : «وَأكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الْكُفْرِ الْقَتْلُ
ظُلْمًا»، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الشُّرَوَانِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «التَّحْفَةِ» (٣/١١) : «فَوَظَاهِرُهُ» وَلَوْ كَانَ الْقَتْلُ
مُعَاهِدًا، أَوْ مُؤَنَّدًا، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ أَزِيدَهُ مُضَافَةً فَقَتَلَ الْمُسْلِمَ أَكْبَرُ إِثْمًا، ثُمَّ
الْيَتِي. ثُمَّ الْمُعَاهِدُ وَالْمُؤَنَّدُ.

(٢) هُوَ الْقَاضِي شَرِيحُ بَيْنِ الْقَاضِي أَبِي مَعْمَرٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ وَجَدَ صَاحِبَ
«الْبَحْرِ»، فَيَكُونُ شَرِيحُ هَذَا ابْنِ عَمِّ صَاحِبِ «الْبَحْرِ»، أَبُو نَصْرٍ، كَانَ إِمَامًا فِي الْفَقْهِ، وَوَلِي
الْقَضَاءِ بِأَمْلٍ طَبْرِسْتَانَ قَالَ الْأَسَنَوِيُّ : لَمْ أَقِفْ عَلَى تَارِيخٍ وَقَاتِهِ إِلَّا أَنْ أَبَاهُ تَوَفَّى سَنَةَ
(٥٣١هـ)، «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْأَسَنَوِيِّ» : (١/٢٨٠).

(٣) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّي، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي «التَّحْفَةِ» (٣٩٥/١١) : «وَأَجَعْتُ الْمَلَّلَ عَلَى عَظِيمِ
تَحْرِيمٍ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الْقَتْلِ عَلَى الْأَصَحِّ».

(٤) وَقَعَ هُنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَهُوَ خَطَا، فَالْحَدِيثُ عَنْهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، لَا عَنْ بَيْنِ عَمْرٍ
وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَهَا : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ ^(١) (الْآيَةُ ٢٦).

لِللَّائِيَةِ قَوْلُهُ / (لَأَنَّهُ مُضِيعٌ لِمَاءِ النَّسْلِ) مُتَنَقِّضٌ بِالْإِسْتِمْنَاءِ ^(٢) وَبِالْعَزْلِ ^(٣) عَنْ
حَلِيلَتِهِ، فَالْأَوَّلُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ يَوْطٌ فِي فَرْجٍ.

[١/١٧٠]

(١) سُورَةُ الْفُرْقَانِ، الْآيَةُ : (٦٨).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَحْمِلُوا إِلَهَ أَنْفَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
(٤٢٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ كَوْنِ الشَّرِكِ أَقْبَحَ الذُّنُوبِ وَبَيَانُ أَكْبَرِهَا بَعْدَهُ (٢٥٤)،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي الطَّلَاقِ، بَابُ تَعْظِيمِ الزِّنَا (٢٣١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي التَّضْيِيرِ، بَابُ - ٢٦ مِنْ
سُورَةِ الْفُرْقَانِ، (٣١٨٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي التَّحْرِيمِ، بَابُ ذِكْرِ أَكْبَرِ الذُّنُوبِ (٩٠٢٤).

(٣) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الرُّوضَةِ» (٥٣٧/٥) : «الْإِسْتِمْنَاءُ بِالْبَيْتِ حَرَامٌ، وَلَقَوْلُ ابْنِ قَيْمٍ : أَنَّهُ
تَوَقَّفَ فِيهِ فِي الْقَدِيمِ. وَالْمَذْهَبُ الْجَزْمُ بِتَحْرِيمِهِ. وَيُجَوِّزُ أَنْ يُسْتَحْتَنَبَ بَيْنَ زَوْجِهِ وَجَارِيَتِهِ كَمَا
يُسْتَحْتَنَبُ بِسَائِرِ بَنَاتِهِ».

(٤) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي «الرُّوضَةِ» (٥٣٧/٥) : «الْعَزْلُ : هُوَ أَنْ يَجَامَعَ مُؤَادَا
فَارَاتِ الْإِنْوَالِ نَزْعَ فَأَنْزَلَ خَارِجَ الْأُذُنِ نَزْعًا عَنْ الْإِطْلَاقِ، وَأَطْلَقَ صَاحِبُ الْمَذْهَبِ كَرَاهَتَهُ
وَلَا يَجُزُّ فِي السَّرِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ حَبَاةً لِلْمَلِكِ. وَلَا يَجُزُّ فِي الزَّوْجَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ سِوَا الْخُرْقَةِ
وَالْأَمَةِ، بِالْأُذُنِ وَغَيْرِهِ».

الْفَرَجِ (وَاللَّوْطِ) ^(١) لَأَتَهُ مَضْجُ لِمَاءِ النَّسْلِ كَالزَّيْنِ، وَقَدْ أَهْلَكَ اللَّهُ قَوْمَ لُوطَ ^(٢) - وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ - بِسَبِيهِ كَمَا قَصَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ ^(٣) ؛

(وَشُرْبُ الْخَمْرِ) وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ لِفَعْلَيْتِهَا. وَهِيَ الْمَشْدَدَةُ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ^(١)؛ ...

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (بِسَبِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (أَهْلَكَ).

(١) انظر: «الروضة» للإمام النووي: (٨/ ٢٠٠)، وكذا «شرح مسلم» (٢/ ٢٦٨).

(٢) قال الحافظ غرارة الدين بن كثير، رحمه الله، في تفسيره (٣/ ٣٢٣): «هو لوط بن هاران بن آزر، وهو ابن أخي إبراهيم الخليل عليه السلام. وكان الله تعالى قد بعثه إلى أمّة عظيمة من حيّة إبراهيم، عليها السلام، وكانوا يسكرون سدم وأعمالها التي أهلكها الله بها، وجعل مكانها بخرّة ممتنة خيفة، وهي مشهورة ببلاد العور بناحية متاخمة جبال البيت المقدس، يبيتها وبين بلاد الكرك والشوبك. فدعاهم إلى الله عزّ وجلّ أن يعبدوه وحده لا شريك له، وأنّ يطعموا رؤسهم الذي بعثه الله إليهم. ونهاهم عن معصية الله وإرتكاب ما كانوا قد ابتدئوه في العالم بما لا يستقيم أحد من الخلائق من إتيان الذكر دون الإناث، فأمر الله على أولئك العذاب الذي عمّ جميعهم، وأمر عليهم حجارة من سجيل منضودة».

[illegible]

(٥) قال النووي في «المروعة» (٧/٣٧٥): «شرب الخمر من كبائر المحرمات، قال الأصحاب: عصير العنب إذا اشتد وقذف بالربط حرام بالإجماع، وسواء قليله وكثيره، ويُفَسَّقُ شاربُه ويلزمُه الحد، ومن استحلَّه كفر».

(ومطَّلعي المُسْكِرِ) ^(١١) الصادق بالخمر وبغيرها كالشَّيْبِ مَنْ نَقَعَ الزَّبِيبَ الْمُسْمِي بِالْبَيْدَةِ ^(١٢) قَالَ ﷺ: «إِنْ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَنْقُتَهُ مِنْ طَبِئَةِ الْخِيَالِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا طَبِئَةُ الْخِيَالِ؟ قَالَ: عَرَفَ أَهْلُ النَّارِ، وَوَاهِ مُسْلِمٌ ^(١٣)». أَمَا شَرِبَ مَا لَا يُسْكِرُ لِقَابِهِ مِنْ غَيْرِ الْخَمْرِ فَصَغِيرَةٌ.

(والرقة والغصب) ^(٤١)، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(٤٥)، وقال ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنْ أَرْضِي ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ أَيَّامَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»، رواه الشيخان ^(٤٦)، ولفظه أسلم.

وقد جماعه الغضب بما تبلغ قيمة ربع مثقال كما يقطع به في السرقة . أما سرقة الشيء القليل فصغيرة

فوله (أنا شربُ ما لا يُسكر لِقَلْبِي من غير الخمرِ فصغيرةٌ) أي حكماً في حقِّ مَنْ شربه مُتَعَدِّداً حَلَّةً لِقَبُولِ شهادتهِ، وإلا فهو كبيرةٌ حَقِيقَةٌ لِإِجَابِ الحَدِّ والتَّوَاعُدِ عليه^(٧)، وفي معناه ما اختلف في تحريمه من مطبوخٍ عَصِرِ العُنبِ^(٨).

(١) وقال النووي، رحمه الله تعالى، في «الروضة» (٣٧٥/٧): «أما سائر الأشربة المسكرة فهي في التحريم ووجوب الحد عندنا كغصير العنب لكن لا يكفر شربها لاختلاف العلماء فيها... وما لا يسكر من الأنبية لا يؤرم لكن يكفر شرب المتصف، والحليطين للحدث الناهي عنها».

(٢) «الروضة» للفنوي (٣٧٦/٧).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَشْرَةِ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَأَنَّ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ (٥١٨٥)، وَالسَّائِي فِي الْأَشْرَةِ، بَابُ ذِكْرِ مَا أَعَدَّ اللَّهُ عَذَابًا لِمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ مِنَ الذَّلِّ وَالْخَمْرِ وَأَتَمَّ الْعَذَابَ (٥٧٧٥).

(٥) «الريضة» للنووي: (٢٠٠/٨).

(٥) سورة المائدة، الآية: (٣٨).

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَظَالِمِ ، بَابُ إِثْمِ مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ، (٢٤٥٣) ، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَقَاتِلِ ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَعَصَبِ الْأَرْضِ ، وَغَرَاهَا (٤١٠٨) .

(٧) كمال اختاره النوي في «الوضحة»: (٣٧٥/٧)، وابن حجر المكي في «التحفة»: (١١/٥١٨).

(٨) انظر «الروضة للنووي»: (٣٧٥/٧)، و«تحفة المحتاج» لابن حجر: (١١/٥١٧-٥١٩).

الْحَلِيمِ قَالَ الْحَلِيمِيُّ ^(١١) : «إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَسْكِينًا لَا غِنَى لَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ كَبِيرَةً .

(وَالْقَذْفُ) ^(١٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ ^(١٣) الْآيَةُ . نَعَمْ

قَالَ الْحَلِيمِيُّ : «قَذْفُ الصَّغِيرَةِ ، وَالْمَمْلُوكَةِ ، وَالْحُرَّةِ الْمُتَّيِّكَةِ مِنَ الصَّغَائِرِ ، لِأَنَّ

الْإِيذَاءَ فِي قَذْفِهِنَّ دُونُهُ فِي الْحُرَّةِ الْكَبِيرَةِ الْمُسْتَرَةِ» ^(١٤) . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ :

«قَذْفُ الْمُحْصَنِ فِي خُلُوعٍ بَحِيثٍ لَا يَسْمَعُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالْحِفْظَةُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ مُوجِبَةٍ

لِللَّحْدِ لِانْتِفَاءِ الْمُسَدَّةِ» ^(١٥) .

لِلْإِيْزَةِ قَوْلُهُ (وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : قَذْفُ الْمُحْصَنِ فِي الْخُلُوعِ . . . لِكُنْ أُخْرَاهُ) أَيُ فَقَالَ :

«الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ» ^(١٦) ، لَكِنْ خَالَفَهُ الْبَلْقَيْنِيُّ ^(١٧) فَقَالَ : «بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ

كَبِيرَةٌ مُّوجِبَةٌ لِللَّحْدِ لظَّاهِرِ الْآيَةِ : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾» ^(١٨) .

(١١) هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمٍ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْقَاضِي ، أَحَدُ أَمَّةِ الدَّعْوَةِ ، وَشَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ فِيهَا وَرَاءَ النَّبِيِّ ، وَلَهُ وَجْهٌ حَسَنٌ فِي الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ فِي عَصَرِهِ ، وَلِيَّ الْقَضَاءِ بِيَسَارِئَ ، وَصَنَّفَ كِتَابَ الْمَنَاجِزِ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ ، وَحَدَّثَ بِبَيْسَابُورِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٣ هـ . «مَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» : (٢٣٣/٤) .

(١٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ فِي «التَّحْفَةِ» (٤٢٨/١١) : «هُوَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مِنْ أَكْبَرِ كِبَائِرِ آتَى بَعْدَ الرِّدَّةِ ، وَالْقَتْلِ ، وَالزَّانَا ، كَذَا فِي حَاشِيَةِ الشَّرَوَانِيِّ عَلَى «التَّحْفَةِ» (٤٢٨/١١) وَإِنْ أَوْجِبَ التَّعْزِيرُ لَا اخْتِدَافٍ فِيهَا يَظْهَرُ ، وَتَحْتَاجُ خِلَافَهُ» .

(١٣) سُورَةُ النُّورِ الْآيَةُ (٤) .

(١٤) انْظُرْ : حَاشِيَةُ الشَّرَوَانِيِّ عَلَى «تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ» لِلْعَلَمَاءِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّرَوَانِيِّ (٤٢٨/١١) .

(١٥) قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنْامِ (٢١/١) .

(١٦) انْظُرْ : قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنْامِ (٢١/١) .

(١٧) هُوَ عَمْرُو بْنُ رِسْلَانَ بْنِ نَصْرِ الْبَلْقَيْنِيِّ الْكُتَاتِي الْعَسْكَلِيُّ ، الشَّافِعِي ، سَرَاجُ الدِّينِ ، الْحَافِظُ ، الْمُحَدِّثُ الْفَقِيهُ الْأَصُولِيُّ ، كَانَ أَعْجَبِيَّةً زَمَانِيَّةً حَفِظًا وَاسْتَدْلَالًا ، وَفَاقًا الْأَقْرَانَ ، وَاجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْأَجْتِهَادِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ جَدَّدَ الْقُرْنَ الثَّانِي ، وَانْفَرَدَ بِرِثَاسَةِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَقَّبَ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ . تَوَفَّى الْإِفْئَاءَ وَالْقَضَاءَ بِدَمَشَقَ ، وَلَهُ مَصْنُوعَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : التَّحْدِيقُ فِي الْفَقْهِ ، وَمَغَاسِنُ الْإِسْلَامِ ، وَشَرْحُ التَّرْمِذِيِّ وَمَنْهَجُ الْأَصْلِيِّ ، وَغَيْرُهَا . تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ ٨٠٥ هـ ، «الْبَذَرُ الطَّالِعُ» (٥٠٦/١) ، «مَشْدَرَاتُ الذَّهَبِ» (٥١/٨) .

(١٨) سُورَةُ النُّورِ الْآيَةُ (٤) .

أَمَّا قَذْفُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ إِذَا أَتَتْ بِوَلَدٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ فَمُبَاحٌ ^(١١) . وَكَذَا جَرِحُ

الرَّوَايِ ، وَالشَّاهِدُ بِالزَّانَا إِذَا عَلِمَ ، بَلْ هُوَ وَاجِبٌ .

لِلْإِيْزَةِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : «قَدْ يَظْهَرُ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الصَّادِقِ دُونَ الْكَاذِبِ

جَزْئِيَّةً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى» ^(١٢) .

قَوْلُهُ (إِذَا أَتَتْ بِوَلَدٍ . . . إِلَى أُخْرَاهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فِي إِبَاحَةِ قَذْفِ زَوْجَتِهِ ، بَلْ

الْمُعْتَبَرُ فِيهَا عِلْمُهُ ، أَوْ ظَنُّهُ الْمُؤَكَّدُ بِزَانِهَا .

قَوْلُهُ (بَلْ ، هُوَ وَاجِبٌ) لِلتَّصْبِيحَةِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى .

(١١) «تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ» لِابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ : (٣٦٣/١٠) .

(١٢) «تَشْنِيفُ السَّمَاعِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (٥٠٣/١) .

النَّمِيْمَةُ (والتَّمِيْمَةُ) وهي نقلُ كلامِ بعضي الناس إلى بعضي على وجهِ الإفسادِ بينهم، قال **عبد الله بن المبارك**: «لا يتدخل الجنة نيامٌ»، رواه الشيخان ^(١)، ورويًا ^(٢) أيضًا: «أنه **عبد الله بن المبارك** قال: إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبر - يعني عند الناس، زاد البخاري في رواية: بل إنهما كبير ^(٣) - يعني عند الله - أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوليه».

أما نقلُ الكلامِ نصيحةً للسنقولِ إليه فواجبٌ ^(٤) كما في قوله تعالى حكاية: ﴿يَعْمُوسَىٰ إِبْرٰهٖمَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيُقَتَّلُوكَ﴾ ^(٥).

ولم يذكر المصنفُ الغيبة، وهي ذكرُ الشخصِ أخاهُ بها بكرةً وإن كان فيه، والعادةُ قرنها بالنميمة،

لأن صاحبَ العدة ^(١) قال: «إنها صغيرة»، وأقره الرافعي ومن تبعه لعموم البلوى بها فقلَّ من يسلم منها، نعم قال القرطبي ^(٢) في تفسيره: «إنها كبيرة بلا خوف» ^(٣).

لأنه فوه (وهي ذكر الشخص أخاه) الأولى إبدال «أخاه» بـ «أخيه» أو بـ «إنسان» كما عثر به الأذكار ^(٤).

قوله (نعم، قال القرطبي في تفسيره: [إنها] كبيرة بلا خوف) يحمل إلا ما إذا أضرت عليها، أو اغتاب عدلاً، أو قُرئت بها يصيرها ^(٥) كبيرة كان يترتب عليها قتلٌ ظُلماً.

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النسابوري الصابوني المعروف بصاحب العدة ويشيخ الإسلام أيضاً، إمام المسلمين، والحافظ كثير السماع، رُحل إلى الأفاق لطلب الحديث، وخرج به الأئمة، كان كثير العبادة، سيقاً للسنن عن أهل البصرة مات سنة ٤٤٩هـ. «طبقات الشافعية للإسوي (٤٣/٢)».

(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري، الحوزجي، أبو عبد الله القرطبي، الإمام، الفقيه، المفسر، المحدث، وكان من عباد الله الصالحين، والعلماء الزهاد في الدنيا المشتغلين بأمر الآخرة، وله مؤلفات كثيرة منها: الجامع لأحكام القرآن، شرح أسماء الله الحسنى، التذكار في أفضل الأذكار، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، وغيرها، مات سنة ٦٧١هـ. «الديباج المذهب لابن قرحون: (٣٠٨/٢)».

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (١٦/٣٢١).

(٤) عبارته، رحمه الله، في «الأذكار» (ص: ٤١٩): «فأما الغيبة فهي ذكرُك الإنسان بها فيه بما يكره سواء كان في بدنه، أو دينه، أو دنياه، أو نفسه...».

(٥) ما بين معكوتين ساقط من «ب».

(٦) كذا في «أروق» بـ «ب»: «مضاه».

(١) رواه البخاري في الأدب، باب ما يكره من النميمة (٥٧٠٩)، ومسلم في الإيمان، باب بيان غلط تغريم النميمة (٢٨٦)، وأبو داود في الأدب، باب في الغفقات (٤٨٧١)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في النيام (٢٠٢٦).

(٢) رواه البخاري في الوضوء، باب ما جاء في غسل البول (٢١٨)، ومسلم في الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول، وجوب الاستبراء منه (٦٧٥)، وأبو داود في الطهارة، باب الاستبراء من البول (٢٠)، والترمذي في الطهارة، باب ما جاء في التشديد في البول (٧٠)، والنسائي في الطهارة، باب التنزه عن البول (٣١)، وابن ماجه في الطهارة، باب في التشديد في البول (٣٤٧).

(٣) واللفظ عند البخاري في الأدب، باب النميمة من الكلام (٦٠٥٥).

(٤) انظر: «شرح مسلم النووي» (٢٩٦/٢).

(٥) سورة القصص الآية: (٢٠).

وَيَسْمَلُهَا تَعْرِيفُ الْأَكْثَرِ الْكَبِيرَةِ بِنَا تُوعَدُ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ، قَالَ ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي مَزْنَتْ بِقَوْمٍ لَمْ أَظْفَرْ مِنْ نُحَاسٍ يَحْمِسُونَ وَجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَاجَبْرِيلُ؟ قَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ حُلُومَ النَّاسِ، وَيَقْعُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ»^(١) رواه أبو داود^(٢).

وفي التنزيل: «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم مِّمَّا أَخْجَبَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا»^(٣).

وتباح الغيبة في مواضع مذكورة في محلها.

قوله (وَبَاحُ الْغَيْبَةِ فِي مَوَاضِعَ مَذْكُورَةٍ فِي مَحَلِّهَا) هي ستة: التَّظَلُّمُ عند مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ، أَوْ قُدْرَةٌ عَلَى انْتِصَافِ الْمُظْلَمِ مِنْ ظَالِمِهِ، الْاِسْتِعَانَةُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُتَكْرِمِ لَهُ قُدْرَةً عَلَى إِزَالَتِهِ، وَالْاِسْتِفْتَاءُ^(٤)، وَتَحْذِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرِّ وَنَصِيحَتُهُمْ، وَالتَّجَاهُرُ بِالْفُسْطِ أَوْ الْبِدْعَةِ، وَالتَّعْرِيفُ، وَقَدْ بَسَطَ النَّوَوِيُّ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي أَذْكَارِهِ^(٥)، وَغَيْرِهِ^(٦)، وَمَا زِيدَ عَلَيْهَا يَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَيْهَا.

(١) رواه أبو داود في الأدب، باب في الغيبة (٤٦٨)، قال الزبيدي في «شرح الإحياء» (٢٨٦/٩) «وقال العراقي: رواه أبو داود مرسلًا ومستندًا، والمسنَدُ أصحُّ»، ورواه أحمد في مسنده (٢٢٤/٣).

(٢) سورة الحجرات الآية: (١٢).

(٣) كذا في «ب»، وفي «أ»: «الاستغناء» وهو تحريف.

(٤) انظر: الأذكار للنووي كتاب حفظ اللسان، باب بيان ما يُباح من الغيبة (ص: ٤٢٣-٤٢٥).

(٥) مثل الغزالي في إحياء علوم الدين (كتاب آفات اللسان، بيان الأعداء المرخصة للغيبة).

(٦) (٣٣٩-٣٢٨/٩)، على هامش الإتحاف، وكذا «الإتحاف» للزبيدي: (٣٣٦-٣٢٨/٩).

(وشهادة الزور) لأنه ﷺ عُدَّهَا فِي حَدِيثٍ^(١) مِنَ الْكِبَائِرِ، وَفِي آخِرِ^(٢) مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ رَوَاهَا الشَّيْخَانُ. وَهَلْ يَتَّقِيهِ الْمُشْهُودُ بِهِ بِقَدْرِ نَصَابِ السَّرِقَةِ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ^(٣)، وَجَزَمَ الْقَرَاتِيُّ بِالنَّفْيِ، بَلْ قَالَ: «وَلَوْ لَمْ تُثَبِّتْ إِلَّا قَلْبُنَا»^(٤).

(١) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْكِبَائِرِ. قَالَ: «الشَّرُّكَ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّوْرِ». وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الشَّهَادَاتِ، بَابُ مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّوْرِ وَكُتِبَانِ الشَّهَادَةِ. (٢٥١٠) وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْكِبَائِرِ وَأَكْبَرُهَا (٢٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكُذْبِ وَالزُّوْرِ وَنَحْوِهِ (١٢٠٧) وَالسَّائِي فِي التَّحْرِيمِ، بَابُ ذِكْرِ الْكِبَائِرِ (٤٠٢١).

(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَائِرَ، أَوْ شِبْلَ غَيْرِ الْكِبَائِرِ، فَقَالَ ﷺ: «الشَّرُّكَ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَقَالَ: «أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قَالَ: «قَوْلُ الزُّوْرِ»، أَوْ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّوْرِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ، بَابُ عَقُوقِ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ (٥٩٧٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْكِبَائِرِ وَأَكْبَرُهَا (٢٥٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّهَادَاتِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الزُّوْرِ (٢٢٩٩).

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٢٧٣/٢) قَوْلُهُ ﷺ: «أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قَوْلُ الزُّوْرِ، أَوْ شَهَادَةُ الزُّوْرِ، لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ التَّيَادُرُ إِلَى الْأَقْصَاءِ مِنْهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْكَ أَكْبَرُ بِلَا شَكٍّ، وَكَذَا الْقَتْلُ، فَلَا يُدْ مِنْ تَأْوِيلِهِ، وَفِي تَأْوِيلِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَهَذَا الثَّلَاثُ هُوَ الظَّاهِرُ أَوَّلُ الصَّوَابِ.

قَالَ الْعَمْدُ الْفَقِيرُ: غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: يُؤَيِّدُ مَا اخْتَارَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ. وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» ثَلَاثًا: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الشَّهَادَاتِ، بَابُ مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّوْرِ (٢٦٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْكِبَائِرِ، أَكْبَرُهَا (٢٥٥)، وَفِيهِ تَعْلِيلٌ أَعْلَمُ.

(٤) «القواعد الكبرى» لابن عبد السلام (٢٧١/٢).

(٥) واختاره الإمام النووي، رحمه الله تعالى في شرح مسلم (٢٧٣/٢).

الرحمة (واليمين الفاجرة) قال رحمه الله: «مَنْ خَلَفَ عَلَى مَالٍ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لَيْقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَابٌ»، رواه الشيخان^(١).

وقال: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ^(٢) أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِّرُنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْكَائِهِ»، رواه مسلم^(٣).

الرحمة (وقطيعة الرحم) قال رحمه الله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»، رواه الشيخان^(١). قال سفيان بن عيينة في رواية: «يعني قاطع رحم^(٢)». والقطيعة فميلة من القطع ضد الوصل، والرحم القرابة.

للرحمة قوله (وقطيعة الرحم)^(٣) أي بالإساءة والمهجر، أما بترك الإحسان فالأقرب كما قال العراقي^(٤) أنه ليس بكبيرة ولا صغيرة، ويحتمل أن يكون صغيرة في بعض الأحوال.

(١) رواه البخاري في الأدب، باب إثم القاطع (٥٩٨٤)، ومسلم في الأدب، باب صلة الرحم (٤٤٦٧)، وأبو داود في الزكاة، باب في صلة الرحم (١٦٩٦)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في صلة الرحم (١٩٠٩).

(٢) رواه البخاري في الأدب، باب إثم القاطع (٥٩٨٤)، ومسلم في الأدب، باب صلة الرحم (٤٤٦٧).

(٣) قال النووي، رحمه الله تعالى في «شرح مسلم» (٣٢٨/١٦): «قال القاضي عياض: ولا خلاف أن صلة الرحم واجبة في الجملة وقطيعتها منهيبة كبيرة. ولكن الصلة الدرجات بعضها أرفع من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصانها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة، فمنها واجب ومنها مستحب، ولو وصل بعض الصلة ولم يصل غابها لا يسمى قاطعاً. ولا قضر عا يقدور عليه وينبغي له لا يسمن وأصلاً»

واختلفوا في حد الرحم التي تجب صلتها، فقيل: هو كل قرم بحيث لو كان أحدهما منكراً والآخر أثنى حرمت صلاتها، وقيل: هو عا في كل رحم من ذوي الأرحام، وهذا القول الثاني هو الصواب.

(٤) «الغنى المانع» للعراقي (٥٢٦/٢).

(١) رواه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: «وَأَوْفُوا بِوَعْدِهِمْ تَنْفَرُوا إِلَى ذِي قَابُورٍ»، ومسلم في الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (٣٥٥)، وأبو داود في الإيمان والتدور، باب فيمن خلف يميناً ليقتطع بها مالا لا خير (٣٢٤٣)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في اليمين الفاجرة يقتطع بها مال المسلم (١٢٦٩)، وابن ماجه في «الأحكام»، باب من خلف عن يمين فاجرة ليقتطع بها مالا (٢٣٢٣).

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٣٤١/٢): «قوله: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ...» فيه لطيفة، وهي أن قوله: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ أَمْرِيٍّ» يدخل فيه من خلف على غير مال كجلبه الميتة والسرجين، وغير ذلك من التجاسات التي يبتغى بها، وكذا سائر الحقوق التي ليست ببال كحد القذف، ونصيب الزوجة في القسم وغير ذلك».

(٣) رواه مسلم في الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (٣٥١)، والنسائي في آداب القضاء، باب القضاء في قتل المال وكثيره (٥٤٣٤)، وابن ماجه في «الأحكام»، باب من خلف عن يمين فاجرة ليقتطع بها مالا (٢٣٢٤).

الْبَيْتُ (وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ) قَالَ ﷺ : «مَنْ خَلَفَ عَلَى مَالِي أَمْرِيءٌ مُسْلِمٌ بَغِيرَ حَقِّي لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبٌ» ، رواه الشيخان^(١) .

وقال : «مَنْ اقْتَطَعَ حَقِّي^(٢) أَمْرِيٌّ مُسْلِمٌ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحُورُمْ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِّرُنَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْكَا» ، رواه مسلم^(٣) .

(وَقُطِيعَةُ الرِّجَمِ) قَالَ ﷺ : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» ، رواه الشيخان^(١) . قال سفيان بن عيينة في رواية : «بِعَنِي قَاطِعٌ رَجِمٌ»^(٢) . والقُطِيعَةُ فَعِيلَةٌ مِنَ الْقَطْعِ ضِدُّ الْوَصْلِ ، وَالرَّجْمُ الْقِرَابَةُ .

لِللَّيْثَةِ قَوْلُهُ (وَقُطِيعَةُ الرِّجَمِ)^(٣) أَي بِالْإِسَاءَةِ وَالْهَجَرِ ، أَمَا بَرَكُ الْإِحْسَانِ فَلَا قَرْبُ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ^(٤) أَنَّهُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ وَلَا صَغِيرَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَغِيرَةً فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ .

(١) رواه البخاري في الأدب ، باب إثم القاطع (٥٩٨٤) ، ومسلم في الأدب ، باب صلة الرحم (٦٤٦٧) ، وأبو داود في الزكاة ، باب في صلة الرحم (١٦٩٦) ، والترمذي في البر والصلة ، باب ما جاء في صلة الرحم (١٩٠٩) .

(٢) رواه البخاري في الأدب ، باب إثم القاطع (٥٩٨٤) ، ومسلم في الأدب ، باب صلة الرحم (٢٤٦٧) .

(٣) قال النووي ، رحمه الله تعالى في «شرح مسلم» (٣٢٩/١٦) : «قال الفاضل عياض : ولا خلاف أن صلة الرحم واجبة في الجملة وقطيعتها مغلظة كبيرة ، ولكن الصلة الدرجات بعضها أرفع من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ، وبخلاف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجب ومنها مستحب ، ولو وصل بعض الصلة ولم يصل غابنها لا يفسد قاطعاً . ولا قشر عما يقدر عليه ويستغني له لا يفسد واصلاً . واختلفوا في حدّ الرحم التي تجب صلتها ، فقيل : هو كل غريم بحيث لو كان أحدها ذكراً والأخر أنثى خُرِنت مُتَاكِفَتُهُمَا ، وقيل : هو عاظم كل رجم من ذوي الأرحام ، وهذا القول الثاني هو الصواب» .

(٤) «الغيث الفاضل للمعاني» (٥٢٦/٢) .

(١) رواه البخاري في التوحيد ، باب قول الله تعالى : «وَأَوْفُوا بِوَعْدِهِمْ فَاذْكُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ قَاطِعَةً» (٧٠٠٧) ، ومسلم في الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (٣٥٥) ، وأبو داود في الإيمان والندور ، باب فيمن خلف يميناً ليقتطع بها مالاً لا أخذ (٣٢٤٣) ، والترمذي في البيوع ، باب ما جاء في اليمين الفاجرة ليقتطع بها مال المسلم ، (١٢٦٩) ، وابن ماجه في «الأحكام» ، باب من خلف على يمين فاجرة ليقتطع بها مالاً (٢٣٢٣) .

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٣٤١/٢) : «قوله ﷺ : «مَنْ اقْتَطَعَ حَقِّي أَمْرِيءٌ مُسْلِمٌ بِيَمِينِهِ...» فيه لطيفة ، وهي أن قوله ﷺ : «مَنْ اقْتَطَعَ حَقِّي أَمْرِيءٌ مُسْلِمٌ بِيَمِينِهِ» يدخل فيه من خلف على غير مال كجلد الميتة والسر جين . وغير ذلك من التجاسات التي يُشْتَقُّعُ بها ، وكذا سائر الحقوق التي ليست بمال كحدّ الغذف ، ونصب الزوجية في القسم وغير ذلك» .

(٣) رواه مسلم في الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ، (٣٥١) ، والنسائي في آداب القضاء ، باب القضاء في قليل المال وكثيره ، (٥٤٣٤) ، وابن ماجه في «الأحكام» ، باب من خلف على يمين فاجرة ليقتطع بها مالاً ، (٢٣٢٤) .

﴿وَالْعُقُوقُ﴾ أي للوالدين لأنه ﷺ عُدَّهُ فِي حَدِيثٍ ^(١) مِنَ الْكِبَائِرِ، وَفِي آخِرِ ^(٢) مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، رَوَاهُمَا الشَّيْخَانُ.

وَأَمَّا حَدِيثُهُمَا: «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» ^(٣)، وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنُّ أَبِيهِ» ^(٤) فَلَا يَدُلَانِ عَلَى أَنَّهَا كَالْوَالِدَيْنِ فِي الْعُقُوقِ.

﴿وَالْفَرَارُ﴾ مِنَ الزَّحْفِ لِأَنَّهُ ﷺ عُدَّهُ مِنَ السَّيِّئِ الْمَوْقِفَاتِ ^(٥) أَيِ الْمُهْلِكَاتِ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ، نَعَمْ يَجِبُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ يَقْتُلُ مِنْ غَيْرِ نَكَايَةٍ فِي الْعَدُوِّ انْتِفَاءُ اعْزَازِ الدِّينِ بِثَبُوتِهِ.

(١) عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَائِرَ، أَوْ شَبَّاهُ عَنْهُ، فَقَالَ: الشَّرُّ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ، بَابُ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ (٥٩٧٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْكِبَائِرِ وَأَكْبَرُهَا (٢٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيطِ فِي الْكُذْبِ وَالزُّورِ وَنَحْوِهِ (١٢٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي التَّحْرِيمِ، بَابُ ذِكْرِ الْكِبَائِرِ (٤٠٢١).

(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِلَّا أَبْنَيْكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟ فَلَا تُنَافِقُوا: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ»، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكَيِّفًا فَجَلَسَ فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْسَتْ سَكَنَتْ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ، بَابُ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَائِرِ (٥٩٧٦)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ بَيَانِ الْكِبَائِرِ وَأَكْبَرُهَا (٢٥٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ وَالصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ (١٩٠١).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي، بَابُ عِمْرَةِ الْقَضَاءِ (٤٢٥١)، وَابْنُ حَيَّانٍ فِي السِّيرِ، بَابُ الْمَوَادَعَةِ وَالْمُجَادَعَةِ (٤٨٧٣)، وَابْنُ مَسْلُومٍ فَقَدْ أَخْرَجَ أَصْلَ الْحَدِيثِ فِي الْجِهَادِ، بَابُ صَلَاحِ الْخُدُوبَةِ (٤٦٠٥)، وَلَيْسَ فِيهِ «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ».

(٤) هَذَا عَجَزُ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ كَامِلًا فِي الزَّكَاةِ، بَابُ فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَتَعَهَا (٢٢٧٤)، وَلَيْسَ فِي الْبُخَارِيِّ هَذَا الْفَلْظُ، وَأَمَّا أَخْرَاجُهُ الْبُخَارِيُّ أَصْلَ الْحَدِيثِ فِي الزَّكَاةِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِصِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ»، (١٤٦٨).

(٥) سَيِّئَاتُ تَحْرِيفِهِ فِي آخِرِ «الْكِبَائِرِ» حَيْثُ ذَكَرَ كَامِلًا.

﴿وَمَالِ الْيَتِيمِ﴾ أَيِ أَكْلِهِ مَثَلًا، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا» ^(١) الْآيَةُ، وَقَدْ عُدَّهُ ﷺ مِنَ السَّيِّئِ الْمَوْقِفَاتِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَتَرَدَّدُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي تَقْيِيدِهِ بِنَصَابِ السَّرْقَةِ ^(٢).

﴿وَخِيَانَةِ الْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ﴾ فِي غَيْرِ الشَّيْءِ النَّافِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَقِيلَ لِلْمُظْطَفِّينَ» ^(٣) الْآيَةُ. وَالْكَيْلُ يَشْتَمِلُ الذَّرْعَ عُرْقًا ^(٤)، أَمَّا فِي النَّافِيهِ فَصَغِيرَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

لِلْمَلْفَةِ قَوْلُهُ ﴿وَمَالِ الْيَتِيمِ﴾ أَيِ التَّعَدِّي فِيهِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «أَيِ أَكْلِهِ مَثَلًا» وَإِنَّمَا اخْتَارَ فِي التَّقْدِيرِ «الْأَكْلُ» لِأَيَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا. وَإِنَّمَا عَبَّرَ فِيهَا بِالْأَكْلِ لِأَنَّهُ أَعْمُ وَجْهُهُ الْانْتِفَاعُ.

قَوْلُهُ ﴿وَخِيَانَةِ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ﴾ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: «وَكَذَا مُطْلَقُ الْخِيَانَةِ، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ» ^(٥)» ^(٦).

قُلْتُ: هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَعْدُ: «وَالْعُلُولُ».

(١) سُورَةُ النَّأْسِ، الْآيَةُ: (١٠).

(٢) «قَوَاعِطُ الْأَدَبَةِ»: (٢١/١).

(٣) سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ الْآيَةُ: (١).

(٤) انْفِطَرَّ: «الرَّوْضَةُ لِلنُّوَيِّ»: (٢٠٠/٨).

(٥) سُورَةُ الْأَنْفَالِ الْآيَةُ: (٥٨).

(٦) «شَرَحَ جَمْعُ الْجَوَامِعِ» لِلزُّرْكَشِيِّ: (٥٠٦/١).

لَا تُقَدِّمُ الصَّلَاةَ وَتَأْخِرُهَا، وَالْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَضَرْبُ الْمُسْلِمِ،

وَتَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا (وَتَأْخِيرُهَا) عَنْهُ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ كَالسَّفَرِ قَالَ ﷺ: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَايِرِ»^(١)، رواه الترمذي، وأولى بذلك تركها.

الْجَانِبَةُ

الْجَانِبَةُ

(وَالْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَرَأْ مَعَدَّةُ مِنَ النَّارِ»^(١) رواه الشيخان، أما الكذب على غيره فصغيرة.

(وَضَرْبُ الْمُسْلِمِ) بَلَا حَقٍّ، قَالَ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سَيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ... إِلَى آخِرِهِ»، رواه مسلم^(٢).

لِلْجَانِبَةِ قَوْلُهُ (وَالْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ عَمْدًا كَمَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ فِي الْحَدِيثِ الْمُسْتَدَلِّ بِهِ.

قَوْلُهُ (أَمَّا الْكَذِبُ عَلَى غَيْرِهِ فَصَغِيرَةٌ) أَيُّ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا يُصَيِّرْهُ كَبِيرَةً كَالْإِصْرَارِ عَلَيْهَا. هَذَا، وَالْوَجْهُ أَنَّ الْكَذِبَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَبِيرَةٌ قِيَاسًا عَلَى الْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَلَا يُتَأْفِيهِ خَيْرٌ مُسْلِمٍ: «إِنَّ كَذِبَنَا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَى آخِرِهِ»^(٣)، لِأَنَّ الْكِبَايِرَ مُتَفَاوِتَةٌ.

قَوْلُهُ (وَضَرْبُ الْمُسْلِمِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «يُخَصُّ الْمُسْلِمُ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْحَشِ أَنْوَاعِهِ وَلَا فَاِلْدِمِّي كَذَلِكَ»^(٤).

(١) رواه البخاري في العلم، باب إثم من كذب عن النبي ﷺ (١١٠)، ومسلم في المقدمة (٤)، (٢٧/١)، والترمذي في كراهية التوم (١٠٠٠)، وأبو داود في العلم، باب في التشديد في الكذب عن النبي ﷺ (٣٥١)، والنسائي في العلم، وابن ماجه في السنة، باب التغليظ في تعمد الكذب عن النبي ﷺ (٣٤)، وهو حديث متواتر، انظر: فتح الباري (١/٢٤٥).

(٢) رواه مسلم في لباس، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات الملبات (٥٥٤٧)، وابن حبان في صحيحه في أخياره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب وصف الجنة وأهلها (٧٤٦١).

(٣) رواه البخاري في الجنائز، باب ما يكره من البياحة على الميت (١٢٩١)، ومسلم في الإيثار، باب تغليظ الكذب عن رسول الله ﷺ (٥-٦)، والترمذي في الجنائز، باب ما جاء في كراهية الطرح (١٠٠٠).

(٤) «شرح جمع الجوامع» للزركشي: (٥٠٨/١).

(١) رواه الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر (١٨٨)، عن طريق حنن، وقال: «وَحُشِّنَ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الرَّحْبِيُّ، وَهُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا فِي السَّفَرِ أَوْ بِعَرَفَةَ، وَالْحَاكِمُ فِي الصَّلَاةِ (١٠٢٠/١، ٤١٠)، وقال: حُشِّنَ مِنْ قَيْسٍ الرَّحْبِيِّ، يُقَالُ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ سَكَنَ الْكُوفَةَ ثَقَفًا، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ» (٤٠٨/١)، عَلَى هَامِشٍ «الْمُسْتَدْرَكُ»: «بَلْ، ضَعَّفُوهُ»، والدارقطني في الصلاة، باب صفة الصلاة في السفر، والجمع بين الصلاتين من غير عذر، (١٤٦٠/١، ٣٨٠)، وقال: «حُشِّنَ هَذَا أَبُو عَلِيٍّ عَلَى مَثَرُوكٍ»، وأوردته الحافظ السيوطي في الجامع الصغير (٨٦١٨) وضمَّعه.

وقال المناوي في فيض القدير (١١٣/٦): «قَالَ فِي تَفْصِيحِ التَّحْقِيقِ: لَمْ يُتَابَعِ الْحَاكِمُ عَلَى تَرْبِيقِهِ، فَقَدْ كَذَّبَهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ حُشِّنُ أَبُو عَلِيٍّ الرَّحْبِيُّ مَثَرُوكٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِيهِ حُشِّنُ ابْنِ قَيْسٍ وَهُوَ وَاهٍ جَلَدًا، وَحُكِّمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِوَضْعِهِ وَتَرْوِغِهِ بِمَا هُوَ تَعَثُّفٌ، وَلِلْمَصْنُفِ إِنْ سَلِمَ عَدَمُ وَضْعِهِ فَهُوَ وَاهٍ جَلَدًا».

وقال الحافظ في النهج (٥٣٨/١): «وَقَالَ الْعَقْلِيُّ فِي حَدِيثِهِ [أَيُّ حُشِّنَ]: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنَ الْكِبَايِرِ»: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، الْحَدِيثُ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: أَحَادِيثُهُ مُتَكَرِّرَةٌ جِدًّا وَلَا يَكْتَفِ حَدِيثُهُ»، وقال في «التقريب» (٢٩٢/١): «مَثَرُوكٌ».

الشيخ قال العراقي: «إذا أُرَادَ في التحريم فمُسَلَّمٌ، أو في كونه كبيرة فمُنْتَوَعٌ»^(١).

للإمام قوله (كاسيات عاريات) أي تستر كل منهن بعض بدنهن، وتُبدي بعضه إظهارًا لجهاها ونحوه. وقيل: تلبس ثوبًا رقيقًا يصف لون بدنهن^(٢).

وَسَبُّ الصَّحَابَةِ قَالَ ﷺ: «لَا تُسَبُّوا أَصْحَابِي فَإِنَّ الَّذِي نَفْسِي بَيْنَهُمْ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَفْرَكَ مَدُّ أَحَدِهِمْ، وَلَا تَصِفُهُ» رواه البخاري^(١).

وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري: «أَنْتُمْ كَانُوا بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ^(٢) وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^(٣) شَيْءٌ قَسِيءٌ خَالِدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ... الخ»^(٤)...

للإمام قوله (وَسَبُّ الصَّحَابَةِ) الْأَوَّلَى كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ: «سَبُّ صَحَابِي، فَلَمَّا رَأَى الْجَسُوسُ قَالَ: وَتُسَبُّنِي مِنْهُ الصَّدِيقُ ﷺ بَنَفِي الصَّحْبَةِ فَهُوَ كَفَرٌ يُكَذِّبُ الْقُرْآنَ»^(٥).

(١) رواه البخاري في فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَتَّعًا خَلِيلًا» (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب تعزيم سب الصحابة، رضي الله عنهم (٦٤٣٤)، وأبو داود في السنة، باب النهي عن سب أصحاب النبي ﷺ (٤٦٥٨)، والترمذي في المتابع، باب ٥٩، (٣٨٦١)، والنسائي في فضائل الصحابة، باب (٢٠٣)، وابن ماجه في المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١٦١).

(٢) هو خالد بن الوليد بن المغيرة القرظي، المخزومي، سيف الله، أبو سليمان، كان أحد أشراف قريش في الجاهلية، وكان إليه أئمة الخيل في الجاهلية، وشهد مع الكفار الحروب إلى غرة الحديبية، ثم أسلم في سنة سبع بعد خيبر عن الصحيح، وشهد مع النبي ﷺ فتح مكة، ثم شهد حنينًا والطائف في هدم العُزَيَّ، واستخلفه أبو بكر على الشام إلى أن عزله عمر، مات بحمص سنة ٢١ هـ على الأصح، «الإصابة» (٢١٥/٢).

(٣) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرظي، الزهري، أبو عمدة، أحد الشجرة المشهورة بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذي أخبر عمر عن رسول الله ﷺ أنه توفي وهو عنهم راضٍ، وأسند رُفْقَتَهُ أَمْزُهُمْ إِلَيْهِ حَتَّى بَاتَعَ عَشْرَانِ، وَلَدَ بَعْدَ عَامٍ الْقَيْلَ بَعَثَ سَبْعِينَ، وَأَسْلَمَ قَدِيمًا قَبْلَ دُخُولِ دَارِ الْأَرْقَمِ، وَهَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ بِالْمَدِينَةِ، وَسَافَرَ الْمَشَاهِدَ، وَشَظَرَ مَالَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ بَنَفِي فِي حَيَاتِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِينَارٍ، ثُمَّ جُلِيَ عَلَى حِمْسَةِ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَانَ يَبِيعُ بِأَرْوَاجِ الْمَتَى بَعْدَ وَفَاتِهِ، مَاتَ سَنَةَ ٢١ هـ عَلَى الْأَنْظُرِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ عَشْرَانِ وَذُقَّنَ بِالْبَقِيعِ. «الإصابة» (٢٩٠/٤).

(٤) رواه مسلم في فضائل الصحابة، باب تعزيم سب الصحابة، رضي الله عنهم (٦٤٣٥)، وأبو داود في السنة، باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ (٤٦٥٨)، والترمذي في المتابع، باب - (٣٨٦١) ٥٩، وابن ماجه في المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (١٦١).

(٥) انظر: «شرح جمع الجوامع» لولي الدين العراقي: (٥٢٩/٢).

(١) «شرح جمع الجوامع» لولي الدين العراقي: (٥٢٩/٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي: (٣٣٦/١٤).

الخطاب للصحابه السابقين ، نزلهم لبهم الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث علل بها ذكر .

وروى البخاري أنه ﷺ قال : «إن الله تعالى يقول : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب»^(١) ، أي أعلمته بأن محارب له أي معاقب ، والصحابه من أوليائه تعالى وسبهم شعثاً شعاعاً بهم .

أما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة ، وحديث الصحيحين : «سباب المسلم فسوق»^(٢) ، معناه تكرّر السب^(٣) .

وكتبان الشهادة ، والرشوة ،

الذين

(وكتبان الشهادة) قال تعالى : «وَمَنْ يَشْكُمْهَا فَلَا تَمْلِكْ لَهُمْ أَرْبَابٌ شَيْءٌ»^(١) أي مموح .

(والرشوة) وهي أن يبذل مالاً ليحقيق باطلاً أو يبطل حقاً ، قال ﷺ : «لَعَنَ الله على الراشي والمرتشي»^(٢) ، رواه ابن ماجه وغيره ، وزاد الترمذي^(٣) في رواية : «في الحكم» ، وحسنه^(٤) ، والحاكم في رواية أيضاً : «والراشي الذي يسعى ببئنها»^(٥) ، وقال فيه بدوون الزياتين : «صحيح الإسناد» ، وقال الترمذي فيه بدوونها : «حسن صحيح» .

المقدمة

.....

(١) سورة البقرة الآية : (٢٨٣) .

(٢) رواه الترمذي في «الأحكام» ، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم ، (١٣٣٧) ، وقال : «حسن صحيح» ، وأبو داود في الأقضية ، باب في كراهية الرشوة (٣٥٧٥) ، وابن ماجه في «الأحكام» ، باب التغليب في الحيف والرشوة ، (١٣١٣) ، وابن حبان في صحيحه ، في القضاء ، باب الرشوة (٥٠٧٧/١١ ، ٤٦٨) ، والحاكم في «الأحكام» (٧٠٦٦/٤ ، ١١٤) ، وقال : «صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي ، وصححه الشوكاني في تيل الأوطار (٣٠٧/٨) .

والمبار كفتوري في تحفة الأحوذ (٤/٤٧٠) ، وأباني في «عون المعبود» (٩/٣٥٩) .

(٣) رواه الترمذي في «الأحكام» ، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (١٣٣٦) ، وقال : «حسن صحيح» ، وابن حبان في القضاء ، باب الرشوة (٥٠١/٦٦ ، ٤٦٧) ، والحاكم في «المستدرک» في «الأحكام» (٧٠٦٧) ، وصححه الحافظ السيوطي في «الجامع الصغير» (٧٢٥٤) . ووافقه النووي في فيض القدير (٥/٣٦٨) ، ولكن في سنده عمر بن أبي سلمة ، وهو صدوق يخطئ ، كما قال الحافظ في «التقريب» (٤٩٠٩) ، ولكن يتقوى بكثرة شواهد ، والله تعالى أعلم .

(٤) قال العبد الفقير ، غفر الله له ولوالديه : لعل قول الترمذي «صحيح» ساقط من نسخة الشارح ، رحمه الله ، والذي في النسخة المطبوعة تحت يدي «حسن صحيح» ، والذي في نسخة الشارح أصبح إذاً الحديث حسن على تعريف الترمذي ، رحمه الله تعالى . والله تعالى أعلم .

(٥) رواه الحاكم في القضاء ، شاعداً للمحدث الذي عزاه الشارح إلى ابن ماجه ، (٧٠٦٨) ، وقال : «إنها ذكرت عمر بن أبي سلمة ، ولين أبي سلمة ، وهو صدوق يخطئ جداً ولم يتميز حديثه فترك» ، قاله في «التقريب» (٣/٢٠٤) في الشواهد لا في الأصول ، وصححه السيوطي في «الجامع الصغير» (٧٢٥٥) ، وضعه النووي في فيض القدير (٥/٢٦٨) ، وأورده الحافظ الهيثمي في المجمع (٤/٣٥٨) ، وقال : «رواه أحمد (٥/٢٧٩) ، والنسائي (١٣٥٣) ،

(١) رواه البخاري في الرقاق ، باب التواضع ، (٦٥٠٢) ، وابن ماجه في الفتن ، باب من ترجى له السلامة من الفتن ، (٣٩٨٩) ، ابن حبان في البر والإحسان ، باب ما جاء في الطاعات والإحسان (٣٤٧/٢ ، ٥٨) .

(٢) رواه البخاري في الأدب ، باب ما ينه عن السباب واللعان ، (٦٠٤٤) ، ومسلم في الإيمان ، باب قول النبي ﷺ : «سباب المسلم فسوق» ، وقائله كثره (١١٦) ، والترمذي في البر والصلة ، باب ما جاء : سباب المؤمن فسوق ، (١٩٨٣) ، والنسائي في التحريم ، باب قتال المسلم (٤١٢١) ، وابن ماجه في المقدمة ، باب في الإيمان (٦٩) .

(٣) قال النووي ، رحمه الله في «شرح مسلم» (٣/٢٤٠) : «سب المسلم بغير حق حرام بإجماع الأمة ، وفاعله فاسق كما أخبر به النبي ﷺ . وأما قتاله بغير حق فلا يكفر به عند أهل الحق فخرًا يخرج به عن الملة» .

الدين أما يَنْدُلُ مَالٍ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي جَائِزٍ مَعَ السُّلْطَانِ مِثْلًا جَائِزَةً.

الدين قوله (أما يَنْدُلُ مَالٍ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي جَائِزٍ مَعَ السُّلْطَانِ مِثْلًا [فَجَعَالَةً] جَائِزَةً) أَي فَيَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ وَالْأَخْذُ. وَشَمِلَ الْجَائِزُ الْوَاجِبَ، لَكِنْ إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ امْتِنَعُ الْأَخْذُ وَإِنْ جَازَ الْبَدَلُ. فَفِي تَخْلِصٍ مِّنْ حُسْنٍ ظُلْمًا يُمْنَعُ ^(١) الْأَخْذُ عَلَى مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ دُونُ غَيْرِهِ ^(٢) وَعَلَى غَيْرِهِ يُجْمَلُ إِطْلَاقُ النُّوْيِ فِي فِتَاوِيهِ الْجَوَازِ ^(٣).

الدين (وَالْذِيَاةُ) وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ، وَفِي حَدِيثٍ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ وَالذَّيُّ، وَالذَّبُوتُ، وَرَجُلَةُ النِّسَاءِ» ^(١)، قَالَ الذَّهَبِيُّ: «إِسْنَادُهُ صَالِحٌ» ^(٢).

(وَالْقِيَادَةُ) وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ. وَهِيَ مَقْبَسَةٌ عَلَى الذِّيَاةِ. (وَالسَّعَايَةُ) وَهِيَ أَنْ يَذْهَبَ بِشَخْصٍ إِلَى ظُلَمٍ لِيُؤَيِّدَهُ بِمَا يَقُولُهُ فِي حَقِّهِ، وَفِي نِهَايَةِ الْغَرِيبِ «حَدِيثُ السَّاعِي ثَلَاثٌ» ^(٣) أَي مَهْلِكٌ بِسَّعَايَتِهِ نَفْسَهُ، وَالْمُسْعَى بِهِ، وَإِلَيْهِ.

الدين قوله (وَرَجُلَةُ النِّسَاءِ) هِيَ بِكْسَرِ الْجِيمِ الْمَشْبَعَةُ بِالرَّجَالِ ^(٤).

قوله (وَالْقِيَادَةُ... إِلَى آخِرِهِ) تَبَعَ فِيهِ الزَّرْكَنِيُّ ^(٥)، وَالَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ فِي الطَّلَاقِ عَنِ التَّيْمَةِ ^(٦): أَنَّ الْفَوَاقِ مَنِ يَجْمَلُ الرَّجَالَ إِلَى أَهْلِهِ وَيُجْمَلُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُنَّ ^(٧). ثُمَّ ^(٨) قَالَ: وَيُشْبِهُهُ أَنْ لَا يَخْتَصَّ بِالْأَهْلِ، بَلْ هُوَ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْحَرَامِ، انْتَهَى ^(٩). فَالْقِيَادَةُ عَلَى الْأَوَّلِ: بِمَعْنَى الذِّيَاةِ، وَعَلَى الثَّانِي: أَعْمٌ مِنْهَا. وَالْحَامِلُ لِمَنْ ذَكَرَ عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى غَيْرِ الْأَهْلِ خَوْفُ التَّكَرَّارِ، فَهُوَ تَفْسِيرُ مَرَادٍ.

- (١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْإِيْمَانِ»، (٢٤٤/١)، وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٢٧٠/٨)، (١٣٤٣١)، وَقَالَ: «رَوَاهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادَيْنِ (١٨٧٥)، (١٨٧٦)»، وَرَجُلَانِ ثَقَاتٍ، وَحَسَنَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٣٥٢٩)، (٣٥٣٠).
- (٢) «التَّلْخِصُ» لِلذَّهَبِيِّ (٢٤٤/١) (عَلَى هَامِشٍ «الْمُسْتَدْرَكِ»).
- (٣) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لِابْنِ الْأَثِيرِ: (٢١٩/١).
- (٤) انْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (١١٠/٢٦٨)، مَادَّةُ: ر، ج، ل.
- (٥) انْظُرْ: «اشرح جمع الجوامع» لِلزَّرْكَنِيِّ (٥٠٩/١).
- (٦) هُوَ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ لِأَبِي أَسْعَدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَأْمُونِ الْمُتَوَكِّلِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمُتَوَكِّلِيِّ سَنَةِ (٤٦٦هـ)، وَلَمْ يَكْتُبْهُ، بَلْ وَصَلَ إِلَى الْحَدُودِ فَكَتَلَهُ جَاعَةٌ «مُطَبَّاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلإِسْمَاعِيلِيِّ» (١٢٦/١).
- (٧) فِي النَّسْخِ الثَّلَاثَةِ «بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُنَّ» وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا ثَبَتَ، وَهَلَهُ تَعْلِيلُ أَعْلَمَ.
- (٨) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ «أ».
- (٩) انْظُرْ: «رُوضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٨٦/٨).

= وَقَالَ: قَوْلُهُ: «الرَّائِشُ لَا تَعْلَمُهَا إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ»، وَإِنَّمَا يُرْوَاهُ لَيْثٌ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، وَقَدْ أَدْخَلَ دُؤَادُ بْنُ عُلَيْةٍ بَيْتَهُ وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ رَجُلًا فَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، وَأَبِي الْخَطَّابِ فَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ لَيْثٌ غَيْرَ حَدِيثٍ، وَالطَّرِيقُ فِي الْكَبِيرِ (١٤١٥)، وَفِيهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَهُوَ يَجْهَرُ.

قَالَ النُّعْمَانُ الْفَقِيرُ: «طَاهِرٌ صَنِيعُ الشَّارِحِ أَنَّ قَوْلَهُ: «الَّذِي يَسْعَى بَيْنَهُمَا»، مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّادِيِّ، كَمَا بَيَّنَّ الْمَوَارِيُّ فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (٢٦٨/٥): قَالَ: «وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمَوْلَافِ [بِعَنَى السُّيُوطِيِّ] أَنَّ قَوْلَهُ: «الَّذِي يَسْعَى بَيْنَهُمَا»، مِنَ الْحَدِيثِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ تَفْسِيرٌ مِنْ كَلَامِ الرَّادِيِّ»، وَكَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا، وَهَلَهُ تَعْلِيلُ أَعْلَمَ.

- (١) كَذَا فِي «ب» وَفِي «أ»: «مَنْعٌ».
- (٢) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ «أ».
- (٣) انْظُرْ: فِتَاوَى الْإِمَامِ النُّوْيِ (ص: ١٠٥).

لِلزَّكَاةِ وَمَنْعِ الزَّكَاةِ ، وَيَأْسِي الرِّحْمَةَ ، وَأَمِنْ الْمَكْرِ ، وَالظَّهَارِ ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ ،
وَالْمَيْتَةِ ،

الزَّكَاةِ (وَمَنْعِ الزَّكَاةِ) قَالَ ﷺ : « مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحٌ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهَتُهُ ، وَظَهْرُهُ ... الخ » (١) ، رواه الشيخان .
(وَأَمِنْ الرِّحْمَةِ) قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ لَا يَأْتِئُكُمُ مِنَ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢) .

لِلْمَيْتَةِ قوله (وَمَنْعِ الزَّكَاةِ) يَدْخُلُ فِيهِ الْمَنْعُ الْمَطْلُوعُ ، وَالْمَنْعُ وَقْتُ الْوَجوبِ بِلا عَذْرِ .
قوله / (وَأَمِنْ الرِّحْمَةِ ... الخ) لَيْسَ الْمُرَادُ إِنْكَارُ سَعَةِ رَحْمَةِ تَعَالَى لِلذَّنُوبِ فَإِنَّهُ كَثُرَ لَظَاهِرُ الْآيَةِ ، بَلِ الْمُرَادُ اسْتِعْصَامُ الْعَقْرِ عَنِ الذَّنُوبِ لِاسْتِعْظَامِهَا فَيَكُونُ كَبِيرَةً لَا كَفْرًا . وَهُوَ مَا فِي خَيْرٍ : « مِنْ الْكَبَائِرِ الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ » ، رواه الدارقطني (٣) ، لَكِنَّهُ صَوَّبَ وَقَعَهُ عَلَيَّ ابْنُ مَسْعُودٍ (٤) .

(١) رواه البخاري في المساقاة ، باب شرب الناسِ ومَقْيُ الدوابِ مِنَ الْأَنْهَارِ ، (٢٣٧١) ، وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ ، بَابُ إِثْمِ مَنْعِ الزَّكَاةِ ، (٢٢٨٧) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْحَيْلِ ، بَابُ ١ : (٣٥٦٥) ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْجِهَادِ ، بَابُ ارْتِبَاطِ الْحَيْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (٢٧٨٨) .
(٢) سُورَةُ يُوسُفَ ، الْآيَةُ : (٨٧) .
(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (١٣٠٢٣) ، (٢٥٣/١٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «المجمع» (١٠٤/١) وَقَالَ : «رَوَاهُ مَوْقُوفُونَ» ، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ (٨٧٨٣ - ٨٧٨٥ ، ١٥٦/٩) ، وَقَالَ الْخَافِضُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «المجمع» (١٠٤/١) : «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ» ، وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٠٥٠ ، ٢٠/٢) ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْخَافِضُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الفتح» (١٨٣/١٢) عَنْهُ أَيْضًا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَعِزَّاهُ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ .
(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ خَالِيفٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَزَلِيُّ ، أَحَدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا ، وَهَاجَرَ أَفْجَقِيًّا ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ ، وَلَازَمَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَكَانَ صَاحِبَ نَعْلَيْهِ ، وَحَدَّثَ عَنْهُ بِالْكَثَرِ ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّيْبَرِ ، وَبَعْدَ الْحَجَرَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالْقُرْآنِ بِمَكَّةَ ، مَاتَ سَنَةَ (٣٢٢ هـ) بِالْمَدِينَةِ ، وَقَبِلَ غَيْرُهُ «الإصابة» (٢٣٦/٤) .

الْمَائِدَةِ (وَأَمِنْ الْمَكْرِ) بِالْأَسْتِزْسَالِ فِي الْمَعَاصِي ، وَالْإِنْكَالِ عَلَى الْعَقْرِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (١) .

(وَالظَّهَارِ) كَقَوْلِ الرَّجُلِ لِرُوحِيَّتِهِ : أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ (٢) أَيِ حَيْثُ شَبَّهُوا الرُّوحَ بِالْأَمِّ فِي التَّحْرِيمِ .

(وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ ، وَالْمَيْتَةِ) أَيِ تَنَاوُلِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مُشْفُوعًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ (٣) .

لِلْمَيْتَةِ وَعَلَى هَذَا يُجْمَلُ «الْيَأْسُ» فِي الْآيَةِ عَلَى اسْتِعْصَامِ ، وَالْكَفْرِ عَلَى مَعْنَاهِ اللَّغْوِيِّ ، وَهُوَ السَّرُّ (٤) ، وَغَيْرُ بَعْزٍ تَغْلِيظًا عَلَى مَرْتَكِبِ ذَلِكَ .

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ : (٩٩) .
(٢) سُورَةُ الْمَجَادَلَةِ الْآيَةُ : (٢) .
(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ : (١٤٥) .
(٤) انْظُرْ : «لِسَانُ الْعَرَبِ» (١٤٦/٥) (ك ، ف ، ر) .

﴿وَفَطْرِ رَمَضَانَ﴾ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ لِأَنَّ صَوْمَهُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، فَفَطْرُهُ يُؤْذَنُ بِفَلَاةٍ أَكْثَرَاتٍ مَرْتَكِبِيهِ بِالْدِينِ .

قوله (لأن صومه من أركان الإسلام ... الخ) إنما اقتصر فيها ذكر ولم يذكر فيه خبراً كما ذكره في نظائره لأن الخبر الوارد فيه - وهو : «من أفطر يوماً في رمضان من غير رخصة ولا مرضي لم يقضه صيام الدهر»^(١)، متلکم فيه . لكن له شواهد^(٢) تجرّه فيخرج به .

(١) رواه أبو داود في الصوم ، باب التغليظ في من أفطر عمداً (٢٣٩٦) ، والترمذي في الصوم ، باب ما جاء في الإفطار متعمداً (٧٢٣) ، وقال : «لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ، وابن ماجه في الصيام ، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان (١٦٧٢) ، والدارقطني في الصيام ، باب طلوع الشمس بعد الإفطار ، (٢٣٧٩) ، كلهم إلا أبا داود عن حبيب بن ثابت عن ابن المطوس (وهو أبو المطوس يزيد بن المطوس ، وهو لئن الحديث كما في «التقريب» : (٢٧٣/٤) عن أبيه (وهو المطوس مجهول من الرابعة ، قاله في «التقريب» : (٣٨٦/٣) عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأوردته السيوطي في الجامع الصغير (٨٤٩٢) وحسنه ، وانظر تعقيب المناوي في «فيض القدير» (٧٨/٦) .

وعلقه البخاري في الصوم ، باب إذا جامع في رمضان ، بقوله : «ويذكر عن أبي هريرة رفعه : من أفطر يوماً من رمضان ... ، وبه قال ابن مسعود» .

وقال الحافظ في شرح البخاري (١٩٠/٤-١٩١) : «وضلة أصحاب الشئ الأربعة ، وصححه ابن خزيمة عن طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت (وهو ثقة فقيه جليل ع ، كما في تحرير «التقريب» ٢٤٥/١ عن عبارة بن عمير (وهو ثقة شئ ع ، كما في «التقريب» ٦٥/٣ عن أبي المطوس عن أبيه عن هريرة [هذا هو سند أبي داود ، أما عند غيره من أصحاب الشئ عن حبيب عن أبي المطوس فليس سبق] نحوه ، وقال البخاري في التاريخ : تفرد أبو المطوس بهذا الحديث ، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا .

واختلف فيه علي حبيب بن أبي ثابت كثيراً فخصت فيه ثلاث علي : الاضطراب ، والجهل بحال أبي المطوس ، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة ، وهذه الثلاثة تختص بطريقه البخاري في اشتراط اللقاء ، وذكر ابن حزم عن طريق العلاء بن عبد الرحمن (وهو صدوق ربنا وهم كما في «التقريب» (٥٢٤٧) عن أبيه (هو عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مؤثر الخرقه ، ثقة ، كما في «التقريب» ٣٥٧/٢ عن أبي هريرة مرفوعاً» .

(٢) شاهده أثر ابن مسعود الذي علقه البخاري ، قال ابن حجر ، رحمه الله في الفتح (١٩١/٤) : «وأثر ابن مسعود وصله البيهقي ومن وجوه ، وعبد الرزاق وإسن أبي شيبة ومن وجوه أخرى

(والْعُلُولِ) وهو الخيانة من العتمة كما قاله أبو عبيد ، قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُعْلَلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) .

قوله (والْعُلُولِ وهو الخيانة من العتمة كما قال أبو عبيد) الأولى قول الأزهرى وغيره : «إنه الخيانة من العتمة ، أو بيت المال ، أو الركاوة» .

والطبراني والبيهقي أيضاً من وجوه آخر . وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناده له فيه القطع : أنه أما بكلمة الصادق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به : من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع ، «باختصار» .

وله شاهد آخر رواه الدارقطني عن أبي هريرة مرفوعاً (٢٣٨١/٢ ، ١٩٠/٢) ، وفي سنده غير ابن مطر وهو متروك قاله ابن عدي وأقره الذهبي في «المتن» (١٠٥/٢) ، وقال المحمدي في جميع الروايد (٣١٨/٧) : «ضعيف جداً ، وقد وثقه بعضهم» ، انظر : «اللسان» لابن حجر : (٣١٧/٤) .

قال العبد الفقير ، غفر الله له ولوالديه : ولكن مع هذين شاهدين إن صحاً للاستشهاد - لا يصلح الحديث للاحتجاج ، والله تعالى أعلم .

(١) سورة آل عمران الآية : (١٦١) .

والمحاربة) وهي قطع الطريق على المازين بإخافتهم قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ (١) الآية.

(والسحر، والربا) بالموحدة لأنه عدهما من السبع الموبقات في الحديث السابق (٢).

(وإدمان الصغيرة) أي المواظبة عليها من نوع أو أنواع.

وليست الكبائر منحصرة فيها عدها كما أشار إليه بالكاف في أولها؛ وما ورد من حديث الصحيحين: «الكبائر: الإشراك بالله، والسحر» (٣)، وعقوب الوالدين، وقتل النفس» (٤).

للجنة قوله (الربا بالموحدة) جوز الزركشي أن يكون بالثناة التحتية (٥)، فيكون كبيرة أيضا، وأقره عليه العراقي (٦).

قوله (أي المواظبة عليها) أي بحيث لا تغلب طاعته [على] (٧) معاصيه.

(١) سورة المائدة الآية: (٣٣).

(٢) الصواب «الآتي»، ويذكره الشارح عند شرح قول المصنف «وإدمان الصغيرة».

(٣) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: قوله: «والسحر» لعلة مدرج في متني الحديث فلم أجده في أحد الصحيحين بعد البحث في مظنه، والله تعالى أعلم.

(٤) رواه البخاري في الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور. (٢٦٥٣)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، (٢٥٦)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور (١٢٠٧)، والنسائي في التحريم، باب ذكر الكبائر (٤٠٢١).

(٥) «شرح جمع الجوامع» للزركشي: (٥١٣/١).

(٦) «شرح جمع الجوامع» للعراقي: (٥٣٣/٣).

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من «ب».

زاد البخاري: «والتيمن الغموس» (١)، ومسلم بلغا: «وقول الزور» (٢)، وحديثها: «اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس، التي حرمها الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» (٣)، فمحمول على بيان المحتاج إليه منها وقت ذكره، وقد قال ابن عباس: «هي إلى السبعين أقرب»، وسعيد بن جبير (٤): «هي إلى السبعين أقرب»، يعني باعتبار أصناف أنواعها.

(١) رواه البخاري في الديات، باب قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْبَبَهَا ﴾ (٦٨٧٠)، وفي استنباط المرتدين، باب إثم من أشرك بالله، (٦٩٢٠).

(٢) رواه مسلم في الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (٢٥٦).

(٣) رواه البخاري في الوصايا، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ (٢٦٦٥)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (٢٥٨)، وأبو داود في الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (٢٨٧٤)، والنسائي في الوصايا، باب اجتناب أكل مال اليتيم (٣٦٧٣).

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدي، أبو عبد الله، الإمام الجليل، سجع من جماعات من أئمة الصحابة، وكان من كبار أئمة التابعين ومقدميهم في التفسير، والحديث، والفقه، والعبادة، والورع، وغيرها من صفات أهل الخير، وكان يقال: سعيد بن جبير جهيد العلماء، قتله الحجاج بن يوسف صبرا وظلما سنة ٩٥ هـ، ولم يعيش الحجاج بعده إلا أياما. «التهذيب» للثوري (١/٢١٠).

مسألة: [الرواية، والشهادة]

الإخبار عن عام لا ترفع فيه الرواية، وخلافه الشهادة؛

مسألة: [الرواية، والشهادة]

[الإخبار عن شيء (عام) للناس (لا ترفع فيه) إلى الحكام (الرواية، وخلافه) وهو الإخبار عن خاص ببعض الناس يمكن الترفع فيه إلى الحكام (الشهادة)].

وخرج بإمكان الترفع الإخبار عن خواص النبي ﷺ فيتبعي أن يزداد في التعريف الأول «غالبًا» حتى لا يخرج منه الخواص ونفي الترفع فيه لبين الواقع.

وما في المروي من أمر ونهي ونحوهما يرجع إلى الخبر بتأويل: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^(١)، «وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى»^(٢)، مثلاً الصلاة واجبة والزنا حرام، وعلى هذا القياس.

مسألة: الإخبار عن عام لا ترفع فيه

قوله (وهو الإخبار عن خاص... الخ) يصدق بالدعوى وبالإقرار بخاصي مع أنها ليسا بشهادة، إذ الإخبار بحقي إن كان بحق للمخير على غيره عند حاكم فهو الدعوى، أو لغيره عليه، / فإقرار، أو لغيره على غيره عند حاكم فشهادة. وأما لفظها فشرط للاعتداد بها فلا يُذكر في تعريفها.

(١) سورة البقرة الآية: (٤٣).

(٢) سورة الإسراء الآية: (٣٢).

قوله (عن [خواص] النبي ﷺ) أي وعن خواص غيره كإجراء العناق^(٢) عن أبي^(٣) بردة بن نيار^(٤).

قوله (فيتبعي أن يزداد في [التعريف] الأول «غالبًا») أي بأن يقال: عن عام غالبًا، والأولى أن يقال: إنها داخلية بدون «غالبًا» لأن المقصود منها اعتقاد خصوصيتها بمن اختصت به، وهو عام.

(١) ما بين معكوتين ساقط من «أ».

(٢) قال القوي في «المصباح» (٢/٤٣٢): «والعناق: الأنثى من ولد المعز قبل استكمالها الخزل».

(٣) هو هانئ بن نيار بن عمرو، أبو بردة، حليف الأنصار. حال البراء بن عازب، مشهور بكنيته، شهد بدماء وما بعدها، وروى عن النبي ﷺ وعنه البراء بن عازب، وجابر بن عبد الله وابن عبد الرحمن بن جابر، وغيرهم، مات في أول خلافة معاوية بعد أن شهد مع علي حروبه كلها، وقيل: غيره. «الإصابة» (٦/٤١٠).

(٤) عن البراء بن عازب قال: «صُحِبَّ خَالِي أَبُو بَرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَفَ شَأْنُكُمْ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً مِنَ الْمَعَزِ. فَقَالَ: «ضَعْ بِهَا وَلَا تَصْلُحْ لَعَنَكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَصْحَاحِ، بِأَبِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَأَبِي بَرْدَةَ: «ضَعْ بِالْجَذْعِ مِنَ الْمَعَزِ وَلَنْ تُغَيَّرَ مِنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». (٥٥٥٦)، ومسلم في الْأَصْحَاحِ، بِأَبِ وَفَّيْهَا، (٥٠٤٢)، وأبو داود في الضعاف، بِأَبِ مَا يَمُوزُ مِنَ السِّنِّ فِي الضَّعَافِ (٢٨٠٠)، والترمذي في الْأَصْحَاحِ، بِأَبِ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ (١٥٠٨)، والسنائي في العيدين، بِأَبِ الْخَطْبَةِ فِي الْعَيِّدِينَ بَعْدَ الصَّلَاةِ (١٥٨٠). قَالَ الْخَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي الْفَتْحِ (١٠/١٦-١٧): «وفي هذا الحديث تخصيص أبي بردة بإجزاء الجذع من المعز في الأصحية، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بنظر ذلك لغير أبي بردة، ففي حديث عتبة بن عامر عما تقدم قريباً (١٠/١٢): «ولا رخصة فيها لأحد بعدك»... وأقرب ما يقال فيه: إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد، أو تكون خصوصية الأول نسخت بنبوت الخصوصية للثاني، ولا مانع من ذلك لأنه لم يقع في السياق استمرار المنع لغير «صريحاً».

واعلم أنه قد يجتمع في الكلام ما يتناول الرواية والشهادة كالإخبار عن رؤية هلال رمضان^(١)، فإنه من جهة عمومه رواية فاكفتى فيه بواحد، ومن جهة اختصاصه بهذه السنة وبالناس الموجودين فيها شهادة فاعتبر فيه الحرية، والذكورة، ولفظ الشهادة^(٢).

قوله (وما في المروي... الخ) جواب سؤال تقديره: إن هذه الأمور إنشاء فكيف سويت أخبارا؟ فأجاب: بأنها مؤولة. وأجاب غيره: بأنها إخبار بالنسبة إلى ناقلها لأن النبي ﷺ يُخبر عن الله تعالى بأنه قال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ﴾ ونحو ذلك، وغيره يُخبر بأن النبي ﷺ أخبر بذلك أو بأن الصحابي أخبر عنه ﷺ به، وهكذا.

(١) الخبر ثلاثة أقسام: رواية محضة كالأحاديث النبوية، وشهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق على المعين عند الحاكم، ومركب من الشهادة والرواية، وله صور: منها: الإخبار عن رؤية هلال رمضان من جهة: أن الصوم لا يخصص بشخص معين، بل عام على جميع المصر أو أهل الأقاليم - على الخلاف في أنه هل يشترط في كل قوم رؤيتهم أم لا - فهو من هذا الوجه رواية لعدم الاختصاص بمعين وعموم الحكم. ومن جهة: أنه حكم فيه خصوصاً، وعدم عموم فأشبه الشهادة، وحصل الشبان فجرى الخلاف. ورجح المالكية جانب الشهادة واشترطوا عدلين «حاشية الدسوقي» (٥٠٩/١)، «الفروق» (٨/١)، ورجح الشافعية جانب الرواية، اختلفوا بالعدل، ويؤيده حديث ابن عمر: قال: «تقرأ على الناس الهلال فرائضاً فأخبرت رسول الله ﷺ، فصام وأمر الناس بصيامه»، رواه ابن حبان في الصوم، باب رؤية الهلال (٣٤٤٧)، والحاكم في الصوم (١٥٤١)، وقال: «صحيح على شرط مسلم»، وابن داود في الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية الهلال (٢٣٤٢)، والدارقطني في الصيام (٢١٢٧)، وقال: «متفق به مروان بن محمد ابن وهب وهو ثقة».

(٢) وبه قال الشافعية، قال الإمام النووي، رحمه الله تعالى، في «المنهاج» (٥٦٧/١)، على هامش «معني المحتاج»: (يجب صوم رمضان بإكالي شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال. وثبوت رؤية بعدي، وفي قول عدلان، وشرط الواحد حصة المدول في الأصح، لا عيب وامراً).

و«أشهد» إنشاء تضمن الإخبار، لا محض إخبار، أو إنشاء على المختار؛ وصيغ العقود ك«بعث» إنشاء خلافاً لأبي حنيفة.

(و«أشهد» إنشاء تضمن الإخبار) بالشهود به (لا محض إخبار، أو إنشاء على المختار) هو ناظر إلى اللفظ لوجود مضمونه في الخارج به، وإلى متعلقه؛ والثاني إلى المتعلق فقط؛ والثالث إلى اللفظ فقط، وهو التحقيق. فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد، ولا منافاة بين كون «أشهد» إنشاءً وكون معنى الشهادة إخباراً، لأنه صيغة مؤدية لذلك المعنى بمتعلقه.

(و«صيغ العقود ك«بعث» وأثريت، وزوجت، وتزوجت» (إنشاء)^(١)) لوجود مضمونها في الخارج بها،

للشيخ قوله (والثالث: إلى اللفظ فقط، وهو التحقيق) لأن اللفظ هو الموضوع لمعناه مع قطع النظر عن متعلقه.

قوله: (فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد) أي فلا خلاف حقيقة [في المسألة]^(٢).
قوله: / (لأنه صيغة مؤدية لذلك المعنى بمتعلقه) أي معه فصار معنى (أشهد)^(٣) إخباراً يعلم المخبر بالمتعلق وإن لم يوجد المعنى إلا به.
قوله (وصيغ العقود) أي والحلول ك«أعتقت».

(١) الإنسان ينقسم إلى ما اتفق عليه، وإلى ما اختلفوا فيه، فالجميع عليه أربعة أقسام، الأول: القسم الثاني: الأحرار والنواهي؛ الثالث: الترجي نحو: لعل الله يأتي بالخير، والنبني نحو: ليثني مألأ فاتفق منه، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خبزاً، والتحفيض، وصيغته أربع، وهي: ألا، وهلا، ولزما، ولولا، فهذه الأقسام متفق عليها في الجاهلية والإسلام. وأما المختلف فيه: هل هو إنشاء أو خبر فهي صيغ العقود، قالت الحنفية: إنها إخبارات على أصلها اللغوي، وقال غيرهم: إنها إشارات منقولة عن الخبر إليه. «الفروق» للقرافي (٢٧/١).

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من «ب».

(٣) هكذا في «ب»، وفي «أ»: اشمعل لعله تصحيف.

[ما يثبت به الجرح والتعديل]

قال القاضي: «يُثْبِتُ الجرحُ والتعديلُ بواحدٍ»، وقيل: «في رواية فقط»، وقيل: «لا فيها».

(قال القاضي) أبو بكر الباقلاني: «(يُثْبِتُ الجرحُ والتعديلُ بواحدٍ) في الرواية والشهادة نظرًا إلى أن ذلك خير»^(١).

(وقيل: في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة رعايةً للتناسب فيها، فإن الواحد يُقْبَلُ في الرواية دون الشهادة^(٢).

(وقيل: لا فيها) نظرًا إلى أن ذلك شهادة فلا بد فيه من العدد^(٣).

قوله (قال القاضي: يثبت الجرح والتعديل بواحدٍ) قضيته تقديم هذا مع حكاية ما يأتي [بصيغة]^(٤) «قيل» اختياره له، لكن الذي حكاها الأمدى^(٥) وابن الحاجب^(٦) وغيرهما^(٧) عن الأكثرين، ورتبته الإمام^(٨)، الرازي وغيره^(٩).

(١) اختلف العلماء من الأصوليين والمحدثين والفهاء في اشتراط العدد في ثبوت الجرح والتعديل على ثلاثة مذاهب، الأول: الاكتفاء بالواحد فيها، وقاله القاضي أبو بكر، وإمام الحرمين، عراه إلى المحققين، «البرهان» (١/٢٣٧)، «الأحكام» للأمدى (٢/٣١٦)، والمستصفى للفرلي (١/٤٧٩).

(٢) هذا المذهب الثاني: وهو الاكتفاء بالواحد في الرواية دون الشهادة، وهو مذهب الجمهور من الأصوليين والمحدثين بما فيهم الأئمة الأربعة. «فوائد الرحمات» (٢/٢٨١)، «المستصفى للفرلي» (١/٤٧٩)، «التدريب للسيوطي» (ص: ٢٠٣)، «شرح الكوكب» (٢/١٤٢).

(٣) هذا المذهب الثالث: وهو اشتراط العدد فيها، قاله ابن حبان من الغلاة، وبعض المحدثين. «البرهان» (١/٢٣٧)، «الإبهاج» (٢/٣٢١)، «شرح الكوكب» (٢/٤٢٥).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من «آ».

(٥) «الأحكام» للأمدى: (٢/٣١٦).

(٦) مختصر المتن «الابن الحاجب»: (٢/٦٤).

(٧) كعبد العلي الأنصاري في «الفوائد» (٢/٣٨١)، وابن التبرج في «شرح الكوكب» (٢/٤٢٥)، «العقد» في شرح المختصر» (٢/٦٤).

(٨) أي في «المحصل»: (٤/٤٠٨).

(٩) كالبيضاوي في «المنهاج» (ص: ١٢٠)، والقرافي في «التفصيح وشرحه» (٣٦٥)، والفرغاني في «المستصفى» (١/٤٧٩).

(خلافاً لأبي حنيفة) في قوله: إنها أخبار على أصلها بأن يُقدَّرَ وجود مضمونها في الخارج قبيل التلفظ بها.

قوله (بأن يُقدَّرَ وجود مضمونها في الخارج قبيل التلفظ بها) أي لضرورة صدق التلفظ^(١) الموضوع للخبر في الأصل، وللقائل بالأول أن يجيب بأنه لا ضرورة لذلك، لكن نُقِلَتْ^(٢) صيغة الخبر إلى الإنشاء عرفاً فصار حقيقةً عرفيةً.

(١) هكذا في «ب»، وفي «أ»: «التلفظ»، لعل المتن أصح.

(٢) هكذا في «ب»، وفي «أ»: «نقل» لعله تصحيف، والله أعلم.

القاضي) أيضاً: «يكفي الإطلاق فيها» أي في الجرح والتعديل فلا يحتاج إلى ذكر سببها في الرواية والشهادة اكتفاءً بعلم الجراح والمعدل به^(١).

الاجتهاد هو الثاني المفصل بين الرواية والشهادة^(٢).

قوله (وقال القاضي: يكفي الإطلاق فيها) تنبع [فيه]^(٣) في نقل هذا عن القاضي الإمام الرازي^(٤) والأمدى^(٥)، ونقل عنه إمام الحرمين^(٦) والغزالي في المنحول^(٧) القول الثالث^(٨)، والموجود^(٩) في التقریب للقاضي هو القول الرابع^(١٠) المنقول عن الشافعي^(١١)، وهو الذي نقله عنه الغزالي في المستصفى^(١٢)، ونقله الخطيب البغدادي في كفايته بسنده إليه^(١٣).

- (١) اختلف العلماء في وجوب ذكر سبب الجرح والتعديل عن أربعة مذاهب، أحدها: عدم وجوب ذكر السبب فيها، قاله القاضي أبي بكر الباقلاني، واختاره إمام الحرمين في «البرهان» (٢٣٧/١)، والغزالي في «المستصفى» (٤٨١/١)، والرازي في «الحصول» (٤١٠/٤)، والأمدى في «الأحكام» (٣١٧/٢)، والقرافي في «شرح التنقيح» (ص: ٣٦٥).
(٢) واختاره المصنف رحمه الله تعالى في «الإيجاز» (٣٢١/٢)، وهو الرابع المختار، والله تعالى أعلم.
(٣) ما بين معكوفتين ساقط من «ب»، ولعل إسقاطه أولى.
(٤) «الحصول» للرازي (٤١٠/٤).
(٥) «الأحكام» للأمدى (٣١٧/٢).
(٦) «البرهان» لإمام الحرمين (٢٣٧/١).
(٧) «المنحول» من تعليقات الأصول لإمام الغزالي: (ص: ٣٥٢).
(٨) يعني بالقول الثالث: (وقيل) يُذكر سبب التعديل فقط أي دون سبب الجرح.
(٩) النسخة من ضبط المحتسب شيخ الإسلام، رحمه الله تعالى، وهو مبتدأ، والخبر: (هو القول الرابع).
(١٠) يعني بالقول الرابع مذهب الشافعي ومن تبعه، وهو: وجوب ذكر سبب الجرح دون التعديل والصحيح من مذهب القاضي الذي نصح عليه في «التقريب» هو الأول والله تعالى أعلم.
(١١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ١٠٨)، و«البحر» (٢٩٤/٤)، و«المستصفى» (٤٨٠/١)، و«الحصول» (٤١٠/٤).
(١٢) «المستصفى» للغزالي: (ص: ٤٨٠).
(١٣) «الكفاية» للخطيب: (ص: ١٠٧).

وقيل: «يُذكر سببها»، وقيل: «سبب التعديل فقط»، وعكس الشافعي، وهو المختار في الشهادة، وأما الرواية فيكفي الإطلاق إذا عُرف مذهب الجراح، وقول الإمامين: «يكفي إطلاقها للعالم بسببها» هو رأي القاضي، إذ لا تعديل ولا جرح إلا للعالم.

(وقيل: يُذكر سببها) ولا يكفي إطلاقها لاحتمال أن يجرّح بما ليس بجراح، وأن يبادر إلى التعديل عملاً بالظاهر^(١). (وقيل): يُذكر (سبب التعديل فقط) أي دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يُبطل الثقة، ومطلق التعديل لا يُخصّلها جواز الاعتداء فيه على الظاهر^(٢). (وعكس الشافعي) الله تعالى قال: يُذكر سبب الجرح للاختلاف فيه دون سبب التعديل^(٣)،

الاجتهاد قوله (إذا عُرف مذهب الجراح) مفهومه: أنه إذا لم يُعرف ذلك لا يثبت الجرح بدون بيان سببه كأن يقول الجراح: «فلان ضعيف» أو «ليس بشيء». نعم قال ابن الصلاح وغيره^(٤): «إن هذا وإن لم يتعمد» في إثبات الجرح، لكننا نعتنقه في التوقّف عن قبول خبر من قيل فيه ذلك لأنه أوقع عندنا ريباً قوية^(٥).

- (١) هذا هو المذهب الثاني: وهو وجوب ذكر السبب فيها، قاله الماوردي: «البحر» (٢٩٤/٤).
(٢) هذا هو المذهب الثالث: وهو وجوب ذكر سبب التعديل دون سبب الجرح، نقله الإمام في «البرهان» (٢٣٧/١)، والغزالي في «المنحول» (ص: ٣٥٢) عن القاضي.
(٣) هذا هو المذهب الرابع: وهو ذكر سبب الجرح دون سبب التعديل، قاله الجواهر من الفقهاء والمحدثين والأصوليين، «البحر» (٢٩٣/٤)، «التدريب» للسيوطي (ص: ٢٠١)، «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ١٠٧)، و«الكفاية» (ص: ١٠٨)، «شرح الكوكب» (٤٢٠/٢).
(٤) كالإمام النووي في «التقريب» (ص: ٢٠١)، على هامش التدريب، والسيوطي في التدريب (ص: ٢٠٢).
(٥) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ١٠٨)، وانظر تعليق أساتذتنا الدكتور نور الدين عتر على قول ابن الصلاح.

[تعارض الجرح والتعديل]

والجرح مقدم إن كان عدد الجراح أكثر من المعدل إجماعاً، وكذا إن تساوت، أو كان الجراح أقل؛ وقال ابن شعبان: «يطلب الترجيح»

(والجرح مقدم) عند التعارض على التعديل (إن كان عدد الجراح أكثر من عدد المعدل إجماعاً، وكذا إن تساوت) أي عدد الجراح وعدد المعدل (أو كان الجراح أقل) عدداً من المعدل لاطلاع الجراح على ما لم يطلع عليه المعدل^(١).

للحاشية قوله (لاطلاع الجراح [على] ما لم يطلع عليه المعدل) يؤخذ منه أنه لو اطلع المعدل على السبب، وعلم توبته منه قدم على الجراح، وبه جزم النووي في مناهجه^(٢) كأصله^(٣)، وغيره^(٤).

(١) إذا تعارض الجرح والتعديل، والتعديل في راي واحد اختلف العلماء فيه على أربعة مذاهب: الأول: يقدم الجرح مطلقاً، قال الجمهور من الفقهاء والأصوليين والمحدثين. (المحصول: ٤/ ٤١٠)، «المستصفى» ١/ ٤٨١، «الأحكام» ٢/ ٣١٧، «علوم الحديث» (ص: ١٠٩)، «البحر»: ٤/ ٢٩٧. الثاني: يقدم التعديل مطلقاً، حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف. (البتحر: ٤/ ٢٩٧). الثالث: يقدم الأكثر من الجراحين أو المعدلين، وبه قال ابن حبان عن الحنابلة. «شرح الكوكب» ٤/ ٤٣٠. الرابع: أتباع متعارضان فلا يقدم أحدهما إلا بمرجح، قاله ابن شعبان من المالكية. «التدريب» (ص: ٢٠٥).

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من «أ».

(٣) «منهاج الطالبين» للنووي (٤/ ٣٢٤)، على هامش شرح المحلي على منهاج.

(٤) أصل منهاج هو المجرؤ لابي القاسم الرافعي.

(٥) أبي كازر كفي في «البحر» (٤/ ٢٩٧)، «السوطي في «التدريب» (ص: ٢٠٥).

(وهو) أي عكس الشافعي (المختار في الشهادة، وأما الرواية فيكفي الإطلاقي) فيها للجرح كالتعديل (إذا عرفت مذهب الجراح) من أنه لا يجرح إلا بقادح ولا يكتفى بمثل ذلك في الشهادة لتعلق الحق فيها بالمشهود له. (وقول الإمامين) أي إمام الحرمين^(١) والإمام الرازي^(٢): «(يكفي إطلاقهما) أي الجرح والتعديل (للعالم بسببهما) أي منه ولا يكفي من غيره» (هو رأي القاضي)^(٣) المتقدم (إذا لا تعديل وجرح إلا من العالم) بسببهما، فلا يقال: «إنه غير» وإن ذكره معه ابن الحاجب^(٤) وغيره^(٥).

للحاشية قوله (أي منه) بيّن به أنّ اللام في «للعالم» بمعنى «من».

(١) «الرهان» لإمام الحرمين: (١/ ٢٣٧).

(٢) «المحصول» للرازي: (٤/ ٤١٠).

(٣) يتضح ذلك جلياً بنقل رأي القاضي هنا كاملاً، قال الخطيب في الكفاية (ص: ١٠٧): «حدثني محمد بن عبيد الله المالكي قال: قرأت على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب قال: الجمهور من أهل العلم إذا جرح من لا يعرف الجرح ييب الكشف عن ذلك ولم يؤجّر ذلك على أهل العلم بهذا الشأن. والذي يقوّن عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجراح عالماً، والدليل عليه نفس ما قلنا على أنه لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده المؤكّر عدلاً لأننا من استفسرنا الجراح لغيره فإنما يجب علينا بسوء الظن والإهمال له بالجهل بما يصير به المجرؤ مجروحاً، وذلك ينقص جملة ما بنينا عليه أمره من الرضا به والرجوع إليه، ولا يجب الكشف ما به صار مجروحاً وإن اختلفت آراء الناس فيما به يصير المجرؤ مجروحاً كما لا يجب كشف ذلك في العقوبة والحقوق وإن اختلف في كثير منها فالطريق في ذلك واحد، فأما إذا كان الجراح عالماً وجب - لا عالة - استفساره».

(٤) «وإسناده في «المختصر» (٢/ ٦٥): «مسألة: قال القاضي: يكفي الإطلاقي فيها، وقيل: لا فيها، وقال الشافعي: في التعديل، وقيل: بالعكس، وقال الإمام: إن كان عالماً فكن فيها ولا لم يكف».

(٥) كعقيد الدين في «شرح المختصر» لابن الحاجب (٢/ ٦٥).

لِللَّحْنِ وَرَوَايَةٌ مَنْ لَا يَرَوِي إِلَّا لِلْعَدْلِ؛ وَلَيْسَ مِنَ الْجَرَحِ: تَرْكُ الْعَمَلِ بِمُرْوِيَّتِهِ، وَالْحُكْمُ بِمَشْهُودِهِ، وَلَا الْحَدُّ فِي شَهَادَةِ الزَّوْنِ، وَلَا نَحْوِ النَّبِيِّ؛

وَرَوَايَةٌ مَنْ لَا يَرَوِي إِلَّا لِلْعَدْلِ) أَي عَنْهُ بَأَن صَرَّحَ بِذَلِكَ، أَوْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ عَنْ شَخْصٍ تَعْدِيلُ لَهُ، كَمَا لَوْ قَالَ: «هُوَ عَدْلٌ»^(١).

وَقِيلَ: «لَا، بِجَوَازِ أَنْ يَتْرَكَ عَادَتَهُ»^(٢).

(وَلَيْسَ مِنَ الْجَرَحِ) لَشَخْصٍ (تَرْكُ الْعَمَلِ بِمُرْوِيَّتِهِ)^(٣)، (و) تَرْكُ (الْحُكْمِ بِمَشْهُودِهِ) لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ التَّرْكَ لِمَارَضٍ^(٤).

قَوْلُهُ (أَي عَنْهُ) بَيِّنُ بِهِ أَنَّ اللَّامَ فِي «لِلْعَدْلِ» بِمَعْنَى «عَنْ»، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: «عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ بِاللَّامِ دُونَ «عَنْ» لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ لَا يَنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ، بَلْ [فِي]»^(٥) رَوَايَتِهِ لَهُ فِي كِتَابِ التَّزَمُّ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَرَوِي فِيهِ إِلَّا لِلْعَدْلِ تَعْدِيلُ لَهُ كَصَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ، وَيُتَحَقَّقُ فِيهَا الْمُسْتَخْرَجَاتُ^(٦) عَلَيْهَا.

(١) قَالَ الْجَاهِلِيُّ «الْبِرْهَانُ»: (٢٣٨/١)، «الْمُسْتَصْفَى» (٤٨١/١)، «الْأَحْكَامُ» (٣١٩/٢)، «إِعْلَامُ الْوَقُوعِينَ» (لَاِبِنِ الْقِيَمِ: (١٨٦-١٨٧)، وَقَوَاعِدُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ لِلنَّهْأَوِيِّ: (ص: ١٦٢).

(٢) قَالَ الْمَاورِدِيُّ وَالرَّوَابِيَانِ مِنَ الشَّافِعِيَةِ «الْبَحْرُ»: (٢٩٠/٤).

(٣) قَالَ الْجَاهِلِيُّ «التَّنْذِيرُ» (ص: ٢٠٨).

(٤) انْظُرْ: «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمَدِيِّ: (٣١٩/٢).

(٥) مَا بَيْنَ مَعْنَوْيْنِ سَاقِطٌ مِنْ «أَي».

(٦) قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «التَّنْذِيرِ» (ص: ٦٥): «الْكَتَبُ الْمَخْرُجَةُ عَنْ الصَّحِيحِينَ كَالْمُسْتَخْرَجِ لِلْإِسْبَاعِيِّ عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَالْأَبِي عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِي عَلَى مُسْلِمَ، وَالْأَبِي نَعِيمِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَلَيْهَا، وَمَوْضُوعُهَا: أَنَّ بَأْتِي الْمُصَنِّفِ إِلَى الْكِتَابِ فَيُخْرِجُ أَحَادِيثَهُ بِأَسَانِيدَ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ صَاحِبِ الْكِتَابِ فَيَجْعَلُهَا مَعَ فِي شَيْخِهِ أَوْ مِنْ قَوْفِهِ، وَشَرُّهُ أَنْ لَا يَصِلَ إِلَى شَيْخٍ أَمَدٍ حَتَّى يَفْقِدَ سَنَدًا يُوصلُهُ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَّا لَعْدُوً مِنْ عِلْمٍ أَوْ زِيَادَةً مَهْمَةً.

وَهَذَا فَالْمَدَانُ، أَحَدُهُمَا: عِلْمُ السَّنَدِ، وَالْأُخْرَى: زِيَادَةُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّ تِلْكَ الزِّيَادَاتُ صَحِيحَةٌ لِكُونِهَا بِإِسْنَادِهَا، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: هَذَا مُسْلِمٌ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَتَّقِي فِيهِ إِسْنَادُ الْمُسْتَخْرَجِ

الْحَدِيثُ

(وَلَا الْحَدُّ) لَهُ (فِي شَهَادَةِ الزَّوْنِ) بَأَنَّهُ لَمْ يَكْمَلْ نَصَابَهَا لِأَنَّهُ لَا نَتْفَاءَ النَّصَابِ^(١)، (و) لَا فِي (نَحْوِ) شَرْبِ (النَّبِيذِ) مِنَ الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَتَكَاخِ الْمُتَعَةِ^(٢) لِجَوَازِ أَنْ يَتَعَدَّ إِبَاحَةً ذَلِكَ^(٣).

وَصَحِيحِي ابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ حَيَّانَ^(٤).

قَوْلُهُ (لَأَنَّهُ لَا نَتْفَاءَ النَّصَابِ) أَي لَا لِمَعْنَى^(٥) فِي الشَّاهِدِ.

= وَإِسْنَادُ مُصَنِّفِ الْأَصْلِ وَفِيهِمْ بَعْدَهُ، وَأَمَّا مَنْ بَيْنَ الْمُسْتَخْرَجِ وَبَيْنَ الرَّجُلِ فَيَحْتَاجُ إِلَى لَفْظٍ لَأَنَّهُ الْمُسْتَخْرَجُ لَمْ يَلْتَزِمِ الصَّحَّةَ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَلَّ قَصْدُهُ الْعَدْلَ قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: وَيَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هَذَا يُقَيِّدُ قَوْلَ الْعِرَاقِيِّ: «يُتَحَقَّقُ فِيهَا الْمُسْتَخْرَجَاتُ عَلَيْهَا»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انْظُرْ: «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمَدِيِّ: (٣١٩/٢).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ (١٨٤/٩): «قَالَ الْقَاضِي: وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمُتَعَةَ كَانَتْ تَكَاخًا إِلَى أَجَلٍ لَا مِيرَاثَ فِيهَا وَفَرَأَقَهَا بِحُصُلِّ بَانْتِقَاءِ الْأَجَلِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ، وَوَقَعَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِهَا مِنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الرُّوَاغُضَ، وَكَانَ ابْنُ عَسَاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: بِإِبَاحَتِهِ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ. قَالَ: وَاجْعَلُوا عَلَيَّ أَنَّهُ مِنْهُ وَقَعَ تَكَاخُ الْمُتَعَةِ الْأَنْ حُكْمُ يُلْغَاهُ سِوَاهُ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ إِلَّا مَا سَبَقَ عَنْ زُفَرٍ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ هَلْ يُجَدُّ الْوَاطِئُ فِيهِ؟ وَمَذْهَبُنَا: أَنَّهُ لَا يُجَدُّ لِشَبْهِهِ الْعَقْدِ وَشَبْهِهِ الْإِخْلَاقِ».

(٣) انْظُرْ: «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمَدِيِّ: (٣١٩/٢).

(٤) «شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ» لِلْعِرَاقِيِّ: (٥٤٣/٢).

(٥) وَفِي «أَب» أَيِ الْمَعْنَى، وَهُوَ النَّصْحُفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ولا التدليس بتسمية غير مشهورة، قال ابن السمعاني: «إلا أن يكون بحيث لو سئل لم يُبينه»، ولا بإعطاء شخص اسم آخر تشبيهاً كقولنا «أبو عبد الله الحافظ» يعني الذهبي تشبيهاً باليهقي، ولا بإيهام اللقي الرحلة. أمّا مدلس المتون فمجموع.

(ولا التدليس)^(١) فيمن روى عنه (بتسمية غير مشهورة) له حتى لا يُعرف إذ لا خلل في ذلك. قال ابن السمعاني: «إلا أن يكون بحيث لو سئل عنه (لم يُبينه)»^(٢) فإن صيغته حيث جرح له لظهور الكذب فيه، وأجيب بمنع ذلك فترك الاستثناء أظهر منه.

(ولا التدليس) بإعطاء شخص اسم آخر تشبيهاً كقولنا أخبرنا (أبو عبد الله الحافظ)^(٣)، يعني الذهبي تشبيهاً باليهقي في قوله: «حدثنا أبو عبد الله الحافظ» (يعني) به (الحاكم) لظهور المقصود؛ (ولا التدليس) بإيهام اللقي والرحلة الأول كقول من عاصر الزهري مثلاً ولم يلقه: «قال الزهري» مؤمناً أي موقعاً في الوهم أي الذهبي أنه سمعته، والثاني نحو أن يقال: «حدثنا وراء النهر» مؤمناً جيحون، والمراد نهر بضر كأن يكون بالجزيرة، لأن ذلك من المعارض لا كذب فيه.

قوله (ولا بإيهام اللقي) أشار به إلى تدليس الإسناد وهو أن يُسقط الراوي شيخه ويُرَتَقِي إلى من عاصره من شيخ شيخه، أو من / فوقه [بلفظ] «مَحْمَلٌ يُوهِمُ سماعه منه كـ» عن فلان، أو «أن فلاناً قال».

- (١) قاله الحنفية والشافعية، وغيرهم، وقال المحدثون: إنه قاذف. «الأحكام للأمدى: (٣١٩/٢)» «إواعد التحديث» للتهانزي، (ص: ١٦٠)، «التدريب للسيوطي، (ص: ١٤٦).
- (٢) «دقائق الأدلة للسمعاني (٣٤٩/١).
- (٣) وذلك كثير جداً في كتب البيهقي وخاصة في سنة والمعرفة.
- (٤) ما بين معكوفتين ساقط من «أ».

(أما مدلس المتون) وهو من يُدرج كلامه معها بحيث لا يتميَّز (فمجموع) لإيقاعه غيره في الكذب على رسول الله ﷺ.

وقد مثل له الشارح بقوله: «الأول كقول من عاصر الزهري... إلى آخره».

وأما تدليس المتن فذكره بعد، فقول العراقي: «إن المصنف لم يتعرض لتدليس الإسناد»^(١)، سهو مع أنه يلزمه تكرار ذكر تدليس المتن. وقد بيث أقسام التدليس في شرح الفقيه العراقي^(٢).

وإن لم يعاصر شيخ شيخه فهو إرسال لا تدليس.

وإن لم يأت بلفظ موهم بل صرح بالسماع ممن لم يسمعه منه فهو كذب.

قوله (جيحون)^(٣) هو نهر بلخ^(٤)، وما وراء إقليم اشتره أهلها بأهل ما وراء النهر، ومنهم كثير من علماء الحنفية. وأما جيحان^(٥) فهو نهر بالمصيصة^(٦) من بلاد الأرمن.

- (١) «شرح جمع الجوامع» للعراقي (٥٤٦/٢).
- (٢) «شرح الفقيه العراقي» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري: (١٧٩/١) (ومابعداها).
- (٣) قاله القوي في «المصباح» (١١٥/١).
- (٤) قال القوي في «المصباح» (٦٠/١): «بلخ: قاعدة خراسان، ويقال: هي في وسط الإقليم، ويُنسب إليها بعض أصحابنا».
- (٥) قاله القوي في «المصباح» (١١٥/١-١١٦).
- (٦) المصيصة، بالفتح، ثم الكسر، والتشديد، وباء ساكنة، مدينة على شاطئ جيحان من تغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرطوس، وكانت من مشهور تغور الإسلام وأبعد بها الصاخرون قديماً، نسبة باسم عامرها وهو مصيصة بن الروم بن اليمن بن سام بن نوح عليه السلام. «معجم البلدان» لياقوت الخسوي: (١٦٨/٥).

وغلط الجوهري في قوله: «إنه نهر بالشام»^(١)، نبتة على ذلك النووي في تهذيبه^(٢)، وقال صاحب^(٣) القاموس: «إنه نهر بين الشام والروم»^(٤).

مسألة: [تعريف الصحابي]

والصحابي: من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ وإن لم يرو ولم يطل بخلاف التابعي مع الصحيح،

(مسألة: [في تعريف الصحابي])

الصحابي: أي الشخص الذي يُسَمَّى صحابياً أي صاحب النبي ﷺ: من اجتمع حال كونه مؤمناً بمحمد ﷺ ذكرًا كان أو أنثى.

فخرج من اجتمع به كافرًا فليس بصاحبٍ لعداوتيه.

وفصل بين الفعل ومتعلّقه بالحال لئلي صاحبها، وهو ضمير «اجتمع».

وعُدل عن قول ابن حاجب^(١)، وغيره^(٢): «من رأى النبي ﷺ لبس الأعمى من أولي الصحبة كائن أم مكثوم»^(٣).

مسألة: الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ

قوله (من اجتمع مؤمناً بمحمد) يشمل من اجتمع به غير مُتميّز، وليس مراداً على المختار^(٤)، ومن اجتمع به من الملائكة والأنبياء ليلة الإسراء، وليس مراداً لوقوعه على وجه خرق العادة، بل المراد الاجتماع المتعارف لئن الناس وإن كانت رتبة الكثير من هؤلاء فوق رتبة الصحبة.

(١) «مختصر المتن» لابن الحاجب: (٦٧/٢).

(٢) كالأمدي في «الأحكام»: (٣٢١/٢)، والعصدي في «شرح المختصر»: (٦٧/٢).

(٣) هو عمرو (وقيل: عبد الله) بن أم مكتوم (عاتكة) القرشي، وهو ابن قيس بن زلفة، أسلم قديماً بسكة، وكان من المهاجرين الأولين، قديم للمدينة قبل النبي ﷺ على الأصح، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة في غائته غزواته يصلي بالناس، وهو المذكور في «عشرون»^(١)، خرج الله القادسية، فشهد القتال، وأشهد هناك على الأصح، وكان معه اللواء حينئذ «الإصابة».

(٤) قال الحافظ رحمه الله تعالى، في «الإصابة» (١٥٩/١): «إطلاق جماعة أن من رأى النبي ﷺ فهو صحابي» عموداً على من بلغ من النبوة، إذ من لم يُعْمَلْ لا تصح نسبة الرواية إليه. نعم يصدق: أن النبي ﷺ رآه فيكون صحابياً من هذه الحيلة ومن حيث الرواية يكون تابعياً.

(١) «الصحاح» للجوهري: (٢٠٩١/٥)، (ج، ح، ن).

(٢) «تهذيب الأسيا» واللغات» للنووي: (٥٧/٣).

(٣) هو الإمام محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، اللغوي الإمام الكبير الماهر في اللغة وغيرها من الفنون، له مصنفات كثيرة نافعة، منها في التفسير والحديث والتاريخ واللغة، توفي سنة ٧١٧ هـ، «البدور الطالع» (٧٩٨).

(٤) «القاموس المحيط» (١٩٣/٤)، (مادة: ج، ح، ن).

لَا تَقْرَأُ وَقِيلَ : «يُسْتَرَطَانِ» ، وَقِيلَ : «أَحَدُهُمَا» .

نَظَرًا لِلْعُرْفِ فِي الصَّحْبَةِ وَإِنْ قِيلَ : «يَكْفِي كَالأَوَّلِ» . وَالْفَرْقُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ بِالْمَصْطَفِيِّ ﷺ يُؤَيِّرُ مِنَ النُّورِ الْقَلْبِي أضعافَ مَا يُؤَيِّرُ بِالاجْتِمَاعِ الطَّوِيلِ بِالصَّحَابِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَالْأَعْرَابُ الْجَلْفُ يَمْجُرُو مَا يَجْتَمِعُ بِالْمَصْطَفِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا يَنْطَلِقُ بِالْحُكْمَةِ بِزَكَاةٍ طَلَعِيَةٍ ﷺ .

(وَقِيلَ : يُسْتَرَطَانِ) ^(١١) أَيِ الْمَذْكُورَانِ مِنَ الرِّوَايَةِ وَإِطَالَةِ الْجَمَاعَةِ فِي صَدَقِ اسْمِ الصَّحَابِ نَظَرًا فِي الإِطَالَةِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَفِي الرِّوَايَةِ إِلَى أَنَّ الْقَصْدَ الْأَعْظَمُ مِنْ صُحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ .

لَا تَقْرَأُ قَوْلُهُ (نَظَرًا لِلْعُرْفِ فِي الصَّحْبَةِ) تَعْلِيلُ قَوْلِهِ : «فَلَا يَكْفِي» وَلَمَّا كَانَتْ الإِطَالَةُ مَعْتَبَرَةً عَرَفًا فِي الصَّحْبَةِ ، وَالصَّحْبَةُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَسَائِلَيْنِ احْتِجَاجٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَقَالَ : «وَالْفَرْقُ ... الخ» .

(١١) قَالَ الْأَمْدِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٢/٣٢١) : «وَذَهَبَ عَمْرُ بْنُ بَحِينَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْاسْمَ إِنَّمَا يَسْتَلِمْ بِهِ مَنْ طَالَتْ صِحَّتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمُ» . تَعْلِيلُهُ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَعْبُوثِ (٨٨/٤) : «الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا حَاطَ أَحَدُ الْأُمَمِ الْمَعْتَزِلَةِ الَّذِي قَالَ فِيهِ تَعْلِبُ : إِنَّهُ غَيْرُ نَقْوٍ وَلَا مَأْمُونٍ» وَنَسَبَتُهُ (أَيِ الْأَمْدِيُّ) لِأَبِيهِ بِدَحْيَيْنِ تَصْحِيفٌ مِنْ (بَحْرٍ)» .

لَا تَقْرَأُ (وَأِنْ لَمْ يَزِدْ) عَنْهُ شَيْئًا (وَلَمْ يُطَلِّ) ^(١٢) بِضَمِّ الْبَاءِ ، أَيِ اجْتِمَاعُهُ بِهِ (بِخِلَافِ) التَّابِعِيِّ مَعَ الصَّحَابِ) وَهُوَ صَاحِبُهُ فَلَا يَكْفِي فِي صَدَقِ اسْمِ التَّابِعِيِّ عَلَى الشَّخْصِ اجْتِمَاعُهُ بِالصَّحَابِ مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ لِلْاجْتِمَاعِ بِهِ ...

لَا تَقْرَأُ قَوْلُهُ (وَلَمْ يُطَلِّ بِضَمِّ الْبَاءِ) ضَبْطُهُ بِذَلِكَ لِيُنَاسِبَ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ ، وَإِلَّا فَفَتْحُهَا جَائِزٌ . فَ«اجْتِمَاعُهُ» عَلَى الْأَوَّلِ مُنْصَوِّبٌ ، وَعَلَى الثَّانِي / مَرْفُوعٌ .

قَوْلُهُ (وَهُوَ صَاحِبُهُ) أَيِ التَّابِعِيِّ صَاحِبُ الصَّحَابِ .

قَوْلُهُ (فَلَا يَكْفِي فِي صَدَقِ اسْمِ التَّابِعِيِّ اجْتِمَاعُهُ بِالصَّحَابِ مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ لِلْاجْتِمَاعِ بِهِ) هُوَ ^(١٣) قَوْلُ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ ^(١٤) ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ هُوَ قَوْلُ الْحَاكِمِ : «إِنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الْجَمَاعَةُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُطَلِّ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ» ^(١٥) ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(١٦) ، وَالتَّنَوُّوِيُّ ^(١٧) ، وَغَيْرُهُمَا ^(١٨) .

(١٢) قَالَ الْجَاهِزُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ «الْأَحْكَامِ» لِلأَمْدِيِّ (٢/٣٢١) ، «الْإِصَابَةُ» (١/١٥٩) .

(١٣) هَذَا فِي «ب» ، وَفِي «أ» : «بِهِ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(١٤) انْظُرِ الْكُفَايَةَ لِلْخَطِيبِ : (ص : ٥١) .

(١٥) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ : (ص : ٤٢) ، وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ : «مَنْ شَافَهُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» .

(١٦) عُلُومُ الْحَدِيثِ لِابْنِ الصَّلَاحِ : (ص : ٣٠٢) .

(١٧) «التَّنْقِيحُ» لِلنَّوَوِيِّ : (ص : ٣٩٢) ، عَلَى هَامِشِ التَّنْدَرِيْبِ .

(١٨) كَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «مَشْرِحِ النَّبَخَةِ» (ص : ١١٠) ، وَالْحَافِظِ السَّيُوطِيِّ فِي «التَّنْدَرِيْبِ» (ص : ٣٩٢) .

المَشْرُوعُ (وقيل : يُشترط (أحدهما) فقط ، يعني قال بعضهم : يُشترط الإطالة وهذا مشهور^(١) .

وقال بعضهم : «يُشترط الرواية ولو لحديث» كما حكاه بعض المتأخرين .

(وقيل) يُشترط في صدق اسم الصحابي (الغزو) مع النبي ﷺ (أو سنة) أي مُضْمِيها على الاجتماع به ،

لِلْمُتَلَمِّذِ قوله (وقيل : يُشترط أحدهما) ظاهره الاكتفاء بواحد من إطالة الاجتماع ومن الرواية منهما ، وهو غير مراد ، إذ لا قائل به . وقد أوله الزركشي بأن المراد بأحدهما إطالة الاجتماع دون الرواية زاعماً أنه لا قائل باشتراط الرواية دون إطالة الاجتماع ، وأولاه الشارح باشتراط كل منهما عند قائله مشيراً إلى رد قول الزركشي بـ «أنه لا قائل باشتراط الرواية دون الإطالة»^(٢) بـ «أنه قد قيل به» .

قوله (قيل : الغزو أو سنة) عبارة ابن الصلاح^(٣) وغيره^(٤) «وسنة» بـ «الواو»^(٥) ، فحُزِّوا على أن ذلك قول واحد .

(١) أي المشهور عن شيخ المعتزلة ، وبعض أصحاب الأصول ، والأكثر على الأول «البحر» (٣٠/٤) .

قال العبد الفقير : يجمع بين هذا وبين مذهب الأكثر من الأصوليين والمحدثين : أن نظراً الأصوليين من حيث حجية قول الصحابي وعدمه ، ونظراً للمحدثين من حيث ثبوت العدالة وعدم ثبوتها ، ومن حيث كون الحديث مرسلاً أو متصلاً ، والله تعالى أعلم .

(٢) «تشنيف المسامح» للزركشي : (١/٥٢٤) .

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح : (ص : ٢٩٤) .

(٤) كما خطب في «الكفاية» : (ص : ٥٠) .

(٥) في «التفريب» للنبوي : (ص : ٢٧٥) مع «التدريب» ، و«البحر» للزركشي : (٤/٣٠٢) بـ (أو) .

لأن لصحبة النبي ﷺ شرفاً عظيماً فلا يُقال إلا باجتماع طويل يظهر فيه الخلُق المطبوع عليه الشخص كالغزو والمشملي على السفر الذي هو قطعة من العذاب ، والسنة المشتملة على الفصول الأربعة التي تختلف فيها المراجع . واعتراض على التعريف بأنه يصدق على من مات مرتداً كعبد الله بن خطل^(١) ، ولا يُسمى صحابياً بخلاف من مات بعد رذية سليماً كعبد الله^(٢) بن أبي سرح .

ومُجاب بأنه كان يُسمى قبل الردة ويكفي ذلك في صحة التعريف . إذ لا يُشترط فيه الاحتراز عن المثاني المعارضي ، ولذلك لم يَحْتَرِزُوا في تعريف المؤمنين عن الردة العارضة لبعض أفرادهم .

لِلْمُتَلَمِّذِ ناقِلين له عن سعيد بن المسيب بالجملة^(٣) ضعيف لا يستلزم إخراج مثل جرير البجلي ، ووائل بن حُجر ، وغيرهما ممن لم يشهد معه غزوة ، ولا أقام معه سنة مع أن الإجماع قائم على عدتهم من الصحابة .

(١) هو عبد العزى ، وسماه محمد بن إسحاق عبد الله بن خطل ، قتله سعيد بن حرب بامر النبي ﷺ بقتله يوم فتح مكة ، والسبب في قتله أنه كان أسلم ثم ارتد . «التهاذيب» للنبوي : (٤/٥٦٩) .

(٢) هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، أبو عبيد ، أخو عثمان بن عفان من الرضاعة ، أسلم قبل الفتح وهجر وكان كاتب الوحي ، ثم ارتد وسار إلى مكة ، أمر النبي ﷺ بقتله يوم الفتح ، فاستأذن له عثمان ، ثم أسلم ، وحسن إسلامه ، فتح الله على يديه إفريقية بعد أن ولاء عثمان على مصر ، وغزا الصواري والروم ، وأقام بمسفلن بعد قتل عثمان . وكان دعا بأن يثمن عمره بالصلاة فلم من صلاة الصبح التسليمة الأولى ثم هم بالثانية فبقي سنة ٣٦ هـ على الصحيح «الإصابة» (٤/٩٤) .

(٣) هذا لا يصح عنه ، لأن في سنده محمد بن عمر الواقدي ، وهو ضعيف . «الكفاية» (ص : ٥٠) .

«علوم الحديث» (ص : ٢٩٣) . «التدريب» (ص : ٢٧٦) .

وَمَنْ زَادَ مِنْ مَتَأَخَّرِي الْمَحْدُثِينَ كَالْعِرَاقِيِّ فِي التَّعْرِيفِ «وَمَاتَ مُؤْمِنًا»^(١) لِلْإِحْتِرَازِ عَنْهُ ذِكْرُ أَرَادَ تَعْرِيفَ مَنْ يُسَمَّى صَحَابِيًا بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّحَابَةِ لَا مُطْلَقًا، وَإِلَّا لَزِمَهُ أَنْ لَا يُسَمَّى صَحَابِيًا حَالِ حَيَاتِهِ، وَلَا يَقُولُ بِذَلِكَ أَحَدٌ وَإِنْ كَانَ مَا أَرَادَهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ التَّعْرِيفِ .

(وَلَوْ ادَّعَى الْمَعَاصِرُ) لِلنَّبِيِّ ﷺ (الْعَدْلَ الصَّحْبَةَ) لَهُ (قُبُلٌ وَفَاقًا لِلْقَاضِي) أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي، لِأَنَّ عِدَالَتَهُ تَمْتَعُهُ مِنَ الْكُذْبِ فِي ذَلِكَ^(٢) .

وَقِيلَ : لَا يَقْبَلُ لِادِّعَائِهِ لِنَفْسِهِ رُبْنَةً هُوَ فِيهَا مَتَّهِمٌ كَمَا لَوْ قَالَ : «أَنَا عَدْلٌ»^(٣) .

الْمَنَاقِبُ قَوْلُهُ (أَرَادَ تَعْرِيفَ مَنْ يُسَمَّى صَحَابِيًا بَعْدَ انْقِرَاضِ الصَّحَابَةِ) أَيُ بَانَ يَقَالُ بَعْدَ مَوْتِهِمْ «فَلَانُ صَحَابِيٌّ» أَوْ «فَلَانٌ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ» لَكُونُهُ ارْتَدَّ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ لَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ انْقِرَاضِهِمْ يَقَالُ فِيهِ ذَلِكَ . فَلِمَارَادُ انْقِرَاضِ كُلِّ مِنْهُمْ . فَلَوْ قَالَ : «بَعْدَ انْقِرَاضِهِ» أَفَادَ الْغَرَضَ، وَنَاسَبَ قَوْلُهُ «وَالْأَلْزِمَةُ أَنْ لَا يُسَمَّى [الشَّخْصُ]^(٤) صَحَابِيًا حَالِ حَيَاتِهِ» لِأَنَّ مَضْمُونَ هَذَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْقِرَاضِ الصَّحَابَةِ . وَبِالْجُمْلَةِ الْفِعَالَةُ عَلَى هَذَا : بِأَنَّ يُعْلَمَ مَوْتُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، غَيْرُ أَنَّ هَذَا - كَمَا لَا يَخْفَى - لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَوْتِهِ، فَقَدْ يُعْلَمُ بِإِخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ فَمِنْهَا، إِنَّمَا هُوَ جَارٍ عَلَى الْغَالِبِ .

(١) «التَّقْيِيدُ وَالِإِضَاحُ» لِلْعِرَاقِيِّ : (ص : ٢٧٨) .

(٢) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُعْرَفُ كَوْنُ الشَّخْصِ صَحَابِيًا بِالتَّوَاتُرِ، أَوْ الْاسْتِفَاضَةِ، أَوْ الشَّهَرَةِ، أَوْ بِإِخْبَارِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ التَّالِعِينَ، وَلَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا قَالَ الشَّخْصُ : أَنَا صَحَابِيٌّ، هَلْ يَقْبَلُ أَمْ لَا عَلَى الْمَلْعُونِ قَارِإِجٍ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْمَحْدُثِينَ لِكَيْ قَبُولِهِ . «الْبَحْرُ» (٤/٣٠٥) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٢/٤٧٩) ، «التَّنْدِيبُ» (ص : ٣٧٦) ، «الْأَحْكَامُ» (٢/٣٢٢) ، «مَغْتَصِبُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٦٨) ، «عِلْمُ الْحَدِيثِ» (ص : ٢٩٤) .

(٣) وَهُوَ اخْتِيَارُ الزَّرْكَانِيِّ فِي «الْبَحْرِ» (٤/٣٠٥) .

(٤) مَا بَيْنَ مَعْنَوَيْنِ سَاقِطٍ مِنْ «أَنَّ» وَ«بِ» .

وَالْأَكْثَرُ عَلَى عِدَالَةِ الصَّحَابَةِ، وَقِيلَ : «كَغَيْرِهِمْ»، وَقِيلَ : «إِلَى قَتْلِ عَشَائِنَ»، وَقِيلَ : «إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا» .

الْمَنَاقِبُ (وَالْأَكْثَرُ) مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ (عَلَى عِدَالَةِ الصَّحَابَةِ)^(١) فَلَا يُبْخَثُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ، وَلَا شَهَادَةٍ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ الْأَمَّةِ، قَالَ ﷺ : «خَيْرُ أُمَّتِي قُرْبِي»^(٢) رِوَاةُ الشَّيْخَانِ .

وَمَنْ طَرَأَ لَهُ مِنْهُمْ قَادِحٌ كَسَرِقَةٍ، أَوْ زَنَا عُيُولَ بِمَقْتَضَاهُ .

الْمَنَاقِبُ قَوْلُهُ (وَمَنْ طَرَأَ لَهُ مِنْهُمْ قَادِحٌ كَسَرِقَةٍ أَوْ زَنَا عُيُولَ بِمَقْتَضَاهُ) أَيُ لَأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ .

(١) قَالَ إِمَامُ الْخُرَمِينِ فِي «الْبُرْهَانِ» (١/٢٤٠)، وَالْغَزَالِيُّ فِي «الْمُسْتَصْفَى» (١/٤٨٣) وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي «عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص : ٢٩٤)، وَالتَّوْرِيُّ فِي «التَّفْرِيبِ» (ص : ٣٧٧)، وَالسَّيُوطِيُّ فِي «التَّنْدِيبِ» (ص : ٣٧٧) ، «الصَّحَابَةُ بِأَسْرِهِمْ خَصِيصَةٌ وَهِيَ لَا يُسَالُ عَنْ عِدَالَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ بَلْ ذَلِكَ أَمْرٌ مَفْرُوعٌ مِنْهُ يَكُونُ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَعْدُولِينَ بِتَصَوُّصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَاجْتِمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأَمَّةِ» .

وَقَالَ الْخَافِضُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِسَابَةِ» (١/١٦٢) اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَنِ عَلَى أَنَّ الْجَمِيعَ عُدُولٌ وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا شَدُودٌ مِنَ الْمِينَةِ .

(٢) رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بِأَبْ فُضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ (٣٦٥١) ، وَمُسْلِمٌ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بِأَبْ فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوحُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوحُهُمْ . (١/٦٤١٦-٦٤٢٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمُنَاقِبِ، بِأَبْ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَصَحَّهِ (٣٨٥٩) . وَالنَّسَائِيُّ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّنْذِيرِ، بِأَبِ الْوَفَاءِ بِاللَّهِ (٣٨١٨) وَابْنُ مَاجَةَ فِي «الْأَحْكَامِ»، بِأَبِ كِرَاهِيَةِ الشَّهَادَةِ لِمَنْ يَسْتَشْهَدُ (٢٣٦٢) .

الْبَيْتِ (وقيل): «هُمْ (كغَيْرِهِمْ)^(١) فَيُبْحَثُ عَنْ الْعَدَالَةِ فِيهِمْ فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ، إِلَّا مَنْ يَكُونُ ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ، أَوْ مَقْطُوعًا كَالشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

(وقيل): «هُمْ عَدُولٌ (إِلَى) حِينَ قُتِلَ عُثْمَانُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَيُبْحَثُ عَنْ عَدَالَتِهِمْ مِنْ حِينَ قَتَلَهُ لِيُفَوِّجَ الْفِتَنَ بَيْنَهُمْ مِنْ حِينَتِهِ، وَفِيهِمُ الْمُسِيكُ عَنْ خَوْضِهَا».

(وقيل): «هُمْ عَدُولٌ (إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا) عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُمْ فُسَّاقٌ لِحُرُوجِهِمْ عَلَى الْإِمَامِ الْحَقِّ».

وَرَدَّ بِأَنَّهُمْ مَجْتَهِدُونَ فِي قِتَالِهِمْ لَهُ فَلَا يَأْتُمُونَ وَإِنْ أَخْطَلُوا، بَلْ يُؤْجِرُونَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي «الْعَقَائِدِ».

مسألة: [الحديث المرسل]

المرسل: قول غير الصحابي: «قال عليه السلام»

مسألة: [الحديث المرسل]

المرسل: قول غير الصحابي تابعيًا كان، أو من بعده: «قال النبي عليه السلام» كذا» مُسَقِّطًا الواسطة بينه وبين النبي عليه السلام. هذا اصطلاح الأصوليين^(١)، وأما اصطلاح المحدثين: فهو قول التابعي^(٢).

قال المصنف: «فإن كان القول من تابع التابعين فمُسَقِّطٌ، أو ممن بعدهم فمُعْضَلٌ»^(٣)، أي بفتح الضاد، وهو ما سقط منه راويان فأكثر^(٤)، والمُتَقَطِّعُ ما سقط منه راوٍ فأكثر^(٥). وعرفه العراقي بما سقط منه واحد غير الصحابي لينفرد عن المُعْضَلِ والمرسل^(٦).

مسألة: المرسل قول غير الصحابي: «قال عليه السلام»

لو قال: «رواية غير الصحابي عن النبي» كان أولى ليشتمل ما إذا صيغته روايته غير قول.

قوله: (هذا اصطلاح الأصوليين) أي والفقهاء وبعض المحدثين. قوله: (وأما اصطلاح المحدثين) أي أكثرهم.

(١) قاله في «البحر» (٤٠٣/٤)، و«الأحكام» (٢٤٩/٢)، و«الإبهاج» (٣٣٩/٢)، وغيرها.

(٢) انظر «التدريب» (ص: ١٢٤).

(٣) أي في «الإبهاج» (٣٣٩/٢).

(٤) قال الحافظ السيوطي في التدريب، ص: ١٣٥: «مثاله: قول مالك في الموطأ: بلغني عن أبي هريرة: أن رسول الله عليه السلام قال: «لَتَمْلُوكُنَّ طَعَامَهُ وَيَكُونَنَّ»».

(٥) انظر «التدريب» للسيوطي (ص: ١١٣).

(٦) «الغريب النافع» للعراقي: (٥٥٠/٢).

(١) إذا علمنا أن الأمة أجمعت على عدالة الصحابة، ولم يخالف فيها من يعتد بقوله، وإنها خالف فيها المبدعة والشاذون الضالون، فلا ينبغي لذكر آرائهم، خاصة في المختصرات، واللاق بأصحاب هذه الآراء أن يتعرض الصنف عن ذكر آرائهم عقوبة هم حتى يمتنعوا مع آرائهم، والله تعالى أعلم.

قوله (قال المصنف) أي كغيره من أكثر المحدثين تفريعاً على اصطلاحهم.

قوله : (وهو ما سقط منه راويان فأكثر) [أي من موضع واحد، فعلى هذا لو سقط راويان فأكثر] (١) من موضعين مثلاً فهو مُعْضَلٌ، ويقاس به المنقطع.

قوله : (والمنقطع ما سقط منه راو فأكثر) هو على هذا أعم من المُعْضَل مطلقاً.

قوله : (لِيُفَرِّدَ عن المُعْضَلِ والمُرْسَلِ) أي ينفرد عن المُعْضَل بقوله : «راو واحد» وعن المرسل بقوله : «غير الصحابي» ، فهو على هذا مبينٌ لِكُلِّ منهما.

(١) ما بين معكوفين سابق من «أ».

واحتج به أبو حنيفة ومالك والآمدني مطلقاً، وقومٌ إن كان المرسل من أئمة النقل؛ ثم هو أضعف من المسند خلافاً لقوم.

(واحتج به أبو حنيفة^(١) ومالك^(٢)) وأحد في أشهر الروايتين^(٣) عنه (والآمدني^(٤) مطلقاً) قالوا : لأن العدل لا يسقط الوساطة بينه وبين النبي إلا وهو عدلٌ عنده وإلا كان ذلك تليساً قادحاً فيه .

(وقومٌ إن كان المرسل من أئمة النقل^(٥)) كسعيد بن المسيب والشعبي^(٦) بخلاف من لم يكن منهم فقد يظن من ليس بعدلٍ عدلاً فيسقطه لظنه .

جديده قوله (وأحد في أشهر الروايتين عنه) خص الأئمة بأحد لأنه من زيادته، وإلا فالأنسب أن يقال : «عنهم» لمشاركة مالك له في ذلك .

قوله (وقومٌ إن كان المرسل من أئمة النقل) اختاره ابن حبيب^(٧)، وغيره^(٨) .

(١) قال البخاري في «كشف الأسرار» (٥/٣) : «فالمرسل على أربعة أنواع، أحدها : ما أرسله الصحابي ، والثاني : ما أرسله القرن الثاني ، والثالث : ما أرسله العدل في كل عصر ، والرابع : ما أرسل من وجوه واتصل من وجوه آخر . أما القسم الأول فمقبول بالإجماع ، وأما إرسال القرن الثاني والثالث فحجة عندنا» .

(٢) قال القرافي في «شرح التنقيح» (ص : ٣٧٩) : «والمراسل عند مالك وأبي حنيفة وجهود المعتزلة حجة» .

(٣) وبه قال أصحابه قال ابن النجار الحنبلي في «شرح الكوكب» (٥٧٦/٢) : «المرسل حجة كمراسيل الصحابة عند أحمد وأصحابه والحنفية ، والمالكية والمعتزلة» .

(٤) قال في «الأحكام» (٣٥٠/٢) : «المختار قبول مراسيل العدل مطلقاً» .

(٥) قاله عيسى بن أبان من الحنفية ، واختاره ابن الحاجب ، «أصول السرخسي» (١/٣٧٠) .

(٦) هو عامر بن سراحيل بن عبد ، الشعبي ، الحميري ، أبو عمرو الكوفي . أدرك خمسة من الصحابة ، وكان كثير العلم ، عظيم الحلم ، قديم السلم ، من الإسلام سكان ، وكان فقهياً شاعراً ، وتولى القضاء لعمر بن عبد العزيز . قال ابن عينة : كان الناس يقولون : بعد الصحابة ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والثوري في زمانه ، مات سنة ١٠٩ هـ على الأصح . «التهذيب» لابن حجر (٤٦/٣) .

(٧) «مختصر ابن الحاجب» (٢/٧٤) .

(٨) كالعضد في شرح «مختصر ابن الحاجب» (٢/٧٤-٧٥) .

﴿ثُمَّ هُوَ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِهِ﴾ (أَضَعَفُ مِنَ الْمُسْتَدِّ) ^(١) أَيِ الَّذِي لَتَصِلَ سُنْدُهُ فَلَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ أَحَدٌ (خِلَافًا لِقَوْلِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْمُسْتَدِّ، قَالُوا: لِأَنَّ الْعَدْلَ لَا يُسْقِطُ إِلَّا مَنْ يَجِزُّ بِعَدَالَتِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَذْكُرُهُ فَيُحِيلُ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ ^(٢)، وَأُجِيبَ بِمَنْعِ ذَلِكَ ^(٣).

وَالصَّحِيحُ رَدُّهُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَالْقَاضِي، قَالَ مُسْلِمٌ: «وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ» فَإِنْ كَانَ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ كَابَنِ الْمَسِيْبِ قَبْلُ، وَهُوَ مُسْنَدٌ.

﴿وَالصَّحِيحُ: رَدُّهُ ^(١)، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، مِنْهُمْ﴾ (الْإِمَامُ) الشَّافِعِيُّ ^(٢) وَالْقَاضِي ^(٣)، أَبُو بَكْرٍ الْبَاقَلَانِيُّ، (قَالَ مُسْلِمٌ) فِي صَدْرِ صَحِيحِهِ: (وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ) ^(٤) لِلْجَهْلِ بِعَدَالَةِ السَّاقِطِ وَإِنْ كَانَ صَحَابِيًّا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرَأِهِ قَاطِعٌ.

(فَإِنْ كَانَ) الْمُرْسَلُ (لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ) كَأَنْ عُرِفَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ (كَابَنِ الْمَسِيْبِ) وَأَبِي سَلَمَةَ ^(٥) ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَرَوِيَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (قِيلَ) مُرْسَلُهُ لِنَتْفَاءِ الْحَذَوْرِ (وَهُوَ) حَيْثُ ذَكَرَهُ (مُسْنَدٌ) حَكْمًا لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْعَدْلِ كَذِكْرِهِ.

لِلْمُتَلَقِّ قَوْلُهُ (وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ) عَطَفَتْ عَلَى «الشَّافِعِيِّ».

قَوْلُهُ (فَإِنْ كَانَ الْمُرْسَلُ لَا يَرَوِي... الخ) قَضَيْتُهُ بِقَرِينَةٍ مَا ذَكَرَهُ بَعْدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُرْسَلِ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ مَعَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ اعْتَبَرَ كِبَارَهُمْ فَقَالَ: «فَأَمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ فَلَا أَعْلَمُ وَاحِدًا يَقْبَلُ مُرْسَلُهُ» ^(٦).

(١) عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ. «الْمُسْتَضْفَى» (٤٩٦/١)، «التَّدْرِيبُ» (ص: ١٢٦).

(٢) قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَذْهَبُ ثَلَاثٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمُرْسَلَ مَقْبُولٌ إِذَا اعْتَصَدَ بِأَحَدِ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُصَنِّفُ، وَإِلَّا فَلَا. (أَثَرُ الْاِخْتِلَافِ لِشَيْخِنَا الدُّكْتُورِ الْحَنِّ (ص: ٣٩٨)، وَ«الْإِبْهَاجُ» (٣٣٩/٢).

(٣) نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ فِي «مُسْتَضْفَى» (٤٩٦/١) عَنْهُ وَاخْتَارَهُ.

(٤) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٩٠/١)، مَعَ شَرْحِ النَّوَوِيِّ.

(٥) هُوَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، قِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقِيلَ: إِسْمَاعِيلُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ كَيْسٌ، وَرَوَى عَنْ جَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَانَ ثَقَّةً فِيهَا كَثِيرَ الْحَدِيثِ، مَاتَ سَنَةَ ٩٤ هـ. «الْتَهَذِيبُ» لِلْحَافِظِ (٣٦٩/٦).

(٦) قَالَ اللَّهُ فِي الرِّسَالَةِ (ص: ٤٦٦).

(١) قَوْلُهُ الْجَاهِلِيُّ. «الرِّسَالَةُ» (ص: ٤٦٦)، «الْأَحْكَامُ» (٤٦٣/٤).

(٢) قَالَ مَتَأَخَّرُوا الْخُتْفِيَّةَ. «أَصُولُ الْبَزْغَوِيِّ» (٧/٣).

(٣) قَالَ عَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ الْخُتْفِيُّ فِي «النُّوَانِحِ» (٣٢٧/٢)، وَاللُّكْتُوِيُّ الْخُتْفِيُّ فِي ظَفَرِ الْأَمَانِيِّ (ص: ٣٥١) «وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مُبَالِغَةٌ فِي قَوْلِهِ».

للمشقة وتمثيل المصنف لذلك بابن المسيب تبع فيه قولاً قديماً للشافعي، ونقل عن الجديدي أيضاً. والجديد المعروف الذي عليه جمهور المحدثين أن مرسلاً ابن المسيب كمرسل غيره لا يقبل إلا باعتضاده كما ذكره لقول النووي^(١) عن البيهقي: «قد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقبلها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها، فاقضى ذلك أنه قد يروي عن غير عدل».

وقوله (يرويان عن أبي هريرة) أي فإذا استقطه أحدهما علم أنه الساقط، وكان الحديث مستنداً.

وإن عضد مرسلاً كبار التابعين ضعيف يرجح كقول صحابي، أو فعله، أو الأكثر، أو إسناد،

وإن عضد مرسلاً كبار التابعين^(١) كقيس بن أبي حازم^(٢)، وأبي عثمان النهدي^(٣)، وأبي رجاء العطاردي^(٤) (ضعيف يرجح) أي صالح للترجيح (كقول صحابي^(٥)، أو فعله، أو قول الأكثر) من العلماء ليس فيهم صحابي (أو إسناد) من مرسله، أو غيره بأن يشتمل على ضعف،

للمشقة قوله (إن عضد مرسلاً كبار التابعين) قيل لكبارهم. لأن غالب رواياتهم عن الصحابة يقبل على الظن أن الساقط الصحابي، فإذا انضم إليه عضد كان أقرب إلى القبول، وعليه ينبغي ضبط التابعي الكبير بـ «من أكثر رواياته عن الصحابة»، والصغير بـ «من أكثر رواياته عن التابعين».

(١) وبه قال الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص: ٤٦١)، واختاره شيخ الإسلام في «لب الأصول» وشرحه (ص: ١٠٥)، والعراقي في «الفتية»، والسخاوي في «مترجه» (١/٢٦٦).

(٢) هو قيس بن أبي حازم (عبد عوف) بن الحارث، أبو عبد الله، الأحمسي، البجلي الكوفي، التابعي الجليل المخضرم، أدرك الجاهلية، وجاء ليباع النبي ﷺ، فتوفي النبي ﷺ وهو في الطريق، وأبوه الصحابي. روى عن جماعات من الصحابة وعنه التابعون، وقال أبو داود: أجود الناس إسناداً قيس بن أبي حازم، توفي سنة ٨٤ هـ. «التهذيب» للنووي: (٢/٣٧١).

(٣) هو عبد الرحمن بن مل بن عمرو، أبو عثمان النهدي الكوفي ثم البصري، أدرك الجاهلية. أسلم على عهد رسول الله ﷺ، وقصد إليه ولم يلقه، وروى عن عمر وعلي وغيرهما، هاجر إلى المدينة بعد موت أبي بكر، وحدث عن ما بين حجة وعمره، كان لا يصيب ذنباً ليلة قائم وفجاءه ضامم، وكان ليلة غريف القوم، مات سنة ١٠٠ هـ. «التهذيب» لابن حجر (٤٢٣).

(٤) هو عمران بن ملحان، أبو رجاء العطاردي البصري، أدرك زمن النبي ﷺ، وروى عن عمر وعلي وغيرهما، وكان ثقة في الحديث، وله رواية علم بالقرآن، وأم قومه أربعين سنة، وعمره طويلاً أزيد من مئة وعشرين سنة، مات سنة ١٠٩ هـ. «التهذيب» لابن حجر (٤٠٥/٤١).

(٥) شرع المصنف، رحمه الله، في ذكر أمور اعتبرها الإمام الشافعي رحمه الله، انظر نفعه في رسالته (٤٦١)، والمعرفة للبيهقي (١٦٢-١٦٤)، و«التدوين» للسيوطي (ص: ١٢٩).

(١) قاله النووي في «الإرشاد» (ص: ٨٣)، و«التهذيب» في ترجمة ابن المسيب (٢/٢١٤).

البيان على أن ابن الصلاح^(١)، والنووي^(٢) لم يقيدا بـ «الكبار»، وهو قوي معنى.

قول (بأن يشمل على ضعيف) قيد به ليصلح مثالا لقول المصنف «ضعيف يرجح»، وليصح قوله: «ثم أضعف من المسند»، وقوله: «كان المجموع حجة» إذ لو اعتضد بمسند صحيح لم يكن أضعف من مسند يعارضه، بل هو أقوى منه، ولم يكن مجموعها حجة، بل كل منها حجة.

البيان أو إرسال، أو قياس، أو انتشار، أو عمل العصر كان المجموع حجة وفاقا للشافعي، لا مجرد المرسل، ولا المنضم. فإن مجرد ولا دليل سواه فالأظهر الانكشاف لأجله.

البيان (أو إرسال) بأن رسالة آخر يروي عن غير شيخ الأول، (أو قياس) معنى (أو انتشار) له من غير تكبر، (أو عمل) أهل (العصر) على وفقه (كان المجموع) من المرسل والمنضم إليه العاضد له (حجة وفاقا للشافعي) رضي الله عنه (لا مجرد المرسل، ولا) مجرد (المنضم) إليه لضعف كل منها على انفراد. ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن، ومن الشائع ضعيفان يغلبان قويا.

أما مرسل صغار التابعين كالزهري، ونحوه فباقى على الرد مع العاضد لشدة ضعفه.

(فإن تجرد) المرسل عن العاضد (ولا دليل) في الباب (سواء) ومدلوله المنع من شيء (فالأظهر الانكشاف) عن ذلك الشيء (لأجله) احتياطاً. وقيل: «لا يجب الانكشاف لأنه ليس بحجة حتمية».

البيان قوله (معنى) قيد به ليصلح مثالا لـ «ضعيف يرجح»، وليصح [قوله]^(١): «كان المجموع حجة»، إذا المراد بالقياس [كون معنى القياس]^(٢) في [معنى]^(٣) الأصل، وهو الجمع بنفي الفارق، وهو ضعيف لفقده ركناً من أركان القياس الشرعي وهو العلة.

قوله (ليضعف كل منها على انفراد) أي عند من قال بضعفه، وإلا فقد احتج بعضهم بالمرسل، وبعضهم بقول الصحابي، وبعضهم بالقياس المعنوي، وبعضهم بتعليل أهل العصر.

(١) ما بين معكوفين منقطة من «أ».

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٥٣-٥٤).

(٢) «الإرشاد» للنووي: (ص: ٨٢-٨٣)، لكنه تنبه له في شرحه للوسيط وهو من أواخر تصنيفه، قاله الحافظ السخاوي في «فتح المغيب» (١/٢٦٦).

الكتاب الثالث في الإجماع

الكتاب الثالث في الإجماع

وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان .
فعلَّم اختصاصه بالمجتهدين ، وهو اتفاق ، واعتبر قوم وفائق العوام
مطلقاً ، وقوم في المشهور

الكتاب الثالث في الإجماع

من الأدلة الشرعية (وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة) نبينا (محمد ﷺ) في
عصر على أي أمر كان^(١) . وشرح المصنف هذا الحد بأننا عليه معظم مسائل
المحدود ، وناهيك بحسن ذلك ، فقال :

الكتاب الثالث في الإجماع

قوله (من الأدلة الشرعية) متعلق بـ «الثالث» ، ولو جعله عقبة كان أولى .
ويجوز [جعله]^(٢) حالاً لازمة من الإجماع ، ولا ينافيه كون المجتمع عليه يكون
شرعياً كجمل النكاح ، ولغوياً ككون^(٣) الفاء للتعقيب^(٤) ، وعقباً كحدوث
العالم ، ودنوياً كتدبير الجيوش .

قوله (اتفاق مجتهد الأمة) يؤخذ منه : أنه لا يشترط في الإجماع اتفاق ثلاثة
فأكثر ، لأن قوله : «مجتهد» ليس جمعاً ، بل مفرد أضيف إلى معرفة فيعلم الانتيابي
قالاً أكثر .

(١) هذا في الاصطلاح ، أما في اللغة فيطلق على أمرين ، أحدهما : التعزم على الشيء والتصميم
عليه ، ومنه يقال : أجمع فلان على كذا ، إذا عزم عليه ، الثاني : الاتفاق ، ومنه يقال : أجمع
القوم على كذا ، إذا اتفقوا عليه . «الأحكام» (١/١٦٧) ، و«المصباح» (١/١٠٩) .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من «آ» .

(٣) في «آ» : الكون ، لعل تصحيف ، والله أعلم .

(٤) «معني اللب» لابن هشام : (١/٢١٤) .

الْمَعْنَى (فَعِلْمٌ اخْتِصَاصُهُ) أي الإجماع (بالمجتهدين) بأن لا يجاوزهم إلى غيرهم (وهو) أي الاختصاص بهم (اتِّفَاقٌ) أي فلا عِزَّةَ باتِّفَاقٍ غيرهم، وهل يُعْتَبَرُ وفاقٌ غيرهم ثم؟ نَبَّهَ عليه بقوله: (واعتبرَ قومٌ وفاقَ العوامِ) للمجتهدين (مطلقاً) أي في المشهور والخفي^(١)، (قومٌ في المشهور) دون الخفي كدقائق الفقه.

لِلْمَعْنَى لا يقال: «ويعمُّ الواحدُ مع أنَّ قوله ليس إجماعاً»، لأننا نقول: يَمَسُّ منه لفظٌ «اتِّفَاقٌ» لأنه لا يكون إلا من اثنين فأكثر. وسيُنبَّهُ عليه الشارح.

والمراد بـ «الأمة» أمة الإحباب، لا أمة الدعوة، كما سيُعلم من كلامه.

قوله (مُعْظَمُ مسائل المحدود) أي لا كُلُّها كما زعمَ الزركشي^(٢)، إذ منها ما لا يوجد منه ككون الإجماع حجة، وكونه قطعياً تارة، وظنياً أخرى.

(١) اختلف العلماء في اعتبار وفاق العوام المجتهدين في انعقاد الإجماع على ثلاثة مذاهب، الأول: لا يُعْتَبَرُ وفاقُ العوامِ ولا خلافهم مطلقاً، قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنابلة، الثاني: يُعْتَبَرُ وفاقُ العوامِ مطلقاً، قاله بعض المتكلمين، واختاره الغزالي والأندلسي، ونقله الرازي، والأندلسي، عبد المولى الأنصاري، وابن الحاجب، وغيرهم عن القاضي أبي بكر، ولا يصح عنه، الثالث: يُعْتَبَرُ وفاقهم في المشهور دون الخفي، حكاه القاضي عبد الوهاب وابن السمعاني. «فوائد الرجوح» (٤٠٦/٢)، «المستصفى» (٥٢٦/١)، «المحصل» (١٩٦/٤)، «الأحكام» (١٩١/١)، «مختصر ابن الحاجب» (٣٣/٢)، «البحر» (٤٦١/٤).

(٢) «شرح جمع الجوامع» للزركشي: (٥/٢).

الْمَعْنَى: بمعنى: إطلاق «أنَّ الأمة أجمعت»، لا افتقار الحجة إليهم خلافاً للأندلسي؛ وآخرون الأصولي في الفروع؛ ١٧٩

الْمَعْنَى (بمعنى إطلاق أنَّ الأمة أجمعت) أي ليصح هذا الإطلاق. (لا) بمعنى (افتقار الحجة) اللازمة للإجماع (إليهم، خلافاً للأندلسي)^(١) في قوله بالثاني، ويدلُّ له التفرقة بين المشهور والخفي.

(و) اعتبر (آخرُونَ الأصولي في الفروع) فيُعْتَبَرُ وفاقه للمجتهدين فيها لتوقُّف استنباطها على الأصول^(٢)، والصحيح المنع لأنه عامي بالنسبة إليها.

لِلْمَعْنَى قوله/ (بمعنى إطلاق أنَّ الأمة... الخ) راجع إلى القولين المذكورين. (١/١٧٧) والخلاف على المعنى الأول لفظي، وعلى الثاني معنوي.

قوله (في قوله بالثاني)^(٣) أي بالمعنى الثاني.

قوله (ويدلُّ له التفرقة بين المشهور والخفي) وجَّه الدلالة: أن العوام يطلعون غالباً على المشهور دون الخفي، ومثل ذلك إنما يقال في المعاني لا في الألفاظ.

(١) «الأحكام للأندلسي» (١٩١/١).

(٢) «اختاره الغزالي في «المستصفى» (١/٥٣٠).

(٣) في «آ»: «في الثاني»، لعله تصحيف، والله تعالى أعلم.

والمسلمين، فخرج من تكفره؛ وبالعدل إن كانت العدالة ركنًا
وعدمه إن لم تكن، وثالثها في الفاسق: «يُعتبر في حق نفسه»،
ورابعها: «إن بين ماخذ» ؛
.....

(و) عُلِمَ اختصاص الإجماع (بالمسلمين) لأن الإسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ
في تعريفه (فخرج من تكفره) يَدْعِيهِ، فلا عبرة بسواقية ولا خلافة^(١).

(ز) عُلِمَ اختصاصه (بالعدل) إن كانت العدالة ركنًا في الاجتهاد (وعدمه) أي
عدم الاختصاص بهم (إن لم تكن) ركنًا في الاجتهاد، وهو الصحيح، كما سيأتي في
بابه، فحصل بما ذكر: أن في اعتبار وفاق الفاسق قولين. وزاد عليها قوله:

(وإليها) أي الأقوال (في الفاسق يُعتبر) وفاقه (في حق نفسه) دون غيره.
فيكون إجماع العدل حجة عليه إن وافقهم، وعلى غيره مطلقاً.

للإثبات قوله (لأن الإسلام شرط في الاجتهاد) الأولى «في المجتهد» لأنه المأخوذ من
تعريفه. لا يقال: إذا كان شرطًا في المجتهد كان شرطًا في الاجتهاد. لأن
نقول: ممنوع، لأنه إنشائي شرط في المجتهد ليقبل قوله، فهو شرط اعتباري قوله،
لا إسمية استنباطه اجتهدًا. ويدل لعدم اشتراطه فيه ما سيأتي في الكتاب
السابع في مسألة: «المصيب في العقليات واحد».

قوله (إن كانت العدالة ركنًا في الاجتهاد) الأولى «في المجتهد» لأنه المأخوذ
من تعريفه على وجه. ويأتي فيه ما مر آنفاً.

(١) قال الأمدى، رحمه الله تعالى، في «الأحكام» (١٩١/١) «اتَّفَقَ القائلون بكون الإجماع حجة
على أنه لا اعتبار بسواقية من هو خارج من الملة ولا بمخالفته». ومثله في «المحصل»
(١٩٦/٤)، و«شرح الكوكب» (٢٢٧/٢).

وأنه لا بُدَّ من الكل، وعليه الجمهور، وثانيها: «يُضَرُّ الاثنان»،
وثالثها: «الثلاثة»، ورابعها: «بالغ عدد التواتر»، وخامسها: «إن ساء
الاجتهاد في مذهبه»، سادسها: «في أصول الدين»، وسابعها: «لا
يكون إجماعاً، بل حجة»؛ وأنه لا يختص بالصحابة؛ وعدم انعقاده في
حياة النبي ﷺ ؛
.....

(و) عُلِمَ (وإليها) يُعتبر وفاقه (إن بين ماخذ) في مخالفة، بخلاف إذا لم يُبينه إذ ليس
عنده ما يمنع عن أن يقول شيئاً من غير دليل^(١).

(و) عُلِمَ (أنه لا بُدَّ من الكل) لأن إضافة المجتهد إلى الأمة تُفِيدُ العموم (وعليه
الجمهور)^(٢) فتَضَرَّ مخالفة الواحد. (وثانيها) الأقوال (يُضَرُّ الإثنين) دون
الواحد^(٣). (وثالثها) تَضَرُّ (الثلاثة) دون الواحد والاثنين^(٤). (ورابعها) يُضَرُّ
(بالغ عدد التواتر) (دون من لم يبلغه إذا كان غيرهم أكثر منهم)^(٥).

للإثبات قوله (إذا كان غيرهم) أي غير من لم يبلغ عدد التواتر أكثر منهم. وخرج بذلك
ما إذا كان أقل، أو تعادلاً، فلا إجماع قطعاً.

(١) اتَّفَقَ العلماء على عدم قول المتقدم الذي يكفر بدعته في الإجماع، ولكنهم اختلفوا في الذي لا
يكفر على أربعة مذاهب، الأول: يُعتبر قوله في الإجماع، قاله المالكية والشافعية (الثاني: لا
يُعتبر قوله؛ قاله الحنفية والحنابلة، «فرائع الروحوت» (٤٠٧/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٣٥)،
«الأحكام» (١٩١/١)، «المحصل» (١٩٦/٤)، «شرح الكوكب» (٢٢٧/٢). (٢)
(أي من الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنابلة، «فرائع الروحوت» (٤١٣/٢)، «شرح
التنقيح» (ص: ٣٣٦)، «البحر» (٤٧٦/٤)، «شرح الكوكب» (٢٢٩/٢). (٣)
رُوي عن ابن جرير، «البحر» (٤٧/٤). (٤)
(٥) قال أبو بكر الرازي الحنفي، وابن خلدون من الحنابلة، وبعض المالكية، وبعض المعتزلة،
«المحصل» (١٨١/٤)، «شرح الكوكب» (٢٣٠/٢).

(٥) قال الزركشي في «البحر» (٤٧٧/٤): «قال القاضي أبو بكر: إنه الذي يصح عن ابن جرير».

وخاصتها) تُضَرُّ مخالفةً مَنْ خَالَفتْ (إِنْ سَاعَ الاجتهادُ في مذهبه) بأن كان

للاجتهاد فيه مجال كقول ابن عباسٍ بَعْدَ الْعَوْلِ، فإن لم يَسْغُ كقولهِ بجوازٍ ربما الفضل فلا تُضَرُّ مخالفتُهُ^(١). (وساوسها) تُضَرُّ مخالفةً مَنْ خَالَفتْ ولو كان واحداً (في أصول الدين) لِحُظْرِهِ دون غيره من العلوم^(٢). (وسابغها: لا يكون) الاتفاقُ مع مخالفة البعض (إجماعاً، بَلْ) يكون «حُجَّةً» اعتباراً لِأَكْثَرِ^(٣).

(و) عَلِمَ (أَنَّهُ) الإجماعُ (لا يُخْتَصُّ بالصحابة) ليصْديقُ «مجتهد الأمة في عصره» بغيرهم^(٤)، (وخَالَفتَ الظاهرية) فقالوا: «يُخْتَصُّ بهم لكثرة غيرهم كثرة لا تُنْظِطُ، فيُبدَأُ اتفاقهم على شيء»^(٥).

(و) عَلِمَ (عَدَمَ) اعتقاده في حياة النبي ﷺ (من قوله: «بعد وفاته» ووجهه: أَنَّهُ إِنْ وافَقَهُمُ فالحجة في قوله، وإلا فلا اعتبار بقولهم دونه^(٦)).

الماتن قوله (بأن كانَ) للاجتهاد فيه مجالٌ) أي إن لم يَكُنْ فيه نصٌّ بخلاف ما [إذا]^(٧)

ثَبَتَ فيه نصٌّ، إذ لا مجال للاجتهاد في مقابلة النص.

قوله (من قوله) أي من قوله المصنف في الحد: «بعد وفاته».

قوله (إِنْ وافَقَهُمُ) أي بقول، أو فعل، أو تقرير وإن كان قوله: «فالحاجة في قوله» يُوْهِمُ أَنْ ذَلِكَ في القول / فقط.

(١) قاله أبو عبد الله الجرجاني من الحنفية. «البحر» (٤/٤٧٨)، «الأحكام» (١/١٩٩).

(٢) ذكره القرافي في «شرح التلخيص» (ص: ٣٣٦) عن ابن الأَثير.

(٣) اختاره ابن الحاجب في «مختصر» (٢/٣٤).

(٤) قاله الجباهير. «الأحكام» (١/١٩٥)، «فوائد الرجوت» (٢/٤٠٩).

(٥) وهو رواية عن أحمد أيضاً، «روضة الناظر» (ص: ١٢٩).

(٦) قاله الجباهير. «البحر» (٤/٤٣٦)، «شرح الكوكب» (٢/٢١١).

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من «ب».

وَأَنَّ التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدَ مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ، فَإِنْ نَشَأَ بَعْدَ فِعْلِ الْخِلَافِ في انقراضِ الْعَصْرِ؛ وَأَنْ إِجْمَاعَ كُلِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَهْلِ الْحَرَمَيْنِ، وَأَهْلِ الْمَصْرَيْنِ: الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ غَيْرُ حُجَّةٍ.

الماتن (و) عَلِمَ (أَنَّ) التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدَ (وَقَتَّ) اتفاقِ الصَّحَابَةِ (مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ)^(١) لَأَنَّهُ مِنْ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ. (فَإِنْ نَشَأَ بَعْدُ) بأن لم يَصِرِ التَّابِعِيَّ مُجْتَهِداً إلا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ (فَعَلَى الْخِلَافِ) أي فاعتبارُ وفاقِهِمْ هُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ (في انقراضِ الْعَصْرِ) إِنْ اشْتَرَطَ اعْتِبَارُ، وإلا - وهو الصحيح - فَلَا. (و) عَلِمَ (أَنَّ) إِجْمَاعَ كُلِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ النُّبُوَّةِ^(٢).

الماتن قوله (وَعُلِمَ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ... إِنْ قَوْلُهُ: غَيْرُ حُجَّةٍ) قد يقال: الَّذِي عَلِمَ إِنَّمَا هُوَ اتِّفَاقُ الْإِجْمَاعِ، لَا اتِّفَاقُ الْحُجَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اتِّفَاقِهِ اتِّفَاقُهَا، فَاَلْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: «غَيْرُ إِجْمَاعٍ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الصَّحِيحِ» ويَجِبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا عَبَّرَ بِهَا ذَكَرَهُ لِعَرَضِ الْاِقْتِصَارِ في قوله «وهو الصحيح في الكل» مع توفيقه بِالْعَرَضِ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَلْزَمُهُ الْحُجَّةُ، فَإِذَا اتَّفَقَ^(٣) هُوَ انْتَفَتْ هِيَ.

(١) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى عَدَمِ اعْتِقَادِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ مَعَ خِلَافَةِ التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدِ وَقَتَّ الْإِجْمَاعِ وَلَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي اعْتِقَادِ الصَّحَابَةِ مَعَ خِلَافَةِ تَابِعِيٍّ صَارَ مُجْتَهِداً بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ وَقَبْلَ انْقِرَاضِ عَصَرِهِمْ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، الْأَوَّلُ: اتِّفَاقُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، قَالَ الْخَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، الثَّانِي: اتِّفَاقُهُ، قَالَ الْخَنَازِلَةُ. «تيسير التحرير» (٣/٢٤١)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٣٢٢)، «الأحكام» (٢/٢٠٤).

(٢) قاله الخنفية والشافعية والحنابلة. «فوائد الرجوت» (٢/٤٢٧)، «الأحكام» (١/٢٠٦).

(٣) «شرح الكوكب» (٢/٢٣٧).

(٤) في «ب»: «فَإِذَا اتَّفَقَتْ اتَّفَقَتْ».

البيت (١) النبي . وهم : فاطمة ^(٢) ، وعلي ، والحسن ^(٣) ، والحسين ^(٤) ، رضي الله عنهم (والخلفاء الأربعة) أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، رضي الله عنهم ^(٥) ، (والشيعين) أبي بكر وعمر ، (وأهل الحرمين) : مكة ، والمدينة ، (وأهل المصرين) : الكوفة والبصرة غير حجة) لأنه اتفاق بعضي مجتهد الأمة لا كلهم ^(٦) .

البيت (٢) قوله (وأهل البيت) القول بحجية اتفاقهم منقول عن الشيعة ^(٧) . واستشكل بأنه كيف يجتمع نقله عنهم مع ما اشتهر عنهم من إنكار حجية الإجماع ؟ وأجيب : بأنهم إنما أنكروا كونه حجة على تفسيره المعروف لا مطلقاً .

(١) قاله الجاهيز . «الأحكام» (٢٠٩/١) ، «الفتاوى» (٤٢٢/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٤١/٢) ، «شرح النقيح» (ص : ٣٣٤) .

(٢) وهي فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ ، وأما خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ، وهي أصغر بنات رسول الله ﷺ ، تزوجها علي بعد موقعة أحد على الأصح ، وولدت له الحسن والحسين ، وزينب ، وأم كلثوم . وكان أشبه الناس خلقاً برسول الله ﷺ ، وكان يبدأ بها إذا عاد من السفر ، وكان يقوم لها إذا دخلت ويرحب بها . وهي سيدة نساء الجنة ، ماتت بعد أبيها بسنة أشهر سنة ١١ هـ . «التهذيب» للنووي (٦١٧/٢) .

(٣) هو الحسن بن علي بن أبي طالب ، أبو عمدة القرشي الهاشمي المدني حبيب رسول الله ﷺ ، ورجائه وكان شبيهاً برسول الله ﷺ ، وقد ساء رسول الله ، وعق عنه ، وخلق رأسه ونصق بزيه شعره فضة ، وكان حليماً ورعاً كريماً ، ولي الخلافة بعد مقتل أبيه ، ثم تنازل عنها معاوية ، وله مناقب كثيرة ، مات سنة ٤٩ هـ بالمدينة ودفن بالبقيع . «التهذيب» للنووي : (١٦٢/١) .

(٤) هو الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو عبد الله ، سبط رسول الله ﷺ ، ورجائه ، وهو وأخوه الحسن شبيهاً لأهل الجنة ، كان فاضلاً كثير الصلاة والصوم والجمع والصدقة ، وأفعال الخير جميعها ، وروى الترمذي مرفوعاً «حسين مني وأنا منه ، حسين أحب الله من أحب حبيباً ، حسين سبط من الأسباط» وحسنه ، قتل يوم الجمعة يوم عاشوراء سنة ٦١ هـ ، يكرمه من أرض العراق ، وقبره مشهور بزاز ويتبرك به وحزن الناس عليه كثيراً ، وأكثروا فيه المراثي . «التهذيب» للنووي : (١٦٦/١) .

(٥) قاله الجاهيز «البحر» (٤٩١/٤) ، «شرح النقيح» (ص : ٣٣٥) ، «شرح الكوكب» (٢٣٩/٢) .

(٦) قاله الجاهيز «البحر» (٤٩٠/٤) .

(٧) انظر : «الأحكام» (٢٠٩/١) ، «كشف الأسرار» (٤٤٦/٣) ، «شرح النقيح» (ص : ٣٣٤) .

وَأَنَّ الْمَقُولَ بِالْأَحَادِ حُجَّةٌ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الْكُلِّ

(وَأَنَّ) الإجماع (المقول بالأحاد حجة) ^(١) ، يصدق التعريف به (وهو الصحيح في الكل) .

وقيل : إن الإجماع في الأخيرة ليس بحجة لأن الإجماع قطعي فلا يشب بخبر الواحد ^(٢) .

وقيل : إنه فيها قبل الأخيرة من البيت حجة .

أما في الأولى ^(٣) : فلحديث الصحيحين : «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَرِهَا ، وَيَنْصَحُ طَبِيعُهَا» ^(٤) . والخطأ عبت فيكون منقياً عن أهلها . وأجيب بصدوره منهم بلا شك لانقضاء عصمتهم فيحمل الحديث على أنها في نفسها فاضلة مباركة .

البيت (٢) قوله (لأن الإجماع قطعي) فلا يثبت بخبر الواحد) يرد بمنع كونه قطعياً مطلقاً .

فقد يكون قطعياً ، وقد يكون ظاهراً ، ومع كونه قطعياً قد يكون قطعي الدلالة فقط . وكونه قطعي الدلالة لا يستلزم كونه قطعي المستند على أن ثبوته بخبر الواحد حينئذ أولى من ثبوت المستند به ^(٥) .

قوله (كالكبير) هو الرق الذي يتفخ به النار ، والكور موقد ناره ^(٦) ، (ينصح) يستحى على الأشهر ، أي تخلى ^(٧) .

قوله (بصدوره) أي الخطأ ، أي بجواز صدوره .

(١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . «فتاوى الزهوت» (٢٤٤/٢) ، «المحصل» (١٥٢/٤) ، «شرح النقيح» (ص : ٣٣٢) ، «شرح الكوكب» (٢٢٥/٢) .

(٢) ذهب جماعة من الحنفية والشافعية ، واختاره الغزالي . «المستصفى» : (٥٨٣/١) .

(٣) أي في إجماع أهل المدينة ، قاله المالكية «شرح النقيح» (ص : ٣٣٤) ، «حاشية الدسوقي» (٩١/٣) .

(٤) رواه البخاري في فضائل المدينة ، باب المدينة تنفي الجث (١٨٨٤) ، «مسلم في الحج ، باب المدينة تنفي شرارها» (٣٣٤٢) ، «الترمذي في مناقب ، باب في فضل المدينة» (٣٩٢٠) .

(٥) في «ب» : «السنّة» لعلة تحريف ، والله تعالى أعلم .

(٦) «المصباح» للفريسي (ص : ٥٥٥) .

(٧) «القاموس» (١١٦/٣) .

وأما في الثانية^(١): فلقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ كُتُبَهُمْ﴾^(٢)، واخطأ رجس فيكون مفعلاً عنهم، وهم من تقدم لما روى الترمذي عن عمر بن أبي سلمة^(٣): «أَنَّه لما نزلت هذه الآية، لَفَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ كِسَاءً، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي، أَهْمُ أَذْهَبَ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا»^(٤).

وروى مسلم عن عائشة، رضي الله تعالى عنها قالت: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةً، وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعِيرِ اسْوَدَّ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَذْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَأَذْخَلَهُ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَذْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَذْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ كُتُبَهُمْ﴾»^(٥).
وأُجِيبَ بِمَنْعِ أَنَّ الْخَطَأَ رَجْسٌ، وَالرَّجْسُ قِيلٌ: الْعَذَابُ، وَقِيلَ: الْإِثْمُ، وَقِيلَ: كُلُّ مُسْتَقْدَرٍ وَمُسْتَكْرَرٍ^(٦).

للإمامية قوله (مِرْطٌ) بكسر الميم^(٧)، و (مُرَحَّلٌ) بضم الميم، وفتح الراء، وتشديد الحاء المهملة أي كساء فيه خطوط يشبه الرحال. وروى بالجيم، أي كساء / عليه صور المراحل، وهي القدور واحداها مِرْجَلٌ^(٨).

(١) قاله الشيعة الإمامية: «الأحكام» (٢٠٩/١)، «فوائح الرجوت» (٤٢٢/٢).

(٢) سورة الأحزاب الآية: (٣٣).

(٣) هو عمر بن أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد القرشي، المخزومي الصحابي ابن الصحابي أبو حفص، وُلِدَ بِالْحِشْبَةِ مَعَ أَبَوَيْهِ وَهُمَا مُهَاجِرَانِ فِي أَوَاخِرِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لِلْهِجْرَةِ، وَلَقِيَ «الْبَحْرَيْنِ زَيْنَ عَلِيٍّ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ الْجَمْعَ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٨٣ هـ، فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ عَلَيَّ الصَّحِيحِ. «الإصابة» (٤٨٧/٤).

(٤) ورواه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة الأحزاب، (٣٢٠/٥)، وقال: «غريب من هذا الوجه».

(٥) ورواه مسلم في الفضائل، باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ (٦٢١١).

(٦) قاله النووي في «شرح مسلم» (١٩٥/١٥)، والفريسي في «المصباح» (٢١٩/١).

(٧) «المصباح» (٥٦٨/١).

(٨) «شرح مسلم» (١٩٠/١٥)، «المصباح المنير» (٢٢٠/١).

وأما في الثالثة: فلقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِشُعْبِي، وَسُوءِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالْوَأَجِزِ»^(١)، رواه الترمذي وغيره وصححه، وقال: «الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا»^(٢) أي نصير، أخرجه أبو حاتم^(٣)، وأحمد في المناقب. وكانت مدة هذه الأربعة هذه المدة إلا سنة أشهر مدة الحسن بن علي فقد حث على اتباعهم فينتهي عنهم الخطأ. وأُجِيبَ بِمَنْعِ انْتِفَائِهِ.

وأما في الرابعة: فلقوله ﷺ: «اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٤) رواه الترمذي وغيره وحسنه. أمر بالاعتداء بهما فينتهي عنها الخطأ. وأُجِيبَ بِمَنْعِ انْتِفَائِهِ.

وأما في الخامسة والسادسة: فلأن إجماع من ذكر فيها إجماع الصحابة لأنهم كانوا بالخرمين وانتشروا إلى المصنفين، وأُجِيبَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِهِمْ عَلَى أَنَّ فِيهَا ذِكْرَ تَخْصِيصِ الذُّعْوَى بِعَصْرِ الصَّحَابَةِ.

(١) ورواه أبو داود في السنة، باب لزوم السنة (٥٩٤)، والترمذي في العلم، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٤٢)، وصححه الحاكم في «المستدرک»، في العلم (١٧٩/١)، ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه في المقدمة، باب الاعتصام بالسنة (١٧٨/١، ٥).

(٢) ورواه أبو داود في السنة، باب في الخلفاء، (٤٦٣٣)، والترمذي في الفتن، باب ما جله في الخلافة، (٢٢٢٦)، وقال: «حسن»، وصححه الحاكم في «المستدرک» في معرفة الصحابة (٧٥/٣)، وسكت عليه الذهبي.

انظر هذا الحديث سعيد بن جهمان، علي قال الترمذي. واختلف الناس في توثيقه، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢٢٧٩): «صَدَّقَ لَهُ أَفْرَادٌ».

(٣) أي الحافظ ابن حبان، رواه في صحيحه (٣٥/١٥، ٦٦٥٧).

(٤) ورواه الترمذي في المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر، (٣٦٧١)، وحسنه، وابن ماجه في السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (٩٧)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٤٥٥١) ووافقه الذهبي، وابن حبان في صحيحه (٦٩٠٢).

لَا يَشْتَرَطُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ، وَخَالَفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ؛ ...

(و) عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِي الْمَجْبُوعِينَ (عَدَدُ التَّوَاتُرِ) لِصِدْقِ «مَجْتَهِدِ الْأُمَّةِ» بِمَا دُونَ ذَلِكَ^(١). (وَخَالَفَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ) فَشَرَطَ ذَلِكَ نَظْرًا لِلْعَادَةِ^(٢).

لِلْمَالِكِيَّةِ قَوْلُهُ (فَشَرَطَ ذَلِكَ نَظْرًا لِلْعَادَةِ) أَي لَأَنَّ الْعَادَةَ عِنْدَ شَارِطِهِ - وَهُوَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ - مُحْكَمٌ^(٣) بَأَنَّ الْعِدَّةَ الْكَثِيرَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يَجْمَعُونَ عَلَى الْقَطْعِ فِي شَيْءٍ لِيُجْرِمُوا تَوَافُقَ أَوْ ظَنٍّ. بَلْ لَا يَقْطَعُونَ بِشَيْءٍ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ.

وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَمْ يُجْتَنَبْ بِهِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ وَأَنَّ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ لَا يَشْتَرَطُ، وَخَالَفَ أَحْمَدُ وَابْنُ فُورْكَ وَسَلِيمٌ فَشَرَطُوا انْقِرَاضَ كُلِّهِمْ أَوْ غَالِبِهِمْ أَوْ عَلَمَاتِهِمْ أَقْوَالُ اعْتِبَارِ الْعَامِيِّ وَالنَادِرِ ...

(و) عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَصْرِ (إِلَّا) مَجْتَهِدٌ (وَاحِدٌ لَمْ يُجْتَنَبْ بِهِ) إِذَا قُلَّ مَا يَصْدُقُ بِهِ «اتِّفَاقُ مَجْتَهِدِ الْأُمَّةِ» الثَّانِ، (وَهُوَ) أَي عَدَمُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ (الْمُخْتَارُ)^(١) لَانْتِفَاءِ الْإِجْمَاعِ عَنِ الْوَاحِدِ.

وَقِيلَ: يُجْتَنَبُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا لَانْتِهَايَةِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ^(٢).

(و) عَلِمَ (أَنَّ) انْقِرَاضَ الْعَصْرِ بِمَوْتَ أَهْلِهِ (لَا يَشْتَرَطُ)^(٣) فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ لِصِدْقِ تَعْرِيفِهِ مَعَ بَقَاءِ الْمَجْبُوعِينَ وَمُعَاصِرِهِمْ. (وَخَالَفَ أَحْمَدُ وَابْنُ فُورْكَ، وَسَلِيمٌ) الرَّازِي (فَشَرَطُوا انْقِرَاضَ كُلِّهِمْ)^(٤) أَي كُلَّ أَهْلِ الْعَصْرِ (أَوْ غَالِبِهِمْ، أَوْ عَلَمَاتِهِمْ) كُلِّهِمْ أَوْ غَالِبِهِمْ.

لِلشَّيْخِ قَوْلُهُ (وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ... إِلَى قَوْلِهِ: «لَمْ يُجْتَنَبْ بِهِ») الَّذِي عَلِمَ إِنَّمَا هُوَ انْتِفَاءُ الْإِجْمَاعِ، لَا انْتِفَاءُ الْحُجِّيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاقُهَا، فَلَمَّا نَسَبَ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِجَبَابِ بَأَنَّ الْإِجْمَاعَ نَزَلَتْهُ الْحُجَّةُ، فَإِذَا انْتَفَتِ انْتَفَى، كَمَا مَرَّ.

(١) قَالَ الْخُفْيَةُ وَجَعَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. «الْفَوَائِدُ» (٢١١/٢)، «عَايَةُ الْوَصُولِ» (ص: ١٠٧).

(٢) قَالَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَجْهًا لِلشَّافِعِيَّةِ. «الْمَحْصُولُ» (١٩٩/٤)، «الْأَحْكَامُ» (٤٢١٧/١)، «الْبَحْرُ» (٥١٠/٤)، «شرح الكوكب» (٢٤٦/٢).

(٣) قَالَ الْخُفْيَةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ. «كُتِفَ الْأَسْرَارُ» (٤٥٠/٣)، «الْأَحْكَامُ» (٢١٧/١)، «شرح النقيح» (ص: ٣٣٠).

(٤) انظر: «شرح الكوكب» (٢٤٦/٢)، «الْبَحْرُ» (٥١٠/٤).

(١) قَالَ الْخُفْيَةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. «فَوَائِدُ الرُّحُوتِ» (٤١١/٢)، «الْبَحْرُ» (٥١٥/٤)، «شرح النقيح» (ص: ٣٤١)، «شرح الكوكب» (٢٥٣/٢).

(٢) قَالَ رَجَحَهُ اللَّهُ فِي «الْبِرْهَانِ» (٢٦٦/١).

(٣) فِي «ب»: «يُحْكَمُ».

﴿أقوال اعتبار العائِي، والنادِر﴾ هل يُعتبران أو لا يُعتبران؟ كما تقدّم، أو يُعتبر العامي دون النادر، أو العكس كما يُستفاد من جَمْع المسأَلَتَيْنِ فَيُنبِئُ على الأولَيْنِ الأول والرابع، وعلى الأخيرَيْنِ الثاني والثالث.

واستدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة بأنه يجوز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتِهاده الأول فيرجع عنه جوازاً بل وجوباً. وأُجيب بمنع جواز الرجوع عنه للإجماع عليه.

للمائِة قوله (هل يعتبران أو لا يُعتبران؟ كما تقدّم) أمّا اعتبار العامي فتقدّم في قوله: «واعتبر قومٌ وفاق العائِي»، وأما عدمُ اعتبارهِ تقدّم^(١) في قوله: «فعلِم اختصاصه بالمجتهدين» وأمّا اعتبارُ النادر فتقدّم في قوله: «الثاني، والثالث، والرابع» من جملة الأقوال فيه، إذ لا تصيرُ مخالفةً الواحدِ على الثاني، ولا الاثنين على الثالث، ولا دون عدد التواتر في الرابع.

قوله (كما يُستفاد) أي كلٌّ من القولَيْن الأخيرَيْن.

قوله (فَيُنبِئُ على الأولَيْن) أي من الأقوال في تلك الأول والرابع، أي من الأقوال في هذه، أي ينبئ الأول على الأول بمعنى: أن من اعتبر وفاق العائِي والنادر من مُشترطي الانقراض اشترط انقراض جميع أهل العصر. ويبني الرابع على الثاني بمعنى: أن من لم يعتبر منهم وفاق العامي والنادر اشترط انقراض غالب علماء العصر.

وقوله: (وعلى الأخيرَيْن من الثاني / والثالث)، أي ومن اعتبر منهم وفاق العامي دون النادر اشترط انقراض أهل العصر. ومن اعتبر منهم وفاق النادر دون العام اشترط انقراض علماء العصر كُلّهم.

(١) ما بين معكوفتين ساقط من «ب».

﴿وقيل: «يُشترط في السكوتي»﴾، وقيل: «إن كان فيه مهلة»، وقيل: «إن بقيَ منهم كثير»؛ وأنه لا يُشترط عمادي الزمان، وشروطه إمام الحرمين في الظني؛ وأن إجماع السابقين غيرُ حجة؛

﴿وقيل: يُشترط﴾ الانقراض (في) الإجماع (السكوتي) لِضَعْفِهِ بخلاف القول^(١)، وسيأتي.

﴿وقيل: يُشترط الانقراض﴾ (إن كان فيه) أي في المجمع عليه (مهلة) بخلاف ما لا مهلة فيه كقتل النفس، واستباحة الفرج، إذ لا يُصدّر إلا بعد إمعان النظر^(٢).

﴿وقيل: يُشترط الانقراض﴾ (إن بقيَ منهم) أي من المُجمعين (كثير) كعدو التواتر بخلاف القليل، إذ لا اعتبار به، فالتشترط حينئذ انقراض ما عدا القليل^(٣).

للمائِة واعلم أن القائلين باشتراط الانقراض وجواز الرجوع قائلون بحجية الإجماع قبله، لكن يقدح عندهم في استمرار حجتيه رجوع بعض المجمعين.

(١) قاله القاضيان: أبو الطيب والحسين، واعتاره الأمدى «الأسكام» (٢١٧/١)، «البحر» (٥١٢/٤).

(٢) قاله بعض الشافعية. «البحر» (٥١٣/٤).

(٣) قال الزركشي في «البحر» (٥١٣/٤): «حكاه القاضي في مختصر «التفريب»».

وأنه قد يكون عن قياسٍ خلافًا لما منع جواز ذلك ، أو وقوعه مطلقًا ،
أو في الخفي ؛ وأن اتفاقهم على أحد القولين قبل استقرار الخلاف جائزٌ
ولول من الحادث بعدهم ، ١١٢

(و) عُلِمَ (أنَّهُ) أي الإجماعُ (قد يكونُ عن قياسٍ)^(١) لأن الاجتهادَ المأخوذَ في
تعريفه لابدَ له من مستندٍ كما سيأتي ، والقياسُ من جليته (خلافًا لما منع جواز
ذلك)^(٢) أي لا إجماع عن قياسٍ ، (أو) مانع (وقوعه مطلقًا)^(٣) ، أو في القياسِ
(الخفي) دونَ الجلي^(٤) . وسيأتي التمييزُ بينهما .

والإطلاقُ والتفصيلُ راجعان إلى كل من الجوازِ والوقوع . ووجهُ المنع في
الحملة : أن القياسَ لكونه ظنيًا في الأغلب يجوزُ مخالفته لأرجح منه فلو جازَ
الإجماعُ عنه لجازَ مخالفته الإجماع .

وأجيب بأنه إنما يجوزُ مخالفةُ القياسِ إذا لم يُجتمع على ما ثبت به ، وقد أجمع
على تحريمِ شحمِ الخنزيرِ قياسًا على لحمه ، وعلى إراقةِ نحو الزيت إذا وقعت فيه
فأرةٌ قياسًا على السمِّ .

المقدمة قوله (ووجهُ المنع في الجملة) أي من غير تفصيلٍ بين الجوازِ والوقوع ، والخفي ،
والجلي ، إذ لا يمكنُ صدقه بكلٍ منها .

(١) اتفق العلماء على أنه لا بُدَّ في الإجماع من مستند ، وأنه يكون نصًا من الكتاب والسنة ،
ولكنهم اختلفوا في كونه قياسًا ، فذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى جوازه
وقوعه . «التيسير» (٢٢٤/٣) ، «شرح التنقيح» (ص: ٢٣٩) . «مختصر ابن الحاجب»
(٣٩/٢) ، «البحر» (٤٥٢/٤) ، «شرح الكوكب» (٢٦٦/٢) .
(٢) قاله الظاهرية ، والشعبة وابن جرير الطبري . «البحر» (٤٥٢/٤) ، «الأحكام» لابن حزم
(١٢٨/٤) .

(٣) انظر : «الأحكام» للأمامي (٢٢٤/١) ، «البحر» للزمخشري (٤٥٤/٤) .

(٤) قاله أبو بكر القاسمي من الشافعية . «البحر» (٤٥٣/٤) .

(و) عُلِمَ (أنَّهُ لا يُشترَطُ) في انعقاد الإجماع (تقادي الزمن) عليه لصدق
تعريفه مع انتفاء التباين عليه ، كأن مات المُجمعون عقبه بخروج سقبٍ أو غير
ذلك^(١) . (وشُرْطَةُ) التباين (إمام الحرمين في) الإجماع (الظني) ليستقر الرأي
عليه كالتقاضي ، وسيأتي التمييزُ بينهما .

(و) عُلِمَ (أنَّ إجماعَ) الأئمة (السابقين) على أمِّه عميدٍ عليه السلام (غير حجة) في
مليته حيث أخذ أمُّه في التعريف ، (وهو الأصح)^(٢) لاختصاص دليل حجية
الإجماع بأمته كحديث ابن ماجة وغيره : «إن أمي لا تجتمع على ضلالة»^(٣) ،
وقيل : إنه حجةٌ بناها على أن شرعهم شرع لنا ، وسيأتي الكلامُ فيه^(٤) .

المقدمة قوله (وشُرْطَةُ أي التباين) إمام الحرمين في الظني شرط سعه في البرهان^(٥) تُردُّدُ
الحقوس في الواقعة ، فلو أجابوا بِحكم في واقعةٍ ثم تناسلوا بها إلى غيرها فلا أثر
لإتباين الزمن عنده .

قوله (وعُلِمَ أن إجماعَ الأمم ... إلى قوله : غير حجة في مليته) فيه ما مرَّ في
قوله : «وعُلِمَ أنه لو لم يكن ... الخ» .

(١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية . «التيسير» (٢٢٣/٣) ، «البحر» (٥١٠/٤) .

(٢) قاله الجاهليين . «التيسير» (٢٢٤/٣) ، «البحر» (٤٣٦/٤) ، «شرح الكوكب» (٢١١/٢) .

(٣) رواه أبو داود في الفتن والملاحم ، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٤٥) ، والترمذي في الفتن ،
باب ما جاء في لزوم الجماعة (٢١٦٧) ، وقال : «غريب من هذا الوجه» ، وابن ماجة في
الفتن ، باب السواد الأعظم (٣٩٥٠) ، وأحمد في المسند (٣٩٦/٦) ، قال الحافظ في
«التلخيص» : حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال . «تحفة الأحوذ»
(٣٢٤/٦) ، «عن المعبود» (٢١٩/١١) ، «شرح السندي على ابن ماجة» (٣٢٧/٤) .

(٤) أي في الكتاب الحسن في الاستدلال .

(٥) «البرهان» في أصول الفقه لإمام الحرمين : (٢٦٩-٢٦٨/١) .

وَأَمَّا بَعْدَهُ مِنْهُمْ فَمَنْعَهُ الْإِمَامُ، وَجَوَّزَهُ الْأَمَدِي مُطْلَقًا، وَقِيلَ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدَهُمْ قَاطِعًا»، وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَالْأَصَحُّ مَتْنَعٌ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ؛

وَأَمَّا الْإِتِّفَاقُ (بَعْدَهُ) أَي بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ^(١١) (وَمِنْهُمْ) هُوَ قَبْدٌ لِلْإِتِّفَاقِ الْقَدِيرِ (فَمَنْعَهُ الْإِمَامُ) الرَّازِي مُطْلَقًا، (وَجَوَّزَهُ الْأَمَدِي مُطْلَقًا. وَقِيلَ) يَجُوزُ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدَهُمْ فِي الْإِخْتِلَافِ (قَاطِعًا)^(١٢) فَلَا يَجُوزُ حَذْرًا مِنَ الْإِغْيَاءِ الْقَاطِعِ. وَاحْتِجَّ الْمَانِعُ بِأَنْ اسْتِقْرَارَ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ يَتَضَمَّنُ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ بِكُلِّ مِمَّنْ شَقِيَ الْخِلَافُ بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ فَيَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ بَعْدَ عَلَى أَحَدِ الشَّقَيْنِ.

لَا تَحْتِجُّ قَوْلُهُ (أَي بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ) أَي بِأَنْ يُضْمِيَ بَعْدَ الْخِلَافِ زَمَنٌ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ كُلَّ قَاتِلٍ مُصَوِّمٌ عَلَى قَوْلِهِ. قَوْلُهُ (مِنْهُمْ) يَعْنِي مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ.

قَوْلُهُ (فَمَنْعَهُ الْإِمَامُ وَجَوَّزَهُ الْأَمَدِي) فِيهِ انْقِلَابٌ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَلَمْ يُرْجَحِ الْمَصْنُفُ هُنَا شَيْئًا^(١٣)، وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ: «الْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْمَتْنُ»^(١٤).

(١١) إِذَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى قَوْلَيْنِ، فَهَلْ يَجُوزُ لِأَهْلِ ذَلِكَ الْعَصْرِ بَعَثُهُمْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْمَتْنُ مِنَ الْمَصْرِ إِلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ، اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْخَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ حَوْلَهُ وَكَوْنُهُ إِجْمَاعًا. (أَوَانِثُ الرُّوحِ) (٤١٩/٢)، (شَرْحُ النَّفِيحِ) (ص: ٣٢٨)، (مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ) (٤٣/٢) «الْحَصُولُ» (١٤٦/٤)، «الْبَحْرُ» (٥٣١/٤)، (شَرْحُ الْكَوْكَبِ) (٢٧٦/٢).

(٢) هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ، قَالَه الْقَاضِي عِيَدُ الْوَعَابِ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَالْمَتْنُ مُطْلَقًا، قَالَه الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَخِاتَمُهُ الْأَمَدِيُّ، «الْأَحْكَامُ» (٢٣٥/١)، «الْبَحْرُ» (٥٣١/٤).

(٣) فِي «آه»: «وَأَجَازَهُ» وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٤) «وَقَدْ لَمْ يُرْجَحْ فِي «الْإِجْمَاعِ» (٣٧٥/٢)، وَفِي «شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ» (٢٥٤/٢).

(٥) قَالَ الْعَلِيدُ الْفَقِيرُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: وَالَّذِي رَجَعَهُ الْمَصْنُفُ إِنَّمَا هُوَ الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ لَا هَذِهِ الصُّورَةُ ثَمًّا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَتِهِ فِي «شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ» (٢٤٠/٢)، وَهِيَ: «وَأِنْ كَانَ [أَيِ الْإِجْمَاعِ] الْجَنَازُ، بَابُ ذِكْرِ وَفَاتِهِ وَدَفْنِهِ» (١٦٢٧)، وَفِي سَنَدِهِ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الصَّغِيرِ» (٥١/١): «يَقَالُ: إِنَّهُ يَنْتَهَمُ بِالزَّنْدَقَةِ»، وَقَالَ فِي «الزُّوَادَةِ» (٢٨٤/٢): «نَزَّهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْتِلٍ، وَعَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالنَّسَائِيَّ». وَلَكِنْ جَمَعَ الْأَخْ الْجَلِيلِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ لِلِسَائِلِ هَذَا الْحَدِيثِ طَرَفًا وَصَحَّحَهَا. انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٦٣١/١)، وَسِيرَةُ ابْنِ هَشَامٍ: (٤٥٢/٤).

وَعُلِمَ أَنَّ اتِّفَاقَهُمْ أَيِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِ (عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ) هُمْ (قَبْلَ) اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ^(١١) بَيْنَهُمْ بِأَنْ قَصُرَ الزَّمَانُ بَيْنَ الْإِخْتِلَافِ وَالْإِتِّفَاقِ (جَائِزٌ وَكَوْنٌ) كَانَ الْإِتِّفَاقُ (مِنْ الْحَادِثِ بَعْدَهُمْ) بِأَنْ مَاتُوا وَنَشَأَ غَيْرُهُمْ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ جَوَازُهُ أَيْضًا لِصَدِيقِ تَعْرِيفِ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُلِّ مَنْ هَذَيْنِ الْإِتِّفَاقَيْنِ. وَوَجْهُ الْجَوَازِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ مُسْتَنْدَجَلٌ يَجْمَعُونَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى ذِكْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ الَّذِي لَمْ يَسْتَقِرَّ^(١٢).

لَا تَحْتِجُّ قَوْلُهُ (بَعْدَهُمْ) يَعْنِي بَعْدَ الْمُخْتَلِفِينَ.

(١) أَي صَارَتِ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعًا بِلَا خِلَافٍ. «الْحَصُولُ» (١٣٥/٤)، «الْبَحْرُ» (٥٣٠/٤)، «مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٤٣/٢).

(٢) وَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَنَازِ، بَابُ ٣٣، (١٠١٨)، وَقَالَ: «غَرِيبٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَلِكِيُّ يُضَعِّفُ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ»، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ مَرْفُوعًا أَيْضًا، وَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَائِلِهِ (٣٣٠-٣٣٦، ٣٣٧-٣٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْجَنَازِ، بَابُ ذِكْرِ وَفَاتِهِ وَدَفْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١٦٢٧)، وَفِي سَنَدِهِ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الصَّغِيرِ» (٥١/١): «يَقَالُ: إِنَّهُ يَنْتَهَمُ بِالزَّنْدَقَةِ»، وَقَالَ فِي «الزُّوَادَةِ» (٢٨٤/٢): «نَزَّهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْتِلٍ، وَعَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالنَّسَائِيَّ». وَلَكِنْ جَمَعَ الْأَخْ الْجَلِيلِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ لِلِسَائِلِ هَذَا الْحَدِيثِ طَرَفًا وَصَحَّحَهَا. انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٦٣١/١)، وَسِيرَةُ ابْنِ هَشَامٍ: (٤٥٢/٤).

الشافعي وأجاب المجوز بأن تضمن ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق بعد على أحد الشقين، فإذا وجد فلا اتفاق قبله.

والخلاف مبني على أنه لا يشترط انقراض العصر، فإن اشترط جاز الاتفاق مطلقاً قطعاً.

وفيه نسبة المصنف إلى الإمام والأمدى انقلاب^(١)، والواقع أن الإمام^(٢) جوز والأمدى منع^(٣).

للشافعية وقال إمام الحرمين: «إليه ميل الشافعي»^(٤)، ولكن ذهب إلى الجواز طائفة كثيرة، وقوله المتأخرون^(٥)، وهو ما رجحه النووي في شرح مسلم.

(١) كما وقع له ذلك في «الإيجاز» (٣٧٥/٢)، و«رفع الحجاب» (٢٥٤/٢)، ثم نقله إلى هنا، والله تعالى أعلم.

(٢) «المحصل» للإمام: (١/٤٦٤).

(٣) «الأحكام» للأمدى: (١/٢٣٥).

(٤) قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: والذي قال إمام الحرمين: «إليه ميل الشافعي» إنها هي إذا اجتمع علماء العصر الثاني كما نقله عنه المصنف في «شرح المختصر» (٢/٢٤٠)، وعبارته في «البرهان» (١/٢٧٤): «إذا افترض العلماء على سجية الاختلاف ثم اجتمع علماء العصر الثاني على أحد القولين فلا اختلاف في هذه الصورة أظهر، قال القائلون: هذا ليس بإجماع، ولو تعلق متعلق بالمقول المضروب عنه لم يكن خارقاً للإجماع، وميل الشافعي» في أثناء ما يجريه إلى هذا.

(٥) كالأزهي في «المحصل» (٤/١٤٦)، والبيضاوي في «المنهاج» (ص: ١٣٢)، والقرافي في «شرح التنقيح» (ص: ٣٢٨)، وابن الحاجب في «مختصر» (٢/٤٣)، والزرکشي في «البحر» (٤/٥٣٦).

وأمّا الاتفاق (من غيرهم) أي من المختلفين بعد استقرار الخلاف بأن ماتوا ونشأ غيرهم (فالأصح) أنه «مُتَمَتِّعٌ بِطَالِ الزَّمَانِ»^(١) أي زمان الاختلاف، إذ لو انقذ وجه في سقوطه لظهر للمختلفين، بخلاف ما إذا قصر فقد لا يظهر لهم ويظهر لغيرهم.

وقيل: يجوز مطلقاً لجواز سقوط الخلاف لغير المختلفين دونهم مطلقاً.

للشافعية قوله: (إن طال الزمان) تصريح بما عُلِمَ من استقرار الخلاف.

(١) إذا اختلف أهل عصر في مسألة عن قولين واستقر خلافهم على ذلك ولم يوجد له تكبر فهل يتصور انعقاد إجماع من بعدهم على أحد القولين بحيث يستنع عن المجتهد الصبر إلى القول الآخر أم لا؟ اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب، الأول: المنع مطلقاً، قاله الشافعية والحنابلة، والثاني: الجواز مطلقاً، قاله الحنفية والمالكية، والثالث: يجوز إن قصر الزمان، ويمتنع إن طال الزمان، قاله إمام الحرمين، واختاره المصنف. «فوائد الروحوت» (٢/٤١٩)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٢٩)، «البرهان» (١/٢٧٩)، «البحر» (٤/٥٣٣)، «شرح الكوكب» (٢/٥٣٣).

وَأَنَّ التَّمَسُّكَ بِـ«أَقْلَ مَا قِيلَ» حَقٌّ؛

القول (و) «لَمْ» أَنَّ التَّمَسُّكَ بِـ«أَقْلَ مَا قِيلَ»^(١) حَقٌّ لِأَنَّهُ تَمَسُّكٌ بِهَا أَجْمَعٌ عَلَيْهِ مَعَ ضَمِيمَةٍ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمٌ وَجُوبٌ مَا زَادَ عَلَيْهِ، مِثَالُهُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ الذَّمِّ الْوَاجِبَةِ عَلَى قَاتِلِهِ: فَقِيلَ: «كَدِيَةِ الْمُسْلِمِ»^(٢)، وَقِيلَ: «كَنَصْفِهَا»^(٣)، وَقِيلَ: «كَثَلِهَا»، فَأَخَذَ بِهِ الشَّافِعِيُّ لِلاتِّفَاقِ عَلَى وَجُوبِهِ^(٤)، وَتَقَى وَجُوبَ الزَّائِدِ عَلَيْهِ بِالْأَصْلِ.

لِلإِسْنَاءِ قَوْلُهُ (فِي دِيَةِ الذَّمِّ) أَيِ الْكِتَابِي، إِذْ دِيَةُ الذَّمِّ الْمَجُوسِيِّ وَنَحْوُهُ ثَلَاثَا عَشْرَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ^(٥).

قَوْلُهُ (وَتَقَى وَجُوبَ الزَّائِدِ) إِسْكَانُ الْفَاءِ عَطْفًا عَلَى الْإِتِّفَاقِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ قَبْلَ «مَعَ» ضَمِيمَةٍ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمٌ وَجُوبٌ مَا زَادَ عَلَيْهِ، وَتَحْتَمِلُ فَتْحُهَا عَطْفًا عَلَى «فَأَخَذَ».

(١) هُوَ: أَنَّ يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي مَقْدَرِ بِالْإِجْتِهَادِ عَلَى أَقْوَابِلَ، فَيُؤْخَذُ بِأَقْلَىهَا عِنْدَ إِعْوَازِ الدَّلِيلِ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَهُوَ ضَرِيانُ، الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونُ فِيهَا أَسْلُهُ بَرَاءَةُ الذَّمِّ، وَهُوَ نَوْعَانِ، أَحَدُهُمَا: الْإِخْتِلَافُ فِي وَجُوبِ الْحَقِّ وَعَدَمِهِ، كَأَنَّ الْعَدَمَ أَوَّلَى لِمُوافِقَتِهِ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ، ثَانِيهَا: الْإِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الْحَقِّ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى وَجُوبِهِ كَدِيَةِ الذَّمِّ، الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ فِيهَا هُوَ ثَابِتٌ فِي الذَّمِّ فَكَالْإِخْتِلَافِ فِي عَدَدِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَيُؤْخَذُ بِالْأَكْثَرِ لِإِرْتِبَاقِ الذَّمِّ بِهَا. وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى الْأَصْلِيِّ: الْإِجْمَاعُ وَالْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ، أَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَلِأَنَّ الْجَمِيعَ مُتَّفَقُونَ عَلَى وَجُوبِ الثَّلَاثِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الزَّائِدِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ: فَلِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ فِي الْكُلِّ تَرَكُّ الْعَمَلِ بِهِ فِي الثَّلَاثِ لِذِلَالَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى وَجُوبِهِ فَيُبَيِّنُ الْبَاقِيَ كَمَا كَانَ.

هَذَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُجَّتِهِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، أَحَدُهُمَا: نَعَمْ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: ثَانِيهَا: لَا، قَالَ هَذَا، «التَّبْيِيرُ» (٢٥٨/٣)، «مَقْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٤٣/٢)، «رَفْعُ الْحَاجِبِ» (٢٥٩/٢)، «الْمَحْصُولُ» (١٥٤/٦)، «شَرْحُ التَّوَكُّبِ» (٢/٢٥٧)، «الْمُسْتَصْفَى» (٥٨٤/١).

(٢) قَالَ الْخَفِيَّةُ. «الْهُدَايَةُ» (١٣٢/٥).

(٣) قَالَ الْمَالِكِيُّ. «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» (٢٦٧/٤).

(٤) الْأَمُّ لِإِمَامِنَا الْمَطْلَبِيِّ: (٩٢/٦).

(٥) شَرْحُ الْحَلِيِّ عَلَى «مَتَّحِجِ التَّوْبِيِّ» (١٣٣/٤).

فَإِنَّ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْأَكْثَرِ أَخَذَ بِهِ كَمَا فِي غَسَلَاتِ وَلَوْغِ الْكَلْبِ، قِيلَ: «إِنَّمَا ثَلَاثَةٌ»^(١)، وَقِيلَ: «إِنَّمَا سَبْعٌ»، وَدَلَّ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ عَلَى سَبْعٍ، فَأَخَذَ بِهِ^(٢).

(١) قَالَ الْخَفِيَّةُ. «الْهُدَايَةُ» (١٨٤/١).

(٢) وَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوُضُوءِ: «بَابُ الْمَلَأَ الَّذِي يَغْسِلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ (١٧٢)، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ: «بَابُ حُكْمِ وَلَوْغِ الْكَلْبِ (٦٤٨)، كَلَامًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَنْفِثْهُ مِنْ فَمَاتِهِ».

قَالَ الْإِمَامُ التَّوْبِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١٧٦/٣): «وَفِيهِ: وَحُوثُ غَسَلِ نَجَاسَةِ وَلَوْغِ الْكَلْبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحَدِ الْجَاهِلِيَّينَ». «مُبْدِئَةُ الْمُجْتَهِدِ» (٢٦١/١).

أما السكوتي فثالثها: «حجة، لا إجماع»، ورابعها: «بشرط الانقراض»

(أما الإجماع السكوتي) بأن يقول بعض المجتهدين حكماً ويسكت الباقي عنه بعد العلم به، إلى آخر ما سيأتي في صورته: (فثالثها) أي الأقوال فيه: «أنه حجة لا إجماع»^(١). وثانيها: «أنه حجة وإجماع»^(٢) لأن السكوت العلماء في مثل ذلك يُظن منه الموافقة عادةً.

ونفى الثالث اسم «الإجماع» لاختصاص مطلقه عنده بالقطعي، أي المتقطع فيه بالموافقة بخلاف الثاني، كما سيأتي.

وأولها: «ليس بحجة ولا إجماع لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والمهاية والتردؤ في المسألة». ونُسب هذا القول للشافعي^(٣) أخذاً من قوله: «لا يُنسب إلى ساكت قول».

للشيخ قوله (بعد العلم به إلى آخر ما سيأتي) أي من كون السكوت مجزئاً عن أمارة رضئ وسخط، ومن مضي مهلة النظر عادةً، وكون المسألة اجتهديةً، وتكليفيةً. فالمراد بالعلم ما يشمل الظن.

قوله (لاختصاص مطلقه) أي مُطلق اسم الإجماع كما صرح به بعد.

(١) قاله أبو بكر الصبري مثلاً وأبو هاشم من المعتزلة. «البحر» (٤/٤٩٧).

(٢) قاله أكثر الخفية، والمالكية، والشافعية والحنابلة، وهو إجماع ظني عند الجمهور وقطعي عند الخفية. «الفروع» (٢/٤٢٨)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٣٨)، «الأحكام» (١/٢١٦)، «البحر» (٤/٤٩٥)، «شرح الكوكب» (٢/٢٥٣).

(٣) نسب إليه إمام الحرمين في «البرهان» (١/٢٧١)، والغزالي في «المستصفى» (١/٥٥٦)، والرازي في «المحصل» (٤/١٥٦)، واختاوه.

(ورابعها): «أنه حجة (بشرط الانقراض) لأن ظهور المخالفات بينهم بعده بخلاف ما قبله»^(١).

للشيخ قوله (ونُسب هذا القول للشافعي) المناسب له القاضي أبو بكر حيث اختاره، ونقله عن الشافعي، وقال: «إنه آخر أقواله».

قوله (أخذاً من قوله) أي الشافعي: «لا يُنسب إلى ساكت قول»، أورد عليه بأن الشافعي استدل في مواضع بالإجماع السكوتي؟ وأجيب بأن لا يُسلم إنه استدل فيها به فقط، بل به مع ظهور قريضة الرضى من الساكتين.

(١) قاله أبو علي الجبائي، وأحد في رواية، ونقله ابن قزوين عن أكثر أصحابنا، وقال: إنه الصحيح، ونقله الأستاذ أبو طاهر البغدادي: عن الخليل من أصحابنا، واختاره أبو القطن، والبيهقي، والرويان في «أول البحر»، وقال الرافعي: إنه أصح الأوجه عند الأصحاب وقال الشيخ في السمع إنه المذهب. «البحر» (٤/٤٩٨).

قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: في قول الشارح، وجه الله: «إنه حجة تساهل، لأن المنقول عن أبي علي الجبائي ومن وافقه أنه إجماع وحجة كما في «المحصل» (٤/١٥٣)، «الأحكام» (١/٢١٤)، «البحر» (٤/٤٩٨)، «الفروع» (٢/٤٢٨)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٣٧)، «المنهاج» للبيضاوي (ص: ١٣٣)، و«شرح الشفيع» (ص: ٣٣٠)، و«الإجماع» (٢/٣٨٠)، وحقه أن يقال: «إنه إجماع وحجة، أو إنه إجماع مختصراً، والله تعالى أعلم.

للشَّيْخ وقال ابنُ أبي هريرة: «إِنَّ كَانَ فُتْيَا»، وأبو إسحاق المروزي: «عكسه»، وقومٌ: «إِنَّ وَقَعَ فِيهَا يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ»، وقومٌ: «وفي عصر الصحابة»، وقومٌ: «إِنَّ كَانَ السَّاكُوتُ أَقْلٌ»؛

للشَّيْخ وقال ابنُ أبي هريرة: «إِنَّهُ حُجَّةٌ (إِنْ كَانَ فُتْيَا) لَا حُكْمًا لِأَنَّ الْفُتْيَا يُبَحِّثُ فِيهَا عَادَةً فَالسَّكُوتُ عَنْهَا رَضًا بِخِلَافِ الْحُكْمِ»^(١).

(و) قال (أبو إسحاق المروزي^(٢)): «عكسه» أي إِنَّهُ حُجَّةٌ إِنْ كَانَ حُكْمًا لِيُصْدَرَهُ عَادَةً بَعْدَ الْبَحْثِ مَعَ الْعِلْمَاءِ وَاتِّفَاقِهِمْ بِخِلَافِ الْفُتْيَا.

(و) قال (قومٌ): «إِنَّهُ حُجَّةٌ (إِنْ وَقَعَ فِيهَا يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ) كَارِاقَةِ دَمٍ وَاسْتِبَاحَةِ فَرَجٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَخَطَرُهُ لَا يَسْكُتُ عَنْهُ إِلَّا رَاضٍ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ».

..... للشيخ

(و) قال (قومٌ): «إِنَّهُ حُجَّةٌ إِنْ وَقَعَ (فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ) لِأَنَّهُمْ لِيُسْأَلُوا فِي الدِّينِ لَا يَسْكُتُونَ عَمَّا لَا يَرْضَوْنَ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ فَقَدْ يَسْكُتُونَ»^(١)، (و) قال (قومٌ): «إِنَّهُ حُجَّةٌ (إِنْ كَانَ السَّاكُوتُ أَقْلٌ) مِنْ الْقَائِلِينَ نَظْرًا لِلْأَكْثَرِ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنْ خَالَفَ الْأَقْلُ لَا تَنْصُرْ».

..... للشيخ

(١) قال الزركشي في «البحر» (٥٠١/٤): «وقال الماوردي في الحاشية، والرويان في «البحر»: إِنْ كَانَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فَلَا يَكُونُ تَنْشِيطٌ قَوْلِي الْوَاحِدِ مِنْهُمْ مَعَ إِسْمَاعِيلَ غَيْرُهُ إِمْرَاعًا وَلَا حُجَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فَلَاذَا قَالَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ قَوْلًا أَوْ حُكْمًا بِهِ فَاسْتَكْبَرَ الْبَاقُونَ فَبُذِلَ ضَرْبَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ثَمَّ يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ كَارِاقَةِ دَمٍ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ فَرَجٍ فَيَكُونُ إِمْرَاعًا... وَإِنْ كَانَ يَمَّا لَا يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ كَانَ حُجَّةً، لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ، وَفِي كَوْنِهِ إِمْرَاعًا يَمْنَعُ الْاجْتِنَاهُ وَجِهَانِ لِأَصْحَابِنَا، أَحَدُهُمَا: يَكُونُ إِمْرَاعًا لَا يَسُورُغُ مَعَهُ الْاجْتِنَاهُ. وَالثَّانِي: لَا يَكُونُ إِمْرَاعًا. وَسِوَاهُ كَانَ الْقَوْلُ فُتْيَا أَوْ حُكْمًا عَلَى الصَّحِاحِ ١ هـ. عَلَى أَنَّ الْمَاورِدِي أَخْلَقَ التَّالِيَيْنِ بِالصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ جِزَاءِ الْعَبْدِ مِنَ الْحَاوِي».

قال العبدُ الفقيرُ غفر الله له ولوالديه: فعلم أن الصوت في تقرير الشئ أن يقال: «وقوم: إِنَّهُ إِمْرَاعٌ إِنْ وَقَعَ فِيهَا يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهُ كَارِاقَةِ دَمٍ، وَكَانَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ»، فَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْروِيَانِ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْمَاورِدِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ قَوْلِ الْمَصْنُفِ «فِي عَصْرِ» سَاقِطَةٌ لِإِسْمَاعِيلَ وَبِمَا مِنْهُ النَّاسُخُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

..... للشيخ

(١) قال الزركشي في «البحر» (٤٩٩/٤): «كذلك حكاه عنه الشيخ أبو إسحاق، والماوردي، والرافعي، وابن السمعاني، والأُمَدِيُّ (٢١٤/١)، وابنُ الحَاجِبِ (٣٧/٢)، والذي في «البحر» للرويان والأوسط لآلِين برهان، والمُحْصِلُ (١٥٣/٤) لِلْإِمَامِ الرَّازِي عَنْهُ: لَا إِنْ كَانَ مِنْ حَاكِمٍ».

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن إسحاق، أبو إسحاق المروزي، وحيث أطلق أبو إسحاق في مذهب الشافعي فهو مراد، وإليه ينتهي طريقة أصحابنا العراقيين والحراسانيين، فنقله عن ابن شريج ونشر المذهب في العراق وسائر الأقطار، لثقة عن عدلك وتوثيقه في وراثته ودوابته، وشرح المختصر، وحُكِّمَ الْأَصُولُ، مَاتَ سَنَةَ ٣٤٠ هـ. «التَّهْدِيبُ لِلنُّوَبِي: (٤٦٧/٢).

والصحيح حجة، وفي تسميته إجماعاً خلف لفظي، وفي كونه إجماعاً
تردد متارُه: أن السكوت المجرد عن أمارَة رَضاً وسخط مع بلوغ
الكل، ومضئ مهلة النظر عادة عن مسألة اجتهدية تكليفية هل يغلب
ظن الموافقة؟

(والصحيح) أنه (حجة) مطلقاً، وهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث. وقال
الرافعي: «إنه المشهور عند أصحابنا. قال: وهل هو إجماع؟ فيه وجهان»^(١).
(وفي تسميته إجماعاً خلف لفظي)^(٢) وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث.
قيل: «لا يسمى لاختصاص مطلق اسم الإجماع بالقطعي أي المقطوع به»، وقيل:
«يسمى لشمول الاسم له، وإنما يتعدى بـ «السكوتي» لانصراف المطلق إلى غيره».

(وفي كونه إجماعاً) حقيقة تردد متارُه: أن السكوت المجرد عن أمارَة رضى
وسخط مع بلوغ الكل) أي كل المجتهدين الواقعة (ومضئ مهلة النظر عادة عن
مسألة اجتهدية تكليفية) قال فيها بعضهم بحكم وعلم به الساكنون-وهو
صورة السكوتي- (هل يغلب ظن الموافقة) أي موافقة الساكنين للقائلين؟

للحجة قوله (لشمول الاسم له) رد على القائل بأنه لا يسمى إجماعاً.

قوله (وإنما يتعدى بـ «السكوتي» لانصراف المطلق إلى غيره) أي وهو لا يُنافي
شمول الإجماع له كما أن الحدث يشمل الأكبر وإن كان مطلقه ينصرف إلى
الأصغر.

(١) نقله الزركشي عنه في «البحر» (٤/٤٩٧).

(٢) قال الروياني في أوائل «البحر»: «وهذا الخلاف راجع إلى الاسم لأنه لا خلاف أنه حجة يجب
اتباعه وغيره مخالفته قطعاً». «البحر» للزركشي: (٤/٤٩٧).

.....

قيل: «نعم» نظراً للعادة في مثل ذلك فيكون إجماعاً حقيقة لصدي تعريفي
عليه وإن نفى بعضهم مطلق اسم الإجماع عنه^(١)، وقيل: «لا» فلا يكون
إجماعاً حقيقة فلا يجتج به^(٢).

ويؤخذ تصحيح الأول من تصحيح «أنه حجة» لأن مدركه المذكور هو
مدرك ذلك.

وفي هذا الكلام تحقيق لحاصل الأقوال الثلاثة المصدر بها المسألة، وبين أن
يُدرك، وفيما قبله تحرير لما اتفق ومنها وما اختلف. وكل ذلك من وظيفة
الشارح، زادة على غيره.

للحجة قوله (لأن مدركه) أي الأول.

قوله (المذكور) أي بقوله: «نظراً للعادة في مثل ذلك».

قوله (هو مدرك ذلك) أي القول بأنه حجة، ومدركه هو قوله فيما مر: لأن
سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة، فالمدرك في القولين واحد
وهو كون العادة تُفيد ظن موافقة الساكنين للقائل.

قوله (وفي هذا الكلام) أي وهو قول المصنف: «وفي كونه إجماعاً... الخ».

قوله (يُدركه) أي حاصل الأقوال. فحاصل الثاني والثالث: أن السكوتي حجة،
ومدركه: أنه إجماع حقيقة لما ذكره وإن نفى الثالث عنه اسم الإجماع، وحاصل
الأول: أنه ليس بحجة، ومدركه: أنه ليس بإجماع حقيقة. واتفق الأول والثالث
في عدم إطلاق اسم الإجماع عليه، واحتص الثاني بإطلاق ذلك عليه.

(١) أي يكون إجماعاً ظاهراً، كما قال الأمدى في «الأحكام» (١/٢١٤)، وابن النجار في «شرح

الكوكب» (٢/٢٥٤).

(٢) كما قال الغزالي في «المستصفى» (١/٥٥٦)، والوازي في «المحصول» (٤/١٥٣).

الْفَرَقِ وَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ: «مَعَ بُلُوغِ الْكُلِّ»، وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ عَنْ قَوْلِهِ: «تَكْلِفِيَّةٌ لَسَلِمَ مِنَ الرِّكَائِةِ».

وَلَوْ قَالَ: «هَلْ يُظَنُّ مِنْهُ الْمَوَافَقَةُ»، بِذَلِكَ مَا قَالَهُ لَسَلِمَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي تَأْوِيلِهِ بِأَنْ يُقَالُ: «هَلْ يُغْلَبُ احْتِمَالُ الْمَوَافَقَةِ» أَيْ يَجْعَلُهُ غَالِبًا أَيْ رَاجِحًا عَلَى مُقَابِلِهِ.

وَاحْتَرَزَ عَنِ السَّكُونِ الْمُقْتَرِنِ بِأَمَارَةِ الرِّضَا فَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ قَطْعًا، أَوِ السُّخْطِ فَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ قَطْعًا، وَعَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ الْمَسْأَلَةُ كُلَّ الْمُجْتَهِدِينَ، أَوْ لَمْ يَنْمُضْ زَمَنُ مُهْلَةِ النَّظَرِ فِيهَا عَادَةً فَلَا يَكُونُ مِنْ حُلِّ الْإِجْمَاعِ السَّكُونِ، وَعَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي حُلِّ الْاجْتِهَادِ بَأَنْ كَانَتْ قِطْعِيَّةً، أَوْ لَمْ تَكُنْ تَكْلِفِيَّةً نَحْوَ عَمَارٍ أَفْضَلَ مِنْ حُدُيْفَةٍ، أَوِ الْعَكْسُ فَالسَّكُونُ عَلَى الْقَوْلِ فِي الْأَوَّلَى بِخِلَافِ الْمَعْلُومِ فِيهَا وَعَلَى مَا قِيلَ فِي الثَّانِيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ.

لِلْمُتَنِّ قَوْلُهُ (وَفِيهَا قَبْلُهُ) أَيْ هُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ حُجَّةٌ... الْخ».

قَوْلُهُ (عَنْ قَوْلِهِ: وَتَكْلِفِيَّةٌ) يُعْنِي عَنْ قَوْلِهِ: «عَنْ مَسْأَلَةِ اجْتِهَادِيَّةٍ تَكْلِفِيَّةٍ» بِقَرِينَةٍ اقْتِصَارِهِ عَلَى قَوْلِهِ: «مَعَ بُلُوغِ الْكُلِّ» وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ (لَسَلِمَ مِنَ الرِّكَائِةِ) أَيْ الضَّعْفِ، وَالْمَرَادُ الضَّعْفُ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَعْيَةَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى لِحُجُومِ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَشَأْنُ الصِّفَةِ أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَوْصُوفِ، لَكِنْ يُخَلَّفُ ذَلِكَ رَكَائِةٌ أُخْرَى وَهِيَ التَّقَارُبُ بَيْنَ «عَنْ» وَ «عَنِ».

وَكَذَا الْخِلَافُ فِيهَا لَمْ يَنْتَشِرْ.

وَأَمَّا فَضْلُ السَّكُونِ بِ «أَمَّا» عَنِ الْمَعْطُوفَاتِ بِ «وَالْوَاوِ» لِلْخِلَافِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً وَإِجْمَاعًا، وَأَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ: (وَكَذَا الْخِلَافُ فِيهَا لَمْ يَنْتَشِرْ) عَمَّا قِيلَ بِأَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْكُلُّ وَلَمْ يُعْرَفْ فِيهِ غَالِبٌ؟ قِيلَ: «إِنَّهُ حُجَّةٌ لِعَدَمِ ظُهُورِ خِلَافٍ فِيهِ»، وَقَالَ الْأَكْثَرُ: «لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُ الْقَائِلِ خَاصًّا فِيهِ، وَلَوْ خَاصٌّ فِيهِ لَقَالَ بِخِلَافِ قَوْلِ ذَلِكَ الْقَائِلِ»^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ وَزَنَ تَبِعَهُ: «إِنَّهُ حُجَّةٌ فِيهَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوئُ كَنَقْضِ الْوَضْعِ بِشَسِّ الذِّكْرِ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ خُوضِ غَيْرِ الْقَائِلِ فِيهِ، وَيَكُونُ بِالْمَوَافَقَةِ لَا انْتِفَاءَ ظُهُورِ الْمُخَالَفَةِ بِخِلَافِ مَا لَمْ تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوئُ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِيهِ»^(٢).

وَلَمْ يَزِدْ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ^(٣) عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فَيَكُونُ مَرَادُهُ هُنَا الْخِلَافُ فِي أَصْلِ الْحُجَّةِ مِنْ غَيْرِ رِعَايَةِ لَتَفَاصِيلِ السَّابِقَةِ فِي السَّكُونِ.

لِلْمُتَنِّ قَوْلُهُ (لِلْخِلَافِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً وَإِجْمَاعًا) أَيْ فَضْلُهُ عَنِ الْمَعْطُوفَاتِ قَبْلَهُ لِعَدَمِ حُلِّ الْخِلَافِ فِيهِ بِخِلَافِهَا، فَإِنَّهُ مُتَّحَذٌ فِي / كُلِّ مَتْنِهَا.
قَوْلُهُ (بَأَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْكُلُّ) أَيْ لَا قَطْعًا وَلَا ظَنًّا.

(١) وَاجْتِهَادُهُ الْإِمَامُ فِي «الْمَحْصُلِ» (١٥٩/٤)، وَالْأَمَدِي فِي «الْأَحْكَامِ» (٢١٦/٢).

(٢) عَابَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحْصُولِ» (١٥٩/٤): «اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا قَالِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ قَوْلًا وَمُ يُعْرَفُ لَهُ خَالِفٌ. وَاقْتَضَى: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ بِمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوئُ أَوْ لَا يَكُونَ. فَإِنَّ كَانَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يَنْتَشِرْ ذَلِكَ الْقَوْلُ فِيهِمْ فَلَا يَدُّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ مُوَافِقٌ أَوْ مُخَالَفٌ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فَيَجْرِي ذَلِكَ جَرَى قَوْلِ الْبَعْضِ بِحُضْرَةِ الْبَاقِينَ عَنْهُ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا وَلَا حُجَّةً لِاحْتِمَالِ دَعْوَلِ الْبَعْضِ عَنْهُ».

فَفَهَمَ الْبِيضَاوِيُّ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ «فَيَجْرِي ذَلِكَ جَرَى قَوْلِ الْبَعْضِ بِحُضْرَةِ الْبَاقِينَ وَسُكُونِ الْبَاقِينَ عَنْهُ» أَنَّهُ يَقُولُ بِحُجَّتِهِ، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ «الْمَتَّحِجِ» (٣٨٢/٢) وَالشَّارَحُ هُنَا، وَلَيْسَ الْأَمَرُ كَذَلِكَ، لِأَنَّ السَّكُونِ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ وَلَا حُجَّةٍ عَنْهُ كَمَا قَالَ فِي «الْمَحْصُولِ» (١٥٤/٤)، فَكُلَّمَا أَنَّ الْإِمَامَ مَعَ الْأَكْثَرِينَ فِي قَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ وَلَا حُجَّةٍ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) أَيْ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمَتَّحِجِ» (٣٨٣/٢)، وَفِي شَرْحِهِ عَلَى «مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢١٥/٢).

لأنَّه وأنه قد يكون في دُنيويٍّ، ودينيٍّ، وعقليٍّ لا تتوقَّف صحته عليه.

الشيخ (و) علِّمَ (أنَّه) أي الإجماع (قد يكون في) أمرٍ (دُنيويٍّ) كتدبير الجيوش، والحروب، وأمور الرعيَّة، و(دينيٍّ) كالصلاة والزكاة (وعقليٍّ لا تتوقَّف صحته) أي الإجماع (عليه) (١) كحدوث العالم، ووحدة الصانع لِشسولٍ (أي) أمرٍ (المأخوذ في تعريفه لذلك).

أما ما تتوقَّف صحته الإجماع عليه كثبوت الباري والنبوة فلا يَخْتِج فيه بالإجماع، ولا لَزِمَ الدور.

(ولا يُمَسَّرُطُ فيه) أي في الإجماع (إمامٌ معصومٌ). وقال الروافضُ: «يُمَسَّرُطُ ولا يَحِلُّ الزمانُ عنه وإن لم نَعْلَم عينه، والحجَّة في قوله فقط وغيره شَبَّعَ له» (٢).

لأنَّه قوله (وعُلِّمَ أنه قد يكون في أمرٍ دُنيويٍّ... الخ) قد علِّمَ أيضًا أنه قد يكون في لغويٍّ ككونِ الفاء للتعقيب (٣).

قوله (كحدوث العالم ووحدة الصانع) أي فإنها لا يتوقَّف عليهما صحة الإجماع لإمكان تأخُّر معرفتهما عن صحته.

قوله (ولا يُمَسَّرُطُ) المناسب لما قبله أن يقول: «وإنه لا يُمَسَّرُطُ» لِيُثْبِتَ على أنه مأخوذٌ من الحدِّ وإن كان معلومًا، وكذا الكلام في قوله: «ولا يَبْدُ».

قوله (والحجَّة في قوله فقط) يَبَيِّنُ به تحرير مذهب الروافضِ، وهو أن الحجَّة في قول الإمام المعصوم من غير نظيرٍ إلى وفائي غيره لهُ، ففي تعبيره باشتراط إمامٍ معصومٍ في الإجماع تَسَمَّحَ.

- (١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. «فوائح الروح» (٢/٤٥٠)، «الأحكام» (١/٢٤٠)، «المحصل» (٤/٢٠٥)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٤٠)، «شرح الكوكب» (٢/٢٧٨).
- (٢) هذا هراءٌ، وضلالٌ، لا ينبغي ذكره في الكتب العلمية، والله أعلم.
- (٣) انظر: «معنى اللب» (٢/٢١٤)، «شرح الكوكب» (٢/٢٧٧).

.....

الشيخ (ولا يَبْدُ لهُ) أي للإجماع (من مُسْتَنَدٍ، وإلَّا لم يَكُنْ لِقْيَدِ الاجتهاد) (المأخوذ في تعريفه) (معنى)، وهو الصحيح (فإن القول في الدين بلا مُسْتَنَدٍ خطأ) (١).

وقيل: «يَجُوزُ أن يحصل من غير مُسْتَنَدٍ بأن يُلْهِمُوا الاتفاق على صواب». وادعى قائله وقوعَ صورٍ من ذلك (٢) كما قال المصنِّف (٣) معترضًا به على الأمدى في قوله: «الخلاف في الجواز دون الوقوع» (٤).

.....

- (١) قاله الجباهير، ولم يُجَالِفه إلا طائفةٌ شاذةٌ ضالَّةٌ. «التبصير» (٣/٢٥٤)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٣٩)، «الأحكام» (١/٢٢١)، «شرح الكوكب» (٢/١٥٩).
- (٢) منها: إجماعهم على أجزاء الحنَّام، وأجزاء الحلائق، وأخذ الحراج، ونحوه. «الأحكام» (١/٢٢١).
- (٣) أي في «الابهاج» (٢/٣٩٠).
- (٤) «الأحكام» للأمدى: (١/٢٢٢).

مسألة: [في إمكانية الإجماع]

الصحيح إمكانه، وأنه حجة، وأنه قطعي حيث اتفق المعتبرون لا حيث اختلفوا كالسكوتي، وما نذر مخالفه، وقال الإمام والأمدى: «ظني مطلقاً»؛
.....

مسألة: [إمكانية الإجماع]

الصحيح إمكانه أي الإجماع^(١). وقيل: «إنه ممنوع عادة كالإجماع على أكل طعام واحد، وقول كلمة واحدة في وقت واحد». وأجيب بأن هذا لا جامع لهم عليه لاختلاف شهوراتهم ودراعيمهم بخلاف الحكم الشرعي، إذ يجمعهم عليه الدليل.

(و) الصحيح (أنه) بعد إمكانه (حجة)^(٢) في الشرع قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُضَاقِ الرَّسُولَ﴾^(٣) الآية توعد فيها على اتباع غير سبيل المؤمنين، فيجب اتباع سبيلهم، وهو قولهم أو فعلهم فيكون حجة.

مسألة: الصحيح إمكانه

قوله [إذ يجمعهم عليه الدليل] أي الدليل الذي يتفقون على مقتضاه لأن كثيراً من الأدلة يختلف في مقتضاه المجتهدون فيأخذ كل منهم ما يظهر له منه.

(١) قاله الجواهر إلا من شذ من الخوارج والروافض الضالين. «التيسير» (٢٢٣/٢)، «شرح النسخ» (ص: ٣٢٢)، «الأحكام» (١٦٧/١)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٩/٢)، «البحر» (٤٣٧/٤)، «شرح الكوكب» (٢١٣/٢).

(٢) قاله الجواهر إلا من شذ وحمل. «التيسير» (٢٢٥/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٩/٢)، «المحصول» (٣٥/٤)، «الأحكام» (١٧٠/١)، «شرح الكوكب» (٢١٤/٢).

(٣) سورة النساء الآية: (١١٥).

وقيل: «ليس بحجة لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾»^(١)، اقتصر على الرد إلى الكتاب والسنة. قلنا: وقد دل الكتاب على حجتيه كما تقدم.

(و) الصحيح (أنه) بعد حجتيه (قطعي) فيها (حيث اتفق المعتدون)^(٢) على أنه إجماع كأن صرح كل من المجمعين بالحكم الذي اجمعوا عليه من غير أن يشذ أحد لإحالة العادة خطتهم جملة، (لاحيث اختلفوا) في ذلك (كالسكوتي، وما نذر مخالفه) فهو على القول بأنه إجماع محتج به ظني للخلاف فيه. قال الإمام الرازي (والأمدى)^(٣): «إنه (ظني مطلقاً) لأن المجمعين عن ظني لا يستحيل خطوهم، والإجماع عن قطعي غير محقق».

للإمام قوله (وقد دل الكتاب على حجتيه) أي فالعمل به رد إلى الكتاب.

قوله (في ذلك) أي في أنه إجماع. قوله (فهو على القول بأنه إجماع محتج به) هو الراجح في السكوتي، والمراجع في «ما نذر مخالفه».

(١) سورة النساء الآية (٥٩).

(٢) بعد أن اتفق العلماء على أن الإجماع حجة اختلفوا في كونه قطعياً أو ظنياً على ثلاثة مذاهب. الأول: أنه قطعي مطلقاً، قاله الحنفية، الثاني: ظني مطلقاً قاله الرازي والأمدى؛ الثالث: التفصيل الذي ذكره المصنف، قاله المالكية والشافعية والحنابلة. «الفوائد» (٣٩٧/٢)، (٤٢٨)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٩/٢)، «البحر» (٤٤٣/٤)، (٥٣٠)، «شرح الكوكب» (٢١٤/٢)، (٢٥٤).

(٣) «المحصول» للرازي: (٣٥/٤)، «الأحكام» للأمدى: (١٧٠/١).

[حُرْمَةُ خَرْقِ الإِجَاع]

وخرقه حرام، فعلم تحريم إحدائ ثالث والتفصيل إن خرقاه،
وقيل: «هما خارقان»،
.....

وخرقه بالمخالفة (حرام) للتوعد عليه حيث توعد على اتباع غير سبل
المؤمنين في الآية السابقة.

(فعلم تحريم إحدائ) قول (ثالث) في مسألة اختلف أهل العصر فيها على
القولين^(١).

(و) إحدائ (التفصيل)^(٢) بين مسألتين لم يقصّل بينهما أهل عصر (إن
خرقاه) أي خرق الثالث والتفصيل الإجماع بأن خالف ما اتفق عليه أهل
العصر، بخلاف ما إذا لم يخرقاه.

للإثبات قوله (إحدائ قول ثالث في مسألة) فرق القراني^(٣) وغيره^(٤) بينه وبين
إحدائ التفصيل بين المسألتين بأن محل الحكم في المسألة متخذ، وفي المسألتين
متعدد، فتقط ما توهمه^(٥) بعضهم^(٦) أنه / لا فرق بينهما.

(١) إذا اختلف أهل العصر في مسألة على القولين، فهل يجوز لمن بعدهم إحدائ قول ثالث؟
اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب: أحدها: المنع مطلقاً، قاله الحنفية والمالكية والحنابلة
وجمع من الشافعية، ثانيها: الجواز مطلقاً، قاله الطاهرية؛ ثالثها: التفصيل الذي ذكره
المصنف، قاله المالكية والشافعية. «الفتاوى» (٤٣٢/٢)، «شرح النقيح» (ص: ٣٢٦)،
«المحصول» (١٢٨/٤)، «البحر» (٥٤٢/٤)، «شرح الكوكب» (٢٦٤/٢).

(٢) إذا لم يقصّل أهل العصر بين مسألتين، فهل لمن بعدهم إحدائ التفصيل بينهما؟ اختلف العلماء فيه على
المذاهب، أشهرها ثلاثة: أحدها: الجواز مطلقاً، قاله الحنفية والحنابلة؛ ثانيها: المنع مطلقاً، قاله بعض
العلماء، ثالثها: إن نظروا بعدم الفرق أو اتفاد الجامع فلا، وإلا جاز، قاله الإمام. «التبصير» (٢٥١/٣)،
«مختصر ابن الحاجب» (٣٩/٢)، «المحصول» (١٣٣/٤)، «شرح الكوكب» (٢٦٧/٢).

(٣) أي في «شرح النقيح» (ص: ٣٢٨).

(٤) كالصنف في «الإيهاج» (٣٧٢/٢).

(٥) في «ب»: «توهمه»، وهو تصحيف. والله تعالى أعلم.

(٦) كلامه في «الأحكام» (٢٢٨/١)، والصنف هنا، والشرطي في «تقريراته» (١٣٠٢/٢).

(وقيل): «هما (خارقان مطلقاً) أي أبداً لأن الاختلاف على قولين يستلزم
الاتفاق على امتناع العدول عنها وعدم التفصيل بين مسألتين يستلزم الاتفاق
على امتناعه».

وأجيب بمنع الاستلزام فيها.

للإثبات قوله (أي أبداً) عدل إلى تفسير الإطلاق به عن تفسيره بقوله: «أي سواء
أخرقاً أم لا» وإن اقتضاء كلام المصنف لعدم استقامته كما لا يخفى.

قوله (وأجيب بمنع الاستلزام فيها) أي لأن عدم القول بالشيء ليس قولاً
بعدمه.

الفتاوى مثال الثالث الخارق ما حكى ابن حزم^(١) أَنَّ الْأَخَّ يُسْقَطُ الْجَدَّ^(٢). وقد اختلف الصحابة فيه على قولين قيل: «يُسْقَطُ بِالْجَدِّ»^(٣)، وقيل: «يُشَارِكُهُ كَأَخٍ»^(٤). فإسقاطه بالأخ خارق لما اتفق عليه القولان من أَنَّ له نصيباً.

ومثال الثالث غير الخارق: ما قيل: «يَحِلُّ مَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ سَهْوًا لَا عَمْدًا» وعليه أبو حنيفة^(٥)، وقد قيل: «يَحِلُّ مُطْلَقًا» وعليه الشافعي^(٦)، وقيل: «يَحْرُمُ مُطْلَقًا»^(٧). فالفارق بين السهو والعمد موافق لمن لم يفرق في بعض ما قاله.

للإشارة قوله (مع اتفاقهم... الخ) قيّد به دفعاً لما عساه أن يقال: «هذا التفصيل ليس خارقاً لأنَّ الْمُفْضَلُ موافقٌ لِمَنْ لم يُفْضَلْ في بعض ما قاله».

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفقيه، الحافظ، الظاهري، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ في بيت الوزير، وأبوه هو وزيراً لبعض خلفاء بني أمية بأندلس، ثم ترك واشتغل في صباه بالأدب، والمنطق، والعربية، ثم أقبل على العلم، كان مالكية ثم تحول شافعيًا، ثم ظاهريًا وتغصب له وصفت فيه، ورزّه على مخالفه، كان واسع الحفظ، حافظاً للحديث والسُنن وفقهها، متسناً في علوم جمة، عاملاً بعلمه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، وله مصنفات، المجلد في الفروع، والأحكام، في الأصول، والفصل في الفرق، وغيرها. «لسان الميزان» (٢٣٩/٤).

(٢) عبارة رحمه الله تعالى، في «المجلد» (٢٨٢/٩): «ولا تُرثُ الإخوة الذكور ولا الإناث أشتاء كانوا أو لآب أو لأم مع الجدّ أبي الأب، ولا مع أبي الجدّ المذكور، ولا مع جدّ جدّه». قال العبد الفقير، غفر الله له ولوالديه: فعلم أن ابن حزم، رحمه الله تعالى، يقول يسقط الإخوة بالجدّ الصحيح كما ذهب إليه جبهة من الصحابة، رضوان الله عليهم، ولا يقول يسقط الجدّ بالأخ، والله تعالى أعلم.

(٣) قاله الحنفية والظاهرية. «البحر الرائق» (٥٥٨/٨)، «المجلد» (٢٨٢/٩).

(٤) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. «بداية المجتهد» (٤٦٦/٤)، «الروضة» (١٢/٦)، «الغني» (١٩٦/٦).

(٥) وكذلك المالكية والحنابلة «هداية» (٤٦٦/٤)، «حاشية الدسوقي» (٣٦٥/٢)، «الغني» (٤٥/١٣).

(٦) «الخواص الكبير» للماوردي: (١٥/١٥).

(٧) قاله الظاهرية. «المجلد» لابن حزم (٤١٢/٧).

الفتاوى ومثال التفصيل الخارق: ما لو قيل بتوريث العمّة دون الخالة، أو العكس، وقد اختلفوا في توريثها^(١) مع اتفاقهم على أَنَّ العلة فيه، أو في عذبة كونها من ذوي الأرحام فتوريث إحداهما دون الأخرى خارق للاتفاق.

ومثال التفصيل غير الخارق: ما قيل: «تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ»^(٢) دون الخلق المباح^(٣)، وعليه الشافعي، وقد قيل: تجب فيها، وقيل: لا تجب فيها، فالمتفصل موافق لمن لم يُفْضَلْ في بعض ما قاله.

(١) قال بتوريثها الحنفية، ويعلم بتوريثها الجمهور. «نيل الأوطار» (٧٦/١)، «تحفة الأحبار» (٢٣٣/٦).

(٢) اختلف العلماء في وجوب الزكاة في مال الصبي على مذهبتين، أحدهما: تجب، قاله الجمهور ثانيهما: لا تجب، قاله الحنفية. «الغني» (٢٥٦/٢)، «مواهب الجليل» (٢٩٢/٢)، «معجم المحتاج» (٥٢٩/١)، «بدائع الصنائع» (٤/٢).

(٣) اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة في الخلق المباح على مذهبين، أحدهما: لا، قاله الجمهور ثانيهما: نعم، قاله الحنفية. «هداية» (١١٠٤/١)، «الشرح الكبير» (٤٦٠/١)، «معجم المحتاج» (٥٢٩/١)، «كشف القناع» (٢٣٤/٢).

لأنه يجوز إحداهما دليل أو تأويل أو علة إن لم يَحْرِقْ، وقيل: «لا»؛
وأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارتدادُ الأُمَّةِ سَمْعًا، وهو الصحيح؛

(و) عَلِمَ مِنْ حُرْمَةِ خَرَقِ الإِجْمَاعِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْدَاثُ دَلِيلٍ لِحُكْمِ أَيِّ إِظْهَارِهِ،
(أَوْ تَأْوِيلٍ) لِذَلِيلٍ لِيُؤَيِّقَ غَيْرَهُ، (أَوْ عِلَّةٍ) بِحُكْمِ غَيْرِ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الدَّلِيلِ
وَالتَّأْوِيلِ وَالْعِلَّةِ لِحُجُوزِ تَعَدُّوِ الْمَذْكُورَاتِ (إِنْ لَمْ يَحْرِقْ) مَا ذَكَرَ مَا ذَكَرُوهُ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَقَهُ بَأْنُ قَالُوا: لَا دَلِيلَ، وَلَا تَأْوِيلَ، وَالْعِلَّةُ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ^(١).

(وقيل: لا) يَجُوزُ إِحْدَاثُ مَا ذَكَرَ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ مِنَ «غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ» الْمُتَوَعَّدِ
عَلَى اتِّبَاعِهِ فِي الْآيَةِ.

وَأُجِيبَ بَأْنُ الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهِ مَا خَالَفَ سَبِيلَهُمْ، لَا مَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ كَمَا نَحْنُ فِيهِ.

قوله (أي إظهاره) نبه به على أَنَّ الْمُحْدَثَ إِظْهَارُ الدَّلِيلِ لَا الدَّلِيلَ نَفْسَهُ، وَالْمُرَادُ
بِإِظْهَارِهِ الاسْتِدْلَالُ بِهِ.

قوله (أو علة) أي إِحْدَاثُهَا بِنَاءً عَلَى جُوزِ تَعَدُّوِ الْعِلَلِ.

قوله (الذي من شأن الأئمة بعده أن لا يخرقوه) ليس قيدًا لاحتراز عن غيره
حتى لَا يَمْتَنِعَ فِيهِ ارْتِدَاؤُ الْأَئِمَّةِ^(٢)، بَلْ هُوَ اسْتَظْهَارٌ عَلَى امْتِنَاعِ ارْتِدَاؤِ الْأَئِمَّةِ
الِدَاخِلِينَ فِي الْأَئِمَّةِ قَطْعًا وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَسَائِلِ ثِنْتَيْنِ قَبْلَهُ، وَذَكَرَهُ فِي الثَّنِي
وَهِيَ^(٣) أَوَّلُ بِالْاسْتَظْهَارِ.

(١) قاله الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. «الفرائض» (٤٣٧/٢)، «مختصر ابن
الحاج» (٤٣/٢)، «شرح التلخيص» (ص: ٣٣٣)، «المحصول» (٢٠٦/٤)، «الأحكام»
(٢٣١/١)، «البحر» (٥٣٨/٤)، «شرح الكوكب» (٢٦٩/٢).

(٢) في «ب»: «الأئمة».

(٣) في «أ»: «وهما»، وهو تصحيح.

(و) عَلِمَ مِنْ حُرْمَةِ خَرَقِ الإِجْمَاعِ الَّذِي مِنْ شَأْنِ الْأَئِمَّةِ بَعْدَهُ أَنْ لَا يَخْرِقُوهُ (أَنَّهُ
يَمْتَنِعُ ارْتِدَاؤُ الْأَئِمَّةِ) فِي عَصْرِ (سَمْعًا) لِحَرْقِهِ إِجْمَاعٌ مِّنْ قِبَالِهِمْ عَلَى وَجوبِ اسْتِمْرَارِ
الْإِسْبَانِ، وَالْخَرَقُ يَصْدُقُ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ كَمَا يَصْدُقُ الْإِجْمَاعُ بِهَا، (وَهُوَ) أَيِ امْتِنَاعِ
ارْتِدَادِهِمْ سَمْعًا (الصَّحِيحُ)^(١) حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجْمَعُ
أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(٢). وقيل: «يجوز ارتدادهم شرعًا كما يجوز عقلاً، وليس في
الحديث ما يمنع من ذلك لانقضاء دق الأئمة وقت الارتداد».

وَأُجِيبَ بَأْنُ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى أَنْ يُوجِدَ مِنْهُمْ مَا يَضِلُّونَ
الصَّادِقَ بِالْإِرتِدَادِ.

لأنه قوله (والخرق يصدق بالفعل والقول) دفع به ما يتوهم من أَنَّ الرَّدَّ بِالْفِعْلِ لَا
تَكُونُ خَرَقًا لِلْإِجْمَاعِ.

قوله (وقيل: يجوز ارتدادهم شرعًا) يعني: أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ شَرْعًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ
لَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِهِ.

قوله (وأجيب بأن معنى الحديث... الخ) حاصله: أَنَّ اسْمَ الْأَئِمَّةِ صَادِقٌ
عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْإِرتِدَادِ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَالْحَدِيثُ
يُثَبِّتُهُ.

(١) قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. «التيسير» (٢٥٨/٣)، «المحصول» (٢٠٦/٤)،
«الأحكام» (٢٣٧/١)، «مختصر ابن الحاج» (٤٣/٢)، «شرح الكوكب» (٢٨٢/٢).

(٢) سبق تحريره عند شرح قول المصنف: «وَأَنَّ إِجْمَاعَ السَّابِقِينَ غَيْرُ حُجَّةٍ».

لَا اتَّفَاقُهَا عَلَى جَهْلٍ مَا لَمْ تُكَلَّفْ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ لَعَدَمِ الْخَطَا؛ وَفِي
انْقِسَامِهَا فِرْقَتَيْنِ كُلُّ مَخْطُئٍ فِي مَسْأَلَةٍ تَرُدُّ مِثْلَهُ: هَلْ أَخْطَأْتُ؟

لَا اتَّفَاقُهَا) أَيِ الْأَمَةِ فِي عَصْرِ (عَلَى جَهْلٍ مَا) أَيِ شَيْءٍ (لَمْ تُكَلَّفْ بِهِ) بَأَنَّ لَمْ تَعْلَمْهُ
كَالتَّفْصِيلِ بَيْنَ عَمَارٍ وَحُدَيْفَةَ، فَإِنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ (عَلَى الْأَصَحِّ لَعَدَمِ الْخَطَا) فِيهِ ^(١).

وَقِيلَ: «يُمْتَنَعُ، وَإِلَّا كَانَ الْجَهْلُ سَبِيلًا لَهَا فَيَجِبُ اتِّبَاعُهَا فِيهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ».

وَأَجِيبْ بِمَنْعِ أَنَّهُ سَبِيلٌ لَهَا لِأَنَّ سَبِيلَ الشَّخْصِي مَا يَخْتَارُهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ،
وَعَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

أَمَّا اتَّفَاقُهَا عَلَى جَهْلٍ مَا كُتِبَتْ بِهِ فَيُمْتَنَعُ قَطْعًا.

(وَفِي انْقِسَامِهَا فِرْقَتَيْنِ) فِي كُلِّ مِنْ مَسْأَلَتَيْنِ مُشَابِهَتَيْنِ (كُلُّ) مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ
(مَخْطُئٌ فِي مَسْأَلَةٍ) مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ (تَرُدُّ) لِلْعِلْمَاءِ (مِثْلَهُ): هَلْ أَخْطَأْتُ؟ نَظَرًا إِلَى
جَمْعِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فَيُمْتَنَعُ مَا كَرَّرَ لَانْتِفَاءِ الْخَطَا عَنْهَا بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ ^(٢)، أَوْ لَمْ
يُخْطِئْ إِلَّا بَعْضُهَا نَظَرًا إِلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَةٍ فَلَا يُمْتَنَعُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ ^(٣)،
وَرَجَحَهُ الْأَمَدِيُّ، وَقَالَ: «إِنَّ الْأَكْثَرَيْنِ عَلَى الْأَوَّلِ» ^(٤).

لِلْإِتِّفَاقِ قَوْلُهُ (كَالتَّفْصِيلِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَظِيرٌ، وَيَحْتَمِلُ — وَهُوَ الظَّاهِرُ — أَنَّهُ مِثَالٌ لِمَا لَمْ
يُكَلَّفْ بِهِ.

(١) قَالَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ. «شرح التنقيح» (ص: ٣٤٣)، «مختصر ابن
الحاجب» (٤٣/٢)، «الأحكام» (٢٣٧/١)، «المحصول» (٢٠٧/٤)، «شرح الكوكب»
(٢٨٣/٢).

(٢) وَبِهِ قَالَ الْحَنَابِلَةُ. «شرح الكوكب» (٢٨٤/٢).

(٣) قَالَ الْحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. «التبصير» (٢٥٢/٣)، «إغاية الوصول» (ص: ١٠٩).

(٤) «الأحكام» لِلْأَمَدِيِّ (٢٢٩/١).

.....

.....

قَوْلُهُ (وَفِي انْقِسَامِهَا فِرْقَتَيْنِ... الخ) [حَاصِلُهُ: هَلْ يُجُوزُ انْقِسَامُهَا فِرْقَتَيْنِ] ^(١)
كُلُّ فِرْقَةٍ مَخْطُئَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ مُخَالَفَةٌ لِأُخْرَى كَاتِفَا قِي فِرْقَةٍ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي الْوُضُوءِ
وَاجِبٌ، وَفِي الصَّلَاةِ الْفَاتِحَةُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَالْفِرْقَةُ الْأُخْرَى عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ.

(١) مَا يَبِينُ مَعَكُورَتَيْنِ سَاقِطَتَيْنِ «أ».

لأنه لا إجماع يضاد إجماعاً سابقاً خلافاً للبصري؛ وأنه لا يعارضه دليل، إذ لا تعارض بين قاطعين، ولا قاطع ومظنون؛ ...

(و) عُلِمَ من خَرَقِ فرق الإجماع الذي من شأن الأئمة بعده أن لا يخْرِقوه «أنه لا إجماع يضاد إجماعاً سابقاً»^(١) خلافاً للبصري (أبي عبد الله في تجويزه ذلك قال: «لأنه لا مانع من كون الأول مغنياً بوجود الثاني».

(وأنه) أي الإجماع بناءً على الصحيح أنه قطعي (لا يعارضه دليل) لا قطعي، ولا ظني (إذ لا تعارض بين قاطعتين) لاستحالة ذلك (ولاً بين قاطع ومظنون) لإلغاء المظنون في مقابلة القاطع.

للإمامية قوله (أنه لا إجماع يضاد إجماعاً) أي لا يجوزُ اعتقادُ إجماعٍ على حكمٍ أُجْمِعَ على ضده سابقاً لاستلزامه تعارض قطعتين بناءً على أن الإجماع قطعي وتعارض القاطعتين محال كما قاله الشارح^(٢).

قوله (في تجويزه ذلك) أي شرعاً، لا في تجويزه عقلاً، ولا في وقوعه، فهو موافقٌ على تجويزه عقلاً، وعُلِمَ عدم وقوعه.

(١) هذه المسألة حالتان، الأولى: أن يكون الإجماع الثاني من أهل الإجماع الأول، ففيها مذهبان، أحدهما: جواز الإجماع الثاني، قاله الخاتبة بناءً على اشتراط انقراض العصر؛ ثانيهما: عدم الجواز، قاله الجمهور؛ الثانية: أن يكون الإجماع الثاني من غير أهل الإجماع الأول، وفيها أيضاً مذهبان، أحدهما: الجواز، قاله الحنفية؛ ثانيهما: عدم الجواز، قاله الجمهور. «كشف الأسرار» (٣/٤٨٠)، «البحر» (٤/٥٢٨)، «شرح التوكيب» (٢/٢٥٨).
(٢) ما بين معكوفين ساقط من «أ» و«ب» و«ج» فأثبت من «البناني» (٢/٣٠٧).

وأن موافقته خبراً لا تدل على أنه عنه، بل ذلك الظاهر إن لم يجد غيره.

(وأن موافقته) أي الإجماع (خبراً لا تدل على أنه عنه) لجواز أن يكون عن غيره^(١)، ولم يُقَلْ لنا استغناءً بنقل الإجماع عنه، (بل ذلك) أي كونه عنه، هو (الظاهر إن لم يوجد غيره) بسعته إذ لا بُدَّ له من مُستند، كما تقدّم؛ فإن وجد فلا لجواز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير. و«بل» هنا انتقالية لا إيضالية.

وعطف هاتين المسألتين على ما قبلها وإن لم تثبتا على حرمة خرق الإجماع تشسّحاً، ولو ترك منهما «أنه» و«أن» سلّم من ذلك مع الاختصار.

للإمامية قوله (فلا) أي فلا يكون الظاهر كون الإجماع عن ذلك الخبر.

(١) قال الجاهل خلافاً لأبي عبد الله البصري. «المحصول» (٤/١٩٣)، «المشيف» (٢/٢٦٦).

جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعاً ، ...

(خاتمة)

(جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبولٍ للشكك ، فالتحقق بالضروريات كوجوب الصلاة ، والصوم ، وحُرمة الزنا ، والخمر (كافر قطعاً) لأن جحدَهُ يستلزم تكذيب النبي ﷺ فيه ، وما أَوْفَاهُ كَلامَ الآمدي^(١) وابن الحاجب^(٢) من أن فيه خلافاً ليس يبرأ منهما^(٣) .

(خاتمة)

قوله (فالتحقق بالضروريات) أي في إطلاق العلم بالضرورة عليه بجامع عدم قبول التشكيك فيها .

(١) عبارته ، رحمه الله في «الأحكام» (٢٣٩/١) : «اختلفوا في تكفير جاحد الحكم المجمع عليه ، فأتيت بعض الفقهاء وأنكره الباقون مع اتفاقهم على أن إنكار حكم الإجماع القطعي غير موجب للتكفير . والمختار إنما هو التفصيل وهو أن حكم الإجماع إما أن يكون داخلياً في مفهوم اسم الإسلام كالعبادات الخمس ، ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة ، أو لا يكون كذلك كالحكم بحل البيع وصحة الإجازة ونحوه . فإن كان الأول فجاحده كافر لزيللة حقيقة الإسلام له ، وإن كان الثاني فلا» .

(٢) عبارته رحمه الله في «المختصر» (٤٤٢/٢) : «مسألة : إنكار حكم الإجماع القطعي ، ثالثها المختار : أن تحو العبادات الخمس يكفر» .

(٣) وكذا تغيرهما حيث أطلق : جاحد المجمع عليه لا يكفر كالإمام في «المحصل» (٢٠٩/٤) ، قال عبد العلي الأنصاري في «الفرائض» (٤٤٧/٢) «وضروريات الدين كالصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج ، والجهاد ، ووجوب الصلاة إلى الكعبة الشرقية خارجة عن هذا الاختلاف اتفاقاً ، فإنه كفر ألبتة اتفاقاً ، فالتثبت في المذاهب : التكفير ، وعدم التكفير ، ثالثها : التكفير إن كان نعمة الصلاة ، وإلا فلا» كما في المختصر - تدليس - إذ لا يلبس بحال أحد من المسلمين أن يقول : إن إنكار الصلاة ليس تكفيراً» .

وفيه تنبيه على أن الضرورة في قولهم : «المعلوم من/ الدين بالضرورة» ليس منعها استدلال العقل بالإدراك بلا دليل لأن أحكام الشرع عند الأشعرية لا يُعرف إلا بدليل سمعي .

قوله (كافر قطعاً) فيه وفيها بغضة من مسألتي «المشهور» مخالفة لقول الروضة في باب الردة : «من جحد مجتبعاً عليه يعلم من دين الإسلام ضرورة كفر إن كان فيه نص» . وكذا إن لم يكن فيه نص في الأصح ، وإن لم يعلم من دين الإسلام ضرورة بحيث لا يعرفه كل المسلمين لم يكفر^(١) .

فعلِم أن «القطع» مُقَيَّد بـ «ما فيه نص» ، وأن «الأصح» مُقَيَّد بـ «ما هو مجتبع عليه معلوم من الدين ضرورة ولا نص فيه» ، وأنه لا يكفر بغير المعلوم ضرورة من المشهور المذكور بقسميه .

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٢٨٤/٧) .

وَكَذَا الْمَشْهُورُ الْمَنْصُوصُ فِي الْأَصَحِّ؛ وَفِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ تَرَدُّدٌ.

(وَكَذَا) الْمَجْمُوعُ عَلَيْهِ (الْمَشْهُورُ) بَيْنَ النَّاسِ (الْمَنْصُوصِ) عَلَيْهِ كَجَلِّ الْبَيْعِ جَائِذُهُ كَافِرٌ (فِي الْأَصَحِّ) ^(١) لِمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: «لَا لِحَوَازِ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ» ^(٢).
(وَفِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ) مِنَ الْمَشْهُورِ (تَرَدُّدٌ) قَبْلَ: «يَكْفُرُ جَائِذُهُ لِمَشْهُورَتِهِ» ^(٣).
وَقِيلَ: «لَا لِحَوَازِ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ» ^(٤).

وَلَا يَكْفُرُ جَائِذُ الْخَفِيِّ وَلَوْ مَنْصُوصًا.

(وَلَا يَكْفُرُ جَائِذُ) الْمَجْمُوعُ عَلَيْهِ (الْخَفِيُّ) ^(١) بِأَنْ لَا يَعْرِفَهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ كَفَسَادِ الْحَجِّ بِالْجَمَاعِ قَبْلَ الْوُقُوفِ، (وَلَوْ) كَانَ الْخَفِيُّ (مَنْصُوصًا) عَلَيْهِ كَاسْتِحْقَاقِ بَنِي الْأَبْنِ السُّدَسِ مَعَ بَنِي الصُّلُبِ، فَإِنَّهُ قَضَى بِعِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢).

وَلَا يَكْفُرُ جَائِذُ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ الدِّينِ كَوُجُودِ بَقْدَادٍ قَطْعًا ^(٣).

- (١) قَالَ الْخُفْيَةُ وَالْخَائِلَةُ، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ وَالْمُزَكِّي فِي «التَّشْبِيهِ» (٢٧/٢).
- (٢) «فَوَائِدُ الرِّجَاحِ» (٤٤٥/٢)، «شرح الكوكب» (٢٦٣/٢).
- (٣) قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ جَمْعُ مِنَ الْخُفْيَةِ وَالْخَائِلَةِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ فِي «الْحَصُولِ» (٢٠٩/٤)، وَالْأَمَدِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٢٣٩/١)، وَالْعَصْفُ فِي «شرح المختصر» (٤٤/٢)، وَالتَّوْدِيُّ فِي أَصْلِ «الرُّوضَةِ» (٢٨٤/٧)، وَالتَّوْدِيُّ فِي «الْبَحْرِ» (٥٢٥/٤)، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ هُنَا: «فَوَائِدُ الرِّجَاحِ» (٤٤٦/٢)، وَ«شرح الكوكب» (٢٦٣/٢).
- (٤) قَالَ الْخُفْيَةُ. «شرح الكوكب» (٢٦٣/٢).
- (٥) قَالَ الْخُفْيَةُ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. «فَوَائِدُ» (٤٤٧/٢)، «شرح التَّنْقِيحِ» (ص: ٣٣٧)، «التَّحْفَةُ» (٣٧٠/١١).

- (١) قَالَ الْخُفْيَةُ وَالْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْخَائِلَةُ. «فَوَائِدُ» (٤٤٧/٢)، «شرح التَّنْقِيحِ» (ص: ٣٣٧)، «التَّحْفَةُ» (٣٧٠/١١)، «شرح الكوكب» (٢٦٣/٢).
- (٢) عَنْ هُزَيْلِ بْنِ سُرَيْجٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى عَنْ ابْنَةِ أَبِيهِ وَأَخِي، فَقَالَ: «إِلَانِيَّةُ الصُّفْتِ» وَلِلْأَخِي الصُّفْتِ، وَأَبَتْ ابْنُ مَسْعُودٍ فَيُتَابَعُ». فَسَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَخِي يَقُولُ أَبِي مَوْسَى، فَقَالَ: «لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا مَا أَنَا مِنَ الْمُتَعَدِّينَ، أَفْضَى فِيهَا مَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ، لِأَبْنَةِ الصُّفْتِ، وَلِأَبْنِ السُّدَسِ تَحْقِيقَةُ الشُّكِّينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخِي». فَأَتَيْنَا أَبَا مَوْسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: «لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْجَزِيرُ فِيكُمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْفَرَاغِصِ، بِأَبْ مِيرَاتِ ابْنَةِ ابْنِ مَوْسَى، (٦٧٣٦)، وَأَبُو دَاوُدَ، فِي الْفَرَاغِصِ، بِأَبْ مِيرَاتِ الصُّلُبِ (٢٨٩٠)، وَالتَّوْمَذِيُّ فِي الْفَرَاغِصِ، بِأَبْ مِيرَاتِ ابْنَةِ الْأَبْنِ مَعَ ابْنَةِ الصُّلُبِ (٢٠٩٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْفَرَاغِصِ، بِأَبْ مِيرَاتِ الصُّلُبِ (٢٧٢١).
- (٣) الظُّرُّ: «غَايَةُ الرُّجُوعِ» لِمَنْ لَسِيَ الْإِسْلَامَ (ص: ١١٠).

الكتاب الرابع

في القياس

الكتاب الرابع في القياس

وهو حمل معلوم على معلوم في علة حكمه عند الحامل. وإن خُصَّ
بالصحيح حُذف الأخير.

الكتاب الرابع في القياس^(١)

من الأدلة الشرعية (وهو حمل معلوم على معلوم) من العلم بمعنى التصور
أي إحقاقه في حكمه (لمساواته) مُضافاً لِلْمَنْعُولِ أي لمساواة الأول الثاني (في
علة حكمه) بأن توجد بتساويها في الأول (عند الحامل) وهو المجتهد وافق ما في
نفس الأمر أم لا، بأن ظهر غلطه. فتناول الحد القياس الفاسد كالصحيح.

الكتاب الرابع في القياس

قوله (معلوم) عَرِّيه لِيشمل جميع ما يجري فيه القياس من موجود وغيره مما
يُعلم، والمراد بالعلم ما يشمل الاعتقاد والظن.

قوله (لمساواته في علة حكمه) فيه تنبيه على أن القياس المُعرَّف خاص بما
علته متعددة، إذ القاصرة لا مساواة فيها.

قوله (وهو المجتهد) جرى فيه على الأصل أو على شمول المجتهد للمجتهد
المطلق وللمجتهد المقيّد، وإلا فالحامل أعم منه، ولهذا قال العراقي: «ولم يُغَيَّر
بالمجتهد لِيتناول المُقلَّد»^(٢) الذي / يقبس على أصل إماميه^(٣).

(١) القياس فهو في اللغة: عبارة عن التقدير، ومنه يقال: قسَّ الأرض بالقضيب، أي قدرتها
بذلك. «لسان العرب» (١/١٨٦)، «الأحكام» (٣/١٦٤).

(٢) في «أ»: «المقيّد».

(٣) «شرح جمع الجوامع» لولي الدين العراقي: (٣/٦٤٧).

للإمام وهو حجة في الأمور الدنيوية، قال الإمام: «اتفاقاً»

(وإن حَصَّ) المَحْدُودُ (بـ) «الصحيح» أي قَصَرَ عليه (حُذِفَ) من الحَدِّ (الأخير) وهو «عند الحاصل»، فلا يتناول حينئذٍ إلا الصحيح لانصراف المساواة المطلقة إلى ما في نفس الأمر. والفاسدُ قبل ظهور فسادِه معمولٌ به كالصحيح.

(وهو) أي القياسُ (حُجَّةٌ في الأمور الدنيويَّة) كالأدوية (قال الإمام الرازي): «اتفاقاً»^(١) أسندهُ إليه ليُبرَأ من عَهْدَتِهِ.

للإمامية قوله (والفاسدُ قبل ظهور فسادِه معمولٌ به) أي سواء أَدخل في الحدَّ أم لا، إذ يجب على المجتهد اتباع ظنه وإن كان فاسداً في الواقع.

للإمامية وأما غيرها فمَنعهُ قومٌ عقلاً، وابنُ حزمٍ شرعاً، وداود غيرُ الجلي، وأبو حنيفة في الحدود والكفارات، والرُّخص، والتقديرَات . . .

(وَأَمَّا غَيْرُهَا) كالشرعية (فَمَنَعَهُ قَوْمٌ) فِيهِ (عَقْلًا) قالوا: «لأنه طريقٌ لا يُؤْمَنُ فِيهِ الْخَطَأُ، وَالْعَقْلُ مَانِعٌ مِنْ سُلوِكِ ذَلِكَ»^(٢). قلنا: بِمعْنَى أَنَّهُ مُرَجَّحٌ لِتَرْكِهِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ مُجِبِلٌ لَهُ، وَكَيْفَ يُجِبِلُهُ إِذَا ظَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ.

(و) مَنَعَهُ (ابْنُ حَزْمٍ) (شَرْعًا) قال: «لأن النصوصَ شَتَوْعِبَ جَمِيعُ الْخَوَارِثِ بِالْأَسْمَاءِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ لِكُنْ اسْتِثْنَاءٌ وَقِيَاسٍ». قلنا: لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ.

(و) مَنَعَ (دَاوُدَ غَيْرَ الْجَلِيِّ) مِنْهُ بِخِلَافِ الْجَلِيِّ الصَّادِقِ بِـ «قِيَاسِ الْأَوَّلَى» وَالْمَسَاوِي^(٣) كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي.

واقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ^(٤) عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ «قِيَاسُ الْأَوَّلَى»، وَهُوَ مَا يَكُونُ ثَبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ فِي الْفِرْعِ أَوَّلَ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ، كَمَا سَيَأْتِي.

للإمامية قوله (فَمَنَعَهُ قَوْمٌ) عَدَلَ إِلَيْهِ وَإِلَى نِظَارَتِهِ الْآتِيَةِ عَنْ أَنْ يُعَيَّرَ بِعَدَمِ الْحُجِّيَّةِ الَّتِي هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الْمَصْنُفِ إِصْلَاحًا لِكَلَامِهِ، إِذِ الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي عَدَمِ جَوَازِ الْقِيَاسِ، لَا فِي عَدَمِ حُجِّيَّتِهِ.

قوله (بِمَعْنَى أَنَّهُ مُرَجَّحٌ لِتَرْكِهِ) أي إن كان الخطأ مظنوناً، إذ لو كان متوهمًا لم يكن ذلك مرجحاً لترك القياس، بل لسُلوِكِهِ.

قوله (بِالْأَسْمَاءِ اللُّغَوِيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَشْتَوِعِبُ».

(١) قاله المبتدعة كالشيعة والنظام وجميع الإسماعيليين من المعتزلة. «الأحكام» (١/٢٧٢).

(٢) «المحلل» لابن حزم: (١/٥٦).

(٣) «المحصول» للرازي: (٥/٢٢).

(٤) دفع الحاجب عن «مختصر ابن الحاجب»: (٤/٣٧٤).

(١) «المحصول» للإمام الرازي: (٥/٢٠).

الفتاوى (و) منعه (ابن عبدان^(١)) ما لم يضطر إليه) لوقوع حادثة لم يوجد نص فيها فيجوز القياس فيها للحاجة، بخلاف ما لم يقع فلا يجوز القياس فيه لانتفاء الفائدة^(٢). قلنا: فائدة العمل به فيها إذا وقعت تلك المسألة.

المقدمة

.....

الفتاوى

(و) منعه (قوم في الأسباب، والشروط، والموانع) قالوا: «لأن القياس فيها يخرجها عن أن تكون كذلك إذ يكون المعنى المشترك بينها وبين المقيس عليها هو السبب والشروط والمانع لا خصوص المقيس عليه، أو المقيس^(١)».

وأجيب بأن القياس لا يخرجها عما ذكر، والمعنى المشترك فيه كما هو علة لها يكون علة لما ترتب عليها، مثاله في السبب: قياس اللواط^(٢) على الزنا بجامع إيلاج فرج في فرج محرم شرعاً مشتهى طبعاً.

المقدمة قوله (وأجيب بأن القياس لا يخرجها عما ذكر) أي عن كونها أسباباً، وموانع.

وقوله (والمعنى/المشترك فيه [كما]^(٣)) هو عليه لها (يكون علة لما ترتب عليها)^(٤) أي للأسباب، والشروط، والموانع، أي يجعلها لذلك لكونه علة لما ترتب عليه أي من الأحكام.

هذا، والأنسب بمقابلة كلام المانع أن يقول: «كما هو علة لأحكامها تكون هي أيضاً علة لها» لكنه حينئذ يفتي على جواز تعدد العلل.

(١) اختلف العلماء في إثبات الأسباب والشروط والموانع بالقياس على مذهبي، أحدهما: عدم الجواز، قاله الحنفية والمالكية، واختاره الغزالي والرازي والأمدى؛ ثانيها: الجواز، الشافعية والحنابلة. «المستصفى» (٢/٤٥٣)، «المحصول» (٥/٣٤٥)، «الأحكام» (٣/٣٢٠)، «الفوائد» (٢/٥٥٣)، «شرح التفهيم» (ص: ١١٤)، «أروضة الناظر» (ص: ٣٠٢).

(٢) اتفق العلماء على تحريم اللواط، ولكنهم اختلفوا في وجوب أخذ فيه على ثلاثة مذاهب، الأول: الرجم مطلقاً، قاله المالكية والحنابلة؛ الثاني: الرجم للثيب والجلد للبكر، قاله الشافعية؛ الثالث: لا حد فيه، قاله الحنفية. «حاشية ابن عابد» (٣/٤٨٤)، «تفسير القرطبي» (٧/٢٣٤)، «أروضة» (١٠/٩٠)، «الفتاوى» (٩/٥٨).

(٣) ما بين معكوفين ساقط من «أ»، و«ب»، و«ج»، فأثبت في الشرح.

(٤) ما بين معكوفين ساقط من «أ»، و«ب»، و«ج»، فأثبت في الشرح.

(١) هو عبدالله بن عبدان بن محمد أبو الفضل، الفقيه، شيخ هزان، وفقهها، كان لغة ورعاً جليل القدر، وله كتب كثيرة مفيدة، منها شرح «الأحكام»، وشرح العبادات، توفي سنة ٤٣٣ هـ. «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/٦٥).

(٢) واختاره الزركشي في «البحر» (٥/٣٣).

لِلْمَنَاقِبِ قوله (مثاله في السبب... الخ) ظاهر، ومثاله في الشرط: قول الحنفى في الجلد في الزنى: «عُقُوبَةٌ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْإِسْلَامُ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي الرَّجْمِ»^(١)، ومثاله في المانع: قول الشافعى في الإحرام: «يُمْنَعُ بِلَاكِ الصَّيْدِ ابْتِدَاءً فَيَمْنَعُهُ دَوَامًا كَلْبُاسِ الْمَخِيطِ»^(٢).

(١) الصحيح اشتراط الإسلام في الرجم عند الحنفية، قال مرغيناني في «الهداية» (٤٩٢/٣): «إذا وجب الحد وكان الزانى محصناً رجلاً بالحجارة حتى يموت... وإحصان الرجل أن يكون حراً، عاقلاً، بالغاً مسلماً».

(٢) «معني المحتاج» للخطيب الشربيني: (١/٦٩٦، ٧٠٤).

وَقَوْمٌ فِي أَصُولِ الْعِبَادَاتِ، وَقَوْمٌ الْحَاجِّي إِذَا لَمْ يَزِدْ نَصَّ كَضَائِنِ الدَّلَكِ؛

الْقَوْلُ (و) مَنَعَهُ (قَوْمٌ^(١)) فِي أَصُولِ الْعِبَادَاتِ (فَتَقَوَّا جَوَازَ الصَّلَاةِ بِالْإِيْمَاءِ الْمُقْبِيَةِ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِجَمَاعِ الْعَجْزِ. قَالُوا: «لَأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَتَوَفَّرُ عَلَى نَقْلِ أَصُولِ الْعِبَادَاتِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَعَدَمُ نَقْلِ الصَّلَاةِ بِالْإِيْمَاءِ الَّتِي هِيَ مِنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهَا، فَلَا يَثْبُتُ جَوَازُهَا بِالْقِيَاسِ». وَدَفَعُ ذَلِكَ بِسَمْعِهِ ظَاهِرًا.

لِلْمَنَاقِبِ قوله (فَتَقَوَّا جَوَازَ الصَّلَاةِ بِالْإِيْمَاءِ) أي بالإيْماء بالحاجِب ونحوه. لا بالرأْسِ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ^(٢)، وَعَلَيْهِ كَانَ الْأَوَّلُ أَنْ يَقُولَ بِدَلِّ قَوْلِهِ «عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ»: «عَلَى صَلَاةِ الْمُؤْمِنِ بِرَأْسِهِ» كَمَا قَالَ غَيْرُهُ^(٣).

(١) قاله الكرخي من الحنفية وأبو علي الجبائي من المعتزلة. «المحصل» (٣٤٨/٥)، «البحر» (٧٣/٥).

(٢) منها ما رواه البخاري في تقصير الصلاة، باب من تطوع في السفر (١١٠٥) عن سالم عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ، يَوْمِيَّةً بِرَأْسِهِ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

(٣) كالإمام في «المحصل» (٣٤٨/٥).

الفتاوى (و) مَنَعَ قَوْمٌ القِيَّاسَ الجَزْئِيَّ (الحاجي) أي الذي تدعو الحاجة إلى مقتضاه (إذا لم يَرِدْ نَصٌّ على وَفْقِهِ في مَقْتَضَاهُ (كضمان الدرك) وهو ضمان الثمن للمشتري إن خرج المبيع مستحقاً. القياس يقتضي منعه لأنه ضمان ما لم يجب، وعليه ابن شريح، والأصح صحته لعموم الحاجة إليه لمعاملة الغرباء لكن بعد قبض الثمن الذي هو سبب الوجوب حيث يخرج المبيع مستحقاً^(١).

والثالث غير مطابق فإن الحاجة داعية فيه إلى خلاف القياس إلا أن يُفسر قوله: «الحاجي» بما تدعو الحاجة إليه، أو إلى خلافه فإن المسألة مأخوذة من ابن الوكيل^(٢)، وقد قال: «قاعدة: القياس الجزئي إذا لم يَرِدْ من النبي ﷺ بيان على وفقه مع عموم الحاجة إليه في زمانه، أو عموم الحاجة إلى خلافه هل يُعمل بذلك القياس؟ فيه خلاف»

المناجاة قوله (وَمَنَعَ قَوْمٌ القِيَّاسَ الجَزْئِيَّ) قضية كلامية أن هذا الخلاف للأصوليين، قال العراقي تبعاً للزركشي^(٣): «ولا يُعرَفُ في كُتُبِ الأصول، وإثبات حكاية عنهم ابن الوكيل»^(٤).

(١) «البحر» (٧٢/٥)، «معني المحتاج» (٢٧٢/٢).

(٢) هو محمد بن عمر بن مكي، أبو عبد الله، صدر الشريعة، الشهير بابن الوكيل، نشأ بمدنق، وتفقه على والده وعلى كبار فقهاء عصره، وأخذ الأصول من الصفي الهندي، كان أعجوبة الزمان في الذكاء والحافظة والذاكرة، وشيخ الشافعية في زمانه، وإماماً يضرب به المثل، وله مناقرات حسنة مع ابن تيمية، وحزن ابن تيمية لما بلغ وفاته وقال: أحسن الله عزاء المسلمين فيك يا صدر الشريعة، وآثاره: الأشباه والنظائر، مات سنة ٧١٦ هـ. «طبقات الشافعية» للسبكي: (٢٥٣/٩).

(٣) «تشنيف السامع» للزركشي: (٣٥/٢).

(٤) «الغيث الجامع» للعراقي: (٦٥٠/٣).

الفتاوى وذكر له ضوراً منها: ضمان الدرك، ذكره كما تقدّم، وهو مثال للشق الثاني من المسألة، ومنها: وهو مثال للأول: صلاة الإنسان على من مات من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وغسلوا وكفّنوا في ذلك اليوم، القياس يقتضي جوازها، وعليه الروياني^(١) لأنها صلاة على غائب، والحاجة داعية لذلك لنفع القبلي والمصل عليهم، ولم يَرِدْ من النبي ﷺ بيان لذلك^(٢).

ووجه منع القياس في الشق الأول: الاستثناء عنه بعموم الحاجة، وفي الثاني معارضة عموم الحاجة له. والمجيز في الأول قال: «لا مانع من ضم دليل إلى آخر». وفي الثاني: «قُدِّمَ القياس على عموم الحاجة».

المناجاة قوله (وكفّنوا) ليس قيداً لصحة الصلاة، كما هو مقرر في الفروع، فهو قيد لوقوعها كاملة، إذ الصلاة / بلا تكفين مكروهة^(٣).

قوله (معارضة عموم الحاجة له) متعلق بالحاجة محذوف، أي عموم الحاجة إلى خلاف مقتضى القياس، و«له» متعلق ب«معارضة».

قوله (قُدِّمَ القياس على عموم الحاجة) يحتمل أن يكون المُقَدَّمُ له قائلًا بعدم صحة ضمان الدرك كابن شريح، وأن يكون قائلًا بصحته مستتباً له من تقديم القياس كأكثر الفقهاء.

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن أحمد، فخر الإسلام، قاضي القضاة، شيخ زمانه، برع في الفقه، وحفظ المذهب حتى قبل له: شافعي زمانه، صُفِّ كُتُباً نفيسة منها: «البحر»، وغيره، وبنى مدرسة في آمل، وكان معظماً عند الملوك، مات رحمه الله سنة ٥٠٢ هـ. «طبقات الشافعية» للإستوي: (٢٧٧/١).

(٢) وبه قال الخطيب في «معني المحتاج» (٤٦٩/١).

(٣) «معني المحتاج» للخطيب الشريبي: (٤٨٨/١).

الشيخ (و) منع (آخرون) القياس (في العقلية) ، قالوا : «لاستغنائها عنه بالعقل»^(١) . ومن أجاز قال : «لا مانع من ضم دليل إلى دليل آخر»^(٢) . مثال ذلك : قياس الباري تعالى على خلقه في أنه يرى بجامع الوجود ، إذ هو علّة الرؤية .

للشيخ قوله (مثال ذلك : قياس الباري على خلقه الخ) هذا إما يُسمى عند المتكلمين بقياس الغائب على الشاهد ، وضعفه الإمام الرازي وغيره بأنه لا يفيد اليقين ، المطلوب في المسائل التي استدلوا به فيها اليقين ، مع أن في تعبيرهم عن الباري تعالى بـ «الغائب» نوع من قلة أدب .

الشيخ (و) منع (آخرون في النفي الأصلي) أي ببقاء الشيء على ما كان قبل ورود الشرع بأن ينتفي الحكم فيه لانتفاء مدركه بأن لم يجده المجتهد بعد البحث عنه ، فإذا وجد شيء يشبه ذلك لا حكم فيه .

قيل : «لا يقاس على ذلك للاستغناء عن القياس بالنفي الأصلي»^(١) .

وقيل : «يقاس إذ لا مانع في ضم دليل إلى آخر» .

(وتقدم قياس اللغة) في محبتها لأن ذكره هناك أنسب من ذكر معظمهم له هنا . ونبه عليه لئلا يظن أنه أغفله .

للشيخ قوله (بأن لم يجده) أي مدرك الحكم .

قوله (فإذا وجد شيء يشبه ذلك) أي ما انتفى الحكم فيه لانتفاء مدركه .

فقله (لا حكم فيه) صفة كاشفة لشيء .

(١) قاله أبو بكر الصيرفي والغزالي من الشافعية . «البحر» (٥/٦٣) ، «المصنف» (٢/٤٤٩) .

(٢) قاله الجهاير من أهل السنة والمعتزلة . «البحر» (٥/٦٣) .

(١) قاله الإمام في «المحصل» (٥/٣٤٦) .

المشقة (والصحيح) أن القياس (حجة) لعمل كثير من الصحابة به متكرراً شائعاً مع سكوت الباقيين الذي هو في مثل ذلك من الأصول العامة وفاق عادة ولقوله تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوا﴾^(١)، والاعتبار بقياس الشيء بالشيء (إلا) في الأمور (العادية، والخلقية)^(٢) أي التي ترجع إلى العادة والخلقة كأقل الخيضي^(٣)، أو النفاسي^(٤)، أو الحمل^(٥)، وأكثره، فلا يجوز ثبوتها بالقياس.

المشقة قوله (والاعتبار بقياس الشيء بالشيء) أي لأنه اختلال من العبور، وهو موجود في القياس، إذ المراد بالعبور النظر، أي انتقال الذهن من النظر في حال شيء نظراً إلى النظر في حال آخر.

قوله (إلا في العادية والخلقية) قد يقال: يغني عنه ما بعده لشموله له، ويرتب مع ذلك، إذ العادية والخلقية غير الأحكام. ولو سلم شموله لذ بالتأويل، فذكره معه ليبيان المقابل لها المذكور بقوله: «خلافاً للعممين». وعطف «الخلقية» على «العادية» قيل: عطف تفسير، والأوجه لا، لتغايرهما كما علم من كلام الشارح. فالعادي في نحو أقل الخيضي كمية العدد، وهو المضاف، والخلقي فيه الدم الخارج من أقصى الرحم خلقة، وهو المضاف إليه.

(١) سورة الخشر الآية: (٢).

(٢) قاله المالكية والشافعية «اللمع» (ص: ٢٠٣)، «المحصول» (٣٥٣/٥)، «شرح المنقح» (ص: ٤١٦). (٣) اختلف العلماء في أقل الخيضي وأكثره على ثلاثة مذاهب: أحدها: أن أقلها يوم وليلة وأكثرها خمسة عشر يوماً بلياليها. قاله الشافعية والحنابلة: ثانیها: أن أقلها ثلاثة أيام بلياليها وأكثرها عشرة، قاله الحنفية: ثالثها: أن أقلها لا حد لها وأكثره خمسة عشر يوماً، قاله المالكية. «فدایة» (٢٥١/٢)، «بداية المجتهد» (٣٦/١)، «معني المحتاج» (١٥٢/١)، «المغني» (٤٢٤/١).

(٤) اتفق المذاهب الأربعة على أنه لا حد لأقل النفاس، ولكنهم اختلفوا في أكثره على مذيعين، أحدهما: أن أكثره أربعون يوماً، قاله الحنفية والمالكية والحنابلة: ثانيها: أن أكثره ستون يوماً، قاله الشافعية. «الطباية» (٢٦٨/١)، «بداية المجتهد» (٣٨/١)، «معني المحتاج» (١٦٥/١)، «المغني» (٤٧٣/١).

(٥) اتفق الأئمة أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ولكنهم اختلفوا في أكثرها على مذاهب، أشهرها اثنان، الأول: أن أكثرها ستان، قاله الحنفية: الثاني: أن أكثرها أربع سنوات، قاله المالكية والشافعية والحنابلة. «المغني» (٥٦/١١).

المشقة لأنها لا يدرك المعنى فيها فيرجع فيها إلى قول الصادق. وقيل: «يجوز لأنه قد يدرك».

(إلا في كل الأحكام) فلا يجوز ثبوتها بالقياس^(١)، لأن منها مالا يدرك معناه كوجوب الدية على العاقلة^(٢).

المشقة قوله (فلا يجوز ثبوتها بالقياس) أي فلا يقاس مثلاً النفاس على الخيضي في أن أقله يوم وليلة، أو أكثره خمسة عشر، وعدل إلى ذلك وإلى نظريته الآتية عن أن يقول: «فلا يكون القياس حجة فيها» الذي هو ظاهر كلام المصنف إصلاحاً لكلامه، إذ الخلاف إنما هو في عدم جوازها لا في عدم حجتها.

قوله (فيرجع فيها إلى قول الصادق) أي الصادق في خبره من ذوات الخيضي والنفاس والحمل، وعن له إطلاع على آخوئهم إذا أخبر بها يعرف منه الأقل والأكثر، وهذا الإخبار هو مستند الاستقراء الذي يستند إليه الشافعي وغيره في الأقل والأكثر.

(١) أي عند الجاهل خلافاً لما شذ وقال بجوازها. «المحصول» (٣٥٤/٥)، «الأحكام» (٣٢٢/٤).

(٢) اتفق العلماء على أن دية العمد تجب في مال القاتل. وأن دية الخطأ على العاقلة موجدة في ثلاث سنين، ولكنهم اختلفوا في دية شبه العمد على مذيعين، أحدهما: أنها على العاقلة، قاله الحنفية والشافعية والحنابلة: ثانيها: أنها على القاتل، قاله المالكية. «المغني» (١١٥/١٣).

وليس النص على العلة ولو في الترك أمراً بالقياس خلافاً للبصري ،
وثالثها : « التفصيل » .

(وليس النص على العلة) لحكم (ولو في) جانب (الترك أمراً بالقياس) أي
ليس أمراً به لا في جانب الفعل نحو «أكرم زيداً لعلمه» ، ولا في جانب الترك
نحو «الخمر حرام لإسكارها»^(١) .

(خلافاً للبصري) أي الحسين في قوله : «إنه أمر به في الجانبين ، إذ لا فائدة
لذكر العلة إلا ذلك حتى لو لم يرد التعبد بالقياس استفيد في هذه الصورة»^(٢) .
قلنا : «لا نسلم أنه لا فائدة فيه إلا ذلك ، بل الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون
أوقع في النفس» .

(وثالثها) وهو قول أبي عبد الله البصري (التفصيل) أي أنه أمر به في جانب
الترك دون الفعل لأن العلة في الترك المقدسة ، وإنما يحصل الغرض من انعدامها
بالامتناع عن كل فرد بما تصدق عليه العلة ، والعلة في الفعل المصلحة ،

للمشقة قوله (حتى لو لم يرد التعبد بالقياس استفيد) أي استفيد الأمر بالقياس في هذه
الصورة ، أي صورة النص على العلة .

قوله (بل الفائدة بيان مدرك الحكم) [بيان]^(٣) يستند المانع^(٤) ، ولو قال :
«لجواز أن تكون الفائدة لبيان»^(٥) مدرك الحكم لكان أوفى باصطلاح كما ذكر
المستند مع أن ما عبر به هنا تكرر منه في مواضع .

قوله (ما تصدق عليه العلة) وهي الإسكار مطلقاً سواء أكان إسكاراً خمر ، أم
إسكاراً غيره .

(١) قاله الشافعية . «الأحكام» (٣١٢/٤) .

(٢) قاله جمهور الفقهاء ، والأصوليين والمتكلمين ، والمعتزلة . «البحر» (٣١٠/٥) .

(٣) ما بين معكوفين ساقط من «أ» ، و «ج» .

(٤) في «أ» : (المنع) ، وفي «ج» : (المستند المانع) .

(٥) في «ب» ، و «ج» : (بيان) .

وقيل : «يجوز بمعنى أن كلاً من الأحكام صالح لأن يثبت بالقياس بأن يدرك
معناه ، ووجوب الدية على العاقلة له معنى يدرك وهو إعانة الجاني فيها هو
معدور فيه كما يعان الغارم لإصلاح ذات البين بما يصرف إليه من الزكاة»^(١) .

(والا القياس على منسوخ) فلا يجوز لانتفاء اعتبار الجامع بالنسخ^(٢) .

وقيل : «يجوز لأن القياس مظهر لحكم الفرع الكمين ، ونسخ الأصل ليس
نسخاً لفرع» .

(خلافاً لمعتومين) جواز القياس في المستثنيات المذكورة ، وقد تقدم توجيهه .

للمشقة قوله (وهو إعانة الجاني في . . الخ) للقول الراجح هو أن يقول هذا لا يكفي
في إدراك المعنى في وجوب الدية على خصوص العاقلة الذي هو المقصود .

(١) قاله الشيخ أبو إسحاق في «اللمع» (ص : ٢٠٢) .

(٢) قاله الجاهليين . «التيسير» (٢٨٧/٣) ، «الأحكام» (١٧٤/٣) ، «مختصر ابن الحاجب»

(٢٠٩/٢) ، «شرح الكوكب» (١٨/٤) .

[أركانُ القياس]

وأركانه أربعة، الأصل : وهو محل الحكم المشبه به، وقيل : «دليله»، وقيل : «حكمه».

القياس (وأركانه) أي القياس (أربعة) : مقيس عليه، ومقيس، ومعنى مشترك بينهما، وحكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة المشترك إلى المقيس. ولما كان يُعبر عن الأولين منها بالأصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ضمن تعديدها فقال :
الأوّل (الأصل)، وهو محل الحكم المشبه به^(١) بالرفع صفة «المحل» أي المقيس عليه.

وقيل : «دليله» أي دليل الحكم^(٢).

وقيل : «حكمه» أي حكم المحل المذكور^(٣).

للأئمة قوله (وأركانه أربعة) أركانُ الشيء أجزاءه في الوجود التي لا يحصل الشيء إلا بحصولها. ونحوه داخله^(٤) في حقيقته بالنظر إلى الوجود العقلي محققاً فهو يته بالنظر إلى الوجود الذهني.

ولك أن تقول : لم / لم يذكرُوا من أركان القياس القائس كما ذكروا البائع في أركان البيع، والحاكم في الحكم.

(١) وهو تعريف الفقهاء وكثير من المتكلمين. «الأحكام» (١٣١/٣)، «شرح الكوكب» (١٤/٤).

(٢) وهو تعريف المتكلمين، والمعتزلة. «شرح الكوكب» (١٤/٤)، «المحصل» (١٦/٥).

(٣) عزاه بدر الدين الزركشي في «البحر» (٧٤/٥) إلى القاضي أبي الطيب الطبري.

(٤) ما بين معكوفين ساقط من «أ»، وفي «ب» : «داخله».

ويحصل الغرض من حصولها بفرد^(١).

قلنا : قوله : «عن كل فرد، مما تصدق عليه العلة» ممنوع، بل يكفي عن كل فرد مما يصدق عليه المعلل.

للأئمة قوله (بل يكفي) أي الامتناع.

قوله (مما يصدق عليه المعلل) أي محله وهو هنا شرب الخمر، إذا المعلل إنما هو الحكم لا محله، والامتناع إنما يأتي في المحل.

(١) «الأحكام» للامدني : (٣١٢/٤).

المقدمة ولا يشترط دال على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه، ولا اتفاق على وجود العلة فيه خلافاً لزاميتها.

المقدمة (ولا يشترط) في الأصل الذي يقاس عليه (دال على جواز القياس عليه بنوعه، أو شخصه، ولا اتفاق على وجود العلة فيه خلافاً لزاميتها) بالثنية، أي زاعم اشتراط الأول، وهو عثمان البتي، وزاعم اشتراط الثاني، وهو بشر المريسي. فعند الأول لا يقاس في مسائل البيع إلا إذا قام دليل على جواز القياس فيه.

المقدمة قوله (عثمان البتي) هو بفتح الموحدة فمشأوة فوقية نسبة إلى بيع البتوت جمع «بت» وهو الثياب^(١)، كان يبيعها بالبصرة: وقيل: إلى المبت موضع بنواحي البصرة^(٢). وهو عثمان بن ابن أئيم^(٣) فقيه البصرة في زمان الإمام أبي حنيفة. قوله (بشر المريسي) هو بفتح الميم نسبة إلى مريس^(٤) قرية من قرى مصر، وهو بشر بن غياث^(٥) كان من المعتدلة.

(١) «القاموس» (١/١٩١).

(٢) أي قرب راذان، قال صاحب القاموس (١/١٩١).

(٣) كذا في «أ»، وفي «ب»، «و»، «ج»، «و»، «د»: (عثمان بن مسلم)، كان من فقهاء الكوفة، توفي بها سنة ١٤٣ هـ. التهذيب، للمحقق: (٤/٩٩).

(٤) «القاموس» (٣/٣٩٠)، و«لسان الميزان» (٢/٣٨).

(٥) هو بشر بن غياث المريسي، مبتدع، ضال، لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة. تنقذ على أبي يوسف، فبرغ، وأتقن علم الكلام، ثم برد القول بخلق القرآن، وناظر عليه، قال الخطيب: حكى عنه أقوال شعبة وكثره أكثرهم لأجلها، وقال أبو زرعة الرازي: زنديق، وكان أجوء يهودياً، قال الأزدي: زاعم، وقال ابن هارون: كافر حلال الدم، وكان يكره عذاب القبر، وسؤال الملكين، والصراط و«الميزان»، مات سنة ١٨ هـ. «لسان الميزان» (٢/٣٧).

قال العبد الفقير: غفر الله له ولوالديه: ينبغي أن نورد الكتب ونصان عن ذكر شذوذات المعتدلة والضايعين حتى نعرف شذوذهم كلها ما نأثر، والله تعالى أعلم وأجل.

المقدمة وسبب أن الفرغ محل المشبه، وقيل: «حكمة»، ولا يتأتى فيه قول به «أنه دليل الحكم»، كيف ودليله القياس. فالأول مبني على الأول، والثاني مبني على الثاني، وكذا على الثالث لأنه إذا صح تفرغ الحكم عن الحكم مع تفرغه عن دليله لاستناد الحكم إليه. وكل من هذه الأقوال التي في التسمية لا تخرج عما في اللغة من أن الأصل ما يبنني عليه غيره، والفرغ ما يبنني على غيره.

والأول من الأقوال فيها أقرب كما لا يخفى^(١)، ولكن حكم الفرغ غير حكم الأصل باعتبار محل وإن كان عينه بالحقيقة صح تفرغ الأول على الثاني باعتبار ما يدل عليها، وعلم المجتهد به، لا باعتبار ما في نفس الأمر فإن الأحكام قديمة ولا تفرغ في القديم.

المقدمة قوله (فالأول) - أي من قول الفرغ - مبني على الأول) أي من أقوال الأصل.

قوله (أقرب) أي لأنه أوفق لاستعمال النظار. قوله (وعلم المجتهد) بالجر عطف على (ما يدل) أي باعتبار ما يدل عليها وباعتبار علم المجتهد بها أي بما يدل عليها، أو بالحكم.

(١) قال الآمدي في «الأحكام» (٣/١٧٢)، والركن في «البحر» (٥/٧٥)، وابن النجار في «شرح الكوكب» (٤/١٤) بعد أن ذكر التعاريف الثلاثة: «واعلم أن النزاع في هذه المسألة لفظي».

والقول الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجود العلة فيه، بل لا بُدَّ بعد الاتفاق على أن حكم الأصل يُعلَّل من الاتفاق على أن علته كذا. وما اشترطه مردود بأنه لا دليل عليه.

للإضافة قوله (من الاتفاق على أن علته كذا) الأوفق لكلام المصنف هنا ولقول الشارح في الركن الثاني: «وإنما فرق بين المسألتين ليناسبة المحلين» أن يقول: «[من]»^(١) الاتفاق على وجود العلة في الأصل، إذ ما قاله من «أن علة الحكم كذا» إنَّما يُناسبُ ذكره ثمَّ.

[الركن الثاني: حكم الأصل]

الثاني: حكم الأصل. ومن شرطه: ثبوته بغير القياس، وقيل: «والإجماع»،

(الثاني) من أركان القياس (حكم الأصل. ومن شرطه ثبوته بغير القياس)^(١). وقيل: «والإجماع»^(٢) إذ لو ثبت بالقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة لغوا للاستغناء عنه بقياس الفرع فيه على الأصل في الأول، وعند اختلافها غير متعقد لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه في علة الحكم.

مثال الأول: قياس الحُلِّ على الصلاة في اشتراط النية بجامع العبادة، ثم قياس الوضوء على الغسل فيما دُكِّرَ، وهو لغو للاستغناء عنه بقياس الوضوء على الصلاة.

للإضافة قوله (الثاني: حكم الأصل) المراد به نسبة أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، / فيشمل الحكم الشرعي، والعقلي، واللغوي، [قوله (ومن شرطه) الأول حذف «من»]^(٣).

(١) قاله الجواهر. «الأحكام» (١٧٤/٣)، «التبصير» (٢٨٧/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٠٩/٢).
 (٢) شرح الكواكب (٢٤/٤).
 (٣) وهو وجه لأصحابنا، «البحر» (٨٣/٥).
 (٤) ما بين معكوفين ساقط من «أ».

(١) ما بين معكوفين ساقط من «أ».

والثاني: قياس الرثق - وهو انسداد محل الجماع - على جب الذكر في فسخ النكاح بجامع فوات الاستمتاع ، ثم قياس الجذام على الرثق فيما ذكر ، وهو غير متعبد لأن فوات الاستمتاع غير موجود فيه^(١) .

والقول بأنه لا يثبت حكم الأصل بالإجماع إلا أن يعلم مستنده النص ليستد القياس إليه مردود بأنه لا دليل عليه . نعم يحتمل أن يكون الإجماع عن قياس ، ويدفع بأن كون حكم الأصل حبيثاً عن قياس مانع في القياس ، والأصل عدم المانع .

للمالكية قوله (لأن فوات الاستمتاع غير موجود فيه) أي في الجذام لأن الاستمتاع موجود فيه عقلاً وجسداً ، لكنه غير مراد للعلماء ، بل مرادهم : أنه لا يوجد فيه عادة ، (إذ العلة في فسخ النكاح بالمعيب فوات الاستمتاع عادة)^(٢) ، ولا ريب أن فواته موجود عادة فيمن به جذام للمعاقفة .

قوله (إلا أن يعلم مستنده النص) أشار به إلى أن القول بـ «أنه يشترط في حكم الأصل ثبوته بغير الإجماع» مقيد بـ «ما إذا لم يعلم أن مستنده النص» .

قوله (نعم ، يحتمل أن يكون الإجماع عن قياس ، ويدفع . . . الخ) قضيه فيما إذا ثبت حكم الأصل بالإجماع أنه يشترط في القياس عليه أن لا يكون الإجماع عن قياس ، وليس مراداً كما يُفهمه كلام المصنف وغيره ، وإنما ارتكب الشارح ذلك ليُطابق كلام الخصم القائل بـ «أنه يشترط في القياس على الحكم الثابت بالإجماع أن يعلم أن مستنده النص كما قدمه» .

(١) اتفق العلماء على ثبوت خيار فسخ النكاح للمرأة إذا كان الزوج مجبوراً ، ولكنهم اختلفوا في ثبوته في الرثق لها والجذام لها على مذهبين ، أحدهما : ثبوته فيها ، وقاله المالكية الشافعية والحنابلة . ثانيهما : عدم ثبوته فيها ، قاله الحنفية . الهداية (٢٧/٢) ، «الشرح الكبير» (٢٧٧/٢) ، «الإقناع» (٤٢٠/٢) ، «كشف القناع» (١٠٥/١) .

(٢) ما بين معكوفين سابق من «أ» .

للمالكية وكونه غير متعبد فيه بالقطع ، وشرعياً إن استلحق شرعياً ، . . .

القياس (وكونه غير متعبد فيه بالقطع) كما ذكره الغزالي^(١) ، لأن ما تعبد فيه بالقطع إنما يُقاس على محله ما يطلب فيه القطع أي اليقين كالعقائد ، والقياس لا يفيد القطع .

واعترض بأنه يُفهمه إذا علم حكم الأصل ، وما هو العلة فيه ، ووجودها في الفرع .

(و) كونه (شرعياً إن استلحق) حكماً (شرعياً) بأن كان المطلوب إثباته ذلك فإن لم يستلحقه بأن كان المطلوب إثباته غير ذلك بناءً على جواز القياس في العقلية ، واللغويات ، فلا يشترط أن يكون حكم الأصل شرعياً بمعنى أنه يكون غير شرعي ، ولا بد فإن غير الشرعي لا يستلحقه إلا غير الشرعي . كما أن الشرعي لا يستلحقه إلا شرعي .

ولما ذكر الأمدي^(٢) وغيره^(٣) هذا الشرط بناءً على امتناع القياس في العقلية واللغويات كما صرحوا به زاد المضيف فيه القيد المذكور ليبقى على شرطه مع جواز القياس فيها المرجح عنده .

للمالكية قوله (واعترض بأنه يفهمه . . . الخ) اعترض أيضاً بأنه لا يتأتى في الاحتجاج به إلا ممن يقول بعدم جريانها في العقلية كالغزالي^(٤) بخلاف من يقول بجريانها فيها كما رجحه المصنف مع أن المطلوب فيها اليقين كما ذكره الإمام الرازي^(٥) وغيره ، فلا يتأتى الاحتجاج بأنه لا يفيد اليقين .

(١) «المصنف» للغزالي : (٤٥١/٢) .

(٢) أي في «الأحكام» (١٧٣/٣) .

(٣) كالغزالي في «المصنف» (٤٣٦/٢) .

(٤) «المصنف» للغزالي : (٤٤٩/٢) .

(٥) «المحصول» للرازي : (٣٣٨ - ٣٣٣/٥) .

الفائدة (و) كونه (غير فرع إذا لم يظهر للوسط) على تقدير كونه فرعاً (فائدة) فإن ظهرت جاز كونه فرعاً. (وقيل): «يُشترط كونه غير فرع (مطلقاً)، وإلا فالعلة في القياس إن اتحدت كان الثاني غير متعدي كما تقدم».

ودفع المصنف ذلك بأنه قد يظهر للوسط الذي هو الفرع في الأول والأصل في الثاني مثلاً فائدة كما يقال: التفاح ربوي قياساً على الزبيب بجامع الطعم، والزبيب ربوي قياساً على التمر بجامع الطعم مع الكيل، والتمر ربوي قياساً على الأرض بجامع الطعم والكيل مع القوت، والأرض ربوي قياساً على البر بجامع الطعم والكيل والقوت الغالب، ثم يسقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه فيثبت أن العلة الطعم وحده، وأن التفاح ربوي كالبر.

ولو قيس ابتداءً عليه بجامع الطعم لم يسلم ممن يمنع عليه فقد ظهر للوسط بالتدريج فائدة: وهي السلامة من منع عليه الطعم فيها ذكر فتكون تلك القياسات صحيحة بخلاف ما لو قيس التفاح على السفرجل، والسفرجل على البطيخ، والبطيخ على القثاء، والقثاء على البر، فإنه لا فائدة للوسط فيها لأن نسبة ما عدا البر إليه بالطعم دون الكيل والقوت.

نعم، اعترض على المصنف بأن في تحوله هنا مع قوله قبل «ومن شرطه ثبوته بغير القياس» تكراراً؟

الفائدة وأجاب بقوله: «لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع ثبوته بغير القياس، لأنه قد يثبت بالقياس» ولا يكون فرعاً للقياس المراد ثبوت الحكم فيه وإن كان فرعاً لأصل آخر، وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع أن لا يكون ثابتاً بالقياس لجواز أن يكون ثابتاً بالقياس ولكنه ليس فرعاً في هذا القياس الذي يراد إثبات الحكم فيه».

المقالة قوله (وأجاب) أي في منع الموانع^(١) (يقوله: الخ) حاصله: أن القياس الذي اشترط أن يكون حكم الأصل غير فرع فيه قياس مركب في قياسين فأكثر كما قرره الشارح.

قيل: فمراد المصنف أن اشتراط ذلك في هذا القياس المركب مقيد فيها^(٢) إذا لم يظهر للوسط فائدة، ولا يلزم من اشتراط ذلك في هذا القياس الخاص، أعني المركب اشتراط كونه ثابتاً بغير القياس مطلقاً لأنه قد ثبت بقياس، ولا يكون فرعاً في هذا القياس الخاص وإن كان فرعاً لأصل آخر كقياس الزبيب على التمر في الربوية بجامع الطعم، والتمر على الأرض بجامع الطعم والكيل، ثم يبطل ما عدا [الطعم بطريقه، فالأرض غير فرع في هذا القياس الخاص مع ثبوت^(٣) حكمه قياساً على البر مثلاً.

(١) «منع الموانع» من جمع الجوامع للمصنف (ص: ٥٥٠).

(٢) في «ب»: (بها)، والمعنى واحد.

(٣) ما بين معكوفين ساقط من «ب».

الفصل ولا يخفى أن هذا الكلام المشتغل على التكرار لا يدفع الاعتراض، وكيف يندفع والمدرّك واحد كما تقدم. وقد اقتصر الإمام الرازي^(١) ومن تبعه على القول أولاً، والآمدي^(٢) ومن تبعه على القول ثانياً، أعني كونه غير فرع؛ فجتمع المصنف بينهما من غير تأمل واستروخ بما أجاب به. وتقيدته للثاني بـ «ما إذا لم يظهر للوسط فائدة» أخذاً من كلام الجويني في «السلسلة» كما بيّنه في شرح المختصر^(٣) لا طائل تحته، وعلى تقدير اعتباره فكان ينبغي حل إطلاقهم عليه لا أن يحكي بـ «قل» ويصرّح فيه بـ «مطلقاً»، وهم لم يصرحوا به.

المقدمة قوله (وكذلك لا يلزم... الخ) بين يو نفى الملازمة بين المشروطين بعد أن بين نفيها بين الاشتراطيين، وأحد النفيين لازم لآخر، وتعليل كل منهما تعليل للآخر، وذلك هو الذي عناه الشارح بقوله: «المشتغل على التكرار».

قوله (والمدرّك واحد) وهو لزوم كون القياس الثاني لغواً أو غير منقطع.

قوله (لا طائل تحته) أي لأن غايته مع ما فيه من الإطالة السلامة عن منع العلية كما ذكر يغني عنه بتقدير منع العلية إثباتها بطريقه مع أن قوله قيل: «ولو قيس ابتداءً عليه بجامع الطعم لم يسلم ممن يمنع عليه» مردوداً بأنه لا يسلم منه أيضاً مع التدرج^(٤).

(١) «المحصل» للإمام الرازي: (٣٦٠/٥).

(٢) «الإحكام» للآمدي: (١٧٤-١٧٥/٣).

(٣) «رفع الحاجب» عن مختصر ابن الحاجب للسبكي: (١٦١-١٦٢/٤).

(٤) في «ب» و «ج»: «التدرج».

الفصل (وأن لا يعدل عن سُنَنِ القياس)^(١) فما عدل عن سننه أي خرج عن منهاجه لا لمعتق لا يقاس على غلّه لتعليل التعدية حيث لا شهادة خزيمه^(٢)، قال: «من شهد له خزيمه فحسبه»^(٣)، فلا يثبت هذا الحكم لغيره وإن كان أعلن منه رتبة في المعنى المناسب لذلك من التدين والصدق كالصديق.

وقصة شهادة خزيمه: رواها أبو داود وابن خزيمة، وحاصلها: أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من إعرابي فحجده البيع، وقال: «هَلُمَّ شهيداً يشهد عليّ» فشهد عليه خزيمه ابن ثابت - أي دون غيره - فقال له النبي ﷺ: «ما حَمَلَكَ على هذا، ولم تكن حاضرًا معنا». فقال: «صدقتك فيها جئت به، وعلمت أنك لا تقول إلا حقاً»، فقال ﷺ: «من شهد له خزيمه - أو شهد عليه - فحسبه» هذا لفظ ابن خزيمة، ولفظ أبي داود: «فجعل النبي ﷺ شهادته شهادة رجلين».

وذكر أهل السير^(٤) أن ذلك القوم هو المسمى من غيل النبي ﷺ، بـ «المُرْغُوب» لحسن صهيله.

المقدمة قوله (وأن يعدل) يجوز قرأته بالبناء للمفعول، وبالبناء للمفاعلي، وإلى الثاني ميل الشارح حيث فسر بعده «عَدَلَ عن سُنَنِه» بقوله «أي خرج عن منهاجه».

(١) قاله الجواهري. «التيسير» (٢٧٨/٣)، «الأحكام» (١٧٥/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢١١/٢)، «شرح الكوكب» (٢٠/٤).

(٢) هو خزيمه بن ثابت بن عتبة، أبو عتبة، الأنصاري، الأموي، المدني، أحد السابقين الأولين، ذو الشهاداتين، شهد بدرًا وما بعدها، كثر أصنام بني خطمة، وكانت رايته يوم الفتح، شهد مع علي رضي الله عنهما، الجمل والصفين، ولم يقاتل فيها حتى امتشده عمار بصفين فقال سمعت رسول الله يقول: «تقتل عمارًا الفئة الباغية» فسل سبله، وقُتل حتى قُتل. «الإصابة» (٢٣٣/٢).

(٣) رواه أبو داود في القضاء، باب إذا علم الحاكم صدق شهادة الشاهد الواحد... (٣٦٠/٢)، والبيهقي، باب التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، (٤٦٦/١)، والحاكم في البيع، (٢١٨٨، ٢١٨٧)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ووجهه باتفاق الشيخين ثقافت». ورواه الذهبي.

(٤) «السيرة الحلبية» (٢٩٨/٣)، «تاريخ الطبري» (٢١٨/٢)، «الروض الأنف» (١٣٥/٣)، «البداية والنهاية» (٨/٦).

وَمِنْهَا جُزْءٌ أَنْ يَعْقِلَ الْمَعْنَى فِي الْحُكْمِ ، وَيُوجِذُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَيَسْكُنُ تَعْدِيتهُ إِلَيْهِ .
وَالْعُدُولُ عَنْ ذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ لَا يُعْقِلَ الْمَعْنَى فِي الْحُكْمِ كَأَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ ، وَمُقَادِيرِ
الْحُدُودِ ، أَوْ بِأَنْ يَعْقِلَ الْمَعْنَى ، لَكِنْ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ كَرُخْصِ السَّفَرِ لِمَا مَتَّعَ
تَعْلِيلُهَا بِمَا يَتَعَدَّى وَهُوَ مَطْلَقُ الْمَشَقَّةِ لِعَدَمِ انْضِبَاطِ مَرْتَبَةِ مِنْهَا تَعْتَبَرُ مَنَاطًا
لِلْحُكْمِ تَعَيَّنَتْ مَشَقَّةُ السَّفَرِ وَهِيَ غَيْرُ مَنْضِبِطَةٍ أَيْضًا فَاعْتَبِرَتْ مَقْلَّتُهَا وَهِيَ
السَّفَرُ لَانْضِبَاطِ مَنَاطِ الْحُكْمِ فَامْتَنَعَتْ التَّعْدِيَةُ . وَبِمَا قَرَّرْتَهُ عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ : «لَا
لِمَعْنَى لَا يُقَاسُ عَلَى عِلِّيٍّ» لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

وَأَنَّ لَا يَكُونُ دَلِيلُ حُكْمِهِ شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ ؛ وَكَوْنُ الْحُكْمِ مُتَّفَقًا
عَلَيْهِ : قِيلَ : «بَيْنَ الْأَمَّةِ» ، وَالْأَصَحُّ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ؛ وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ
اخْتِلَافُ الْأَمَّةِ .

وَقَدْ قَالَ (و) أَنَّ (لَا يَكُونُ دَلِيلُ حُكْمِهِ) أَيُّ الْأَصْلِ (شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ) لِلِاسْتِثْنَاءِ
حَيْثُ يُنْتَقَلُ عَنْ الْقِيَاسِ بِذَلِكَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَعْلُ بَعْضِ الصُّوَرِ الْمَشْمُولَةِ
أَصْلًا لِبَعْضِهَا بِأَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ ^(١) .

مِثَالُهُ : مَا لَوْ اسْتَدَلَّ عَلَى رُبُوبِيَةِ الْبَرِّ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ : «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ وَمِثْلًا
بِمِثْلٍ» ^(٢) ، ثُمَّ قِيَاسَ عَلَيْهِ الدَّرَّةَ بِجَمَاعِ الْطَّعْمِ ، فَإِنَّ الطَّعَامَ يَتَنَاوَلُ الدَّرَّةَ كَالْبَرِّ سَوَاقًا ،
وَسِبَاقًا مِنْ شُرُوطِ الْعَلَّةِ «أَنَّ لَا يَتَنَاوَلُ دَلِيلُهَا حُكْمَ الْفَرْعِ بِمَعْنَاهُ أَوْ
خُصُوصِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ» فَمُقَابِلُهُ الْمُبْنِيُّ عَلَى جَوَازِ دَلِيلَيْنِ عَلَى مَدْلُولٍ وَاحِدٍ - كَمَا
سِبَاقِي - لَا يَتَأْتِي هُنَا كَمَا يُفْهَمُ مِنَ الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ فِي التَّوْجِيهِ .

وَأَتَى الْمَصْنُفُ بِالظَّاهِرِ بِدَلِّ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى حُكْمِ الْأَصْلِ الْمَحْدَثِ عَنْهُ فِي
قَوْلِهِ : «دَلِيلُ حُكْمِهِ» ، وَفِي قَوْلِهِ : (وَكَوْنُ الْحُكْمِ) أَيُّ فِي الْأَصْلِ (مُتَّفَقًا عَلَيْهِ) ، وَالْأُ
فِيحْتَاجُ عِنْدَ مَنْعِهِ إِلَى إِثْبَاتِهِ فَيُنْتَقَلُ إِلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى وَيَتَشَرَّرُ الْكَلَامُ وَيَفُوتُ الْمَقْصُودُ ؛

لِلْمُتَّبِعِ قَوْلُهُ (وَأَتَى/ الْمَصْنُفُ بِالظَّاهِرِ بِدَلِّ الضَّمِيرِ... الخ) فَعَلَ ذَلِكَ بِدَفْعِ إِيمَانِ
عُودِ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ حُكْمِ الْأَصْلِ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ لِقَطَا . وَقَوْلُهُ : «فِي قَوْلِهِ :
دَلِيلُ حُكْمِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَتَى» .

قَوْلُهُ (فَيُنْتَقَلُ) أَيُّ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ ، وَعَلَّاهُ إِذَا لَمْ يَرَمْ الْمُسْتَدَلُّ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ
وَالْعَلَّةِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ مَمْنُوعًا كَمَا يَعْلَمُ بِمَا يَأْتِي فَلَا يُوَثِّرُ حَيْثُ يُنْتَقَلُ عَدَمُ الْإِثْبَاقِ .

(١) قَالَ الْجَاهِزُ - «التَّبْسِيرُ» (٢٨٦/٣) ، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢١٣/٢) ، «الْبَحْرُ» (١٨٦/٥) ،

«مَرْحُومُ الْكُوكَبِ» (١٨/٤) .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَائِقِ ، بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ (٤٠٥٦) .

المترج (قيل: بين الأمتة)^(١) حتى لا يتأتى المنع بوجه (والأصح بين الخصمين)^(٢) فقط لأن البحث لا يعدوهما.

(و) الأصح (أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط (اختلاف الأمتة) غير الخصمين في الحكم، بل يجوز اتفاقهم فيه كالخصمين.

وقيل: «يشترط اختلافهم فيه ليتأتى للخصم الباحث منعه فإنه لا مذهب له»^(٣).

المترج قوله (ليتأتى للخصم الباحث منعه) يجاب عنه بأنه يتأتى له منعه من حيث العلة كما هو المراد وإن لم يتأت منعه من حيث هو.

المترج فإن كان الحكم متفقاً بينهما ولكن لعلتين مختلفتين، فهو مركب الأصل، أو لعللة يمنع الخصم وجودها في الأصل فمركب الوصف.

المترج (فإن كان الحكم متفقاً عليه) بينهما، ولكن لعلتين مختلفتين) كما في قياس حلي البالغة على حلي الصغيرة في عدم وجوب الزكاة، فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا^(١) وبين الحنفية، والعللة فيه عندنا كونه حلياً مباحاً، وعندهم كونه مال صبيح. (فهو) أي القياس المشتمل على الحكم المذكور (مركب الأصل) سمي بذلك لتركيب الحكم فيه أي بناؤه على العلتين بالنظر إلى الخصمين.

(أو) كان الحكم متفقاً عليه بينهما (لعللة يمنع الخصم وجودها في الأصل) كما في قياس «إن تزوجت فلانة فهي طالق» على «فلانة التي أتزوجها طالق» في عدم وجود الطلاق بعد التزوج، فإن عدمه في الأصل متفق عليه بيننا وبين الحنفية، والعللة تعليل الطلاق قبل ملكه، والحنفي يمنع وجودها في الأصل ويقول: «هو تنجيز»^(٢)، (فمركب الوصف) سمي القياس المشتمل على الحكم المذكور بذلك لتركيب الحكم فيه أي بناؤه على الوصف الذي منع الخصم وجوده في الأصل.

المترج قوله (أي بناؤه على العلتين) أي في الأصل ليتم به تسمية ذلك مركب الأصل. والفرق بينه وبين مركب الوصف الآتي في كلامي: أن الخصمين لم يتفقا هنا على الوصف فاعتبر الأصل المتفق عليه، وفي الآتي اتفاقاً عليه، ومنع الخصم وجوده في الأصل، فاعتبر الوصف لأنه الجامع، ولأنه الركن الأعظم.

(١) اتفق العلماء على عدم وجوب الزكاة في حلي الصغيرة، ولكنهم اختلفوا في حلي البالغة على مدعيين، أحدهما: نجيب، قاله الحنفية؛ ثانيهما: لا نجيب، قاله الجمهور. «الهداية» (٢/٣٧٧)، «التحفة» (٣١٨/٤)، «الغني» (١٠٦/٣).

(٢) «الهداية» للميرغيناني: (٣/٣٢٣).

(١) قاله بعض الأصوليين. «الأحكام» (١٧٦/٣).

(٢) قاله الجواهر. «البحر» (٨٧/٥)، «شرح الكوكب» (٢٧/٤).

(٣) وهو اختيار السيّد الأمدّي في «الأحكام» (١٧٦/٣).

للمتخالف ولو سلم العلة فأثبتت المستدل وجودها أو سلمته المناظر انتقض
الدليل؛
.....

المتخالف (ولا يقبلان) (١١) أي القياسان المذكوران لمنع الخصم وجود العلة في الفرع في
الأول، وفي الأصل في الثاني (خلافاً للخلافين) في قولهم: «يقبلان نظراً
لاتفاق الخصمين على حكم الأصل».

(ولو سلم) الخصم (العلة) للمستدل أي سلم أنها ما ذكره فأثبتت المستدل
وجودها) حيث اختلفا فيه (أو سلمه) أي سلم وجودها (المناظر انتقض
الدليل) عليه لتسايمه في الثاني، وقيام الدليل عليه في الأول.

للثانية قوله (وجودها) أي في الأصل والفرع.

قوله (المناظر) أي الخصم، قال العراقي: «ولو حذفه كان أولى لإيهامه [أن
المسلم ثانياً غير] (١٢) المسلم أولاً» (١٣). قلت: وكحذفه ذكر الخصم بدله.

للمتخالف فإن لم يتفقاً على الأصل ولكن رام المستدل إثبات حكمه، ثم إثبات
العلة فالأصح قبوله؛ والصحيح لا يشترط الاتفاق على تعليل حكم
الأصل، أو النص على العلة.

المتخالف (فإن لم يتفقاً) أي الخصمان (على الأصل) من حيث الحكم والعلة (ولكن رام
المستدل إثبات حكمه) بدليل، (ثم إثبات العلة) بطريق (فالأصح قبوله) في
ذلك لأن إثباته بمنزلة اعتراف الخصم به (١٤).

وقيل: «لا يقبل» بل لا بد من اتفاقهما على الأصل صراحة للكلام عن الانتشار.

(والصحيح) أنه (لا يشترط) في القياس (الاتفاق) أي الإجماع (على تعليل حكم
الأصل) أي على أنه معلل، (أو النص على العلة) (١٥) المستلزم لتعليله، لأنه لا دليل
على اشتراط ذلك، بل يكفي إثبات التعليل بدليل. وقد تقدم أنه لا يشترط الاتفاق
على وجود العلة خلافاً لمن زعمه (١٦)، وإثبات فرق بين المسألتين لمناسبة المحالين.

للثانية قوله (فالأصح قبوله) لا ينافي ما قد يفهم تصحيح اشتراط / اتفاق الخصمين
على حكم الأصل كما مررت الإشارة إليه، لأن ما هنا مقيد للإطلاق مفهوم ذلك
من عدم صحة القياس عند عدم الاتفاق. والحاصل: أن المشتراط اتفاق
[على] (١٧) حكم الأصل، أو إثبات المستدل ما ذكر [إذا] (١٨) رامة.

قوله (لمناسبة المحالين) أي لأن الخلاف في اشتراط الاتفاق على وجود علة
الحكم أنسب بالحكم (١٩). وإثبات لم يستغن هذه عن تلك مع أنها تستلزمها لبيان
المقابل الأصح فيها، لأنها لا تستلزم المقابل في تلك.

(١) قاله الجواهر «مختصر ابن الحاجب» (٢١١/٢)، «الشفيع» (٤٣/٢)، «شرح الكوكب» (٣٧/٤).
(٢) أي عند الجواهر خلافاً لمن شذّ كشر الرسي، «المصول» (٣٦٨/٥)، «الأحكام»
(١٧٨/٣)، «البحر» (٧٧/٥)، «شرح الكوكب» (٩٩/٤).

(٣) أي عند الكلام على الركن الأول.

(٤) ما بين معكوفين ساقط من «أ».

(٥) ما بين معكوفين ساقط من «أ».

(٦) كذا في «أ»، وفي «ب» «و» «ج»: (بالأصل).

(١) قاله الجواهر «التيسير» (٢٨٩/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢١١/٢)، «البحر» (٨٩/٥).

«شرح الكوكب» (٣٦٨/٤).

(٢) ما بين معكوفين ساقط من «أ».

(٣) «شرح جمع الجوامع» للعراقي.

الثالث : الفرع، وهو المحلّ المشبّه، وقيل : «حكمه». وشرطه : وجود تمام العلة فيه، فإن كانت قطعية فقطعي، أو ظنية فقياس الأودن كالتفاح على البرّ بجامع الطعم،

الفرع (الثالث) من أركان القياس (الفرع، وهو المحلّ المشبّه) بالأصل^(١).

(وقيل : حكمه)^(٢). وقد تقدّم أنه لا يتأثر قول كالأصل بأنه دليل الحكم^(٣). (ومين شرطه) أي الفرع : (وجود تمام العلة) التي في الأصل (فيه) من غير زيادة، أو معها، كالإسكار في قياس النبيذ على الخمر، والإيذاء في قياس الضرب على التأفيف ليتعدى الحكم إلى الفرع^(٤). وعذّل - كما قال^(٥) - عن قول ابن الحاجب : «أن يساوي في العلة علة الأصل»^(٦) لإيهامه أن الزيادة تضر.

للإيضاح قوله (ومين شرطه) أتى بـ «مين» لينبّه على أنه لم يستوف صريحا شروط الفرع، إذ بقي منها أن لا يعارض على ما يأتي^(٧).

قوله لإيهامه أن الزيادة تضر وإليه أنه أن علة الفرع مغايرة لعلة الأصل مفهوماً وإن تساوتا صدقا مع أن علتها واحدة.

(١) قاله الجاهير. «التيسير» (٢٧٦/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٠٨/٢)، «البحر» (١٠٧/٥)، «شرح الكوكب» (١٥/٤).

(٢) قاله المتكلمون. «الأحكام» : ١٧٢/٣.

(٣) أي عند تعريف الركن الأول «الأصل».

(٤) قاله الجاهير. «التيسير» (٢٩٥/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٣٣/٢)، «البحر» (١٠٧/٥)، «شرح الكوكب» (١٥/٤).

(٥) أي في «رفع الحاجب» (٣٠٨/٤).

(٦) «مختصر ابن الحاجب» (٢٣٣/٢).

(٧) ما بين معكوفين ماقط من «آ».

الفرع (فإن كانت) أي العلة (قطعية) بأن قطع بعليّة الشيء في الأصل وبوجوده في الفرع كالإسكار والإيذاء فيها تقدّم (قطعي) قياسها حتى كأن الفرع فيه تناوّل دليل الأصل.

فإن كان دليله ظنياً كان حكم الفرع كذلك، (أو) كانت (ظنية) بأن ظنّ عليه الشيء في الأصل وإن قطع بوجوده في الفرع (فقياس الأودن) أي فذلك القياس ظني، وهو قياس الأودن (كالتفاح) أي كقياسه (على البرّ) في باب الربا (بجامع الطعم) فإنه العلة عندنا في الأصل^(١)، ويحتمل ما قيل : إنها القوت^(٢)، أو الكيل^(٣)، وليس في التفاح إلا الطعم فثبوت الحكم فيه أودن من ثبوته في البرّ المشتمل على الأوصاف الثلاثة.

أودنية القياس من حيث الحكم لا من حيث العلة، إذ لا بد من تمامها كما تقدّم.

والأول أي القطعي يشتمل قياس الأول، والمساوي، أي ما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع أولى منه في الأصل، أو مساوياً كقياس الضرب للوالدين على التأفيف، وقياس إحراق مال اليتيم على أكبله في التحريم فيها.

للإيضاح قوله (فإن كان دليله) أي الأصل ظنياً كان حكم الفرع كذلك أي ظنياً. فعلم أن قطعية القياس بالتفسير المذكور لا تستلزم قطعية حكم الفرع.

قوله (لا من حيث العلة... الخ) لا يحد^(٤) في أن أودنيته من حيث العلة للاحتمال الذي ذكره ولا يثاني ذلك تمامها في نفسها.

(١) «معني المحتاج» (٣١/٢).

(٢) قاله المالكية. «الشرح الكبير» (٤٧/٣).

(٣) قاله الحنفية. «الهداية» (٧١/٤).

(٤) في «ب» (لا بعد).

لِلْمُتَّحِقِ وَتُقْبَلُ الْمَعَارِضَةُ فِيهِ بِمُقْتَضَى نَقِيضِ أَوْ ضِدٍّ لَا خِلَافَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُخْتَارِ.

وَتُقْبَلُ الْمَعَارِضَةُ فِيهِ أَي فِي الْفَرْعِ (بِمُقْتَضَى نَقِيضِ أَوْ ضِدٍّ لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ عَلَى الْمُخْتَارِ)^(١).

وقيل : « لا ثَقِيل ، وإلا لَانْقَلَبَ مَنْصِبُ الْمُنَظَرَةِ إِذْ يَصِيرُ الْمُعْتَرِضُ مُسْتَدَلًّا ، وبالعكس ، وذلك خُرُوجٌ عَمَّا قَصِدَ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحَّةِ نَظَرِ الْمُسْتَدَلِّ فِي دَلِيلِهِ إِلَى غَيْرِهِ ». وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْمَعَارِضَةِ هَدْمُ دَلِيلِ الْمُسْتَدَلِّ لَا إِثْبَاتُ مُقْتَضَاهَا الْمُوْدِي إِلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَصُورَتُهَا فِي الْفَرْعِ : أَدَّ يَقُولُ الْمُعْتَرِضُ لِلْمُسْتَدَلِّ مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْوَصْفِ وَإِنْ اقْتَضَى ثَبُوتَ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ فَمُنْدِي وَصَفٌ آخَرُ يَقْتَضِي نَقِيضَهُ أَوْ ضِدَّهُ . مِثَالُ النَقِيضِ : الْمَسْحُ رُكْنٌ فِي الْوَضْعِ فَيَسْنُ تَثْلِيثُهُ كَالْوَجْهِ^(٢) ، يَقُولُ الْمُعَارِضُ : الْمَسْحُ فِي الْوَضْعِ فَلَا يَسْنُ تَثْلِيثُهُ كَمَسْحِ الْخُفِّ^(٣).

لِلْمُتَّحِقِ قَوْلُهُ (بِمُقْتَضَى نَقِيضِ/ أَوْ ضِدٍّ لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ) كُلُّ مِنْ الثَّلَاثَةِ مُنْصَوِّبٌ بِ« مُتَقَضًى » ، وَالْأَوَّلَانِ مُضَافَانِ إِلَى مِثْلِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّلَاثُ وَهُوَ ظَاهِرٌ . قَوْلُهُ (عَمَّا قَصِدَ) أَي قَصْدُهُ الْمُنَظَرُ أَنَّهَا لِمُنَظَرَةٍ .

قَوْلُهُ (إِلَى غَيْرِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِ« خُرُوجِ » ، وَضَمِيرُ « غَيْرِهِ » رَاجِعٌ إِلَى مَا قَصِدَ .. (الْخ) فَغَيْرُهُ فَهُوَ مَعْرِفَةُ صِحَّةِ نَظَرِ الْمُعْتَرِضِ فِي دَلِيلِهِ . قَوْلُهُ (بِأَنَّ الْقَصْدَ) أَي قَصْدُ الْمُعْتَرِضِ .

(١) عِنْدَ الْجَاهِزِ . « التَّيْسِيرُ » (١٥٨/٣) . « مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » (٢٧٥/٢) . « الْأَحْكَامُ » (٣٤٨/٤) ، « شَرْحُ الْكَوَكِبِ » (٣١٨/٤) .

(٢) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَثْلِيثِ غَسْلِ الْوَجْهِ ، وَلَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِحْبَابِ تَثْلِيثِ مَسْحِ الرَّاسِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ ، الْأَوَّلُ : يُسْنُّ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ ؛ الثَّانِي : لَا يُسْنُّ ، قَالَ الْجُمْهُورُ . (حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ : (٩٩/١) ، « حَاشِيَةُ الْعُدْوِيِّ » (١٤٣/١) ، « شَرْحُ مُسْلِمٍ » (١٠١/٣) ، « كَشَافُ الْقَنَاءِ » (١٠١/١) .

(٣) بَلْ يَكْفُرُ . « شَرْحُ مُسْلِمٍ » (١٥/٣) ، « الْغَنِيُّ » (٣٩٢/٢) .

لِلْمُتَّحِقِ

وَمِثَالُ الضَّدِّ : الْوُتْرُ وَاطْبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَيَجِبُ^(١) كَالنَّشِيدِ ، يَقُولُ الْمَعَارِضُ : مُؤَقَّتٌ بِوَقْتِ صَلَاةٍ مِنَ الْخَمْسِ فَيَسْتَحِبُّ^(٢) كَالْفَجْرِ .

وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ بِمُقْتَضَى خِلَافِ الْحُكْمِ فَلَا تَقْدَحُ قَطْعًا لِعَدَمِ مُنَافَاةِهَا لِلدَّلِيلِ الْمُسْتَدَلِّ كَمَا يَقَالُ : « الْيَمِينُ الْغَمُوسُ قَوْلٌ يَأْتُمُّ قَائِلُهُ فَلَا يُوْجِبُ الْكُفَّارَةَ »^(٣) كَشَهَادَةِ الزُّورِ ، يَقُولُ الْمَعَارِضُ : « قَوْلٌ مُؤَكَّدٌ لِلْبَاطِلِ يَظُنُّ بِهِ حَقِيقَتُهُ فَيُوْجِبُ التَّعْزِيرَ كَشَهَادَةِ الزُّورِ » .

لِلْمُتَّحِقِ قَوْلُهُ (وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ . . . (الْخ) فِيهِ تَوْرِيدٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ مِنْ حَيْثُ إِنْ كَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِيهِ خِلَافًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

(١) قَالَ الْحَافِيَةُ . « الْمُدَايَةِ » (١٠٨/٢) .

(٢) قَالَ الْجُمْهُورُ . « الشَّرْحُ الْكَبِيرُ » (٣١٧/١) ، « مَعْنَى الْفَتْحِ » (٣٠٣/١) ، « الْغَنِيُّ » (٤٠٢/٢) .

(٣) الْأَيْمَانُ ثَلَاثَةٌ ، الْأَوَّلَى : نَبِيْنٌ مُتَعَدَّدٌ ، نَحِبٌ فِيهَا الْكُفَّارَةُ إِذَا حَدَّثَ صَاحِبُهَا ؛ الثَّانِيَةُ : نَبِيْنٌ لَعْنٌ ، لَا كُفَّارَةَ فِيهَا وَفَافًا ؛ الثَّالِثَةُ : نَبِيْنٌ غَمُوسٌ ، لَا كُفَّارَةَ فِيهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِوُجُوبِهَا فِيهَا . « الْمُدَايَةِ » (٤٤٥/٣) ، « مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ » (٢٦٧/٣) ، « الْإِقْنَاعُ » (٥٦٦/٢) ، « الْغَنِيُّ » (٢٤٠/١٣) .

(والمختار) في دفع المعارضة المذكورة زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء (قبول الترجيح) لوصف المستدل على وصف المعارض بمرجح مما يأتي في محله لتعين العمل بالراجع^(١).

وقيل : « لا يقبل لأن المعترض في المعارضة حصول أصل الظن ، لا مساواته لظن الأصل لانتفاء العلم بها ، وأصل الظن لا يندفع بالترجيح ».

للجائبة قوله (زيادة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء) أي كدفعه قول المعارض في تثليثه مسح الرأس بالفرق بإبداء خصوصية في الأصل لأجلها امتنع التثليث ، وهي أدوة إلى إتلاف مالية الخ . قوله (بمرجح مما يأتي) أي في مرجحات القياس من الكتاب السادس .

قوله (وقيل : لا يقبل لأن المعترض في المعارضة حصول أصل الظن ... الخ) ردة شيخنا الكمال بما حاصله : أنه لو صح هذا الدليل لاقتضى منع قبول الترجيح مطلقاً ، [لأن الترجيح إنما يفيد رجحان ظن على ظن ، وذلك خلاف الإجماع] على قبول الترجيح مطلقاً^{(٢)(٣)}.

(١) قاله الجاهل . «الأحكام» (٣٤٨/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «شرح الكوكب» (٣١٩/٤) .

(٢) ما بين معكوفين سابق من ج^١ .

(٣) التحرير في أصول الفقه للكمال ابن الهمام (١٥٨/٤) ، مع التيسير .

لأنه لا يجب الإيلاء إليه في الدليل ، ولا يقوم القاطع على خلافه وفقاً ، ولا خبر الواحد عند الأكثر ؛ ولئساو الأصل ، وحكمه حكم الأصل فيما يقصد من عين أو جنس ؛

(و) المختار بناءً على قبول الترجيح (أنه لا يجب الإيلاء إليه في الدليل) ابتداء . وقيل : « يجب لأن الدليل لا يتم بدون دفع المعارض » . وأجيب بأنه لا معارض حينئذ فلا حاجة إلى دفعه قبل وجوده .

وهذه المسألة ذكرها الأمدى^(١) ومن^(٢) تبعه في الاعتراضات ، وذكرها هنا أنسب لأنها تؤول إلى شرط في الفرع ، وهو أن لا يعارض كما عده الأمدى^(٣) هنا ، ووجهه أن الدليل لا يثبت المدعى إلا إذا سلم من المعارض .

(ولا يقوم القاطع على خلافه) أي خلاف الفرع في الحكم (وفقاً) إذا لا صحة للقياس في شيء مع قيام الدليل القاطع على خلافه ، (ولا) يقوم (خبر الواحد) على خلافه (عند الأكثر) ، فيقدم عندهم على القياس كما تقدم في محله^(٤).

للجائبة قوله (لا يجب الإيلاء إليه في الدليل) أي لأن ترجيح وصف المستدل على وصف معارضه خارج عن الدليل .

قوله (وهو أن لا يعارض) أي معارضاً لا يتأثر دفعها ، وإلا فكيف يصح كونه شرطاً في الفرع مع قبول المعارضة فيه ودفعها كما صرح به المصنف كغيره .

قوله (ولا يقوم) بالنصب عطف على «وجود» أي ومن شرط الفرع أن يوجد تمام العلة فيه ، وأن لا يقوم القاطع على خلافه ، وكذا قوله بعد «ولا يكون» منصوب .

(١) «الأحكام» للأمدى (٣٤٨/٤) .

(٢) تاسن الحاجب في مختصره (٢٧٥/٢) .

(٣) أي في شروط العلة . «الأحكام» (٢٦٩/٣) .

(٤) في محبت السنة عند قول المصنف : (أو عارض القياس) .

﴿فَإِنْ خَالَفَ فَسَدَ الْقِيَاسُ﴾

﴿فَإِنْ خَالَفَ﴾ المذكور ما ذكر أي لم يساوه فيها ذكر (فسد القياس) لانتهاء العلة عن الفرع في الأول، وانتفاء حكم الأصل عن الفرع في الثاني، على أن اشتراط المساواة في العلة مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط وجود تمام العلة في الفرع، ولو قال هناك: «من عينها أو جنسها» المقصود بالذكر هنا يؤي به مع السلامة من التكرار، ومن الوقوع فيها عدل عنه هناك من لفظ «المساواة».

وعبارة ابن الحاجب: «أن يساوي في العلة علة الأصل فيها يقصد من عين أو جنس، وأن يساوي حكمه حكم الأصل فيها يقصد من عين أو جنس»^(١).

المشقة قوله ﴿فَإِنْ خَالَفَ الْمَذْكُورُ﴾ أي الفرع أو حكمه ما ذكر أي الأصل أو حكمه فيها ذكر، أي فيها يقصد من عين أو جنس.

قوله (في الأول) أي مخالفة الفرع الأصل، وقوله (في الثاني) أي مخالفة حكم الفرع الأصل.

واعلم أن التقسيم إلى العين والجنس ليس له كبير معنى لأنه مفهوم من المساواة هنا، وبعضه من وجود تمام العلة أيضا فيها مر.

قوله (المقصود بالذكر هنا) / إشارة إلى دفع ما قد يقال: «إنه ذكر هنا تبعا للمساواة في عين الحكم وجنس».

قوله (ومن الوقوع) أي هنا.

(١) اختصر ابن الحاجب (٢/٢٣٣) (مع شرح العقد).

﴿وَلَيْسَ﴾ (الفرع) الأصل، وحكمه حكم الأصل فيها يقصد من عين أو جنس) أي عين العلة أو جنسها بالنسبة إلى الأول، وعين الحكم أو جنسها بالنسبة إلى الثاني^(١).

مثال المساواة في عين العلة قياس النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الشدة المطربة فإنها موجودة في النبيذ بعينها نوعا لا شخصا.

ومثال المساواة في جنس العلة قياس الطرف على النفس في ثبوت القصاص بجامع الجنائية، فإنها جنس لا تلافها.

ومثال المساواة في عين الحكم قياس القتل بمثقل على القتل بمحدد في ثبوت القصاص فإنه فيها واحد، والجامع كون القتل عمدا عدوانا^(٢).

ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضع الصغيرة على ماها في ثبوت الولاية للأب أو الجد بجامع الصغر فإن الولاية جنس لولايتي النكاح والمال^(٣).

المشقة قوله (أي خلاف الفرع) أي مخالفة الفرع الأصل في الحكم فلا يصح القياس حينئذ لأنه في مقابلة القاطع.

(١) قال الجاهيز: «التيسير» (٣/٢٩٥)، «المحصول» (٥/٣٧١)، «ختصر ابن الحاجب» (٢/٢٣٣)، «شرح الكوكب» (٤/١٠٨).

(٢) اتفق العلماء على وجوب القصاص في القتل العمدي العدواني بمثقل، ولكنهم اختلفوا في وجوبه فيه إذا كان بالحدود على مذهبن، أحدهما: الوجوب، قال الجمهور: ثانيها: عدم الوجوب، قاله الحنفية، «القداية» (٥/٨٢)، «معني المحتاج» (٤/٤)، «المغني» (١١/٣٢٤).

(٣) اتفق العلماء على أن لأب تزويج البكر الصغيرة بالإيجاب، ولكنهم اختلفوا في البكر البالغة على ثلاثة مذاهب، الأول: له ذلك، قاله المالكية والشافعية والحنابلة؛ الثاني: ليس له ذلك قاله الأوزاعي وأبو ثور والثوري؛ الثالث: له ذلك وفا الحائري، قاله الحنفية. «البحر الرائق» (٣/١٢١)، «الشرح الكبير» (٢/٢٢٢)، «الإقناع» (٢/٤١٣)، «المغني» (٩/٢٠١).

الموافق وجواب المعارض بالمخالف ببيان الاتحاد؛ ولا يكون منصوفاً بموافق خلافاً لمجوز دليلين، ولا بمخالف إلا لتجربة النظر؛ ...

الرد (وجواب المعارض بالمخالفة) فيما ذكر (بيان الاتحاد) فيه، مثاله: أن يقيس الشافعي ظهارة الذمي على ظهارة المسلم في حرمة وطء المرأة^(١)، فيقول الحنفي: «الحرمة في المسلم تنتهي بالكفارة، والكافر ليس من أصل الكفارة إذ لا يمكنه الصوم منها لفساد نيتها فلا تنتهي الحرمة في حقه، فاختلف الحكم فلا يصح القياس»^(٢)، فيقول الشافعي: «يُسكنه الصوم بأن يسلم ويأتي به، ويصح إعتاقه وإطعامه مع الكفر اتفاقاً فهو من أصل الكفارة فالحكم متحد والقياس صحيح».

(ولا يكون) الفرع (منصوفاً) عليه (بموافق) للقياس للاستغناء حيث لا ينص عن القياس (خلافاً لمجوز دليلين)^(٣) مثلاً على مدلول واحد في عدم اشتراط ما ذكر لما جوزة.

للإشارة قوله (بموافق) أي بنص موافق.

قوله (خلافاً لمجوز دليلين مثلاً على مدلول واحد... الخ) هذا ما نقله في شرح المختصر عن الأكثر، ونقل الأول عن البعض، ورجحه هنا [لقوة دليله عنده] والمختار ما نقله عن الأكثر ورجحه هنا^(٤) أيضاً بعد، فيجوز أن يكون حكم الفرع منصوفاً عليه، أي لا مع حكم الأصل، فلا ينافي قوله فيما مر «وأن لا يكون دليل حكمه شاملاً لحكم الفرع».

قوله (لما جوزة) أي من اجتماع دليلين فأكثر على مدلول واحد، تعليل لعدم الاشتراط.

(١) قاله الشافعية والحنابلة «تحفة المحتاج» (١٠/١٠٩، ٣٣٣)، «المغني» (١٠/٤٨٦).

(٢) قاله الحنفية والمالكية «الدر المختار» (٥/١٢٥)، «المغني» (١٠/٤٨٦).

(٣) قال الأندلسي في «الأحكام» (٣/٢٢١) «وهذا بما لا نعرفه خلافاً بين الأصوليين في اشتراطه».

(٤) ما بين معكوفين ساقط من «ه».

الرد

الرد ويفيد القياس عنده معرفة العلة، (ولا بمخالف) للقياس لتقدم النص على القياس (إلا لتجربة النظر) فإن القياس المخالف صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضة النص له.

للإشارة قوله (وفيد القياس عنده معرفة العلة) يعني بيعت^(١) على معرفتها بمسالك من مسالكها الآتية.

قوله (إلا لتجربة النظر) أي وتغرين الذهن، ورياضته على استعمال القياس في المسائل. وقيل: الاستثناء منقطع، أي نظراً إلى أن هذا الشرط شرط للعمل بالقياس على أن قوله: «ولا يقوم القاطع... الخ» يغني عن قوله بعد: «ولا بمخالف». فلو اقتصر على ذلك، وذكر الاستثناء عقبه لسلم من التكرار.

(١) في «ج»: (بيعت).

المُتَقَدِّمَاتُ وَلَا مُتَقَدِّمَاتُ عَلَى حَكْمِ الْأَصْلِ ، وَجَوِّزُهُ الْإِمَامُ عِنْدَ دَلِيلٍ آخَرَ ...

الْمُتَقَدِّمَاتُ (وَلَا) يَكُونُ حَكْمُ الْفَرْعِ (مُتَقَدِّمًا عَلَى حَكْمِ الْأَصْلِ) فِي الظُّهُورِ ^(١) كَقِيَاسِ الْوُضُوءِ عَلَى التَّيَمُّمِ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ فَإِنَّ الْوُضُوءَ تَعَبُّدٌ بِهِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ، وَالتَّيَمُّمُ إِنَّمَا تَعَبُّدٌ بِهِ بَعْدَهَا ، إِذْ لَوْ جَازَ تَقَدُّمُهُ لِلزَّمِّ ثُبُوتُ حَكْمِ الْفَرْعِ حَالِ تَقَدُّمِهِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، وَهُوَ مَمْنَعٌ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يَعْلَمُ .

نَعَمْ ، إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِزَامًا لِلْخَصْمِ جَازَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لِلْحَنْفِيَّةِ «طَهَارَتَانِ أُنْثَى تَفْتَرِقَانِ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الْمَعْنَى» ^(٢) .

(وَجَوِّزُهُ) أَيِ جَوِّزَ تَقَدُّمُهُ (الْإِمَامُ) ^(٣) الرَّازِيُّ (عِنْدَ دَلِيلٍ آخَرَ) يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ حَالَةُ التَّقَدُّمِ دَفْعًا لِلْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ دَلِيلَيْنِ أَوْ أَدْلَةٍ عَلَى مَدْلُولٍ وَاحِدٍ وَإِنْ تَأَخَّرَ بَعْضُهُمَا عَنْ بَعْضٍ كَمُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ ، الْمَتَأَخَّرَةُ عَنِ الْمُعْجَزَةِ الْمَقَارِنَةِ لَا بَتْدَاءَ الدَّعْوَةِ ^(٤) .

الْمُتَقَدِّمَاتُ قَوْلُهُ (فِي الظُّهُورِ) أَيِ / لِلْمَكَاثِبِ ، إِذْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ لَا يَتَصَوَّرُ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ .

قَوْلُهُ (إِنَّمَا تَعَبُّدٌ بِهِ بَعْدَهَا) قِيلَ : «نَزَلَتْ آيَةُ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ» ^(٥) ، وَقِيلَ : «فِي سَنَةِ خَمْسٍ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ» ^(٦) ، وَقِيلَ : «بَعْدَهَا فِي غَزْوَةِ أُخْرَى» ^(٧) .

(١) قَالَ الْجَاهِلِيُّ «الْأَحْكَامُ» (٢٢١/٣) ، «الْبَحْرُ» (١٠٩/٥) ، «شَرْحُ الْكَوَاكِبِ» (١١١/٤) .

(٢) «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (٢٢١/٣) .

(٣) «الْمَحْصُولُ» لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ : (٣٦١/٥) .

(٤) «الْمَحْصُولُ» لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ : (٣٦١/٥) .

(٥) وَإِلَّا هَذَا مِيلَ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فِي تَفْسِيرِهِ (٤٤٨/١) .

(٦) أَيِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ، وَقِيلَ : «أَمَّا كَانَتْ فِي شُعْبَانَ سَنَةِ سَبْتٍ» ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي السِّيرَةِ (١٣/٤) ، وَبِهِ جِزْمُ خَلِيقَةَ وَالطَّبْرِيِّ . (فَتْحُ الْبَارِيِّ : ٤٩٥/٧) .

(٧) أَيِ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِ سَنَةِ سَبْتٍ ، وَهِيَ غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ . «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٥١٤/١) ، «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (٢١٩/٥) .

الْمُتَقَدِّمَاتُ وَلَا يَشْتَرُطُ ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِالنَّصِّ جَمْلَةً خِلَافًا لِقَوْلِهِ : ...

الْمُتَقَدِّمَاتُ (وَلَا يَشْتَرُطُ) فِي الْفَرْعِ (ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِالنَّصِّ جَمْلَةً خِلَافًا لِقَوْلِهِ) فِي قَوْلِهِمْ : يَشْتَرُطُ ذَلِكَ ، وَيَطْلُبُ بِالْقِيَاسِ تَفْصِيلَهُ ، قَالُوا : «فَلَوْلَا الْعِلْمُ بِوُجُودِ مِيرَاثِ الْجَدِّ جَمْلَةً لَمَا جَازَ الْقِيَاسُ فِي تَوْرِيثِهِ مَعَ الْأَخْوَةِ» ^(١) .

وَرَدَّ اشْتِرَاطُهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ قَاسُوا «أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ» عَلَى الطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ ، وَالْإِبْلَاءِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِيهِ ، وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ نَصًّا لَا جَمْلَةً وَلَا تَفْصِيلًا .

الْمُتَقَدِّمَاتُ قَوْلُهُ (لِلزَّمِّ ثُبُوتُ حَكْمِ الْفَرْعِ) أَيِ ظَهْرُهُ ، فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ . وَأَقَامَ الظَّاهِرُ مَقَامَ الْمَضْمَرِ فِيهَا قَالَهُ .

قَوْلُهُ (كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ... الْخ) جَعَلَ هَذَا مَثَالًا لِلْإِزَامِ عِنْدَ عَدَمِ دَلِيلٍ لِلْفَرْعِ مَعَ أَنَّ لِلْوُضُوءِ دَلِيلًا فَيَشْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّهُ مَثَالٌ بِتَقْدِيرِ أَنَّ دَلِيلَ .

قَوْلُهُ (بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِيهِ) أَيِ هَلْ حَرَمَتْهُ كَحَرَمَةِ الطَّلَاقِ كَمَنْعِهِ مَالِكٌ ^(٢) ، أَوْ كَحَرَمَةِ الظَّهَارِ فَيَتَنَفَّى بِكَفَارَتِهِ كَأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عَنْ أَحَدٍ ^(٣) ، أَوْ كَحَرَمَةِ الْإِبْلَاءِ فَيُجِبُ فِيهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ كَالْمَرْجِعِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ^(٤) .

(١) قَالَ أَبُو هَاشِمٍ الْمُعْتَزَلِيُّ خِلَافًا لِلْجَاهِلِيِّ . «الْفَوَائِدُ» (٤٦٨/٢) ، «مُعْتَمِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٣٣/٧) ، «الْمَحْصُولُ» (٣٧٢/٥) ، «شَرْحُ الْكَوَاكِبِ» (١١٣/٤) .

(٢) «حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ» (٣٨١/٢) .

(٣) «الْمَعْنَى» لِابْنِ قِدَامَةَ : (١٧٣/١٠) .

(٤) «نَهْجَةُ الْمَحْتِاجِ» (٣١/١٠) ، «مَعْنَى الْمَحْتِاجِ» (٣٦١/٢٢) .

ولا انتفاء نص أو إجماع يوافقهُ خلافاً للغزالي والأمدى .

للشافعي

[الركن الرابع : العلة]

الرابعُ العلة ، قال أهلُ الحق : «المَعْرِفُ» ، وحكمُ الأصلِ بها ثابتٌ خلافاً للحنفية ، وقيل : «المَوْثُرُ بذاته» ،
.....

الرابع (من أركان القياس) (العلة) وفي معناها حيثما أطلقت على شيء في كلام أئمة الشرع أقوال يبنّي عليها مسائل تأتي (قال أهل الحق) (١) : «هي (المعرفة) للحكم» ، فمعنى كون الإسكار علة : أنه معرفة أي علامة على حرمة المسكر كالخمر والنبيذ .

للشافعي فحاصله أن جمع الزركشي بما ذكره بين الكلامين لا يصلح جمعاً ، فالمخالفة بينهما ظاهرة كما أفاده كلامُ الشارح .

قوله (يبنّي عليها مسائل) يأتي منها : مجيء الخلاف في ثبوت حكم الأصل بها أو بالنص ، ومنها : جواز كونها حكماً شرعياً .

قوله (هي المعرفة للحكم) قد قدم الشارح في الكلام على «السبب» : «أن العلة والسبب بمعنى» ، وأن تعريف السبب بما مرّ الموافق في المعنى لما عرّف به العلة هنا مبينٌ لحاصله ، وأن تعريف المصنف له في شرح المختصر كالأمدي (٢) : «به الوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم» مبينٌ لفهمه (٣) .

(١) أي أهل السنة . «شرح الكوكب» : (٣٩/٤) .

(٢) «الأحكام» للأمدى (١١٠/١) .

(٣) «شرح جمع الجوامع» لجلال الدين المحلي (١٥٧/١-١٥٨) .

للشافعي

للشافعي

(ولا) يشترط في الفرع (انتفاء نص أو إجماع يوافقهُ) (١) في حكمه ، أي لا يشترط انتفاء واحدٍ منها ، بل يغيرُ القياسُ مع موافقها أو أحدهما له (خلافاً للغزالي) (٢) والأمدى (٣) في اشتراطها انتفائها مع تحويزها دليلين على مدلول واحدٍ نظراً إلى أن الحاجة إلى القياس إنما تدعو عند فقد النص والإجماع وإن لم تقع مسألته بعد بخلاف قول ابن عديان السابق .
وأجيب بأن أدلة القياس مطلقّة عن اشتراط ذلك .

نعم ، في نفي المصنف اشتراط انتفاء النص مخالفةً لقوله أولاً : «ولا يكون منصوباً» .

للشافعي قوله (السابق) أي أوائل القياس .

قوله (نعم ، في نفي المصنف اشتراط انتفاء النص ... الخ) قد نقل في شرح المختصر (٤) عن الأكثر ما هنا من نفي الاشتراط مع أن الزركشي (٥) جمع بينهما بأنه ذاك في الفرع نفسه ، وهذا في النص على مشبهه . قال العراقي : «وفيه نظر» ، وكيف يتخيل أن النص على مشبهه يمنع جريان القياس فيه ، وهل النص على مشبهه إلا النص على أصله/ الذي هو مشبهه ، وذلك مقتضى للقياس لا مانع منه (٦) .

(١) وبه قال الزركشي في «البحر» (١٠٨/٥) .

(٢) عبارته رحمه الله في «المستصفى» (٤٤٩/٢) : «أن لا يكون الفرع منصوباً عليه ، فإنه إنما يطلب الحكم بقياس أصل آخر فيها لا نص فيه» .

(٣) عبارته رحمه الله في «الأحكام» (٢٢١/٣) : «أن لا يكون حكم الفرع منصوباً عليه وإلا فنية قياس المنصوص على المنصوص ، وليس أحدهما بالقياس على الآخر أول من العكس ، وهذا مما لا نعرف خلافاً بين الأصوليين في اشتراطه» .

(٤) رفع الحاجب عن «مختصر ابن الحاجب» لتاج السبكي : (٣١٠/٤) .

(٥) أي في «شرح الجوامع» (٤٨/٢) .

(٦) «الغيب الجامع» للعراقي : (٦٧٠/٣) .

المختار وقال الغزالي: «بإذن الله»، وقال الأمدى: «الباعث».

المختار (وقال الغزالي): «هي المؤثرة فيه (بإذن الله)»^(١) أي يجعله لا بالذات.

(وقال الأمدى): «هي (الباعث) عليه. - وقال: - إنه مراد الشافعية في قولهم: «حكم الأصل ثابت بها» أي إنها باعثة عليه، وإنه مراد الحنفية في قولهم: «إن النص معرفته»^(٢)، وإن كلا لا يخالف الآخر في مراده»^(٣)، وتبعه ابن الحاجب^(٤) في ذلك، قال المصنف «ونحن معاشر الشافعية إنما نفتر العلة بالمعترف، ولا نفترها بالباعث أبداً، ونشدد التكثير على من فترها بذلك، لأن الرب تعالى لا يبعثه شيء على شيء، ومن عثر من الفقهاء عنها بالباعث أراد أنها باعثة للمكلف على الامتنال، تبه عليه أي، رحمه الله تعالى»^(٥)، وسيأتي بيانه.

المختار قوله (وقال الغزالي: «هي المؤثرة فيه») أي في تعلقه لا في نفسه لأنه عند

الغزالي كثيره من الأشاعرة قديم يتمتع التأثير فيه.

قوله (وإن مراد الحنفية) أي في قولهم: «حكم الأصل ثابت بالنص».

قوله (لأن الرب تعالى لا يبعثه شيء على شيء) أي لأن أفعال تعالى لا تعلل بالأغراض، فإن قلت: فقد نقل عن الفقهاء أنهم قائلون بأن أفعاله تعالى تابعة للحكم والمصالح تنفضاً لا وجوباً، كما يقوله المعتزلة؟

(١) «المستصفى» للغزالي: (٣/٣٨٠).

(٢) «فوائح الروحوت» لعبد العلي الأنصاري: (٢/٥١٥).

(٣) «الأحكام» للأمدى (٣/٢١٨).

(٤) «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٣٢)، وتقد العبد في «شرح المختصر» (٢/٢٣٢). وعبد العلي الأنصاري في «فوائح الروحوت» (٢/١١٥)، وابن النجار في «شرح الكوكب» (٤/١٠٢).

(٥) «الإيهاج» في شرح «المنهاج» للسيكي (٣/٤١).

قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه: يجب أن يُشتر كلام الأمدى رحمه الله تعالى بما فتر به كلام الفقهاء، وهو «أن العلة الباعث للمكلف على الامتنال إما فيه من جلب مصلحة أو دفع مضرة». ولا يجوز أن يُشتر به «الباعث» الله تعالى على شرع الحكم، كما قال شيخ الإسلام، كيف وإن تشبه إن الشافعية، فلا يكون مذهباً جديداً، بل هو نفسه الذي عثر عنه المصنف بـ «المعترف» والله أعلم.

(وحكم الأصل) على هذا (ثابت بها لا بالنص)^(١) خلافاً للحنفية (في قولهم: «بالنص لأنه المفيد للحكم»)^(٢). قلنا: لم يفده بقيد كون محله أصلاً يُقاس عليه، والكلام في ذلك، والمفيد له هو العلة، إذ هي منشأ التعدية المحققة للقياس.

(وقيل): العلة (المؤثرة بذاته) في الحكم بناءً على أنه يتبع المصلحة والمفسدة، وهو قول المعتزلة^(٣).

المختار قوله (على هذا) احتراز به عن بقية الأقوال، فلا ينبغي فيها خلاف الحنفية، أو عن مجموعها لاحتمال مجيئه على الأخير منها وإن لم يُثقل عنهم فيما أعلم.

قوله (قلنا: لم يفده بقيد كون محله أصلاً... الخ) أي فليسا معرفتين لشيء واحد من جهة واحدة على أنه لا محذور في اجتئاع معرفتين لشيء واحد عند من يجوز اجتئاع أدلة على مدلول واحد.

قوله (وهو قول المعتزلة) بنوه على أصلهم الفاسدين أعني: الحسن والقيح/ العقلين، وقولهم: «إن الحكم حادث» بناءً على نفْيهم الكلام النفسي.

(١) قاله المالكية والشافعية. «البحر» (٥/١٣٠)، «الأحكام» (٣/٢١٨)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٣٢).

(٢) قاله الحنفية والحنابلة أيضاً. «فوائح الروحوت» (٢/٥١٥)، «شرح الكوكب» (٤/١٠٢). قال الأمدى في «الأحكام» (٣/٢١٨)، وعبد العلي في «فوائح الروحوت» (٢/٥١٥)، وابن الحاجب في «المختصر» (٢/٢٣٢)، وابن النجار في «شرح الكوكب» (٤/١٠٢) «الخلاف لفظي»، والله أعلم.

(٣) «المعتمد لأبي الحسين» (٢/٤٤٩)، قال الإمام في «المحصول» (٥/١٢٧) «فهو باطل من وجوه أربعة...».

قلت : مرادهم - كما يشير إليه كلام المصنف فيما يأتي - أنها مشتملة على حكم ومصالح مقصودة للشارع من شرع الحكم ، ليعود^(١) تلك الحكم والمصالح علينا^(٢) ، لا أنها تابعة لها في الوجود حتى تكون علة غائية باعثة له تعالى ، كما تقول المعتزلة ، وما ورد مما يخالف ذلك كقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا تُعَلِّمُهُم لِتَزِدَّادُوا إِنَّمَا ﴾^(٥) ، عموماً على ما ذكرنا من اشتغال الأفعال على المصالح التي تعود علينا دون الغرض والعلة الغائية ، وعلى ذلك يُحمل كلام الأدي السابق .

وقد تكون دافعة ، أو رافعة ، أو فاعلة الأمرين ؛ ووصفاً حقيقياً ظاهراً منضبطاً ، أو عرفياً مطرداً ، وكذا في الأصح لغوياً ، أو حكماً شرعياً .

(وقد تكون) العلة (دافعة) للحكم ، (أو رافعة) له ، (أو فاعلة الأمرين) أي الدفع والرفع . مثال الأول : العدة فإنها تدفع حلّ النكاح من غير الزوج ولا ترفعه كما لو كانت عن شبهة ؛ ومثال الثاني : الطلاق فإنه يرفع حلّ الاستمتاع ولا يدفعه لجواز النكاح بعده ؛ ومثال الثالث : الرضاع فإنه يدفع حلّ النكاح ويرفعه إذا طرأ عليه .

(و) تكون العلة (وصفاً حقيقياً) وهو ما يتعلّق في نفسه من غير توقف على عَرَفٍ أو غيره ، (ظاهراً منضبطاً) كالطعم في باب الربا ، (أو) وصفاً (عرفياً مطرداً)^(١) لا يختلف باختلاف الأوقات كالشرف والحشة في الكفاءة ، (وكذا) تكون (في الأصح) وصفاً (لغوياً)^(٢) كتعليل حرمة النبيذ بأنه يسمي خمرًا كالشند من ماء العنب بناءً على ثبوت اللغة بالقياس . ومقابل الأصح بقول : « لا يُعلّل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي » ؛

قوله (دافعة للحكم ، أو رافعة له) أي دافعة ، أو رافعة لتعلّق الحكم .

قوله (ولا يرفعه) أي النكاح ، / أو جلّه بمعنى حلّ استمراره .

قوله (على عَرَفٍ أو غيره) أي من لغة أو شرع ، وإن كان تعريف الوصف للحكم لا يستفاد إلا من الشرع .

(١) يجوز التعليل بها عند الجاهيز بشرط الانضباط والإطوار ، «المحصول» (٣٠٤/٥) ، «شرح التنقيح» (ص : ٤٠٨) ، «شرح الكوكب» (٤٦/٤) .
(٢) قاله الجاهيز . «التنقيح» (٥١/٢) ، «شرح الكوكب» (٤٦/٤) .

(١) في «أ» : (تعود) .
(٢) في «ب» : «و» ، «ج» : (عليها) .
(٣) سورة الذاريات ، الآية : (٥٦) .
(٤) سورة المائدة : الآية : (٣٢) .
(٥) سورة آل عمران : الآية : (١٧٨) .

الْمَنْعِ (أو حكمًا شرعيًا) ^(١) سواء كان المعلول حكمًا شرعيًا أيضًا كتعليل جواز رهن المشاع بجواز بيعه ، أم كان أمرًا حقيقيًا كتعليل حياة الشعر بحرمته بالطلاق ، وجلّه بالنكاح كاليد .

وقيل : « لا تكون حكمًا لأن شأن الحكم أن يكون معلولًا ، لا علة » .

ورُدَّ بأن العلة بمعنى المعرّف ، ولا يُمنع أن يُعرّف حكمٌ حكمًا أو غيره .

لِلْمَنْعِ قوله (أو غيره) يعني الأمر الحقيقي .

لِلْمَنْعِ وثالثها : « إن كان المعلول حقيقيًا » أو مركّبًا ، ...

الْمَنْعِ (وثالثها) تكون حكمًا شرعيًا (إن كان المعلول حقيقيًا) هذا مقتضى سياق المصنف ، وفيه سهوٌ ، وصوابه أن يزداد لفظة « لا » بعد قوله : « وثالثها » . وذلك أن في تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي خلافًا ، وعلى الجواز الراجع هل يجري تعليل الأمر الحقيقي بالحكم الشرعي ؟

قال في المحصول : « الحق الجواز » ^(١) فمقابلته المانع من ذلك مع تجويزه تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسألة .

(أو) وصفًا (مركّبًا) ^(٢) .

وقيل : « لا ، لأن التعليل بالمركّب يؤدي إلى محال فإنه بانتفاء جزء منه تنفي عليه قبائنتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل ، لأن انتفاء الجزء علة لعدم العلية » .

لِلْمَنْعِ قوله (قبائنتفاء آخر يلزم تحصيل الحاصل) أي وهو إعدام المدعوم ، ورُدَّ زيادةً على ما ردّه الشارح ، بأن هذا اللزوم إنما يتأتى في العلل العقلية ، لا المعرفات ، وكل من الانتفاءات هنا معرفٌ يعرف العلية ، ولا استحالة في اجتماع معرفات على شيء واحد .

قوله (وإنما هو عدم شرط) أي لا علة ، فحاصل رد الشارح منع كون انتفاء الجزء علةً ، لا منع لزوم تحصيل الحاصل ، وإلا فلزومه موجود يجعل ذلك عدم شرط أيضًا .

(١) « المحصول » للرازي : (٣٠١/٥) .

(٢) قاله الجباهير . « الفوائد » (٥١٣/٢) ، « المحصول » (٣٠٥/٥) ، « شرح التنقيح » (ص :

٤٠٩) ، « شرح الكوكب » (٩٣/٤) .

(١) قاله الجباهير . « الفوائد » (٥١١/٢) ، « شرح التنقيح » (ص : ٤٠٨) ، « الأحكام » (١٨٦/٣) ،

« شرح الكوكب » (٩٢/٤) .

قلنا : لا نسلم أنه علة ، وإنما هو عدم شرط ، فإن كل جزء شرطٌ للعلية ، ولو سلم أنه علةٌ فحيث لم يسبقه غيره أي انتفاء جزء آخر كما في نواقض الرضوء ، ومن التعليل بالمركب تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان لكافي غير ولد ، قال المصنف : « هو كثير ، وما أرى للمانع منه مخلصاً إلا أن يتعلق بوصف منه ، ويجعل الباقي شروطاً فيه ، ويؤول الخلاف حينئذ إلى اللفظ » .

للمصنف قوله (غير ولد) لا حاجة إليه لخروج الولد بالكافي ، إذ معنى المكافأة أن لا يفضل القاتل قتليه بإسلام ، أو أمان ، أو أصلية ، أو سيادة ، ومقتضى^(١) ذلك أن انتفاء الوالدية جزء من العلة ، فالوالدية مانعٌ علةً ، فجعلها فيما مرَّ في المقدمات مانع حكم فيه تجاوز .

والثالث : « لا يزيد على خمسة » .

ومن شروط الإلحاق بها اشتراطها على حكمه تبعث على الامتثال ، وصالح شاهدًا لإناطة الحكم ، .. .

والثالث : « يجوز لكن (لا يزيد على خمسة) من الأجزاء » . حكاه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي كالماوردي عن بعضهم في شرح الملع^(١) ، وحكاه عن حكايته الإمام في المحصول بلفظ «سبعة» ، وكأنها تُصحفت في نسخه كما قال المصنف^(٢) ، قال أي الإمام : « ولا أعرف لهذا الحصر حجة »^(٣) ، وقد يقال : حجته الاستقراء من قائله .

وتأنيث العدد عند حذف المعدود المذكور كما هنا جائزٌ ، عدل إليه المصنف عن الأصل اختصاراً .

.....

(١) أي عن أبي عبدالله الجرجاني الحنفي ، وأبي إسحاق الإسفراييني . «شرح الملع» للشيرازي (٨٣٧/٢) .

(٢) قال العبد الفقير عفر الله له ولوالديه : والذي قال المصنف في «الإبهاج» (١٤١/٣) هو الذي حصل ، لقد حقق الدكتور طه جابر العلواني حفظه الله ، «المحصل» ثلث درجته (الدكتوراه) فأثبتها بست نسخ للمحصل ، فعلى قول الإمام : «عن نسخة ما يلي : «كذا فيها عدا النسخة الحالية ، وهو الصحيح . ولفظها : «خسة» وهو ما قاله المصنف في الرسالة النهائية . وليس في «المحصل» . أما قوله (وهو الصحيح) خطأ ، والصحيح أنه تصحيف كما قال السيكي ، والله أعلم . [انظر «المحصل» (٣٠٩/٥) ، «الإبهاج» (١٤١/٣)] .

(٣) «المحصل» للرازي : (٣٠٩/٥) .

(١) في «أ» : (يتقضي) لعله تصحيف .

الترتب (ومن شروط الإلحاق بها) أي بسبب العلة (اشتغالها على حكمة تبعث) المكلف (على الامتثال، وتصلح شاهدًا لإناطة الحكم)^(١) بالعلة كحفظ النفس، فإنه حكمة ترثب وجوب القصاص على عليه من القتل العمد... الخ.

فإن من علم أنه إذا قتل اقتضى منه انكف عن القتل، وقد يقدم عليه توطئًا لنفسه على تلفها، وهذه الحكمة تبعث المكلف من القاتل وولي الأمر على امتثال الأمر الذي هو إيجاب القصاص بأن يُمكن كلٍّ منها وارث القتل من الاقتصاص، وتصلح شاهدًا لإناطة الحكم بعليه فيلحق حينئذ القتل بشقيل بالقتل يُحمّد في وجوب القصاص لاشتراكهما في العلة المشتملة على الحكمة المذكورة.

وقوله «تبعث على الامتثال» أي حيث يطلع عليه، وسيأتي أنه يجوز التعليل بها لا يطلع على حكمته.

الترتب قوله (أي بسبب العلة) أي بواسطتها، فليس قول المصنف: «بها»، متعلقًا بـ «الإلحاق» لتكون الباء للتعدية.

قوله (اشتغالها على حكمة... الخ) معنى اشتغالها عليها كونها دالة عليها إجمالًا، وطالبة لها، / بحيث تبقى النفس عند ذكرها مع الحكم مشوقة إلى الحكمة كقولنا: «الإسكار يوجب الحد»، فإنه مشتمل بالمعنى المذكور على حكمة، وهي حفظ العقل.

(١) قاله الجليلي: «التيسير» (٣/٣٠٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢١٣)، «التنبيه» (٢/٥٢)، «شرح الكوكب» (٤/٤٣).

المترتب ومن ثم كان مانعها وصفًا وجوديًا يُخل بحكمتها؛ وأن تكون ضابطًا لحكمة، وقيل: «يجوز كونها نفس الحكمة»، وقيل: «إن انضبطت»؛

الترتب (ومن ثم) أي من هنا وهو اشتراط اشتغال العلة على الحكمة المذكورة أي من أجل ذلك (كان مانعها وصفًا وجوديًا يُخل بحكمتها) كالدّين^(١) على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة على المدين، فإنه وصف وجودي يُخل بحكمة العلة لوجوب الزكاة للمُعلّي بملك النصاب، وهي الاستغناء بملكه، فإن المدين ليس مُستغنيًا بملكه لاحتياجه إلى وفاء دينه به، ولا يضر خلوه المثال عن الإلحاق الذي الكلام فيه.

الترتب قوله (ومن ثم أي من هنا... الخ) لا يخفى أن المترتب على اشتراط ما ذكر إنما هو كون مانع العلة ما يُخل بحكمتها، لا كونه وصفًا وجوديًا أيضًا، وكأنه ضمه إليه ليقيد تعريف مانع العلة باختصار على أن المترتب على ذلك حقيقة إنما هو مانع الإلحاق بها، لا مانعها.

قوله (وهي) الحكمة. قوله (ولا يضر خلوه المثال... الخ) أي لأن التمثيل للمانع باعتبار ما نُعينه للعلة من غير نظير للإلحاق بسببها.

(١) المال نوعان، أحدهما: الباطن كالإيمان، الدين يمنع الزكاة فيه عند الجمهور خلافًا للشافعية؛ ثانيهما: الظاهر كالسنة والزرع، الدين يمنع الزكاة فيه عند الحنفية والحنابلة، ولا يمنع عند المالكية والشافعية. «الهداية» (١/٩٧)، «الروضة» (٢/١٩٧)، «المنهاج» (٤/٢٦).

المقدمة وأن لا تكون عديمًا في الثبوت وفقًا للإمام، خلافًا للآمدي. والإضافي عديمي.

المقدمة (و) من شرط الإخافي بها (أن لا تكون عديمًا في الثبوت)^(١) وفقًا للإمام الرازي (وخلافًا للآمدي). هذا انقلاب على المصنف سهواً، وصوابه ما قال في شرح المختصر: «وفقًا للآمدي»^(٢) وخلافًا للإمام الرازي^(٣) «أي في تجويزه لتعليل الثبوت بالعدمي لصحة أن يقال: ضرب فلان عبده لعدم امتثاله أمره. وأجيب بسنخ صيغة التعليل بذلك، وإنها يصح بالكف عن الامتثال، وهو أمر ثبوتي، والخلاف في عدم المضاف كما يؤخذ من الدليل وجوابه، لكن الآمدي إننا منع العلم المخض أي المطلق، وأجاز المضاف الصادق بالوجودي كالإمام والأكبر»^(٤).

المقدمة قوله (كما يؤخذ من الدليل وجوابه) وجه أخذه من الدليل: إضافة العلم فيه إلى الامتثال، ووجه أخذه من الجواب: الإشارة إلى عدم المضاف بقوله «ذلك». قوله (لكن الآمدي إننا منع... الخ) نبه به أنه لا خلاف بين الآمدي والإمام. فإن قلت: هذا يُنافي ما مر في قوله: «وصوابه... الخ» فإنه يقتضي أن بينها خلافًا؟ قلت: التصويب بالنظر إلى النقل عنها، وما هنا بالنظر إلى ما وجد في كلامها.

قوله (الوجودي) في الموضعين الأنسب بما قبله وما بعده «الثبوتي».

- (١) اتفق العلماء على جواز تعليل الحكم العدمي بالعدمي والثبوتي، واختلفوا في جواز تعليل الثبوتي بالعدمي على مذهبين، أحدهما: الجواز، قاله المالكية والشافعية والحنابلة، ثانيهما: المنع، قاله الحنفية وبعض أصحابنا، واختاره المصنف وشيخ الإسلام. «فوائح الرجوع» (٤٨٩/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٤١٦)، «البحر» (١٤٩/٥)، «غاية الوصول» (ص: ١١٥)، «شرح الكوكب» (٤٨/٤).
- (٢) «الأحكام» للآمدي (١٨٣/٣).
- (٣) «المحصل» للإمام: (٢٩٥/٥).
- (٤) فطام أنه لا خلاف بين الإمام الرازي والسيف الآمدي في الحقيقة، وأن تصويب الشارح لكلام المصنف من حيث النقل لا من حيث المعنى. «التجويد للواقع» (٣٦٦/٢).

المقدمة (و) من شروط الإخافي بها: (أن تكون) وصفًا (ضابطًا لحكمة)^(١) كالسفر في جواز القصر مثلاً، لا نفس الحكمة كالمشقة في السفر لعدم انضباطها. (وقيل: «يجوز كونها نفس الحكمة» لأنها المشروع لها الحكم)^(٢). (وقيل: «يجوز» إن انضبطت) لا لتيقن المحذور^(٣).

المقدمة قوله في المتن (وأن تكون ضابطًا لحكمة) لأم «الحكمة» معدية لا نعليلية، أي يشترط كون العلة وصفًا مشتملاً على حكمة، وهذا قد علم من قوله: «ومن شرط الإخافي بها: اشتراطها على حكمة»، فهو تكرارٌ معه. فإن قلت: ذكره ليذكر الخلاف بعده؟ قلت: يمكن ذكره بدون ذلك.

قوله (قيل: يجوز إن انضبطت) هو ما اقتضاه كلامه في مبحث المناسبة والإحالة، ورجحه الآمدي^(١)، وابن الحاجب^(٢)، وغيرهما^(٣).

- (١) قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. «تيسير التحرير» (٢/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢١٣/٢)، «شرح التنقيح» (ص: ٤٠٦)، «البحر» (١٣٣/٥)، «شرح الكوكب» (٤٧/٤).
- (٢) قاله الإمام في «المحصل» (٥/٢٨٧).
- (٣) في «الأحكام» (٣/١٨٠).
- (٤) في «المختصر» (٢١٣/٢).
- (٥) قاله الآمدي في «الأحكام» (٣/١٨٠).
- (٦) كالصفي الهندي كما في «الإبهاج» (٣/١٤٠)، والزركني في «البحر» (١٣٣/٥).

ويجري الخلاف فيها جزؤه عديمي لأنه عديمي.

ويجوزُ تعليلُ العدميِّ بمثله أو بالثبوتيِّ كتعليلِ عدمِ صحة التصرفِ بعدمِ العقلِ، أو بالإسرافِ، كما يجوزُ تعليلُ الوجوديِّ بمثله كتعليلِ حرمةِ الحسرِ بالإسكارِ.

ومن أمثلةِ تعليلِ الثبوتيِّ بالعدميِّ: ما يُقالُ: «يُجبُّ قتلُ المرتدِّ لعدمِ إسلامِهِ»^(١) وإن صحَّ إن يُقالُ: «لِكُفْرِهِ»، كما يصحُّ أن يُعبَّرَ عن عدمِ العقلِ بـ «الجنونِ» لأنَّ المعنى الواحدَ قد يُعبَّرُ عنه بعبارتين: منفية ومثبتة، ولا مُشاحة في التعبيرِ.

الماتن والإضافي عديمي.

الماتن (الإضافي) كالأبوة (عديمي)^(١) كما هو قولُ المتكلمين^(٢)، وسباني تصحيحه في أواخر الكتاب، ففي جوازِ تعليلِ الثبوتيِّ به الخلافُ كما قال الإمام الرازي^(٣) والأمازي^(٤)، لكنَّ تقدُّمَ في مبحثِ المانعِ التمثيلُ للوجوديِّ بالأبوة، وهو صحيحٌ عند الفقهاء نظرًا إلى أنَّها ليستَ عدمٌ شيءٍ، ومرجعُ القياسِ إليهم، فلا يُنابِئهم أن يُقالَ فيه: «الإضافي عديمي».

الماتن قوله (هو قول المتكلمين) أي أكثرهم.

قوله (لكن تقدُّم في مبحث المانع... الخ) التمثيل للوجودي بالأبوة وإن كان ظاهرًا في أنها وجودية لكن لا يلزم منه ذلك المثل لجوازِ أنه مثلُها على غيرِ مختاره، فالمختارُ ما قاله المصنّف: «إنَّ الإضافي - ومنه الأبوة - عديمي»، كما سباني أيضًا إيضاحه أواخر الكتاب.

- (١) أي لا وجود له في الخارج وإن كان ثابتًا في الذهن. «البيان» (٢/ ٣٧٠).
- (٢) وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة. «شرح التقيح» (ص: ٤٠٨). «الشموع للولاع» (٣٦٦/٢) «شرح الكوكب» (٥٠/٤).
- (٣) قاله الإمام في «المصول» (٢٨٩).
- (٤) قاله في «الأحكام» (١٨٦/٣).

- (١) اتفق العلماء على قتل المرتدِّ، واختلفوا في قتل المرتدِّ على مذهبين، أحدهما: تُقتلُ، قاله المالكية والشافعية والحنابلة؛ ثانيهما: لا تُقتلُ، بل تُعسَى حتى تُسلمَ، قاله الحنفية. «الهداية» (٣٤٤/٤)، «الشرح الكبير» (٢٨٦/٦)، «التحفة» (٣٨٦/١١)، «المغني» (١٠١/١٢).

وَيَجُوزُ التعليلُ بِمَا لَا يُطْلَعُ عَلَى حِكْمَتِهِ ، فَإِنْ قُطِعَ بَانْتِفَافِهَا فِي صُورَةِ
فَقَالَ الْغَزَالِيُّ وَابْنُ يَحْيَى : « يَثْبُتُ الْحُكْمُ لِلْمُظَنَّةِ » ، وَالْجَدَلِيُّونَ : « لَا » .

وَيَجُوزُ التعليلُ بِمَا لَا يُطْلَعُ عَلَى حِكْمَتِهِ كَمَا فِي تَعْلِيلِ الرِّبَاوِيَّاتِ بِالطَّعْمِ أَوْ
غَيْرِهِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَحْلُوْ عِلَّةٌ عَنْ حِكْمَةٍ لَكِنْ فِي الْجُمْلَةِ لِقَوْلِهِ : (فَإِنْ قُطِعَ
بَانْتِفَافِهَا فِي صُورَةِ فَقَالَ الْغَزَالِيُّ (١) وَ) صَاحِبُهُ مُحَمَّدٌ (بْنُ يَحْيَى (٢) : « يَثْبُتُ الْحُكْمُ
فِيهَا لِلْمُظَنَّةِ » ، وَقَالَ الْجَدَلِيُّونَ : « لَا » يَثْبُتُ ، إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْمُظَنَّةِ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْمُنْتَهَى .

مَثَالُهُ : مَنْ مَسَكَنَهُ عَلَى الْبَحْرِ وَتَزَلَّ مِنْهُ فِي سَفِينَةٍ قَطَعَتْ بِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ فِي
لَحْظَةٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ فِي سَفَرِهِ هَذَا (٣) .

لِلْمَعْرُوفِ عِنْدَنَا .
قَوْلُهُ وَيَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ فِي سَفَرِهِ هَذَا أَيُّ عَلَى رَأْيِ الْغَزَالِيِّ وَابْنِ يَحْيَى الْمَوَافِقِ

وَمَثَلُهُ : اسْتِبْرَاءُ الصَّغِيرَةِ ، إِذْ حَكْمُهُ وَجُوبُ الاسْتِبْرَاءِ لِتَحْقِيقِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ
بِهِ ، وَهِيَ مُتَنَفِّذَةٌ فِيهَا لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ مُتَحَقِّقَةٌ فِيهَا بَدُونِ اسْتِبْرَاءٍ . وَلَيْسَ ثُبُوتُ
الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ مَطْرُودًا ، بَلْ قَدْ يُرْجَحُ فِي انْتِفَاؤِهِ كَمَنْ قَامَ مِنَ النَّوْمِ مُتَنَفِّذًا طَهَارَةَ
يَدَيْهِ لَا يَكْفُرُهُ لَهُ غَمْسُهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، خِلَافًا لِأَمَامِ الْحَرَمِيِّينَ .

وَعَلَى رَأْيِ الْغَزَالِيِّ مِنْ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِيمَا ذَكَرَ يَجُوزُ الْإِحَاقُ كَالْإِحَاقِ الْفَطْرِ
بِالْقَصْرِ لِلْمُظَنَّةِ فِيمَا مَرَّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِحَاقِ بِالْعِلَّةِ اشْتِبَاحُهَا عَلَى حِكْمَةٍ
شَرْطُ فِي الْجُمْلَةِ ، أَوْ الْقَطْعُ بِجَوَازِ الْإِحَاقِ .

(١) « الْمُسْتَفْهِمُ » لِلْغَزَالِيِّ : (٤٦٣/٢) .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي مُنْصُورٍ ، أَبُو سَعِيدٍ النَّبْسَابُورِيُّ ، الشَّهِيدُ ، لَازِمُ الْغَزَالِيِّ ، كَانَ إِمَامًا
فِي الْفِقْهِ وَالزَّهْدِ وَالْوَرَعِ ، تَفَقَّهَ عَلَيْهِ حُلَاتِمٌ مِنَ الْأُمَّةِ ، وَوَحَلَ إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْأَنْطَارِ ، تَوَفَّى
رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ : ٥٤٨ هـ . « مَهْذِبُ الْأَسْمَاءِ » (١٩٩/١) .

(٣) قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ ، وَقَالَ الْخَنَفِيُّ : الْمَعْتَرُ مَا يَأْتِي بِحَالِهِ كَمَا فِي الْجَبَلِ . « الْمَدِينَةُ »
(١٨٩/٢) ، « حَاشِيَةُ الدُّسُوقِي » (٣٥٩/١) ، « مَعْنَى الْحَتَّاجِ » (٣٦٤/١) ، « مَعْنَى » (٥٤٥/٢) .

وَالْقَاصِرَةُ مِنْهَا قَوْمٌ مُطْلَقًا ، وَالْخَفِيَّةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِنَصٍّ ، أَوْ إِجْمَاعٍ ،
وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا ، وَفَائِدَتُهَا : مَعْرِفَةُ الْمُنَاسِبَةِ ، وَمَنْعُ الْإِحَاقِ ، ...

الْعِلَّةُ (الْقَاصِرَةُ) (١) وَهِيَ الَّتِي لَا تَشْتَعِلُ عَمَلُ النَّصِّ (مِنْهَا قَوْمٌ) عَنْ أَنْ
يُعْلَلُ بِهَا (مُطْلَقًا) . وَالْخَفِيَّةُ مُتَعَوِّهَا (إِنْ لَمْ تَكُنْ) ثَابِتَةً (بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ) قَالُوا
جَمِيعًا لِعَدَمِ فَائِدَتِهَا .

وَحِكَايَةُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ الثَّابِتَةِ بِالنَّصِّ مَعْتَرِضَةً
بِحِكَايَةِ الْقَاضِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلَّافِ فِيهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْمَصْنُفُ بِحِكَايَةِ
الْخَلَّافِ (٢) .

(وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا) مُطْلَقًا ، (وَفَائِدَتُهَا : مَعْرِفَةُ الْمُنَاسِبَةِ) بَيْنَ الْحُكْمِ وَغَلْوِهِ
فَيَكُونُ ادَّعَى لِلْقَبُولِ ، (وَمَنْعُ الْإِحَاقِ) بِمَحَلِّ مَعْلُولِهَا حَيْثُ يَشْتَبِلُ عَلَى
وَصْفٍ شَدِيدٍ لِعَارِضَتِهَا لَهَا مَا لَمْ يَثْبُتْ اسْتِقْلَالُهَا بِالْعِلَّةِ ،

قَوْلُهُ (وَفَائِدَتُهَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ احتِجَاجِ الْمَانِعِينَ لِلتَّعْلِيلِ بِهَا بِعَدَمِ فَائِدَتِهَا .

قَوْلُهُ (حَيْثُ يَشْتَبِلُ عَلَى وَصْفٍ مُتَعَدٍّ ... النِّصِّ) قَيْدٌ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لِيُدْفَعَ بِهَا
الْإِعْتِرَاضُ بِدَوْعِهَا عَلَى مَنْ قَرَّرَ الْفَائِدَةَ الْمَذْكُورَةَ بِأَنَّهُ إِذَا عُلِمَ قُصُورُ الْعِلَّةِ عُلِمَ
اعْتِنَاقُ الْإِحَاقِ فَرِيعَ بِمَحَلِّ مَعْلُولِهَا لِانْتِفَافِهَا عَنْهُ .

(١) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ إِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً أَوْ جَمْعًا عَلَيْهَا ، وَاجْتَلَبُوا
فِي جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِهَا إِنْ كَانَتْ مُسْتَبْطَلَةً عَلَى مَذْهَبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : الْجَوَازُ ، قَالَهُ الْمَالِكِيُّ
وَالشَّافِعِيُّ ، ثَانِيهَا : الْمَنْعُ ، قَالَهُ الْخَنَفِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ ، « كَشَفُ الْأَسْرَارِ » (٥٦٨/٣) ، « مَخْتَصَرُ ابْنِ
الْحَاجِبِ » (٢١٧/٢) ، « الْبَحْرُ » (٥٧/٥) ، « شَرْحُ الْكَوْكَبِ » (٥٣/٤) .

(٢) قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ : الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى جَوَازِ التَّعْلِيلِ بِالْقَاصِرَةِ إِذَا
كَانَتْ مَنْصُوصَةً أَوْ جَمْعًا عَلَيْهَا ، وَحِكَايَةُ الْخَلَّافِ غَرِيبٌ غَرِيبٌ ثَابِتٌ كَمَا قَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي
« الْأَسْمَاءِ » (١٩٢/٣) ، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْمَخْتَصَرِ (٢١٧/٢) . وَالْمَقْصِدُ فِي « مَخْتَصَرِ الْمَخْتَصَرِ »
(٢١٧/٢) ، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي « الْبَحْرِ » (١٥٧/٥) ، وَالْمَقْصِدُ فِي « الْإِبْرَاهِيمِ » (١١٤/٣) ،
وَالْبُخَارِيُّ فِي « كَشَفِ الْأَسْرَارِ » (٥٦٧/٣) ، وَابْنُ النُّجَارِ فِي « شَرْحِ الْكَوْكَبِ » (٥٣/٤) .

الخاصة فاعتراض عليه بأن ذلك معلوم من موضوع القياس، إذ لا يتحقق بلا فرع، ولا فرع هنا؟ فأجاب الشارح كغيره بأن الفائدة تكون حيث اشتمل محل المعلوم على وصف آخر متعل، إذ القاصرة تُعارضه فلا يُقاس، إذ يحتمل أن يكون جزئي العلة فلا تعدية، وأن يكون كل منها علة مستقلة فتحصل التعدية، وحينئذ فلا بُد من دليل يثبت به أن الوصف المتعدي مستقل بالعلية لا جزء لتصح التعدية.

ولا يتنافى هذا ما سيأتي في الترجيحات من أنها إذا اجتمعا قُدمت على قول، لأن ذلك محله فيها إذا كانتا لحكمين متعارضين كما سيأتي.

و تقوية النص، قال الشيخ الإمام: «وزيادة الأجر عند قصد الامتثال لأجلها»؛ ولا تعدّي لها عند كونها محل الحكم، أو جزؤه الخاص، أو وصفه اللازم.

والشيخ (وتقوية النص) الدال على معلولها بأن يكون ظاهراً، (قال الشيخ الإمام) والد المصنف: «(وزيادة الأجر عند قصد الامتثال لأجلها) لزيادة النشاط فيه حينئذ بقوة الإذعان لقبول معلولها».

ومن صورها ما ضبطه بقوله: (ولا تعدّي لها) أي للعلة (عند كونها محل الحكم، أو جزؤه الخاص) بأن لا يُجدّ غيره، (أو وصفه اللازم) (١) بأن لا يتصف به غيره لاستحالة التعدّي حينئذ.

مثال الأول: تعليل حرمة الربا في الذهب بكونه ذهباً، وفي الفضة كذلك.

للإشارة قوله (لزيادة النشاط) علة لزيادة الأجر عندما ذكروا قوله «بقوة الإذعان» علة لزيادة النشاط، وهي الإقبال على الامتثال بكمال الاهتمام.

قوله (ووصفه اللازم) يعني اللازم الخاص كما نبّه عليه بقوله: «بأن...» الخ؛ ليخرج اللازم العام، فإنه كالغير العام.

(١) اختلف العلماء في جواز التعليل بمحل الحكم أو جزئه الخاص على مذهبين، أحدهما: الجواز، قاله المالكية والشافعية؛ ثانيها: النسخ، قاله الحنابلة. «المحصول» (٥/٢٨٥)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢١٧)، «شرح الكوكب» (٤/٥١).

ومثال الثاني : تعليل نقضي الوضوء في الخارج من السبيلين بالخارج منها .

ومثال الثالث : تعليل حرمة الربا في التقيدين بكونها قيم الأشياء .

وخرج به «الخاص» و «اللازم» غيرهما فلا ينتفي التعدي عنه كتعليل الحنفية النقض فيما ذكر بخروج النجس من البدن الشامل لما ينقض عندهم من الفصد^(١) ونحوه ، وتعليل ربوية البر بالطعم .

للمتأني قوله (بالخروج منها) أي لأن الخروج منها جزء ، ويعني الخارج ذات سبب لها الخروج .

[التعليل بالاسم اللقب ، والمشتق]

المشتق

ويصح التعليل بمجرد الاسم اللقب وفقاً لأبي إسحاق الشيرازي وخلافاً للإمام ؛ أما المشتق فوفقاً ؛ وأما نحو «الأبيض» فشيء صوري .

﴿ويصح التعليل بمجرد الاسم اللقب﴾^(١) كتعليل الشافعي «نجاسة بول ما يؤكل لحمه» بـ «أنه بول كبول الآدمي» (وفقاً لأبي إسحاق الشيرازي)^(٢) وخلافاً للإمام (الرازي في نفيه ذلك حاكياً فيه الاتفاق موجهاً له بأننا نعلم بالضرورة أنه لا أثر في حرمة الخمر لتسميته خمرًا بخلاف مستأه من كونه غاصراً للعقل فهو تعليل بالوصف^(٣) .

للمتأني قوله (بمجرد الاسم اللقب) المراد باللقب ما ليس بمشتق ، ولا شبه صوري بدليل مقابله بهما ، علماً كان ، أو اسم جنس ، أو مصدرًا ، وإن اقتصر الشارح على الأولين في مسألة : «المفاهيم إلا اللقب حجة لغة» .

قوله (حاكياً فيه الاتفاق موجهاً له... الخ) أسند ذلك إليه ليعبر منه ، إذ/ المعتمد خلافه كما علم من كلام المصنف ، ومن قسيل الشافعي آنفاً ، ومن قسيلة هو فيما مرّ للتعليل للوصف اللغوي بقوله : «كتعليل حرمة النبيذ بأنه يسمى خمرًا كالمشتد من ماء العنب بناءً على ثبوت اللغة بالقياس» .

(١) «المحصل» للرازي : (٣١١/٥) .

(٢) قاله المالكية والشافعية والحنابلة . «شرح التنقيح» (ص : ٤١٠) . «البحر» (١٦٢/٥) . «شرح

الكوكب» (٥١/٤) .

(٣) «التبصرة» للشيرازي (ص : ٤٥٤) .

الفتاوى (أما المشتق) المأخوذ من الفعل كالسارق والقاتل (فوقاق) صحة التعليق به .
(وأما نحو الأبيض) من المأخوذ من الصفة كالبياض (قشه صوري) . وسبأتي
الخلاف فيه .

المأخوذة قوله (المأخوذ من الفعل) مع قوله (المأخوذ من الصفة) يجوز أن يكون المراد
الفعل النحوي ، والصفة المعنوية ، ولا مانع ، إذ دائرة الأخذ أوسع من دائرة
الاشتقاق ؛ وأن لا يكون المراد ذلك ، بل المراد بالفعل اللغوي وهو الحدث
الصادر باعتبار فاعله ، وبالصفة المعنى القائم بوصفها بغير اختيار كالبياض
والسواد لـ «أبيض والأسود» . ووجه كونها ولحزمهما عن الشبه الصوري :
أنه لا مناسبة فيها لجلب المصلحة أو لدرء مفسدة .

قوله (فوقاق) ممنوع . ففي التقريب لسليم الرازي حكاية قول بالمنع ، نية
عليه الزركشي^(١) وغيره .

قوله (وسبأتي الخلاف) أي في مسالك العلة .

وجوّز الجمهور التعليق بعليّين ، وابن فُورك والإمام في المنصوصة
دون المستنبطة ،

الفتاوى (وجوّز الجمهور التعليق) للحكم الواحد (بعليّين)^(١) فأكثر مطلقاً لأن العلة
الشرعية علامات . ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد ، (واذعوا
وقوعه) كما في اللبس والمسّ والبول المانع كلّ منها من الصلاة مثلاً .

(و) جَوّزه (ابن فورك والإمام)^(٢) الرازي (في) العلة (المنصوصة دون
المستنبطة) لأن الأوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلة يجوز أن يكون
مجموعها العلة عند الشارع ، فلا يتعين استقلال كل منها بخلاف ما نُصّ على
استقلالها بالعلة . وأُجيب بأنه يتعين الاستقلال بالاستنباط أيضاً .

المأخوذة قوله (للمحكم الواحد) أي بالشخص إذ الواحد بالنوع يجوز تعدد علله بحسب تعدد
أشخاصه بلا خلاف كتعليل حلّ قتل زيد بالردة ، وعمرو بالقود ، وبكر بالزنا .

قوله (وبالاستنباط أيضاً) أي باستنباط العقل استقلال كل وصف/
بالعلة .

(١) انتفى العلوية على جواز تعليل حكم واحد بعلى متعددة كل صورة بعلة بحسب تعدد صورة
بالنوع إذا كان له صور كتعليل قتل زيد برذته ، وقتل عمرو بالقصاص ، وقتل بكر بالزنا ،
ولكنهم اختلفوا في جواز تعليل صورة واحدة بعليّين مستقلّتين فأكثر كتعليل تحريم وطء هيئة
— مثلاً — بحيفتها ، وإحرامها ، وواجب صومها ، كتعليل نقض التوضؤ بخروج شيء من
أحد السبلين ، وزوال عقلي ، ومسّ قرع على المذهب ، فذهب جمهور الحنفية ، والمالكية
والشافعية والحنابلة إلى جوازها ووقوعه . «كشف الأسرار» للبخاري (٦١٧/٣) ، «شرح
التفصيح» (ص : ٤٠٤) ، «البحر» (١٧٥/٥) ، «شرح الكوكب» (٧١/٤) .

(٢) «المحصول» للرازي (٢٧١-٢٧٧) .

(١) عبارته . رحمه الله تعالى ، في «شرح جع الجوامع» (٥٩/٢) : «وحكاية المصنف فيه (أي في
اسم المشتق) الاتفاق ممنوع ، ففي «التقريب» لسليم الرازي حكاية قول بمنع الاسم مطلقاً
لقباً ومشتقاً» .

والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه كجمع النقيضين .

(ومنع إمام الحرمين شرعاً مطلقاً) مع تجويزه عقلاً ، قال : «لأنه لو جاز شرعاً لوقع ولو نادراً لكنه لم يقع»^(١) . وأجيب على تقدير الزوم بمنع عدم الوقوع . وأسند بما تقدم من أسباب الحدث . والإمام يجعل الحكم فيها متعددًا أي الحكم المستند إلى واحد منها غير المستند إلى آخر وإن اتفقا نوعاً .

(وقيل : يجوز في التعاقب) دون المعية للزوم المحال لها بخلاف التعاقب لأن الذي يوجد في الثانية - مثلاً - مثل الأول لا عية^(٢) .

(والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه كجمع النقيضين) فإن الشيء باستناده إلى كل واحدة من علتين يستغني عن الأخرى فتلزم أن يكون مستغنياً عن كل منهما وغير مستغني عنه ، وذلك جمع بين النقيضين . ويلزم أيضاً تحصيل الحاصل في التعاقب حيث يوجد بالثانية - مثلاً - نفس الموجود بالأولى ، ومنهم من قصر المحال الأول على المعية .

للمتأني قوله (مطلقاً) أي منصوصة كانت أو مستنبطة ، في التعاقب أو في المعية .

قوله (كجمع النقيضين) إتيانه بالكاف يقتضي عدم انحصار المحال في الجمع بين النقيضين ، وقد نبه عليه الشارح بقوله : «ويلزم أيضاً تحصيل الحاصل في التعاقب» أي لا في المعية .

(١) «البرهان» لإمام الحرمين (٤٣/٢) .

(٢) وكذا ذكره ابن النجار أيضاً في «شرح الكوكب المنير» (٧٣/٤) ولم يعز لأحد .

وحكى ابن الحاجب^(١) عكس هذا أيضاً . أي الجواز في المستنبطة دون المنصوصة لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لزم المحال الآتي ، بخلاف المستنبطة لجواز أن تكون العلة فيها عند الشارع مجموع الأوصاف . وأسقط المصنف هذا القول لقوله : «لم أره لغيره»^(٢) .

للمتأني قوله (لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لزم المحال الآتي) سيعلم جوابه من جهة الجمهور من قول الشارح : «وأجيب من جهة الجمهور ... الخ» مع أننا لا نسلم أن المنصوصة هنا قطعية لأنها في مقابلة المستنبطة لا في مقابلة الظاهر .

قوله (بخلاف المستنبطة لجواز أن تكون العلة عند الشارع مجموع الأوصاف) قيل : لوحظ في التعليل الرد على الخصم وإلا فهو لا يناسب المعلل . وقد علله غيره بأن المستنبطة وهمية فقد يتساوى الإمكان في جميعها ولا يمكن أن لا يجعل شيء منها علة لبقاء الحكم بلا علة ، ولا يمكن أن يجعل الكل علة واحدة لثبوت الاستقلال في محال أفرادها ، فتعين إمكان التعليل بكل منها .

(١) عبارته رحمه الله في «المختصر» (٢٢٣/٢) : «وفي تعليل الحكم بعلةين أو علل كل مستقل ثالثها للقاضي : يجوز في المنصوصة لا المستنبطة ، ورابعها : عكسه ، واختار الإمام بجوز ولكن لم يقع» .

(٢) «رفع الحاجب» (٢٢٠/٤) . وقال الزركشي في «البحر» (١٧٦/٥) ، «حكاه ابن الحاجب» وابن المنير في شرحه للبرهان ، وقد استغنى حكايته .

وَالْمُخْتَارُ وَقَوْعُ حُكْمَيْنِ بَعْلَةٌ إِثْبَاتًا كَالسَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ وَالْغَرَمِ، وَنَهْيًا كَالْحَيْضِ لِلصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهِمَا، وَثَالِثًا: «إِنْ لَمْ يَنْصَادًا».

(وَالْمُخْتَارُ وَقَوْعُ حُكْمَيْنِ بَعْلَةٌ إِثْبَاتًا كَالسَّرِقَةِ لِلْقَطْعِ وَالْغَرَمِ) حِينَ يَنْتَفِ الْمُسْرُوقُ أَوْ لُجُوبُهُمَا (وَنَهْيًا كَالْحَيْضِ لِلصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهِمَا) كَالطَّوِافِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ لِحُرْمَتِهَا^(١).

وقيل: «يَمْتَنَعُ تَعْلِيلُ حُكْمَيْنِ بَعْلَةٌ بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِ الْمُنَاسِبَةِ فِيهَا، لِأَنَّ مُنَاسِبَتَهَا لِحُكْمٍ تَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا بِتَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا فَلَوْ نَاسَبَتْ آخَرَ لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ»^(٢). وَأَجِيبُ بِمَنْعِ ذَلِكَ وَسِنْدِهِ جَوَازُ تَعَدُّدِ كَمَا فِي السَّرِقَةِ الْمُرْتَبِ عَلَيْهِ الْقَطْعُ زَجْرًا عَنْهَا وَالْغَرَمُ جِزَاءً لِمَا تَلَفَ مِنَ الْمَالِ.

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (وَالْمُخْتَارُ وَقَوْعُ حُكْمَيْنِ بَعْلَةٌ) الْخِلَافُ فِيهِ مَقْرَعٌ عَلَى مَرْجُوحٍ وَهُوَ تَفْسِيرُ الْعِلَّةِ بِالْبَاعِثِ. أَمَّا عَلَى تَفْسِيرِهَا عَلَى الرَّاجِحِ بِالْمَعْرِفِ - كَمَا هُوَ الْحَقُّ - فَوَاقِعٌ قَطْعًا، كَمَا أَنَّهُ جَائِزٌ قَطْعًا كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٣) وَغَيْرُهُ^(٤). وَنَقَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَأَقْرَهُ^(٥)، وَمَثَلُوهُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِنَّهُ عِلَّةٌ لَجَوَازِ الْإِفْطَارِ، وَوُجُوبِ الْمَغْرِبِ، وَيَطْلُوعِ فَجْرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ عِلَّةٌ لِحُرْمَةِ الْفِطْرِ وَوُجُوبِ الصَّبْحِ. وَتَعْيِيرُهُ بِالْوُقُوعِ قَدْ يَنْتَضِي الْجُزْمُ بِالْجَوَازِ، وَلَيْسَ مَرَادًا عَلَى الْمَرْجُوحِ مِنْ تَفْسِيرِ الْعِلَّةِ بِمَا مَرَّ.

- (١) قَالَهُ الْجَاهِزِيُّ: «الْأَحْكَامُ» (٣/٢١٠)، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٣٨)، «الْبَحْرُ» (٥/١٨٣)، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤/٧٦).
- (٢) قَالَهُ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ: «الْأَحْكَامُ» (٣/٢١١)، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤/٧٨).
- (٣) عِبَارَتُهُ فِي «الْمُخْتَصَرِ» (٢/٢٣٨)، «وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ تَعْلِيلِ حُكْمَيْنِ بَعْلَةٌ بِمَعْنَى الْبَاعِثِ، وَأَمَّا الْأَمَارَةُ فَاتِّفَاقٌ».
- (٤) مِثْلُ الْأَمْدِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٣/٢١٠)، وَالزَّرْكَشِيِّ فِي «الْبَحْرِ» (٥/١٨٣)، وَابْنِ النُّجَارِ فِي «شَرْحِ الْكَوْكَبِ» (٤/٧٦).
- (٥) قَالَ الْعَبِيدُ الْفَقِيرُ غُفَرُ اللَّهِ لَهُ وَلَوْ أَلَدِيهِ: «الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَالَ: كَمَا قَالَ الْأَمْدِيُّ وَغَيْرُهُ، لِأَنَّ الْأَمْدِيَّ هُوَ صَاحِبُ الْقَوْلِ، وَغَيْرُهُ قَائِمُ الْحَاجِبِ، وَالزَّرْكَشِيُّ، وَابْنُ النُّجَارِ نَقَلُوهُ عَنْهُ، إِمَّا صَرِيحًا كَالْأَخْبَرِيِّينَ، وَإِمَّا بِغَيْرِ ذِكْرِ اسْمِهِ قَائِمُ الْحَاجِبِ الَّذِي اخْتَصَرَ «الْأَحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ، وَهُوَ تَعَالَى أَعْلَمُ».
- (٥) رَفَعَ الْحَاجِبُ عَنْ «مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٤/٢٥٤).

وَأَجِيبُ مِنْ جِهَةِ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ الْمَحَالَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَلْزَمُ فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ الْمَقِيدَةِ لَوْجُودِ الْمَعْلُولِ، فَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي هِيَ مُعْرِفَاتٌ مَقِيدَةٌ لِلْعِلْمِ بِهِ فَلَا. وَعَلَى الْمَنْعِ حَيْثُ قَبِلَ بِهِ فَيَا يَذْكُرُهُ الْمَجِيزُ مِنَ التَّعَدُّدِ إِمَّا أَنْ يُقَالَ فِيهِ: الْعِلَّةُ جَمْعُ الْأُمُورِ مِثْلًا، أَوْ أَحَدُهَا، لَا بَعِيْنَهُ كَمَا قَبِلَ بِذَلِكَ، أَوْ يُقَالَ فِيهِ: بِتَعَدُّدِ الْحُكْمِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمِيِّ وَمَالٍ إِلَيْهِ الْمَصْنُفُ.

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (فَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي هِيَ مُعْرِفَاتٌ مَقِيدَةٌ لِلْعِلْمِ بِهِ فَلَا) أَيُّ فَلَا يَلْزَمُ فِيهَا الْمَحَالَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ، وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ لَكِنْ قَدْ يُقَالَ: إِنَّ الثَّانِي لَازِمٌ فِيهَا بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْرِفِ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّعْرِيفُ [وَيُجَابُ بِأَنَّ الْعِلْمَ الْمُتَّادَ بِالْعِلَّةِ الثَّانِيَةِ - مِثْلًا - مِثْلُ الْعِلْمِ^(١) الْمُنَادٍ بِالْأَوَّلَى لَا عَيْنَهُ، وَقَصَارَى ذَلِكَ أَنَّ الثَّانِيَّةَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْأَوَّلَى].

(١) مَا بَيْنَ مَعْنَايِهِمَا سَاقِطٌ مِنْ أَيْدِيهِ.

ومنها: أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل خلافاً لقوم^(١)

(ومنها) أي من شروط الإلحاق بالعلة (أن لا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل) سواء فسرت بالباعث، أم المعرفة لأن الباعث على الشيء أو المعرفة له لا يتأخر عنه^(٢)، (خلافاً لقوم)^(٣) في تمييزهم تأخر ثبوتها بناءً على تفسيرها بالمعرفة كما يقال: عرق الكلب نجس كلعابه لأنه مستفاد فإن استقذاره إنما ثبت بعد نجاسته.

قوله (لأن الباعث على الشيء والمعرفة له لا يتأخر عنه) أي لأن الباعث لو تأخر لزوم وجود الحكم بغير باعث، ولو تأخر المعرفة لزم تعريف المعرفة، إذ القرض أن الحكم عرف قبل ثبوت علته، وكل من اللازمين محال، لكن الثاني إنما يتم إذا فسر المعرفة بأنه الذي يحصل به التعريف، أما إذا فُسر بها من شأنه التعريف فلا يتم قوله: «بناءً على تفسيره بالمعرفة» إلا بتفسير «المعرفة» بها من شأنه التعريف لا بتفسيره: الذي يحصل به التعريف، إذ سبق إحدى العلتين بالتعريف مانع من حصول التعريف بها بعده، لأنه تحصيل للحاصل، بخلاف تفسير (المعرفة) بها من شأنه التعريف، لأن تعريف المتأخر حينئذٍ للمتقدم جائز، وواقع إذاً الحادث يعرف بهذا المعنى القديم كالعالم لوجود الصانع تعالى.

قوله (لأنه مستقدر... الخ) فيه نظر لأن الاستقذار لا يستلزم النجاسة، ولأن ثبوتها مقارن لثبوتها، كما نبّه عليه شيخنا الكمال ابن الهمام^(٤)، ثم مثل للمتأخر بتعليل ولاية الأب على صغير عرض له جنون / بالجنون لأن ولايته قبله ليس بظاهر، ولأن ولاية الجنون ليست عين ولاية الصغير، فليست قبل الجنون، بل بعده، أو مقارنة له.

(١) قاله الجواهر، «التيسير» (٣٠/٤)، «الأحكام» (٢١٣/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٢٨/٢)، «شرح الكوكب» (٧٩/٤).

(٢) أي قوم من أهل العراق، «البحر» (١٤٧/٥).

(٣) التحرير في أصول الفقه لابن الهمام: (٣١/٤).

(وثالثها): «يجوز تعليل حكمين بعلة (إن لم يتضادا) بخلاف ما إذا تضاد كالتأييد لصحة البيع، وبطلان الإجارة، لأن الشيء الواحد لا يتناسب المتضادين»^(١).

للمأخية قوله (إن لم يتضادا) أي كالسرقة^(٢) لوجوب القطع والغرم، وكالحيف حرمة الصوم والصلاة وغيرهما.

قوله (لأن الشيء الواحد لا يتناسب المتضادين) أي بناءً على أن العلة بمعنى الباعث كما مر، وجوابه من طرف المختار المانع، وسنده أنه لا مانع من أن يتناسب الوصف الواحد حكمين متضادين بجهتين مختلفتين كالتأييد فإنه مناسب لصحة البيع لأنه ينقل ملك الرقبة والمنفعة فيقطع تعلق البائع بها، وعدم التأييد وهو التأقيت ينافيها لاقتضائه بقاء العلة بهما، ومناسب لبطلان الإجارة لأنها لا تقطع تعلق المؤجر بالرقبة، فاللائق ضبط المنفعة مع بقاء الرقبة لدفع التشاجر بين المتعاقدين، والتأييد ينافيها.

(١) قاله جمع من الأصوليين، «البحر» (١٨٣/٥)، «شرح الكوكب» (٧٩/٤).

(٢) علق في «ب» على هذه الكلمة ما يلي: «مثال لعدم التضاد».

اللعن ومنها: أن لا تعود على الأصل بالإبطال،

اللعن (ومنها أن لا تعود على الأصل) الذي استنبط منه (بالإبطال) ^(١) لأنه منشؤها فإبطالها له إبطال لها كتعليل الحنفية وجوب الشاة في الزكاة بدفع حاجة الفقير فإنه يجوز لإخراج قيمة الشاة مقضى إلى عدم وجوبها على التعيين بالتغير بينها وبين قيمتها .

اللعن قوله (كتعليل الحنفية وجوب الشاة ... الخ) أوجب من طرفهم بأن هذا ليس [عودًا بالإبطال، إنما يكون عودًا به لو أدنى إلى رفع الوجوب وليس] ^(٢) كذلك، بل هو توسيع للوجوب بناءً على أنه يستنبط من النص معنى يعبه، كما في الخطأ عن المكاتب مع الإيتاء، ويُغرق بأن ما قالوه ليس مثل ذلك لأنه خروج عن الجنس والنوع بالكلية بخلاف الخطأ مع الإيتاء .

- (١) أي وفائًا، «النيسر» (٣١/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٢٨/٢)، «البحر» (١٥٢/٥)، «شرح الكوكب» (٨٠/٤) .
(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ج) .

اللعن وفي عودها بالتخصيص - لا التعميم - قولان:

اللعن (وفي عودها) على الأصل (بالتخصيص) له (لا التعميم قولان) قيل: «يجوز فلا يشترط عدمه» ^(١)، وقيل: «لا فيشترط» ^(٢)، مثاله: تعليل الحكم في آية: «أَوْ لَعَسْتُمْ أَنْتُمْ» ^(٣)، بأن اللبس مظنة الاستمتاع فإنه يخرج من النساء المحارم فلا ينقض لمسهن الرضوء كما هو أظهر قولي الشافعي، والثاني ينقض عملاً بالعموم ^(٤) .

وتعليل الحكم في حديث أبي داود وغيره: «أنه ^(٥) نهى عن بيع اللحم بالحويون» ^(٦) بأنه بيع الربوي بأصله فإنه يقتضي جواز البيع بغير الجنس من مأكول وغيره كما هو أحد قولي الشافعي ^(٦)،

اللعن قوله (بأن اللبس مظنة الاستمتاع) يعني التلذذ بسبب ثوران الشهوة باللحس .

- (١) قاله الشافعية والحنابلة . «الأحكام» (٢١٦/٣)، «البحر» (١٥٣/٥)، «شرح الكوكب» (٨٢/٤) .
(٢) وهو قولٌ للشافعية والحنابلة . «البحر» (١٥٣/٥)، «شرح الكوكب» (٨٢/٤) .
(٣) سورة المائدة الآية: (٦) أو سورة النساء الآية: (٤٣) .
(٤) اختلف العلماء في نقض الرضوء بلمس المرأة على ثلاثة مذاهب، أحدها: لا ينقض مطلقاً، قاله الحنفية؛ ثانيها: ينقض مطلقاً، قاله الشافعية؛ ثالثها: ينقض إن كان شهوة أو وجدت وإلا فلا، قاله المالكية والحنابلة .
ثم اختلف الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة في اللبس بالمحارم على مذهبين، أحدهما: ينقض، قاله المالكية والحنابلة؛ ثانيها: لا ينقض، قاله الشافعية . «الهداية» (١١٥/٢) . «حاشية الدسوقي» (١٦٩/١)، «الفتاوى» (٢٥٥/١) .
(٥) للحديث طريقان، موصول، رواه البيهقي في السنن (٢٩٦/٥) عن الحسن بن سبرة مرفوعاً، وقال: «هذا إسناد صحيح، ومن أتى سماع الحسن البصري من سبرة بن جندب عذبه موصولاً ومن لم يثبت فهو مرسل جيد يضم إليه مرسل سعيد بن السبب، والحاكم في «البيع» (٢٥١) وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي .
(٦) مرسل سعيد بن السبب، رواه مالك في البيع، باب بيع الحويون باللحم (١٣٩٤)، وأبو داود في مراسله، باب الفلنس (١٧٨)، «الندار قاضي في البيع» (٣٠٣٨)، والحاكم في «البيع» (٢٢٥٢) .
(٦) وهو أحد قولي أحد أيضاً، «الفتاوى» لابن قدامة (٢٦٨/٥) .

وَأَنَّ لَا تَكُونُ الْمُسْتَنْبَطَةُ مُعَارَضَةً بِمُعَارِضٍ مُثَاقٍ مُوجُودٍ فِي الْأَصْلِ ،
قِيلَ : «وَلَا فِي الْفَرْعِ» ؛

لَكِنْ أَظْهَرَهَا الْمَنْعُ^(١) نَظَرًا لِلْمَعْمُومِ وَلَاخْتِلَافَ التَّرْجِيحِ فِي الْفُرُوعِ .

أَطْلَقَ الْمَصْنِفُ الْقَوْلَيْنِ وَقَوْلُهُ : «لَا التَّعْسِيمُ» أَيُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْعُودُ بِهِ قَوْلًا
وَاحِدًا كَتَعْلِيلِ الْحَكَمِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ : «لَا يُحْكَمُ أَحَدٌ بَيْنَ الثَّيْنِ وَهُوَ
غَضَبَانُ»^(٢) بِتَشْوِيصِ الْفِكْرِ ، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ غَيْرَ الْغَضَبِ أَيْضًا .

.....

(و) مِنْ شُرُوطِ الْإِلْحَاقِ بِالْعَلَّةِ (أَنْ لَا تَكُونِ الْمُسْتَنْبَطَةُ) مِنْهَا (مُعَارَضَةٌ
بِمُعَارِضٍ مُثَاقٍ)^(١) لَفَتْضَاهَا (مُوجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ) إِذْ لَا عَمَلَ قَامَعَ وَجُودَهُ إِلَّا
بِمُرْتَجِعٍ ، قَالَ الْمَصْنِفُ^(٢) : «مِثَالُهُ : قَوْلُ الْحَنَفِيِّ فِي نَفْيِ التَّيْبِتِ فِي صَوْمِ
رَمَضَانَ : صَوْمٌ عَيْنٌ فَيَتَأَدَّى بِالنِّتَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ كَالنَّفْلِ ، فَيُعَارِضُهُ الشَّافِعِيُّ
فَيَقُولُ : صَوْمٌ فَرَضٌ فَيُخْطِطُ فِيهِ ، وَلَا يُثَبِّنُ عَلَى السَّهْوَةِ»^(٣) .

لَا يُنَاقِضُ قَوْلُهُ (وَأَنَّ لَا تَكُونُ الْمُسْتَنْبَطَةُ مُعَارَضَةً...الخ) قَوْلَهُ بِ«الْمُسْتَنْبَطَةُ» لَأَنَّ
الْمُتَّصِفَةَ أَوْ الْمَجْمُوعَ عَلَيْهَا ، إِذَا قَارَنَتْهَا الْأُخْرَى مِثْلَهَا كَالْمَسِّ . وَالْمَسُّ فِي
نَقْضِ الْوُضُوءِ ، لَا تَعَارِضُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ كُلًّا مِنْهُمَا عِلَّةً مُتَفَلِّتَةً
بِخِلَافِ مَظْنُونَةِ الْمُجْتَهِدِ ، إِذْ يَظْهَرُ أُخْرَى مِثْلَهَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ كَالشَّهَادَةِ إِذَا
عُورِضَتْ بِأُخْرَى يَتَوَقَّفُ فِيهَا إِلَى أَنْ يُرْتَجَعَ إِحْدَاهُمَا .

قَوْلُهُ (صَوْمٌ عَيْنٌ) أَيُ صَوْمٌ فَرَضٌ عَيْنٌ . قَوْلُهُ فِي مِثَالِ الْمَسِّ (وَلَيْسَ-أَيُ
الْمُعَارِضُ- مُنَاقِضًا) أَيُ لِأَنَّهُ لَا مُنَاقَاةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَسِّ ، بَلْ بَيْنَ مُقْتَضَاهُمَا ، إِذْ
الْأَوَّلُ / يَقْتَضِي سَنًّا ، الثَّلَاثُ ، وَالثَّانِي عَدَمَهُ .

(١) قَالَ الْجَاهِزُ . «التَّيْبِتُ» (٣١/٤) ، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٢٨/٢) ، «الْبَحْرُ» (١٥٨/٥) ،
«إِشْرَاحُ الْكَوَكِبِ» (٨٤/٤) .

(٢) أَيُ فِي رَفْعِ الْحَاجِبِ عَنْ «مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٩١/٤) .

(٣) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اشْتِرَاطِ الثَّنَةِ لِنُصْحَةِ الصَّيَامِ ، سَوَاءً كَانَ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي
تَيْبِتِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ ، أَحَدُهَا : يَجِبُ مَطْلَقًا ، قَالَ الْمَالِكِيُّ : «نَاقِبًا : لَا يَجِبُ مَطْلَقًا إِلَّا لَهَا
يُسَبِّتُ فِي الدُّمَةِ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ ، وَالزُّكْرِ الْمَطْلُوقِ ، قَالَ الْحَنَفِيُّ : «نَاقِبًا : يَجِبُ فِي الْفَرَضِ دُونَ
النَّافِلَةِ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ . «الْعِدَابَةُ» (٥٠٢/٢) ، «٥٥٥» . «مَحَاشِيَةُ الدَّرَسِيِّ»
(٥٢٠/١) ، «مَغْنِيُّ الْمُحْتَاجِ» (٥٧١/١) «الْمَغْنِيُّ» (١٥٠/٤) .

(١) وَكَذَا عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ . «الْمَغْنِيُّ» لِأَمِينِ قُدَامَةَ (٤٦٣/٥) ، وَ«مُحَقَّقَةُ الْمُحْتَاجِ» (٥٠١/٥) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ» ، بَابُ حُلِّ يَقْضِي الْفَاضِي أَوْ يَفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ : (٧١٥٨) ،
وَمُسْلِمٌ فِي الْأَقْصَى بَابُ كِرَامَةِ تَضَاءِ الْفَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ : (٤٤٦٥) .

وهذا مثال للمعارض في الجملة وليس منافياً ولا موجوداً في الأصل .

(قيل : «ولا» في (الفرع) أي ويُشترط أن لا تكون معارضةً بمنافٍ موجود في الفرع أيضاً ، لأن المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم في الفرع ، ومع وجود المنافي فيه المستند إلى قياس آخر لا يثبت . قال المصنف : «مثاله : قولنا في مسح الرأس : «ركن في الوضوء فيُسَنُّ تثلثه كغسل الوجه» ، فيُعَارِضُه الخصمُ فيقول : مسحٌ فلا يُسَنُّ تثلثه كاللمس على الخفين» . وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافياً .

وإنما ضَعُفُوا هذا الشرط وإن لم يثبت الحكم في الفرع عند انتفائه لأن الكلام في شروط العلة ، وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع كما تقدّم أخذه من قوله : «وتقبل المعارضة فيه... الخ» ولا يقدح في صحة العلة في نفسها ، وإنما قيد المعارض بـ «المنافي» لأنه قد لا يُنافي كما سيأتي فلا يشترط انتفاؤه ويجوز أن يكون هو علة أيضاً بناءً على جواز التعليل بعلمتين .

والجائز أن يقول هنا : «ولا موجوداً في الأصل» إذ ليس الكلام في كونه فيه ، بل في كونه في الفرع ، وهو موجود فيه .

قوله (ولا يقدح في صحة العلة في نفسها) أي فهي صحيحة في نفسها ، ولكن تخالف الحكم [لمعارض- فلا ينافي قوله فيها مرّ «وتقبل المعارضة فيه» - يقتضي نقيض أو ضد الحكم]^(١) على المختار .

قوله : (كما سيأتي) أي قريباً في قوله : «والمعارض هنا... الخ» وسببُه عليه الشارح ثم أيضاً .

(١) ما بين معكوفين ساقط من (ج) .

وَأَنْ لَا تُخَالِفَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا ، وَلَا تَتَضَمَّنُ زِيَادَةً عَلَيْهِ إِنْ نَفَتْ الزِّيَادَةُ مَقْتَضَاهُ وَفَاقًا لِلْأَمْدِيِّ

الفرع

(و) من شروط الإلحاق بالعلة (أن لا تخالف نصّاً أو إجماعاً) لأنها مقدمتان على القياس^(١) ، مثال مخالفة النص : قول الحنفي : «المرأة مالكة لبضعها فيصح نكاحها بغير إذن ولها قياساً على بيع مسلمتها»^(٢) ، فإنه خالف حديث أبي داود وغيره «أيتها امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها فنهاكها باطل»^(٣) . ومثال مخالفة الإجماع : قياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب بجماع السفر المشقّ ، فإنه خالف للإجماع على وجوب أدائها عليه .

(و) أن (لا تتضمن زيادةً عليه) أي على النقي (إن نفت الزيادة مقتضاه) بأن يدل النص على علية وصف ويزيد الاستنباط قيداً فيه منافياً للنص فلا يعمل الاستنباط لأن النص مقدّم عليه (وفاقاً للأمدّي) في هذا الشرط بقيدته^(٤) ، وغيره^(٥) أطلقه عن هذا القيد .

والجائز قوله (المشقّ) قد يقع التعبير به في كلام الفقهاء وغيرهم ، والقياس : «المشاق» لأنه فعله ثلاثي مجرّد^(٦) ، ولم أره في شيء مما وقفْتُ عليه من كتب اللغة رابعياً ، ولا ثلاثياً مزيداً .

(١) أي باتفاقي الفاتنين بالقياس . «الأحكام» (٢١٦/٣) ، «شرح الكوكب» (٨٥/٤) .

(٢) «الهداية» للميرغاني : (٢٣١/٣) .

(٣) رواه أبو داود في النكاح ، باب في الولي (٢٠٨٣) ، والترمذي في النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (١١٠٢) ، وابن ماجه في النكاح باب لا نكاح إلا بولي (١٨٧٩) ، والحاكم في النكاح (١٦٨/٢) ، وقال : «صحح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي ، وابن حبان في النكاح ، باب الولي (٤٠٧٤) (٣٨٤/٩) .

(٤) قاله الشافعية . «الأحكام» (٢١٦/٣) .

(٥) أي من الحنفية والمالكية والشافعية . «التيسير» (٣٣/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٢٩/٢) ، «شرح الكوكب» (٨٦/٤) .

(٦) «المصباح المنير» (٣١٨/١) (مادة : ش ، ق ، ق) .

قال المصنف كالمهدي: «وإنما يتجه بناءً على أن الزيادة على النص نسخ للنص»^(١)، وهو قول الحنفية كما تقدم.

للإمامية قوله (أي على النص) الأول: «أي على النص أو الإجماع»، إذ لا فرق بينهما، وكأنه إنما اقتصر كابن الحاجب^(٢) على النص نظرًا للمنتول.

قوله (وإنما يتجه) أي الإطلاق.

وأن تتعين خلافًا لمن اكتفى بعليّة مبهم مشترك؛ وأن لا تكون وصفًا مقدّرًا وفاقًا للإمام؛ ٣١٣

(و) من شروط الإلحاق بالعلة (أن تتعين^(١)) خلافًا لمن اكتفى بعليّة مبهم من أمرين مثلاً (مشترك) بين المقيس والمقيس عليه لأن العلة منشأ التعدية المحققة للقياس الذي هو الدليل، ومن شأن الدليل أن يكون معيّنًا فكذا منشأ المحقق له. والمخالف يقول: المبهم المشترك يُحصل المقصود.

للإمامية قوله (والمخالف يقول: المبهم المشترك يُحصل المقصود) رده الجمهور كما قال الصفي الهندي وغيره بأنه يلزم منه مساواة العامي للمجتهد في إثبات الأحكام بأن يُعلم مساواة ذلك الفرع لأصل من الأصول في وصف عام في الجملة، والكلام في عدم جواز التعليل بالأحد الدائر / بين أمرين فأكثر إذا لم يثبت عليّة كل منهما، أو منها. فلا ينافيه قولنا: من شئ من الخشبي غير المحارم فوجبه أحدث، لأنه إما ماس فرج آدمي، أو لابس غير محرم لأن كلاً من المس واللبس ثبتت له عليّته للأحدث في الجملة.

(١) أي عند الجماهير خلافًا لبعض الجدلّيين: «البحر» (١٤٨/٥)، «شرح الكوكب» (٨٩/٤).

(١) «رفع الحاجب» (٨٦/٢).

(٢) «شرح المعتمد» (٢٢٩/٢).

(و) من شروط الإلحاق بالعلّة (أن لا تكون وصفاً مقدّراً^(١)) وفقاً للإمام الرازي، قال: «لا يجوز التعليل به خلافاً لبعض الفقهاء، مثاله: قولهم: الملك معنيّ مقدّر شرعي في المحلّ أثره إطلاق التصرفات»^(٢)، وكأنه ينازع في كون الملك مقدّراً ويجعله محققاً شرعاً، ويرجع كلامه إلى أنه لا مقدّر يُعمل به كما فهمه عنه التبريزي^(٣)، فينتفي الإلحاق به كما قصد المصنف.

المالكية قوله (وصفاً مقدّراً) أي مفروضاً.

قوله (وكانه يُنازع... الخ) فيه إشارة إلى تضعيف القول باشتراط ما ذكر، وهو كذلك، فإن جعل المقدّر محققاً لا يُخرجه عن كونه مقدّراً كيف وكلام الفقهاء صافحٌ بالتعليل بالمقدّر^(٤)، كتقوله: الحدث وصف مقدّر قائم بالأعضاء يصنع صحة الصلاة حيث لا مرتخص^(٥). وقد يقال: القول بالاشتراط طريقة الأصوليين، والقول بعدمه طريقة الفقهاء.

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة. «شرح التنقيح» (ص: ٤١٠)، «البحر» (١٤٨/٥)، «شرح الكوكب» (٩٠/٤).

(٢) «المحصول» للإمام الرازي (٣١٨/٥).

(٣) هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، المعروف بالتبريزي، كان إماماً في اللغة، والنحو، والأدب، وصاحب مصنفات كثيرة مفيدة منها: «شرح الحاشية»، وإعراب القرآن، وتفسير القرآن، وغيرها، مات سنة ٥٠٢ هـ. «شذرات الذهب» (٥/٤).

(٤) انظر الأملّة من ذلك في «شرح التنقيح» للقرافي: (ص: ٤١٠-٤١١).

(٥) انظر: «تحفة المحتاج» (١١٠/١).

وأن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار. والصحيح لا يشترط القطع بحكم الأصل، ولا انتفاء مخالفته مذهب الصحابي،

(و) من شروط الإلحاق بالعلّة (أن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار)^(١) للاستغناء حينئذ عن القياس بذلك الدليل، مثاله في العموم: حديث مسلم: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل»^(٢) فإنه دال على علية الطعم فلا حاجة في إثبات ربوية التفاح مثلاً إلى قياسه على البرّ بجامع الطعم للاستغناء عنه بعموم الحديث.

ومثاله في الخصوص حديث: «من قاء، أو رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّأ» فإنه دال على علية الخارج النجس في نقض الوضوء، فلا حاجة للحنفي إلى قياس القيء أو الرعاف على الخارج من السبيلين في نقض الوضوء بجامع الخارج النجس للاستغناء عنه بخصوص الحديث^(٣)، والمخالف يقول: الاستغناء عن القياس بالنص لا يوجب إلغاءه لجواز دليلين على مدلول واحد. والحديث رواه ابن ماجه^(٤)، وغيره وهو ضعيف^(٥).

المالكية قوله (وهو ضعيف) نبّه به على عذر الشافعية في مخالفتهم له.

(١) عند الجاهليين. «التيسير» (٣٣/٤)، «غنصر ابن الحاجب» (٢٢٩/٢)، «رفع الحاجب» (٢٩٥/٤)، «شرح الكوكب» (٨٧/٤).

(٢) رواه مسلم في المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل (٤٠٥٦).

(٣) «الهداية» للبرغوثي: (٨٣/١).

(٤) رواه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء على الصلاة: (٦٩/٢، ١٢١٢١). وهذا إسناد وقال البوصيري في تعليقات مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه: (٦٩/٢): «هذا إسناد ضعيف، لأنه من رواية إسحاق بن عمار عن الحجازيين، وهم ضعيفون، والدارقطني في الطهارة، باب الوضوء من الخارج من البدن: (٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦١). والبيهقي في سننه: (١٥٣، ١٤٣/١).

(٥) أي سنده المتصل ضعيف، وله طريق مرسل صحّحه الحافظ الزبيدي في «الصبيح الرواية»، وكذا له شواهد كثيرة كلها لا تخلو من مقال. «نصب الرتبة» (٨٤/١١-٨٨).

الثاني ولا القطع بوجودها في الفرع .

أما انتفاء المعارض فمبني على التعليل بعلةين .

الثاني (ولا القطع بوجودها في الفرع)^(١) بل يكفي الظن بذلك وبحكم الأصل لأنه غاية الاجتهاد فيما يفسد به العمل ، والمخالف كأنه يقول : الظن يضعف بكثرة المقدمات فربما يضمحل فلا يكفي .

وأما مذهب الصحابي فليس بحجة ، وعلى تقدير حجته فمذهبه الذي خالفته العلة المستنبطة من النص في الأصل بأن علل هو بغيرها يجوز أن يستند فيه إلى دليل آخر ، واخصم يقول : الظاهر إسناده إلى النص المذكور .

(أما انتفاء المعارض) للعلة بالمعنى الآتي له (فمبني على التعليل بعلةين) إن قلنا : يجوز - وهو رأي الجمهور - فلا يشترط انتفاؤه ، وإلا فيشترط .

الثالثة قوله (بذلك) أي بوجود العلة في الفرع ولو قال : «به» كان أقرب .

قوله (في الأصل) صلة النص ، واحتز به / عن المستنبطة من نص الصحابي ، الذي يجوز استناده إليه مع أن ذلك واضح .

قوله (إلى دليل آخر) أي إلى دليل يدل على استنباط ما علل به الصحابي من أصل آخر ، فلا يقدح في علية المستدل لعدم تعرض المعارض لها .

الثاني (والصحيح) أنه (لا يشترط) في العلة المستنبطة (القطع بحكم الأصل)^(١) بأن يكون دليلاً قطعياً من كتاب أو سنة متواترة ، (ولا انتفاء مخالفة مذهب الصحابي)^(٢) أي مخالفتها له .

الثالثة قوله (والصحيح أنه لا يشترط في العلة المستنبطة القطع بحكم الأصل) ذكره له في شروط العلة صحيح ومناسب في الجملة لبعض ما عطف عليه ، لكن الأنسب ذكره في شروط حكم الأصل .

قوله (من كتاب أو سنة متواترة) أي وإجماع قطعي .

(١) قاله الجهاير . «التيسير» (٢٩٤/٣) ، «المحصول» (٣٢٨/٥) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٣٢/٢) ، «شرح الكوكب» (٩٩/٤) .

(٢) أي عند المالكية والشافعية ، خلافاً للحنفية والحنابلة . «التيسير» (٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٣٢/٢) ، «الأحكام» (٢١٦/٣) ، «البحر» (١٦٨/٥) ، «شرح الكوكب» (١٠٠/٤) .

(١) قاله الجهاير . «التيسير» (٣٠٢/٣) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٣٢/٢) ، «البحر» (١٦٨/٥) ، «شرح الكوكب» (٩٩/٤) .

لِلْمُتَعَرِّضِ هُنَا : وَصِفُ صَالِحٌ لِلْعَلَةِ كَصَالِحِيَّةِ الْمُعَارِضِ غَيْرُ مُنَافٍ ،
وَلَكِنْ يُوَوِّلُ إِلَى الْاِخْتِلَافِ كَالطَّعْمِ مَعَ الْكَيْلِ فِي الْبُرِّ لَا يُنَافِي ، وَيُوَوِّلُ
إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفَاحِ .

وَالْمُعَارِضُ هُنَا) بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ وَصِفَ بِالْمُنَافِي (وَصِفَ صَالِحٌ لِلْعَلَةِ
كَصَالِحِيَّةِ الْمُعَارِضِ) -بِفَتْحِ الرَّاءِ- هَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ (غَيْرِ مُنَافٍ)
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَصْلِ (وَلَكِنْ يُوَوِّلُ) الْأَمْرُ (إِلَى الْاِخْتِلَافِ) بَيْنَ الْمُتَنَازِلِينَ فِي
الْفَرْعِ (كَالطَّعْمِ مَعَ الْكَيْلِ فِي الْبُرِّ) فَكُلُّ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِلْعَلَةِ الرَّبَا فِيهِ (وَلَا يُنَافِي)
الْآخَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ (و) لَكِنْ (يُوَوِّلُ) الْأَمْرُ (إِلَى الْاِخْتِلَافِ) بَيْنَ الْمُتَنَازِلِينَ (فِي
التَّفَاحِ) مِثْلًا فَعُدْنَا هُوَ رَبْوِيٌّ كَالْبُرِّ يَعْلَةُ الطَّعْمِ ، وَعِنْدَ الْحُصْمِ الْمُعَارِضُ بِأَنَّ
الْكَيْلَ لَيْسَ بِرَبْوِيٍّ لِاتِّفَاءِ الْكَيْلِ فِيهِ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَحْتَاجُ فِي ثُبُوتِ مَدْعَاهُ مِنْ
أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ إِلَى تَرْجِيحِهِ عَلَى الْآخَرِ .

لِلْمُتَعَرِّضِ قَوْلُهُ (وَكُلُّ مِنْهُمَا يَحْتَاجُ ... الْخ) أَيُ يَحْتَاجُ فِي ثُبُوتِ عِلَّتِهِ إِلَى تَرْجِيحِهَا عَلَى عِلَّةِ
آخَرَى فِي الْأَصْلِ لِتَرْتَبَ عِلَّةُ مَدْعَاهُ فِي الْفَرْعِ .

لِلْمُتَعَرِّضِ وَلَا يَلْزَمُ الْمُتَعَرِّضُ نَفْيُ الْوَصْفِ عَنِ الْفَرْعِ ، وَثَالِثُهَا : «إِنْ صَرَّحَ
بِالْفَرْقِ» ، وَلَا إِبْدَاءُ أَصْلٍ عَلَى الْمُخْتَارِ .

وَالْقَائِلُ (وَلَا يَلْزَمُ الْمُتَعَرِّضُ نَفْيُ الْوَصْفِ) الَّذِي عَارِضٌ بِهِ أَيُّ بَيَانِ اتِّفَاقِهِ (عَنِ الْفَرْعِ)
مُطْلَقًا^(١) لِحَصُولِ مَقْصُودِهِ مِنْ هَدْمِ مَا جَعَلَهُ الْمُسْتَدَلُّ الْعِلَّةَ بِمَجْرَدِ الْمُعَارِضَةِ .

وَقِيلَ : «يَلْزَمُهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا لِغَيْدِ اتِّفَاقِ الْحُكْمِ عَنِ الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ»^(٢) .

(وَالثَّالِثُ) : يَلْزَمُهُ ذَلِكَ (إِنْ صَرَّحَ بِالْفَرْقِ) بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي الْحُكْمِ
فَقَالَ مِثْلًا : لَا رَبَا فِي الْفَتَاحِ بِخِلَافِ الْبُرِّ ، وَعَارِضٌ عَلَيْهِ الطَّعْمُ فِيهِ لِأَنَّهُ
يَتَصَرَّحُ بِالْفَرْقِ التَّزَمِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمِهِ إِبْدَاءُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ .

لِلْمُتَعَرِّضِ قَوْلُهُ (وَلَا يَلْزَمُ الْمُتَعَرِّضُ نَفْيُ الْوَصْفِ... الْخ) أَيُ كَانَ يَقُولُ نَلْسْتَدَلُّ
وَالْوَصْفَ الَّذِي عَارِضَتْ بِهِ وَصْفَكَ فِي الْأَصْلِ مُتَنَبِّئًا فِي الْفَرْعِ ،

وَقَوْلُهُ (أَيُّ بَيَانِ اتِّفَاقِهِ) يَبَيِّنُ بِهِ أَنَّ النِّفْيَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِمَعْنَى الْاِتِّفَاقِ
فَاحْتَاجُ إِلَى لَفْظَةِ (بَيَانِ) ، وَلَوْ حَلَّ عَلَى فِعْلِ الْفَاعِلِ لَمَا احْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ .

(وَالثَّالِثُ... الْخ) هُوَ مُخْتَارُ الْآمِدِيِّ^(٣) وَإِبْنِ الْحَاجِبِ^(٤) .

قَوْلُهُ (وَعَارِضٌ عَلَيْهِ الطَّعْمُ) فَهُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «قَالَ» .

(١) قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ . «مُعْتَصِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٧٢) . «الْبَحْرُ» (٥/٣٣٦) .
«فَرْحُ الْكُوكَبِ» (٤/٢٩٦) .
(٢) قَالَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ : «الْأَحْكَامُ» (٤/٣٤٢) .
(٣) «الْأَحْكَامُ» لِلْآمِدِيِّ : (٤/٣٤٢) .
(٤) «مُعْتَصِرُ الْمُتَنَبِّئِينَ» لِابْنِ الْحَاجِبِ : (٢/٢٧٢) .

﴿ولا﴾ يلزمه أيضاً (إبداء أصل) يشهد لما عارض به بالاعتبار (على المختار) ^(١).

وقيل: يلزمه ذلك حتى تقبل معاوضته كأن يقول: والعلة في البر الطعم دون القوت بدليل الملح، فالتفاح مثلاً ربوي». .

ورُدَّ هذا القول بأن مجرّد المعارضة بالوصف الصالح للعلة كافٍ في حصول المقصود من الهدم.

للإئمة قوله (بالاعتبار) صلة لـ «يشهد».

وللمستدل الدفع بالمنع، والقُدْح، وبالمطالبة بالتأثير أو الشبه إن لم يكن سبباً، وبينان استقلال ما عدها في صورة ولو بظاهري عام إذا لم يتعرّض للتعميم.

﴿وللمستدل الدفع﴾ أي دفع المعارضة بأوجه (بالمنع) أي منع وجود الوصف المعارض به في الأصل كأن يقول في دفع معارضة القوت بالكبل في شيء كالجوز: لا تُسلم أنه مكبل لأن العبرة بعادة زمن النبي ﷺ وكان إذ ذاك موزوناً أو معدوداً، (والقُدْح) في علة الوصف المعارض به ببيان خفائه أو عدم انضباطه، (وبالمطالبة) للمعترض، (بالتأثير أو الشبه) لما عارض به (إن لم يكن) دليل المستدل على العلة (سبباً) بأن كان مناسباً أو شيئاً لتحصيل معارضة الشيء بمثله بخلاف السبب، فمجرّد الاحتمال قاذح فيه ^(١).

للإئمة قوله (في الأصل) صلة «وجرد».

قوله (كالجوز) مثال لقوله: «شيء»، فهو أصل يفرض القوت فيه، ويفرق اتفاق المتناظرين على ثبوت حكمه بنص أو إجماع، إذ حكمه ^(٢) ليس منصوصاً ولا مجمعاً عليه.

قوله (ببيان خفائه أو عدم انضباطه) أي أو غير ذلك لكونه عديمياً، أو غيره/ من مفسدات العلة.

قوله (فمجرد الاحتمال قاذح فيه) أي لأن الوصف دخل في السبب بسجود احتمال كونه مناسباً وإن لم تثبت مناسبته فيه.

(١) انظر: الأحكام، ٤/٣٤٢، وشرح الكوكب، ٤/٢٩٩.

(٢) في (ب): (أو) وهو تصحيف.

(١) قاله المالكية والشافعية والحنابلة، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٧٢)، «التشيف» (٢/٦٨)، «شرح الكوكب» (٤/٢٩٧).

ولو قال : «ثبت الحكم مع انتفاء وصفك» لم يكفٍ إن لم يكن معه وصف المستدل ، وقيل : «مطلقاً» ، وعندي ينقطع لا عتاقه ولعدم الانعكاس .

وأعاد المصنف «الباء» لدفع إتهام عقد الشرط إلى ما قبل مدخولها معه ، ومن أمثله أن يقول : لمن عارض القوت بالكيل : «لم قلت : إن الكيل مؤثر» .

(وببيان استقلال ما عداه) أي ما عدا الوصف المعترض به (في صورة^(١)) ولو كان البيان (بظاهر عام) كما يكون بالإجماع (إذا لم يعترض) المستدل (للتعميم) كان يُبين استقلال الطعم المعارض بالكيل في صورة بحدوث مسلم : «الطعام بالطعام مثلاً بمثل^(٢)» والمستقل مقدّم على غيره .

فإن تعرض للتعميم فقال : «ثبتت ربوّة كل مطعم» خرج عما نحن فيه من القياس الذي هو بصدد الدفع عنه إلى النص .

وأعاد المصنف الباء لطول الفصل .

قوله في المتن (ما عداه) صادق بوصف المستدل الذي نصبه وبوصف آخر بين المستدل استقلاله بالعلة في صورة انتفى فيها وصف المعترض .

قوله (كما يكون بالإجماع) أي أو بالنص القاطع ، أو بالظاهر الخاص ، وكأنه اقتصر على الإجماع لكونه مقابلاً للنص المنقسم إلى ما ذكر .

قوله (خرج عما نحن فيه ... الخ) أي وتبقى المعارضة سالمة من القدر فلا يتم القياس .

قوله (إلى النص) أي إلى إثبات الحكم بالنص .

(ولو قال) المستدل المعترض : (ثبت الحكم) في هذه الصورة (مع انتفاء وصفك) الذي عارضت به وصفي عنها ، (لم يكفٍ) في الدفع (إن لم يكن) أي يوجد (معه) أي مع انتفاء وصف المعترض عنها (وصف المستدل) فيها لاستوائها في انتفاء وصفها بخلاف ما إذا وجد وصف المستدل فيها فيكفي في الدفع بناءً على امتناع تعليل الحكم بعلمين الذي صحّحه المصنف كما تقدّم .

(وقيل) : «لم يكفٍ (مطلقاً) بناءً على جواز التعليل بعلمين» .

وقال المصنف في انتفاء وصف المستدل زيادة على عدم الكفاية الذي اقتصرنا عليه : «وعندي أنه) أي المستدل (ينقطع) بما قاله (لاعتاقه) فيه بإلغاء وصفه حيث ساءل وصف المعترض فيها قدح هو به فيه (ولعدم الانعكاس) لوصفه حيث لم يتف الحكم مع انتفائه ، والانعكاس شرط بناءً على امتناع التعليل بعلمين على أن عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع ، وكأنه ذكره تقوية للأول .

قوله (بخلاف ما إذا وجد وصف المستدل فيها) أي وجد حقيقة ، أو عرفاً باتفاق المتناظرين .

قوله (قال المصنف) مفول القول قوله في المتن (وعندي ... الخ) .

قوله (على أن عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع) اعتراض على المصنف بسنح كون عدم الانعكاس علة للانقطاع ، إذ لا يُشترط في العلة الانعكاس بناءً على جواز التعليل بعلمين .

قوله (وكانه ذكره تقوية للأول) ، أي لا تعليلًا ثانيًا ، لأن عدم الانعكاس علة للانقطاع على القول بسنح التعليل بعلمين ، فيصح مقولاً للاعتراض الذي هو علة للانقطاع مطلقاً ، / هذا ما اقتضاه كلامه من بناء التعليل الثاني على امتناع التعليل بعلمين دون الأول .

(١) انظر : «الأحكام» (٣٤٣/٤) ، شرح الكوكب» (٣٠٣/٤) .

(٢) رواه مسلم في المساقاة : باب بيع الطعام مثلاً بمثل : (٤٠٥٦) .

الْمَعْنَى وَلَوْ أَبْدِئُ الْمَعْتَرِضُ مَا يَخْلُفُ الْمَلْفَى سُمِّيَ تَعَدُّدُ الْوَضْعِ ، وَزَالَتْ فَائِدَةُ
الْإِلْغَاءِ مَا لَمْ يُلْغِ الْخَلْفُ بَغِيرِ دَعْوَى قَصُورِهِ ،

الْمَعْنَى (وَلَوْ أَبْدِئُ الْمَعْتَرِضُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَلْفَى وَصَفَهُ فِيهَا الْمُسْتَدَلُّ (مَا) أَيْ وَصَفَا
(يَخْلُفُ الْمَلْفَى سُمِّيَ) مَا أَبْدَاهُ (تَعَدُّدُ الْوَضْعِ) لَتَعَدَّدَ مَا وَضَعَ أَيْ بَنَى عَلَيْهِ
الْحُكْمَ عِنْدَهُ مِنْ وَصْفٍ بَعْدَ آخَرَ (وَزَالَتْ) بِهَا أَبْدَاهُ (فَائِدَةُ الْإِلْغَاءِ) وَهِيَ
سَلَامَةُ وَصْفِ الْمُسْتَدَلِّ عَنِ الْقَدَحِ فِيهِ ، وَهَذَا أَوْضَحَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ
«فَسَدُ الْإِلْغَاءِ» (مَا لَمْ يُلْغِ) الْمُسْتَدَلُّ (الْخَلْفُ بَغِيرِ دَعْوَى قَصُورِهِ) .

الْمَعْنَى ظَاهِرٌ أَنْ كَلَامًا مِنْهَا مَبْنِي عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَمَّا الانْعِكَاسَ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً لَا مُقَوِّيةً ، فَبِذَا
هُوَ اللَّائِقُ بِهَا صَحَّحَهُ الْمَصْنِفُ مِنْ امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ بَعْلَتَيْنِ ، أَمَا عَلَى جَوَازِهِ فَلَا
انْقِطَاعَ بِهَا ذَكَرَ ، وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ عِنْدِيَةِ الْمُنَاصِفِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُطْلَقًا .
قَوْلُهُ (هَذَا أَوْضَحَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : «فَسَدُ الْإِلْغَاءِ»^(١)) أَيْ لِأَنَّهُ لَمْ
يُفْسِدْ ، وَإِتْيَانُ الْمَعْتَرِضِ بِمَا يَخْلُفُهُ اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِصَحَّتِهِ لَكِنِّهِ يَزِيدُ فَائِدَتَهُ عَمَّا
قُرِّرَ .

(١) «مختصر ابن الحاجب» (٢/ ٢٧٣) .

الْمَعْنَى أَوْ دَعْوَى مَنْ سَلَّمَ وَجُودَ الْمِظَنَّةِ ضَعْفَ الْمَعْنَى ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهَا
الْإِلْغَاءَ .

الْمَعْنَى أَوْ دَعْوَى مَنْ سَلَّمَ وَجُودَ الْمِظَنَّةِ الْمَعْلَلُ بِهَا لَوْجُودِهِ (ضَعْفُ الْمَعْنَى) فِيهِ الَّذِي
اعْتَبَرَتْ الْمِظَنَّةُ لَهُ بِأَنَّ لَمْ يَعْتَرِضُ الْمُسْتَدَلُّ لِلْخَلْفِ أَصْلًا ، أَوْ تَعَرَّضَ لَهُ بِدَعْوَى
قَصُورِهِ ، أَوْ بِدَعْوَى ضَعْفِ مَعْنَى الْمِظَنَّةِ فِيهِ (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهَا) الدَّعْوِيَّينِ
(الْإِلْغَاءِ) لِلْخَلْفِ بِنَاءً فِي الْأَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَاصِرَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى تَأْثِيرِ
ضَعْفِ الْمَعْنَى فِي الْمِظَنَّةِ ، فَلَا تَزُولُ عِنْدَ هَذَا الزَّاعِمِ فِيهَا فَائِدَةُ الْإِلْغَاءِ الْأَوَّلِ أَمَا
إِذَا أَلْفَى الْمُسْتَدَلُّ الْخَلْفَ بَغِيرِ الدَّعْوِيَّينِ فَتَبْقَى فَائِدَةُ إِلْغَائِهِ الْأَوَّلِ .

الْمَعْنَى قَوْلُهُ (أَوْ دَعْوَى مَنْ سَلَّمَ) أَيْ أَوْ بِغَيْرِ دَعْوَى مُسْتَدَلِّ سَلَّمَ وَجُودَ الْمِظَنَّةِ ضَعْفُ
الْمَعْنَى بِنَصْبِ «ضَعْفُ» بِـ «دَعْوَى» ، وَلَوْ قَالَ : «أَوْ دَعْوَى ضَعْفَ مَعْنَى الْمِظَنَّةِ
وَسَلَّمَ أَنْ الْخَلْفَ مِظَنَّةٌ» كَانَ أَوْضَحَ .

قَوْلُهُ (لَوْجُودِهِ) عِلَّةٌ لِمَنْ سَلَّمَ ، وَالْمَعْنَى : سَلَّمَ وَجُودَ الْمِظَنَّةِ لِأَجْلِ وَجُودِ
الْخَلْفِ لِكُونِهِ مِظَنَّةً ، وَالضَّمِيرُ فِي «فِيهِ» وَفِي «فِيهِ» لِلْخَلْفِ ، وَفِي «لَهُ» لِلْمَعْنَى .

قَوْلُهُ (أَوْ تَعَرَّضَ لَهُ بِدَعْوَى قَصُورِهِ ... الْخ) يَبَيِّنُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَصُورَهُ لَا
يُخْرِجُهُ عَنِ صَلَاحِ الْعِلَّةِ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ الْوَصْفُ الْمُتَعَدِّي عَلَى الْقَاصِرِ كَمَا
سَيَأْتِي ، وَعَلَى أَنَّ ضَعْفَ الْمَعْنَى / فِي الْمِظَنَّةِ لَا يَضُرُّ كَمَا فِي ضَعْفِ الْمَشَقَّةِ لِلْمَالِكِ
الْمُتَرَفِّهِ فِي السَّفَرِ ، وَزَاعِمُ خِلَافِ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ (بِنَاءً فِي الْأَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَاصِرَةِ) أَيْ عَلَى امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ بِهَا .

قَوْلُهُ (بَغِيرِ الدَّعْوِيَّينِ) أَيْ وَبِالثَّانِيَةِ ، أَيْ وَلَمْ يَسْلَمْ الْمُسْتَدَلُّ وَجُودَ الْمِظَنَّةِ .

وَيَكْفِي رَجْحَانٌ وَصِفِ الْمُسْتَدِلُّ بِنَاءٍ عَلَى مَنَعَ التَّعَدُّدِ .

وقد يعترضُ باختلاف جنسِ المصلحة وإن اتحدَ ضابطُ الأصلِ والفرع ؛ فيُجَابُ بِحذفِ خصوصِ الأصلِ عن الاعتبارِ .

(وَيَكْفِي) في دفع المعارضة (رُجْحَانٌ وَصِفِ الْمُسْتَدِلُّ) على وصفها بِمَرَجِّحٍ ككونه أنسب من وصفها أو أشبه (بناءً على منع التعدد) للعلة التي صححه المصنف^(١١) ، وقول ابن الحاجب : « لا يكفي »^(١٢) مبني على ما رجحه من جواز التعدد ، فيجوز أن يكون كل من الوصفين علة .

(وقد يُعْتَرَضُ) على المستدل (باختلاف جنسِ المصلحة) في الأصل والفرع (وإن اتحدَ ضابطُ الأصلِ والفرع) كما يأتي فيما يقال : «تُجَدُّ اللانط كالزاني بجامع إيلاج فرج في فرج شُتَيْهِ طَبْعًا مُحَرَّمٌ شَرْعًا»^(١٣) ، فيُعْتَرَضُ بِهِ «أن الحكمة في حرمة اللواط الضبائنة عن رذيلته ، وفي حرمة الزنا المرتب عليها الحد دفع اختلاط الأنساب المؤدي هو إليه ، وهما مختلفان فيجوز أن يختلف حكمهما بأن يُقْصَرُ الشارع الحد على الزنا فيكون خصوصه معتبراً في علة الحد» .

(فَيُجَابُ) عن هذا الاعتراض (بِحذفِ خصوصِ الأصلِ عن الاعتبارِ)^(١٤) في العلة بطريق فيسلم أن العلة هي القدر المشترك فقد كما تقدم في المثال ، لا مع خصوص الزنا فيه .

قوله (على وصفها بِمَرَجِّحٍ) أي عند المعترض . قوله (بطريق الأولى) : أي من طرق الإبطال . قوله (فيه) أي في المثال .

- (١) واختاره الأمدى في «الأحكام» (٣٤٣/٤) ، والزرکشي في «البحر» (٣٤١/٥) ، وغزاه الثاني للمحققين .
- (٢) «مختصر المتقن» لابن الحاجب (٢٧٤/٢) ، واختاره شيخ الإسلام في «لب الأصول» (ص ١١٩) .
- (٣) قاله المالكية والشافعية . «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٧/٢) ، «التشيف» (٧١/٢) .
- (٤) أجمع المسلمون على تحريم اللواط ، ولكنهم في وجوب الحد فيه على مذهبي ، أحدهما : لا حد فيه ، بل التعزير ، قاله الحنفية ؛ ثانيهما : وجوب الحد فيه . قاله المالكية والشافعية والحنابلة .
- (٥) «الهدية» (٥١٦/٣) ، «معني المحتاج» (١٧٧/٤) ، «الفتاوى» (١١٩/١١) .
- (٦) قاله المالكية والشافعية . «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٧/٢) ، «التشيف» (٧٢/٢) .

مثال تعدد الوضع ما يأتي فيما يقال : «يصح أمان العبد للحربي كالحُرِّ بجامع الإسلام والعقل فإنهما مظنتان لإظهار مصلحة الإيثار من بذل الأمان»^(١٥) ، فيتعرض الحنفية^(١٦) بـ«اعتبار الحرية معهما فإنها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية لاشتغال الرقيق بخدمة سيده» ، فيلغي المستدل الحرية بثبوت الأمان بدونها في العبد المأذون له في القتال اتفاقاً ، فيجيب المعترض بأن الإذن له خلف الحرية لأنه مظنة لبذل وسعيه في النظر في مصلحة القتال والإيثار .

قوله (فيما يقال) صلة «يأتي» . ثم قد يقال : لو قال بدل قوله : «ما يأتي فيما يقال هنا وفيها يأتي» لكان أكثر وأوضح ، ويجاب بأن الممثل له ليس هو ما يقال : الخ ، بل هو ما يأتي فيه من جواب المعترض هنا ، واعتراضه فيما يأتي . قوله (والعقل) الأولى : «والتكليف» .

(١) «تحفة المحتاج» لابن حجر المكي : (١٠٣/١٢) .

(٢) «الهدية» للمريغيتاني : (٦٠٥/٣) .

للعلّة إذا كانت وجوداً مانعاً أو انتفاءً شرط فلا يلزم وجود المقتضي وفقاً للإمام وخلافاً للجمهور .

والعلّة إذا كانت وجوداً مانعاً ، أو انتفاءً شرط) بأن كانت علة لانتفاء الحكم (فلا يلزم) من كونها كذلك (وجود المقتضي) للحكم (وفقاً للإمام) الرازي^(١) (وخلافاً للجمهور)^(٢) في قولهم : يلزم وجوده ، وإلا بأن جاز انتفاؤه كان انتفاء الحكم حينئذ لانتفائه لا لما فرض من وجود مانع ، أو انتفاء شرط . وأجيب بأنه يجوز أن يكون لما فرض أيضاً لجواز دليلين مثلاً على مدلول واحد .

والمانع كأبوة القاتل للمقتول ، فلا يجب عليه القصاص ، وانتفاء الشرط كعدم إحصان الزنا فلا يجب عليه الرجم .

للعلّة قوله (وفقاً للإمام) أي لابن الحاجب^(٣) ، واحتجّ له بأنه إذا انتفى الحكم مع وجود المقتضي فمع عدمه أجدر .

قوله (وأجيب... الخ) قد يقال : هذا إنما يتناسب القول بجواز تعدد العلل ، وهو خلاف ما صححه المصنف ، ويحتاج بأن المجتهد لا يلتزم مذهبا لأنه هادم .

(١) قاله «المحصل» (٣٢٣/٥) ، وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية . «النير» (٣٧/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٣٢/٢) ، «شرح التفهيم» (ص : ٤١١) ، «التشيف» (٧١/٢) .
(٢) أي جمهور الحنابلة . «شرح الترمذ» (١٠١/٤) ، واختاره الأمدى في «الأحكام» (٢١٣/٣) .
(٣) «مختصر المتن» لابن الحاجب (٢٣٢/٢) .

مسالك العلة

الأول : الإجماع ؛ الثاني : النص الصريح مثل «العلة كذا» ، فلسبب ، فمن أجل ، فتحو كي ، وإذن .

(مسالك العلة)

الشيخ

أي هذا مبحث الطرق الدالة على علة الشيء ، (الأول) منها : (الإجماع)^(١) كالإجماع على أن العلة في حديث الصحيحين : «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»^(٢) تشويش الغضب للفكر ، وقدم الإجماع على النص - كابن الحاجب^(٣) - لتقدمه عليه عند التعارض على الأصح الآتي ، وعكس البيضاوي^(٤) لأن النص أصل للإجماع .

للإشكالية (مسالك العلة) جمع مسلك ، وهو الطريق ، الأول منها : الإجماع .

قوله (كابن الحاجب ... الخ) نية به كالعراقي على أن ما وقع للزركشي^(٥) من عزو / تقديم الإجماع إلى البيضاوي وتقديم النص إلى ابن الحاجب ، وهم . قوله (الآتي) أي في مباحث الترجيح .

(١) قال الزركشي في «البحر» (١٨٤ / ٥) : «هو نوعان : إجماع على علة معينة كتعليل ولاية المال بالصغر ، وإجماع على أصل التعليل وإن اختلفوا في عين العلة كإجماع السلف على أن الورع في الأرضاء الأربعة معلل ، اختلفوا في أن العلة ماذا؟» .

(٢) سبق تقريره في شروط العلة .

(٣) «مختصر المنتهى» لابن الحاجب (٢٣٣ / ٢) ، فله نبأ للأندي في «الأحكام» (٢٢٢ / ٣) .

(٤) «المنهاج» للبيضاوي (ص : ٦٥٤) ، فله نبأ للإمام في «المصول» (١٣٧ / ٥) .

(٥) «تشنيف المسامع» للزركشي (٧٣ / ٢) .

البيان (الثاني) من مسالك العلة: (النص الصريح) ^(١) بأن لا يحتمل غير العلية مثل «العلة كذا»، فلسبب كذا، (فمن أجل) كذا، (فحقو كي، وإذن) نحو قوله تعالى: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ» ^(٢)، «فَحَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» ^(٣)، «إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ» ^(٤).

وفيا عطفه المصنف بالفاء هنا وفيما بعد إشارة إلى أنه دون ما قبله في الرتبة بخلاف ما عطفه بالواو.

البيان الثاني من مسالك العلة: النص. قوله (الصريح) قابل به الظاهر، وابن الحاجب ^(٥) أدرج فيه الظاهر، وقابل بالصريح التنبيه والإيحاء، وأدرج الثلاثة في النص، وكل صحيح لكن ما صنعه المصنف أقعد.

قوله (فحقو كي) لا يتافي صراحتها في التعليل بحيثها بمعنى «أن» المصدرية لأن محل كونها للتعليل الذي هي صريحة فيه إذا لم تكن مصدرية.

- (١) قال الأملدي رحمه الله في «الأحكام» (٢٢٢/٣): «هو أن يُذكر دليل من الكتاب، أو السنة على التعليل بالوصف بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال».
- (٢) سورة المائدة الآية: (٣٢).
- (٣) سورة الحشر الآية: (٧).
- (٤) سورة الإسراء الآية: (٧٥).
- (٥) مختصر المتن لابن الحاجب: (٢٣٤/٢).

المصنف والظاهر كاللام ظاهرة فمقدرة نحو «أن كان كذا»، فالباء، فالفاء في كلام الشارع، فالراوي

البيان (والظاهر) بأن يحتمل غير العلية احتمالا مرجوحا (كالكلام) ^(١) ظاهرة) نحو: «كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ» ^(٢)، (فمقدرة نحو أن كان كذا) كقوله تعالى: «وَلَا تَطْعَمُ كُلُّ فُلَاةٍ مِثْلَيْنِ» - إلى قوله - «أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ» ^(٣) أي لأن، (فالباء) نحو «فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ» ^(٤) أي متعناهم منها لظلمهم (فالفاء) في كلام الشارع ^(٥) وتكون فيه في الحكم نحو قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» ^(٦)، وفي الوصف نحو حديث الصحيحين في المحرم الذي وقصته ناقته: «لا تمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» ^(٧)،
.....

البيان

.....

- (١) مثله في «الأحكام» (٢٢٢/٣)، وشرح الكوكب (١٢١/٤).
- (٢) سورة إبراهيم الآية: (١).
- (٣) سورة القلم الأيتان: (١٠-١٤).
- (٤) سورة النساء الآية: (١٦٠).
- (٥) هذا والذنان بعده جعلها الآدي في «الأحكام» (٢٢٤/٣)، والإمام في «المحصول» (١٤٣-١٤٤)، والبيضاوي في «المنهاج» (ص: ١٥١)، من أقسام الإيحاء، وجعلها ابن الحاجب في «المختصر» (٢٣٤/٢) من باب الصريح وتبعه المصنف هنا، وتبعهم في شرح «المنهاج» (٤٦/٣).
- (٦) سورة المائدة الآية: (٣٨).
- (٧) «بواه البخاري في الجنائز» باب كيف يُكفن المحرم (١٦٦٨)، ومسلم في الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (٦٨٨٣).

الفقيه (فالراوي الفقيه، فغيره) وتكون في ذلك في الحكم فقط كقول عمران بن حصين^(١): «سأنا رسول الله ﷺ فسجد»، رواه أبو داود^(٢) وغيره.

ومن قال من المتأخرين: إنها في ذلك في الوصف فقط، لأن الراوي يتكلم ما كان في الوجود، لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي يرتب عليه الحكم كما في الأول.

المناقب قوله (فغيره) أي فالراوي غير الفقيه.

قوله (ومن قال من المتأخرين) يعني: السعد التفتازاني^(٣).

قوله (لم يرد بالوصف فيه... الخ) لم يبين الشارح مراده، وقد بينه شيخنا شيخ الإسلام القاياني أخذًا من كلام العبد^(٤) في دخول الفاء في كلام الشارع بما حاصله: أن الكائن في الوجود ترتب الباعث المشتمل عليه الوصف على الحكم.

(١) هو عمران بن الحصين بن عبيد - أبو فحيم، الحزامي، البصري، أسلم عام غير، وغزا مع النبي ﷺ غزوات، وبعثه عمر إلى البصرة ليحقق أهلها، وكان من فضلاء الصحابة، ومجانب الدعوة، والملائكة تصلي عليه عيانا، واجتنب الفتنة، تولى قضاء البصرة أياما، ثم تركه، وتوفي بها سنة ٥٢ هـ. «التهذيب» للذهبي (٢/٣٥٠).

(٢) رواه أبو داود في الصلاة، باب سجدة السهو فيها تشهد وتسليم، (١٠٣٥)، والترمذي في الصلاة، باب ما جاء في التشهد في سجدة السهو، (٣٩٥)، وقال: «حسن غريب»، والحاكم في السهو (١٢٠٧)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وكلهم روى عن أشعث بن عبد الملك، عن ابن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب عن عمران بن حصين مرفوعا.

قال ابن حجر في الفتح (١١٩/٣) بعد ذكر تحسين الترمذي: «وضعفه البيهقي وابن عبد البر، وغيرهما، ورواه رواية أشعث [وهو ثقة فقيه، قاله الخافظ في «التبسيط» (١/١٤٧)] ويحذفه لغيره من الحفاظ عن ابن سيرين فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد... لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي، وعن الغيرة عند البيهقي وفي إسنادهما ضعف، وقد يقال: إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن، قال العلائي: وليس ذلك بعيدا.

(٣) حاشية التفتازاني على شرح العبد على «مختصر ابن الحاجب»: (٢/٢٣٤).

(٤) شرح العبد على «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٣٤).

وهو المستوعب لدخول الفاء على الوصف، والمستوعب لدخولها على الحكم ترتبها في العقل على الباعث. فالوصف في المثال هو السجود، وقد اشتمل على حكمة مقصودة للشارع باعثه على الحكم، وهي/ جبر خفي الصلاة، والحكم نذير السجود. ثم قال: «هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام»، وهو - كما ترى - دقيق.

فالفاء فيها ذكر ليسببه التي هي بمعنى العلية.

وإنما لم تكن المذكورات من الصريح لمجيئها لغير التعليل كالعاقبة في «الآلام»، والتعديدية في «الباء»، ومجرد العطف في «الفاء»، كما تقدم في منتخب الخروب.

وقوله «باعثه على الحكم» أي على امتثال الأمر به. فإن قلت: كيف يعمل بقول الراوي: «سأنا فسجد» ونحوه مع أنه إذا قال: «هذا منسوخ» لا يعمل به لجواز كونه عن اجتهاد؟ قلنا: هذا من قبيل فهم الألفاظ لغة. لا يرجع فيه للاجتهاد^(١)، بخلاف نحو هذا منسوخ، ولهذا إذا قال: أمر رسول الله ﷺ، بكذا، أو حتى عن كذا يعمل به خلا على الرفع، لا على الاجتهاد. ومن منع في هذا إنما قال: يحتمل الخصوصية.

قوله (فالفاء فيها ذكر) أي في الأمثلة المذكورة للسببية التي هي بمعنى العلية، ففي الأخير - مثلا - المعنى: فيسبب سهو سجدة. وفي ذلك تنبيه على زعتراض العراقي^(٢) على المصنف بأن البيضاوي^(٣) جعل الفاء مطلقا من قبيل الإبهام، وظاهر أن كلا منهما صحيح، ولا مشاحة في الاصطلاح مع أن ما قاله المصنف التابع لابن الحاجب^(٤) أقعد من قول البيضاوي التابع للمصنف^(٥).

(١) ما بين معكوفين ساقط من «آ».

(٢) انظر «الغيت المام» للعراقي: (٣/٧٠٣).

(٣) أي في «المنهاج» (ص: ١٥١) تبعا للأدبي في «الأحكام» (٣/٢٢٤)، واختاره المصنف في «الإبهام» (٤٦/٣).

(٤) «مختصر المتن» لابن الحاجب: (٢/٢٣٤).

(٥) «المحصل» للإمام: (٥/١٤٤).

لِلْعَلَّةِ ومنه : إنَّ، وإذَّ، وما مضى في الحروف . الثالث : الإياءُ : وهو اقترانُ الوصفِ الملفوظ- قيل : «أو المستنبط» -بحكم ولو مستنبطًا، لو لم يكن للتعليل هو أو نظيره كان بعيدًا كحكمه بعد

لِلْعَلَّةِ (ومنه) أي من الظاهر (إنَّ) المكسورة المسددة نحو : «رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذَبَابًا» (١) إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ (١١) الآية ، وَ (إِذَّ) نحو : «ضَرَبْتُ الْعَبْدَ إِذْ أَسَاءَ» أي لإسائيته (وَمَا مَضَى فِي الْحُرُوفِ) أي في مبحثها مما يَرِدُ للتعليل غير المذكور هنا هو : «بَيَّذَ»، و «حَتَّى»، و «عَلَى»، و «فِي»، و «مِنْ» فتراجع .

وإنما فصلُ هذا عما قبله بقوله : «ومنه» لأنَّهُ لم يذكُرهُ الأصوليون ، واحتمال «إِنَّ» ليقير التعليل كأن تكون مُجَرَّد التأكيد كما تكون «إِذَّ» ، وما مضى لغير التعليل كما تقدم في مبحث الحروف .

(الثالثُ) من مسائل العِلَّةِ : (الإمام^(٢)) : وهو اقترانُ الوصفِ الملفوظ- قيل : «أو المستنبط» - بحكم ولو كان الحكم (مُستنبطًا) كما يكون ملفوظًا (لَوْ لَمْ يَكُنْ للتعليل هُوَ) أي الوصف (أو نظيره) يُنظِر الحكم حيث يُشار بالوصف والحكم إلى نظيرهما أي لَوْ لَمْ يَكُنْ ذلك من حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم به (كَانَ) ذلك الاقتران (بعيدًا) ومن الشارع لا يليق بفصاحته وإتيائه بالألفاظ في مواضعها :

لِلْعَلَّةِ الثالثُ من مسائل العلة : الإياءُ .

- (١) سورة نوح، الآية : (٢٦) .
(٢) قال به الجاهل . «التيسير» (٣٩/٤) ، «غنصر ابن الحاجب» (٢٣٤/٢) ، «البحر» (١٩٧/٥) ، «شرح الكوكب» (١٢٥/٤) .

لِلْعَلَّةِ سماع وصفٍ، وكذكره في الحكم وصفًا لو لم يكن علة لم يُقَدِّم؛ وكثيريقه بين حكمين بصفة مع ذكرهما أو ذكر أحدهما، أو بشرطٍ، أو غايةٍ، أو استثناءٍ، أو استدراكٍ؛

لِلْعَلَّةِ (كحكميه) أي الشارع (بعد سماع وصف) (١) كما في حديث الأعرابي : واقعتُ أهلي في نهار رمضان، فقال : «أَعْنَيْتُ رَقَبَةً... الخ» رواه ابن ماجه^(٢)، وأصله في الصحيحين^(٣) . فأمره بالإلتحاق عند ذكر الوقاع يَدُلُّ على أَنَّ عِلَّةَ لَهُ، وإلا لَخَلَا السُّوَالُ عن الجواب وذلك بعيدٌ يُقَدِّرُ السُّوَالُ في الجواب فكأنه قال : «واقعتُ فأعني» .

(وكذكره في الحكم وصفًا لو لم يكن علة) لَهُ (لَمْ يُقَدِّمُ) ذِكْرُهُ (٤) كقوليه «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ النَّتَنِ وَهُوَ غَضَبَان» رواه الشيخان^(٥) .

لِلْعَلَّةِ قوله (كحكميه) الإياء ، الكافُ فيه مع الكافاتِ المعطوفات عليها ، للاستقصاء بالنظر إلى الإياء المتنفذ عليها ، والتمثيل بالنظر إلى مُطلق الإياء ، وعن الأول يُحْمَلُ حَصْرُ الإياء في مدحولاها .

قوله (رواه ابن ماجه) هو باللفظ المذكور رواية بالمعنى ، وإلا فلَفُظُهُ في الصيام : «واقعتُ على امرأتي في رمضان» (٦) .

- (١) للإياء خمسة أقسام ، الأول : أن يحكم الشارع بعد سماع وصف ، فيدل على أن الوصف المذكور علة للحكم . «الأحكام» (٢٢٥/٣) ، «غنصر ابن الحاجب» (٢٣٤/٢) ، «شرح الكوكب» (١٣٢/٤) .
(٢) رواه ابن ماجه في الصيام ، باب ما جاء في كفارة من أظفر يومًا من رمضان (١٦٧/١) .
(٣) رواه البخاري في الصيام ، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فاضطج عليه فليكفر ، (١٩٣٦) ، «وسلم في الصوم في باب تغليظ تحريم الجلاء في نهار رمضان على الصائم» ووجوب الكفارة . (٢٥٩٠) .
(٤) هذا هو القسم الثاني من أقسام الإياء . «الأحكام» (٢٢٦/٣) .
(٥) سبق تحريمه في الركن الرابع .
(٦) رواه ابن ماجه في الصيام ، باب ما جاء في كفارة من أظفر يومًا من رمضان (١٦٧/١) .

تقييده المنع من الحكم بحالة الغضب المشؤس للفكر يندل على أنه علة له، وإلا لحلا ذكره عن الفائدة وذلك بعيداً.

(وكتفريقه بين حكمتين يصفو^(١) مع ذكرهما، أو ذكر أحدهما فقط.

مثال الأول: حديث الصحيحين: «أنه ﷺ جعل للفرس سهمتين، وللرجل - أي صاحبو - سهمًا»^(٢) فتفريقه بين هذين الحكمين بهاتين الصفتين لو لم يكن لعلية كل منهما بعيداً.

ومثال الثاني: حديث الترمذي: «القاتل لا يرث»^(٣) أي بخلاف غيره المعلوم إرثه، فالتفريق بين عدم الإرث المذكور وبين الإرث المعلوم بصفة القتل المذكور مع عدم الإرث لو لم يكن لعلية له لكان بعيداً.

(أو) تفريقه بين حكمتين (بشرط، أو غاية، أو استثناء، أو استبدال).

(١) هذا هو القسم الثالث من أقسام الإيحاء. «المحصول» (١٥٢/٥)، «الأحكام» (٢٢٨/٣).

(٢) رواه البخاري في الجهاد والسري، باب جهاد الفرس، (٢٨٦٣)، ومسلم في الجهاد، باب كيفية قسمة الغنائم، (٤٥٦١)، وأبو داود في الجهاد، باب في شهبان الجبل، (٢٧٣٠-٢٧٣٢)، والترمذي في السير، باب في سهم الجبل، (١٥٥٤)، وابن ماجه في الجهاد، باب في قسمة الغنائم، (٢٨٥٤).

(٣) رواه الترمذي في الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، (٢١٠٩)، وقال: «هذا حديث لا يصح، لا يعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فورة قد تركه بعض أهل العلم منهم الإمام أحمد، والعمل على هذا عند أهل العلم»، وابن ماجه في الدييات، باب القاتل لا يرث (٢٦٤٥)، والدارقطني في الفرائض (٤١٠١) وقال: «إسحاق متروك الحديث».

وروي بلفظ: «ليس لقاتل ميراث»، رواه مالك في العقول، باب ما جاء في ميراث العقل، والتعليق فيه، (١٦٨٤)، وابن ماجه في الدييات، باب القاتل لا يرث، (٢٦٤٦)، قال أبو بصير في «الرواية» (٢٧٧/٣): «هذا إسناده حسن»، وقال البيهقي في المعرفة (١٠٣/٩) «قال أحمد: هذا مرسل، يعني منقطع أن عمرو بن شعيب لم يروي عن أبيه عن الخطاب». والله تعالى أعلم.

مثال الشرط: حديث مسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمخ بالمخ مثلاً بمثل، سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(١)، فالتفريق بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلاً وبين جواز، عند اختلاف الجنس، لو لم يكن لعلية الاختلاف للجواز لكان بعيداً.

ومثال الغاية: قوله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»^(٢) أي فإذا طهرن فلا منع من قربائهن كما صرح به في قوله تعالى عقبه: «فَلَمَّا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ»^(٣)، فتفريقه بين المنع من قربائهن في الحيض وبين جوازه في الطهر لو لم يكن لعلية الطهر للجواز لكان بعيداً.

ومثال الاستثناء: قوله تعالى: «فَيَضَعُ مَا قَرَضَ إِلَّا أَنْ يَقْفُو»^(٤) أي الروجات عن ذلك النصف فلا شيء له، فتفريقه بين ثبوت النصف من وبين انتفائه عند عفوه لو لم يكن لعلية العفو للانتفاء لكان بعيداً.

ومثال الاستبدال: قوله تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ»^(٥) فتفريقه بين عدم المؤاخذه بالأيمان وبين المؤاخذه بها عند تعقيدها، لو لم يكن لعلية التعقيد للمؤاخذه لكان بعيداً.

قوله (في الحيض) الأول قبل التطهر.

(١) رواه مسلم في المساقاة، باب الضرف وبيع الذهب بالورق، (٤٠٣٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٥) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

وَكَتَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ^(١) نَحْوُ « أَكْرِمِ الْعُلَمَاءَ » فَتَرْتِيبُ الْإِكْرَامِ عَلَى الْعِلْمِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِعِلِّيَّةِ الْعِلْمِ لَهُ لَكَانَ تَعْيِداً .

(وَكَمْنَعِي) أَيِ الشَّارِعِ (بِمَا قَدْ يُمْوُتُ الْمَطْلُوبُ)^(٢) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَاسْتَعِزُّوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ »^(٣) ، فَالْمَنْعُ مِنَ الْبَيْعِ وَقَدْ يَدَّاءِ الْجُمُعَةِ الَّذِي قَدْ يُمْوُتُهَا ، لَوْ لَمْ يَكُنْ لِقَطْعِ تَقْوِيَّتِهَا لَكَانَ تَعْيِداً .

وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ إِبَاءٌ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ وَالْحُكْمُ مَلْفُوظَيْنِ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا تَقْدِيرٌ .

لِللَّائِيَةِ قَوْلُهُ (لِظَنِّ تَقْوِيَّتِهَا) أَيِ لِكَوْنِ التَّشَاغُلِ بِالْبَيْعِ عَنِ السَّعْيِ مَقْلَعَةً لِقَوِيَّتِ الْجُمُعَةِ .

قَوْلُهُ (وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا تَقْدِيرٌ) أَيِ كَيْثَالِ الْغَايَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ »^(٤) فَإِنَّ الْوَصْفَ وَالْحُكْمَ فِيهِ مَقْدَرَانِ كَمَا قَدَّرَهُمَا الشَّارِحُ .

قِيلَ : وَإِنَّمَا جَعَلَ الْوَصْفَ فِي الْغَايَةِ مُقَدِّراً مَعَ أَنَّ لَفْظَهُ مَذْكُورٌ بِقَوْلِهِ : « يَطْهَرْنَ » ، وَجَعَلَ فِي الْإِسْتِنَاءِ مَذْكُوراً بِقَوْلِهِ : « أَنْ يَطْهَرْنَ » لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ ذَكَرَ غَايَةً لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَنْعِ ، لَا لِتَرْثِيبِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِهِ ، وَفِي الثَّانِي ذَكَرَهَا عَرَجاً مِمَّا قَبْلَهُ لِتَرْثِيبِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنْ أَقْسَامِ الْإِبَاءِ . « الْأَحْكَامُ » (٣/٢٢٩) ، « النَّشِيفُ » (٢/٧٧) .

(٢) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنْ أَقْسَامِ الْإِبَاءِ . « الْمَحْصُولُ » (٥/١٥٤) ، « النَّشِيفُ » (٢/٧٧) .

(٣) سُورَةُ الْجُمُعَةِ ، آيَةُ : (٩) .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ : (٢٢٢) .

وَعَكْسُ هَذَا الْقِسْمِ لَيْسَ بِإِبَاءٍ قَطْعاً .

وَفِي الْوَصْفِ الْمَلْفُوظِ وَالْحُكْمِ الْمُسْتَنْبِطِ وَعَكْسُهُ - وَفِيهِ أَكْثَرُ الْعِلَلِ - خِلَافٌ مُخْتَلَفٌ التَّرْجِيحِ كَمَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ الْمَصْنِفِ ، قِيلَ : « إِبَاءٌ إِبَاءً^(١) تَنْزِيلاً لِمُسْتَنْبِطِ تَنْزِيلِ الْمَلْفُوظِ ، فَيَقْدَمَانِ عِنْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْمُسْتَنْبِطِ بِلَا إِبَاءٍ » . وَقِيلَ : « لَيْسَ إِبَاءً » ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَوَّلَ إِبَاءٌ^(٢) لَاسْتِزَامِ الْوَصْفِ لِلْحُكْمِ بِخِلَافِ الثَّانِي لَجَوَازِ كَوْنِ الْوَصْفِ أَعْمَ . مِثَالُ الْأَوَّلِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ »^(٣) فَحُكْمُهُ مُسْتَنْبِطٌ لِصَحَّتِهِ ، وَالثَّانِي : كَتَعْلِيلِ الرِّيَويَاتِ بِالطَّعْمِ أَوْ غَيْرِهِ .

لِللَّائِيَةِ قَوْلُهُ (وَعَكْسُ هَذَا الْقِسْمِ) أَيِ كَوْنِهَا مُسْتَنْبِطَيْنِ لَيْسَ بِإِبَاءٍ قَطْعاً ، نَبْهٌ بِذَلِكَ عَلَى قَسَادٍ مَا يَوْمُهُ كَلَامُ الْمَصْنِفِ فِي تَعْرِيفِ الْإِبَاءِ مِنْ أَنَّ هَذَا إِبَاءٌ عَلَى قَوْلِي . قَوْلُهُ (وَفِيهِ) أَيِ فِي عَكْسِهِ أَكْثَرُ الْعِلَلِ ، جَمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَبْدَأِ وَالْمَوْخَرِ وَهُوَ قَوْلُهُ « خِلَافٌ » وَالْخَبَرُ وَهُوَ قَوْلُهُ « فِي الْوَصْفِ ... الْبَيْعِ » .

قَوْلُهُ (مُخْتَلَفٌ التَّرْجِيحِ) أَيِ الْمُرْجُحُ فِي اقْتِرَانِ الْوَصْفِ الْمَلْفُوظِ بِالْحُكْمِ الْمُسْتَنْبِطِ خِلَافَ الْمُرْجُحِ فِي عَكْسِهِ . قَوْلُهُ (لَجَوَازِ كَوْنِ الْوَصْفِ أَعْمَ) أَيِ مِنَ الْحُكْمِ ، فَلَا يَسْتَلْزِمُهُ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ بِدُونِهِ تَحْقِيقاً لِمَعْنَى الْمَعْلُومِ . قَوْلُهُ (فَحُكْمُهُ) أَيِ الْبَيْعِ مُسْتَلْزِمٌ لِصَحَّتِهِ ، فَحُكْمُهُ هُوَ الْوَصْفُ الْمَلْفُوظُ فِي الْآيَةِ ، وَصَحَّتُهُ هُوَ الْحُكْمُ الْمُسْتَنْبِطُ مِنْهَا .

قَوْلُهُ (كَتَعْلِيلِ الرِّيَويَاتِ) أَيِ حُكْمِهَا كَحَرْمَةِ الْمُنَافَضَةِ فِي بَيْعِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ . فَالرِّيَويَاتُ بِمَعْنَى حَرْمَةِ الْمُنَافَضَةِ فِيهَا . هِيَ الْحُكْمُ الْمَلْفُوظُ ، وَالطَّعْمُ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ الْقَوِيَّاتِ أَوْ الْكِلَالِ هُوَ الْوَصْفُ الْمُسْتَنْبِطُ .

(١) اخْتَارَهُ صَيِّغُ الدِّينِ الْأَمَدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فِي « الْأَحْكَامِ » (٣/٢٢٩) ، وَغَزَاهُ لِقَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ .

(٢) وَهُوَ قَالَ أَيْضاً الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ . « مَخْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » (٢/٢٣٦) ، « مَشْرِعُ الْكَوَكِبِ » (٤/١٤٤) .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ : (٢٧٥) .

والنظر : حديث الصحيحين : «إن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن أمني ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها؟ فقال : أرايت لو كان على أمك دين ففَضَيْتَهُ أَكَانَ يُؤَدِّي ذلك عنها؟ قالت : نعم . قال : صومي عن أمك» (١) أي فإنه يُؤَدِّي عنها ، سألته عن دين الله على الميت ، وجواز القضاء عنه ، فذكر لها دين آدمي عليه ، وقررها على جواز قضائه عنه وهما نظيران فلو لم يكن جواز القضاء فيها لعليه الدين لهُ لكان بعيداً .

قوله (لِعَلِيهِ الدِّينُ لَهُ) أي لكون الدين علّة لجواز القضاء .

ولا يُشترطُ مناسبةُ المؤمنِ إليه عند الأكثر .

ولا يُشترطُ في الإيلاء (مناسبةُ الوصفِ) (المؤمنِ إليه) للحكم (عند الأكثر) (١) بناءً على أن العلة بمعنى المَعْرِف . وقيل : «يُشترطُ بناءً على أنها بمعنى الباعث» .

قوله (ولا يُشترطُ في الإيلاء مناسبةُ الوصف ... الخ) الخلاف فيه بالنظر إلى الظاهر ، وإلا فالمناسبةُ معتبرة في نفس الأمر قطعاً للاتفاق على امتناع تحلُّو الأحكام من الحكمة إما تفضلاً أو وجوباً على الخلاف الكلامي ، نَبّه عليه الزركشي (٢) وغيره .

(١) اختلف الأصوليون في اشتراط مناسبة الوصف المؤمن إليه على ثلاثة مذاهب . أحدها : يشترط ، قاله إمام الحرمين في «البرهان» (٣٣/٢) . ثانيها : يشترط المناسبة ، قاله الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة . «الفوائد» (٥١٦/٢) . «شرح التلخيص» (ص : ٣٩٠) . «البحر» (٢٠٣/٥) . وثالثها : إن كان التعليل فهم من المناسبة اشترطت ، وإلا فلا ، اختاره الأملّي في «الأحكام» (٢٣١/٣) . وابن الحاجب في «المختصر» (٢٣٦/٢) . والعنبر في شرحه (٢٣٦/٢) .

(٢) «تشنيف المسامع» للزركشي : (٧٩/٢) .

(١) واه البخاري في الصوم ، باب من مات وعليه الصوم (١٩٥٣) . مسلم في الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت (٢٦٩١) .

لِلْعَلَّةِ الرَّابِعُ: السَّبَرُ والتَّقْسِيمُ، وهو حَصْرُ الْأَوْصَافِ فِي الْأَصْلِ، وَإِبْطَالُ مَا لَا يَصْلُحُ فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي.

الرَّابِعُ (الرابع) مِنْ مَسَالِكِ الْعَلَّةِ: (السَّبَرُ والتَّقْسِيمُ، وهو حَصْرُ الْأَوْصَافِ) الْمَوْجُودَةِ (فِي الْأَصْلِ) الْمَقْبُوسِ عَلَيْهِ (وَإِبْطَالُ مَا لَا يَصْلُحُ) مِنْهَا لِلْعَلَّةِ (فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي) هَذَا كَانَ يَحْصُرُ أَوْصَافَ الْبَرِّ فِي قِيَاسِ الذَّرَّةِ مِثْلًا عَلَيْهِ فِي الطَّعْمِ وَغَيْرِهِ وَيُيَبِّطُ مَا عَدَا الطَّعْمَ بِطَرِيقِهِ فَيَتَعَيَّنُ الطَّعْمُ لِلْعَلَّةِ. وَالسَّبَرُ لُغَةٌ الْإِخْتِيَارُ. فَالتَّسْمِيَةُ بِمَجْمُوعِ الْأَسْمِينَ وَاضِحَةٌ، وَقَدْ يُقْتَضَرُّ عَلَى السَّبَرِ.

الرَّابِعُ مِنْ مَسَالِكِ الْعَلَّةِ: السَّبَرُ والتَّقْسِيمُ. قَوْلُهُ (وَهُوَ) أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ السَّبَرِ وَالتَّقْسِيمِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَعْدَ بَقُولِهِ: «فَالتَّسْمِيَةُ بِمَجْمُوعِ/ الْأَسْمِينَ وَاضِحَةٌ». وَهَذَا يَشْتَرِطُ أَصُولُ الْفَقْهِ عِلْمًا. وَأَمَّا مَعْنَاهَا مُفْرَدِينَ فَالسَّبَرُ^(١) الْإِعْتِبَارُ، وَالتَّقْسِيمُ إِظْهَارُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى وُجُوهٍ مُخْتَلِفَةٍ. وَالسَّبَرُ نَوْعَانِ لِأَنَّ النَّازِلَ يُخْتَارُ أَيُّ يَعْتَبَرُ أَوَّلًا هَلْ بِالْمَحَلِّ أَوْصَافٌ ثُمَّ بَعْدَ وُجُودِهَا يُقَسِّمُهَا، ثُمَّ يَعْتَبِرُ ثَانِيًا الصَّالِحَ مِنْهَا لِلْعَلَّةِ، وَبِالْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ لِسَبَرِهِ كَانَ السَّبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى التَّقْسِيمِ.

قَوْلُهُ (وَيُيَبِّطُ مَا عَدَا الطَّعْمَ بِطَرِيقِهِ) أَيُّ كَانَ يُيَبِّطُ الْقَوْتَ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْمِلْحِ مَعَ انْتِفَاءِ الْقَوْتَ فِيهِ بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِنْعَكَاسِ فِي الْعَلَّةِ الْمَبْنِيَّ مَعَ تَعَدُّوْهَا. وَيُيَبِّطُ الْكَيْلَ وَالْقَوْتَ أَيْضًا بِمُخَالَفَتِهَا لِظَاهِرِ خَيْرِ مَسَلَمٍ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»^(٢) لِأَنَّهُ عُلِّقَ الْحُكْمُ فِيهِ بِاسْمِ الطَّعَامِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْمَطْعُومِ، وَالْمُعَلَّقُ بِالْمُسْتَقِ مَعْلَلٌ بِمَا مِنْهُ الْإِشْتِقَاقُ كَالْقَطْعِ وَالْجُلْدِ الْمُعْلَقَيْنِ بِاسْمِ السَّارِقِ وَالزَّانِي.

(١) «الْقَامِرُس» (١٠٦/٢)، «الْمَصْبَاحُ الْمُبِيرُ» (ص: ٢٦٣).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاقَاةِ، بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ (٤٠٥٦).

وَيَكْفِي قَوْلُ الْمُسْتَدَلِّ: «بَحْثُ فَلَمْ أَجِدْ، الْأَصْلُ عَدَمٌ مَا سِوَاهَا»، وَالْمُجْتَهِدُ يَرْجِعُ إِلَى ظَنِّهِ.

وَيَكْفِي قَوْلُ الْمُسْتَدَلِّ فِي الْمُنَاطَرَةِ فِي خَصْرِ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَذْكُرُهَا: (يَحْثُ فَلَمْ أَجِدْ) غَيْرَهَا، (وَالْأَصْلُ عَدَمٌ مَا سِوَاهَا) لِغَدَالِيَّتِهِ مَعَ أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ فَيَذْفَعُ عَنْهُ بِذَلِكَ مَنَعَ الْخَصْرَ^(١). (وَالْمُجْتَهِدُ) أَيُّ النَّازِلُ لِنَفْسِهِ (يَرْجِعُ) فِي خَصْرِ الْأَوْصَافِ (إِلَى ظَنِّهِ) فَيَأْخُذُ بِهِ، وَلَا يَكْأْبِرُ نَفْسَهُ^(٢).

لِلْعَلَّةِ قَوْلُهُ (وَيَكْفِي) أَيُّ فِي دَفْعِ مَنَعَ الْعَرِضِ الْخَصْرَ.

قَوْلُهُ (وَالْأَصْلُ عَدَمٌ مَا سِوَاهَا) الْأَوَّلُ جَعَلَ الْوَاوَ بِمَعْنَى «أَوْ» كَمَا عَبَّرَ فِي تُسَخُّ الْمَتْنِ تَبَعًا لِمُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤) لِأَنَّ بَقَاءَهَا مَعَ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَدْخُولِهَا/ وَمَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ (لِعَدَالَتِهِ... الخ) تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ.

(١) انْظُرْ: «الْأَحْكَامُ» (٢٣٣/٣)، وَاشْرَحَ الْكُوكِبُ (١٤٣/٤)، وَاشْرَحَ الْعُضْدَةُ (٢٣٦/٢)، وَ«الْفَوَائِضُ» (٥٢٦/٢).

(٢) انْظُرْ: «الْأَحْكَامُ» (٢٣٥/٣)، وَاشْرَحَ الْكُوكِبُ (١٤٦/٤).

(٣) اِخْتَصَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢٣٦/٢).

(٤) كَالْأَمْدِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٢٣٣/٣).

لِلظَّنِّ فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ قَطْعِيًّا فَقَطْعِيًّا، وَإِلَّا فَظَنِّيًّا، وَهُوَ حُجَّةٌ
لِلْمَنَاطِرِ وَالْمَنَاطِرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ،

الْقَائِلُ (فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ) أَي كُلُّ مِنْهَا (قَطْعِيًّا فَقَطْعِيًّا) ^(١) أَي فِيهِذَا الْمَسْلُوكُ
قَطْعِيًّا (وَإِلَّا) بَأَنَّ كَانَ كُلُّ مِنْهَا ظَنِّيًّا، أَوْ أَخَذَهُمَا قَطْعِيًّا وَالْآخَرُ ظَنِّيًّا (فَظَنِّيًّا).
وَهُوَ) أَي الظَّنِّيُّ (حُجَّةٌ لِلْمَنَاطِرِ) لِنَفْسِهِ (وَالْمَنَاطِرِ) غَيْرُهُ (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) ^(٢) لَوْجُوبِ
الْعَمَلِ بِالظَّنِّ.

وَقِيلَ: «لَيْسَ بِحُجَّةٍ مُطْلَقًا لِجَوَازِ بُطْلَانِ الْبَاقِي» ^(٣).

لِلْمَنَاطِرِ

وَالثَّلَاثُ: «إِنْ أَجْمَعَ عَلَى تَعْلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ»، وَعَلَيْهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ،
وَرَابِعُهَا: «لِلْمَنَاطِرِ دُونَ النَّظَرِ». فَإِنْ أَبْدَى الْمُعْتَرِضُ وَصْفًا زَائِدًا لَمْ
يُكَلِّفْ بَيَانَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّعْلِيلِ، وَلَا يَنْقَطِعُ الْمُسْتَدَلُّ حَتَّى يَعْجِزَ عَنِ
إِبْطَالِهِ؛ وَقَدْ يَتَّفِقَانِ عَلَى إِبْطَالِ مَا عَذَا وَصَفَيْنِ، فَيَكْفِي الْمُسْتَدَلُّ
التَّرِيدُ بَيْنَهُمَا.

الْقَائِلُ (وَالثَّلَاثُ): «حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ» (إِنْ أَجْمَعَ عَلَى تَعْلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ) فِي الْأَصْلِ، (وَعَلَيْهِ
إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ) حَذَرًا مِنْ آدَاءِ بُطْلَانِ الْبَاقِي إِلَى خَطَأِ الْمُجْمَعِينَ ^(١).

(وَرَابِعُهَا): «حُجَّةٌ لِلْمَنَاطِرِ» لِنَفْسِهِ (دُونَ الْمَنَاطِرِ) غَيْرُهُ لِأَنَّ ظَنَّهُ لَا يَقُومُ
حُجَّةً عَلَى خُصْمِهِ ^(٢).

(فَإِنْ أَبْدَى الْمُعْتَرِضُ) عَلَى خَصْرِ الْمُسْتَدَلِّ الظَّنِّيِّ (وَصَفًا زَائِدًا) عَلَى أَوْصَافِهِ
(لَمْ يَكَلِّفْ بَيَانَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّعْلِيلِ) لِأَنَّ بُطْلَانَ الْحَصْرِ بِإِبْدَائِهِ كَافٍ فِي
الْإِعْتِرَاضِ، فَعَمَلُ الْمُسْتَدَلِّ دَفْعُهُ بِإِبْطَالِ التَّعْلِيلِ بِهِ ^(٣).

لِلْمَنَاطِرِ قَوْلُهُ (إِنْ أَجْمَعَ عَلَى تَعْلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ) أَي عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُعْلَلَةِ لَا
التَّعْبِيدِيَّةِ.

قَوْلُهُ (حَذَرًا مِنْ آدَاءِ بُطْلَانِ الْبَاقِي ... الخ) يُرِيدُ بِمَنْعِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ،
إِذْ لَا يَنْزِمُ مِنْ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَعْلِيلِ الْحُكْمِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مُعْلَلٌ بِشَيْءٍ وَمَا أَبْطَلَ.
قَوْلُهُ (الظَّنِّيُّ) بِالْخَرَجِ صِفَةً لَهُ «خَصَرٌ».

(١) «الْبَرَهَانُ» لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: (٣٦: ٢).

(٢) وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْأَنْدَلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ»: (٢٣٤/ ٣).

(٣) قَالَهُ الْجَاهِزِيُّ. «الْفَوَائِجُ»: (٥٢٦/ ٢). «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجَةِ»: (٢٣٦/ ٢). «التَّنْصِيفُ»

(٨٠/ ٢). «مُشَرِّحُ الْكَوَكِبِ»: (١٤٤/ ٤).

(١) فَيَعْمَلُ بِهِ وَفَاقًا. «الْفَوَائِجُ»: (٥٢٦/ ٢). «الْبَحْرُ»: (٢٢٢/ ٥). «مُشَرِّحُ الْكَوَكِبِ»: (١٤٦/ ٤).
(٢) أَي مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ. «مُشَرِّحُ التَّنْصِيفِ»: (ص: ٣٩٨). «الْبَحْرُ»: (٢٢٥/ ٥).
«مُشَرِّحُ الْكَوَكِبِ»: (١٤٦/ ٤).
(٣) قَالَهُ جَهْدُورُ الْخَنْفِيَّةِ. «فَوَائِجُ الرُّحُوتِ»: (٥٢٧/ ٢).

الفتاوى (ولا ينقطع المستدل) بإبدائه (حتى يعجز عن إبطاله) فإن غاية إبدائه منع لمقدمته من الدليل، والمستدل لا ينقطع بالمنع، ولكن يلزمه دفعه لسم دليله فيلزمه إبطال الوصف المبدأ عن أن يكون علته فإن عجز عن إبطاله انقطع^(١).

(وقد يتفقان) أي المتناظران (على إبطال ما عدا وصفين) من أوصاف الأصل ويختلفان في أيهما العلة (فيكفي المستدل الترديد بينهما) من غير احتياج إلى ضم ما عداهما إليهما في الترديد لاتفاقهما على إبطاله، فيقول: العلة إما هذا أو ذاك، لا جائز أن تكون ذاك لكذا، فتعين أن تكون هذا.

الحاشية قوله (ولا ينقطع المستدل... الخ) قال الزركشي^(٢): «وقيل: ينقطع لأنه ادعى حصراً ظهر بطلانه»، ثم نقل عن المصنف أنه قال: «وعندي أنه ينقطع إن كان ما اعترض به مساوياً في العلة لما ذكره في حصره وأبطاله، إذ ليس ذكر المذكور وإبطاله من ذكر المسكوب عنه».

قوله (ولكن يلزمه دفعه) أي دفع منع المقدمة بدليل يبطال عليه الوصف المبدئي.

(١) قاله الجواهر. «الفوائد» (٢/٥٢٥)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٣٦)، «التبصير» (١٤٤/٤).

(٢) (٨٠/٢)، «شرح الكوكب» (٤/١٤٤).

(٣) أي في شرح جمع الجوامع (٢/٨٠).

الفتاوى ومن طرق الإبطال: بيان أن الوصف طرد ولو في ذلك الحكم المذكورة والأنثوية في العتيق؛

الفتاوى (ومن طرق الإبطال) لعلية الوصف (بيان أن الوصف طرد)^(١) أي من جنس ما علم من الشارع إلغاؤه (ولو في ذلك الحكم) كما يكون في جميع الأحكام (كالذكورة والأنثوية في العتيق) فإنها لم تعتبر فيه. فلا يعمل بها شيء من أحكامه وإن اعتبر في الشهادة، والقضاء، والإرث، وولاية النكاح. والطرء في جميع الأحكام كالطول والقصر فإنها لم تعتبر في الفصا، ولا الكفاية، ولا الإرث، ولا العتيق، ولا غيرها، فلا يعمل بها حكم أصلاً.

الحاشية قوله (أن الوصف طرد) يقال فيه أيضاً: «طردي»، وسيأتي مع زيادة. قوله (كالطول والقصر) تطروا فيها للأشخاص، وإلا فقد يعتبران في الترخص وعذوبة في السفير.

قوله (ولا الكفاية) أي ولو بغير عتيق ككسوة، وصوم، وفدية حج بحيوان، فلا يعتبر طول أو قصر في العتيق، ولا فيمن يعطى الكسوة، ولا في نهار الصوم، ولا في حيوان الفدية.

قوله (ولا العتيق) أي ولو في غير الكفاية كالوصية/ يعتق عبد ونذرة.

(١) شرح المصنف في بيان طرق الإبطال، وهي ثلاثة، الأول: بيان أن الوصف الذي يدعي العتق طرد إما مطلقاً أي في جميع الأحكام كالطول والقصر في الفصا، وإما في ذلك الحكم المذكورة والأنثوية في العتيق. «الفوائد» (٢/٥٢٦)، «التبصير» (٤/١٤٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٣٨)، «الأحكام» (٣/٢٣٥)، «شرح الكوكب» (٤/١٤٤).

لَا يَحْتَاجُ وَمِنْهَا : أَنْ لَا تَظْهَرُ مَنَاسِبَةُ الْمَحْذُوفِ ، وَيَكْفِي قَوْلُ الْمُسْتَدِلِّ : « بَحِثْ فَلَـمْ أَجِدْ مُوَهِّمَ مَنَاسِبَةٍ » ،

الْمُسْتَدِلُّ (وَمِنْهَا) أَي مِّن طَرِيقِ الْإِبْطَالِ : (أَنْ لَا تَظْهَرُ مَنَاسِبَةُ) الْوَصْفِ (الْمَحْذُوفِ) (١) عَنْ الْإِيجَاءِ لِلْحُكْمِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهَا لَانْتِفَاءِ مَثْبِتِ الْعَلِيَّةِ بِخِلَافِهِ فِي الْإِبْهَاءِ . (وَيَكْفِي) فِي عَدَمِ ظُهُورِ مَنَاسِبَتِهِ « قَوْلُ الْمُسْتَدِلِّ » : « بَحِثْ فَلَـمْ أَجِدْ » فِيهِ (مُوَهِّمَ مَنَاسِبَةٍ) أَي مَا يُوقِعُ فِي الْوَهْمِ أَيِ الذَّهْنِ مَنَاسِبَةَ لَعْدَالِيَّةٍ مَعَ أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ (٢) .

لِلْمُنَاسِبَةِ قَوْلُهُ (لِلْحُكْمِ) صِلَةُ مَنَاسِبَةٍ . قَوْلُهُ (لَانْتِفَاءُ مَثْبِتِ الْعَلِيَّةِ) أَي وَهُوَ ظُهُورُ الْمُنَاسِبَةِ .

قَوْلُهُ (بِخِلَافِهِ فِي الْإِبْهَاءِ) أَي لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ظُهُورُ الْمُنَاسِبَةِ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا هُنَا لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّسَتْ فِيهِ الْأَوْصَافُ احْتِجَّ إِلَى بَيَانِ صِلَاحِيَّةِ بَعْضِهَا لِلْعَلِيَّةِ بِظُهُورِ الْمُنَاسِبَةِ فِيهِ . فَاشْتَرَطْنَا هُنَا لِعَارِضٍ ، لَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ بِمَعْنَى الْبَاقِيَةِ . فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ تَرْجِيحِ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَعْرُوفِ .

(١) هَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الثَّانِي مِنْ طَرِيقِ الْإِبْطَالِ ، وَهُوَ عَدَمُ ظُهُورِ الْمُنَاسِبَةِ ، بِأَنْ يَقُولَ الْمُسْتَدِلُّ : « بَحِثْ فِي الْوَصْفِ الْمَحْذُوفِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَنَاسِبَةً وَلَا مَا يُوَهِّمُ الْمُنَاسِبَةَ » ، وَكَانَ أَمَلًا لِلنَّظَرِ وَالْبَحْثِ عَدْلًا فَالظَّاهِرُ صَدَقَ .

وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَالْإِلْعَاقُ ، بِأَنْ يُثَبِّتَ الْمُسْتَدِلُّ الْحُكْمَ بِالْوَصْفِ الْبَاقِيِ فَقَطْ ، فَيُظْهِرُ اسْتِقْلَالَهُ بِالْعِلَّةِ ، فَيُعْلَمُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ لَا أَثَرَ لَهُ . « الْفَوَائِجِ » (٥٢٦/٢) ، « مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » (٢٣٨/٢) ، « الْأَحْكَامُ » (٢٣٥/٣) ، « شَرْحُ الْكَوَكِبِ » (١٤٦/٤) .

(٢) انْظُرْ : « الْأَحْكَامُ » (٢٣٦/٣) ، « مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » (٢٣٨/٢) ، « شَرْحُ الْكَوَكِبِ » (١٤٩/٤) ، « الْفَوَائِجِ » (٥٢٦/٢) .

لَا يَحْتَاجُ فَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَرِضُ أَنَّ الْمُسْتَبْقَى كَذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَدِلِّ بَيَانُ مَنَاسِبَتِهِ ، لِأَنَّهُ انْتَقَالَ ، وَلَكِنْ يُرْجَّحُ سَبَرُهُ بِمُوَافَقَةِ التَّعْدِيَةِ .

الْمُسْتَدِلُّ (فَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَرِضُ أَنَّ) الْوَصْفَ (الْمُسْتَبْقَى كَذَلِكَ) أَي لَمْ تَظْهَرِ مَنَاسِبَتُهُ (فَلَيْسَ لِلْمُسْتَدِلِّ) بَيَانُ مَنَاسِبَتِهِ لِأَنَّهُ انْتَقَالَ (مِنْ طَرِيقِ السَّبَرِ إِلَى طَرِيقِ الْمُنَاسِبَةِ ، وَالْإِنْتِقَالَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِنْتِشَارِ الْمَحْذُورِ ، وَلَكِنْ يُرْجَّحُ سَبَرُهُ) عَلَى سَبَرِ الْمُعْتَرِضِ النَّافِ لِعَلِيَّةِ الْمُسْتَبْقَى كَغَيْرِهِ (بِمُوَافَقَةِ التَّعْدِيَةِ) حَيْثُ يَكُونُ الْمُسْتَبْقَى مُتَّعِدِيًا ، فَإِنْ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ حُلَّةٌ أَفِيدَ مِنْ قُصُورِهِ عَلَيْهِ (١) .

لِلْمُنَاسِبَةِ قَوْلُهُ (وَلَكِنْ يُرْجَّحُ) أَي وَلَكِنْ لِلْمُسْتَدِلِّ تَرْجِيحُ سَبَرِهِ . قَوْلُهُ (كَغَيْرِهِ) أَي غَيْرِ الْمُسْتَبْقَى .

قَوْلُهُ (بِمُوَافَقَةِ التَّعْدِيَةِ) لِسَبَرِ الْمُسْتَدِلِّ . قَوْلُهُ (عَلَّةٌ) مَفْعُولٌ (تَعْدِيَةٍ الْحُكْمِ) .

(١) قَالَ الْجَاهِزُ : « الْأَحْكَامُ » (٢٣٦/٣) ، « مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » (٢٣٧/٢) ، « الْبَحْرُ » (٢٢٨/٥) ، « شَرْحُ الْكَوَكِبِ » (١٤٩/٤) .

وَيُسَمَّى اسْتِخْرَاجُهَا تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ ، وَهُوَ تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مَنَاسِبَةٍ مَعَ الْاِقْتِرَانِ وَالسَّلَامَةِ عَنِ الْقَوَادِحِ كَالْإِسْكَارِ .

(الخامس) مِنْ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ : (المناسبة والإحالة)^(١)

سُمِّيتْ مَنَاسِبَةُ الْوَصْفِ بِالْإِحَالَةِ لِأَنَّهَا يُجِبِلُ أَيُّ يَظُنُّ أَنَّ الْوَصْفَ عِلَّةٌ . (وَيُسَمَّى اسْتِخْرَاجُهَا) بِأَنَّ اسْتِخْرَاجَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ (تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ) لِأَنَّهُ إِبْدَاءٌ مَا نَبِطُ بِهِ الْحُكْمُ (وَهُوَ) أَيُّ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ (تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مَنَاسِبَةٍ) بَيْنَ الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ (مَعَ الْاِقْتِرَانِ) بَيْنَهَا (وَالسَّلَامَةِ) لِلْمَعْنَى (عَنِ الْقَوَادِحِ) فِي الْعِلَّةِ (كَالْإِسْكَارِ) فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(٢) ، فَهُوَ لِإِزَالَةِ الْعَنْتِلِ الْمَطْلُوبِ حِفْظَهُ مُنَاسِبٌ لِلْحَرَمَةِ وَقَدْ اقْتَرَنَ بِهَا وَسَلِّمَ عَنِ الْقَوَادِحِ .

الخامس مِنْ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ : الْمُنَاسِبَةُ

وَهِيَ لُغَةٌ : الْمَلَانِمَةُ^(٣) ، وَالْإِحَالَةُ : وَهِيَ لُغَةُ الظَّنِّ^(٤) ، وَهِيَ اسْتِثْنَاءٌ لِلْمَعْنَى الْاِصْطِلَاحِي ، وَهِيَ مَلَانِمَةُ الْوَصْفِ الْمَعْنَى لِلْحُكْمِ . قَوْلُهُ (تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ) قَدْ فَسَّرَهُ الْمُصَنِّفُ عَقِبَهُ ، فَإِنَّهُ فَسَّرَ التَّخْرِيجَ بِالتَّعْيِينِ ، وَالْمَنَاطِ بِالْعِلَّةِ الَّتِي نَبِطُ بِهَا الْحُكْمُ ، وَأَصْلُ الْمَنَاطِ مَوْضِعُ النُّوْطِ أَيُّ التَّعْلِيقِ^(٥) .

قَوْلُهُ (مَعَ الْاِقْتِرَانِ) خَرَجَ بِهِ إِبْدَاءُ الْمُنَاسِبَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فِي السَّبْرِ .

(١) قَالَ بِهِ الْجَاهِيزُ . «التَّيْسِيرُ» (٤٣/٤) ، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَجِبِ» (٢٣٩/٢) ، «التَّشْفِيفُ» (٨٢/٢) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (١٥٢/٤) .
(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَشْرِبَةِ ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَأَنْ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ ، ٥١٨٥ ، ٥١٨٢ .
(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَشْرِبَةِ ، بَابُ الْحَمْرِ مِنَ الْعَنْتِلِ ٥٥٨٥-٥٥٨٦ .
(٤) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (١٧٩/١) ، «الْمَصْبَاحُ الْخَبِيرُ» (٦٢/٢) .
(٥) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٥١٠/٣) .
(٥) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٥٩٠/٢) .

وَيَابَعْتَارُ الْمُنَاسِبَةِ فِي هَذَا يَنْفَصِلُ عَنِ التَّرْتِيبِ مِنَ الْإِبْدَاءِ ، ثُمَّ السَّلَامَةُ عَنِ الْقَوَادِحِ كَأَنَّهَا قَيْدٌ فِي التَّسْمِيَةِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَسْلُوكٍ لَا يَنْبَغُ بِدُونِهَا . وَهِيَ وَالْاِقْتِرَانُ مَزِيدَانِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ^(١) فِي الْحَدِّ ، لَكِنَّهُ حَدٌّ بِهِ الْمُنَاسِبَةُ وَسَمَّاها تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ ، وَمَا صَنَعَهُ الْمُصَنِّفُ أَقْبَعُ .

لِلْمُنَاسِبَةِ قَوْلُهُ (يَنْفَصِلُ عَنِ التَّرْتِيبِ مِنَ الْإِبْدَاءِ) أَيُّ يَمْتَازُ/ عَنِ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْإِبْدَاءِ السَّابِقَةِ كَمَا يَمْتَازُ عَنِ بَقِيَةِ أَقْسَامِهِ بِالْمُنَاسِبَةِ أَيُّ ظَهَرَهَا . قَوْلُهُ (كَأَنَّهَا قَيْدٌ فِي التَّسْمِيَةِ) يَعْنِي جُزْءًا مِنْ مُسَمًّى هَذَا الْمَسْلُوكِ . وَأَمَّا بِالْمُنَاسِبَةِ إِلَى غَيْرِهِ فَشَرَطُ خَارِجٍ عَنْ مُسَمَّاءَ عَلَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي حَدِّ الْمَسْلُوكِ لِيَحْتَاجَ إِلَى هَذَا الْاعْتِدَارِ ، بَلْ فِي حَدِّ اسْتِخْرَاجِهِ .

قَوْلُهُ (لَكِنَّهُ حَدٌّ بِهِ) أَيُّ بِالْحَدِّ وَهُوَ تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مَنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ .

قَوْلُهُ (وَمَا صَنَعَهُ الْمُصَنِّفُ أَقْبَعُ) أَيُّ لِأَنَّ الْاِقْتِرَانَ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْمُنَاسِبَةَ مَعْتَبَرَةٌ فِي التَّعْلِيلِ ، لَا لِيَبَيِّنَ حَقِيقَتَهَا ، وَلِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْاِسْتِخْرَاجِ تَخْرِيجًا أَنْسَبُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمُنَاسِبَةِ تَخْرِيجًا ، وَلِأَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ أَخَذَ الْمُنَاسِبَةَ فِي حَدِّ الْمُنَاسِبَةِ .

فَوَزَدَ عَلَيْهِ أَنَّ تَعْرِيفَ اللَّشَى بِتَقْيِيهِ فَاحْتِجَ إِلَى الْجَوَابِ بِأَنَّ الْمَحْدُودَ الْمُنَاسِبَةَ بِالْمَعْنَى الْاِصْطِلَاحِي ، وَالْمَأْخُوذُ فِي الْحَدِّ الْمُنَاسِبَةُ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ، وَالْمُصَنِّفُ أَخَذَهَا فِي تَعْرِيفِ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ فَسَلِّمَ مِنَ الْاِعْتِرَاضِ .

(١) صَارَتْهُ رَحِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، فِي «الْمُخْتَصَرِ» (٢٣٩/٢) : «الرَّابِعُ : الْمُنَاسِبَةُ وَالْإِحَالَةُ ، وَتُسَمَّى تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ ، وَهُوَ تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِاسْتِخْرَاجِ إِبْدَاءِ الْمُنَاسِبَةِ مِنْ قَائِلِهِ لَا يَنْبَغُ وَلَا غَيْرِهِ كَالْإِسْكَارِ فِي التَّخْرِيمِ» .

المتن ويتحقق الاستقلال بعدم ما سواه بالسبب .

البيان (ويتحقق الاستقلال) أي استقلال الوصف المناسب في العلية (بعدم ما سواه بالسبب) ، لا بقول المستدل : بحثت فلم أجد غيره ، والأصل عدمه كما نفد في السبب لأن المقصود هنا الإثبات ، وهناك النفي .

البيان قوله (ويحقق) مبني للمفعول . قوله (بعدم ما سواه) متعلق بـ «يُحقق» . وقوله (بالسبب) متعلق بـ «عدم» .

وقد يقال : في / إثبات المستدل استقلال الوصف بعدم غيره المثبت له بالسبب انتقال من طريق المناسبة إلى طريق السبب ، وهو ممنوع للانتشار المحدود كما قدّم الشارح نظيره قبل هذا المسلك ؟

و يجاب بأن المنوع فيه الانتقال من مسلك إلى آخر كما هناك ، وهنا لم ينتقل منه ، بل تمّ دليله بمسلك آخر .

قوله (والأصل عدمه) العطف بالواو هنا أولى بخلاف ما قدّمته في السبب لأن الاعتبار هنا إثبات الوصف الصالح للعلية ، وتمّ نفي ما لا يصلح لها كما نبّه عليه الشارح . فإذا لم يكف هنا الأمران فأحدثهما أولى .

المتن والمناسب : الملائم لأفعال العقلاء عادة ، وقيل : «ما يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً» ،

البيان (والمناسب) المأخوذة من المناسبة المتقدمة (الملائم لأفعال العقلاء) ^(١) عادة كما يقال : هذه اللؤلؤة مناسبة لهذه اللؤلؤة ، بمعنى أنّ جمعها معها في سلك موافق لعادة العقلاء في فعل مثله . فمُناسبة الوصف للحكم المترتب عليه موافقة لعادة العقلاء في صمّهم الشيء إلى ما يُلائمه .

(وقيل) : «هو (ما يجلب) للإنسان (نفعاً أو يدفع) عنه (ضرراً)» ^(٢) . قال في المحصول : «وهذا قول من يُعلّل أحكام الله بالمصالح ، والأوّل قول من يابأه ، والنفع اللذة والضرر الألم» ^(٣) .

البيان قوله (والنفع اللذة ، والضرر الألم) أي أو سببها .

(١) هذا تعريف من لا يُعلّل أفعال الله تعالى بالغرض ، وهم جمهور الأشاعرة . «المحصول» (١٥٨/٥) ، «البحر» (٢٠٦/٥) .

(٢) اختاره البيضاوي في «المنهاج» (ص : ١٥٤) ، والقرافي في «التفريح» (ص : ٣٩٩) .

(٣) «المحصول» للرازي (١٥٧/٥) . وقال بعد تعريف النفع والضرر : «والصواب عندي : أنه لا يجوز تحديدهما» .

لِللَّيْلِ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : « مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ لَتَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ » ، ...

لِللَّيْلِ (وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ) الدَّبُوسِيُّ^(١) مِنَ الْحَنْفِيَّةِ : هُوَ (مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعُقُولِ لَتَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ)^(٢) مِنْ حَيْثُ التَّعْلِيلُ بِهِ . وَهَذَا مَعَ الْأَوَّلِ مُتَقَارِبَانِ^(٣) . وَقَوْلُ الْخَصْمِ فِيهَا هُوَ كَذَلِكَ : « لَا يَتَلَقَّاهُ عَقْلِي بِالْقَبُولِ » غَيْرُ قَادِحٍ^(٤) .

لِللَّيْلِ قَوْلُهُ (الدَّبُوسِيُّ) بِتَخْفِيفِ الْمُوحَّدَةِ نِسْبَةً إِلَى دَبُوسِي قَرِيبَةٍ بَيْنَ بُخَارِيِّ وَسَمَرْقَنْدٍ .

قَوْلُهُ (وَهَذَا مَعَ الْأَوَّلِ مُتَقَارِبَانِ) يُقَالُ فِي الثَّانِي وَالرَّابِعِ - وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْأَمَدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ ، وَغَيْرُهُمَا - كَذَلِكَ ، بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا وَمَنْ الثَّالِثِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ^(٥) إِبْضَاحٌ لِلأَوَّلِ .

قِيلَ : وَاقْتَصَارُهُمْ فِي الرَّابِعِ عَلَى الرَّصْفِ جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْعِلَّةَ قَدْ تَكُونُ حُكْمًا شَرْعِيًّا ، فَلَوْ أَبْدَلُوهُ/ بِ «مَعْلُومٍ» كَانَ أَوَّلِي . وَالْأَوَّلِيُّ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ فِي التَّرْجِيحَاتِ : « إِنَّ الْحُكْمَ وَصَفٌ ، لِأَنَّهُ وَصَفٌ لِلْفِعْلِ الْقَائِمُ هُوَ بِهِ » .

(١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَيْسَى الدَّبُوسِيُّ الْحَنْفِيُّ ، الْعَلَامَةُ الْقَاضِي ، ضَرَبَ بِهِ الْمَثَلَ فِي النُّظَرِ وَاسْتِخْرَاجِ الْحُجَجِ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَبْرَزَ عِلْمَ الْخِلَافِ إِلَى الْوُجُودِ ، وَكَانَ لَهُ مَنَاطِرُ فِي الْبُخَارِيِّ وَسَمَرْقَنْدٍ مَعَ الْفُحُولِ ، وَأَجَلَ تَصَانِيفَهُ الْأَسْرَارَ ، وَتَقْوِيمَ الْأَدَلَّةِ ، تَوَفَّى بِبُخَارَى سَنَةِ ٤٣٠ هـ . « الْفَوَائِدُ الْبَيْهَقِيَّةُ » (ص : ١٨٤) .

(٢) « فَوَائِدُ الرُّوحَاتِ » (٢/ ٥٢٧) ، « الْأَحْكَامُ » (٣/ ٢٣٧) ، « مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » (٢/ ٣٣٩) .

(٣) بَلْ مُتَحَدِّانِ ، وَالْخِلَافُ لِقَاضِي ، كَمَا يَرَى عَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ فِي « فَوَائِدِ الرُّوحَاتِ » (٢/ ٥٢٧) .

(٤) هَذَا رَدٌّ عَلَى اعْتِرَاضِ الْأَمَدِيِّ عَلَى تَعْرِيفِ الدَّبُوسِيِّ ، وَهُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا إِلَى تَعْرِيفِ الرَّصْفِ الْأَوَّلِيِّ إِذْ هُمَا مُتَحَدِّانِ ، حَيْثُ قَالَ فِي « الْأَحْكَامِ » (٣/ ٢٣٧) : « تَقْسِيمُ الْمُنَاسِبِ بِهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ أُمِكنَ أَنْ يُحَقِّقَهُ النَّاطِقُ مَعَ نَفْسِهِ فَلَا طَرِيقَ لِلْمَنَاطِرِ إِلَى إِثْبَاتِهِ عَلَى خَصْمِيهِ فِي مَقَامِ النَّظَرِ لِأَمْكَانِ أَنْ يَقُولَ الْخَصْمُ : هَذَا يَمَّا لَمْ يَتَلَقَّاهُ عَقْلِي بِالْقَبُولِ فَلَا يَكُونُ مُنَاسِبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَيَّ وَإِنْ تَلَقَّاهُ عَقْلِي غَيْرِي بِالْقَبُولِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِالاحتِجَاجِ عَلَى تَلَقُّي عَقْلِي غَيْرِي لَهُ بِالْقَبُولِ أَوْ أَنَّ بَيْنَ الْاحتِجَاجِ عَلَى غَيْرِي بِعَدَمِ تَلَقُّي عَقْلِي لَهُ بِالْقَبُولِ » .

(٥) فِي « ج » : (الْمُحَقِّقِينَ) .

لِللَّيْلِ

لِللَّيْلِ

وَقَدْ يُقَالُ : الْوَصْفُ فِي مِثْلِ هَذَا صَارَ عَلَمًا عَلَى مَا يُنْبِطُ بِهِ الْحُكْمُ سِوَاهُ أَكَّانَ وَصْفًا لَعُونًا أَمْ لَا ، لَكِنْ لَمَّا رَأَى الْمَصْنِيفُ أَنَّ ذِكْرَهُ يُؤْهِمُ إِخْرَاجَ غَيْرِهِ اخْتَارَ التَّعْرِيفَ الْأَوَّلَ .

قَوْلُهُ (وَقَوْلُ الْخَصْمِ ... الْخ) وَجْهُهُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِتَلَقُّي الْعُقُولِ التَّسْلِيمَةَ بِالْقَبُولِ ، فَلَا يَتَقَدَّحُ فِيهِ عَدَمُ تَلَقُّي عَقْلِي الْمَعْتَرِضِ ، وَهَذَا مَا قَالَهُ بَعْضُ مَنْ اعْتَنَى كَالشَّارِحِ بِكَلَامِ الدَّبُوسِيِّ ، وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْمَصْنِيفُ كَالْعَصِيدِيِّ^(١) وَغَيْرِهِ : أَنَّ الدَّبُوسِيَّ قَانِلٌ بِامْتِنَاعِ التَّسْلِيمِ بِذَلِكَ فِي مَقَامِ الْمُنَاطَرَةِ دُونَ مَقَامِ النَّظَرِ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَكَابِرُ نَفْسَهُ فِيهَا يَتَقَضِي بِهِ عَقْلُهُ .

(١) فِي مَشْرِحِ الْمَخْتَصَرِ (٢/ ٢٣٩) ، رَفَعَ الْحَاجِبُ (٤/ ٣٣٢) ، وَهُوَ أَوَّلِي . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الملك وقيل: «وصف ظاهرٌ منضبطٌ يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشارع من حصول مصلحة أو دفع مفسدة». فإن كان خفياً أو غير منضبط اعتُبر ملازمه، وهو المظنة.

الملك (وقيل هو) وصف ظاهرٌ منضبطٌ يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشارع في شرعية ذلك الحكم (من حصول مصلحة، أو دفع مفسدة^(١)).

فإن كان الوصف خفياً، أو غير منضبط اعتُبر ملازمه الذي هو ظاهر منضبط (وهو المظنة)^(٢) له، فيكون هو العلة كالسفر مظنة للمشقة المترتب عليها الترخُّص في الأصل لكنها لما لم تنضبط لاختلافها بحسب الأشخاص، والأحوال، والأزمان، نيط الترخُّص بمظنتها.

للشيئة قوله (ما يصلح كونه مقصوداً) فاعل «يحصل» «ما» والمقصود هو الحكم. وخُرج بـ «يُحصل عقلاً... الخ» الوصف المستقنى في السير والمدار في الدوران وغيرهما من الأوصاف التي تصلح للعلة ولا تصلح عقلاً من ترتيب الحكم عليها المنع المذكور من حصول مصلحة أو دفع مفسدة، ولا يلزم من ذلك خلوه هذه الأوصاف عن اشتغالها على حكمة.

قوله (من حصول مصلحة أو دفع مفسدة) المصلحة اللذة أو سببها، والمفسدة الألم أو سببها، وكلٌّ منها دُنيوي وأخروي.

(١) قاله الأندلسي في «الأحكام» (٣/٢٣٥)، وابن الحاجب في المختصر (٢/٣٣٩)، والعذني شرحه (٢/٣٣٩)، شيخ الإسلام في «لب الأصول» (ص ١٢٢)، وقال في شرحه: أو أنها اعتُبر لأنه قول الحقين، ولأنه أنسب بقولي كثيره: (فإن كان الوصف خفياً...) .
(٢) «الأحكام» (٣/٢٣٥)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٣٩)، وشرح العبد (٢/٣٣٩).

الملك وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقيناً أو ظناً كالبيع والقصاص،

الملك (وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقيناً أو ظناً كالبيع)^(١) يحصل المقصود من شرعه - وهو الملك - يقيناً، (والقصاص) يحصل المقصود من شرعه - وهو الانزجار عن القتل - ظناً، فإن المستعين عنه أكثر من المقدمين عليه.

الشيئة قوله (كالسفر... الخ) مثال لمظنة غير المنضبطة. ومثال مظنة الحقي الرطبة فإنة مظنة لشغل الرحم المرتب عليه وجوب العدة في الأصل حفظاً للنسب لكنه لما خفي نيط وجوبها بمظنته.

قوله (وهو الانزجار) جعل هنا حكمة ترتب وجوب القصاص على علة الانزجار، وجعلها في شروط العلة حفظ النفوس، ولا منافاة لأن الثاني مقصود بالذات، والأول بالعرض لكونه طريقاً للثاني.

(١) لما فرغ المصنف من بيان المناسبات في اصطلاح العلماء شرع في بيان أقسامه، وله تقسيمات ثلاث ذكرها المصنف ومن جعلها أيضاً يرجع في الحقيقة إلى ثلاث.
الأول: باعتبار حصول المقصود من شرع الحكم، وهو على خمسة أقسام لم يذكر المصنف غيرها.
«الأحكام» (٣/٢٣٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٤٠)، وشرح العبد (٢/١٥٦).

للتأويل، وقد يكون محتملاً سواء كحد الحظر، أو نفيه أرجح كنيكاح الأيسر للتأويل، والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع كجواز القصر للمترفة.

(وقد يكون) حصول المقصود من شرع الحكم (محتملاً) كاحتمال انتفائه (سواء كحد الحظر) فإن حصول المقصود من شرعه - وهو الانزجار عن شرعها - وانتفاؤه متساويان بتساوي المتنعين عن شرعها والمقدمين عليه فيما يظهر (أو) يكون (نفيه) أي انتفاء المقصود من «نفي الشيء» بالبناء للفاعل، أي انتفى (أرجح) من حصوله كنيكاح الأيسر للتأويل الذي هو المقصود من النكاح فإن انتفائه في نكاحها أرجح من حصوله.

(والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع)^(١) أي بالمقصود المتساوي الحصول والانتفاء.

للإتيان قوله (فإن المتنعين عنه أكثر من المتقدمين عليه) لأن الغالب من حال المكلف أنه إذا علم: أنه إذا قتل قُتل، كف عن القتل.

قوله (فيما يظهر) أي لنا، لا في نفس الأمر لتعدد الاطلاع عليها فهو تقريبي لا تحقيقي.

قوله (من نفي شيء... الخ) نية به على أن «نفي» كما يستعمل متعدياً يستعمل لازماً.

قوله (والأصح جواز التعليل بالثالث والرابع أي المقصود... الخ) فقضية جواز التعليل بالحكمة، وعمله إذا انضبطت بقرينة قوله قبل: «فإن كان الوصف خفياً، أو غير منضبط... الخ» وإن كان مخالفاً لما اقتضاه كلامه في أوائل/ شروط العلة.

(١) قال الأمامي في «الأحكام» (٣/٢٣٩): «الفسان الأولان منتقن على صحة التعليل بها عند القائلين بالنسبية، وأما القسم الثالث والرابع فالانفاق واقع على صحة التعليل بها إذا كان ذلك في أحد الصور الشاذة وكان المقصود ظاهراً من الوصف في غالب صور الجنسي وإلا فلا» (مختصراً).

.....

والمرجوح الحصول نظراً إلى خصوصها في الجملة (كجواز القصر للمترفة) في سفره المتفق فيه المشقة التي هي حكمة الرخصي نظراً إلى حصولها في الجملة. وقيل: «لا يجوز التعليل بها لأن الثالث مشكوك الحصول، والرابع مرجوحه». أما الأول والثاني فيجوز التعليل بها قطعاً.

ويؤخذ من ذلك مع ما مر: أن الحكمة إذا علل بها يكون دليلاً لها لحكمة.

قوله (كجواز القصر للمترفة) نظير للذين قبله فيكون^(١) دليلاً له كما صرح ابن الحاجب^(٢)، والمعنى: كجواز القصر لمن ذكر حيث اعتبر فيه السفر مع انتفاء المشقة فيه ظناً أو شكاً، والجامع بينه وبين ذينك انتفاء المقصود وإن لم يُعلل به في هذا.

قوله (أما الأول والثاني فيجوز التعليل بها قطعاً) هذا مفيد بمحل الخلاف المتقدم في جواز التعليل بالحكمة، أو هو بالنسبة إلى القول بجواز التعليل بها إن انضبطت لأن الظاهر أن الكلام هنا مقرر عليه.

(١) ما بين معكوفين ساقط من «آ».

(٢) عبارته، رحمه الله تعالى، في «مختصر المتن» (٢/٢٤٥): «وقد يحفل المقصود من شرع الحكم بغيرها وظناً كالبيع والخصاص، وقد يكون الحصول ونفيه متساويين كحد الحظر، وقد يكون نفيه أرجح كنيكاح الأيسر لمصلحة التأويل. وقد ينكر الثاني والثالث، لنا: أن البيع مظنة الحاجة إلى التعاوض وقد اعتبر وإن انتفى الظن في بعض الصور، والسفر مظنة المشقة وقد اعتبر وإن انتفى الظن في المالك المترفة».

للأخت **فإن كان فائتاً قطعاً فقالت الحنفية: «يُعتبر»**، والأصح لا يُعتبر سواء كان ما لا يُعبد فيه كالحقوق نسب المشرقي بالمغربي، وما فيه تعبد كاستبراء جارية اشتراها بائعها في المجلس.

للأخت (فإن كان) المقصود من شرع الحكم (فائتاً قطعاً) في بعض الصور (فقالت الحنفية^(١)): «يُعتبر» المقصود فيه حتى يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه كما سيظهر. (والأصح لا يُعتبر)^(٢) للقطع بانتفائه. (سواءً) في الاعتبار وعدمه (ما) أي الحكم الذي (لا يُعبد فيه كالحقوق نسب المشرقي بالمغربي) عند الحنفية^(٣). فإنهم قالوا: من تزوج بالمشرقي امرأة بالمغرب فانت بوليد بلحنه، فالمقصود من التزوج - وهو حصول النطفة في الرحم ليحصل العلوق فيلحق النسب - فانت قطعاً في هذه الصورة للقطع عادة بعدم تلاقي الزوجين. وقد اعتبره الحنفية فيها لوجود مظهره - وهي التزوج - حتى يثبت الحقوق. وغيرهم لم يعتبره، وقال: لا عبرة بسننهم مع القطع بانتفائه فلا حقوق.

للأخت قوله (يُعتبر المقصود فيه) أي في بعض الصور.

.....

للأخت (وما) أي والحكم الذي (فيه تعبد كاستبراء جارية اشتراها بائعها) لرجل منه (في المجلس) أي مجلس البيع. فالمقصود من استبراء الجارية المشتراة من رجل - وهو معرفة براءة رحيها منه المسبوقة بالجهل بها - فانت قطعاً في هذه الصورة لانتهاء الجهل فيها قطعاً. وقد اعتبره الحنفية فيها تقديرًا حتى يثبت فيها الاستبراء^(١). وغيرهم لم يعتبره، وقال بالاستبراء فيها تعبدًا كما في المشتراة من امرأة لأن الاستبراء فيه نوع تعبد كما علم في محله بخلاف حقوق النسب.

للأخت قوله (لرجل) متعلق بـ «بائعها». وقوله (منه) متعلق بـ «اشتراها». قوله (المسبوقة) تعلق بـ «معرفة».

- (١) «فوائض الرحو» (٢/ ٤٧٢-٤٧٣).
(٢) قاله المالكية، والشافعية، والحنابلة. «الأحكام» (٣/ ٢٤٠). مختصر ابن الحاجب (٢/ ٢٤٠).
«شرح الكوكب» (٤/ ١٥٨).
(٣) «فوائض الرحو» (٢/ ٤٧٢).

(١) «فوائض الرحو» (٢/ ٤٧٣).

المالكية والمناسِبُ: ضروري، فحاجي، فتحسيني. والضروري كحفظ الدين، فالتنقيس، فالعقل، فالتنسيق، فالمال، والعرض.

والتنسيق (من حيث شرع الحكم له أقسام^(١)): (ضروري، فحاجي، فتحسيني) عطفها بـ «الفاء» ليُفيد أن كلاً منها دون ما قبله في الرتبة.

(والضروري): وهو ما تصل الحاجة إليه إلى حد الضرورة (كحفظ الدين) المشروع له قتل الكفار، وعقوبة الداعين إلى البدع، (فالتنسيق) أي جففتها المشروع له القصاص، (فالعقل) أي جففته المشروع له حد السكر، (فالتنسيق) أي جففته المشروع له حد الزنا، (فالمال) أي جففته المشروع له حد السرقة وحد قطع الطريق،

للملكنة قوله (دون ما قبله في الرتبة) أي فيقدم ما قبله عليه عند التعارض. وقد اجتمعت أقسام التناسيب في التنقيح: فتنقية التنسيق ضرورية، والزوجة حاجية، والأقارب تحسينية.

ويعبر عن الحاجي بـ «المصلحة» كما صاغ البيضاوي^(٢).

قوله (كحفظ الدين... الخ) الكاف فيه استقصائية لأن الكلمات المرادة هنا محصورة فيما ذكره.

قوله (وعقوبة الداعين إلى البدع) الأولى جعلها من مكمل الضروري^(٣) الآتي بيانه في كلامه.

(١) هذا هو التقسيم الثاني من تقسيمات التناسيب الثلاثة، وهو باعتبار المقصود من شرع الحكم، وهو أيضاً على ثلاثة أقسام كما ذكر المصنف وغيره. «المحصل» (١٦٢/٥)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٠/٢)، «البحر» (٢٠٨/٥)، «شرح الكوكب» (١٥٩/٤).

(٢) أي في «النهاج» (ص: ١٥٤).

(٣) كما فعل الزركشي في «البحر» (٢١٠/٥).

(والعرض)^(١) أي جففته المشروع له حد القذف. وهذا زاده المصنف كالطوفي^(٢). وعطفه بـ «الواو» إشارة إلى أنه في رتبة المال، وعطف كلاً من الأربعة قبله بـ «الفاء» لإفادة أنه دون ما قبله في الرتبة.

للملكنة قوله (المشروع له حد القذف) أي أو التعذيب لأنه الواجب في قذف غير المحض وفي الإيذاء في العرض بغير قذف.

قوله (إشارة إلى أنه في مرتبة المال) قال الزركشي: «والظاهر أن الأغراض تتفاوت قيمتها ما هو من الكليات وهو الأنساب وهو أرفع من الأموال فإن جففتها تارة بتحريم الزنا، وتارة بتحريم القذف المضي إلى الشلث في الأنساب، وتحريم الأنساب مقدم على الأموال. ومنها ما هو دونها وهو ما عدا الأنساب^(٣). فقوله: «ومنها ما هو دونها» أي ومن الأغراض ما هو دون الكليات فهو دون الأموال، لا في رتبتهما كما زعمه المصنف^(٤).

(١) عند المالكية والحنابلة، ومتأخري الشافعية. «نشر البود» (١٧٨/٢)، «البحر» (٢١٠/٥)، «شرح الكوكب» (١٦٢/٤).

(٢) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، نجم الدين الطوفي الحنبل، الفقيه الأصمعي الشافعي، وكان شيعياً متحرراً في الاعتقاد عن السنة، له مصنفات كثيرة في فروع شتى، منها: مختصر روضة الناظر، ثم شرحه في مجلدين وغيرهما، توفي سنة ٧١٦ هـ. «شعرات الذهب» (٣٨/٦).

(٣) «تشنيف المسامح» للزركشي (٨٦/٢).

(٤) وبه قال أيضاً الشنقيطي في «نشر البود على مراقي السجدة» (١٧٨/٢).

وَيُلْحَقُ بِهِ مَكْمَلُهُ كَحَذِّ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ .

وَالْحَاجِي كَالْبَيْعِ فَالْإِجَارَةُ . وَقَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا كَالْإِجَارَةِ لِتَرْبِيَةِ
الطِفْلِ . وَمَكْمَلُهُ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ . وَالتَّحْسِينِيُّ : غَيْرُ مُعَارِضِ الْقَوَاعِدِ
كَسَلْبِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ ، وَالْمُعَارِضُ كَالْكِتَابَةِ .

وَيُلْحَقُ بِهِ (أَيْ بِالضَّرُورِيِّ) فَيَكُونُ فِي رَتَبَتِهِ (مَكْمَلُهُ كَحَذِّ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ) فَإِنَّ
قَلِيلَهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ الْمَيُوتُ لِحِفْظِ الْعَقْلِ فَيُؤَلِّغُ فِي حِفْظِهِ بِالْمَتْنِ مِنَ الْقَلِيلِ وَالْحَذِّ
عَلَيْهِ كَالْكَثِيرِ .

(وَالْحَاجِي) وَهُوَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يَصِلُ إِلَى حَذِّ الضَّرُورَةِ (كَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ)
الْمَشْرُوعِينَ لِلْمَلِكِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَقُوتُ بِفَوَاتِهِ لَوْ لَمْ يَشْرَعْ شَيْءٌ مِنَ
الضَّرُورِيَّاتِ السَّابِقَةِ .

وَعُظِفَ الْإِجَارَةُ بِـ « الْفَاءِ » لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيْعِ .

(وَقَدْ يَكُونُ) الْحَاجِي فِي الْأَصْلِ (ضَرُورِيًّا) فِي بَعْضِ الصُّوَرِ (كَالْإِجَارَةِ)
لِتَرْبِيَةِ الطِّفْلِ) فَإِنَّ مَلِكَ الْمَنْعَةِ فِيهَا ، وَهِيَ تَرْبِيَتُهُ ، يَقُوتُ بِفَوَاتِهِ - لَوْ لَمْ تُشْرَعْ
الْإِجَارَةُ - حِفْظُ نَفْسِ الطِّفْلِ (١) .

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (فَإِنَّ مَلِكَ الْمَنْعَةِ فِيهَا) أَيْ فِي الْإِجَارَةِ . قَوْلُهُ (حِفْظُ نَفْسِ الطِّفْلِ) فَاعِلٌ
« يَقُوتُ » أَيْ يَقُوتُ جَفَفْتُهَا بِفَوَاتِ تِلْكَ الْمَنْعَةِ . وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ قَدْ تَقَوَّتْ
الْمَنْعَةُ وَلَا يَقُوتُ حِفْظُ نَفْسِ الطِّفْلِ بِأَن يُوَجَدَ مُتَبَرِّعٌ ، أَوْ مَنْ يُرَبِّيهِ لِيَجْعَلَ ، أَوْ
يُبَاشِرَ الْوَلِيَّ تَرْبِيَتَهُ ، أَوْ يَشْتَرِي لَهُ أَمَةً تُرَبِّيهِ ؟ وَجَابَ بِأَنَّهُ مُرَادُهُمْ أَنَّ فَوَاتَ مَلِكِ
الْمَنْعَةِ مَظَنَّةٌ لِفَوَاتِ حِفْظِ نَفْسِ الطِّفْلِ لَوْ لَمْ تُشْرَعْ الْإِجَارَةُ ، وَاعْتِبَارُ الْمَظَنَّةِ لَا
يُؤَثِّرُ فِيهِ مَعَ وَجُودِهَا فَوَاتُ الْمَنِيَةِ .

(١) « الْأَحْكَامُ » (٢٤١ / ٣) ، « شَرْحُ الْعُضْدَةِ » (٢٤١ / ٢) ، « الْبَحْرُ » (٢١١ / ٥) ، « شَرْحُ الْكَوْكَبِ »
(١٦٥ / ٤) ، « الْفَوَاتِحُ » (٤٧١ / ٢)

.....

الْبَيْعِ (وَمَكْمَلُهُ) أَيْ الْحَاجِي (كَخِيَارِ الْبَيْعِ) الْمَشْرُوعِ لِلزَّوْجِيِّ كَمَلِ بِهِ الْبَيْعُ لِمُسْلِمٍ عَنْ
الْغَيْبِ (١) .

(وَالتَّحْسِينِيُّ) (٢) - وَهُوَ مَا اسْتَحْسِنَ عَادَةً مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَيْهِ - قِسْمَانِ :
(غَيْرُ مُعَارِضِ الْقَوَاعِدِ كَسَلْبِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ) فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ . إِذْ لَوْ
بُنِنَتْ لَهُ الْأَهْلِيَّةُ مَا ضَرَّ لَكِنَّهُ مُسْتَحْسَنٌ فِي الْعَادَةِ لِتَقْصِيقِ الرَّفِيقِ عَنْ هَذَا الْمَنْصَبِ
الشَّرِيفِ الْمُنْزَمِ بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ .

(وَالْمُعَارِضُ كَالْكِتَابَةِ) فَإِنَّهَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا إِذْ لَوْ مُنِعَتْ مَا ضَرَّ لَكِنَّهَا
مُسْتَحْسَنَةٌ فِي الْعَادَةِ لِلتَّوَسُّلِ بِهَا إِلَى فَكِّ الرِّقْبَةِ مِنَ الرِّقِّ ، وَهِيَ خَارِقَةٌ لِقَاعِدَةٍ :
« امْتِنَاعُ بَيْعِ الشَّخْصِ بَعْضَ مَالِهِ بِبَعْضٍ آخَرَ » ، إِذْ مَا يَحْصُلُهُ الْمَكَاتِبُ بِفُورَةٍ
مَلِكِ السِّدِّ لَهُ بِأَن يَعْجِزَ نَفْسَهُ (٣) .

الْحَاشِيَةُ قَوْلُهُ (الْمُنْزَمِ) أَيْ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِاتِّزَامِ الْحَقُوقِ لِأَهْلِهَا عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ .

(١) « الْأَحْكَامُ » (٢٤١ / ٣) ، « شَرْحُ الْعُضْدَةِ » (٢٤١ / ٢) ، « الْبَحْرُ » (٢١١ / ٥) ، « شَرْحُ الْكَوْكَبِ »
(١٦٦ / ٤) ، « الْفَوَاتِحُ » (٤٧١ / ٢)

(٢) « الْأَحْكَامُ » (٢٤١ / ٣) ، « شَرْحُ التَّفْقِيقِ » (ص : ٣٩٩) ، « شَرْحُ الْعُضْدَةِ » (٢٤١ / ٢) ، « شَرْحُ
الْكَوْكَبِ » (١٦٦ / ٤) .

(٣) « الْبَحْرُ » (٢١٢ / ٥) .

اللائحة ثُمَّ الْمُنَاسِبُ : إِنْ اعْتَبِرَ بَنَصُّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَنِ الْوَصْفِ فِي عَيْنِ الْحَكْمِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ؛

اللائحة (ثم المناسِبُ) من حيث اعتبرته أقسام^(١)، لأنّه (إِنْ اعْتَبِرَ بَنَصُّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَنِ الْوَصْفِ فِي عَيْنِ الْحَكْمِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ)^(٢) لظهور تأثيره بها اعتباراً به. مثال الاعتبار بالنص: تعليلُ نقضِ الوضوء بِشَسِّ الذَّكَرِ^(٣)، فإنه مُسْتَفَادٌ مِنْ حَدِيثِ الترمذي وغيره: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٤).

اللائحة قوله (ثم/ المناسِبُ مِنْ حَيْثُ اعْتَبَرَتْهُ) أَي وَجُودًا وَعَدَمًا أَقْسَامٌ أَيْ أَرْبَعَةٌ: مُؤَثِّرٌ، وَمُلَاقِئٌ، وَغَرِيبٌ، وَمُرْسَلٌ، وَكُلُّهَا تَأْتِي فِي كَلَامِهِ. قَوْلُهُ (عَيْنُ الْوَصْفِ فِي عَيْنِ الْحَكْمِ) الْمُرَادُ بِعَيْنِهِ نَوْعُهُ، لَا شَخْصُهُ.

(١) هذا هو التقسيم الثالث للمناسِب، وهو التقسيم باعتبار الشارع له، وهو على خمسة أقسام، المؤثر، الملاقِئ، الغريب، المُرْسَل، المستصحب. «المستصحب» (٣٨٦/٢)، «المحصل» (١٦٦/٥)، «الأحكام» (٢٤٦/٣)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٢/٢)، «البحر» (٢١٦/٥)، «شرح الكوكب» (١٧٣/٤).
(٢) هو مقبولٌ وفاقاً. «المستصحب» (٣٨٦/٢)، «التيسير» (٥٥/٤)، «رفع الحاجب» (٣٤٢/٤) «شرح الكوكب» (١٧٨/٤).

(٣) اختلف الأئمة في نقض الوضوء بِشَسِّ الذَّكَرِ على مذاهب، أحدها: لا ينقض مطلقاً، قاله الحنفية؛ ثانيها: ينقض مطلقاً، قاله الحنابلة؛ ثالثها: ينقض بباطن الكف وباطن الأصابع؛ قاله الشافعية؛ رابعها: ينقض بباطن الكف والأصابع وجوانبها، قاله المالكية. «الهداية» (١٠٩/١)، «حاشية الدسوقي» (١٢١/١)، «الشفعة» (٢٣٥/١)، «المغني» (١١/١)، (٢٣٥).
(٤) وهو حديث صحيح سبق تخريجه في كتاب «السنن»، مسألة: «يجب العمل بخبر الواحد»، وقالت الحنفية: لا يجب فيها تعمُّمٌ به البلوى.

تنبيه: قال السرخسي في «المبسوط» (٦٦/١) «وحديثٌ بسُرة لا يكاد يصحُّ»، فقد قال يحيى ابن معين: ثلاثٌ لا يصحُّ فيهنَّ حديثٌ عن رسول الله ﷺ منها هذا، وما بال رسول الله ﷺ لم يُثَبِّلْ هذا بين يدي كبار الصحابة حتى لم ينقله أحدٌ منهم، وإنما قال بين يدي بسُرة، وقد كان رسول الله ﷺ أشدَّ حياءً من العذراء في حذرهما. هذه الدعوى غير مقبولة لوجود أحدّها: أنّ دعوى عدم صحة الحديث مردودة، فقد ثبت بطريق متصل صحيح، وصحته الأئمة الحفاظ الذين إليهم المرجع في هذا الفن، ولا قولٌ لأحدٍ بعدهم.

اللائحة

اللائحة وَمَثَالُ الْإِعْتِبَارِ بِالْإِجْمَاعِ تَعْلِيلٌ وَلَا يَلِيقُ الْمَالُ عَلَى الصَّغِيرِ بِالصَّغِيرِ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَيْهِ.

اللائحة

= ثانيها: النقلُ عن ابن معين غير صحيح، بل الثابتُ عنه تصحيحُ الحديث لا تضعيفه. قال الحافظُ في «التلخيص» (٣٤١/١): «ولا يُعرفُ هذا عن ابن معين، وقد قال ابن الجوزي: إن هذا لا يُثبت عن ابن معين، وقد كان من مذهبه انتفاضُ الوضوء بِشَسِّهِ. وقد روى اليموني عن يحيى بن معين، أنه قال: إنما يُطْلَعُ في حديثِ بسُرة مَنْ لَا يُلْعَبُ إِلَيْهِ. وفي سؤالات مُنْصَرِّفِ بْنِ مُحَمَّدٍ لَهُ، قُلْتُ لِيَحْيَى: أَيُّ شَيْءٍ ضَحَّ فِي مَسِّ الذَّكَرِ؟ قَالَ: حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُبْرَةَ، عَنْ مُرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ».

ثالثها: عدمُ نقلِ كبار الصحابة لا يضرُّ الحديث، ولا يفتقدُ في صحته حتى ولو كان فيها مُجْلَلٌ وَيُجَرَّمُ، كم من حديث صحيح لم يُطْلَعْ عليه -فضلاً عن نقله- كبارُ الصحابة منهم الخلفاء الراشدون، كحديث المغيرة في ميراث الجدّة، وحديث أبي سعيد الخدري في الاستئذان، وغيرهما.

رابعها: لا حياءَ في بيان «الأحكام» الشرعية، لأن الله لا يستحي من الحق، لقد بين رسول الله ﷺ من «الأحكام» ما هو الحياءُ فيه أكثرَ كحديث أمِّ سليم في المرأة ترى في المنام ما يراه الرجل، وكحديث صاحبة الفرس في الخيض، وغيرها.

خامسها: دعوى الفردِ بسُرة رضى الله عنها، غير صحيحة، إذ زوّاهُ سبعة عشر صحابياً فيها أعلمُ -بطريق صحيح، وحسن وضعيف- «التلخيص الحبير» (٣٤٢/١-٣٤٤)، «واقعة الأحوزي» (٢٤١-٢٤٤).

سادسها: دعوى ردِّ الحديث لكونه خبر آحادٍ في عموم البلوى غير صحيح لأن أبا حنيفة لم يُنَصِّ على هذه القاعدة ولم يُثَبِّلْ عنه، ولا يمكن أن يُنَصَّ عليها أو يُنْقَلَا عنه المطلق، لأنّها حنيئةٌ يَجْمَعُ بالحديث الضعيف ويُقدِّمه على الرأي كما في ظفر الأمامي (٢٠٥)، وكيف يُقْبَلُ الضعيف، وبترك الضحيح؟

والذي أراه أنّ عموم البلوى وغيره مما يذكره الزيدوني في أصوله، ومن تبعه إن غير الأحاد بُردَ بسببه إنما هو مُرْتَجِحٌ مِنَ الْمَرْجُحات عند تعارضِ ظواهر الأخبار لا غير. سابعها: أنّ ردَّ هذا الحديث لا يصحُّ لقاعدة عموم البلوى على فرض صحتها، لأنَّ حديثِ بسُرة مشهورٌ بوليس بأحاد، والله تعالى أعلم وأحكم.

لِلْمُتَّحِقِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ بِهِمَا ، بَلْ يَتَرْتِيبُ الْحُكْمَ عَلَى وَفْقِهِ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ جَنْسِهِ فِي جَنْسِهِ فَلِلْمُتَّحِقِ ؛

(وإن لم يُعتبر) عين الوصف في عين الحكم معاً (بهما) أي بالنص والإجماع (بل) اعتبر (بترتيب الحكم على وفقه) أي الوصف حيث ثبت الحكم معاً (ولو) كان الاعتبار بالترتيب (باعتبار جنسوه في جنسوه) أي جنس الوصف في جنس الحكم بنصي أو إجماع كما يكون باعتبار عينه في جنسوه ، أو العكس كذلك أولى من المذكور كما أشار إليه بـ «لو» (فَلِلْمُتَّحِقِ) ^(١) لِلْمُتَّحِقَةِ لِلْحُكْمِ ، فَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ . مثال الأول أي اعتبار العين في العين بالترتيب وقد اعتبر العين في الجنس : تعليل ولاية النكاح بالصغير حيث ثبتت معاً وإن اختلفت في أنها له أو للبيكاره ،

لِلْمُتَّحِقَةِ قَوْلُهُ (كَذَلِكَ) أَي بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ وَخَرَجَ بِاعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ بِأَحَدِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ بِالنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ مَا إِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ حَيْثُ دُخِلَ غَرِيبًا لَا مَلَائِمًا كَمَا ذَكَرَهُ الْعَصِدُ ^(٢) تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ . قَوْلُهُ (الْأَوَّلَى) أَي كُلٌّ مِنَ الْقَسْمَيْنِ أَوَّلَى فِي تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ مِنَ الْمَذْكُورِ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى بِهِ مِنَ الثَّانِي لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي الْعِلَّةِ أَكْثَرُ مَحْدُورًا مِنْهُ مِنَ الْمَعْلُولِ .

(١) قال الإمام في «المحصول» (١٦٦/٥) ، والآمدني في «الأحكام» (٢٤٧/٣) «هذا متفق على قوله بين القايسين» ، ولكن رده العبد تبعاً لابن الحاجب ، فقال في «شرح المختصر» (٢٤٢/٢) «فإن كان المناسب ملائماً فقد صرح الإمام والغزالي بقبوله ، وقد ذكر أنه مروى عن الشافعي ومالك ، والمختار أنه مردود» .

(٢) عبارته في «شرح المختصر» (٢٤٢/٢) «وان ثبت (أي اعتبار الحكم) لا بها (أي بنصي أو إجماع) بل بترتيب الحكم على وفقه فقط فذلك لا يخلو إما أن يثبت بنصي أو إجماع اعتبار عينه في جنس الحكم ، أو جنسه في عين الحكم ، أو جنسه في جنس الحكم ، أو لا ، فإن ثبت فهو الملائم ، وإن لم يثبت فهو الغريب» .

أَوَّلَهَا وَقَدْ اعْتَبِرَ فِي جَنْسِ الْوَلَايَةِ حَيْثُ اعْتَبِرَ فِي وَلايَةِ الْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ . ومثال الثاني أي اعتبار العين في العين وقد اعتبر الجنس في العين : تعليل جواز الجمع بالحضر حالة المطر على القول به ^(١) بالخرج وقد اعتبر جنسه في الجواز في السفر بالإجماع .

لِلْمُتَّحِقَةِ قَوْلُهُ (فِي جَنْسِ الْوَلَايَةِ) أَي لِأَنَّهُ جَامِعٌ لِوَلَايَةِ النِّكَاحِ وَوَلَايَةِ الْمَالِ . قَوْلُهُ (حَيْثُ اعْتَبِرَ .. الخ) بَيَانٌ لِعَابْتِبَارِ الصَّغَرِ فِي جَنْسِ الْوَلَايَةِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي وَلايَةِ الْمَالِ إِجْمَاعٌ عَلَى اعْتِبَارِهِ فِي جَنْسِ الْوَلَايَةِ كَمَا قَالَهُ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي ^(٢) .

قَوْلُهُ (بِالْخُرُجِ) لِكَ أَنْ تَقُولَ لَمْ يُمْ يَقُلْ عَقِيبَةً : «حَيْثُ ثَبِتَ مَعَهُ كُتْلَبَرِهِ السَّابِقُ وَالْآخِرُ» .

قَوْلُهُ (وَقَدْ اعْتَبِرَ جَنْسُهُ .. الخ) حَيْثُ اعْتَبِرَ خَرَجُ السَّفَرِ فِي جَوَازِ الْجُمُعِ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا قَالَ التَّفْتَازَانِي ^(٣) ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى اعْتِبَارِ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ عَلَى اعْتِبَارِ جَنْسِ الْخُرُجِ فِي جَوَازِ الْجُمُعِ فِي السَّفَرِ ، فَجَازَ الْجُمُعُ بِالْمَطَرِ لِلْخُرُجِ .

(١) اختلف الفقهاء في جواز الجمع في الحضر على مذهبين ، الأول : الجواز لمن لا يتعدى عادة ، قاله جمع من الأئمة منهم ابن سيرين وأشهب ، والفقهاء الشافعي ، وابن المنذر ، الثاني : عدمه الجواز إلا في حالة المطر بشرط مذكورة في علها ، قاله الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة «شرح مسلم» (٢١٧/٥) ، «الفتح الباري» (٣١/٢) .
(٢) حاشية السعد التفْتَازَانِي على «شرح العبد» (٢٤٣/٢) .
(٣) حاشية السعد التفْتَازَانِي على «شرح العبد» (٢٤٣/٢) .

وقوله (بالإجماع) أي عندنا وعند أكثر العلماء، وإلا ففيه خلاف لبعضهم^(١)، فلو عُرِبَ بـ «النص» كان أولى.

ومثال الثالث أي اعتبار العين في العين، وقد اعتُبر الجنس في الجنس: تعليل القصاص في القتل بِمُثْلٍ بالقتل العمد العدوان حيث ثبت معه وقد اعتُبر جنسه في جنس القصاص حيث اعتُبر في القتل بشحذ بالإجماع^(٢).

للمَلَائِكَةِ قوله (وقد اعتُبر جنسه) أي القتل العمد العدوان لأنه جنس جامع للقتل بالمثقل وللقتل بالمحدود.

قوله (وفي جنس القصاص) أي فإنه جنس للقصاص في القتل بالمحدود والمثقل. وقد ذُكِرَوا كُلٌّ من الحكم والوصف أجناساً عاليةً وقريبةً ومتوسطةً. فالجنس العالي للحكم الخاص هو الحكم، وأخص منه الوجوب مثلاً، ثم وجوب العبادة، ثم وجوب الصلاة ثم المكتوبة، والجنس العالي الوصف الخاص كونه وصفاً يُنَاطُ بِو الحكم، وأخص منه المناسبة، ثم المصلحة الضرورية، ثم حفظ النفس وهكذا. ومعلوم أن الظن الحاصل باعتبار خصوص الوصف في خصوص الحكم لكثرة ما به الاشتراك أقوى من الظن الحاصل باعتبار العموم فيما كان الاشتراك فيه بالجنس السافل فهو أقوى ظناً، ودونه ما كان الاشتراك فيه بالتوسط، ثم ما كان الاشتراك فيه بالعالي.

(١) اتفق العلماء على مشروعية الجمع في العرفة والمزدلفة، واختلفوا في غيرها، أجازها الجاهل، ومنعه الحنفية. «الهداية» (١/١٤٣-١٤٤)، «الشرح الكبير» (١/٣٦٨)، «معني المحتاج» (١/٣٧٠)، «المعني» (٣/٥٦٦).
(٢) «شرح العضدة» (٢/٢٤٣).

للمَلَائِكَةِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ : فَإِنَّ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إلغائه فلا يُعْلَلُ بِهِ، ...

(وإن لم يُعْتَبَرْ) أي المناسب (فإن دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إلغائه فلا يُعْلَلُ بِهِ)^(١) كما في مواقفه الملك، الملك، فإن حالة يُنَاسِبُ التكفير ابتداء بالصوم ليرتفع به دون الإعتاق إذ يسهل عليه بذل المال في شهوة التفرج.

للمَلَائِكَةِ قوله (وإن لم يُعْتَبَرْ) أي لا ينص، ولا إجماع، ولا ترتيب الحكم على وقفيه.

قوله (فإن دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إلغائه فلا يُعْلَلُ بِهِ) ويسمى بـ «الغريب»^(٢) كما ذكره/ الشارح بعد، وتسميته به مع جعل المصنف له قسماً لِلمُرْسَلِ هو المنقول، لا ما اقتضاه كلام الغضد^(٣) تبعاً لابن الحاجب من أنه قسم الملائكة والغريب بمعنيين آخرين، ومن أن الثلاثة أقسام المرسل.

للمَلَائِكَةِ قوله (فإن حالة) أي من صعوبة الصوم وسهولة الاعتاق عليه يُنَاسِبُ التكفير ابتداء بالصوم، فالوصف الملغى حالة كما أشار إليه بعد، ويحوز أن يكون موقعه.

(١) هذا هو المناسب الملغى أي عَلِمَ إلغائه الشارح له، وهو مردود وفقاً، قاله الأندلسي في «الأحكام» (٣/٢٤٩)، وابن الحاجب في «مختصر» (٢/٢٤٩) والعقيد الدين في ترجمه، وابن النجار في «شرح الكوكب» (٤/١٨١)، وغيرهم.

(٢) بل هو الملغى كما في «الأحكام» (٣/٤٩٩)، والمصنف (١/٦٣٤)، والمحصل (٥/١٦٥)، والبحر (٥/٢١٥)، والغريب أذكر إن شاء الله تعالى بعد قليل.

(٣) عبارته في «شرح المختصر» (٢/٢٤٣): «والمناسب بحسب اعتبار الشارع أربعة أقسام: مؤثر، وملام، وغريب ومُرْسَل... وإن ثبتت المناسبة لا يبالى أي ينص أو بإجماع، بل بترتيب الحكم على وقفيه فقط، فذلك لا يخلو إما أن يثبت نص أو إجماع اعتبار عينه في جنس الحكم، أو جنسه في عين الحكم، أو جنسه في جنس الحكم، أو لا، فإن ثبت فهو الملائكة، وإن لم يثبت فهو الغريب. وأما غير المعتبر لا ينص وإجماع، ولا ترتيب الحكم على وقفيه فهو المرسل، وينقسم إلى ما عَلِمَ إلغائه وإلى ما لم يُعْلَم. والثاني ينقسم إلى ملائم قد عَلِمَ اعتبار عينه في جنس الحكم، أو جنسه في عين الحكم، أو جنسه في جنس الحكم، وإلى ما لم يُعْلَم منه ذلك وهو الغريب». ثم ذكر للملائكة الأمثلة الثلاثة التي نقلها عنه الشارح هنا.

وقد أفتى يحيى بن يحيى المغربي ملكًا جامعًا في شهر رَمَضَانَ بصوم شهرين متتابعين نظرًا إلى ذلك^(١)، لكن الشارع العامة بإيجابه الإعتاق ابتداءً من غير تفرقة بين ملك وغيره. ويُسمَّى هذا القِسْمُ بـ «الغريب»^(٢) لبعده عن الاعتبار.

لقية قوله (يحيى بن يحيى المغربي)^(٣) هو من أصحاب الإمام مالك، وكان إمام أهل الأندلس، والمَلِكُ الذي أفتاه هو صاحبها، واسمه عبد الرحمن بن الحكم الأموي المعروف بالمرتضى^(٤).

(١) قال الغزالي في المستصفى (١/٦٣٥): «فهذا قول بامل، وخالف بعض الكتاب بالمصلحة، وفتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير جميع حدود الشرائع وتخصيصها بسبب تغير الأحوال. ثم إذا عُرف ذلك من صنيع العلماء لم تحصل الثقة للسلوك بقوانينهم، وظنوا أن كل ما يُفتون به فهو تحريف من جهتهم بالرأي». ومثله في «المحصول» (٦/١٦٣).

(٢) بل يسمون بـ «الملغون» كتاب سبقي بيانه، وأما الغريب فهو كما قال الأُمَدي في «الأحكام» (٣/٢٤٧): «أن يكون الشارع قد اعتبر خصوص الوصف في خصوص الحكم من غير أن يظهر اعتبار عينه في جنس ذلك الحكم في أصلي آخر متفق عليه، ولا جنسه في عين ذلك الحكم، ولا جنسيه في جنسيه، ولا دل على كونه علة نص ولا إجماع، ولا بصريحه ولا إيجابه، وذلك كمنع الإسكار فإنه يناسب قهرم تناول النبيذ، وقد ثبت اعتبار عينه في عين التحريم في الخمر ولم يظهر تأثير غيبه في جنس ذلك الحكم، ولا جنسه في جنسيه، ولا إجماع عليه فلم قدرنا انتفاء التخصيص الدالة على كون الإسكار علة فلا يكون معتبرًا بنص أيضًا، وهو المناسب للغريب». ومثله في «المحصول» (٥/١٦٧)، و«المستصفى» (٢/٢٩٨)، و«البحر» (٥/٢١٧)، و«شرح الكوكب» (٤/١٧٧)، و«الإجماع» (٣/٦٤).

(٣) هو يحيى بن يحيى بن كثير البجلي، نولاهم، الأندلسي، القرطبي، أبو محمد، الفقيه، روى عن مالك الموطأ إلا يسيرًا منه شك في مساهمة فرواه عن زياد بن عبد الله شبطون عن مالك، عادت فها الأندلسي إليه بعد عيسى بن دينار، وانتفى السطآن والعمامة إلى رأيه، وكان حسن الرأي، عات الدعوة، وخالف مالكًا في مسائل، وكان يقال له: عاقل الأندلس، مات سنة ٢٣٦هـ. «التبذير لابن حجر» (٦/١٩٠).

(٤) هو عبد الرحمن بن الحكم بن هشام الأموي، أبو المطرف، رابع ملوك بني أمية في الأندلس، وتوفي بعد وفاة أبيه سنة ٢٠٦هـ بقرطبة، جلب الماء العذب إلى قرطبة، وبنى المساجد في الأندلس، وأخذ السكة بقرطبة، وضرب الدراهم بامسية، ونظم الجيش واستكثر من الأسلحة والعُدَّة، وكان عالي الهمة كثير الغزوات، مطلقًا على علوم الشريعة، مات سنة ٢٣٨هـ بقرطبة. «الأعلام» للزركلي (٣/٣٠٥).

ولما أفتاه بذلك قيل له بعد أن خرج من عنده: لم لم تُفتو بمذهب مالك (وهو التخيير بين الإعتاق والصوم والإطعام)؟ فقال: لو فتحت هذا الباب سهل عليه أن يطأ كل يوم ويصيح رقية، ولكن حملته على أصعب الأمور لئلا يعود^(١).

(١) لقد نصّ الدسوقي في «حاشيته» (١/٥٢٠) على خطأ فتوى يحيى بن يحيى هذا.

وَالْإِذَا (وَالْإِذَا) أَي وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْإِغَايَةِ كَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى اعْتِبَارِهِ (فَهُوَ الْمُرْسَلُ) لِإِسْرَائِيلِ أَي إِطْلَاقِهِ عَمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ أَوْ الْإِغَايَةِ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِ« الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ »، وَبِ« الْإِسْتِصْلَاحِ ».

لِلْمُتَّبِعِ قَوْلُهُ (وَالْإِذَا) أَي وَإِنْ لَمْ يَلِكْ قَوْلُهُ : فَهُوَ الْمُرْسَلُ) مَعْلُهُ لِيَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي إِذَا عَلِمَ اعْتِبَارُ عَيْنِيهِ فِي جِنْسِي الْحُكْمِ أَوْ عَكْسِيهِ، أَوْ جِنْسِيهِ فِي جِنْسِي الْحُكْمِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُرَدُّودٌ اتِّفَاقًا كَمَا ذَكَرَهُ الْعَصْدُ تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ (١).

(١) شرح العصد على « مختصر ابن الحاجب » : (٢٤٢/٢).

وَقَدْ قَبْلَهُ مَالِكٌ مُطْلَقًا، وَكَانَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ يُؤَافِقُهُ مَعَ مُنَادَاتِهِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرِ .

وَقَدْ قَبْلَهُ (وَقَدْ قَبْلَهُ) الْإِمَامُ (مَالِكٌ (١) مُطْلَقًا) (٢) رِعَايَةً لِلْمُصْلَحَةِ حَتَّى جَوَّزَ ضَرْبَ الْمُتَّبِعِ بِالسَّرْقَةِ لِيُقَرَّ (٣) . وَعُودِضَ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَرِيقًا وَتَرَكَ الضَّرْبَ لِيُذَيِّبَ أَهْلَهُ مِنْ ضَرْبٍ بَرِيءٍ .

(وَكَادَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ يُؤَافِقُهُ مَعَ مُنَادَاتِهِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرِ) أَي قُرْبَ مِنْ مُؤَافَقَتِهِ وَلَمْ يُؤَافِقْهُ (٤).

لِلْمُتَّبِعِ قَوْلُهُ (أَي قُرْبَ مِنْ مُؤَافَقَتِهِ) أَي مِنْ جِهَةٍ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا اعْتَبَرَ الْمَصَالِحَ / الْمُرْسَلَةَ وَهِيَ مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنَ الشَّرْعِ اعْتِبَارًا وَلَا الْغَاوَةَ، إِلَّا أَنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ قَيَّدَ مَا اعْتَبَرَهُ مِنْهَا بِكَوْنِهَا مُشَبَّهَةٌ لِمَا عَلِمَ اعْتِبَارَهُ شَرْعًا، وَمَالِكٌ لَمْ يُقَيِّدْ بِهِ . وَالَّذِي أَنْكَرَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَلَيْهِ هُوَ عَدَمُ التَّقْيِيدِ .

(١) الاعتصام للشاطبي (٧٨/٢)، و« شرح النقيض » للقرافي : (ص : ٤٤٦) .
(٢) قَوْلُهُ : « مُطْلَقًا » يُرْهِمُ أَنْ مَالِكًا يَقْبَلُ الصَّلَاةَ وَلَوْ كَانَتْ فِي مُقَابِلِ عُمُومِ النَّصِّ أَوْ إِطْلَاقِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا أَطَالَ فِي بَيَانِ ذَلِكَ أَسَاتِذُنَا الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ وَمُضَاهِي الْبُوطِي، حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ يُجَبِّدُ الْمُصْلَحَةَ الْمُرْسَلَةَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي كِتَابِهِ ضَوَائِقُ الْمُصْلَحَةِ (ص : ٢٩١-٢٩٦) .
(٣) تَبِعَ الشَّارَحُ فِي عَزْوِ هَذِهِ الْمَسَائِلَةِ لِأَلْفَاكِي الْإِمَامَ الْغَزَالِيَّ فِي « الْمُسْتَصْنَفِ » (١/٦٤٢) . لَكِنْ فِي هَذَا الْعَزْوِ نَبْذُ تَسَاهُلٍ . قَالَ الْمُدْرِيذِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » (٤/٣٤٥) : « دُونَتْ السَّرْقَةُ بِإِقْرَافِهِ إِنْ طَاعَ، كَمَا تَقَدَّسَتْ بِالسَّيَةِ »، وَإِلَّا بَانَ أَكْبَرُ عَلَى الْإِقْرَافِ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرٍ، وَلَوْ يَسْجُنُ أَوْ قَبْدَ مَا يَلْمُزُهُ شَيْءٌ . . . وَقَالَ مَحْنُونٌ : يُعْمَلُ بِإِقْرَافِ الْمُتَّبِعِ بِإِقْرَافِهِ . وَبِهِ الْحُكْمُ . أَيِ إِنْ تَنَسَّ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّهْمِ فَيَجُوزُ سَجْنُهُ وَضَرْبُهُ، وَيُعْمَلُ بِإِقْرَافِهِ . . . وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْأَوْفَى بِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ . وَإِذَا أَقْرَ طَائِفًا وَزَجَعَ عَنْ إِقْرَافِهِ قِيلَ : جَوَّزَهُ عِنْدَ مَا يَجُزُّ (مُخْتَصَرًا) .
(٤) بَلَّ وَافَقَهُ كَمَا فِي « الْبَرْهَانِ » (٢/١٦١، ٢٠٥-٢٠٦)، وَلِذَا قَالَ التُّرْكُمَنِيُّ فِي « الْبَحْرِ » (٥/٢١٧) . وَالْقَرَايُ فِي « شَرْحِ النَّقِيضِ » (ص : ٤٤٦) « وَصَرَّحَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا مَعَ تَشْدِيدِهِ، الْإِنْكَارَ عَلَى مَالِكٍ فِي ذَلِكَ » .

لَمَّا وَرَدَهُ الْأَكْثَرُ مُطْلَقًا؛ وَقَوْمٌ فِي الْعِبَادَاتِ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَصْلَحَةٌ ضَرُورِيَّةٌ
كَلِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ، وَاشْتَرَطَهَا الْغَزَالِيُّ لِلْقَطْعِ بِالْقَوْلِ بِهِ، لَا لِأَصْلِ الْقَوْلِ
بِهِ، قَالَ: «وَالظَّنُّ الْقَرِيبُ مِنَ الْقَطْعِ كَالْقَطْعِ».

الْبَيْهَقِيُّ (وَرَدَهُ الْأَكْثَرُ) ^(١) مِنَ الْعِلَاءِ (مُطْلَقًا) لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ.

(و) زِدَهُ (قَوْمٌ فِي الْعِبَادَاتِ) ^(٢) لِأَنَّهُ لَا نَظَرَ فِيهَا لِلْمَصْلَحَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا
كَالْبَيْعِ وَالْحَدِّ.

(وَلَيْسَ مِنْهُ مَصْلَحَةٌ ضَرُورِيَّةٌ كَلِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ) لِأَنَّهُمَا دَلُّ الدَّلِيلِ عَلَى اعْتِبَارِهَا
فِيهِ حَقٌّ قَطْعًا.

لَمَّا بَيَّنَّاهُ قَوْلَهُ (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُرْسَلِ. قَوْلُهُ (لَأَنَّهُمَا دَلُّ الدَّلِيلِ عَلَى اعْتِبَارِهَا)
الدَّلِيلُ هُوَ: أَنْ حِفْظَ الْكَلِمَةِ أَهَمُّ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ مِنْ حِفْظِ الْجُزْئِيِّ.

(١) تبع المصنف، رحمه الله تعالى، في غزو واد المصلحة المرسلة إلى الأكثر الأدبي في «الأحكام»
(٣٩٤/٤)، ولكننا إذا تنبنا الفروع الفقهية نجد أن الأئمة متفقون على الأخذ بالمصالح
المرسلة، يبين ذلك أستاذ الأئمة وشيخ الشيوخ شيخنا وشيخ شيوخنا العلامة الفقيه
الأصولي اللغوي وبقية السلف الصالح في الديار الشامية الأستاذ مصطفى سعيد الحنفي حفظه
الله تعالى في كتابه «الأدلة التشريعية» (ص: ٣٥٩). وشيخنا وأستاذنا العلامة الفقيه
الأصولي الأستاذ الدكتور مصطفى البغا حفظه الله تعالى في كتابه «أثر الأدلة المختلف فيها»
(ص: ٤٥)، وأستاذنا الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه «قضايا
المصلحة» (ص: ٣٠٧-٣٣٥)، ولذا قال القرافي في «شرح التنقيح» (ص: ٣٩٤): «وأما
المصلحة المرسلة فالمشوق أنها خاصة بنا، وإذا انتقدت المذاهب وجدتهم إذا قاسوا وجمعوا
وفرقوا بين المسائل لا يطلبون شأهاً بالاعتبار لذلك المعنى الذي به جمعوا وفرقوا بل
يكتفون بطلاق المناسبة، وهذا هو المصلحة المرسلة، فهي حينئذ في جميع المذاهب».
وقال الزركشي في «البحر» (٢١٥/٥): «المشهور اختصاص المالكية بالمصالح المرسلة،
وليس كذلك، فإن العلماء في جميع المذاهب يكتفون بطلاق المناسبة، ولا معنى للمصلحة
المرسلة إلا ذلك».

(٢) كذا ذكره الزركشي في «البحر» (٢١٩/٥) ولم يعبه إلى أحد.

الْبَيْهَقِيُّ

(وَاشْتَرَطَهَا الْغَزَالِيُّ لِلْقَطْعِ بِالْقَوْلِ بِهِ، لَا لِأَصْلِ الْقَوْلِ بِهِ) فَجَعَلَهَا مِنْهُ مَعَ الْقَطْعِ
بِقَوْلِهَا، قَالَ: «وَالظَّنُّ الْقَرِيبُ مِنَ الْقَطْعِ كَالْقَطْعِ فِيهَا. مَثَلًا: رَمَى الْكَفَّارُ
الْمُتَرَسِّصَ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَرْبِ الْمُوَدِّي إِلَى قَتْلِ التَّرْسِ مَعَهُمْ إِذَا قُطِعَ أَوْ ظُنَّ
ظَنًّا قَرِيبًا مِنَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُرْمَوْا اسْتَأْصَلُوا الْمُسْلِمِينَ بِالْقَتْلِ التَّرْسِ وَغَيْرِهِمْ.
وَبِأَنَّهُمْ إِنْ رَمَوْا سَلِمَ غَيْرُ التَّرْسِ فَيَجُوزُ وَمَعَهُمْ حِفْظُ بَاقِي الْأُمَّةِ»

بِخِلَافِ رَمَى أَهْلِ قَلْعَةٍ تَرَسَّسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَإِنْ قُتِلَتْ لَيْسَ ضَرُورِيًّا، وَرَمَى
بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّفِينَةِ فِي الْبَحْرِ لِنَجَاتِ الْبَاقِينَ، فَإِنْ نَجَّاهُمْ لَيْسَ كَلِمًا أَوْ
مَتَعَلِّقًا بِكُلِّ أُمَّةٍ، وَرَمَى الْمُتَرَسِّصَ فِي الْحَرْبِ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ أَوْ لَمْ يَظُنَّ ظَنًّا قَرِيبًا مِنْ
الْقَطْعِ بِاسْتِئْصَالِهِمُ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ وَإِنْ أَفْرَعُ فِي
الثَّانِيَةِ لِأَنَّ الْقِرْعَةَ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرْعِ فِي ذَلِكَ» ^(١).

لَمَّا بَيَّنَّاهُ قَوْلَهُ (وَاشْتَرَطَهَا الْغَزَالِيُّ) أَيِ اشْتَرَطَ تِلْكَ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ فِي الْمَصْلَحَةِ. قَوْلُهُ
(بِهِ) أَيِ بِالْمُرْسَلِ.

قَوْلُهُ (فَجَعَلَهَا مِنْهُ... الخ) أَيِ وَمِنَعِ قَوْلِ غَيْرِهِ: إِنَّهَا مِمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى
اعْتِبَارِهِ، وَبُرْهَانُ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ.

وَقَوْلُهُ (اسْتَأْصَلُوا الْمُسْلِمِينَ) أَيِ الْخَاضِرِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ الْإِقْلِيمِ. وَعَلَيْهِ
يُحْتَمَلُ كَلَامُهُ بَعْدَ كَقَوْلِهِ: «لِحِفْظِ بَاقِي الْأُمَّةِ». وَيَجُوزُ الْأَخْذُ بِظَاهِرِ ذَلِكَ لِأَنَّ
اسْتِئْصَالَ الْبَعْضِ قَدْ يَسْتَدْعِي اسْتِئْصَالَ الْجَمِيعِ.

(١) «المستصفى» (٦٤٢/١)، «التحفة» (٥٩/١٢). «معنى المحتاج» (٢٧٩/٤)، «الأحكام»
(٣٩٤/٤).

مسألة [فيما تنخرم به المناسبة]

المناسبة تنخرم بمفسدة تلزم راجحة أو مساوية خلافاً للإمام .

مسألة : [فيما تنخرم به المناسبة]

المناسبة تنخرم أي تطل أي بمفسدة تلزم الحكم (راجحة) على مصلحتي (أو مساوية)^(١) لها ، (خلافاً للإمام الرازي^(٢)) في قوله بيقاينا مع موافقته على انتفاء الحكم . فهو عنده لوجود المانع ، وعلى الأول لا انتفاء مقتضي .

مسألة : المناسبة تنخرم بمفسدة

مثالها : مسافر سلك الطريق البعيد لا لغرضي لغير القصر لم يقصر على الأظهر^(٣) ، لأن المناسب وهو السفر البعيد غرض بمفسدة وهي العُدُولُ عن القريب [الذي لا قصر فيه]^(٤) لا لغرضي لغير القصر حتى كأنه حصر قصده في ترك ركعتين من الرباعية .

قوله (مع / موافقته على انتفاء الحكم) فيه ثنية على أن الخلاف لفظي يرجع إلى أن هذا الوصف هل يبقى فيه مع ذلك مناسبه ، أم لا مع الاتفاق على ذلك^(٥) .

(١) اتفق الأصوليون على أن المناسبة إذا عورضت بما يدل على انتفاء المصلحة فهو قاذف فيها ، ولكنهم اختلفوا فيما إذا عورضت بما يدل على وجود مفسدة أو قواص مصلحة تساوي المصلحة أو ترجح عليها على مذهبين . أحدهما : أن المناسبة تنخرم ، قاله المالكية والشافعية ؛ ثانيها : أن المناسبة لا تنخرم ، قاله الحنفية والحنابلة ، واختاره الإمام الرازي . « الفرائض » (٢ / ٤٧٣) ، « مختصر ابن الحاجب » (٢٤١ / ٢) ، « المحصول » (١٦٨ / ٥) ، « الأحكام » (٢٤٢ / ٣) ، « الإيجاز » (٦٥ / ٣) ، « رفع الحجاب » (٤ / ٣٣٩) ، « شرح الخوفا » (١٧٢ / ٤) .

(٢) « المحصول » للإمام : (١٦٨ / ٥) ، « معني المحتاج » (١ / ٣٦٥) ، « تحفة المحتاج » (٣ / ٢٣٧) .

(٣) كما في « الروضة » (١ / ٤٩١) ، « معني المحتاج » (١ / ٣٦٥) ، « تحفة المحتاج » (٣ / ٢٣٧) .

(٤) ما بين معكوفين مساقط من « ح » .

(٥) ولذا قال في غاية الوصول (ص : ١٢٥) بعد ذكر المذهبين : « فالحلف لفظي » .

الكتاب السادس : الشبهة : منزلة بين المناسب والطرود .

(السادس) من مسالك العلة : ما يُسمَّى بالشبهة كالوصف فيه العُزْف بقوله : (الشبهة منزلة بين المناسب والطرود) أي ذو منزلة بين منزليتها ، فإنه يشبه الطردة من حيث إنه غير مناسب بالذات ، ويشبه المناسب بالذات من حيث تنفك الشارع في الجملة كالذكورة والأنوثة في القضاء^(١) والشهادة^(٢) .

الكتاب السادس من مسالك العلة : ما يُسمَّى بالشبهة .

قوله (كالوصف فيه) أي كالوصف الكائني فيما يُسمَّى بالشبهة فإن هذا الوصف وهو العلة يُسمَّى شيئاً أيضاً ، غير أنه إن أُريد بالشبهة المسلك الدال على العلية فهو اسم مُضَدِّر لـ « أشبه » بوزن « أكرم » ، وإن أُريد به العلة فهو وصف بمعنى الشبهة . وهو بالمعنى الأول لا بد له من شئ وشبه به يكون هو بينهما ، وبالمعنى الثاني هو الشبهة .

(١) اختلف العلماء في جواز تولية المرأة القضاء على ثلاثة مذاهب ، أحدها : لا يجوز مطلقاً ، قاله المالكية ، والشافعية والحنابلة ؛ ثانيها : يجوز مطلقاً ، قاله ابن جرير الطبري ؛ وثالثها : يجوز في غير الحدود ، قاله الحنفية . « الهداية » (١٣٢ / ٤) ، « حاشية الدسوقي » (١٢٩ / ٤) ، « تحفة المحتاج » (٩١ / ١٣) ، « القلي » (١٣ / ٥٠٠) .

(٢) الشهادة على أربعة أنواع ، الأول : الشهادة على الزنا . لا يُقبل فيها إلا أربعة رجال إجماعاً . الثاني : الشهادة على ما لا يُطلع عليه إلا النساء ، يُقبل فيه شهادة النساء وحدهن إجماعاً أيضاً ، الثالث : الشهادة على الأموال وما يؤول إليها ، يُقبل فيها شهادة النساء مع الرجال وقاله : الرابع : الشهادة فيما عدا ما ذكر ، وهو نوجان . أحدهما : العقوبات ، وهي الحدود ، والقصاص ، فلا يُقبل فيه إلا شهادة الرجلين ، قاله الجليلي . وردي عن عطية وحده أن يُقبل فيها رجل وامرأتان .

ثانيها : ما ليس بعقوبات كالنكاح ، والطلاق وما أشبه ذلك ، فاحتلوا فيه على مذهبين . الأول : لا يُقبل فيه شهادة النساء ، قاله الجمهور ؛ والثاني : يُقبل فيه شهادة الرجلين أو وحلي و امرأتين . قاله الحنفية ، والشعي والتبري ، وإسحاق . « الهداية » (١٢٤ / ٤) ، « حاشية الدسوقي » (١٨٥ / ٤) ، « تحفة المحتاج » (١٣ / ٢٦٧) ، « القلي » (١٤ / ٨٨) .

لِلْمَنْعَةِ قال المصنف: «وقد تكاثر التشاؤم في تعريف هذه المنزلة ولم أجد لأخذ تعريفًا صحيحًا فيها».

لِلْمَنْعَةِ قوله (المعرف بقوله: الشبه... الخ) ثبته به على أن المعرفة هو المشبه بمعنى الوصف الذي يشتمل عليه المسلك لا الشبه بمعنى المسلك. وكان الأولى أن يقول: المعرف بما تضمنته قوله: «الشبه... الخ»، لأن لفظ «الشبه» ليس من التعريف.

قوله (بين المناسب والطرود) عثر كإمام الحرمين^(١) وغيره^(٢) بـ «الطرود»، وعثر الآمدي^(٣) وغيره^(٤) بـ «الطرودي» بالياء. قال العراقي: «وهو أحسن»^(٥)، فإن الطرود بلا ياء من مسالك العلّة على رأي كما سيأتي^(٦)، أي فاطلة على الوصف وعلى المسلك يُوقع في لبس.

- (١) «البرهان» لإمام الحرمين (٥٣/٢).
- (٢) «تأليف الإمام في المحصول» (٢٠٢/٥)، والبيضاوي في «المنهاج» (ص: ١٥٤).
- (٣) «الأحكام» للآمدي (٢٥٨/٣).
- (٤) «كاتب الحاجب في المختصر» (٢٤٤/٢)، والعضد في «شرح المختصر» (٢٤٥/٢).
- (٥) «وبه قال المصنف أيضًا في الإيهام» (٦٧/٣). واختاره أيضًا شيخ الإسلام في «لب الأصول وشرحه» (ص: ١٢٥).
- (٦) «الغيث المانع» للعراقي: (٣/٧٣٠).

لِلْمَنْعَةِ وقال القاضي: «هو المناسب بالفتح». ولا يُصار إليه مع إمكان قياس العلّة إجماعًا، فإن تعذر قال الشافعي: «حجة». وقال الصيرفي والشيرازي: «مردود».

وأعلاه قياس غلبة الأشياء في الحكم والصفة،

لِلْمَنْعَةِ (وقال القاضي) أبو بكر الباقلاني: «(هو المناسب بالفتح) كالتطاهرة لاشتراط النية فإنها فإنما تُشابه بواسطة أنها عبادة بخلاف المناسب بالذات كالإسحاق لحُرْمَةِ الْحَتَمِ».

(ولا يُصار إليه) بأنه يُصار إلى قياسه (مع إمكان قياس العلّة) المُشْتَمِل على المناسب بالذات (إجماعًا). فإن تعذرت أي العلّة يُعْتَدُّ المناسب بالذات بأن لم يُوجَدَ غير قياس الشبه (فقال الشافعي) «(هو حجة) نظرًا لشيءه بالمناصب»^(١). (وقال) أبو بكر (الصيرفي) «و» أبو إسحاق (الشيرازي): «مردود» نظرًا لشيءه بالطرود»^(٢).

(وأعلاه) على القول بحجّيته قياس غلبة الأشياء في الحكم والصفة. وهو إلحاق فرع مُردّد بين أصلين بأحدهما الغالب شبهة به في الحكم والصفة على شبهه بالآخر فيها.

لِلْمَنْعَةِ قوله (وأعلاه قياس غلبة الأشياء) جعله نوعًا من قياس الشبه [الذي من مسالك العلّة]. وقال العضد: «ليس نوعًا من الشبه، بل حاصله: تعارض متاسين مُتَجَمِّع أحدهما، أي فهو من مسالك المناسب لأن المسلك المُتَسَمِّي بالشبه»^(٣).

- (١) «وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة». «المحصول» (٢٠٣/٥)، «البحر» (٢٣٤/٥)، «شرح الكوكب» (١٩٠/٤).
- (٢) «وبه قال أيضًا الحنفية». «الفتاوى» (٥٢٩/٢)، «التصرة» (ص: ٢٥٨)، «المنهاج» (ص: ٢١٠).
- (٣) «شرح العضد» (٢٤٥/٢).

ثمَّ الصوري، وقال الإمام: «المعتزُّ حصولُ المشابهة لعلَّة الحكم أو مُستلزمها».

(ثمَّ القياس) (الصوري) كقياس الخيل على البغال والخمير في عدم وجوب الزكاة^(١) لِلشَّيْءِ الصُّورِيِّ بَيْنَهُمَا. (وقال الإمام الرازي: «المعتزُّ» في قياس الشبه ليكون صحيحاً (حصولُ المشابهة) بين الشَّيْئَيْنِ (لعلَّة الحكم، أو مُستلزمها)». وعبارته: «فبما يُظنُّ كونه لعلَّة الحكم أو مُستلزمًا لها سواء كان ذلك في الصورة أم في الحكم»^(٢).

لِللَّيْثَةِ قوله (ثمَّ القياسُ الصوري) أي قياسُ الشَّيْءِ في الصورة. والقائلُ بالشَّيْءِ الصوري ابنُ عليَّة^(٣) كما قاله في المَحْصُولِ^(٤). ونقل ابنُ برهان وغيره: «أنَّ الشافعي لا يقولُ به»، وهو كذلك وإن قال به بعض أصحابه في صور: منها على الأصح: إلحاقُ الهَرَّةِ الوَحْشِيَّةِ في التحريم بالإِنْسِيَّةِ^(٥)،

(١) أجمع المسلمون على أنَّ ما يقتنيه المسلم من الخيل للركوب، أو حمل الأثقال، أو للمجاهة عليها لا زكاة فيها سواء كانت سائمة أم معلوفة، وكذا أجمعوا ما عدا الظاهرية على وجوبها فيها الخيل منها للتجارة، وعلى عدم وجوبها في المعلوفة طوال العام أو أكثر. ولكنهم اختلفوا في الخيل السائمة التي يقتنيها المسلم بغية استئجارها وتناجها على مذهبين، أحدهما: لا تجب، قاله الجاهليز: ثانيهما: تجب إذا كانت ذكراً وإناثاً، قاله أبو حنيفة. «الهداية» (٣١٢/٢)، «حاشية الدسوقي» (٤٣٠/١)، «معني المحتاج» (٥٠٠/١)، «المغني» (٤٥١/٣).

(٢) «المحصول» للإمام للرازي (٢٠٣/٥).

(٣) هو إسماعيل بن إبراهيم بن شهم الأسدي، مولاهم، البصري، أبو بشر، المعروف بابن عُلَيْيَّة، وهي لُحَّة وكان يكره أن يسب إليها، وانتقوا على جلالتهم، وشربقه، وحلفه، وأمانته، وكان ورعاً تقياً ساء شعبة وبجاعة الفقهاء وسيد المحدثين، ومن صدقات البصرة، توفي ابن عُلَيْيَّة سنة ٩٤ هـ. «التهذيب» للبووي (١٣٠/١).

(٤) عبارته: رحمه الله تعالى في «المحصول» (٢٠٣/٥): (وعن ابن عُلَيْيَّة: أنه كان يعتبرُ الشَّيْءَ في الصورة كَرَدًا لِحُجَّةِ الثَّانِيَةِ في الصَّلَاةِ إِلَى الحُجَّةِ الْأُولَى في عدم الوجوب).

(٥) كما في «المنهاج» (٢٧٩/٤)، «معني المحتاج» (٢٧٩/٤)، «التهذيب» (٣١١/١٢).

المرجع مثاله: إلحاقُ العبدِ بالمال في إيجابِ القيمةِ بِقَتْلِهِ بِالْعِلَّةِ ما بلغت لأنَّ شَبَهَهُ بالمال في الحكم والصفة أكثرُ من شَبَهِهِ بِالْحَرِّ فِيهَا^(١).

وخالف أيضاً في الإلحاقِ فَجَعَلَ إلحاقَ العبدِ بِالْحَرِّ أَشْبَهَ منه بالمال^(٢)، ولا يخفى أنَّ شَبَهَ الوَضْعِ بِمَنَاسِبِينَ لا يَنَافِي شَبَهَهُ بِالطَّرْدِي أَيْضاً. فبما فعل المصنف أقعدَ لكن يَرِدُ عليه أن أعلن قياسَ الشَّيْءِ مُطْلَقاً ما لهُ أَصْلٌ واحدٌ لِسَلَامَةِ أَصْلِهِ مع معارضةِ أَصْلٍ آخر لهُ. وقد يُجَابُ بأنَّ ذلك مفهومٌ بالأوَّلَى بما ذَكَرَهُ لِمَا مَرَّ. قوله (الغالب) صفةٌ لـ «أحدهما» أي بأحدهما الذي يغلبُ شَبَهُ الْفَرْعِ بِهِ.

(١) أجمع أهل العلم أنَّ في قتل العبد الذي لا تبلغُ قيمته دية الحَرِّ قيمته، ولكنهم اختلفوا في الذي تبلغُ قيمته دية الحَرِّ أو تزيد عليها على مذهبين، الأول: فيه قيمته، قال الجمهور: الثاني: لا تبلغ به دية الحَرِّ، بل ينقص عنها ديناراً أو عشرة دراهم، قاله الحنفية. «الهداية» (١٨٥، ٥٦/٥)، «حاشية الدسوقي» (٩٤٩، ٢٣٩/٤)، «التهذيب» (٥٢/١١)، «المغني» (٤٠٥، ٣٦١/١١).

(٢) «شرح العبد» (٢٥٥/٢)، وقال البهائي في «حاشيته» (٤٤٤/٢) «بعده: «لكن ما مشى عليه الشارح هو المرافض لما مشى عليه الفقهاء من إلحاق العبد في الضمان بالأموال».

لكن يَحْتَمَلُ أن يكونَ التحريمُ فيها لَيْسَ لِلإِلْحَاقِ^(١).

ومنها على وجه: إعطاءَ الخلِّ عَوَضًا عن الخمرِ في صُداقِ^(٢) ونحوه،
/ والبقرِ عن الخنزيرِ .

فنقلُ المصنِّفِ عن الشافعي^{رحمته} أن قياسَ الشيءِ حُجَّةٌ، محمولٌ على قياسٍ غيرِ
الصُّوري^(٣) . ثم كانَ الأولى أن يقولَ قبلَ قوله «ثم الصُّوري» : «ثم في الحكمِ،
ثم في الصفة»^(٤) .

قوله (لعلة الحكم) أي تعلُّقٌ متعلقٌ بالمشابهة، واللامُ بِمعنَى «في» كما أشارَ
إليه الشارحُ .

(١) أي يكونُ تحريمُها للعِدْوِ لا للإلْحَاقِ . قال الشارحُ في شرح «المناهج» (٢٦٠/٤)، والخطيبُ
في «معني المحتاج» (٣٧٩/٤) . وابنُ حجرٍ في «التحفة» (٣١١/١٢) : «ويجزمُ بَرْدٌ وخشي
في الأصلِ لأنَّها تعدُّو بناتها شُعبَةَ الأسدِ . وَجَنَّةٌ جعلُها أنها حيوانٌ ينقسمُ إلى أَهْلِ وخشي،
فيحلُّ اللوحنيُّ منه ويجزمُ الأهلُ كالحمارِ» .

(٢) قال النووي في «المناهج» (٢٨٧/٣) . على هامش «معني المحتاج» : «فصلٌ : لكتمانِ بغيٍّ»
أو حُرٍّ، أو مغصوبٍ وَجِبَ منهزٌ مثلي، وفي قولٍ : قيستهُ . ومثله في «الروضة» (٥٨٨/٥) .
و«التحفة» (٣٧٥/٩) . و«شرح المناهج» للمحلِّي (٢٨٠/٣) . و«معني المحتاج» (٢٨٧/٣) .
وغيرها . فيُعلمُ أن القولَ بإعطاءَ الخلِّ عَوَضًا عن الخمرِ في الصداقِ، لا صحةَ له .

(٣) وهو أي أن الشافعي^{رحمته} اعتَبَرَ المشابهةَ في الحكمِ دونَ الصُّورةِ كما قاله الإمامُ في «المحصولِ»
(٢٠٢/٥) . والبيضاوي في «المناهج» (ص : ١٥٥) . والمصنِّفُ في «الإيهام» (٦٨/٣) .
والزركشي في «البحر» (٢٣٦/٥) .

(٤) فيكونُ قياسُ غلبةِ الأشياءِ على خمسِ درجاتٍ، الأولى : قياسُ ما له أصلٌ واحدةٌ الثانيةُ :
قياسُ غلبةِ الأشياءِ في الحكمِ والصفةِ، الثالثةُ : قياسُ غلبةِ الأشياءِ في الحكمِ : قياسُ
غلبةِ الأشياءِ في الصفةِ : الخامسةُ : القياسُ الصوري . «غاية الوصول» (ص : ١٢٥) .

وهو أن يوجَدَ الحكمُ عندَ وجودِ وصفٍ وينعدمُ عندَ عَدَمِهِ .

(السابع) من مسالكِ العِلَّةِ : (الدورانُ)

وهو أن يوجدَ الحكمُ عندَ وجودِ وصفٍ وينعدمُ عندَ عَدَمِهِ . قيل : «لا يُقيدُ»
العِلَّةُ أصلاً لجوازِ أن يكونَ الوصفُ مُلازماً لِلْعِلَّةِ لا نفسها كرائحةِ المسكِ
المخصوصةِ فإنَّها دائرةٌ مَعَهُ وجوداً وعَدَمًا بأن يصيرَ خللاً، وليسَ عِلَّةً^(١) .

السابع من مسالكِ العِلَّةِ : الدورانُ،

سَيِّئُ الآمَدِي^(٢) وابنُ الحاجبِ^(٣) «الطرد والعكس» .

قوله (وينعدم) حينٌ، إذ لا علاجٌ ولا تأثيرٌ . ولو قال كغيره^(٤) : «وبعدم»
لتسليمٍ من ذلك قول «لا يُقيدُ»، هو مختارُ الآمَدِي^(٥) والغزالي^(٦)، وابنُ
الحاجبِ^(٧)، وغيرهم^(٨) .

قوله (فإنَّها دائرةٌ مَعَهُ) يعني مع إسكارِ المسكِ وإن كانَ ضميمٌ «بصير» بعدهُ
عائدًا إلى «المسكِ»، وتوضيحٌ كلاميه : أن الرائحةَ إذا دارت مع الإسكارِ وجوداً
وعَدَمًا ودارَ الحكمُ مَعَهَا كذلك مع أنها ليست عِلَّةً لَهُ .

(١) قاله الحنفية . «فوائح الروح» (٥٢٩/٢) .

(٢) «الأحكام» للآمَدِي (٢٦٠/٣) .

(٣) «مختصر المتن» لابنِ الحاجبِ (٢٤٥/٢) .

(٤) كالعضد في «شرح المختصر» (٢٤٦/٢) .

(٥) «الأحكام» للآمَدِي (٢٦٠/٣) .

(٦) «المستصفى» للغزالي : (٤٠٢/٢) .

(٧) «مختصر المتن» لابنِ الحاجبِ (٢٤٥/٢) .

(٨) كالعضد في «شرح المختصر» (٢٤٦/٢) .

الترجيح (وقيل): «هو (قطعي) في إفادة العلوية وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كالإسكار لجرمة الخمر»^(١).

(والمختار وفاقاً لأكبر)^(٢): أنه (ظني) لا قطعي لقيام الاحتمال السابق.

للحاشية قوله (وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف) أي فعند عديها إن كان قائله بمن لا يشترطها فهو عنده غير قطعي، وإلا فليس بعلية.

المفتي ولا يلزم المستدل بيان نفي ما هو أولى منه.

فإن أبدى المعارض وصفاً آخر ترجح جانب المستدل بالتعدية، وإن كان متعدياً إلى الفرع ضرر عند مانع العلتين، أو إلى فرع آخر طلب الترجيح.

المفتي (ولا يلزم المستدل) به (بيان نفي) أي انتفاء (ما هو أولى منه) بإفادة العلوية، بل يصح الاستدلال به مع إمكان الاستدلال بما هو أولى منه بخلاف ما تقدم في «الشبه».

(فإن أبدى المعارض وصفاً آخر) أي غير المذار (ترجح جانب المستدل بالتعدية) لوصفه على جانب المعارض حيث يكون وصفاً قاصراً.

(وإن كان) وصف المعارض (متعدياً إلى الفرع) المتنازع فيه (ضرراً) إبداءه (عند مانع العلتين) دون مجوزهما، (أو إلى فرع آخر طلب الترجيح) من خارج لتعادل الوصفين حيثل.

للحاشية قوله (دون مجوزهما) أي فلا يضّر، وعلمه إذا اتخذ مقتضى الوصفين، وإلا فيطلب الترجيح، قوله (أو إلى فرع آخر طلب الترجيح) هذا أيضاً عند مانع التعليل بعلتين، أما عند المجوز فلا يطلب الترجيح.

(١) قاله بعض المعتزلة. «الأحكام» (٢٦٠/٣)، «المعقول» (٢٠٧/٥)، «البحر» (٢٤٣/٥).
(٢) أي من المالكية والشافعية والحنابلة. مختصر ابن الحاجب (٢٥٦/٢)، «الأحكام» (٢٦٠/٣)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٩٦)، «البحر» (٢٤٣/٥)، «شرح الكوكب» (١٩٣/٤).

وهو مقارنة الحكم للوصف.

والأكثر على ردّه، قال علمائنا: «قياس المعنى مناسب، والشبه تقريب، والطرد تحاكم».

(الثامن) من مسالك العلة: (الطرد).

وهو مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة كقول بعضهم في الخلل: «مانع لا تبين القطرة على جنبه فلا تزال به النجاسة كالدهن، أي بخلاف الماء فتبين القطرة على جنبه فتزال به النجاسة». فبناءً على هذه وعدمه لا مناسبة فيه للحكم أصلاً وإن كان مطرداً لا نقض عليه.

(والأكثر) ^(١) من العلماء (على ردّه) لانتفاء المناسبة عنه. قال علمائنا: «قياس المعنى مناسب» لاشتراكه على الوصف المناسب. (و) قياس (الشبه تقريب، و) قياس (الطرد تحاكم) فلا يُقيد ^(٢).

الثامن من مسالك العلة: الطرد.

هو مشترك بين ما ذكره هنا وبين كون العلة غير متيقضة المقابل للعكس على ما يأتي.

قوله (من غير مناسبة) أي لا بالذات ولا بالتبع، فخرج بقية المسالك.

قوله (لا مناسبة فيه) الأولى: «فيها».

(١) أي من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. «التيسير» (٥٩/٤)، «البحر» (٢٤٩/٥).

«شرح الكوكب» (١٩٨/٤).

(٢) «التقواطع» (١٤١/٢)، «شرح الكوكب» (١٩٨/٤).

وقيل: «إن قارنّه فيما عدا صورة النزاع أفاده، وعليه الإمام وكثير»
وقيل: «تكفي المقارنة في صورة» وقال الكرخي: «يُقيد الناظر دون الناظر».

(وقيل: «إن قارنّه» أي قارن الحكم الوصف (فيما عدا صورة النزاع أفاده) العلية يُقيد الحكم في صورة النزاع، وعليه الإمام) الرازي ^(١)، (وكثير) من العلماء ^(٢).

(وقيل: «تكفي المقارنة في صورة» واحدة لأفاده العلية).

(وقال الكرخي: «يُقيد» الطرد (الناظر دون الناظر) لنفسه، لأن الأول في مقام الدفع، والثاني في مقام الإثبات» ^(٣)).

البيان قوله (في صورة واحدة) أي غير صورة النزاع

(١) «المحصول» للرازي (٢٢١/٥).

(٢) واختاره البيضاوي في «المنهاج» (ص: ١٥٦).

(٣) نقله عنه الزركشي «البحر» (٢٥٠/٥) ثم قال: «وإن الخلاف في هذه المسألة اللغوية فإن أحدًا لا يشكّره إذا غلب على الظن واحد لا يتبع كل وصف لا يغلب على الظن وإن أحاطوا بظواهرها»

لا يتفكك عن غلبة الظن».

وهو أن يدلَّ ظاهرٌ على التعليل بوصفٍ، فيُحذفُ خصوصُهُ عن الاعتبارِ بالاجتهاد، ويُنَاطُ بالأعم، أو تكونُ أوصافٌ فيُحذفُ بعضها ويُنَاطُ بالباقي .

(التاسع) من مسالك العلة: تنقيح المناط .

وهو أن يدلَّ نصٌّ ظاهرٌ على التعليل بوصفٍ فيُحذفُ خصوصُهُ عن الاعتبارِ بالاجتهاد ويُنَاطُ بالحكم (بالأعم، أو تكونُ أوصافٌ) في عمل الحكم (فيُحذفُ بعضها) عن الاعتبارِ بالاجتهاد (ويُنَاطُ) الحكم (بالباقي). وحاصله: أنه الاجتهادُ في الحذف والتعيين^(١).

التاسع من مسالك العلة: تنقيح المناط .

قوله (أو تكونُ أوصافٌ... الخ) قيل: ما الفرقُ بين هذا المسلكِ بهذا المعنى ومسلكِ الشرِّ؟

وأجيب بأنَّ السببَ يجبُ فيه حصرُ الأوصافِ الصالحةِ للعلةِ، ثم إلغاؤها ما عدا ما ادَّعى عليته. وتنقيحُ المناطِ بالمعنى المذكورِ إنما يلاحظُ فيه الأوصافُ التي دلَّ عليها ظاهرُ النصِّ. وفي تنقيحِ ما ذكرَ بـ «الاجتهاد» ردٌّ على مَنْ زعمَ أنَّ الحذفَ في ذلك قد يكونُ بإلغاءِ الفارقِ الحاصلِ بالاجتهاد، وقد يكونُ بدليلٍ آخر .

(١) قال به الجماهير. «التيسير» (٤٢/٤)، «شرح التنقيح» (ص: ٣٨٩)، «الأحكام» (٣/٢٦٤)، «شرح الكوكب» (٤/٢٠٣).

ويُستلَّ لذلك بحديث الصحيحين في الواقعة في شهر رمضان^(١)، فإن أبا حنيفةً ومالكاً خذفاً خصوصها عن الاعتبارِ وأناطاً للكفارة بمطلقِ الإفطار^(٢)، كما حذفَ الشافعيُّ غيرها من أوصافِ المخَلِّ ككونِ الواطءِ أعرابياً، وكونِ الموطوءة زوجةً، وكونِ الوطءِ في القُبْلِ عن الاعتبارِ وأناطاً للكفارة بها^(٣).

قوله (ويُستلَّ لذلك بحديث الصحيحين في الواقعة في شهر رمضان) لا يُنافي التمثيلُ به فيها من للإيهام لأنَّ التمثيلَ به لذلك باعتبارِ اقترانِ قوله ﷺ: «أعقِبْ رَقَبَةً»، بقولِ السائل: «واقعتُ أهلي في شهرِ رمضان»، ولما هنا باعتبارِ اجتهادِ المجتهدِ في الوصفِ الذي يُنَاطُ به الحكمُ.

قوله (فإنَّ أبا حنيفة... الخ) يؤخِّدُ منه أن أبا حنيفةً يستعملُ تنقيحَ المناطِ في الكفارة، وإن منعَ القياسَ فيها لكنه لا يُسميه قياساً، بل استدلالاً. وفرَّقَ الحنفيةُ بينها بأنَّ القياسَ ما ألحقَ فيه حكمٌ بآخرٍ بجامعٍ يُقيدُ غلبةَ الظنِّ، والاستدلالُ ما ألحقَ فيه ذلك بإلغاءِ الفارقِ المُقيدِ للقطع^(٤)، وهذا في الحقيقة خلافٌ لفظيٌّ.

(١) سبق تحريره في المسلك الثالث «الإيهام».

(٢) «الهداية» (٢/٤٧٣)، «حاشية الدسوقي» (١/٥٢٨).

(٣) «معاني المحتاج» (١/٥٩٦).

(٤) ذكره الإمام في «المحصول» (٥/٦٣٠)، «الترغيب في البحر» (٥/٢٥٥).

اللائحة أم تحقيق المناط : فإثبات العلة في أحاد صورها كتحقيق أن النباش سارق . وتخرجه مر .

اللائحة أمّا تحقيق المناط فإثبات العلة في أحاد صورها كتحقيق أن النباش وهو من ينشئ القبور ويأخذ الأكفان (سارق) بأنه وجد منه أخذ المال خفية وهو السرقه فيقطع^(١) خلافاً للحنفية^(٢) .

(وتخرجه) أي تخرج المناط (مر) في مبحث «المناسية» . وقرن بين الثلاثة كعادة الجدليين .

اللائحة قوله (فإثبات العلة في أحاد صورها) يعني إثبات العلة في صورة خفي وجودها فيها .

قوله (وقرن بين الثلاثة كعادة الجدليين) نبة بو على نكتة إعادة المصنف ذكر «تخرج المناط» بقوله : «وتخرجه مر» .

(١) أي عند الملكية والشافعية والحنابلة . «عمدة المحتاج» (١١/٤٦٧) ، «الغني» (٩/١١٤) .

(٢) «الهداية» (٤/٥٥٨) .

العاشر : إلغاء الفارق كالحاق الأمة بالعبد في السراية .

وهو والدوران والطرء ترجع إلى ضرب شبه ، إذ تحصل الظن في الجملة ، ولا تعين جهة المصلحة .

العاشر من مسالك العلة : (إلغاء الفارق) .

بأن يبين عدم تأثيره فيثبت الحكم لما اشتركا فيه (كالحاق الأمة بالعبد في السراية) الثابتة بحديث الصحيحين : «من أعتق شركاً له في عبد فكان له ماله يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطي شركاءه حصصهم وأعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق عليه ما عتق»^(١) ، فالفارق بين الأمة والعبد الأنونة ولا تأثير لها في منع السراية فثبت السراية فيها لما شاركت فيه^(٢) .

العاشر من مسالك العلة : إلغاء الفارق .

وقد جعله البيضاوي^(٣) نفس تنقيح المناط ، والمصنف غابر بينهما ، وهو الأوجه وإن لم يتغاير تغايراً كلياً إذ بينهما عموم مطلق لأن إلغاء الفارق يعم القطعي والظني ، وتنقيح المناط خاص بالظني فيرجع إلى أنه قسم من إلغاء الفارق .

(١) رواء البخاري في العتق ، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين شركاء ، (٢٥٢٢) ، ومسلم في العتق ، باب من أعتق شركاً له في عبد ، (٣٧٤٩) .

(٢) اتفق الجاهل على أن نصيب المعتق يُعفى بنفس الإعتاق ، وأما نصيب الشريك فاحتلوا في حكمه إذا كان المعتق مؤبداً على مذاهب ، أحدها : أنه يُعفى بنفس الإعتاق ، قاله الشافعية والحنابلة ، الثاني : أنه لا يُعفى إلا بدفع القسمة ، قاله المالكية والثالث : للشريك الخيار إن شاء استسعن العبد في يصف قيمته ، وإن شاء أعتق نصيبه ، والرابع بينهما ، وإن شاء قوم نصيبه عن شريكه المعتق ، قاله الحنفية .

فأما إذا كان مؤبداً حال الإعتاق فينبذ العتق في نصيب المعتق فقط عند الملكية والشافعية والحنابلة ، ويستسعن العبد في حصة الشريك عند الحنفية . شرح مسلم (١٠/٣٧٧) .

(٣) أي في «المناهج» (ص : ١٥٦) كما فعله الإمام في «المحصول» (٥/٢٣٠) ، والفراق في «المنهاج» (ص : ٣٩٨) ، وتبعهم المصنف في «الإيجاع» (٣/٤٨٠) ، والمرقس في «البحر» (٥/٢٥٥) ، ونسخ الإسلام في «لب الأصوال» (ص : ١٢٦) .

الفقه (وهو) أي إلغاء الفارق (والدوران، والطرد) عن القول به (ترجع) ثلاثتها (إلى) ضرب شبه، إذ تحصل الظن في الجملة لا مطلقاً، (ولا تُعين جهة المصلحة) المقصودة من شرع الحكم لأنها لا تُذكر بواحد منها بخلاف المناسبة.

للإثنية قوله (لما اشتركا فيه) أي لأجل وصف اشترك فيه الأصل والفرع.

قوله (كالحاق الأمة بالعبد) مثال للظني لأنه قد يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة وغيرهما لا تدخل للأنثى فيه. ومثال القطعي: قياس صبّ البول في الماء الراكد على البول فيه في الكراهة^(١).

قوله (ترجع ثلاثتها إلى ضرب شبه) أي أنها تنفيذ شبهة للعلة لا علة حقيقة لما ذكره بخلاف بقية المسالك المأذونة بقوله: بخلاف المناسبة. وقوله (تحصل الظن) أي للعلة.

خاتمة: [في نفي مسلكين ضعيفين]

ليس تأتي القياس بعلة وصف، ولا العجز عن إفساده دليل عليه على الأصح فيها.

(خاتمة): في نفي مسلكين ضعيفين

(ليس تأتي القياس بعلة وصف، ولا العجز عن إفساده دليل عليه على الأصح فيها).

وقيل: «نعم فيها، أما الأول فلأن القياس مأمور به بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرُوا﴾^(١) وعلى تقدير علة الوصف يرجح بقياسه عن عهدة الأمر يكون الوصف علة^(٢).

خاتمة:

قوله (بعلة وصف) أي بسببها بأن يقال: إذا كان هذا الوصف علة فتأنيهاً القياس على النص.

قوله (عن إفساده) أي الوصف المجعول علة، ولو قال: «إفسادها» أي العلة كان أنسب.

(١) سورة الحشر الآية: (٢)

(٢) قال الأستاذ أبو إسحاق من أصحابنا، «الإيجاد» (٣/٨٩).

(١) «نقطة المحتاج» (١/٢٧٣)، «مغني المحتاج» (١/٦٦).

وَأُجِيبَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ إِلَّا بِقِيَامِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا الثَّانِي فَكَمَا فِي الْمَعْجِزَةِ فَإِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ لِلْعَجْزِ عَنْ مُعَارَضَتِهَا.

وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ فَإِنَّ الْعَجْزَ هُنَاكَ مِنَ الْخَلْقِ وَهَنَا مِنَ الْخُصْمِ^(٢).

لِللَّابِئَةِ قَوْلُهُ (وَأُجِيبَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ .. الخ) أُجِيبَ عَنْهُ أَيْضًا بِالرُّوْمِ الدَّوْرِ فَإِنَّ صِحَّةَ الْقِيَاسِ تَتَوَقَّفُ عَلَى عِلِّيَّةِ الْوَضْفِ ، فَلَوْ أَثْبَتْنَا عَلَيْهِ بِوَلِيمِ الدَّوْرِ.

قواعد العلة

(١) انظر: «الحصول» (٢٣٣/٥)، «الإيجاز» (٨٤/٣)، «التشيف» (١٠٠/٢)، «غاية الوصول» (ص: ١٢٧).

(٢) انظر: «التشيف» (١٠٠/٢)، «غاية الوصول» (ص: ١٢٧).

القول

القَوَادِحُ

القول

(القَوَادِحُ)

أي هذا مبحثها ، وهي ما يقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها .

البيان

(القَوَادِحُ)

قوله (من حيث العلة أو غيرها) الأوضح : علة كان الدليل أو غيرها .

لَا يَخْلُفُ عَنْهَا: تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَسَمَاءُ النَّقْضِ، وَقَالَتْ
الْحَنْفِيَّةُ: «لَا يَقْدَحُ»، وَسَمَوُهُ تَخْصِيصُ الْعِلَّةِ؛ وَقِيلَ: «لَا فِي الْمُسْتَبْطَةِ»؛

لَا يَخْلُفُ عَنْهَا: تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ (١) بَأَنَّهُ وَجِدَتْ فِي صُورَةٍ مِثْلًا يَدُونُ الْحُكْمِ
(وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ) فِي أَنَّهُ قَادِحٌ فِي الْعِلَّةِ (٢) وَسَمَاءُ النَّقْضِ. وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ:
«لَا يَقْدَحُ» فِيهَا، وَسَمَوُهُ تَخْصِيصُ الْعِلَّةِ (٣).

لَا يَخْلُفُ عَنْهَا: تَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ إِطْلَافُهُ: «التَّخَلُّفُ» يَصْدُقُ بِوُجُودِ مَانِعٍ،
وَقَقْدِ شَرْطٍ، وَغَيْرِهَا، وَإِطْلَافُهُ: «الْعِلَّةُ» يَصْدُقُ بِالْمَنْصُوصَةِ قَطْعًا،
وَالْمَنْصُوصَةُ ظَنًّا، وَالْمُسْتَبْطَةُ. وَالْحَاصِلُ مِنْ ذَلِكَ: تِسْعَةُ أَقْسَامٍ لَأَنَّهَا خَارِجَةٌ
مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي ثَلَاثَةٍ، وَلَكِنْ النَّقْضُ بَأَنِّي فِيهَا أَتَكَنَّنُ فِيهِ وَنَهَا.

قَوْلُهُ (وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ) هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ: «إِنَّهُ لَا
يُعْرِفُ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ نَصٌّ»، كَأَنَّهُ أَرَادَ صَرِيحًا، أَوْ فِيهَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَصَنَاطِرُ
الشَّافِعِيِّ مَعَ خُصُوبِهِ طَافِحَةٌ بِذَلِكَ، ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الْبِرْمَاوِيُّ، وَزَادَ فِي بَيَانِهِ.

(١) سَاءُ الْأَكْثَرُونَ «نَقْضًا». «الْمَحْصُولُ» (٢٣٧/٥)، «الْأَحْكَامُ» (٣٣٨/٤)، «مَخْصَرُ ابْنِ
الْحَاجِبِ» (٢٦٨/٢).

(٢) قَالَ جَمْعٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ مَشَائِخُ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ. «الْفَوَائِجُ»
(٤٩٣/٢)، «الْمَحْصُولُ» (٢٣٨/٥).

(٣) وَبِهِ قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ. «شرح التَّنْقِيحِ» (ص: ٣٩٩)، «شرح الكَوَكِبِ» (٥٧/٤)،
قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: وَقَدْ غَرَا عَدَمُ الْقَدَحِ مُطْلَقًا إِلَى الْحَنْفِيَّةِ الصَّيْفِ فِي
«الْإِبَاحِ» (٨٥/٣)، وَ«رَفَعُ الْحَاجِبِ» (١٩٢/٤)، وَهَذَا وَالزُّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ» (٢٦٢/٥)،
وَإِبْنُ الْجَارِ فِي «شرح الكَوَكِبِ» (٥٨/٤)، وَغَيْرُهُمْ، لَكِنْ قَالَ عَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي
«الْقَوَائِمِ» (٤٩٣/٢): «وَمِنْهَا أَيْ مِنْ شُرُوطِ الْعِلَّةِ عَدَمُ النَّقْضِ، وَهُوَ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنْهَا فِي حُلِّ
عِنْدَ مَشَائِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ...» وَقَالَ الْأَكْبَرُ: يَجُوزُ النَّقْضُ لِلْمَانِعِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَعَلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو
زَيْدٍ مِنْ مَشَائِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَحَنْفِيَّةُ الْعِرَاقِ قَاطِبَةٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ عَلَيْنَا الثَّلَاثَةِ
الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَصَاحِبِيهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: «لَا يَقْدَحُ» (فِي) الْعِلَّةِ (الْمُسْتَبْطَةِ) (١) لِأَنَّهُ دَلِيلُهَا اقْتِرَانُ الْحُكْمِ بِهَا وَلَا
وُجُودُ لَهُ فِي صُورَةِ التَّخَلُّفِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلَّةِ فِيهَا بِخِلَافِ الْمَنْصُوصَةِ لِأَنَّهُ
دَلِيلُهَا النَّصُّ الشَّامِلُ لَصُورَةِ التَّخَلُّفِ وَاتِّفَاعِ الْحُكْمِ فِيهَا يُبَيِّنُهُ بَأَنَّهُ يَرْفَعُهُ عَنِ
الْعَمَلِ بِهِ، وَالْحَنْفِيَّةُ تَقُولُ: «مُخَصَّصَةٌ» (٢).

وَيُجَابُ عَنْ دَلِيلِ الْمُسْتَبْطَةِ بِأَنَّهُ اقْتِرَانُ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ يَدُلُّ عَلَى عَلَيْهِ فِي جَمْعِ
صُورِهِ كَدَلِيلِ الْمَنْصُوصَةِ.

وَقَوْلُهُ (وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ) أَيَّ أَكْثَرُهُمْ، كَمَا ضَرَحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ (٣).

(١) حِكَايَةُ ابْنِ رِخَالٍ فِي «شرح المَقْتَرَحِ» «الْبَحْرِ» (٢٦٢/٥).

(٢) أَيَّ جَمْعٍ مِنْهُمْ. «فَوَائِجُ الرُّوحِ» (٤٩٤/٢).

(٣) «رَفَعُ الْحَاجِبِ» (١٩٢/٤).

لِلنَّاسِ مِنْهَا: تَحْلُفُ الْحَكَمَ عَنِ الْعِلَّةِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَسَمَاءَ النَّقْصِ، وَقَالَتْ
الْحَنْفِيَّةُ: «لَا يَقْدَحُ»، وَسَمَوُةٌ تَحْصِيصُ الْعِلَّةَ؛ وَقِيلَ: «لَا فِي الْمُسْتَبْطَةِ»؛

لِلنَّاسِ (مِنْهَا: تَحْلُفُ الْحَكَمَ عَنِ الْعِلَّةِ) ^(١) بَأَنُ وَجِدَتْ فِي صُورَةٍ مِثْلًا بِذَوْنِ الْحَكَمِ
(وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ) ^(٢) فِي أَنَّهُ قَادِحٌ فِي الْعِلَّةِ ^(٣) (وَسَمَاءُ النَّقْصِ). وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ:
«لَا يَقْدَحُ» فِيهَا. (وَسَمَوُةٌ تَحْصِيصُ الْعِلَّةِ) ^(٤).

لِلنَّاسِ قَوْلُهُ (مِنْهَا تَحْلُفُ الْحَكَمَ عَنِ الْعِلَّةِ) إِطْلَافُهُ: «التَّخَلُّفُ» يَصْدُقُ بِوُجُودِ مَانِعٍ،
وَقَدْ لِدِ شَرْطٍ، وَغَيْرِهَا، وَإِطْلَافُهُ: «الْعِلَّةُ» يَصْدُقُ بِالْمَنْصُوصَةِ قَطْعًا،
وَالْمَنْصُوصَةُ ظَنًّا، وَالْمُسْتَبْطَةُ. وَالْحَاصِلُ مِنْ ذَلِكَ: تِسْعَةُ أَقْسَامٍ لِأَنَّهَا الْخَارِجَةُ
مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي ثَلَاثَةٍ، وَلَكِنْ النَّقْصُ يَأْتِي فِيهَا أَمُكُنٌ فِيهِ مِنْهَا.

قَوْلُهُ (وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ) هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ: «إِنَّهُ لَا
يُعْرِفُ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ نَصٌّ» كَأَنَّهُ أَرَادَ صَرِيحًا، أَوْ فِيهَا أَطْلَعُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَمَنْظَرَاتُ
الشَّافِعِيِّ مَعَ خُصُومِهِ طَافِحَةٌ بِذَلِكَ، ذِكْرُهُ الْعَلَامَةُ الْبِرْمَاوِيُّ، وَزَادَ فِي بَيَانِهِ.

(١) سَمَاءُ الْأَكْثَرُونَ «نَقْصًا». «الْمَحْصُولُ» (٢٣٧/٥)، «الْأَحْكَامُ» (٣٣٨/٤)، «مَغْنَمُ ابْنِ
الْحَاجِبِ» (٢٦٨/٢).

(٢) قَالَ جَمْعٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ مَشَائِخُ مَا وَرَاءَ النِّهْرِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ. «الْفَوَائِحُ»
(٤٩٣/٢)، «الْمَحْصُولُ» (٢٣٨/٥).

(٣) وَبِهِ قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ. «أَشْرَحُ التَّفْخِيحِ» (ص: ٣٩٩)، «أَشْرَحُ الْكَوْكَبِ» (٥٧/٤).
قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غُفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: وَقَدْ غَرَا عَدَمُ الْقَدَحِ مُطْلَقًا إِلَى الْحَنْفِيَّةِ الصَّيْفِي فِي
«الْإِبْهَاجِ» (٨٥/٣)، وَرَفَعَ الْحَاجِبُ (١٩٢/٤)، وَهَذَا، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ» (٢٦٢/٥)،
وَابْنُ التَّجَارِ فِي «أَشْرَحِ الْكَوْكَبِ» (٥٨/٤)، وَغَيْرُهُمْ، لَكِنْ قَالَ عَبْدُ الْعَمَلِ الْأَنْصَارِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي
«الْفَوَائِحِ» (٤٩٣/٢): «وَمِنْهَا أَيْ مِنْ شُرُوطِ الْعِلَّةِ عَدَمُ النَّقْصِ، وَهُوَ تَحْلُفُ الْحَكَمِ عَنْهَا فِي عَمَلٍ
عِنْدَ مَشَائِخٍ مَا وَرَاءَ النِّهْرِ...». وَقَالَ الْأَكْثَرُ: يَجُوزُ النَّقْصُ لِمَانِعٍ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَعَلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو
زَيْدٍ مِنْ مَشَائِخٍ مَا وَرَاءَ النِّهْرِ، وَحَنِيفَةُ الْعِرَاقِيِّ قَاطِبَةٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ عَلِيِّ بْنِ الثَّلَاثَةِ
الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَصَاحِبِيهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: «لَا يَقْدَحُ» (فِي) الْعِلَّةِ (الْمُسْتَبْطَةُ) ^(١) لِأَنَّهُ دَلِيلُهَا اقْتِرَانُ الْحَكَمِ بِهَا وَلَا
وُجُودُ لَهُ فِي صُورَةِ التَّخَلُّفِ فَلَا يَنْدُلُ عَلَى الْعَالِيَةِ فِيهَا بِخِلَافِ الْمَنْصُوصَةِ فَإِنَّ
دَلِيلُهَا النَّصُّ الشَّائِلُ لِصُورَةِ التَّخَلُّفِ وَانْتِفَاءُ الْحَكَمِ فِيهَا بِبُطْلَانِهِ بِأَنَّهُ يَرْفَعُهُ عَنْ
الْعَمَلِ بِهِ. وَالْحَنْفِيَّةُ تَقُولُ: «يُخْصَصُ» ^(٢).

وَيُجَابُ عَنْ دَلِيلِ الْمُسْتَبْطَةِ بِأَنَّهُ اقْتِرَانُ الْحَكَمِ بِالْوَصْفِ يَنْدُلُ عَلَى عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ
صُورِهِ كَذَلِكَ الْمَنْصُوصَةِ.

لِلنَّاسِ قَوْلُهُ (وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ) أَيِ أَكْثَرِهِمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمَخْتَصَرِ ^(٣).

(١) حِكَايَةُ ابْنِ رِخَالٍ فِي «أَشْرَحِ الْمَقْتَرَحِ» «الْبَحْرِ» (٢٦٢/٥).

(٢) أَيِ جَمِيعِهِمْ مِنْهُمْ. «فَوَائِحُ الرُّوحِ» (٤٩٤/٢).

(٣) «رَفَعَ الْحَاجِبُ» (١٩٢/٤).

الشافعية وقيل: «وعكسه»، وقيل: «يقدح إلا أن يكون مانع أو فقد شرط»،
وعليه أكثر فقهاءنا، وقيل: «يقدح إلا أن يرد على جميع المذاهب
كالعرايا»، وعليه الإمام؛

الشافعية (وقيل: «عكسه» أي لا يقدح في المنصوصة ويقدح في المستنبطة، لأن الشارع له إن
يطلق العام ويريد بتعضه مؤخرًا بيانه إلى وقت الحاجة، بخلاف غيره إذا علل بشيء
ونقض عليه ليس له أن يقول: أردت غير ذلك، ليندو باب إبطال العلة^(١).)
(وقيل: «يقدح» فيها (إلا أن يكون) التخلف (المانع، أو فقد شرط)
للمحكم فلا يقدح». (وعليه أكثر فقهاءنا)^(٢).)

(وقيل: «يقدح إلا أن يرد على جميع المذاهب كالعرايا» وهو بيع الرطب والعب
قبل القطع بشر أو زبيب فإن جوازًا وإرد على كل قول في علة حرمة الربا من
الطعم^(٣)، والقوت^(٤)، والكيل^(٥)، والمال، فلا يقدح^(٦)). (وعليه الإمام)
الرازي^(٧)، ونقل الإجماع على أن حرمة الربا لا تتعلل إلا بأخذ هذه الأمور الأربعة.

الشافعية قوله (غير ذلك) أي غير المخفوض به.

- (١) عزاه إمام الحرمين في «البرهان» (٢/١٠٢)، والإمام في «المحصول» (٥/٢٣٧) لأكثر الأصوليين.
- (٢) وكذا أكثر الحنفية، «فوائد الروحوت» (٢/٤٩٣).
- (٣) كما قال الشافعية، «معنى المحتاج» (٢/٣١).
- (٤) كما قال المالكية، «حاشية الدسوقي» (٣/٤٧).
- (٥) كما قال الحنفية والشافعية، «الهداية» (٤/٧١)، «الغني» (٦/٤٢٥).
- (٦) النقض إما أن يكون أرفقًا على سبيل الاستثناء، أو لا يكون، الثاني فيه للمذاهب التي ذكرها للصف،
والخلاف في الأول عند الجماهير بما فهم الإمام والصف نفسه عدم القدح كما في «المحصول»
(٥/٢٥٨)، و«المنهاج» (ص: ١٥٦)، و«الإبهاج» (٣/٩٤)، و«نهاية السؤل» (٣/١٠٩)، وغيرها.
- (٧) فكان ينبغي أن يتصل بينها كما فعل في «الإبهاج» (٣/٩٤) نفيًا للإمام في «المحصول»
(٥/٢٥٨)، والبيضاوي في «المنهاج» (ص: ١٥٦)، والله تعالى أعلم.
- (٧) أي لا يقدح في الأول مطلقًا، ويقدح في الثاني مطلقًا عند الإمام. «المحصول» (٥/٢٥٨).

الشافعية وقيل: «في المنصوصة إلا بظاهر عام، والمستنبطة إلا مانع أو فقد شرط»؛

الشافعية (وقيل: «يقدح» في المنصوصة (إلا) إذا ثبت (بظاهر عام) لقبوله للتخصيص،
بخلاف القاطع، (و) يقدح في (المستنبطة) أيضًا (إلا) أن يكون التخلف
(المانع، أو فقد شرط) لحكم فلا يقدح فيها^(١).)

الشافعية قوله (بخلاف القاطع) أي وبخلاف الظاهر الخاص بمحل النقض، أو بغيره
سواء أعم القاطع المحال أم اختص بمحل النقض أو بغيره فيقدح النقض
حيثه. وأنت خير بأن هذا وهم لأن العلة إذا ثبتت بشيء من ذلك فلا نقض
لاحتياله التخلف في القاطع العام وفي الخاص ولو ظاهرًا بمحل النقض، وعدم
التعارض في الخاص بغيره، وحيثه فلا قدح في المنصوصة مطلقًا كما دل على
/ ذلك كلام كثير حتى المصنف في شرح المختصر، فعلم أن القدح عن هذا إنما
هو في المستنبطة إذا كان التخلف بلا مانع أو فقد شرط، وهو ما اختاره ابن
الحاجب^(٢)، وغيره^(٣) من المحققين، ولي بهم أسوة^(٤).

(١) وبه قال ابن الحاجب في «المختصر» (٢/٢١٨).

(٢) «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢١٨).

(٣) كالعضد في «شرح المختصر» (٢/٢١٨).

(٤) قال في «غاية الوصول» (ص: ١٢٧): «وعليه يُستدل إطلاق الشافعي: الفدح بالتخلف».

للآدمي : «إِنْ كَانَ التَّخَلُّفُ مُبَاحًا أَوْ فَقْدُ شَرْطٍ أَوْ فِي مَعْرَضِ
الِاسْتِثْنَاءِ أَوْ كَانَتْ مَنصُوصَةً بِهَا لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلُ لَمْ يَقْدَحْ» .

الآدمي (وقال الآدمي^(١)) : «إِنْ كَانَ التَّخَلُّفُ مُبَاحًا ، أَوْ فَقْدُ شَرْطٍ ، أَوْ فِي مَعْرَضِ الِاسْتِثْنَاءِ
مَنصُوصَةً كَانَتْ أَوْ مُسْتَنْبَطَةً ، (أَوْ كَانَتْ مَنصُوصَةً بِهَا لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلُ لَمْ يَقْدَحْ) ،
وَالْأَقْدَحُ الْإِنْفِي الْمَنصُوصَةِ بِهَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلُ فَيُؤَوَّلُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ^(٢)» .

وقول المصنف عنه «في المنصوصة بها لا يقبل التأويل لم يقْدَحْ» هو لازم قوله
فيها إِنْ كَانَ التَّخَلُّفُ لِإِدْلِيلٍ ظَنِّيٍّ ، فَالظَّنُّ لَا يُعَارِضُ الْقَطْعِيَّ ، أَوْ قَطْعِيٍّ
فَتُعَارِضُ قَطْعِيَّيْنِ مُخَالَفًا .

للآدمي قوله (منصوصة كانت أو مستنبطة) أي مع كُلِّ من الأحوال الثلاثة المذكورة ،
قوله (أو كانت منصوصة بها لا يقبل التأويل) أي إن لم يكن شيء من الأحوال
الثلاثة . وقوله (بها) أي بنفس .

قوله (إلا في المنصوصة بها يقبل التأويل) فيه إشارة خفية إلى أَنَّ تقييد
الآدمي بـ «ما لا يقبل التأويل» مُنْتَقَدٌ^(٣) .

قوله (هو لازم قوله فيها... الخ) أشار بهذا إلى بيان أَنَّ ذلك لازم قول
الآدمي ، لَا أَنَّهُ نَفْسُ قَوْلِهِ ، وَوَجْهٌ لِزَوَاجِهِ لَهُ أَنَّ الْقَدَحَ بِالنَّقْصِ قَرْنٌ التَّعَارُضِ
فَإِذَا انْتَفَى التَّعَارُضُ لَزِمَ انْتِفَاءُ الْقَدَحِ .

(١) «الأحكام» للآدمي (١٩٤/٣) .

قال العبد الفقير غفر الله له ولوالديه : الصواب في قول المصنف : «أو كانت منصوصة بها لا يقبل
التأويل لم يقْدَحْ» أن يقول : «أو كانت منصوصة بها يقبل التأويل لم يقْدَحْ» . والله تعالى أعلم .

(٢) أي بين الدليل العللي ودليل التخلُّف ، قاله البناني في «حاشيته» (٤٦٠/٢) .

(٣) هذا النقد وارد على ما نقله المصنف من الآدمي أما على الذي في «الأحكام» للآدمي حقيقة لا بُدَّ
هنا من النقد ، لأنَّه لم يُلْحِظْ بـ «ما لا يقبل التأويل» ، بَلْ بـ «ما يقبل التأويل» ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف : «إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَائِبًا^(١)» .

للآدمي قوله (قال المصنف : إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَائِبًا) قضيتُهُ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ
المصنف على الآدمي ، وَأَنَّ الْآدَمِيَّ لَمْ يَذْكُرْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ
الآدمي نَفْسِهِ صَرَّخَ بِهِ فِي الْإِحْكَامِ^(٢) .

(١) «الإيجاج» للمصنف (٨٦/٣) .

(٢) «الأحكام» للآدمي (١٩٤/٣) .

للثاني والخلاف معنوي، لا لفظي خلافاً لابن الحاجب، ومن فروعه: التعليل بعلة، والانقطاع، وانخراط المناسبة بمفسدة، وغيرها.

(والخلاف) في القدر (معنوي^(١))، لا لفظي خلافاً لابن الحاجب) في قوله: «إنه لفظي مبني على تفسير العلة إن فُسر بما يستلزم وجوده وجود الحكم، وهو معنى المؤثر، فالتخلف قاذح، أو بالبايع وكذا بالمعرف فلا»^(٢).

(ومن فروعه) أي فروع أن الخلاف معنوي: (التعليل بعلة) فيستنتج إن قَدْخ التخلف، وإلا فلا.

وهذا التفرع نشأ عن سهو فإنه إنما يتأتى في تخلف العلة عن الحكم والكلام في عكس ذلك.

(والانقطاع) للثبوت فيحصل إن قَدْخ التخلف، وإلا فلا، ويستنتج قوله: «أزدت العلية في غير ما حصل فيه التخلف».

الثانية قوله (وهذا التفرع نشأ عن سهو) أي وإن صرح به المصنف في شرح المختصر^(٣)، فلا يرد على الشارح به.

قوله (فإنه إنما يتأتى في تخلف العلة عن الحكم) صحيح كما يعلم من قول المصنف في مبحث العكس: «وتخلفه قاذح عند مانع علة».

قوله (ويستنتج) [مفرغ عن جواب الشرط أعني قوله: «فلا» فهو]^(٤) عطف على «لا» مع مدخولها، والتقدير: وإن لم يتقدح التخالف فلا يحصل الانقطاع، ويستنتج قوله «أردت... الخ».

(١) وبه قال الحاشية أيضاً. انظر «شرح الكوكب» المنير لابن النجار (٦٢/٤).

(٢) مختصر المشتهر لابن الحاجب: (٢١٩/٢)، نقله بالتصريف.

(٣) وقع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١٩١/٤).

(٤) ما بين معكوفين ساقط من السسخ الثلاث، وأثبت من «حاشية النائي» (٤٦١/٢).

الثاني وجوابه: منع وجود العلة، أو منع انتفاء الحكم إن لم يكن انتفاؤه مذهب المستدل،

(والانخراط المناسبة بمفسدة) فيحصل إن قَدْخ التخلف وإلا فلا، ولكن ينبغي الحكم لوجود المانع (وغیرها) بالرفع أي غير المذكورات كتخصيص العلة فيستنتج إن قَدْخ التخلف، وإلا فلا.

(وجوابه) أي التخلف على القول بأنه قاذح: (منع وجود العلة) فيما اعترض به، (أو منع انتفاء الحكم) عن ذلك (إن لم يكن انتفاؤه مذهب المستدل)، وإلا فلا يتأتى الجواب بسنعه.

الثانية قوله (وانخراط المناسبة) أي بطلانها.

قوله (منع وجود العلة) أي كإبداء قيد معتبر في الحكم موجود في محل التعليل منقول في صورة النقص.

وَعِنْدَ مَنْ يَرَى الْمَوَانِعَ بَيِّنَاتِهَا . وَلَيْسَ لِلْمَعْتَرِضِ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى وَجُودِ الْعِلَّةِ
عِنْدَ الْأَكْثَرِ لِلانْتِقَالِ ، وَقَالَ الْأَمَدِيُّ : « مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ أَوَّلَى بِالْقَدَحِ » ...

(وَعِنْدَ مَنْ يَرَى الْمَوَانِعَ) أَي يَعْتَبَرُهَا بِالنَّبِيِّ فِي قُدْحِ التَّخْلُفِ حَتَّى إِذَا وُجِدَتْ
أَوْ وَاحِدٌ مِنْهَا لَا يَقْدَحُ عِنْدَهُ (بَيِّنَاتِهَا) فَيَحْصُلُ الْجَوَابُ عَلَى رَأْيِهِ بَيِّنَاتٌ أَوْ بَيَانٌ
وَاحِدٌ مِنْهَا .

(وَلَيْسَ لِلْمَعْتَرِضِ) بِالتَّخْلُفِ (الْاسْتِدْلَالُ عَلَى وَجُودِ الْعِلَّةِ) فِيهَا اعْتَرَضَ بِهِ
(عِنْدَ الْأَكْثَرِ) ^(١) مِنَ النَّظَارِ وَلَوْ بَعْدَ مَنَعِ الْمُسْتَدَلِّ وَجُودَهَا (لِلانْتِقَالِ) مِنْ
الاعْتِرَاضِ إِلَى الْاسْتِدْلَالِ الْمُوْدِي إِلَى الْانْتِشَارِ . وَقِيلَ : لَهُ ذَلِكَ لِتَمَّ مَطْلُوبُهُ مِنْ
إِبْطَالِ الْعِلَّةِ .

(وَقَالَ الْأَمَدِيُّ) : «لَهُ ذَلِكَ (مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ أَوَّلَى) مِنْ التَّخْلُفِ (بِالْقَدَحِ) ،
فَإِنْ كَانَ قَلَّةً» ^(٢) .

لِلنَّبَاتَةِ قَوْلُهُ (وَعِنْدَ مَنْ يَرَى الْمَوَانِعَ بَيِّنَاتِهَا) إِنَّمَا غَيَّرَ الْأَسْلُوبَ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ : «أَوْ بَيَانٌ
الْمَوَانِعَ عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا» ، لِئَلَّا يُؤْهِمَ عَظَمَةُ عَلَى «وُجُودِ الْعِلَّةِ» .
وَقَوْلُهُ (بَيِّنَاتِهَا) حَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، أَي وَجَوَابُهُ عِنْدَ مَنْ يَرَى الْمَوَانِعَ بَيِّنَاتِهَا .

(١) أَي مِنَ الشَّاعِلَةِ وَالْحَاتِلَةِ . «الْمَحْصُولُ» (٢٥٢/٥) ، «الْبَحْرُ» (٢٧٢/٥) ، «شرح الكوكبية»
(٢٨٣/٤) .

(٢) «الْأَحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ» (٣٣٨/٤) .

الْبَيِّنَاتِ
الْبَيِّنَاتِ

وَلَوْ صَرَحَ الْمَصْنُفُ بِلَفْظَةِ «لَهُ» لَسَلِمَ مِنْ إِيْهَامٍ فِيهَا ، أَي إِيْقَاعِهِ فِي الرَّهْمِ أَيْ
الذَّهْنِ ، وَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) مِنْ «أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا لَمْ يَكُنْ حُكْمًا شَرْعِيًّا» ، أَي
بِأَنَّهُ كَانَ حُكْمًا عَقْلِيًّا ، قَالَ الْمَصْنُفُ : «لَمْ يُوجَدْ لِعَبْرَةٍ» ، قَالَ -وَوُجْهُهُ أَنَّ التَّخْلُفَ
فِي الْقَطْعِيِّ قَاطِعٌ بِخِلَافِ الشَّرْعِيِّ لِحَوَالِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَنَاعٌ أَوْ قَوَائِمُ شَرْطٍ ^(٢) .

لِلنَّبَاتَةِ قَوْلُهُ (لَمْ يُوجَدْ لِعَبْرَةٍ) صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى رُجُوعِ الضَّمِيرِ فِي «يَكُنْ» عَلَى
الْحُكْمِ الْمُعْلَلِ ، لَا إِلَى مَا يُعْلَلُ بِهِ ، إِذْ لَوْ بَنَاهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصَحَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وُجِدَ
لِعَبْرَةٍ كَصَاحِبِ الْمُقَرَّرِ أَبِي مُتَّصِرِ الزُّرِّيِّ ^(٣) بِمُؤَخَّذَةٍ وَرَاءَ مَفْتُوحَتَيْنِ حَيْثُ
قَالَ : «إِنْ كَانَ أَيُّ مَا يُعْلَلُ بِهِ حُكْمًا شَرْعِيًّا فَلَيْسَ لِلْمَعْتَرِضِ إِثْبَاتُهُ بِالِدَّلِيلِ
لِتَعْلِيلِ الْحُفْنِيِّ وَجُوبِ الْمُضْمَنَةِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ» ^(٤) ، بِأَنَّ الْقَمَّ عَمَلٌ يَجِبُ غُسْلُهُ
عَنِ الْخَبَثِ فَيَجِبُ عَنْهَا ، / فَإِذَا تَقَيَّضَ بِالْعَيْنِ ، وَلِلْمُسْتَدَلِّ مَنَعٌ وَجُوبٌ غُسْلِهَا
عَنِ الْخَبَثِ وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ لِلْمَعْتَرِضِ إِثْبَاتُهُ بِالِدَّلِيلِ أَمَا إِذَا كَانَ مَا يُعْلَلُ بِهِ أَمْرًا
حَقِيقِيًّا فَلَا ذَلِكَ كَتَعْلِيلِ الْحُفْنِيِّ عَدَمَ الْأَجْرَةِ ^(٥) فِي الْإِجَارَةِ بِالْعَقْدِ ...

(١) «مختصر المتن» لابن الحاجب (٢٦٨/٢) .

(٢) «رفع الحاجب» للمصنف (٤٣٩/٤) .

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الزُّرِّيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، الطُّرُوشِي الشَّافِعِي ، صَاحِبُ الطَّرِيقَةِ فِي الْجَدَلِ ،
وَكَانَ إِمَامًا مُفَدِّسًا فِي الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ ، وَاعْتَمَدَ حَلَقَ الْعِبَارَةِ ، ذَا لَفْصَةٍ وَبَرَاءَةٍ ، تَقَفَّ عَلَى
ابْنِ بَجِينٍ تَلْمِيزَ الْغَزَالِيِّ ، وَصَلَّفَ فِي الْخِلَافِ تَصْنِيفًا مَشْهُورًا ، وَكَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا ، سَمَّا
الْمُقَرَّرَ فِي الْمَصْطَلَحِ ، تَوَلَّى الْمَدْرَسَةَ الْبَهَائِيَّةَ بِبَغْدَادَ ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٥٦٧ هـ . «مطبوعات الشافعية»
لِلْإِسْطَوِيِّ (١٢٦/١) .

(٤) اِتَّخَذَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُضْمَنَةِ وَالْإِسْتِشْقَاءِ فِي الطَّهَارَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ ، أَحَدُهَا : هُمَا وَاجِبَانِ فِي
الرُّضْوَةِ وَالْعُسْلِ ، قَالَه الْحَاتِلَةُ ، ثَانِيَا : هُمَا مُسْتَشْنَانِ فِي الرُّضْوَةِ وَالْعُسْلِ ، وَهَذَا قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ
ثَالِثَا : هُمَا وَاجِبَانِ فِي الْعُسْلِ ، مُتَدَرِّجَانِ فِي الرُّضْوَةِ ، قَالَه الْحَفْنِيُّ . «الهداية» (١٢٠ . ٥٠٠/١) ،
وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٣٦ . ٩٧/١) ، «مغني المحتاج» (٨٤/١) ، (١٠٤/١) ، «المغني» (١١٣/١) .

(٥) اِتَّخَذَ الْأَمَدِيُّ فِيهِ تَمْيِيزًا بَيْنَ الْمُجَرِّ الْأَجْرَةِ عَنْ مَفْعُولٍ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَسْلُكُهَا بِالْعَقْدِ ، قَالَه الشَّافِعِيُّ
وَالْحَاتِلَةُ ، ثَانِيَا : أَنَّهُ يَسْلُكُهَا بِاسْتِيفَاءِ الْمَقْرُوعِ عَلَيْهِ ، قَالَه الْحَفْنِيُّ وَالْمَالِكِيُّ . «الهداية» (٣١٥/٤) .
«الشرح الكبير» (٣/٤) ، «مغني المحتاج» (٤٨٥/٢) ، «المغني» (١٣٤/٧) .

القول ولو دل على وجودها بوجود في محل النقص، ثم منع وجودها، فقال: «يتقضى دليلك»، فالصواب أنه لا يُسمع لانتقاله من نقض العلة إلى نقض دليلها.

القول (ولو دل) المستدل (على وجودها) فيها علة بها (بوجود في محل النقص، ثم منع وجودها) في ذلك المحل (فقال) له المعارض: «يتقضى دليلك» على العلة حيث وجد في محل النقص دونها على مقتضى منعك وجودها فيه، (فالصواب أنه لا يُسمع) قول المعارض (لانتقاله من نقض العلة إلى نقض دليلها) والانتقال ممنوع.

للحاشية بأنها عقد على منفعة فلا يملك عوضها بالعقد كالمضاربة فإن نُقض بالكساح^(٢) منع وروده على المنفعة وحينئذ قلته إثباته بالدليل.

قوله (لجواز أن يكون) أي التخلف. قوله (فيها) أي في المحل الذي علل حكمه بها.

قوله (بوجود) أي دل به دليل موجود. قوله (ثم منع) أي المستدل.

قوله (لانتقاله من نقض العلة إلى نقض دليلها) فيه تلويح بأن الكلام فيما إذا ادعى انتقاض دليل العلة معينا. فلو ادعى أحد الأمرين فقال: «يلزم إما انتقاض العلة، أو انتقاض دليلها، وكيف كان فلا تثبت العلية» كان مستمورا اتفاقا^(٣) لظهور عدم الانتقال حينئذ.

(١) قاله الشافعية والحنابلة وغيرهم. «الأحكام» (٣٣٨/٤)، «البحر» (٢٧٢/٤)، «شرح الكوكب» (٢٨٤/٤).

(٢) أي إذا خلا الرجل بامرأته بعد العقد الصحيح استقر عليه مهرها عند الختفة والحنابلة، خلافا للشافعية والمالكية، «المهنية» (٢٥٧/٣)، «معنى المحتاج» (٢٨٦/٣)، «الشرح الكبير» (٣٠٠/٢) «اللمعي» (٦٠٢/٩).

(٣) مثله في «التيسير» (١٣٩/٤)، و«الأحكام» (٣٣٨/٤)، و«مختصر ابن الحاجب» (٢٦٨/٢)، و«البحر» (٢٧٢/٥)، و«شرح الكوكب» (٢٨٥/٤).

القول وأشار به «الصواب» إلى دفع قول ابن الحاجب: «وفيه -أي في عدم السماع- نظرا»^(١) أي لأن القدر في الدليل قدح في المدلول فلا يكون الانتقال إليه ممسحا.

للحاشية قوله (لأن القدر في الدليل قدح في المدلول) أي لا يمتنع أنه يلزم من بطلانيه بطلان المدلول لظهور فساديه. بل يمتنع أنه يجوز إلى الانتقال إلى إثباته بدليل آخر وإلا كان قولاً بلا دليل فهو باطل.

(١) «مختصر المتن» لابن الحاجب (٢٦٨/٢).

لِلْمُتَلَكِّمِ وَلَيْسَ لَهُ الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى تَخَلُّفِ الْحَكَمِ، وَثَالِثُهَا: «إِنْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ أَوَّلَى».

(وَلَيْسَ لَهُ) أَيِ لِلْمُعْتَرِضِ (الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى تَخَلُّفِ الْحَكَمِ) فِيمَا اعْتَرَضَ بِهِ وَلَوْ بَعْدَ مَنَعِ الْمُسْتَدِلِّ تَخَلُّفَهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ مِنَ الْاِعْتَرَاظِ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ الْمُوَدِّي إِلَى الْاِنتِشَارِ^(١).

وَقِيلَ: «لَهُ ذَلِكَ لَيْسَ مَطْلُوبُهُ مِنْ إِبْطَالِ الْعِلَّةِ»^(٢).

(وَتَالِثُهَا): «لَهُ ذَلِكَ (إِنْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ أَوَّلَى) مِنَ التَّخَلُّفِ بِالْقَدَحِ فَإِنْ كَانَ قَلَا»^(٣).

وَيَجِبُ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ عَلَى الْمُنَاطِرِ مُطْلَقًا وَعَلَى النَّاطِرِ إِلَّا فِيمَا اشْتَهَرَ مِنَ الْمُسْتَنْتَيَاتِ فَصَارَ كَالْمَذْكُورِ، وَقِيلَ: «يَجِبُ مُطْلَقًا»، وَقِيلَ: «إِلَّا فِي الْمُسْتَنْتَيَاتِ مُطْلَقًا».

(وَيَجِبُ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّخَلُّفِ بِأَنْ يَذْكَرَ فِي الدَّلِيلِ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ لَيْسَ مِنَ الْاِعْتَرَاظِ (عَلَى الْمُنَاطِرِ^(١) مُطْلَقًا، وَعَلَى النَّاطِرِ) لِنَفْسِهِ، (إِلَّا فِيمَا اشْتَهَرَ مِنَ الْمُسْتَنْتَيَاتِ) كَالْعَرَايَا (فَصَارَ كَالْمَذْكُورِ) فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْاِحْتِرَازِ عَنْهُ^(٢).

(وَقِيلَ: «يَجِبُ» عَلَيْهِ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ (مُطْلَقًا) وَلَيْسَ غَيْرُ الْمَذْكُورِ كَالْمَذْكُورِ»^(٣).

(وَقِيلَ): «يَجِبُ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ (إِلَّا فِي الْمُسْتَنْتَيَاتِ مُطْلَقًا) أَيِ مَشْهُورَةٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَشْهُورَةٍ فَلَا يَجِبُ الْاِحْتِرَازُ عَنْهَا لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُرَادَةٍ»^(٤).

لِلْمُتَلَكِّمِ قَوْلُهُ (وَيَجِبُ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ) هُوَ عَكْسُ^(٥) مُخْتَارِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُحْكَمِيِّ عَنْ الْأَكْثَرِينَ، لَكِنِ الَّذِي حَكَاهُ الْبِرْمَاوِيُّ عَنْهُمْ الرَّجُوبُ.

قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ (وَقِيلَ يَجِبُ) أَيِ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ مُنَاطِرًا كَانَ أَوْ نَاطِرًا لِنَفْسِهِ لِيُؤَلِّقَ مَا فِي شَرْحِهِ لِلْمُخْتَصَرِّ فَيَكُونُ الرَّاجِعُ مُفَصَّلًا بَيْنَ الْمُنَاطِرِ وَالنَّاطِرِ، وَالْقَوْلَانِ الْأَخِيرَانِ بَعْدَهُ عَامَّتَيْنِ فِيهِمَا وَإِنْ قِيدَا بِأَمْرِ آخَرٍ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُوهِمُ أَنَّهَا فِي الْمُنَاطِرِ^(٦) فَقَطْ.

(١) الْمُنَاطِرُ: مُقْلَدٌ يَسْتَدِلُّ لِإِمَامِهِ وَيَذْهَبُ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَيُسَمَّى جَدَلِيًّا وَخِلَافِيًّا، وَالنَّاطِرُ: لِنَفْسِهِ هُوَ الْمُحْتَمِلُ. «الْبَاقِي» (٢٦٦/٢).

(٢) قَالَهُ الشَّافِعِيُّ. «الْبَحْرُ» (٢٧٦/٥)، «التَّحْفُفُ» (١٠٦/٢)، «عَايَةُ الرَّوْضِ» (ص ١٢٥).

(٣) قَالَهُ الْخَنَازِلِيُّ. «مَشْرِحُ الْكُوكَبِ» (٢٩٢/٤).

(٤) قَالَهُ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ، وَاخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ. «الْبَحْرُ» (٢٧٦/٥).

(٥) قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: بَلْ خُتَارُهُ عَدَمٌ وَجَرِبَ الْاِحْتِرَازُ مُطْلَقًا، فَقَالَ فِي

«الْمُخْتَصَرِّ» (٢٦٨/٢): «وَالْمُخْتَارُ: لَا يَجِبُ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ النَّظِيرُ». وَبِهِ قَالَ أَيْضًا الْخَنَازِلِيُّ.

«التَّبِيرُ» (١٣٩/٤)، «الْقَوَاتِحُ» (٥٧٩/٢).

(٦) فِي «ب»: «النَّاطِرُ».

(١) قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْخَنَازِلِيُّ. «الْبَحْرُ» (٢٧٣/٥)، «مَشْرِحُ الْكُوكَبِ» (٢٨٦/٤).

(٢) قَالَهُ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ. «الْأَحْكَامُ» (٣٣٨/٤).

(٣) قَالَهُ الْخَنَازِلِيُّ وَالْمَالِكِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْأَمْدِيُّ. «التَّبِيرُ» (١٣٩/٤)، «مُخْتَصَرُّ» ابْنِ الْحَاجِبِ

(٢٦٨/٢)، «الْأَحْكَامُ» (٣٣٩/٤).

للملئحة ودعوى صورة معينة أو مبهمه أو نفيها ينتقض بالإثبات أو النفي العامين، وبالعكس.

الملك

ومنها: الكسر

قادح على الصحيح لأنه نقض المعنى، وهو إسقاط وصف من العلة إما مع إبداله كما يقال في الخوف: «صلاة يجب قضاؤها، فيجب أداؤها كالأمن»، فيعرض بـ «أن خصوص الصلاة ملغى»، فيبدل خصوص الصلاة بـ «العبادة».

(ومنها) أي من القوادح (الكسر):

الملك

هو قادح على الصحيح^(١) لأنه نقض المعنى أي الملغى به بالغاء بعضه كما قال: (وهو إسقاط وصف من العلة) أي بأن ثبت أنه ملغى بوجود الحكم عند انتفاؤه. ومقابل الصحيح يقول: إن ذلك غير قادح^(٢).

ومنها: الكسر.

الملك

قوله (لأنه نقض المعنى) فيه مع ما يأتي إشارة إلى أن الكسر قسم من أقسام القادح السابق وهو تخلف الحكم عن العلة.

قوله (وهو إسقاط وصف من العلة) أي ونقض باقيها كما يوجد في صورة البدل من قوله الآتي: «ثم ينتقض»، وفي غيرها من قوله: «وليس... الخ»، وفيها قاله تنبيه على أنه إنشائي يعترض به على العلة المركبة^(٣).

(ودعوى صورة معينة أو مبهمه) بالإثبات أي إثباتها^(١)، (أو نفيها ينتقض بالإثبات أو النفي العامين)، بدأ بالإثبات الراجع إلى النفي لتقديمه عليه طبعاً. (وبالعكس) أي الإثبات العام، أو النفي العام فينتقض بصورة معينة أو مبهمه نحو «زيد كاتب، أو إنسان ما كاتب» يناقضه «لا شيء من الإنسان بكاتب»، ونحو «زيد ليس بكاتب، أو إنسان ما ليس بكاتب» يناقضه «كل إنسان كاتب».

للملئحة قوله (ودعوى صورة معينة... الخ) يثبت به ما يتجه من النقوض ويستحق الجواب وهو مشتعل على ثبات صور، لأن دعوى الحكم قد يكون في صورة معينة، أو مبهمه، أو جميع الصور، وهو المخاد بقوله: «وبالعكس»، وعلى كل منها فالمدعى إما إثبات الحكم أو نفيه، وعلى كل من الإثبات والنفي في الثالثة فالنقض إما بصورة معينة كزيد كاتب، أو مبهمه كالإنسان ما كاتب.

والباء في قوله: «بالإثبات» للملازمة، أي دعوى صورة ملتزمة بإثباتها.

قوله (بدأ بالإثبات الراجع إلى النقض) نبه به على أن في كلام المصنف لفظاً ونشراً معكوساً مع توجيه ارتكابه.

فقوله (لتقدمه عليه طبعاً) أي لتقدم الإثبات على النفي / أي لأن نفي الشيء إنما يكون بعد إثباته، وقد صرح بذلك في الكلام الآتي على عدم التأخير حيث قال: «وبدأ به لتقديمه على النفي».

(١) قوله: «أي إثباتها» بالرفع تفسير له «دعوى»، وقوله «أو نفيها» عطفاً على «دعوى»، «البناء» (٤٦٦/٢).

(١) أي عند الحنفية والشافعية. «الفواتح» (١٩٩/٢)، «البحر» (٢٧٨/٥).

(٢) قاله المالكية والحنابلة: «عناصر ابن الحاجب» (٢٣٣/٢)، «شرح الكوكب» (٦٧/٤).

(٣) وقد صرح به في «البحر» (٢٧٨/٥)، «تيسير التحرير» (٢٢/٤)، «فواتح الرحموت» (١٩٩/٢).

وَصَرَّحَ بِ«قَافِح» لِيَتَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ. وَقَوْلُهُ: «إِمَّا مَعَ إِبْدَالِهِ» أَيْ الْإِثْبَانِ بِذَلِكَ الْوَصْفِ بغيرِهِ، أَوْ لَا الْمَعْلُومُ مِنْ ذِكْرِ مُقَابِلِهِ بَيَانُ لِبُصُورَتِي الْكَسْرِ، (كَمَا يُقَالُ فِي) إِبْثَابِ صَلَاةٍ (الْخَوْفِ)^(١): هِيَ (صَلَاةٌ يَجِبُ قِضَاؤُهَا) لَوْ لَمْ تُفْعَلْ (فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا كَالْأَمْنِ) فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا كَمَا يَجِبُ قِضَاؤُهَا لَوْ لَمْ تُفْعَلْ يَجِبُ أَدَاؤُهَا. (فَيُعْتَرَضُ بِأَنَّ خُصُوصَ الصَّلَاةِ مُلْغًى) وَيُبَيَّنُ بِأَنَّ الْحُجَّ وَاجِبُ الْأَدَاءِ كَالْقِضَاءِ. (فَلْيُذَلِّ) خُصُوصَ الصَّلَاةِ (بِالْعِبَادَةِ) لِيُندَفِعَ الْاِعْتِرَاضُ، وَكَانَهُ قِيلَ: «عِبَادَةٌ... الخ».

لِيَتَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ) أَيْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مُتَعَلِّقٍ وَإِلَّا فَالْكَلَامُ بِدَوْنِهِ صَحِيحٌ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى تَقْدِيرِهِ لِلإِبْضَاحِ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَصَرَّحَ بِلَفْظَةٍ: قَادِح» مَعَ أَنَّ لَذِكْرَهُ قَائِدَةٌ مَعَ ذَلِكَ فِيهِ دَفْعُ إِهْمَامِ تَعَلُّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بِ«الْكَسْرِ».

قَوْلُهُ (أَوْ لَا) أَيْ أَوْ لَا مَعَ إِبْدَالِهِ الْمَعْلُومِ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ مُقَابِلِهِ، أَيْ وَهُوَ «إِمَّا مَعَ إِبْدَالِهِ».

فَقَوْلُهُ (الْمَعْلُومُ) بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: «أَوْ لَا مَعَ إِبْدَالِهِ»، وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ ذِكْرِهِ نَفْسِهِ أَيْضًا فِي الْمَثَالِ. وَطَرِيقُ الْكُسْرِ أَنْ يُقَالُ لِلْمُسْتَدِلِّ: إِنَّ عَنِيتَ: إِنَّ الْعِلَّةَ الْمَجْمُوعَةَ لَمْ يَصَحَّ لِإِلْغَاءِ الْوَصْفِ الْفُلَاقِي، وَإِنْ عَنِيتَ أَنَّ الْعِلَّةَ مَا يَسُوِّى/ الْمُلْغًى لَمْ يَصَحَّ لِلتَّقْضِي.

(١) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْخَوْفِ فِي عَهْدِ ﷺ، وَكُنْهُمْ اِخْتَلَفُوا فِي مَشْرُوعِيَةِ بَعْدِهِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، الْأَوَّلُ: مَشْرُوعٌ، قَالَهُ الْجَاهِلِيُّ، الثَّانِي: غَيْرُ مَشْرُوعٍ، قَالَهُ أَبُو يُونُسَ وَالْمَوَظِّي. «الْمُدَائِلَةُ» (٢/٢٥٠)، «الشرح الكبير» (١/٣٩١)، «شرح مسلم» (٦/٣٦٥)، «المغني» (٢/٥٨٨).

لَمْ يَنْقُضْ بِ«صَوْمِ الْحَائِضِ»؛ أَوْ لَا يُبْدَلُ فَلَا يَبْقَى إِلَّا «يَجِبُ قِضَاؤُهَا»، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ يُؤَدَّى دَلِيلُهُ الْحَائِضُ.

لَمْ يَنْقُضْ) هَذَا الْمَقُولُ (بِصَوْمِ الْحَائِضِ)^(١) فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ يَجِبُ قِضَاؤُهَا وَلَا يَجِبُ أَدَاؤُهَا، بَلْ يَحْرَمُ.

(أَوْ لَا يُبْدَلُ) خُصُوصَ الصَّلَاةِ (فَلَا يَبْقَى) عِلَّةٌ لِلْمُسْتَدِلِّ (إِلَّا) قَوْلُهُ: (يَجِبُ قِضَاؤُهَا)، فَيُقَالُ عَلَيْهِ: «(وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ يُؤَدَّى، دَلِيلُهُ الْحَائِضُ) فَإِنَّهَا يَجِبُ عَلَيْهَا قِضَاءُ الصَّوْمِ دُونَ أَدَائِهِ كَمَا تَقْدَمُ».

وَقَدْ عَرَّفَ الْبَيْضَاوِيُّ^(٢) كَالْإِمَامِ الرَّازِيِّ^(٣) «الْكَسْرَ» بِ«عَدَمِ تَأْثِيرِ أَحَدِ جُزْئِي الْعِلَّةِ وَنَقْضِ الْآخَرِ»، وَهُوَ مُنْطَبِقٌ عَلَى مَا تَقْدَمُ بِصُورَتَيْهِ.

لِالْحَاشِيَةِ قَوْلُهُ (وَهُوَ-أَيَّ تَعْرِيفُ الْبَيْضَاوِيِّ- مُنْطَبِقٌ عَلَى مَا تَقْدَمُ بِصُورَتَيْهِ) أَيْ الْإِبْدَالِ وَعَدْوِهِ. قَدْ يُقَالُ: تَلَوِيحٌ بِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمُصَيِّفِ غَيْرُ مُنْطَبِقٍ عَلَيْهِ لِاقْتِصَارِهِ عَلَى إِسْقَاطِ الْوَصْفِ؟

وَيَجَابُ بِأَنَّهُ مُنْطَبِقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا بِمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ، كَمَا بَيَّنْتُهُ قَبْلَ.

(١) أَمَّجَّ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالنِّسَاءَ لَا تَجِبُ عَلَيْهُمَا الصَّلَاةُ وَلَا الصَّوْمُ فِي الْحَالِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهُمَا قِضَاءُ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهُمَا قِضَاءُ الصَّوْمِ. قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم» (٦/٣٦٥).

(٢) «المنهاج» للبَيْضَاوِيِّ (ص: ١٥٧).

(٣) «المحصول» لِلرَّازِيِّ: (٥/٣٥٩).

وغير عنه ابن الحاجب^(١) كالأمدي^(٢) به النقض المكسور، وعرفا^(٣) «الكسر»
بوجود حكمه العلة بذون العلة والحكم، ويعبر عنه به «نقض المعنى» أي الحكمة.
والراجع أنه لا يقدح لأنه لم يرد عن العلة^(٤)، وقيل: يقدح لاعتراضه
المقصود. مثله: أن يقول الحنفى في العاصي بسفرو^(٥): «سافر فيترخص»
كغير العاصي لحكمة المشقة، فيعترض عليه به «ذي الحرفة الشاقة في الحضر»
كمن يحمل الأثقال ويضرب بالمعاول، فإنه لا يترخص له^(٦).

للحكمة قوله (وعبر عنه) أي عما تقدم ابن الحاجب كالأمدي به النقض المكسور وهو
- كما قال المصنف وغيره - تسمية لا يعرفها الجليليون^(٧).

قوله (وعرفا الكسر... الخ) عرفه ابن الحاجب أيضا بأنه نقض المعنى أي
العلل به بمعنى: تخلف الحكم عن العلة، فللكسر عند معينين: تخلف الحكم
والعلة عن حكمتها، وتخلف الحكم عن العلة.
فقول الشارح (أي الحكمة) احتراز به عن نقض المعنى بمعنى نقض العلة.
قوله (والراجع أنه لا يقدح) أنه لا يقدح، هو ما رجحه الأمدي^(٨) وابن
الحاجب^(٩) على تعريفها المذكور.

(١) مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٣).

(٢) الأحكام للأمدي (٣/٢٠٦).

(٣) أي الأمدي في الأحكام (٣/٢٠٣)، وابن الحاجب في المختصر (٢/٢٢).

(٤) وبه قال الجاهل. «الفوائد» (٢/٤٩٨)، مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٢)، شرح
الكوكب (٤/٦٧).

(٥) لا يباح إخص السر في غير المعصية عند الجاهل خلافا للحنفية. «الهداية» (٢/١٩٦)، «الشرح
الكبير» (١/٣٥٨)، «معنى المحتاج» (١/٣٥٨)، «الشرح الكبير» لابن قدامة (٢/٥٤٠).

(٦) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٤/٢١٦).

(٧) أي في الأحكام (٣/٢٠٣).

(٨) أي في المختصر (٢/٢٢١).

وهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة. فإن ثبتت مقابله فابلغ.

(ومنها) أي من القواعد: (العكس)

أي تخلفه كما سيأتي. (وهو) أي العكس (انتفاء الحكم لانتفاء العلة). فإن
ثبتت مقابله (وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة أبدا بالطرد (فابلغ) في العكسية
بما لم يثبت مقابله بأن ثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لأنه في
الأول عكس لجميع الصور، وفي الثاني لبعضها.

منها: العكس

قوله (كما سيأتي) أي في قوله: «وتخلفه فادح»، فالقواعد تخلف العكس، لا
هو فإنه شرط العلة عند مانع نعدوها لا فادح. وقد عبر البيضاوي^(١)
وغيره^(٢) به «عدم العكس».

قوله (وهو) أي العكس، فيه مع ما قبله شبه استخدام لا ينفي.

قوله (بأن ثبت الحكم... الخ) بيان لانتفاء ثبوت مقابيل العكس.

قوله (فابلغ في العكسية) أي في حصول شرط العلة من كونها متعكسة عند
من يمنع تعدد العلل.

(١) «المنهاج» للبيضاوي (ص: ١٥٧).

(٢) كالزركشي في «البحر» (٥/٢٨٣).

لِللَّهِ شَاهِدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» فِي جَوَابِ «أَيَّائِي أَحَدُنَا شَهْرَتُهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟»

وَشَاهِدُهُ أَيُّ الْعَكْسِ فِي صَحِيحَةِ الْاسْتِدْلَالِ بِهِ أَيُّ بَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ قَوْلُهُ ﷺ: لِعُضَيِّ أَصْحَابِهِ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟» فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: «نَعَمْ». فَقَالَ: «فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» فِي (جَوَابِ) قَوْلِهِمْ: «أَيَّائِي أَحَدُنَا شَهْرَتُهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟» أَيُّ الدَّاعِي إِلَيْهِ قَوْلُهُ فِي نَعْدِيدِ وَجْهِهِ: «وَفِي بَعْضِ أَحَدِيكُمْ صَدَقَةٌ» الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١). اسْتَنْتَجَ مِنْ ثَبُوتِ الْحُكْمِ أَيُّ الْوَزْرِ فِي الْوُطْءِ الْخَرَامِ انْتِفَاءً فِي الْوُطْءِ الْحَلَالِ الصَّادِقِ بِحَصُولِ الْأَجْرِ. حَيْثُ عُدِلَ بِوَضْعِ الشَّهْوَةِ عَنِ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ، وَهَذَا الْاسْتِنَاجُ يُسَمَّى قِيَاسُ الْعَكْسِ الْآتِي فِي الْكِتَابِ الْخَامِسِ. وَبَادَرَ الْمُصَنِّفُ بِإِفَادَتِهِ هُنَا مَعَ الْعَكْسِ وَإِنْ كَانَ الْمُبْحَثُ فِي الْقَدَحِ بِتَخْلُفِهِ كَمَا قَالَ:

لِللَّهِ قَوْلُهُ (أَيُّ الدَّاعِي إِلَيْهِ) أَيُّ إِلَى قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ (وَفِي بَعْضِ أَحَدِيكُمْ) أَيُّ وَطْئِهِ أَهْلَهُ.

قَوْلُهُ (اسْتَنْتَجَ) بِالْبَيِّنَةِ لِلْمَفْعُولِ، أَوْ لِلْفَاعِلِ، هُوَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ الْمُجْتَهِدُ. قَوْلُهُ (عُدِلَ) بِالْبَيِّنَةِ لِلْمَفْعُولِ، أَوْ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ الْوَاطِئُ.

قَوْلُهُ (وَبَادَرَ... الخ) وَجْهٌ مِبَادِيَّتُهُ بِذَلِكَ كَوْنُ عَدَمِ الْعَكْسِ الَّذِي الْكَلَامُ فِي الْقَدَحِ بِهِ مُتَوَقِّفًا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَكْسِ وَكَوْنُ قِيَاسِهِ شَاهِدًا لَهُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الرِّقَاعِ، بَابِ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَنْقُضُ عَنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، (٢٣٢٦)، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْفَلَقِ الْمَذْكُورِ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَذَانِ، بَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ (٨٤٣)، وَبِهِ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ، بَابِ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ صِلَتِهِ (١٣٤٦) كَلَامًا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُخْتَصَرًا.

وَتَخَلَّفَهُ قَادِحٌ عِنْدَ مَانِعٍ عِلَّتَيْنِ. وَنَعْنِي بِبَانْتِفَاءِ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَدَمُ الْمَدْلُولِ.

وَتَخَلَّفَهُ أَيُّ الْعَكْسِ بِأَنْ يُوْجِدَ الْحُكْمُ بِدُونِ الْعِلَّةِ (قَادِحٌ) فِيهَا (عِنْدَ مَانِعٍ عِلَّتَيْنِ) ^(١) بِخِلَافِ مُجَوِّزِهِمَا ^(٢) لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ وَجُودُ الْحُكْمِ لِلْعِلَّةِ الْآخَرَى.

(وَنَعْنِي بِبَانْتِفَائِهِ) أَيُّ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِي قَوْلِنَا الْمَتَقَدِّمِ: «انْتِفَاءُ الْحُكْمِ لَا انْتِفَاءُ الْعِلَّةِ» (انْتِفَاءُ الْعِلْمِ، أَوْ الظَّنِّ) بِهِ، لَا انْتِفَاءُ الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ، (إِذْ لَا يَلْزَمُ فِي عَدَمِ الدَّلِيلِ) الَّذِي فِي جِهَتِهِ الْعِلَّةُ (عَدَمُ الْمَدْلُولِ) لِلْقَطْعِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقِ الْعَالَمَ الدَّالَّ عَلَى وَجُودِهِ لَمْ يَنْتَفِ وَجُودُهُ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي الْعِلْمُ بِهِ ^(٣).

لِللَّهِ قَوْلُهُ وَتَخَلَّفَهُ - أَيُّ وَلَوْ فِي صُورَةٍ - قَادِحٌ أَيُّ كَمَا يَقْدَحُ تَخَلُّفُ الْإِطْرَادِ، إِذْ شَرْطُ الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ مُطَرِّدَةً مُعَكِّسَةً، كَمَا عُرِفَ، فَإِنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّهَا غَيْرُ مُطَرِّدَةٍ فَهِيَ النَّقْصُ، أَوْ غَيْرُ مُعَكِّسَةٍ فَهِيَ تَخَلُّفُ الْعَكْسِ، فَيَقْدَحُ عِنْدَ مَانِعٍ عِلَّتَيْنِ دُونَ مُجَوِّزِهِمَا كَمَا ذَكَرَهُ.

(١) أَيُّ كَمَا مُصَنِّفٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شُرُوطِ الْعِلَّةِ.

(٢) أَيُّ الْجَاهِزِينَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شُرُوطِ الْعِلَّةِ.

(٣) «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٢٣/٢)، «شَرْحُ الْمُعْضَدِ» (٢٢٣/٢)، «الْبَحْرُ» (١٤٣/٥)، «شَرْحُ الْكَوْثَبِ» (٦٨/٤).

أي أن الوصف لا مناسبة فيه ، ومن ثم اختص بقياس المعنى ، وبالمستنبط المختلف فيها .

(ومنها) أي من القواعد : (عدم التأثير ؛

أي أن الوصف لا مناسبة فيه) للحكم (ومن ثم) أي من هنا .

ومنها : عدم التأثير .

قوله (أي أن الوصف لا مناسبة فيه) لا يقال : المناسب لما يأتي في تفسير «الطردى» أن يزيد «ولا شبه» . لأننا نقول : الكلام هنا في تفسير «عدم التأثير» ، وشم في تفسير «الطردى» / فلا جامع بينهما .

وقد يقال : تفسير عدم التأثير بـ «عدم المناسبة» لا يصدق على القسم الثاني لأن المناسبة فيه وفي وصف المستدل موجودة إلا أنه مستغنى عنه كما يعلم مما يأتي فيه . فلو فسر بـ «بقاء الحكم بدون الوصف في الأصل» كما فسرهُ به البيضاوي^(١) تبعاً للإمام الرازي^(٢) تسليم من ذلك ؟

وجواب بأنه لما استغنى عنه في الثاني عد غير مناسب تغليباً ، بل لا تسليم أنه مناسب إذ المراد بـ «المناسب» ما دار معه الحكم وهو مفقود في الثاني كما يؤخذ من قول الشارح فيه : «وعدها موجود مع الرؤية» مع أن تفسيره بها قاله هو الأنسب بقوله : «ومن ثم» . الخ .

(١) أي في «المناهج» (ص : ١٥٧) .

(٢) أي في «المحصل» (٥/ ٢٦١) .

وهو نفى المناسبة فيه أي من أجل ذلك (اختص بقياس المعنى) لاستثاله عن المناسب بخلاف غيره كالشبه فلا يتأتى فيه ، وبالمستنبط المختلف فيها) فلا يتأتى في الموصوفة والمستنبطه المجمع عليها .

قوله (اختص بالقياس المعنى) وهو الذي ثبت فيه عليه الوصف بالمناسبة الذاتية . فلا يقدح إلا فيه لوجود المناسبة فيه بخلاف قياس شبه أي وهو الذي ثبت فيه عليه الوصف بالمناسبة والطرد . فالباء داخلة على المقصود عليه ، والمقصود قدح عدم التأثير .

قوله (وبالمستنبط... الخ) أي في قياس المعنى .

[أقسامٌ عدم التأثير]

وهو أربعةٌ : في الوصف بكونه طردياً ؛ وفي الأصل مثل «مبيعٌ غير مرئي فلا يصح كالطير في الهواء» ، فيقول : «لا أثر لكونه غير مرئي ،

(وهو أربعةٌ) ^(١) : القسم الأول عدم التأثير (في الوصف بكونه طردياً) كقول الخفية في الصبح : «صلاة لا تقصر فلا يُقدم أذانها» ^(٢) كالغرب» فعدم القصر في عدم تقديم الأذان طردياً لا مناسبة ولا شبهة ، وعدم التقديم موجودٌ فيما يقصر ، وحاصل هذا القسم طلب الدليل على عليه الوصف ^(٣) .

المناظر قوله (الأول عدم التأثير/ في الوصف) قد يقال : حاصله عدم تأثير الوصف في نفسه ، وليس مراداً ؟

ويجيب بأن المراد هنا أنه لا تأثير له أصلاً ، فلو قال كالعضد : «عدم تأثير الوصف مطلقاً» ^(٤) ، كان أوضح . قوله (يكونه) متعلق بـ «عدم التأثير» .

قوله (طردياً) أي أو شبهة لصدقي عدم المناسبة الذاتية مع كل منهما . فإن قلت : هما مسلكان للعلّة كيف يكونان قادحين لها ؟ قلت : هما مسلكان للعلّة مطلقاً ، وقادحان للعلّة خاصة في قياس المعنى فلا محذور .

قوله (لا مناسبة فيه ولا شبهة) بيان لكونه طردياً . قوله (وعدم التقديم) نبه على أن في المثال مع عدم التأثير تخلّف العكس ومثله يأتي في قوله الآتي : «وعندها... الخ» .

(١) «التيسير» (١٣٣/٤) ، «الأحكام» (٣٣٥/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٦٦/٢) . شرح الكوكب (٢٦٥/٤) .

(٢) اتفق العلماء على عدم مشروعية الأذان قبل الوقت في غير الفجر ، واختلفوا فيه على مذهبي الأول : يُشرع فيه أذانان ، قال الجمهور : الثاني : لا يُشرع فيه . قاله الخفية . «الهداية» (٣٥٩/١) ، «الشرح الكبير» (١٩٤/١) ، «مغني المحتاج» (١٩٤/١) ، «المغني» (٥٥٣/١) .

(٣) «التقويع» (٥٧٤/٢) ، «الأحكام» (٣٣٥/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٦٥/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٦٥/٤) .

(٤) «شرح المختصر للعضد» (٢٦٦/٢) .

المناظر فإن العجز عن التسليم كافٍ ، وحاصله معارضة في الأصل .

(و) الثاني : عدم التأثير (في الأصل) ^(١) بإبدائه علّة حكميه (مثل) أن يقال في بيع الغائب ^(٢) : «مبيعٌ غير مرئي فلا يصح كالطير في الهواء» . فيقول المعارض : « لا أثر لكونه غير مرئي » في الأصل ، (فإن العجز عن التسليم فيه كافٍ) في عدم الصحة ، وعدمها موجودٌ مع الرؤية .

(وحاصله معارضة في الأصل) بإبداء غير ما علّلت به بناءً على جواز التعليل بعلمتين .

المناظر قوله (بناءً على جواز التعليل بعلمتين) أي قبول المعارضة مبني على جواز التعليل بعلمتين . وهذا قد انقلب على الشارح منهواً فإن المبني على ذلك إنما هو عدم قبولها كما صرح الآمدي ^(٣) وغيره ^(٤) فكان ينبغي أن يقول : «بناءً على منع التعليل بعلمتين» .

(١) «التقويع» (٥٧٤/٢) ، «الأحكام» (٣٣٥/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٦٥/٢) . شرح الكوكب (٢٦٦/٤) .

(٢) اختلف الأئمة في بيع الغائب عن مذهبين ، أحدهما : لا يصح ، قاله الشافعية ؛ ثانيها : يصح . قاله الجمهور . «الهداية» (٢١/٤) ، «حاشية الدسوقي» (٩٥/١) ، «مغني المحتاج» (٢٥/٢) .

(٣) أي في «الأحكام» (٣٣٥/٤) .

(٤) كالبياض في «المنهاج» (ص : ١٥٧) ، والزرکشي في «البحر» (٢٨٦/٥) . وابن النجار في «شرح الكوكب» (٢٦٧/٤) .

لِلْمُتَدِينِ : «مُشْرِكُونَ أَتْلَفُوا مَالًا فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا ضِمَانَ كَالْحَرْبِ» ، وَ «دَارُ الْحَرْبِ» عَنْدهُمْ طَرْدِيٌّ فَلَا فَائِدَةَ لَذِكْرِهِ ، إِذْ مَنْ أَوْجَبَ الضَّمَانَ أَوْجَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَكَذَا مَنْ نَفَاهُ ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ يُطَالِبُ بِتَأْثِيرِ كَوْنِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ؟

(و) الثَّالِثُ : عَدَمُ التَّأْثِيرِ (فِي الْحُكْمِ ، وَهُوَ أَضْرَبُ) ثَلَاثَةٌ (لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ لِدُكْرِهِ) أَيِ الْوَصْفِ الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْعِلَّةُ (فَائِدَةٌ ، كَقَوْلِهِمْ) أَيِ الْخِصُومِ الْخَفِيَّةِ (فِي الْمُرْتَدِّينَ) الْمُتَلَفِينَ مَالًا فِي دَارِ الْحَرْبِ حَيْثُ اسْتَدْلُّوا عَلَى نَفْيِ الضَّمَانِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ : «مُشْرِكُونَ أَتْلَفُوا مَالًا فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا ضِمَانَ» عَلَيْهِمْ (كَالْحَرْبِ) الْمُتَلَفِ مَالًا . (وَدَارُ الْحَرْبِ عَنْدهُمْ) أَيِ الْخِصُومِ (طَرْدِيٌّ) فَلَا فَائِدَةَ لَذِكْرِهِ^(١) ، إِذْ مَنْ أَوْجَبَ الضَّمَانَ مِنْ الْعُلَمَاءِ فِي إِتْلَافِ الْمُرْتَدِّ مَالٍ الْمُسْلِمِ كَالشَّافِعِيِّ^(٢) (أَوْجَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ الْإِتْلَافِ (فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَكَذَا مِنْ نَفَاهُ) وَنَهَمُ فِي ذَلِكَ كَالْخَفِيَّةِ نَفَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِتْلَافُ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَيِ سِوَاهُ أَتَكَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فِي الشَّقَيْنِ .

لِلْمُتَدِينِ قَوْلُهُ (وَدَارُ الْحَرْبِ) الْأَوَّلَى «فَدَارُ الْحَرْبِ» بِالْفَاءِ كَنْظَرُهُ فِيهَا بَعْدَهُ .

وَالْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ : «عَنْدهُمْ» شَقُّ النَّفْيِ كَمَا اقْتَضَرَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ^(١) ، وَزَادَ هُوَ شَقُّ الْإِتْلَافِ تَقْوِيَةً لِلْاعْتِرَاضِ ، وَبَدَأَ بِهِ لِتَقْدِيمِهِ عَلَى النَّفْيِ .

(فَيَرْجِعُ) الْاعْتِرَاضُ فِي ذَلِكَ (إِلَى) الْقِسْمِ (الْأَوَّلِ^(٢)) لِأَنَّهُ أَيِ الْمَعْتَرِضِ (يُطَالِبُ) الْمُسْتَدِلَّ (بِتَأْثِيرِ كَوْنِهِ) أَيِ الْإِتْلَافِ (فِي دَارِ الْحَرْبِ) ؟

لِلْمُتَدِينِ قَوْلُهُ (عَنْدهُمْ) أَيِ وَعِنْدَنَا أَيْضًا لَكِنَّهُ اقْتَضَرَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمُ الْمُسْتَدِلُّونَ . قَوْلُهُ (وَالْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ : «عَنْدهُمْ» شَقُّ النَّفْيِ) أَيِ بِالْقَوْلِ ، إِذْ مَنْ نَفَى الضَّمَانَ نَفَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ .

(١) كَالْأَمْدِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٤/٣٣٥) ، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي «مُعْتَصِر» (٢/٢٦٥) ، وَ«الْمُعْتَصِرُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ» (٢/٢٦٦) .
(٢) «الْبَيْسِر» (٤/١٣٤) ، «الْأَحْكَامُ» (٤/٣٣٦) ، «مُعْتَصِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٦٥) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤/٢٦٨) .

(١) «الْبَيْسِر» (٤/١٣٤) ، «الْفَوَائِضُ» (٣/٥٧٥) .
(٢) وَكَذَا الْمَالِكِيُّ ، وَالْخَنَابِلَةُ ، «حَاشِيَةُ الدُّسُوقِي» (٤/٣٠٧) ، «مَعْنَى الْمُحْتَاجِ» (٤/١٧٥) ، «الْمُعْتَصِرُ» (١٣/١١٧) .

الْمُتَعَفِّرُ أو يكون له فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستحجار بالأحجار : «عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجوار»، فقله : «لم يتقدمها معصية» عديم التأثير في الأصل والفرع، لكنه مضطر إلى ذكره لئلا ينتقض بالرجم ؛

الْمُتَعَفِّرُ أو يكون له) أي لذكر الوصف المشتمل عليه العلة (فائدة ضرورية^(١)) كقول معتبر العدد في الاستحجار بالأحجار : عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد^(٢) كالجوار^(٣)، فقله : «لم يتقدمها معصية» عديم التأثير في الأصل والفرع لكنه مضطر إلى ذكره لئلا ينتقض ما علل به لو لم يذكر فيه بالرجم للمحصن، فإنه عبادة متعلقة بالأحجار ولم يعتبر فيها العدد.

الْمُتَعَفِّرُ قوله (أو يكون له فائدة) قسم لقوله : «إنا أن لا يكون له فائدة».

قوله (في الأصل والفرع) أي في حكمها .

الْمُتَعَفِّرُ أو غير ضرورية، فإن لم تغتفر الضرورية لم تغتفر، وإلا فتردّد. مثاله : «الجمعة صلاة مفروضة فلم تغتفر إلى إذن الإمام كالظهر»، فإن «مفروضة» حشو، إذ لو حذف لم ينتقض بشيء، لكنه ذكر لتقريب الفرع من الأصل بتقوية الشبه بينهما، إذ الغرض بالفرض أشبه.

الْمُتَعَفِّرُ (أو غير ضرورية^(١))، فإن لم تغتفر الضرورية بأن صح الاعتراض بمحلها (لم تغتفر) هذه بطريق الأولى، (والأ فتردّد)^(٢) أي وإن اغتفرت الضرورية فقيل : «يغتفر غيرها أيضًا»، وقيل : «لا» .

(مثاله : «الجمعة صلاة مفروضة فلم تغتفر» في إقامتها (إلى إذن الإمام) الأعظم (كالظهر)، فإن «مفروضة» حشو، إذ لو حذف) بما علل به (لم يغتفر) أي الباقي منه (بشيء)، لكنه ذكر لتقريب الفرع من الأصل بتقوية الشبه بينهما، إذ الغرض بالفرض أشبه) به من غيره .

الْمُتَعَفِّرُ قوله (وإن اغتفرت الضرورية) أي بأن لم يصح الاعتراض بمحلها .

(١) هذا هو الضرب الثاني من الأضرب الثلاثة للقسم الثالث . «التشيف» (١١٢/٢)، «شرح الكوكب» (٢٦٩/٤) .

(٢) اختلف العلماء في اعتبار العدد في الاستحجار على ثلاثة مذاهب أحدها : عدم اعتباره، قاله الحنفية؛ ثانيها : اعتبار العدد (أي وجوبه) أقله ثلاثة، قاله الشافعية والحنابلة؛ ثالثها : استحباب العدد، قاله المالكية . «الهداية» (٢٨٠/١)، «الشرح الكبير» (١٠٥/١)، «١٠٩»، «١١٣»، «معني المحتاج» (٦٤/١)، «المعني» (١٩٣/١) .

(٣) اتفق العلماء على اعتبار العدد في الجوار، وهو سبع حصيات لكل من الجمرات الثلاث . «الهداية» (٨٤/٣)، «الشرح الكبير» (٤٧/٢)، «معني المحتاج» (٦٧٣/١)، «المعني» (٤٣/٥)، «٨٢» .

(١) هذا هو الضرب الثالث من أضرب القسم الثالث الثلاثة . «التشيف» (١١٢/٢)، «شرح الكوكب» (٢٧٠/٤) .

(٢) والأصح صحة الاعتراض بها . «التشيف» (١١٢/٢)، «شرح الكوكب» (٢٧٠/٤) .

الرابع في الفرع، مثل «زُوِّجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ كَفٍّ» فلا يصح كما لو زُوِّجَتْ، وهو كالثاني إذ لا أثر للتقييد بـ «غير الكف».

(الرابع) : عدم التأثير (في الفرع)^(١) مثل أن يقال في تزويج المرأة نفسها : (زُوِّجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ كَفٍّ فلا يصح^(٢) كما لو زُوِّجَتْ) بالبناء للمفعول أي زَوْجَهَا الولي بغير كف^(٣). (وهو أي الرابع كالثاني^(٤) إذ لا أثر في مثاليه (للتقييد بغير الكف) فإن المدعى أن تزويجها نفسها لا يصح مطلقاً كما لا أثر للتقييد في مثالي الثاني بكونه غير مرفي وإن كان نفي الأثر هنا بالنسبة إلى الفرع وهناك بالنسبة إلى الأصل.

للحاشية قوله (والرابع : عدم التأثير في الفرع) جعل هذا قاصداً هو على مزجوح^(٥) بقرينة قوله : «والأصح جواز أي الفرع مطلقاً» أي لأنه قد لا يساعده الدليل في كل الصور، أو لا يُقدَّر على دفع الاعتراض في بعضها فيستفد بالفرض عَرَضاً صحيحاً.

(١) «الفوائد» (٥٧٤/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٦/٢)، «البحر» (٢٨٦/٥)، «شرح الكوكب» (٢٧١/٤).

(٢) لا يصح تزويج المرأة عند الجمهور، ويصح ولولها الخيار إذا لم يكن الزوج كف عند الحنفية. «الهداية» (٢٤٧/٣)، «حاشية الدسوقي» (٢٤٨/٢)، «معني المحتاج» (٢١١/٣)، «الغني» (١٨٩/٩).

(٣) يصح تزويجها بغير كف برضاها، وكذا بغير رضاها عند الحنفية والخلافة لغيرهم. «الهداية» (٢٤٧/٣)، «حاشية الدسوقي» (٢٤٨/٢)، «معني المحتاج» (٢١١/٣)، «الغني» (١٨٩/٩).

(٤) قاله الحاشية، «التيسير» (١٣٥/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٥/٢)، «البحر» (٢٨٧/٥)، «شرح الكوكب» (٢٧١/٤).

(٥) «الأحكام» للأمامي (٣٣٦/٤).

ويرجع إلى المناقشة في الفرض، وهو تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج. والأصح جوازه، وثالثها : «بشرط البناء أي بناء غير محل الفرض عليه».

(ويرجع) هذا (إلى المناقشة في الفرض، وهو) أي الفرض تخصيص بعض صور النزاع بالحجاج) كما فعل في المثال المذكور إذ المدعى فيه منع تزويج المرأة نفسها مطلقاً والاستدلال على منعه بغير كف.

(والأصح جواز) أي الفرض مطلقاً^(١). وقيل : «لا»^(٢). (وثالثها) يجوز (بشرط البناء أي بناء غير محل الفرض عليه)^(٣) كأن يقاس عليه بجامع، أو يقال : «ثبت الحكم في بعض الصور فليثبت في باقيها إذ لا قائل بالفرق»، وقد قال به الحنفية في المثال المذكور حيث جَوَّزُوا تزويجها نفسها من كف.

للحاشية قوله (وقد قال به الحنفية . الخ) ظاهره أنهم يمتنعون تزويجها نفسها من غير كف، والمشهور من مذهبه خلافه وهو أنه يصح النكاح وللأولياء طلب التفريق من الحاكم/ لينحكم به لأن القضاء شرط عندهم في الفسخ^(٤).

(١) قاله الشافعية والحنابلة. «البحر» (٣٧٨/٥)، «شرح الكوكب» (٢٧٢/٤).

(٢) قاله الأستاذ أبو بكر بن قورق. «البحر» (٢٨٧/٥)، «شرح الكوكب» (٢٧٤/٤).

(٣) قاله جماعة من الأصوليين، «شرح الكوكب» (٢٧٣/٤).

(٤) ولم رابع : المنع إن كان الوصف المجمعول في الفرض طرقة والأقل. قاله المالكية. «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٥/٢).

(٥) «الهداية» للمرجاني (٢٣١/٣-٢٤٧).

وهو دعوى أَن ما استدلَّ به في المسألة على ذلك الوجه عليه لا له إِنْ صَحَّ .

(ومنها) أي من القوادح (القلب)

وهو دعوى (المعترض (أَن ما استدلَّ به) المستدل (في المسألة) المتنازع فيها (على ذلك الوجه) في كيفية الاستدلال (عَلَيْهِ) أي على المستدل (لَا لَهُ إِنْ صَحَّ) ذلك المستدل به .

ومنها القلب

وقوله (وهو دعوى الْمُعْتَرِض . . الخ) تفسير للقلب بِمَعْنَاهُ الْأَعْم ، وهو الذي يعترض به على القياس وغيره من الأدلة ^(١) . وإما بِمَعْنَاهُ الْأَخْص وهو قلب القياس ، وعليه اقتصر البيضاوي ^(٢) وغيره ^(٣) ، هنا فهو أن يربط المعترض بخلاف قول المستدل على علته ^(٤) .

قوله (إِنْ صَحَّ) من تنمة الحد إذ لو لم يَصَحَّ لم يكن مُصَحِّحًا لمذهب المعترض ، ولا مُبْطِلًا لمذهب المُسْتَدِلِّ ، وليس كذلك كما سيأتي ، والمراد صحته في الواقع أو عند المعترض ، ولا ينافيه عدم تسليم المعترض له كما سيأتي ، لأن معنى عدم التسليم طلب الدليل على صحته .

قوله (على ذلك الوجه) لم أره لغيره ^(٥) ، ولا حاجة إليه ، فَقَوْلُ بعضهم : «إِنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا كَانَ لغير ذلك الوجه كأن يكون استدلال المستدل على المسألة بطريق الحقيقة واستدلال المعترض عليها بطريق المجاز .

(١) وَيُسَمَّى قَلْبُ الدَّلِيلِ . «شرح الكوكب» (٤/٣٣٨) .

(٢) أَيْ فِي «الْمَنَاجِ» (ص : ١٥٧) .

(٣) كَالْإِمَامِ فِي «الْحَصُولِ» (٥/٢٦٣) ، وَالْقَرَفَاتِي فِي «التَّنْقِيحِ» (ص : ٤٠١) .

(٤) وَيُسَمَّى قَلْبُ الْعَلَّةِ . «شرح الكوكب» (٤/٣٣١) .

(٥) بَلْ قَالَهُ الصُّفِيُّ الْهَنْدِيُّ كَمَا نَقَلَ عَنْهُ الزُّرْكَانِيُّ فِي «الْبَحْرِ» (٥/٢٨٩) ، وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَنَاجِ» (٣/١٢٧) . وَهَذَا .

فمثل ذلك لا يستلزم قلباً ^(١) مردود . ويَرُدُّ مِثَالُهُ الْمَذْكُورُ أَيْضًا بِمَا مَثَلُ هُوَ بِهِ كغیره للقلب من الخبر الآتي ، إذ المستدل استدلَّ به مِنْ جِهَةِ الْحَقِيقَةِ ، وَالْمُعْتَرِضُ اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَجَازِ .

وقد اعترض كلام المصنف بأنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ : «فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ» عَنْ قَوْلِهِ : «عَلَيْهِ» لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَقْيِيدَ كَوْنِهِ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَبِذَلِكَ الطَّرِيقِ ، لَا تَقْيِيدَ اسْتِدْلَالِ الْمُسْتَدِلِّ بِذَلِكَ ، وَبِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي إِسْقَاطَ قَوْلِهِ : «لَا لَهُ» لِيَعْمَ نَوْعِي الْقَلْبِ اللَّذَيْنِ ضَرَّحَ بِهِمَا الْأَمَدِيُّ حَيْثُ قَالَ : «قَلْبُ الدَّلِيلِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنْ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَهُ بِاعْتِبَارَيْنِ» ^(٢) .

وقد يقال قوله : «لَا لَهُ» أَيْ / فَقَدْ ، فَيَعْمُ النَّوْعَيْنِ ، قَالَ الْأَمَدِيُّ : «وَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ قُلٌّ أَنْ يَتَقَيَّضَ لَهُ مِثَالٌ فِي الْأَقْسَامِ» وَمِثَالُهُ مِنَ النَّصُوصِ اسْتِدْلَالُ الْحُفَنِيِّ فِي تَوْرِيثِ الْخَالِ بِخَبَرٍ : «الْخَالُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ» ^(٣) ، فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : هَذَا يَدُلُّ عَلَيْكَ لَا لَكَ ، إِذْ مَعْنَاهُ نَهَى تَوْرِيثَ الْخَالِ بِطَرِيقِ الْمَقَابِلَةِ أَيْ الْخَالِ لَا يَرِثُ كَمَا تَقُولُ : الْجَوْعُ زَادَ مِنْ لَا زَادَ لَهُ ، وَالصَّبْرُ حِيلَةٌ مِنْ لَا حِيلَةَ لَهُ ، أَيْ لَيْسَ الْجَوْعُ زَادًا وَلَا الصَّبْرُ حِيلَةً» ^(٤) .

(١) قَالَ الْبَاقِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ» (٢/٤٨٠) تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ فِي «الْمَنَاجِ» (٣/١٢٧) .

(٢) «الْأَحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ» (٤/٣٥٢) ، (مُخْتَصَرًا) .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْفَرَاغِصِ ، بِأَبِ مِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ (٢٨٩٦ ، ٢٨٩٧) ، وَالزَّمْزَمِيُّ فِي الْفَرَاغِصِ ، بِأَبِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْخَالِ (٢١٠٣) ، وَقَالَ : «حَسَنٌ صَحِيحٌ» ، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الْفَرَاغِصِ ، بِأَبِ ذَوِي الْأَرْحَامِ (٢٧٣٧) ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ ، فِي الْفَرَاغِصِ ، بِأَبِ ذَوِي الْأَرْحَامِ (٦٠٣٧) ، وَالحَاكِمِيُّ فِي «الْفَرَاغِصِ» (٨٠٠٤ ، ٣٨٣/٤) ، وَقَالَ : «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» ، وَوَقَّافَةُ الذَّهَبِيِّ .

(٤) يَرِثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ عَنِ الْعَبْدَةِ (٨/٧٥) ، الْحَقَّةُ الْأُخْرَى (٦/٢٣٣) .

(٤) «الْأَحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ» (٤/٣٥٢) .

لِللَّغَةِ وَمِنْ ثَمَّ امْكَنْ مَعَهُ تَسْلِيمُ صَحَّتِهِ، وَقِيلَ: «هُوَ تَسْلِيمٌ لِلصَّحَةِ مُطْلَقًا»، وَقِيلَ: «إِسْأَادٌ مُطْلَقًا».

﴿وَمِنْ ثَمَّ﴾ أي من هنا وهو قولنا: «إِنْ صَحَّ» أي من أجل ذلك (امْكَنْ مَعَهُ) أي مع القلب (تَسْلِيمٌ صَحَّتِهِ) أي صحة ما استدل به^(١).

(وقيل: هو) أي القلب (تَسْلِيمٌ لِلصَّحَةِ مُطْلَقًا) أي صحة ما استدل به سواء كان صحيحاً أم لا^(٢)).

(وقيل): هو (إِسْأَادٌ) لَهُ (مُطْلَقًا) لِأَنَّ الْقَالَِبَ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ مُسْلِمٌ لِصَحَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا، وَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ مُقْبِلًا لَهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا^(٣).

وعلى كلا القولين لا يُدْكَرُ فِي الْحَذِّ قَوْلُهُ: «إِنْ صَحَّ».

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْقَالَِبَ... الخ) تَعْلِيلٌ لِلْقَوْلَيْنِ بِطَرِيقِ اللَّفْظِ وَالشَّرْهِ الْمُرْتَبِ. قَوْلُهُ (مِنْ إِمْكَانِ التَّسْلِيمِ) عَدَلٌ إِلَيْهِ مِنْ مَلُوزِيهِ «وَهُوَ دَعْوَى الْمَعْتَرِضِ... الخ» الَّذِي هُوَ الْمُبَادَا لِيُحْسِنَ تَرْتِيبَ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ.

وَعَلَى الْمُخْتَارِ فَهُوَ مُقْبُولٌ، مَعَارِضَةٌ، عِنْدَ التَّسْلِيمِ، قَادِحٌ عِنْدَ عَدَمِهِ.

﴿وَعَلَى الْمُخْتَارِ﴾ مِنْ إِمْكَانِ التَّسْلِيمِ مَعَ الْقَلْبِ (فَهُوَ مُقْبُولٌ^(١)) مَعَارِضَةٌ^(٢) عِنْدَ التَّسْلِيمِ قَادِحٌ^(٣) عِنْدَ عَدَمِهِ.

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (مَعَارِضَةٌ) خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيْ وَهُوَ مُعَارِضَةٌ عِنْدَ تَسْلِيمِ صَحَةِ دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ، وَهَذِهِ الْمَعَارِضَةُ غَيْرُ قَادِحٍ، بَلْ يُجَابُ عَنْهَا بِالْتَّرْجِيحِ^(٤).

قَوْلُهُ (قَادِحٌ) خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْقَلْبَ مُقْبُولٌ وَهُوَ مُعَارِضَةٌ عِنْدَ التَّسْلِيمِ، فَلَا يَكُونُ قَادِحًا، وَقَادِحٌ عِنْدَ عَدَمِ التَّسْلِيمِ. وَالْمَعَارِضَةُ ثَلَاثَةٌ/ أَقْسَامٌ، لِأَنَّ دَلِيلَ الْمَعَارِضِيِّ إِنْ كَانَ عَيْنَ دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ سُمِّيَ قَلْبًا، وَيُسَمَّى مُعَارِضَةً عَلَى سَبِيلِ الْقَلْبِ؛ أَوْ غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَ صَوْرَتُهُ كَصَوْرَتِهِ سُمِّيَ مُعَارِضَةً بِالْمَثَلِ، وَإِلَّا فَمَعَارِضَةُ بِالْغَيْرِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ ذَلِكَ فِي «فَتْحِ الْوَهَابِ بِشَرْحِ الْأَدَبِ».

وَقَدْ يُقَالُ: جَعَلَهُ الْقَلْبَ إِذَا كَانَ مُعَارِضَةً لَا يَكُونُ قَادِحًا مُثَافٍ لِإِطْلَاقِ أَنَّهُ مِنَ الْقَوَادِحِ؟

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْأَوَّلِ بِـ «الْقَادِحِ» مَا يَنْعَمُ الْمُقْبِلُ لِلدَّلِيلِ وَالْمُؤَقِّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَفِي الثَّانِي بِـ «نَفْيِ الْقَادِحِ فِيهِ» نَفْيِ كَوْنِهِ مُقْبِلًا لَا مُؤَقِّفًا.

(١) وَهُوَ مُخْتَارُ الْأَسَدِيِّ فِي «الْأَحْكَامِ» (٤/٣٥٤)، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٢/٢٧٨).

(٢) أَيْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ. «الْمَحْصُولُ» (٥/٢٦٥)، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤/٣٣٢).

(٣) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي «الْبَحْرِ» (٥/٢٩١) «وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ جَعَلَهُ قَادِحٌ فِي الْعَلَّةِ».

(٤) عَزَاةُ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي «الْمَلْعِ» (ص: ٢٣٥) إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِنَا الشَّافِعِيَّةِ.

(١) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ» (٥/٢٩٠) «الْجُمْهُورُ عَلَى إِمْكَانِهِ».

(٢) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٤/٣٣٢).

(٣) وَهُوَ مُخْتَارُ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي «الْمَلْعِ» (ص: ٢٣٥).

الْمَذْهَبُ وَقِيلَ : «شَاهِدُ زَوْرٍ لَكَ وَعَلَيْكَ» . وَهُوَ قَسَمَانِ ، الْأَوَّلُ لِتَصْحِيحِ
مَذْهَبِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْمَسْأَلَةِ إِمَّا مَعَ إِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ صَرِيحًا كَمَا فِي
بَيْعِ الْفُضُولِيِّ : «عَقْدٌ فِي حَقِّ الْغَيْرِ بِلَا وَلَايَةٍ فَلَا يَصَحُّ كَالشَّرَاءِ» ،
فَيُقَالُ : «عَقْدٌ يَصَحُّ كَالشَّرَاءِ» ؛

الْمَذْهَبُ (وَقِيلَ) : «هُوَ (شَاهِدُ زَوْرٍ) يَشْهَدُ لَكَ وَعَلَيْكَ» أَتَاهَا الْقَائِلُ حَيْثُ سَلِمَتْ فِيهِ
الدَّلِيلُ وَاسْتَدَلَّتْ بِهِ عَلَى خِلَافِ دَعْوَى الْمُسْتَدِلِّ فَلَا يَقْبَلُ^(١) .

(وَهُوَ قَسَمَانِ ، الْأَوَّلُ^(٢)) لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْمَسْأَلَةِ إِمَّا مَعَ إِبْطَالِ
مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ فِيهَا (صَرِيحًا كَمَا) يُقَالُ مِنْ جَانِبِ الْمُسْتَدِلِّ كَالشَّافِعِيِّ (فِي بَيْعِ
الْفُضُولِيِّ : «عَقْدٌ» فِي حَقِّ الْغَيْرِ بِلَا وَلَايَةٍ عَلَيْهِ (فَلَا يَصَحُّ كَالشَّرَاءِ) أَي كَثَرَاءِ
الْفُضُولِيِّ فَلَا يَصَحُّ لِمَنْ سَمَّاهُ^(٣) .

(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ الْمُعْتَرِضِ كَالْحَنَفِيِّ : «عَقْدٌ فَيَصَحُّ كَالشَّرَاءِ» أَي كَثَرَاءِ
الْفُضُولِيِّ فَيَصَحُّ لَهُ وَتَلْعَوُ تَسْمِيَتُهُ لَغِيوَةً^(٤) . وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ عِنْدَنَا^(٥) .

الْمَذْهَبُ قَوْلُهُ (وَقِيلَ : هُوَ شَاهِدُ زَوْرٍ) اعْتَرَضَ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ عَيْنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ إِفْسَادُ
مُطْلَقًا وَقَدْ مَرَّ . وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَا هُنَا غَيْرُ مَقْبُولٍ وَلَا قَادِحٍ لِأَنَّهُ شَاهِدُ زَوْرٍ ، وَمَا مَرَّ
مَقْبُولٌ قَادِحٌ لِإِفْسَادِ دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ .

(١) قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . «الْبَحْرُ» (٢٩١/٥) .

(٢) وَهُوَ أَيْضًا عَلَى ضَرْبَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ . «الْأَحْكَامُ» (٣٥٣/٤) ، «الْمَحْصُولُ» (٢٦٦/٥) ،
«الْبَحْرُ» (٢٩٤/٥) ، «شَرْحُ الْكَوْكَبِ» (٣٣٢/٤) ، «فَوَائِجُ الرُّوحَاتِ» (٥٨٩/٢) ، «شَرْحُ
التَّنْفِيحِ» (ص ٤٠١) ، «مَعْتَصِرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٧٨/٢) .

(٣) «تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ» (٤٢٥/٥) ، «مَغْنِي الْمُحْتَاجِ» (٢١/٢) ، «الرُّوضَةُ» (٢١/٣) .

(٤) وَبِهِ قَالَ أَيْضًا الْمَالِكِيُّ . «الْمَدَائِدُ» (٨٦/٤) ، «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» (١٢/٣) .

(٥) قَالَ فِي «الرُّوضَةِ» (٢١/٣) ، وَ«تَحْفَةُ» (٤٢٥/٥) «وَهُوَ قَوْلِي مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ» .

الْمَذْهَبُ قَوْلُهُ (حَيْثُ سَلِمَتْ ... النِّخ) بَيَانُ لِحَيْثِي الشَّهَادَةِ لَهُ ، وَعَلَيْهِ ، بِطَرِيقِ الْفَتْحِ
وَالنَّشْرِ الْمَعْكُوسِ .

قَوْلُهُ (صَرِيحًا) حَالٌ مِنْ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ ، لَا مِنْ إِبْطَالِهِ أَيْ حَالَهُ كَوْنِ مَذْهَبِ
الْمُسْتَدِلِّ مُصَرِّحًا بِهِ ، فِي الْاسْتِدْلَالِ ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ بَعْدُ .

قَوْلُهُ (وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ عِنْدَنَا) مُحَالَةٌ إِذَا لَمْ يَشْتَرِ بَعْضُ مَالٍ مِنْ عَقْدٍ لَهُ وَلَمْ
يُضِفْ الْعَقْدَ إِلَى ذِمَّتِهِ ، بَلْ قَالَ : «اشْتَرَيْتُ لَهُ كَذَا بِكَذَا» ، قَالَ الْبَلْقِينِيُّ
«وَالرَّاجِعُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ إلْغَاءُ الْعَقْدِ لِقَوْلِ الْوَسِيطِ : «إِنَّهُ الْأَوَّلُ»^(١) ، بِخِلَافِ
شُرَاءِ الْوَكِيلِ / الْمُخَالِفِ لِأَمْرِ الْمُوَكَّلِ فَإِنَّ الْأَصَحَّ وَقَوْلُهُ لِلْوَكِيلِ ، قَالَ :
وَالْفَرْقُ : أَنَّ الْمُشْتَرِيَ ثُمَّ وَكَّلَ عَقْدَهُ صَحِيحٌ إِمَّا لَهُ أَوْ لِمُوكَّلِهِ ، فَإِذَا وَقَعَ مَعَ
الْمُخَالِفَةِ وَقَعَ لَهُ ، بِخِلَافِهِ هُنَا لَا وَكَالَةٌ وَهُوَ لَمْ يَشْتَرِ لِنَفْسِهِ . وَمَا قَالَ أَوْجَهُمَا
زَعَمَهُ بَعْضُهُمْ : أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَائِتَيْنِ حَتَّى يَكُونَ الرَّاجِعُ هُنَا كَالرَّاجِعِ ثُمَّ مِنْ
وَقَوْلِ الْعَقْدِ لِلْعَاقِدِ بِجَمَاعٍ أَنَّهُ فِيهِمَا تَصَرَّفَ بِغَيْرِ إِذْنٍ قِيَا تَصَرَّفَ فِيهِ .

(١) «الْوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ لِلْعَزَّازِيِّ» (٢٢-٢٣) .

الْحَنِفِيُّ أَوْ لَا مِثْلُ «لَبِثُ فَلَا يَكُونُ بِنَفْسِهِ قَرَبَةً كَوَقُوفٍ عَرَفَةً» ، فيقال : فلا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَعَرَفَةٍ .

الْحَنِفِيُّ (أَوْ لَا) مع الإبطالٍ صريحًا (مثل) أن يقول الحنفيُّ المُشْتَرَطُ للصَّوْمِ في الاعتكاف : « لَبِثُ فَلَا يَكُونُ بِنَفْسِهِ قَرَبَةً كَوَقُوفٍ عَرَفَةً » فإنه قَرَبَةٌ بِضَمِّينَةٍ الإحرام ، فكذلك الاعتكافُ يَكُونُ قَرَبَةً بِضَمِّينَةٍ عِبَادَةٍ إِلَيْهِ ، وَهِيَ الصَّوْمُ إِذْ هُوَ الْمُنْتَازَعُ فِيهِ . (فيقال) مِنْ جَانِبِ الْمُعْتَرِضِ كَالشَّافِعِيِّ : «الاعتكافُ لَبِثُ (فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَعَرَفَةٍ) لَا يُشْتَرَطُ الصَّوْمُ فِي وَقُوفِهَا»^(١) . ففي هذا إِبْطَالٌ لِمَذْهَبِ الْخُصْمِ الَّذِي لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي الدَّلِيلِ وَهُوَ اشْتِرَاطُ الصَّوْمِ .

الْحَنِفِيُّ

الْحَنِفِيُّ الثَّانِي لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدَلِّ بِالْصَّرَاحَةِ : «عَضُوٌّ وَضَوْءٌ فَلَا يَكْفِي أَقْلٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ كَالْوَجْهِ» ، فيقال : «فَلَا يُقَدَّرُ غَسْلُهُ بِالرُّبْعِ كَالْوَجْهِ» ؛
.....

الْحَنِفِيُّ (الثاني)^(١) مِنْ قِسْمِي الْقَلْبِ : الْقَلْبُ (لِلْإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدَلِّ بِالْصَّرَاحَةِ) كَانَ يَقُولُ الْحَنِفِيُّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ^(٢) : «عَضُوٌّ وَضَوْءٌ فَلَا يَكْفِي» فِي مَسْحِهِ (أَقْلٌ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ كَالْوَجْهِ) لَا يَكْفِي فِي غَسْلِهِ ذَلِكَ . (فيقال) مِنْ جَانِبِ الْمُعْتَرِضِ كَالشَّافِعِيِّ : «عَضُوٌّ وَضَوْءٌ (فَلَا يُقَدَّرُ غَسْلُهُ بِالرُّبْعِ كَالْوَجْهِ) لَا يُقَدَّرُ غَسْلُهُ بِالرُّبْعِ» .

الْحَنِفِيُّ قَوْلُهُ (الثاني لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدَلِّ) أَي مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَرِضِ .

قَوْلُهُ (بِالْصَّرَاحَةِ)^(٣) مُتَعَلِّقٌ بِ«إِبْطَالِ» .

(١) أَي الْقِسْمُ الثَّانِي ، وَهُوَ أَيْضًا عَنْ خَرِيزِينَ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ . (الْأَحْكَامُ) (٤/٣٥٢) ، «الْمَحْصُولُ» (٥/٢٦٦) ، «الْبَحْرُ» (٥/٢٩٤) ، «مَشْرَحُ الْكُوكِبِ» (٤/٣٣٣) ، «الْفَوَائِدُ» (٢/٥٨٩) ، «مَشْرَحُ التَّنْفِيحِ» (ص : ٤٠٢) ، «مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٧٨) .

(٢) اختلف الأئمة في المقدار الواجب في مسح الرأس في الوضوء عن أربعة مذاهب ، أحدها : وجوب استيعاب الرأس بالمسح كاملاً للرجال والنساء ، قاله المالكية ؛ ثانيها : يجب مسح جميع رأس الرجل ، ويكفي للمرأة مسح مقدم رأسها ، قاله الحنابلة ؛ ثالثها : وجوب مسح رُبع الرأس للجميع ، قاله الحنفية ؛ رابعها : وجوب مسح ثلثي رأس الجميع ، قاله الشافعية . «الْمَغْنِي» (١١/٣٩) ، «الشرح الكبير» (١/٨٨) ، «الرُّوضَةُ» (١/١٦٤) ، «الْمَغْنِي» (١١/١٥٥) .

(٣) قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ (٢/٤٨٦) : «وَالْمُرَادُ بِالْصَّرَاحَةِ الدَّلَالَةُ بِالطَّائِفَةِ كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ الْمَقَابِلَةُ بِالِاتِّزَامِ» .

(١) اتفق العلماء على عدم اشتراط الصوم لصحة الوقوف بعرفة ، ولكنهم اختلفوا في اشتراطه في الاعتكاف على مذهبين ، أحدهما : يشترط ، قاله الحنفية والمالكية ؛ ثانيهما : لا يشترط ، قاله الشافعية والحنابلة . «الْمَغْنِي» (٢/٥١٣) ، «الشرح الكبير» (١/٥٤١) ، «تحفة المحتاج» (٤/٦٥٨) ، «الْمَغْنِي» (٤/٢٧٩) .

الْمُتَزَمِّينَ أَوْ بِالِاتِّزَامِ : «عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَيَصَحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُعَوَّضِ كَالنِّكَاحِ» ،
يُقَالُ : «فَلَا يَشْتَرُطُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ كَالنِّكَاحِ» .

الْقَوْلُ (أَوْ بِالِاتِّزَامِ) كَانَ يَقُولُ الْحَنَفِيُّ فِي بَيْعِ الْغَابِ : «عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَيَصَحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُعَوَّضِ كَالنِّكَاحِ» يَصَحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالزُّوجَةِ ، أَيْ عَدَمُ رُؤْيَتِهَا .
(فَيُقَالُ) مِنْ جَانِبِ الْمُعَرَّضِ كَالشَّافِعِيِّ : (فَلَا يَشْتَرُطُ) فِيهِ (خِيَارُ الرُّوْيَةِ كَالنِّكَاحِ) وَنَفْيُ الْإِشْتِرَاطِ يُلْزِمُهُ نَفْيُ الصَّحَةِ إِذَا قَاتَلَ بِهَا يَقُولُ بِالِإِشْتِرَاطِ .

لِلثَّانِي قَوْلُهُ (فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ) لَوْ قَالَ كَعْبُهُ ^(١) : «فَلَا يَشْتَرُطُ» كَانَ أَوَّلُ
لِأَنَّ الْإِشْرَاطَ لِلصَّحَةِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهَا ثُبُوتُ مَا ذَكَرَ لَا إِشْتِرَاطُهُ .

قَوْلُهُ (وَنَفْيُ الْإِشْتِرَاطِ يُلْزِمُهُ نَفْيُ الصَّحَةِ) أَيْ وَالصَّحَةُ يُلْزِمُهَا الْإِشْتِرَاطُ
كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ عَقِبَ ذَلِكَ فَإِذَا نَفَى الْإِشْرَاطَ نَفَى الْمُلْزُومَ .

[قَلْبُ الْمَسَاوِةِ]

وَمِنْهُ خِلَافًا لِلْقَاضِي قَلْبُ الْمَسَاوِةِ مِثْلُ «طَهَارَةُ الْمَالِغِ فَلَا تُحِبُّ فِيهَا
النِّيَّةُ كَالنِّجَاسَةِ» ، فَتَقُولُ : «فَيَسْتَوِي جَامِدُهَا وَمَالِغُهَا كَالنِّجَاسَةِ» .

الْقَوْلُ (وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ الْقَلْبِ فَيُقْبَلُ ^(١) (خِلَافًا لِلْقَاضِي) أَيْ بَكَرِ الْبَاقِلَانِ فِي رَدِّهِ (قَلْبُ
الْمَسَاوِةِ - مِثْلُ) قَوْلِ الْحَنَفِيِّ فِي الْوُضُوءِ وَالْفُحْلِ : «طَهَارَةُ الْمَالِغِ فَلَا تُحِبُّ فِيهَا
النِّيَّةُ ^(٢) كَالنِّجَاسَةِ» لَا تُحِبُّ فِي الطَّهَارَةِ عَنْهَا النَّيَّةُ ، بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ تُحِبُّ فِيهِ النَّيَّةُ ^(٣) .

ثَانِيَةً قَوْلُهُ (أَيْ مِنَ الْقَلْبِ) أَيْ الْقَلْبُ لَا يَطَالُ مَذْهَبُ الْمُسْتَدِلِّ بِالِاتِّزَامِ .

قَوْلُهُ (فَيُقْبَلُ) قَدَرُهُ لِيُثْبِتَ بِهِ عَلَى أَنَّ خِلَافِيَةَ الْقَاضِي فِي قَبُولِ قَلْبِ الْمَسَاوِةِ ، لَا
فِيهِ تَفْسِيرُهُ .

قَوْلُهُ (قَلْبُ الْمَسَاوِةِ) هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةِ الْأَصْلِ حُكْمَانِ ، أَحَدُهُمَا مُصَنَّفٌ عَنْ
جِهَةِ الْفَرْعِ اتِّفَاقًا وَالْآخَرُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَيُثْبِتُ الْمُسْتَدِلُّ الْمَخْتَلَفَ فِيهِ فِي الْفَرْعِ إِخْلَافًا لَهُ
بِالْأَصْلِ . فَيَقُولُ الْمُعَرَّضُ : فَتُحِبُّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ فِي جِهَةِ الْفَرْعِ كَمَا وَجِبَتْ
بَيْنَهُمَا فِي جِهَةِ الْأَصْلِ . فَفِي مِثَالِ الْمُصَنِّفِ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ فِي جِهَةِ الْأَصْلِ عَدَمُ
وُجُوبِ النَّيَّةِ فِي الطَّهَارَةِ بِالْجَامِدِ وَهُوَ / مُنْتَفٍ عَنْ جِهَةِ الْفَرْعِ اتِّفَاقًا ، وَالْآخَرُ عَدَمُ
وُجُوبِ النَّيَّةِ فِي الطَّهَارَةِ بِالْمَالِغِ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَيُثْبِتُ الْمُسْتَدِلُّ فِي الْفَرْعِ . فَيَقُولُ
الْمُعَرَّضُ : فَتُحِبُّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْفَرْعِ كَمَا وَجِبَتْ بَيْنَهُمَا فِي جِهَةِ
الْأَصْلِ .

(١) أَيْ عِنْدَ الْحَاجِمِيِّ . «الْفَوَائِدُ» (٥٨٩/٢) ، «التَّبْيِيرُ» (١٦٥/٤) ، «مَعْنَى ابْنِ الْحَاجِمِيِّ»
(٢٧٨/٢) ، «مَشْرِحُ الْكُتُبِ» (٣٣٣/٤) ، «الْمَحْصُولُ» (٢٦٧/٥) ، «الْأَحْكَامُ» (٣٥٣/٤) .

«الْمُهَاجِرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ص : ١٥٧) ، «الْبَرْهَانُ» (١٦٣/٢) .

(٢) «الْمُدَايَةِ لِلْمُرْغَبَاتِي» (٢٦٣/٧٢) .

(٣) «نَظَرُ الْمُسْتَرْطِ الْمَرْحُومِي» (٧٢-٧٣) .

(١) كِتَابُ الْإِيمَانِ فِي «الْمَحْصُولِ» (٢٦٧/٥) ، «وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْمُهَاجِرِ» (ص : ١٥٧) . وَالتَّصْنِيفُ تَفْسِيرُهُ
فِي «الْإِيمَانِ» (١٦٩/٣) .

الْمَذْنِبُ (فَنَقُولُ) نحن^(١) معترضين: «فَيَسْتَوِي جَامِدُهَا وَمَائِعُهَا» أي الطهارة (كالنجاسة) يَسْتَوِي جَامِدُهَا وَمَائِعُهَا فِي حُكْمِهَا السَّابِقِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ وَجِبَتْ النِّبَةُ فِي التَّيَشُّمِ فَتَجِبُ فِي الْوُضوءِ.

وَوُجْهُ التَّسْمِيَةِ بِـ «الْمَسَاوَةِ» وَاضِحٌ مِنَ الْمَثَالِ، وَالْقَاضِي يَقُولُ فِي رَدِّهِ: «وُجْهُ اسْتِدْلَالِ الْقَالِبِ فِيهِ غَيْرُ وَجْهِ اسْتِدْلَالِ الْمُسْتَدِلِّ»^(٢).

لِلْمَذْنِبِ قَوْلُهُ (فَيَسْتَوِي جَامِدُهَا-أَي تَرَابُ التَّيَشُّمِ-وَمَائِعُهَا) أَي مَاءُ الْوُضوءِ وَالْغُسْلِ.

قَوْلُهُ وَالْقَاضِي يَقُولُ فِي رَدِّهِ: «وُجْهُ اسْتِدْلَالِ الْقَالِبِ فِيهِ غَيْرُ وَجْهِ اسْتِدْلَالِ الْمُسْتَدِلِّ» أَي لِأَنَّ التَّسْوِيَةَ فِي جِهَةٍ أَحَدِهَا غَيْرُهَا فِي جِهَةِ الْآخَرِ. وَأَجَابَ الْأَكْبَرُ بِأَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لَا يَضُرُّ فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَافٍ لِأَصْلِ الْاِسْتِواءِ فِي الْوَصْفِ الَّذِي جَعَلَهُ جَامِدًا وَهُوَ الطَّهَارَةُ.

(١) أي الجمهور. «الشرح الكبير» (٩٣/١)، (١٣٣، ١٥٤)، «الروضة» (١٥٧/١)، ١٩٨، ٢٢٣، «المغني» (١٢٩/١).

(٢) ذكر إمام الحرمين في «البرهان» (١٣١-١٣٢) أدلة القاضي ثم ردّها، فليراجع هنالك.

ومنها: القول بالموجب.

وشاهدُهُ «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ» فِي جَوَابِ «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ».

(ومنها) أي من القوادح (القول بالموجب^(١)).

وشاهدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ» فِي جَوَابِ «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ»^(٢) (المحكمي عن المتأفقين^(٣)) أَي صَحِيحٌ ذَلِكَ لَكِنْ هُمْ الْأَذَلُّ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ الْأَعَزُّ وَقَدْ أَخْرَجَاهُمْ.

ومنها: القول بالموجب.

هُوَ يَنْشِئُ الْجَبِيمَ، أَي مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ وَلَا يَخْتَصُّ بِالتَّيَاسِي كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «وشاهدُهُ الخ»^(٤).

(١) «الفي» (١٢٤/٤)، «الفرائض» (٥٩٢/٢)، «المحصل» (٢٦٩/٥)، «الأحكام» (٣٥٥/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٥/٢)، «شرح النقيض» (ص: ٤٠٢)، «شرح الكوكب» (٣١٩/٤).

(٢) سورة المتأفقين الآية: (٨).

(٣) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣٣٤/٤): «فاقتتل رجلان في غزوة المريسع أحدهما من المهاجرين، والآخر من بني، وهم حلفاء الأنصار، فاستقل الرجل الذي من المهاجرين على البهزي، فقال البهزي: يا معشر الأنصار، فنصره رجلاً من الأنصار. وقال المهاجرين: يا معشر المهاجرين، فنصره رجلاً من المهاجرين حتى كان بين أولئك الرجال من المهاجرين والرجال من الأنصار شيء من القتال، ثم حُجِرَ بينهم، فانكفأ كلٌّ مناهٍ أو رجل في قلبه مترصٌ إلى عبد الله بن أبي بن سلول، فقال: قد كنت ترجو وتدفع فأصحت لا تفسد ولا تنفع. قد تناصرت علينا الجلابيب، وكانوا يدعون كل حديث الحجر الجلابيب. فقال عبد الله بن أبي عبد الله: والله لئن رجعتا إلى المدينة ليُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ... فانزل الله عز وجل: «هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُبْدُوا عَنَّا رَسُولَكُمْ خُفَّ يُمْسِكُوا - إِلَى قَوْلِهِ لَعَنَ - يَقُولُونَ لِيْن وَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ» الآية.

ورواه مختصراً البخاري في التفسير، باب «يَقُولُونَ لِيْن وَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ...» (٤٩٠٧)، ومسلم في الأدب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، (٦٥٢٦)، والترمذي في التفسير، باب ومن سورة المتأفقين: (٣٣١٥).

(٤) وكذا مصرح به في «الإيضاح» (١٣٢/٣)، «وفرائض الرحوم» (٥٩٢/٢).

للثَّانِي وهو تسليمُ الدليل مع بقاء النزاع كما يُقال في المَثْقَلِ : « قَتَلَ بِمَا يُقْتَلُ غالِبًا فلا يُثَابِقُ القصاصَ إلا إحراقًا » ؛

الثَّالِثُ (وهو تسليمُ الدليل مع بقاء النزاع) بل يظهرُ عدمُ استلزام الدليل لمحل النزاع (كما يُقال في) القصاصِ بقتلِ (المثْقَلِ) مِن جانبِ المستدل كالشافعي^(١) : « قَتَلَ بِمَا يُقْتَلُ غالِبًا فلا يُثَابِقُ القصاصَ إلا إحراقًا » بالنار لا يُثَابِقُ القصاصَ .

الثَّانِيَةُ قوله (وهو تسليمُ الدليل) أي مقتضاهُ كما أشارَ إليه الشارحُ بقوله : « بأن يظهر... الخ » . وجعله من القواعد لا يُثَابِقُ تسليمَهُ لأنَّهُ ليسَ المراد تسليمُ الدليل على مدعى المستدل ، بل تسليم صحته على خلافه فهو قاضٍ في العلَّة .
واعلم أن ورودَ القول بالموجب على ثلاثة أنواع^(٢) :

الأوَّلُ : أن يُسْتَنَجَ من الدليل ما يتوهمُ أنَّه عللَ النزاعَ أو ملازمٌ له ولا يكونُ كذلك ومثله بقوله : « كما يقال في المَثْقَلِ ... الخ » وإنَّ صَلَحَ أن يكونَ مثالا للنوع الثاني الآتي أيضا كما يُشيرُ إليه الشارحُ بعدُ : « من منافاة القتل ... الخ » .

الثاني : أن يُسْتَنَجَ إبطالُ أمرٍ يُتوهمُ أنَّه مأخوذٌ مذهبِ الخصم ، والخصمُ يمتنعُ كونهُ مأخوذاً ، ولا يلزمُ مِن إبطالِهِ إبطالُ مذهبه . ومثُلُ له بقوله : « وكما يُقال : التَّفَاوُتُ ... الخ » .

الثالثُ : أن يَسْكُتَ عن مُقدِّمةٍ صُغرى غيرِ مُشهُودَةٍ وهو ما ذَكَرَهُ بقوله : « وَرُتِبَتْ سَكْتٌ ... الخ » .

- (١) وكذا مالك وأحمد وأبو يوسف وعبد . الشرح الكبير (٢٤٢/٤) ، « معني المحتاج » (٥٠٤/٤) ، « المعني » (٣٢٧/١١) .
(٢) « مختصر ابن الحاجب » (٢٧٩/٢) ، « التيسير » (١٢٥/٢) ، « الفوائد » (٥٩٢/٢) ، « شرح الكوكب » (٣٤١/٤) .

الثَّانِيَةُ فيُقَالُ : « سلمنا عدمَ المنافاة ، ولكن لمَ قُلْتَ يقتضيه ؟ » ؛ وكما يقال : « التَّفَاوُتُ في الوسيلة لا يمتنعُ القصاصُ كالتوسلِ إليه » ، سلمتُ لكن لا يلزمُ من إبطالِ مانعِ انتفاءِ الموانعِ وجودَ الشرائطِ والمقتضي .

الثَّالِثَةُ (فيُقَالُ) من جانبِ المعارضِ كالخفي : « (سَلَمْنَا عدمَ المنافاة) بَيَّنَّ القَتْلُ بالمَثْقَلِ وَبَيَّنَّ القصاصُ (ولكن لمَ قُلْتَ) إِنَّ القَتْلَ بالمَثْقَلِ يَقْتَضِيهِ أَي القصاصُ وذلك عِلْلُ النزاعِ ولم يستلزمه الدليل » .

(وكما يقال) في القصاصِ بالقتلِ بالمَثْقَلِ أيضًا : « (التَّفَاوُتُ في الوسيلة) من آلاتِ القتلِ وغيره (لا يمتنعُ القصاصُ كالتوسلِ إليه) في قتلِ وقطعِ وغيرهما لا يمتنعُ تَفَاوُتُهُ القصاصَ » ؛ (فيُقَالُ) من جانبِ المعارضِ : « (مسلمٌ) أن التَّفَاوُتَ من الوسيلة لا يمتنعُ القصاصُ فليسَ بمانعٍ منه ، (و) لكن (لا يلزمُ من إبطالِ مانعِ انتفاءِ الموانعِ وجودَ الشرائطِ والمقتضي) وثبوتُ القصاصِ متوقفٌ على جميعِ ذلك » .

الثَّانِيَةُ قوله (من منافاة القتلِ بالمَثْقَلِ للقصاصِ) فسرَ به قول المصنف هذا فجعله راجعاً إلى المثال الأول ، ولو فسرَه بقوله « من منع التَّفَاوُتَ في الوسيلة » لراجعَ إلى المثال الثاني كان أقربَ^(١) وموافقاً لكلام غيره^(٢) .

- (١) وكذا قال في « غاية الوصول » (ص : ١٣٦) ، ولكن اختارَ عبد الرحمن الشربيني في تفريراته (٢٩١/٢) قولَ الشارحِ .
(٢) كما في « الأحكام » (٣٥٦/٤) ، « مختصر ابن الحاجب » (٢٧٩/٢) ، « الفوائد » (٢٩٢/٢) ، « التيسير » (١٢٦/٤) ، وغيرها .

الْمُخْتَارُ تصديقُ الْمُعْتَرِضِ فِي قَوْلِهِ : « لَيْسَ هَذَا مَأْخُذِي » .

الْمُخْتَارُ

ومنها : القَدْحُ

فِي الْمُنَاسَبَةِ ، وَفِي صِلَاحِيَةِ إِفْضَاءِ الْحُكْمِ إِلَى الْمَقْصُودِ ، وَفِي الْإِنْضِبَاطِ ، وَالظُّهُورِ . جَوَائِبُهَا بِالْبَيَانِ .

(ومنها) أي من القوادح (القدحُ

الْمُخْتَارُ

فِي الْمُنَاسَبَةِ) أَي مُنَاسَبَةُ الْوَصْفِ الْمَعْلُومِ بِهِ ، (وَفِي صِلَاحِيَةِ إِفْضَاءِ الْحُكْمِ إِلَى الْمَقْصُودِ) مِنْ شَرْعِهِ ، وَ(فِي الْإِنْضِبَاطِ) لِلْوَصْفِ الْمَعْلُومِ بِهِ ، (وَالظُّهُورِ) لَهُ بِأَنْ يَنْفِي كَلَامًا مِنَ الْأَرْبَعَةِ^(١) .

ومنها : القَدْحُ فِي الْمُنَاسَبَةِ

الْمُخْتَارُ

قَوْلُهُ (وَفِي صِلَاحِيَةِ إِفْضَاءِ الْحُكْمِ إِلَى الْمَقْصُودِ) أَي إِلَى الْمَصْلُحَةِ الْمَقْصُودَةِ مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ .

قَوْلُهُ (بِأَنْ يَنْفِي كَلَامًا مِنَ الْأَرْبَعَةِ) أَي بِأَنْ يَبْذُرَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهَا مَفْسَدَةً رَاجِعَةً أَوْ مُسَاوِيَةً ، وَيُبَيِّنُ فِي الثَّانِي عَدَمَ الصِّلَاحِيَةِ لِلْإِفْضَاءِ ، وَفِي الثَّلَاثِ عَدَمَ الْإِنْضِبَاطِ ، وَفِي الرَّابِعِ عَدَمَ الظُّهُورِ ، وَالْأَوَّلَانِ يَخْتَصِمَانِ بِالْمُنَاسَبَةِ ، وَالْآخِرَانِ يَعْثُمَانِهَا / وَغَيْرَهَا^(٢) .

وَأَمَّا ذِكْرُ الْمُصَنِّفِ الْقَدْحَ فِي الْمُنَاسَبَةِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ : « وَالْمُنَاسَبَةُ تَنْخَرِمُ بِمَفْسَدَةٍ تَلْزِمُ ... الْخ » تَعْيِينًا لِلْأَقْسَامِ وَلِإِشَارَتِهِ لَهَا فِي الْجَوَابِ .

(١) «التيسير» (١٣٦/٤) ، «الفوائد» (٥٧٦/٢) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٧/٢) ، «الأحكام» (٣٣٧/٤) ، «شرح الكوكب» (٢٧٦/٤) ، «غاية الوصول» (ص ١٣٢) .

(٢) «خلاصة الحنفية في تعليم هذه الأربعة خاصة بالفتاوى» ، «التيسير» (١٣٦/٤) ، «الفوائد» (٥٧٦/٢) .

(وَالْمُخْتَارُ تصديقُ الْمُعْتَرِضِ فِي قَوْلِهِ : « لَيْسَ هَذَا ») أَي الَّذِي نَفَيْتَ بِاسْتِدْلَالِكَ تَعْرِيفًا بِمَنْ مَنَافَاةِ الْقَتْلِ بِالْمُثْقَلِ بِالْقَصَاصِ (مَأْخُذِي)^(١) فِي نَفْيِ الْقَصَاصِ بِهِ ، لِأَنَّ عَدَالَتَهُ تَمْنَعُهُ مِنَ الْكَذْبِ فِي ذَلِكَ . وَقِيلَ : « لَا يَصْدُقُ إِلَّا بَيَانٌ مَأْخُذٍ آخَرٍ لِأَنَّهُ قَدْ يُعَانِدُ بِمَا قَالَهُ » .

(وَرُبَّمَا سَكَتَ الْمُسْتَدِلُّ عَنْ مَقْدَمَةِ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ خَافَةَ الْمَنَعُ) لَهَا لَوْ صَرَّحَ بِهَا (فَرَدُّ) بِسُكُوتِهِ عَنْهَا (الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ) كَمَا يُقَالُ فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ : « مَا هُوَ فَرِيَةٌ يَشْتَرِطُ فِيهِ النِّيَّةُ كَالصَّلَاةِ » ، وَيَسْكُتُ عَنِ الصَّغَرَى ، (وَهِيَ «الْوُضُوءُ وَالْغَسْلُ قَرِيَةٌ») ، فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ : « مَسَلَّمٌ أَنَّ مَا هُوَ فَرِيَةٌ يَشْتَرِطُ فِيهِ النِّيَّةُ » ، وَلَا يَلْزِمُ اشْتِرَاطُهَا فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ ، فَإِنْ صَرَّحَ الْمُسْتَدِلُّ بِأَنَّهَا قَرِيَةٌ وَزَادَ عَلَيْهِ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَخَرَجَ عَنِ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « غَيْرِ مَشْهُورَةٍ » عَنِ الْمَشْهُورِ فِيهِ كَالْمَذْكُورَةِ فَلَا يَتَأْتِي فِيهَا الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ .

الْمُخْتَارُ قَوْلُهُ (وَلَا يَلْزِمُ اشْتِرَاطُهَا فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ) أَي لِأَنَّ الْمَقْدَمَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَنْتُجُ .

قَوْلُهُ (وَخَرَجَ عَنِ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ) أَي لِأَنَّهُ كَانَ بِتَقْدِيرِ السُّكُوتِ عَنِ الصَّغَرَى وَقَدْ زَالَ بِذِكْرِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ الْإِعْتِرَاضِ بِالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الَّذِي أَثْبَتَهُ فِي النَّوَحِ الْأَوَّلِ حُلَّ التَّرَافُفِ ، أَوْ مُسْتَلْزَمٌ لَهُ ، وَأَنَّ الَّذِي أَبْطَلَهُ فِي الثَّانِي مَأْخُذُ الْخَصْمِ ، وَأَنْ يَبَيِّنَ فِي الثَّلَاثِ أَنَّ الصَّغَرَى حَقٌّ . فَإِنْ قَامَ بِذَلِكَ انْقَطَعَ الْخَصْمُ ، وَإِلَّا انْقَطَعَ هُوَ .

(١) «قَالَ الْجَاهِلِي» ، «الفوائد» (٢٩٢/٢) ، «الأحكام» (٣٥٦/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٩/٢) ، «شرح الكوكب» (٣٤٢/٤) .

و(جوابها) أي جواب القدر فيها (بالبیان) لها مثال الصلاحية المحتاجة إلى البیان أن يقال: «تحريم المحرم بالمصاهرة مؤيداً صالح لأن يفضي إلى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم»، فيعترض بـ «أنه ليس صالحاً لذلك، بل للإفضاء إلى الفجور فإن النفس مائلة إلى المنوع»، فيجواب بـ «أن تحريمها المؤيد يسد باب الطمع فيها بحيث تصير غير مشتهية كالأم».

للإضافة قوله (بالبیان لها) أي بيان سلامة الوصف فيها عن ذلك القدر، أما جواب القدر في المناسبة فبيان رجحان تلك المصلحة عن تلك المفسدة، وأما في صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود فبيان الإفضاء إليه كما في المثال الذي ذكره، وأما في الانضباط فبيان أنه متضبط بنفسه أو بوصف معه يضبطه كالسفر للمثقة، وأما في الظهور فبيان ظهوره بضبطه بصفة ظاهرة كضبط الرضا بصيغ العقود.

ومنها: الفرق

وهو راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع، وقيل: «إيهما معاً».

و(ومنها) أي من القواعد: (الفرق)^(١) بين الأصل والفرع.
(وهو راجع إلى المعارضة في الأصل أو الفرع)^(٢).

وقيل: «إيهما» أي إلى المعارضتين في الأصل والفرع (معاً)، لأنه على الأول إيداء خصوصية في الأصل تجعل شرطاً للحكم بأن تجعل من عليه، أو إيداء خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم، وعلى الثاني إيداء الخصوصية معاً^(٣).

ومنها الفرق

قوله (وقيل: إيهما) تُضعفه بالنظر إلى حصر الفرق فيه وإلا فالفرق حاصل برجوعه إيهما كحصوله برجوعه إلى أحدهما بالأولى، فـ «أو» في كلامه مانعة جلي^(٤).

(١) هو إيداء المعارض معنى يحصل به الفرق بين الأصل والفرع حتى لا يلحق به في حكمه.
«شرح الكوكب» (٣٢٠/٤)، «البحر» (٣٠٢/٥).

(٢) قاله الجماهير: «شرح التنقيح»، (ص: ٤٠٣)، «رفع الحجاب» (٤٥٧/٤)، «البحر» (٣٠٢/٥)، «شرح الكوكب» (٣٢١/٤).

(٣) قاله بعض العلماء: «رفع الحجاب» (٤٥٧/٤)، «شرح الكوكب» (٣٢١/٤).

(٤) ونسعه في البناي رحمه الله تعالى في «حاشيته» (٤٩٢/٢).

والصحيح أنه قاذح وإن قيل: «إنه سؤالي» وأنه يمتنع تعدد الأصول للانتشار وإن جُوزَ علاناً؛

والصحيح أنه) أي الفرق (قاذح^(١) وإن قيل: «إنه سؤالان» بناءً على القول الثاني فيه لأنه يؤثر في جمع المستند. وقيل: «لا يؤثر فيه»^(٢).

وقيل: «لا يؤثر على القول بأنه سؤالان لأن جمع الأمثلة المختلفة غير مقبول»^(٣).

وسكت المصنف عن جواب الفرق، ونما يجاب به منع كون المبدى في الأصل جزءاً من العلة، وفي الفرع ما ينحصر من الحكم^(٤).

للإشارة قوله (بناءً على القول الثاني) أي وهو أنه معارضة في الأصل ومعارضة في الفرع، ومعنى تكوينه سؤالاً واحداً اتحاد المقصود منه وهو قذح الجمع، ومعنى كونه سؤالين اشتغاله على معارضة علة الأصل بعلة، وعلى معارضة الفرع بعلة مستتبطة في جانبه لأن الفارق لما أتى بالمنازع اعتبر في علة المستند قيد آخر كالمكافأة في مثال الشارح/ فصارت العلة عند غير العلة عند المستند، ونوقال بذلك ما قلناه: «بناءً على رجوع الفرق إليهما» كان أولى لتلاؤمهم أنه مبني على ضعيف (وهو حصر رجوع الفرق إليهما) وليس مراداً كما مرّت الإشارة إليه.

(١) قال الجماهير: «البرهان» (١٣٨/٢)، «الأحكام» (٣٤٩/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢)، «شرح الكوكب» (٣٢١/٤).

(٢) قال الزركشي في «التشبيب» (١٢٢/٢): «إنه مذهب سابق».

(٣) قال ابن شريح والأستاذ أبو إسحاق: «الأحكام» (٣٤٩/٤).

(٤) قاله سيف الدين الأمدي في «الأحكام» (٣٤٩/٤).

مثاله على الأول بشقيه: أن يقول الشافعي: «النية في الوضوء واجبة كالتيشم بجامع

الطهارة عن حدث»، فيعترض الحنفي بـ«أن العلة في الأصل الطهارة بالتراب»، وأن يقول الحنفي: «يقاد المسلم بالذمي كغير المسلم بجامع القتل العمد العدواني»^(١)، فيعترض الشافعي^(٢) بـ«أن الإسلام في الفرع مانع من القود».

وقد ذكر الأمدي^(٣) الذاكِرُ لرجوع الفرق إلى ما تقدّم أن من سمى المعارضة في الأصل إبداء قيد في العلة، ومن سمى المعارضة في الفرع إبداء مانع من الحكم، ولم يذكر ذلك المصنف فأحال معنى الفرق على ما لم يذكره بخلاف الأمدي.

للإشارة قوله (تجعل ما ينحصر من الحكم) أي فيكون ذلك معارضة في الفرع لأن المانع من الشيء وصف مقتضى لتقييده فيكون ذلك معارضة في الفرع. قوله (مثاله على الأول بشقيه) أي لكل شئ مثال.

(١) «إدلاء للبرغنياني» (٨٦/٥).

(٢) وكذا المالكية والحنابلة. «الشرح الكبير» (٢٣٧/٤)، «معني المحتاج» (١٩/٤)، «المعني» (٣٥٠/١١).

(٣) «الأحكام» للأمدي (٣٤٩/٤).

الْمُتَعَدِّدِ قَالَ الْمُجِيزُونَ: «ثُمَّ لَوْ فُرِقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَأَصْلٍ مِنْهَا كَفَى»، وَثَانِيهَا: «إِنْ قُصِدَ الْإِلْحَاقُ بِمَجْمُوعِهَا».

الْمُتَعَدِّدِ قَالَ الْمُجِيزُونَ لِلتَّعَدُّدِ: «ثُمَّ» عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ (لَوْ فُرِقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَأَصْلٍ مِنْهَا كَفَى) فِي الْقَدَحِ فِيهَا لِأَنَّهُ يُبْطِلُ جَمْعَهَا الْمَقْصُودَ^(١). وَقِيلَ: «لَا يَكْفِي لاسْتِقْلَالُ كُلِّ مِنْهَا». وَثَانِيُهَا: «يَكْفِي» إِنْ قُصِدَ الْإِلْحَاقُ بِمَجْمُوعِهَا لِأَنَّهُ يُبْطِلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُصِدَ بِكُلِّ مِنْهَا^(٢).

الْمُتَعَدِّدِ قَوْلُهُ (لَأَنَّهُ يُبْطِلُ جَمْعَهَا) يَعْنِي جَمْعَهَا مَعَ الْفُرُوعِ فِي الْعِلَّةِ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْمُسْتَدِلِّ جَمْعَهَا مَعَ فِي الْعِلَّةِ وَهُوَ يُبْطِلُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ أَصْلٍ مِنْهَا وَالْفَرْعِ.

وَمَهَّدَ الْمُصَنِّفُ لِمَسْأَلَةِ تَعَلُّقِ بِالْفَرْقِ: (و) الصَّحِيحُ (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْأَصُولِ) لِفَرْعٍ وَاحِدٍ بِأَن يُقَاسَ عَلَى كُلِّ مِنْهَا (لِلْإِتِّشَارِ) أَيِ انْتِشَارِ الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ (وِإِنْ جَوُزَ عِلَّتَانِ) يُعَالَوْ بِوَاحِدٍ. وَقِيلَ: «يَجُوزُ التَّعَدُّدُ مُطْلَقًا وَقَدْ لَا يَحْصُلُ انْتِشَارٌ»^(١).

الْمُتَعَدِّدِ قَوْلُهُ (وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْأَصُولِ لِفَرْعٍ وَاحِدٍ) مُوَافِقٌ لِامْتِنَاعِ تَعَدُّدِ الْعِلَّةِ^(٢)، وَالَّذِي صَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٣) وَغَيْرُهُ^(٤) جَوَازَ تَعَدُّدِهَا لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

قَوْلُهُ (بِأَن يُقَاسَ عَلَى كُلِّ مِنْهَا) الْأَتَسُّبُ بِالْقَوْلِ الْمُفْصِلِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَنْ يَقُولَ: بِأَن يُقَاسَ عَلَيْهَا، الصَّادِقُ لِكُلِّ مِنْهَا وَيَمْتَجُوعُهَا.

(١) قَالَهُ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ. «مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٧٤)، «شرح العبد» (٢/٢٧٤)، «أَخِيَّةُ الْوُضُوءِ» (ص: ١٣٢)، «شرح الكوكب» (٤/٣١٠).
(٢) وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَالْجَدِيدُ عَلَى جَوَازِهِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي «شُرُوطِ الْعِلَّةِ».
(٣) «مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٧٤).
(٤) كَالْعَبْدِ فِي «شرح المختصر» (٢/٢٧٤).

(١) قَالَهُ الْجَاهِزِيُّ. «مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢/٢٧٤)، «الْأَسْكَامُ» (٤/٣٤٢)، «الْحَرْ» (٥/٣٣٦)، «شرح الكوكب» (٤/٣١٠).
(٢) قَالَهُ الصَّفِيُّ الْهَنْدِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. «التَّنْظِيرُ» (٢/١٢٣).

اللَّامَةُ ثُمَّ فِي اقْتِصَارِ الْمُسْتَدَلِّ عَلَى جَوَابِ أَصْلٍ وَاحِدٍ قَوْلَانِ .

اللَّامَةُ (ثم في اقتصار المستدل على جواب أصل واحد) منها حيثُ فُرِّقَ المعترضُ بينَ جميعها (قَوْلَانِ) ، قيل : «يكفي حُصُولُ المقصود بالدفع عن واحدٍ منها»^(١) ، وقيل : «لا يكفي لأنَّ التزم الجميع فلزومه الدفع عنه»^(٢) .

للَّامَةُ قوله (وقيل : لا يكفي لأنَّ التزم ... الخ) قياسُ ترجيحِ حُصُولِ الفدحِ بالفرق بين الفرع وأصلٍ واحدٍ ترجيحُ هذا ، وقياسُ القولِ المفصل السابق في كلامه أن يأتي نظيره هنا فيقال : إن قَصْدَ الإلحاقِ بِمجموعِ الأصولِ لم يكفِ الاقتصارُ ، وإلا كُفِيَ .

اللَّامَةُ

ومنها : فسادُ الوضع

بأن لا يكون الدليلُ على الهيئةِ الصالحةِ لاعتباره في ترتيبِ الحكمِ كتلقيِ التخفيفِ من التغليظِ ، والتوسيعِ من التضييقِ ، والإثباتِ من النفيِ مثلُ : «القتلُ جنائيةٌ عظيمةٌ فلا يكفرُ كالردة» .

(ومنها) أي من القوادح (فسادُ الوضعِ

للَّامَةُ

بأن لا يكون الدليلُ على الهيئةِ الصالحةِ لاعتباره في ترتيبِ الحكمِ) عليه كأن يكون صالحاً لِضِدِّ الحكمِ أو نقيضه (كتلقيِ التخفيفِ من التغليظِ ، والتوسيعِ من التضييقِ ، والإثباتِ من النفيِ) ، وعكسوه . الأولُ^(١) (مثلُ) قولِ الحنفيةِ : «(القتلُ) عَمْدٌ (جنائيةٌ عظيمةٌ فلا يكفرُ)»^(٢) أي لا تجبُ له كفارةٌ (كالردة) ، فعظمُ الجنائيةِ يُناسبُ تغليظَ الحكمِ لا تخفيفه بعدمُ وجوبِ الكفارةِ .

للَّامَةُ

ومنها : فسادُ الوضعِ

قوله (كأن يكون صالحاً لِضِدِّ ذلك الحكمِ أو نقيضه) الكافِ استقصائيةٌ . قوله (وعكسوه) أي وهو تلقىِ النفيِ من الإثباتِ .

(١) أي تلقىِ التخفيفِ من التغليظِ . «المنشيف» (١٢٣/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٤٤/٤) .

(٢) أجمع العلماءُ على أن على القاتلِ خطاً كفارَةً ، ولكنهم اختلفوا في وجوبِ الكفارةِ على القاتلِ عمداً على ثلاثة مذاهبٍ ، أحدها : لا تجبُ ، ولا تدبُ ، قاله الحنفيةُ والحنابلةُ ، ثانيها : تدبُ ، قاله المالكيةُ ، ثالثها : تجبُ ، قاله الشافعيةُ . «الهداية» (٧٤/٥) ، «الشرح الكبير» (٢٨٦/٥) ، «معنى المحتاج» (١٣٠/٤) ، «المعنى» (٥٣/١٢) .

(١) قاله الحنابلةُ . «شرح الكوكب» (٣١٠/٤) .

(٢) قاله الشافعيةُ . «عناية الوصول» (ص : ١٣٢) .

والثاني^(١) مثل قولهم : «الركاة وجبت على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فكانت على التراخي»^(٢) كالدية على العاقلة^(٣) ، فالتراخي الموسع لا يناسب دفع الحاجة المضيق .

والرابع^(٤) كأن يقال في المعاطاة^(٥) في المحقر : «لم يوجد فيها سوى الرضا فلا ينعقد بها بيع كما في غير المحقر» ، فالرضى الذي هو مناط البيع يناسب الانعقاد لا عدمه .

للمشقة قوله (والرابع... الخ) نبهة على أن تمثيل الزركشي^(٦) ومن تبعه هذا المثال للثالث - وهو تلقي الإثبات من النفي - مزوداً لأن المتلقى هنا إنما هو عدم الانعقاد وهو نفي متلقى من وجود الرضا ، وهو إثبات ، والرضى - كما قال - إنما يناسب الانعقاد .

(١) أي تلقي التوسيع في التضييق ، «التشيف» (١٢٣/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٤٤/٤) .

(٢) قاله بعض الحنفية ، أما الجاهل على أن وجودها على الفور . «فتح القدير» (١٥٥/٢) ،

«العناية شرح الهداية» (١٥٥/٢) ، «حاشية ابن عابدين» (١٩١/٣) ، «حاشية الدسوقي»

(٥٠٠/٢) ، «معني المحتاج» (٥٥٧/١) ، «المغني» (٥١٩/٣) .

(٣) أي بالإجماع . «القدائية» (٢٠٦/٥) ، «حاشية الدسوقي» (٢٥٤/٦) ، «معني المحتاج»

(١١٨/٤) ، «المغني» (٥٥٣/١١) .

(٤) أي تلقي النفي من الإثبات . «غاية الوصول» (ص : ١٣٣) .

(٥) اختلف العلماء فيها ثلاثة مذاهب ، أحدها : لا تصح مطلقاً ، قاله الشافعية ؛ ثانيها : تصح

مطلقاً ، قاله الحنفية والمالكية والحنابلة ؛ ثالثها : تصح في المحقرات دون غيرها ، قاله ابن

سريج والرويان والكرخي . «حاشية ابن عابدين» (٢٧/٧) ، «الشرح الكبير» (٣/٤) ،

«الروضة» (٥/٣) ، «التحفة» (٣٧٧/٥) ، «معني المحتاج» (٥/٢) ، «المغني» (٢٤٧/٥) .

(٦) «تشيف السامع» للزركشي (١٢٤/٢) .

للمشقة وأما مثال الثالث^(١) فكان يقال في المعاطاة في غير المحقر : «لم يوجد فيها مع الرضى صيغة فينعقد بها البيع كما في المحقر على القول بانعقادها فيه» ، فعلم الصيغة يناسب عدم الانعقاد لا الانعقاد .

وقد يقال : هذا قدح في المناسبة فهو داخِل في القدح فيها وقد مر ؟

ويؤيد بأن ما هنا قدح في وجودها ، وما مر قدح فيها بانحرامها بمقتضى .

(١) أي تلقي الإثبات من النفي . «غاية الوصول» (ص : ١٣٣) .

المفتي ومنه كون الجامع ثبت اعتبارُه بنص أو إجماع في نقيض الحكم.

الفتي (ومنه) أي من فساد الوضع : (كون الجامع) في قياس المستدل (ثبت اعتبارُه بنص أو إجماع في نقيض الحكم) في ذلك القياس . مثال الجامع ذي النص : قول الحنفية^(١) : «الهرءُ سبع ذو ناب فيكون سُورُهُ نَجَسًا كالكلب» ، فيقال : «السبعة اعتبرها الشارع علّة للطهارة حيث دُعي إلى دارٍ فيها قلب فامتنع ، وإن أُخرى فيها سورٌ فأجاب ، فقيل له ؟ فقال : البثور»^(٢) سبع ، رواه الإمام أحمد^(٣) ، وغيره ؛

الفتي قوله (ومنه... الخ) فيه تنبيه على أن فساد الوضع أعم من ذلك ، لأنه هو كما يؤمّم تفسير ابن الحاجب^(٤) وغيره^(٥) له به .

وقوله (ثبت اعتبارُه بنص أو إجماع في نقيض الحكم) أي فيمنع ثبوت الحكم له لأن الوصف الواحد لا يثبت به التقيضان وإلا لم يكن مؤثرا في أحدهما لأن ثبوت كل منهما يستلزم انتفاء الآخر .

- (١) سورُ الهرءِ البنية طاهرٌ إجماعًا ، وكذا سورُ البرية عند الجمهور خلافاً للحنفية . «حاشية ابن عابدين» (١/٣٨١) ، «الشرح الكبير» (١/٦١) ، «الروضة» (١/١٤٣) ، «المغني» (١/٦٢) .
(٢) قال الفيومي في «المصباح» (١/٢٩١) : «البثور : الجرّ ، والأثفن ، بثورَةٌ» .
(٣) رواه أحمد (٢/٣٢٧) ، والدارقطني في الطهارة ، باب الأسأر (١/٦٢) ، والحاكم في الطهارة (١/٦٤٩) ، وقال : «صحيح ولم يُقرّجاء» ، ولكنه ضعيف كما في «التلخيص» (١/١٥٨) .
(٤) وعبارته رحمه الله تعالى في «المختصر» (٢/٢٦٠) : «الثالث : فساد الوضع ، وهو كون الجامع ثبت اعتبارُه بنص أو إجماع في نقيض الحكم» .
(٥) كما في «شرح الكوكب» (٤/٢٤٢) ، و«شرح المعتمد» (٢/٣٦٠) ، و«التيسير» (٤/١٤٤) و«الفتاوى» (٢/٥٨٢) .

المفتي

ومثال ذي الإجماع : قولُ الشافعية في مسح الرأس في الوضوء : «يُسْتَحَبُّ تكراره كالاستنجاء بالخرق حيث يُسْتَحَبُّ الإيتار فيه» ، فيقال : «المسح في الخلق لا يُسْتَحَبُّ تكرارُه»^(١) إجماعًا فيما قيل وإن حكى ابن حجّج^(٢) أنه يُسْتَحَبُّ تثليثه كمسح الرأس .

الفتي قوله (يُسْتَحَبُّ تكرارُه) أي مسح ، فيستحبُّ تكراره لأن الجامع هو المسح كما يُعلم من قوله في بيان أن جعله جامعًا فاسد الوضع : «فيقال : المسح... الخ» .
قوله (حيث يُسْتَحَبُّ الإيتار فيه) أي بأن زادَ على الثلاث فاندفع به الاعتراضُ بـ «أن تثليث الاستنجاء عندنا»^(٣) واجبٌ ، لا مستحبٌّ .

- (١) بل يُكره على الصحيح . «الروضة» (١/٢٤٣) ، «التحفة» (١/٤١٥) ، «معني المحتاج» (١/٩٧) .
(٢) هو يوسف بن أحمد بن حجّج الدينوري ، أبو القاسم ، القاضي ، تَفَقَّه على ابن القطان ، وجمع رئاسة الدين والدنيا ، وكان يُضرب به المثل في حفظ المذهب ، وأُتِمَّ إليه الناس رغبة في علمه وجوده . قتله العيارون بالدينور ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٤٠٥ هـ . «طبقات الشافعية» للإسوي : (٢/١٧٦) .
(٣) أي وكذا عند الخطاب . «المغني» (١/١٩٣) .

الشيخ (وجوابها) أي قسمي فساد الوضع (بتقرير كونه كذلك) ^(١) فيقرّر كون الدليل صالحاً لا اعتباراً في ترتيب الحكم عليه كأن يكون له جهتان ينظر المستدل فيه من إحداهما، والمعتز من الأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة في مسألة الزكاة .

للإمام قوله (وجوابها أي قسمي فساد الوضع) ردة أقسام فساد الوضع وهي : تلقي تخفيف من تغليظ ، وتوسيع من تضيق ، وإثبات من نفي ، وعكس ، وكون الجامع ثبت اعتباراً بنص أو إجماع في نقيض الحكم إلى قسمين : تلقى الشيء من ضده أو نقيضه ، وكون الجامع ثبت اعتباراً بنص أو إجماع في نقيض الحكم ، فعبر عن ذلك بقوله «وجوابها» ، وإلا فالأول أن يقول : «وجوابها» أي أقسام فساد الوضع ، وأول منه أن يقول : «جوابه» أي فساد الوضع . قوله (كون الدليل) نية به مرجع الضمير في «كونه» . وقوله (صالحاً...) (الخ) بين به المشار إليه في «كذلك» .

(١) التيسير (١٤٦/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٦٦/٢) ، التلخيص (١٢٤/٢) ، شرح الكوكب (٢٤٥/٤) .

الشيخ ويجب عن الكفارة في القتل بأنه غلط فيه بالقياس فلا يغلط فيه بالكفارة ، وعن المعاطاة بأن عدم الانعقاد بها مرتب على عدم الصيغة لا على الرضا ويقرّر كون الجامع معتبراً في ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع نقيضه مانع كما في مسح الخف فإن تكراره يفيد كغسله .

للإمام قوله (ويجاب... الخ) بيان لقوله : «فيقرّر... الخ» بالنسبة إلى المثال الأول والرابع .

قوله (وعن المعاطاة... الخ) هو كما ترى جواب عنها في المثال الرابع ، وأما الجواب عنها في المثال الثالث الذي قدمته : فبأن الانعقاد بها مرتب على الرضا لا على عدم الصيغة .

قوله (ويقرّر) معطوف على قوله : «فيقرّر» لا على «ويجاب» .

واعلم أن القسم الثاني يشبه النقض من حيث تخلف الحكم عن الوصف إلا أن الوصف هنا يثبت نقيض الحكم ، وفي النقض لا يتمرّض لذلك ، بل يقع فيه بشوب نقيض الحكم مع الوصف ، ويشبه القلب من حيث إنه إثبات نقيض الحكم بعلّة المستدل إلا أنه يفارقه بأن في القلب إثبات النقيض بأصل المستدل وهنا بأصل آخر ، ويشبه القدح في المناسبة من حيث إنه ينفي مناسبة للحكم لمناسبته بنقيضه إلا أنه لا يقصد هنا بيان عدم مناسبة الوصف للحكم ، بل بيان نقيض الحكم عليه في أصل آخر .

المتن وهو أعم من فساد الوضع . وله تقديمه على المنوعات وتأخيرها .
وجوابه الطعن في سنده ، أو المعارضة ، أو منع الظهور ، أو التأويل .

(وهو أعم من فساد الوضع) ^(١) لصدقه حيث يكون الدليل على الهيئة الصالحة
لترتيب الحكم عليه . (وله أي للمعارض بتساوي الاعتبار تقديمه على المنوعات)
في المقدمات (وتأخيرها) عنها لجامعتها من غير مانع في التقديم والتأخير .
(وجوابه الطعن في سنده) ^(٢) أي سند النص بإرسال أو غيره (أو المعارضة
له) ^(٣) بنص آخر فيساقطان ويسلم الأول ، (أو منع الظهور) ^(٤) له في مقصده
المعارض ، (أو التأويل) ^(٥) له بدليل .

المتن قوله (وهو أعم من فساد الوضع) ظاهره أنه أعم منه مطلقاً ، وقضية تعريفها
بما ذكره المصنف أنه أعم منه من وجوه لصدقه فقط بما ذكره الشارح ، وصدقي
فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب
الحكم ، ولا يعارضه نص ولا إجماع ، وصدقيها معاً بأن لا يكون الدليل على
الهيئة المذكورة مع معارضة نص أو إجماع له ، فما قيل من أن فساد الوضع
أعم ^(٦) ، ومن أنها متباينتان ، ومن أنها متحدتان سهو .

- (١) «اليسير» (٤/١٤٥) ، «الأحكام» (٤/٣٢٧) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٥٨) ، «البحر»
(٥/٣١٩) ، «شرح الكوكب» (٤/٢٤١) .
(٢) «الأحكام» (٤/٣٢٦) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٥٩) ، «البحر» (٥/٣١٩) ، «شرح
الكوكب» (٤/٢٣٩) .
(٣) «الأحكام» (٤/٣٢٦) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٥٩) ، «البحر» (٥/٣١٩) ، «شرح
الكوكب» (٤/٢٤١) .
(٤) «الأحكام» (٤/٣٢٦) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٥٩) ، «البحر» (٥/٣١٩) ، «شرح
الكوكب» (٤/٢٤٠) .
(٥) «الأحكام» (٤/٣٢٦) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٥٩) ، «البحر» (٥/٣١٩) ، «شرح
الكوكب» (٤/٢٤٠) .
(٦) وبه قال علماء الدين المستقلون المختلئون ٨٧٦ هـ ، «شرح الكوكب» (٤/٢٤٢) .

.....

.....

قوله (وجوابه ... الخ) ظاهره حصر الجواب فيها ذكره ، وليس مراداً إذ منه
غير ذلك كالقول بالموجب ^(١) بأن يبقى دليل المعارض على ظاهره ويدعي أن
مدلوله لا يتأفي القياس .

وقوله (أي سند النص) أي إن لم يكن كتاباً أو سنة متواترة ، وذكره النص
مثالاً فالإجماع مثله بأن يكون ظنياً كأن يكون منقولاً بالأحاديث في سند
بضعف الناقل أو بغيره .

قوله (ويسلم الأول) أي دليل المستدل من قياس أو غيره . ولو عارض
المعارض القياس بنص آخر لم يثبته لأن النص الواحد يعارض النصيين فأكثر
كشهادة اثنين تُعارض شهادة ثلاثة فأكثر .

نعم إن آل الأمر إلى الترجيح بكثرة الروايات رجح بها على الأصح كما يعلم مما
سيأتي ^(٢) .

وبما قرئ عليم أن النص لا يعارض النص والقياس لإجماع الصحابة على
أنهم كانوا عند تعارض النصوصي يرجعون إلى القياس ، وهذا معنى قول كثير
«الناظر تلو الناظر» أي تابع له .

قوله (أو التأويل له لدليل) أي جملة على غير ظاهره بدليل .

- (١) قاله في «الأحكام» (٤/٣٢٦) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٥٩) ، «البحر» (٥/٣١٩) ،
«شرح الكوكب» (٤/٢٤٠) .
(٢) في كتاب «التعادل والتراجيح» .

ومنها : منعُ عليه الوصف

وَيُسَمَّى المطالبة بتصحيح العلة . والأصح قبوله . وجوابه بإثباته .
ومنه منع وصف العلة كقولنا في إفساد الصوم بغير الجماع : «الكفارة
للزجر عن الجماع المحذور في الصوم فوجب اختصاصها به كالحد» ،
فيقال : «بل عن الإفطار المحذور فيه» .

(وَمِنْهَا) أَي مِنَ الْقَوَادِح : (مَنَعُ عَلَيْهِ الْوَصْفُ)

أَي مَنَعُ تَزْيِيقِ الْعِلَّةِ (وَيُسَمَّى الْمَطَالِبَةُ بِتَصْحِيحِ الْعِلَّةِ . وَالْأَصَحُّ قَبُولُهُ) (١)
وَالْأَدْنَى الْحَالُ إِلَى تَمَثُّلِ الْمُسْتَدِلِّ بِمَا شَاءَ مِنَ الْأَوْصَافِ لِأَمْنِهِ الْمَنَعُ . وَقِيلَ :
«لَا يَحْتَمِلُ لِأَدَائِهِ إِلَى الْإِنْتِشَارِ بِمَنَعِ كُلِّ مَا يُدَّعَى عَلَيْهِ» .

(وَجَوَابُهُ بِإِثْبَاتِهِ) أَي بِإِثْبَاتِ كَوْنِ الْعِلَّةِ بِمَسَلِّكَ مِنْ مَسَالِكِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ (٢) .

ومنها : منعُ عليه الوصف

قوله (ويسمى المطالبة بتصحيح العلة) قال الزركشي (٣) وغيره (٤) : «بل هو
المفهوم من إطلاقهم «المطالبة» ، وإذا أريد غيره قيد فيقال : المطالبة بكذا» .

(١) قاله الجهايز . «الفوائد» (٥٧١/٢) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٣/٢) ، «الأحكام» (٣٣٣/٤) ،
«شرح الكوكب» (٢٥٥/٤) .

(٢) «الفوائد» (٥٧١/٢) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٤/٢) ، «شرح الكوكب» (٢٥٥/٤) .

(٣) «التنقيح» للزركشي (١٣٦/٢) ، «البحر» للزركشي (٣٢٤/٥) .

(٤) كابن النجار في «شرح الكوكب» (٤٥٦/٤) .

(وَمِنْهُ) أَي مِنَ الْمَنَعِ مُطْلَقًا : (مَنَعُ وَصْفِ الْعِلَّةِ) أَي مَنَعُ أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِيهَا وَهُوَ
مَقْبُولٌ جَزْمًا (١) ، (كَقَوْلِنَا فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ) كَالْأَكْلِ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ :
«(الكفارة) شُرِعت للزجر عن الجماع المحذور في الصوم فوجب اختصاصها
به كالحد» فإنه شرع للزجر عن الجماع زناً وهو مُحْتَصَصٌ بِذَلِكَ ، (فيقال) : «لا
تُسلم أن الكفارة شُرِعت للزجر عن الجماع بخصوصيه (بل عن الإفطار
المحذور فيه) أي في الصوم بجماع أو غيره» .

قوله (مُطْلَقًا) أَي عَنِ التَّقْيِيدِ بِإِضَافَةِ الْمَنَعِ إِلَى الْعِلَّةِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَنَعَ وَصْفِ الْعِلَّةِ
مَقْبُولٌ جَزْمًا . وَقِيلَ مَنَعُ الْعِلَّةِ مَحَلٌّ خِلَافٍ ، وَبَدِيلٌ أَنَّهُ جُعِلَ مِنْهُ مَنَعٌ حُكْمٌ
الْأَصْلُ كَمَا سَبَّأَ ذَلِكَ . وَلَوْ قَالَ بَدَل «مُطْلَقًا» : «المطلق» كَانَ أَوَّلَى (٢) .

قوله (بذلك) أي بالجماع زناً .

(١) «البرهان» (٩٧/٢) ، «البحر» (٣٢٣/٥) .

(٢) «ولذا غيّر شيخ الإسلام في «غاية الوصول» (ص : ١٣٤) ، فقال : «ومن المنع المطلق منع
وصف العلة» .

المناط، وجوابه بتبيين اعتبار الخصوصية، وكأنَّ المعترض يُنقح المناط، والمستدلُّ يُحقِّقه؛ ومنعُ حكم الأصل، وفي كونه قطعاً للمستدلِّ لمذهب، ثالثها: قال الأستاذ: «إنَّ كان ظاهراً»،

(وجوابه بتبيين اعتبار الخصوصية)^(١) أي خصوصية الوصف في العلة كان يُبيِّن اعتبار الجماع في الكفارة بأنَّ الشارعَ رتبها عليه حيث أجاب بها مَنْ سألَهُ عن جماعه كما تقدَّم. (وكانَّ المعترض) بهذا الاعتراضي (يُنقح المناط) بخلافه خصوص الوصف عن الاعتبار، (والمستدلُّ يُحقِّقه) بتبيينه اعتباره خصوصية الوصف.

(و) من المنع: (منعُ حكم الأصل) وهو المسموع^(٢) كأن يقول الحنفي: «الإجارة عقدٌ على منفعة فيبطل بالموت كالنكاح»^(٣)، فيقال^(٤) له: «النكاح لا يبطل بالموت أي بل ينتهي به».

للإبينة قوله (كما تقدَّم) أي في الثالث من مسالك العلة.

قوله (وكانَّ المعترض يُنقح المناط والمستدلُّ يُحقِّقه) أي فيُقدِّم المستدلُّ لبرُجحان تحقيق المناط فإنه يرفع النزاع كما نبه عليه الزركشي^(٥) وغيره.

قوله (أخذنا عن التفريع الآتي) [أي وهو قوله: «فإن دَلَّ المستدلُّ... الخ»]، فإنه منفردٌ على عدم القطع، ووجهُ الأخذ المذكور^(٦) أنَّ التفريع على أحد أقوالٍ محكية دون غيره منها يؤدِّن برُجحانيه.

(١) «الأحكام» (٣٣٢/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٣/٢)، «البحر» (٣٢٧/٥)، «شرح الكوكب» (٢٥٥/٤).

(٢) قاله الجاهليز. «الفواتح» (٥٦٨/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٢/٢)، «الأحكام» (٣٢٨/٤)، «شرح الكوكب» (٢٤٦/٤).

(٣) «حاشية ابن عابدين» (١١٤/٩).

(٤) أي المحصور. «الشرح الكبير» (٣٧٨/٥)، «الروضة» (٣٦٤/٤)، «المغني» (٣٢٧/٧).

(٥) «تتيف السماع للزركشي» (١٢٧/٢).

(٦) ما بين معكوفين سابقاً من النسخ الثلاثة، فأنبئه من «حاشية الباني» (٥٠٤/٢).

(وفي كونه قطعاً للمستدلِّ لمذهب) أرحبها أخذنا من التفريع الآتي، لا لتوقف القياس على ثبوت حكم الأصل^(١). والثاني: «نعم للانتقال عن إثبات حكم الفرع الذي هو بعده إلى غيره».

(ثالثها: قال الأستاذ) أبو إسحق الإسفرايني: «يكون قطعاً له (إن كان ظاهراً) يعرفه أكثر الفقهاء بخلاف ما يعرفه إلا خواصهم»^(٢).

للإبينة قوله (لا) أي ليس منعُ حكم الأصل بمجرده قطعاً للمستدلِّ، وإنما يكون قطعاً له إذا عجز عن إثباته بالدليل.

قوله (لتوقف القياس على ثبوت حكم الأصل) أي فلا يضرُّ الانتقال إليه عن إثبات حكم الفرع.

قوله (قال الأستاذ... الخ) نقل ابن برهان في «الأوسط» عنه أنه استثنى منه ما إذا قال المستدلُّ في استدلاله: «إن سلمت حكم الأصل وإلا نقلت الكلام إليه».

(١) قاله الجاهليز. «النبير» (٢٨٨/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦١/٢)، «البحر» (٣٢٧/٥)، «شرح الكوكب» (٢٤٦/٤).

(٢) «الأحكام» (٣٢٨/٤)، «البحر» (٣٢٧/٥).

المائة وقال الغزالي: «يُعْتَبَرُ عَرَفُ الْمَكَانِ»، وقال أبو إسحاق الشيرازي: «لَا يُسْمَعُ». فَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الْمُخْتَارِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِضَ.

المائة وقال الغزالي: «يُعْتَبَرُ عَرَفُ الْمَكَانِ» الذي فيه البحث في القطع به أو لا^(١). وقال الشيخ (أبو إسحاق الشيرازي: «لَا يُسْمَعُ» لأنه لم يعترض المقصود». حكاه عنه ابن الحاجب^(٢) كالأمدي^(٣)، على أَنَّ الموجود في «المُلْخَصِ» و«المُعَوِّذِ» للشيخ - كما قاله المصنف - السماع^(٤).

ثم على السماع وعدم القطع قال المصنف: (فَإِنْ دَلَّ) أي المستدل (عليه) أي على حُكْمِ الْأَصْلِ أي أتى بدليل عليه (لَمْ يَنْقَطِعِ الْمُعْتَرِضُ) بِمُجَرِّدِ الدَّلِيلِ (عَلَى الْمُخْتَارِ، بَلْ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِضَ) الدَّلِيلُ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ صَحِيحًا^(٥). وقيل: «يَنْقَطِعُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَرِضَهُ لِحُجُوجِهِ بِاعْتِرَاضِهِ عَنِ الْمَقْصُودِ»^(٦).

المائة [قوله (بَلْ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِضَ الدَّلِيلُ) أي فلا ينقطع إلا بالعجز كالمستدل]^(٧).

قوله (لَمْ لَا يَكُونُ يَمَّا اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ الْقِيَاسِ فِيهِ) أي والمستدل لا يَرَاهُ.

(١) «المنقول» للغزالي: (ص: ٤٠٦).

(٢) «مختصر ابن الحاجب» (٢/ ٢٦١)، و«تبعه العبد» في «شرح المختصر» (٢/ ٢٦٢).

(٣) «الأحكام» (٤/ ٣٢٩)، و«تبعه ابن القيم» في «التحريم» (٢/ ١٢٨)، وابن النجار في «شرح الكوكب» (٤/ ٢٤٦).

(٤) «قاله الزركشي رحمه الله تعالى في «البحر» (٥/ ٣٢٨)، و«التشنيف» (٢/ ١٢٨).

(٥) «قاله الجماهير» «التيسير» (٤/ ١٢٨)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/ ٢٦١)، «البحر» (٥/ ٣٢٨)، «شرح الكوكب» (٤/ ٢٤٨).

(٦) «قاله بعض العلماء» «الأحكام» (٤/ ٣٢٩)، «البحر» (٥/ ٣٢٨).

(٧) ما بين معكوفين ساقل من «ج».

المائة وقد يُقال: «لَا نُسَلِّمُ حَكْمَ الْأَصْلِ، سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمَّا يُقَاسُ فِيهِ، سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ، سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ عَلَيْهِ، سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِيهِ، سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَدَّدٌ، سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ»؛
.....

المائة (وقد يُقال) في الإثبات بِشَوْعِ مُرْتَبَةِ^(١): «لَا نُسَلِّمُ حَكْمَ الْأَصْلِ، سَلَّمْنَا» ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمَّا يُقَاسُ فِيهِ) لَمْ لَا يَكُونُ يَمَّا اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ الْقِيَاسِ فِيهِ؟ (سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ) لَمْ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ تَعْبِيدِي؟ (سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ عَلَيْهِ) لَمْ لَا يُقَالُ: الْعِلَّةُ غَيْرُهُ؟ (سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِيهِ) أي وجود الوصف في الأصل، (سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ) أي الوصف (مُعَدَّدٌ) لَمْ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ قَاصِرٌ؟ (سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ وَجُودَهُ فِي الْفَرْعِ). فهذه سبع منوع تتعلق الثلاثة الأولى منها بِحُكْمِ الْأَصْلِ، والأربعة الباقية بالعلة مع الأصل والفرع في بعضها.

المائة قوله (في بعضها) متعلق بمعية الأصل والفرع، فالرابع والخامس متعلقان بالعلة مع الأصل، والسادس بالعلة فقط، والسابع بها مع الفرع.

(١) أي قُلَّ مِنْهَا مُرْتَبَةٌ عَلَى تَسْلِيمِ مَا قَبْلَهُ. «البيان» (٢/ ٥٠٤).

الْمَنْعُ فَيُجَابُ بِالْدَفْعِ بِمَا عُرِفَ مِنَ الطَّرْقِ، وَمِنْ ثَمَّ عُرِفَ جَوَازُ إِيْرَادِ
المعارضات من نوع، وكذا من أنواع وإن كانت مُرتبةً لَأَنْ تَسْلِيْمَهُ
تقديرِي، وثالثها: «التفصيل».

الْمَنْعُ (فَيُجَابُ) عنها (بالدفع) لما (بما عُرِفَ مِنَ الطَّرْقِ) (١) في دفعها إن أُريدَ ذلك
وَلَا يَنْفَكِي الاقتصارُ على دفع الأخير منها. (وَمِنْ ثَمَّ) أين هنا وهو جوازها
المعلوم من الجواب عنها، أي من أجل ذلك (عُرِفَ جَوَازُ إِيْرَادِ الْمُعَارَضَاتِ مِنْ
نوع) (٢) كالتقوض والمعارضات في الأصل والفرع لأنها كسؤال واحد مُرتبة
كانت أو لا، (وَكَذَا) يجوزُ إيرادُ المعارضات (مِنْ أَنْوَاعٍ) كالتقضي، وعدم
التأثير، والمعارضة (وإن كانت مُرتبة) أي يستدعي تاليها تسليمَ مُتلوها (لأن
تسليمه تقديرِي) (٣). وقيل: «لا يجوزُ مِنْ أَنْوَاعٍ لِلانْتِشَارِ» (٤).

الْمَنْعُ قوله (المعارضات من نوع... الخ) لا يقال: فيه وفيها عَطَفٌ عليه تقسيمُ
الشيء إلى نفسه وغيره حيث قَسَمَ فيها المعارضات إلى معارضات وغيرها،
وهذا فاسدٌ؛ لأننا نقول: ليس فيها ذلك لأن المعارضات إن قُرِئَتْ بكسر الراء
فذاك، أو بفتحها فالمرادُ بها بقرينة السياق الاعتراضات كما عرِّبَها غيره، وهي
تَنْقَسِمُ إلى المعارضات [٥] وغيرها.

(١) «الفوائد» (٥٩٥/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٨٠/٢)، «الأحكام» (٣٥٩/٤)، «شرح
الكوكب» (٢٤٩/٤).

(٢) أي وفائًا. «الأحكام» (٣٥٩/٤)، «التيسير» (١٦٩/٤)، «مختصر ابن الحاجب»
(٢٨٠/٢)، «البحر» (٣٤٦/٥).

(٣) قاله الجباعير. «الفوائد» (٥٩٤/٢)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٨٠/٢)، «الأحكام»
(٣٥٩/٤)، «البحر» (٣٤٦/٥).

(٤) قاله الجدليون من أهل سمرقند. «الأحكام» (٣٥٩/٤)، «مختصر ابن الحاجب»
(٢٨٠/٢)، «الفوائد» (٥٩٣/٢).

(٥) ما بين معكوتين سابق من «ج».

الْمَنْعُ (وثالثها: «التفصيل»): فيجوزُ في غير المرتبة دون المرتبة لأن ما قبل الأخير في
المرتبة سلمَ فذكره ضائع^(١). ودفع بأن تسليمه تقديرِي - كما قال المصنف -
لا تحقيقي.

مثال النوع: أن يقال: «ما ذكر أنه علةٌ منقوضٌ بكذا ومنقوضٌ بكذا، أو
معارضٌ بكذا ومعارضٌ بكذا».

ومثال الأنواع غير المترتبة: أن يقال: «هذا الوصف منقوضٌ بكذا، وغيره
مؤثرٌ لكذا».

ومثال الأنواع المترتبة: أن يقال: «ما ذكر من الوصف غيرٌ موجود في
الأصل، ولئن سلم فهو مُعارضٌ بكذا».

الْمَنْعُ قوله (مثال النوع... الخ) مثال النوع في المعارضات غير المترتبة، ومثاله في
المرتبة^(٢) أن يقال: «ما ذكر أنه علةٌ منقوضٌ بكذا، ولئن سلم فهو منقوضٌ
بكذا».

(١) قاله الحنابلة وأكثر الجدليين. «الفوائد» (٥٩٤/٢)، «البحر» (٣٤٦/٥)، «شرح الكوكب»
(٣٥٠/٤).

(٢) في «ب» و«ج» في الموضعين «المرتبة».

للثقة ومنها : اختلاف الضابط في الأصل والفرع لعدم الثقة بالجامع .

وجوابه بأنه القدر المشترك ، أو بأن الإفضاء سواء ، لا إلغاء التفاوت .

الفرع (ومنها) أي من القوادح : (اختلاف الضابط في الأصل والفرع

لعدم الثقة) فيه (بالجامع) ^(١) وجوزاً ومساواة كما يُعلم من الجواب كأن يُقال في شهود الزور بالقتل : «نسبوا في القتل في القتل فيجب عليهم القصاص» ^(٢) كالمكره ^(٣) غيره عن القتل ، فيعترض بـ «أن الضابط في الأصل الإكراه في الفرع الشهادة فأين الجامع بينهما وإن اشتركا في الإفضاء إلى المقصود فأين مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك؟»

وَمِنْهَا : اِخْتِلَافُ الضَّابِطِ

للثقة

والمراد بالضابط هنا الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة .

..... للثقة

(وجوابه بأنه) أي الجامع (القدر المشترك) ^(١) بين الضابطين كالسبب في القتل فيها تقدم وهو منضبط عرفاً ، (أو بأن الإفضاء سواء) ^(٢) أي إفضاء الضابط في الفرع إلى المقصود مساو لإفضاء الضابط في الأصل إلى المقصود كحفظ النفس فيها تقدم ، (لا إلغاء التفاوت) ^(٣) بين الضابطين بأن يقال التفاوت بينهما ملغى في الحكم ، فإنه لا يحصل الجواب به لأن التفاوت قد يلغى كما في العالم يُقتل بالجاهل . وقد لا يلغى كما في الحر لا يُقتل بالعبد ^(٤) .

للثقة قوله (أو بأن الإفضاء سواء) أي / أو بأنه في الفرع أرجح ^(٥) كما فهم بالأولى . و«أو» للتفريع لا للتخير ، والمعنى : أنه إن اعترض بعدم وجود الجامع أجيبت بالأول أو بعدم المساواة ، فبالثاني أو بهما فيها بأن تجعل «أو» مانعة خلو .

(١) «الأحكام» (٣٤٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «البحر» (٣٣٣/٥) ، «شرح الكوكب» (٣٢٦/٤) .

(٢) «الأحكام» (٣٤٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «البحر» (٣٣٣/٥) ، «شرح الكوكب» (٣٢٦/٤) .

(٣) «الأحكام» (٣٤٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «شرح الكوكب» (٣٢٦/٤) ، «عدد الجمهور خلافاً للحنفية» ، «الهداية» (٨٦/٥) ، «الشرح الكبير» (١٧٧/٦) ، «التحفة» (٥٢/١١) ، «المغني» (٣٦١/١١) .

(٤) «الأحكام» (٣٤٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «البحر» (٣٣٣/٥) ، «شرح الكوكب» (٣٢٦/٤) .

(١) «الأحكام» (٣٤٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٧٦/٢) ، «البحر» (٣٣٢/٥) ، «شرح الكوكب» (٣٢٤/٤) .

(٢) أي عند الجمهور خلافاً للحنفية في إيجابهم الدية دون القصاص . «الهداية» (١٨٨/٤) ، «الشرح الكبير» (١٢٦/٦) ، «الروضة» (١٠/٧) ، «المغني» (٣٣٨/١١) .

(٣) أي عند الجماهير خلافاً لابي يوسف في إيجابه الدية عليه . «الهداية» (٣٨٢/٤) ، «الروضة» (١٦/٧) ، «المغني» (٣٢٧/١١) .

الاعتراضات راجعة إلى المنع . ومقدمتها الاستفسار وهو طلب ذكر معنى اللفظ حيث غرابة أو إجمال . والأصح أن يباينها على المعترض ؛

(والاعتراضات) كلها (راجعة إلى المنع) قال ابن الحاجب (١) كأكثر الجدلين : «أو المعارضة» لأن غرض المستدل من إثبات مدعاه بدليله يكون لصحة مقدماته ليصلح للشهادة له ولسلامته عن المعارض ليتفقد شهادته ، وغرض المعترض من عدم ذلك يكون بالقدر في صحة الدليل بمنع مقدمته منه ، أو معارضة بما يتأوه .

وقال المصنف كبعض الجدلين : «إنها راجعة إلى المنع وحده» كما اقتصر عليه هنا لأن المعارضة منع العلة عن الجريان .

القول (والاعتراضات) هي المعبر عنها فيما مر به «القوادح» الشاملة لما يأتي من التقسيم ، ولهذا زاد الشارح «كلها» ، ولو أخرج المصنف ذلك عن «التقسيم» كما فعل البرماوي كان أولى (٢) .

قوله (ليصلح للشهادة) أي فيندفع الاعتراض بالمنع . قوله (ولسلامته عن المعارض) معطوف على «الصحة» . قوله (لتنفذ شهادته) أي فيمتنع الاعتراض بالمعارضة .

(١) قاله في «مختصر» (٢٥٧/٢) ، وتبعه العقدي في «شرح المختصر» (٢٥٧/٢) .
(٢) كما في «الأحكام» (٣٥٩) ، و«مختصر ابن الحاجب» (٢٨٠/٢) ، و«شرح العقدي» (٢٨٠/٢) والبحر (٣٥٠/٥) .

(ومقدمتها) بكسر الدال . ويجوز فتحها كما تقدم أوائل الكتاب (١) ، أي المتقدم ، أو المتقدم عليها (الاستفسار) (٢) ، فهو طليعة لها كطليعة الجيش ، (وهو طلب ذكر معنى اللفظ حيث غرابة أو إجمال) فيه (٣) . (والأصح أن يباينها على المعترض) (٤) لأن الأصل عدمها . وقيل : «على المستدل بيان عدمها ليظهر دليله» .

القول (ومقدمتها الاستفسار) إنما كان الاستفسار مقدمتها لأنه إذا لم يعرف مدلول اللفظ استحال منه توجه المنع وهو مراد الاعتراضات كلها .

قوله (لأن الأصل عدمها) الأصل هنا وفيها بعده بسعنى الراجح أي الغالب .

قوله (وقيل : على المستدل بيان عدمها) أي يعد استفسار المعترض . وقيل : «ببائنه هي» .

(١) عنه شرح قول المصنف «ويحصر» أي جمع الجوامع في مقدمات وسبعة كتب .
(٢) قاله الأكرتون «النسب» (١١٤/٤) ، «الأحكام» (٣٦٠/٤) ، «البحر» (٣٤٦/٥) ، «شرح الكوكب» (٣٥١/٤) .
(٣) «النسب» (١١٤/٤) ، «الأحكام» (٣٢٤/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٥٨/٢) ، «شرح الكوكب» (٣٥١/٤) .
(٤) قاله الجاهيز «النسب» (٢٣١/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٥٨/٢) ، «الأحكام» (٣٢٤/٤) ، «شرح الكوكب» (٣٣١/٤) .

لَا يَكْلَفُ بَيَانُ تَسَاوِيِ الْمَحَامِلِ ، وَيَكْفِيهِ «أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ تَفَاوُئِهِمَا» ،
فَيُبَيِّنُ الْمُسْتَدَلُّ عَدَمَهُمَا ، أَوْ يُقَسِّرُ اللَّفْظَ بِمُحْتَمَلٍ ، قِيلَ : «أَوْ بغيرِ
مَحْتَمَلٍ» .

وَلَا يَكْلَفُ (الْمَعْرِضُ بِالْإِجْمَالِ (بَيَانُ تَسَاوِيِ الْمَحَامِلِ) ^(١) الْمُحَقِّقُ لِلْإِجْمَالِ
لِغُسْرِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، (وَيَكْفِيهِ) فِي بَيَانِ ذَلِكَ حَيْثُ تَبَرَّعَ بِهِ : «أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
تَفَاوُئِهِمَا» ^(٢) وَإِنْ عَوَّضَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِجْمَالِ . (فَيُبَيِّنُ الْمُسْتَدَلُّ عَدَمَهُمَا)
أَيَّ عَدَمِ الْغَرَابَةِ وَالْإِجْمَالِ حَيْثُ تَمَّ الْإِعْتَرَاضُ عَلَيْهِ بِمَا بَانَ بِبَيِّنٍ ظُهُورُ اللَّفْظِ
فِي مَقْصُودِهِ كَمَا إِذَا اعْتَرِضَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : «الرُّضُوءُ قَرِيبَةٌ فَلْتَجِبْ فِيهِ النِّتَاءُ» .
بِأَنَّ قِيلَ : «الرُّضُوءُ» يُطْلَقُ عَلَى النِّظَافَةِ وَعَلَى الْأَعْمَالِ الْمَخْصُوصَةِ ، فَيَقُولُ :
«حَقِيقَةُ الشَّرْعِ الثَّانِي» ، (أَوْ يُقَسِّرُ اللَّفْظَ بِمُحْتَمَلٍ) ^(٣) مِنْهُ يَفْتَحُ الْمِيمَ الثَّانِيَةَ .

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (وَيَكْفِيهِ فِي بَيَانِ ذَلِكَ ... الْخ) أَيَّ يَكْفِيهِ فِي بَيَانِ تَسَاوِيِ الْمَحَامِلِ حَيْثُ
أَرَادَ التَّبَرُّعَ بِهِ أَنْ يَقُولَ : «الْأَصْلُ عَدَمُ تَفَاوُئِهِمَا» .

قَوْلُهُ (وَإِنْ عَوَّضَ) أَيَّ عَارِضُهُ الْمُسْتَدَلُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِجْمَالِ ، وَ«الْوَاوُ»
فِيهِ وَصْلِيَّةٌ .

قَوْلُهُ (حَيْثُ تَمَّ الْإِعْتَرَاضُ عَلَيْهِ بِمَا) أَيَّ بَيِّنَاتِهِمَا . قَوْلُهُ (بَانَ بِبَيِّنٍ ظُهُورُ/
لِللَّفْظِ فِي مَقْصُودِهِ) أَيَّ لِنَقْلِ عَنْ لُغَةٍ أَوْ عَرَبٍ أَوْ بَقَرِيَّةٍ .

قَوْلُهُ (بَانَ قِيلَ : الرُّضُوءُ يُطْلَقُ عَلَى النِّظَافَةِ) أَيَّ لُغَةٍ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ :
«الرُّضَاءُ : الْحُسْنُ وَالنِّظَافَةُ ، نَقُولُ : مِنْهُ رُضُوءُ الرَّجُلِ : أَيَّ صَارَ وَضِئًا ،
وَتَوَضَّأَتْ لِلصَّلَاةِ» ^(٤) .

(١) قَالَ الْجَوَاهِرُ - «التَّبَرُّعُ» (٢٣٣/٤) ، «الْأَحْكَامُ» (٣٢٦/٤) ، «مَخْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٥٨/٢) ،
«إِشْرَاحُ الْكَوْكَبِ» (٢٣٣/٤) .

(٢) «الْأَحْكَامُ» (٣٢٦/٤) ، «مَخْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٥٨/٢) ، «إِشْرَاحُ الْكَوْكَبِ» (٢٣٤/٤) .

(٣) «الْأَحْكَامُ» (٣٣٣/٤) ، «مَخْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٥٨/٢) ، «إِشْرَاحُ الْكَوْكَبِ» (٣٢٦/٤) .

(٤) «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ (٦٩٥/٢) .

وَفِي قَبُولِ دَعْوَاهُ الظُّهُورُ فِي مَقْصِدِهِ دَفْعًا لِلْإِجْمَالِ لِعَدَمِ الظُّهُورِ فِي
الْآخِرِ خِلَافًا .

(قِيلَ : «أَوْ بغيرِ مُحْتَمَلٍ») ^(١) مِنْهُ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ بَلَّغَهُ جَدِيدَةً وَلَا عُدُوزَ فِي
ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللَّغَةَ اصْطِلَاحِيَّةٌ . وَرُدَّ بِأَنَّ فِيهِ فَتْحَ بَابٍ لَا يَنْسُدُّ .

(وَفِي قَبُولِ دَعْوَاهُ الظُّهُورُ فِي مَقْصِدِهِ) بِكسرِ الصَّادِ (دَفْعًا لِلْإِجْمَالِ لِعَدَمِ
الظُّهُورِ فِي الْآخِرِ خِلَافًا) أَيَّ لَوْ وَافَقَ الْمُسْتَدَلُّ الْمَعْرِضُ بِالْإِجْمَالِ عَلَى عَدَمِ
ظُهُورِ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَقْصِدِهِ ، وَادَّعَى ظُهُورَهُ فِي مَقْصِدِهِ فَقِيلَ : «يُقْبَلُ دَفْعًا
لِلْإِجْمَالِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ» ^(٢) ، وَقِيلَ : «لَا يُقْبَلُ لِأَنَّ دَعْوَى الظُّهُورِ
بَعْدَ بَيَانِ الْمَعْرِضِ الْإِجْمَالِ لَا أَثَرَهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ» ^(٣) .

لِلثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (دَفْعًا لِلْإِجْمَالِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ دَلِيلَ دَعْوَاهُ الظُّهُورُ كَانَ يَقُولُ : «هُوَ غَيْرُ
ظَاهِرٍ فِي غَيْرِ مَقْصِدِي اتِّفَاقًا ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي مَقْصِدِي لَزِمَ الْإِجْمَالُ» . أَمَّا
إِذَا جَعَلَ دَلِيلَهَا النِّقْلَ أَوْ الْقَرِينَةَ فَتُقْبَلُ جِزْمًا كَمَا يُعْلَمُ بِمَا قَدَّمْتُهُ .

قَوْلُهُ (وَقِيلَ : لَا يُقْبَلُ) هُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْكَمَالُ بْنُ الْمُهَاجِرِ ^(٤) وَغَيْرُهُ ^(٥) .

(١) قَالَ بَعْضُ الْمَأْخَرِينَ . «الْأَحْكَامُ» (٣٣٣/٤) .

(٢) قَالَ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ . «مَخْصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ» (٢٥٨/٢) ، «إِشْرَاحُ الْكَوْكَبِ» (٢٣٥/٤) .

(٣) قَالَ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ . «التَّبَسُّيرُ» (١١٥/٤) ، «إِشْرَاحُ الْعُصْدَةِ» (٢٥٨/٢) ، «غَايَةُ الرُّضُوءِ»
(ص : ١٣٥) .

(٤) «التَّبَسُّيرُ» لِابْنِ الْمُهَاجِرِ (١١٥/٤) .

(٥) كَالْإِسْنَانِيِّ فِي «حَاشِيَتِهِ» (٥١٣/٢) .

وهو كون اللفظ مترددا بين أمرين أحدهما ممنوع . والمختار وروده .

(ومنها) أي من القوادح : التقسيم

وهو كون اللفظ المتردد في الدليل (متردداً بين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوع)^(١) بخلاف الآخر المراد (المختار وروده)^(٢) لعدم تمام الدليل معه . وقيل : لا يرد لأنه لم يعترض المراد^(٣) .

ومنها : التقسيم

هو راجع إلى الاستيفار مع منع وجود العلة في أحد احتمالي اللفظ . مثاله : أن يقال في مثال الاستيفار للإجمال فيما مر : «الوضوء النظافة أو الأفعال المخصوصة ، والأول ممنوع إبهامه قرينة» .

وقال جماعة^(٤) : «مثاله في التردد بين أمرين : أن يستدل على ثبوت الملك للمشتري في زمن خيار الشرط بوجود سببه وهو البيع الصادر من أهله في محله . فيقول المعارض : السبب مطلق البيع ، أو البيع الذي لا شرط فيه ، والأول ممنوع والثاني مسلم لكنه مفقود في محل النزاع لأنه ليس بيعاً بلا شرط ، بل بشرط الخيار .

(١) «الأحكام» (٣٢٩/٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٦٢/٢) ، «البحر» (٣٣٢/٥) ، شرح

الكوكب (٢٥٢/٤) .

(٢) قاله المالكية والشافعية والحنابلة ، مختصر ابن الحاجب (١٦٢/٢) ، شرح الكوكب (٢٥١/٤) .

(٣) وفيه قال الأمدني في «الأحكام» (٣٣٠/٤) .

(٤) منهم الأمدني في «الأحكام» (٣٢٩/٤) ، والزركشي في «البحر» (٣٣٢/٥) .

ومثاله في أكثر من أمرين : لو قيل في المرأة المكلفة : عاقلة فصح منها النكاح كالرجل ، فيقول المعارض : العاقلة إما بمعنى أن لها تجربة/أو لها حسن رأي وتدبير ، أو لها عقلاً غريزياً ، والأولان ممنوعان ، والثاني مسلم ولا يكفي لأن الصغيرة لها عقل غريزي ، ولا يصح منها النكاح^(١) وتقبلهم بذلك إسمائيل^(٢) جعلهم ممنوع في كلام المصنف ، هو المراد ، وسبب رده .

قوله (على السواء) فخرج به ما لو كان ظاهره في أحدهما فيترد عليه .

قوله (الآخر المراد) صادق بأن يسكت عنه ، وأن يصرح بتسليمه ، وبذلك صرح العضد^(٣) وغيره .

وفي وصف الشارح «الآخر» ، أي المسلم ، به المراد إشارة إلى رد قول الزركشي^(٤) ومن تبعه : «إن المراد هو الممنوع المسلم لأن جواب المصنف إنما يقيد غرض المستدل على قوله ، لا على قويمه ليناء قويمه على أن العلة عند المستدل منع الجواب لا بتقيدها ، وإنما يقيدها الجواب بإثباتها بسلك من سالك العلة» .

(١) فشرح المختصر للعضد (٢٦٢/٢) .

(٢) تصنيف السامع «للزركشي» (١٣٣/٢) .

وهو كون اللفظ متردداً بين أمرين أحدهما ممنوعٌ . والمختارُ ورودهُ .

(ومنها) أي من القوادح : (التقسيمُ

وهو كون اللفظ (المُورد في الدليل (متردداً بين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوعٌ) ^(١) بخلاف الآخر المراد (والمختارُ ورودهُ) ^(٢) لعدم تمام الدليل معه . وقيل : «لا يردُّ لأنه لم يعترض المراد» ^(٣) .

ومنها : التقسيمُ

هو راجعٌ إلى الاستفسار مع منع وجود العلة في أحد احتمالي اللفظ . مثاله : أن يقال في مثال الاستفسار للإجمال فيما مرَّ : «الوضوء النفاضة أو الأفعال المخصوصة ، والأول ممنوعٌ إنه قربةٌ» .

وقال جماعة ^(٤) : «مثاله في التردُّد بين أمرين : أن يستدلَّ على ثبوت الملك للمشتري في زمن خيار الشرط بوجود سببه وهو البيع الصادر من أهله في محله ، فيقول المعارض : السبب مطلقُ البيع ، أو البيع الذي لا شرط فيه ، والأول ممنوعٌ والثاني مُسلمٌ لكنه منقوضٌ في محل النزاع لأنه ليس ببيعاً بلا شرط ، بل بشرط الخيار .

(١) «الأحكام» (٣٢٩/٤) ، «مختصر ابن الحاجب» (٢٦٢/٢) ، «البحر» (٣٣٢/٥) ، «شرح الكوكب» (٢٥٢/٤) .

(٢) قاله المالكية والشافعية والحنابلة . «مختصر ابن الحاجب» (١٦٢/٣) ، «شرح الكوكب» (٢٥١/٤) .

(٣) وبه قال الأمدى في «الأحكام» (٣٣٠/٤) .

(٤) منهم الأمدى في «الأحكام» (٣٢٩/٤) ، والزركشي في «البحر» (٣٣٢/٥) .

ومثاله في أكثر من أمرين : لو قيل في المرأة المكلفة : عاقلة فبصَح منها النكاح كالرجل ، فيقول المعارض : العاقلة إما بمعنى أنْ لها تجربةً/أو لها حُسن رأي وتدبير ، أو لها عقلاً غريزياً ، والأولان ممنوعان ، والثاني مُسلمٌ ولا يكفي لأن الصغيرة لها عقلٌ غريزيٌّ ، ولا يصحُّ منها النكاح ، ومثيلهم بذلك إنما يتأيسَّب جعلهم الممنوع في كلام المصنِّف ، هو المراد ، وسيأتي ردُّه .

قوله (على السواء) فخرج به ما لو كان ظاهرًا في أحدهما فيُردُّ عليه .

قوله (الآخر المراد) صادق بأن يسكت عنه ، وأن يُصرَّح بشليوبه . وبذلك صرَّح العضد ^(١) وغيره .

وفي وصف الشارح «الآخر» ، أي المسلم ، به «المراد» إشارةً إلى ردِّ قول الزركشي ^(٢) ومن تبعه : «إن المراد هو الممنوعُ المُسلمُ لأن جواب المصنِّف إنما يُقيد غرض المستدل على قوله ، لا على قوِّمهم ليناء قوِّمهم على أنَّ العلة عند المستدلُّ مُنعٌ والجواب لا يُقيدُها ، وإنما يُقيدُها الجواب بإثباتها بمسلك من مسالك العلة» .

(١) «شرح المختصر للعضد» (٢٦٢/٣) .

(٢) «تفتيش المسامع» للزركشي (١٣٣/٢) .

لِللَّغَةِ وَجَوَابُهُ أَنَّ اللَّفْظَ مُوَضَّوعٌ وَلَوْ عَرَفَا أَوْ ظَاهِرٌ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ فِي الْمَرَادِ .

الْبَيِّنَةُ (وَجَوَابُهُ أَنَّ اللَّفْظَ مُوَضَّوعٌ) فِي الْمَرَادِ (وَلَوْ عَرَفَا) كَمَا يَكُونُ لَعَنَةً ، (أَوْ) أَنَّهُ (ظَاهِرٌ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ فِي الْمَرَادِ) كَمَا يَكُونُ ظَاهِرًا بِغَيْرِهَا ، وَيُبَيِّنُ الْوَضْعَ وَالظَّاهِرَ .

لِللَّغَةِ فَقَوْلُهُ (الْمَرَادِ) أَيُّ لِلْمُسْتَدَلِّ لَا لِلْمُعْتَرِضِ .

لِللَّغَةِ ثُمَّ الْمُنْعُ لَا يَعْتَرِضُ الْحِكَايَةَ ، بَلِ الدَّلِيلُ إِمَّا قَبْلَ تَمَامِهِ لِمُقَدِّمَةٍ أَوْ بَعْدَهُ .
وَالْأَوَّلُ إِمَّا مُجَرَّدٌ أَوْ مَعَ الْمُسْتَدِّ كـ «لَا تُسَلِّمُ كَذَا» ، وَلَمْ لَا يَكُونُ كَذَا» أَوْ
«إِنَّمَا يَلْزَمُ كَذَا لَوْ كَانَ كَذَا» ، وَهُوَ الْمُنَاقِضَةُ . فَإِنْ اِحْتِجَّ لَانْتِفَاءِ الْمُقَدِّمَةِ
فَغَضِبَ لَا يَسْمَعُهُ الْمُحَقِّقُونَ .

لِللَّغَةِ ثُمَّ الْمُنْعُ لَا يَعْتَرِضُ الْحِكَايَةَ (أَيُّ حِكَايَةَ الْمُسْتَدَلِّ لِلْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُبْحُوثِ
فِيهَا حَتَّى مِنْهَا قَوْلًا وَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ . (بَلِ) يَعْتَرِضُ (الدَّلِيلُ إِمَّا قَبْلَ تَمَامِهِ لِمُقَدِّمَةٍ
أَوْ بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَ تَمَامِهِ .

(وَالْأَوَّلُ) وَهُوَ الْمُنْعُ قَبْلَ التَّمَامِ لِمُقَدِّمَةٍ (إِمَّا) مَنَعٌ (مُجَرَّدٌ ، أَوْ) مَنَعٌ (مَعَ
الْمُسْتَدِّ) . وَالْمُنْعُ مَعَ الْمُسْتَدِّ كـ «لَا تُسَلِّمُ كَذَا» ، وَلَمْ لَا يَكُونُ (الْأَمْرُ) كَذَا» ، (أَوْ)
لَا تُسَلِّمُ كَذَا» (إِنَّمَا يَلْزَمُ كَذَا لَوْ كَانَ) الْأَمْرُ (كَذَا» . وَهُوَ) أَيُّ الْأَوَّلُ يَقْسِمُهُ
مِنَ الْمُنْعِ الْمَجْرَدِ وَالْمُنْعُ مَعَ الْمُسْتَدِّ (الْمُنَاقِضَةُ) أَيُّ يُسَمَّى بِذَلِكَ . (فَإِنْ اِحْتِجَّ)
الْمَانِعُ (لَانْتِفَاءِ الْمُقَدِّمَةِ) الَّتِي مَنَعَهَا (فَغَضِبَ) أَيُّ فَاحْتِجَّاجُهُ لِذَلِكَ يُسَمَّى
غَضَبًا لِأَنَّهُ غَضِبَ لِمَنْصِبِ الْمُسْتَدَلِّ . (لَا يَسْمَعُهُ الْمُحَقِّقُونَ) مِنْ النَّظَارِ فَلَا
يَسْتَحِقُّ جَوَابًا . وَقِيلَ : «يُسْمَعُ فَيُسْتَحَقُّ» .

لِللَّغَةِ قَوْلُهُ (ثُمَّ الْمُنْعُ) أَيُّ الِاعْتِرَاضُ بِمَنْعٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَاعِلٌ «يَعْتَرِضُ» الْآيُّ الْمُنْعُ هَذَا
الْمَعْنَى ، لَا الْمَعْنَى الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ فَقَطْ لَنَلَّا يَزُولُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ الْآيُّ : «وَالثَّانِي
إِمَّا مَعَ مَنَعِ الدَّلِيلِ ... أَوْ مَعَ تَسْلِيمِهِ» إِلَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعَ نَفْسِهِ أَوْ مَعَ
ضِدِّهِ ، وَلَا مَعْنَى لَهُ ، وَبِذَلِكَ سَقَطَ قَوْلُ الْعِرَاقِيِّ : «كَانَ يَنْبَغِي الْاِقْتِصَارُ عَلَى
قَوْلِهِ «مَنَعِ الدَّلِيلِ» وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ لَفْظَةِ (مَعَ)» (١) .

قَوْلُهُ (أَيُّ يُسَمَّى بِذَلِكَ) وَبِ«النَّقْضِ التَّفْصِيلِيِّ» أَيْضًا .

(١) «الغَيْتُ الْخَامِعُ لِلْعِرَاقِيِّ : (٧٩/٣) .

لِلدَّلِيلِ وَالثَّانِي إِمَّا مَعَ مَنَعَ الدَّلِيلِ بِنَاءً عَلَى تَحْلُفٍ .

لِلدَّلِيلِ (وَالثَّانِي) وَهُوَ الْمَنَعُ بَعْدَ تَمَامِ الدَّلِيلِ (إِمَّا مَعَ مَنَعَ الدَّلِيلِ بِنَاءً عَلَى تَحْلُفٍ حُكْمِهِ

لِلدَّلِيلِ قَوْلُهُ (الَّذِي ... الْخ) ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ «التَّفْصِيلِ» بِ«الْمَنَعِ بَعْدَ تَمَامِ الدَّلِيلِ» وَلَيْسَ مَرَادًا، بَلْ هُوَ جَارٍ فِي الْمَنَعِ قَبْلَهُ أَيْضًا / ثُمَّ هُوَ كَمَا يُسَمَّى نَقْضًا تَفْصِيلِيًّا يُسَمَّى «مُنَاقِضَةً» أَيْضًا .

لِلدَّلِيلِ حُكْمُهُ فَالنَّقْضُ الْإِجْمَالِي ، أَوْ مَعَ تَسْلِيمِهِ وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يُثْبِتُ ثُبُوتَ الْمَدْلُولِ فَاَلْمُعَارَضَةُ . فَيَقُولُ : «مَا ذَكَرْتُ وَإِنْ دَلَّ ، فَعِنْدِي مَا يَنْفِيهِ» ، وَيَنْقَلِبُ مُسْتَدَلًّا .

لِلدَّلِيلِ فَالنَّقْضُ الْإِجْمَالِي (وَصُورَتُهُ : أَنْ يُقَالَ : «مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الدَّلِيلِ غَيْرَ صَحِيحٍ لِتَحْلُفٍ الْحُكْمَ عَنْهُ فِي كَذَا» .

وَوُصِفَ بِ«الْإِجْمَالِ» لِأَنَّ جِهَةَ الْمَنَعِ فِيهِ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ بِخِلَافِ التَّفْصِيلِ الَّذِي هُوَ مَنَعٌ بَعْدَ تَمَامِ الدَّلِيلِ لِمُقَدِّمَةِ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ .

(أَوْ مَعَ تَسْلِيمِهِ) أَيِ الدَّلِيلِ (وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يُثْبِتُ ثُبُوتَ الْمَدْلُولِ فَاَلْمُعَارَضَةُ ، فَيَقُولُ) فِي صُورَتِهَا الْمَعْتَرِضُ لِلْمُسْتَدَلِّ : «(مَا ذَكَرْتُ) مِنْ الدَّلِيلِ (وَإِنْ دَلَّ) عَلَيَّ مَا قُلْتُ (فَعِنْدِي مَا يَنْفِيهِ)» أَيِ يَنْفِي مَا قُلْتُ وَيَذْكُرُهُ . (وَيَنْقَلِبُ) الْمَعْتَرِضُ بِهَا (مُسْتَدَلًّا) وَالْعَكْسُ .

لِلدَّلِيلِ وَقَوْلُهُ (لِمُقَدِّمَةِ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ مَا اعْتَرِضَ بِهِ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِي تَقْيِيدِهِ بِ«الْإِجْمَالِ» وَوَجْهُ الرَّدِّ أَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَنَعَ الدَّلِيلِ بِمَنَعِ مُقَدِّمَةِ مُبْهَمَةٍ مِنْهُ وَهُوَ لَا يُسَمَّى نَقْضًا تَفْصِيلِيًّا .

قَوْلُهُ (أَوْ مَعَ تَسْلِيمِهِ) لَا يُقَالُ : كَيْفَ جَعَلَ هَذَا قِسْمًا مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ مِنْ مُطْلَقِ الْإِعْتِرَاضِ ؟ وَهُوَ هُنَا وَارِدٌ عَلَى الْمَدْلُولِ لَا عَلَى الدَّلِيلِ .

المانع وعن الممنوع الدفع لدليل ، فإن منع ثانياً فكما مر ، وهكذا إلى إفحام المعلق إن انقطع بالمنوع أو إلزام المانع إن انتهى إلى ضروري أو يقيني مشهور .

والدفع (وعن الممنوع) وهو المستدل (الدفع) لما اعترض به عليه (بدليل) ليسلم دليلاً الأصلي ، ولا يكفي المنع . (فإن منع ثانياً فكما مر) ومن المنع قبل تمام الدليل وبعد تمامه... الخ . (وهكذا) أي المنع ثالثاً ورابعاً مع الدفع ، وختم (إلى إفحام المعلق) وهو المستدل (إن انقطع بالمنوع ، أو إلزام المانع) وهو المعترض (إن انتهى إلى ضروري أو يقيني مشهور) من جانب المستدل فلا يمكنه الاعتراض لذلك .

للمانع قوله (ولا يكفي المنع) أي بخلاف المعترض .

قوله (أو يقيني مشهور) المشهورات قضايا يحكم العقل بها بواسطة اعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رافة أو حية فتقولهم «العدل حسن والظلم قبيح» وقولهم «مرعاة الضعفاء محمود» وقولهم : «كشف العورة مذموم»^(١) .

(١) أما مثال ما ينتهي إلى ضروري : أن يقول المستدل : «العالم حادث وكل حادث له صانع» فيقول المعترض : «لا أسلم الصغرى» ، فيدفع المستدل ذلك المنع بالدليل على حدوث العالم فيقول : «العالم متغير وكل متغير حادث» ، فيقول المعترض : «لا أسلم الصغرى» ، فيقول له المستدل : «ثبت بالضرورة تغير العالم ، وذلك لأن العالم فسيان : أعراض وأجرام ، أما الأعراض فتغيرها مشاهد كالنغير بالسكون والحركة وغيرها فليزم كونها حادثة . وأما الأجرام فلأنها ملازمة لها وملازم الحوادث فثبت حدوث العالم» . «الباني» (٢/ ٥٢٠) .

المانع

خاتمة [في حكم القياس ، وأقسامه]

القياس من الدين ، ثالثها : «حيث يتعين» ، ومن أصول الفقه خلافاً لإمام الحرمين .

البيان

خاتمة [في حكم القياس ، وأقسامه]

(القياس من الدين)^(١) لأنه مأثور به لقوله تعالى «فَاتَّبِعُوا بَيِّنَاتٍ الْأَبْصَرَ»^(٢) . وقيل : «ليس منه» ، لأن اسم «الدين» إنما يقع على ما هو ثابت مستمر ، والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج إليه^(٣) . (وثالثها) «منه» (حيث يتعين) بأن لم يكن للمسألة دليل غيره بخلاف ما إذا لم يتعين لعدم الحاجة إليه^(٤) .

(و) القياس (من أصول الفقه) كما عرفت من تعريفه (خلافاً لإمام الحرمين) في قوله : «ليس منه» ، وإنما يبين في كتبه لتوقيف غرض الأصولي من إثبات حججه المتوقفة عليها الفقه على بَيَانِهِ .

خاتمة) أي للقياس في حكمه وتقسيمه وحكم المقيس

قوله (كما عرفت من تعريفه) أي تعريف أصول الفقه بأنه أدلة الفقه الإجمالية ، والقياس منها كما مر بيانه .

قوله (خلافاً لإمام الحرمين في قوله : ليس منه) أي لأن الدليل إنما يطلق على القطعي ، والقياس ظني . ورؤ بأنه قد يكون قطعياً وقد يكون ظنياً ، سلمنا ولا نسلم أن أصول الفقه أدلته قطعياً فقط ، سلمنا ولا نسلم أن الدليل لا يطلق إلا على القطعي .

(١) «الأحكام» (٤/ ٣٢٣) . «شرح الكوكب» (٤/ ٢٢٥) .

(٢) سورة الحشر الآية : (٢) .

(٣) قاله محمد بن المظالم المعتزلي ، الملاف المرفوع سنة ٢٦٦ هـ . «الأحكام» (٤/ ٣٢٣) . اشرح الكوكب» (٤/ ٢٢٦) .

(٤) قاله الجبائي من المعتزلة . «الأحكام» (٤/ ٣٢٣) . «شرح الكوكب» (٤/ ٢٢٦) .

اللَّحْنُ وحكمُ المقيس قال السمعاني: «يقال: إنه دينُ الله، ولا يجوز أن يقال: قاله الله».

ثم القياس فرضُ كفاية يتعينُ على كُلِّ مجتهد احتاج إليه.

اللَّحْنُ (وحكمُ المقيس قال السمعاني: «يقال: إنه دينُ الله» وشرعُه) ولا يجوز أن يُقال: قاله الله ولا رسوله، لأنه مُستنبط لا منصوصٌ.

(ثم القياس فرضُ كفاية) على المجتهدين^(١) (يتعينُ على مجتهد احتاج إليه) بأن لم يجد غيره في الواقعة أي يصيرُ فرض عينٍ عليه.

اللَّحْنُ قوله (يقال: إنه دينُ الله) أي وإن قيل: إن القياس ليس من الدين.

أقسامُ القياس

اللَّحْنُ

وهو جليٌ وخفيٌ، فالجليُّ: ما قُطِعَ فيه بنتي الفارق أو كان احتمالاً ضعيفاً، والخفيُّ خلافه؛

اللَّحْنُ (وهو جليٌ وخفيٌ، فالجليُّ: ما قُطِعَ فيه بنتي الفارق) أي بالغايه، (أو كان) ثبوتُ الفارق أي تأثيره فيه (احتمالاً ضعيفاً). الأول: كقياس الأمة على العبد في تقويم حصّة الشريك على شريكه الممتنع المومر، وعقبتها عليه كما تقدم في حديث الصحيحين في «إلغاء الفارق» والثاني: كقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية^(١) الثابت بحديث السنن الأربع: «أربعٌ لا تجوزُ في الأصاحي العوراءُ البتُّ عورُها... الخ»^(٢).

اللَّحْنُ قوله (وهو جليٌ... الخ) تقسيمٌ للقياس باعتبار قُوّته وضعفه^(٣). وقوله (ضعيفاً) زاد في شرح المختصر «بعيداً كُلُّ البعد»^(٤). فالجليُّ: ما قُطِعَ فيه بنتي الفارق أو ما قُرب منه.

وقوله (كقياس العمياء على العوراء في المنع من التضحية) أي احتمال تأثير الفرق بينهما بأن العمياء تُرشدُ إلى المرعى الجيد فترعى فتسمن، والعوراء يؤكلُ أمرُها إلى نفسيها، وهي ناقصة البصر فلا ترعى حقَّ المرعى فيكونُ العورُ مظنةً للعلاك. وبهذا سقط قولُ العراقي: «وفيه نظرٌ، فالذي يظهرُ أنّ هذا من قسم القطعي»^(٥).

(١) وفاقاً «حاشية ابن عابدين» (٤٦٨/٩)، «التحفة» (٢٦٢/١٢)، «المغني» (١٣١/١٣).

(٢) رواه أبو داود في الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، (٢٧٩٩)، والترمذي في الأصاحي، باب ما يكره أن يضحي به (٣١٤٤)، وصححه ابن حبان (٥٩١٩، ٥٩٢١، ٥٩٢٢)، والحاكم في المسالك (١٧١٨) والذهبي في التلخيص (١/٦٤٠) وابن حجر المكي في «التحفة» (٢٦٠/١٢).

(٣) «الأحكام» (٢٦٩/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٤٧)، «البحر» (٥/٣٧)، «شرح الكوكب» (٢٠٩/٤).

(٤) «رفع الحاجب» للمصنف (٤/٣٥٤).

(٥) «الغيت الخامع للعراقي» (٣/٧٩٣).

وَالْحَقِيقِي خِلَافَهُ) وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قُوًيًا كقياس القتل بِمُثْقَلٍ على القتل بِمُحَدَّدٍ في وُجُوبِ القصاص، وقد قال أبو حنيفة بعدم وُجُوبه في المُثْقَل^(١).

لِلْمُتَّبِعَةِ قوله (وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قُوًيًا) أي وكان احتمال نُفْيِ الفارق أَقْوًى منه لِتَصِحِّحِ القياس. وقياس ما زاده في شرح المختصر^(٢) في الجلي أن يُرَادَ هنا: «أو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه ضعيفًا وليس بعيدًا كُلُّ البُعد».

قوله (وقد قال أبو حنيفة بعدم وُجُوبه في المُثْقَل) جعله كشيءٍ العمد، وقرئ بينه وبين المُحَدَّدِ بأن المُحَدَّدِ (وهو المُفَرَّقُ للأجزاء) آلة موضوعة للقتل، والمثقل كالعصا آلة موضوعة للآذيب بالأصالة لعدم تفريق الأجزاء. ورُدُّ بأن المراد بـ «المُثْقَلِ المُلْحَقُ بالمُحَدَّدِ» ما يُقْتَلُ غالبًا كالحَجَرِ والدَّبُوسِ الكبيرَيْنِ والتحريم، ونحو هُذَمِ الجدار.

الْفَتْوَى قيل: «الجليُّ هذا، والخفيُّ الشَّبهُ، والواضحُ بينها»؛

وقيل: «الجليُّ الأوَّلُ، والواضحُ المساوي، والخفيُّ الأَدَوْنُ».

وَالْفَتْوَى وقيل: «الجليُّ هذا) أي الذي ذكر، (والخفيُّ الشَّبهُ، والواضحُ بَيْنَهُمَا».

وقيل: «الجليُّ (القياسُ (الأوَّلُ) كقياس الضَّرْبِ على التأفيف في التحريم، (والواضحُ المساوي) كقياس إحراق مال اليتيم على أَكْلِهِ في التحريم، (والخفيُّ: الأَدَوْنُ) كقياس الشُّعَابِ على الرُّبِّ في باب الربا كما تقدَّم». ثم الجليُّ على الأوَّلِ يَصْدُقُ بالأوَّلِ كالمساوي فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِلْمُتَّبِعَةِ قوله (أي الذي ذكر) أي في تعريف الجلي.

قوله (ثم الجليُّ على الأوَّلِ .. الخ) قضيته: أن الجليُّ على الثاني والثالث لا يصدق بما قاله وهو كذلك في الثالث/ لأنَّ الجليُّ على الأوَّلِ أعمُّ منه على الثالث لأنه يتناولُه ويتناول الواضح فيه. وأما في الثاني فممنوعٌ لاتِّحَادِ تعريف الجلي فيه وفي الأوَّلِ، وعليه فالمراد بالخفي فيها والواضح في الثاني قياسُ الأَدَوْنِ، لكنه في الخفي في الثاني أدَوْنُ منه في الواضح.

قوله (كالمساوي) نَبَّهَ به حيث لم يَقُلْ: «والمساوي» على أن المساواة هي المعبرة في ركن القياس كما مرَّ. فالمساوي مقيسٌ عليه، والأوَّلُ مقيسٌ، ولَمَّا كان في ذلك دِقَّةٌ قال: «فَلْيَتَأَمَّلْ».

واعلم أن تفسير المصنف لِلْجَلِيِّ بِمَا رَجَّحَهُ أَقْعَدُ من تفسير العَصْدِ له تبعًا لابن الحاجب بـ «ما يَقْطَعُ فيه بِنَفْيِ الفَارِقِ»^(١) فقط.

(١) مختصر ابن الحاجب (٢/ ٢٤٧)، و«شرح العَصْد» (٢/ ٢٤٧).

(١) تقدَّمت مذاهبُ الأئمة في وجود القصاص، وعنده في القتل بالمثقل في «القول بالموجب».

(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٤/ ٣٥٤).

لِلْعَلَّةِ وقياسُ العلة: ما صُرحَ فيه بِها؛ وقياسُ الدلالة: ما جمع فيه بلازمِها،
فأثرُها، فحْكُمُها؛

بِقِيَاسِ الْعِلَّةِ^(١): ما صُرحَ فيه بِها) كأنه يُقال: يَحْرُمُ النِّبَذُ كَالْخَمْرِ لِلإِسْكَارِ .
(وَقِيَاسُ الدَّلَالَةِ^(٢)): ما جَمَعَ فيه بِلَازِمِهَا فَأَثَرُهَا فَحْكُمُهَا) الضَّائِرُ لِلْعِلَّةِ،
وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَكُلٌّ مِنَ الْأَخِيرِينَ مِنْهَا دُونَ مَا قَبْلَهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ
الْفَاءُ .

مثال الأول: أن يقال: النِّبَذُ حَرَامٌ كَالْخَمْرِ بِجَمَاعِ الرَّائِحَةِ الْمُشْتَدَّةِ وَهِيَ
لَا زِمَةٌ لِلإِسْكَارِ .

ومثال الثاني: أن يقال: القَتْلُ بِمَثَلٍ يُوجِبُ الْقَصَاصَ كَالْقَتْلِ بِمُحَدِّدٍ
بِجَمَاعِ الإِسْمِ، وَهُوَ أَثَرُ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ الْقَتْلُ الْعَمْدُ الْعُدْوَانِ .

لِلْعَلَّةِ قَوْلُهُ (وَقِيَاسُ الْعِلَّةِ . الخ) تَقْسِيمٌ لِلْقِيَاسِ بِاعْتِبَارِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قِيَاسُ عِلَّتِهِ،
وَقِيَاسُ دَلَالَةٍ، وَقِيَاسٌ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ . وَقِيَاسُ الْعِلَّةِ هُنَا
شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَتِ الْمُنَاسِبَةُ فِي عِلَّتِهِ ذَاتِيَّةً، وَغَيْرِ ذَاتِيَّةٍ . فَهُوَ أَعْمٌ مِنْ قِيَاسِ الْعِلَّةِ
فِي قَوْلِهِمْ: «وَلَا يَصَارُ إِلَى الْقِيَاسِ الشَّيْءِ مَعَ امْكَانِهِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ» .
وَقَوْلُهُ (وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ يَدُلُّ عَلَيْهَا) أَي عَلَى الْعِلَّةِ . فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى وَجْهِ تَسْمِيَةِ
كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِقِيَاسِ الدَّلَالَةِ وَهُوَ كَوْنُ الْجَمَاعِ بَيْنَهُمَا دَلِيلٌ عَلَى الْعِلَّةِ لَا نَفْسَهَا .

(١) «الفتاوى» (٥٥٦/٢)، «الأحكام» (٢٧٠/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٧/٢)، «شرح
الكوكب» (٢٠٩/٤) .

(٢) «الفتاوى» (٥٥٦/٢)، «الأحكام» (٢٧٠/٤)، «مختصر ابن الحاجب» (٢٤٧/٢)، «شرح
الكوكب» (٢٠٩/٤) .

وَمَثَلُ الثَّالِثِ: أَنْ يُقَالَ: «تَقَطُّعُ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ^(١)» كَمَا يُقْتَلُونَ بِهِ^(٢) بِجَمَاعِ،
وَجُوبُ الدِّيَةِ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ عَمْدٍ وَهُوَ حُكْمُ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ
الْقَطْعُ مِنْهُمْ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَالْقَتْلُ مِنْهُمْ فِي الثَّانِيَةِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءُ
بِأَحَدٍ مُوجِبِي الْجِنَايَةِ مِنَ الْقَصَاصِ وَالِدِيَةِ وَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا الْعَمْدُ عَلَى الْآخَرِ .

لِلْعَلَّةِ

... ..



... ..

(١) عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ . «الْهُدَايَةُ» (١١٣/٥)، «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» (١٩٧/٦)، «الرُّوضَةُ»
(٥٣/٧)، «الْمَغْنِي» (٣٩١/١١) .
(٢) أَي وَفَاقًا . «الْهُدَايَةُ» (١١٢/٥)، «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» (١٨٩/٦)، «الرُّوضَةُ» (٣٧/٧)، «الْمَغْنِي»
(٣٨٦/١١) .

(والقياس في معنى الأصل) هو (الجمع بنفي الفارق) ويسمى بالجلي كما تقدم كقياس البول في إناء وصيه في الماء الراكد على البول فيه في المنع^(١) بجامع أن لا فارق بينهما في مقصود المنع الثابت بحديث مسلم عن جابر : «أنه ﷺ» ثم أن يقال في الماء الراكد^(٢).

للمسألة قوله (والقياس في معنى الأصل) هو المسمى بـ «إلغاء الفارق» و بـ «تنقيح المناط» كما ذكره العنبد^(٣)، و بـ «الجلي» كما ذكره الشارح، وتعبيره في القسم الثالث كابن الحاجب^(٤) وغيره^(٥) بـ «القياس في معنى الأصل» مفسراً له بـ «الجمع بنفي الفارق» مخالف لتعريف إمام الحرمين^(٦) عنه بـ «قياس الشبه» مفسراً له بـ «الفرع المتردد بين أصلين»، وكأن ذلك اصطلاح ولا مشاحة فيه .
وقوله (في مقصود المنع) هو تجس الماء أو استقذاره .

- (١) تقدمت مسألة البول في الإناء ثم صبه في الماء في المسلك العاشر «إلغاء الفارق» .
- (٢) رواء مسلم في الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، (٦٥٣-٦٥٥) .
- ورواء البخاري في الوضوء، باب البول في الماء الدائم، (٢٣٩)، ومسلم في الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد (٦٥٤) عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : «لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ثم يغتسل منه» .
- (٣) «شرح المختصر» للعنبد (٢/٢٤٨) .
- (٤) «مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٤٧) .
- (٥) كالأمدي في «الأحكام» (٤/٢٧٠)، والعنبد في «شرح المختصر» (٢/٢٤٧)، وابن التجار في «شرح الكوكب» (٤/٣٠٩-٢١٠)، وعبد العلي الأنصاري في «فوائح الروح» (٢/٥٥٦) .
- (٦) «الزرقان» في «أصول الفقه» لإمام الحرمين (ص : ٣٨-٣٩) .